

السُّودَان

حروب الموارد والهوية

د. محمد سليمان محمد

هذا الكتاب فريد من نوعه فهو يتخطى المفاهيم السائدة عن طبيعة النزاعات المسلحة فى السودان ، القارة الدموية ، وذلك باعتماده على رؤية تحليلية جديدة وشاملة لمسار الصراعات المسلحة الشيئ الذي يمكنه من اقتراح حلول جذرية قائمة على دراسة الجوانب المتعددة لهذه النزاعات : الاقتصادي والبيئي منها وكذلك السياسى والاجتماعي والثقافي.

هذا الكتاب محاولة رائدة في مجال علم (الايكولوجيا السياسى) يقدمها المفكر السوداني محمد سليمان محمد يدعو فيها إلى أعادة النظر والتمعن في منشأ الحروب الأهلية فى السودان ومتغيراتها التى تفرض اطاراً بديلا لمحاولات الحلول العادية والشاملة.

هذا الكتاب ضرورى لكل السودانيين والسودانيات الذين يهمهم أمر السلام والتنمية والديمقراطية فى وطنهم. هو ضرورى ، أيضا لقراء العربية الذين يودون فهم أسباب الحروب الأهلية ووسائل حلها لا في السودان فقط وانما على نطاق القارة الأفريقية قاطبة.



السـودان

حروب الموارد والهوية

الدكتور محمد سليمان محمد

السُّـــودَان

حروب الموارد والهوية

تحقيق واستهلال الدكتور صلاح آل بنـدر



دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم السودان

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر اعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ادارة الشئون الفنية.

محمد، محمد سليمان.
السودان: حروب الموارد والهوية/ محمد سليمان محمد؛ تحقيق صلاح آل بندر. - ط٢ . - الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
٤٧٢ ص : سم
١ - السودان. الاحوال الاقتصادية
أ - آل بندر، صلاح (محقق)
ب - العنوان ٣٣٨,٠٩٦٢٤

الكتاب : السودان حروب الموارد والهوية

المؤلف : د. محمد سليمان محمد

رقم الإيداع : ٢٠٦٠٤ / ٢٠٠٦

تاريخ النشر : ٢٠١٠ الطبعة الثالثة

ردمك : ٨٦ - ٥٤ - ٩٩٩٤٢

الناشر : دار عزة للنشر والتوزيع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة .

ت : ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٧٠٨٤ (١ - ٢٤٩ +)

التوزيع : دارعزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٧٢٠١

السودان - الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

بريد إلكتروني azzaph @ yahoo.com

صورة الغلاف: أرجل محارب، «حركة تحرير شعوب السودان»، منطقة جبال النوبا، ولاية جنوب كردفان. عدسة ديفيد سميث.

المحتويات

الإهــــــــداء

إلـــى الرواد

جوزيف قرنق

جمال محمد أحمد

التجاني الماحي

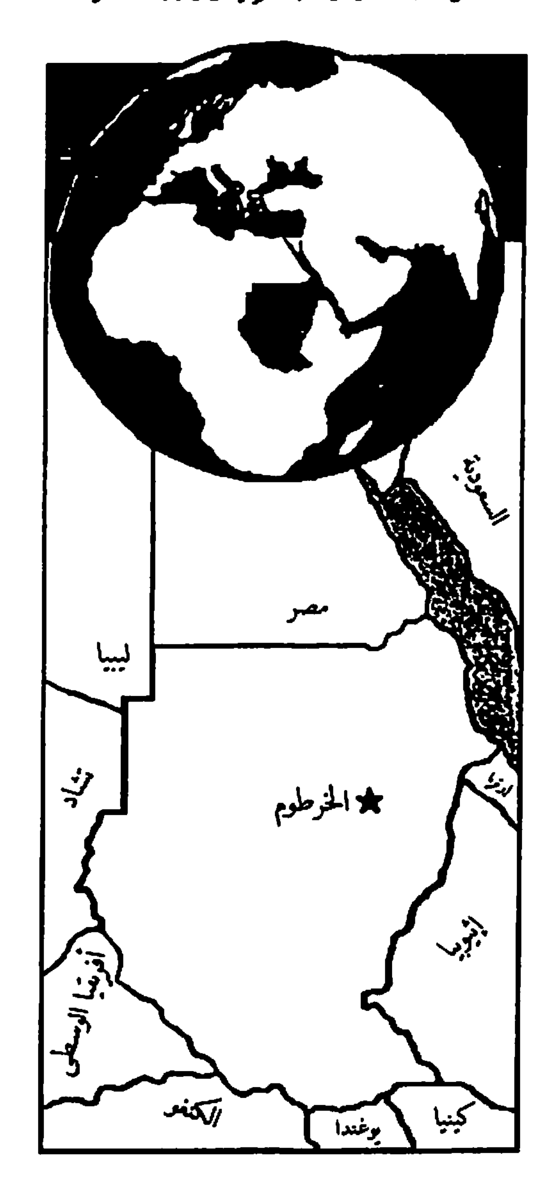
وخالدة زاهر الساداتي . . .

الذين أصبحوا بفكرهم وعملهم رموزاً للسودان الحديث،
نهدي هذا الكتاب عرفاناً ومعزة لمواقفهم من أجل السلام
والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولجهدهم في مجالي العلم
والثقافة.

الحرب القادمة ليست بالحرب الأولى
فقد سبقتها في التاريخ حروب وحروب
أنتهت الحرب السابقة بمنتصرين ومهزومين
عند المهزومين جاع عوام الناس
وجاع عوام الناس أيضا عند المنتصرين

برتولد برشت
(ترجمة الدكتور محمد سليمان)

شـكل (1): السودان قلب أفريقيا ونموذجها المصغر.



تــوطـئـة

السودان قارة من الصراع الدموي حول الموارد والهوية. فالموارد تسلب وتستغل بطريقة نهبية، والهويات (الثقافة ، الدين والعرق) تضطهد وتدخل قسراً في بوتقة الهوية العربية-الإسلامية. منذ أول السبعينيات من القرن الماضي شددت النخبة التجارية السلطوية (مؤسسة الجلابة) هجومها على الموارد الطبيعية للبلاد وعلى التراث الروحي والثقافي للقوميات السودانية غير العربية أو غير المسلمة.

الـهجمة على الموارد

شاء حظ البلاد العاثر أن يتزامن أول قرض للبنك الدولي لإنشاء مؤسسة الزراعة الآلية (1968) مع بداية موجة الجفاف الطويل والعميق الأثر في منطقة الساحل الأفريقي (1967). شكل الحدثان ضلعي مقص حاد ترك جراحاً عميقة في الريف السوداني. فقد أزيلت الغابات وتدهور الغطاء النباتي نتيجة للتوسع الجائر في الزراعة الآلية المطرية (18 مليون فدان زراعة آلية تملكها حوالي 8 آلاف أسرة في مقابل 9 ملايين فدان زراعة تقليدية يملكها 4 ملايين مزارع صغير) ونتيجة لإنخفاض معدل هطول الأمطار إلى حوالي ½ متوسطها السنوي. وبحلول العام 2003 ستنقرض كل الغابات الممتدة في كل شمال السودان (6 مرات مساحة فرنسا) .

فقد السودان 17 مليون هكتار (40 مليون فدان) نتيجة لتعرية التربة جراء الزراعة المطرية الآلية النهبية، وأضحى أكثر من 6 ملايين شخص يعيشون تحت خط الفقر حتى بالنسبة للمقاييس السودانية؛ بينما نزح حوالي 4 ملايين من مناطقهم إلى أواسط البلاد حيث الأمن الغذائي أفضل نسبيا، بالإضافة إلى 3 ملايين شخص فقدوا أرواحهم بسبب الحرب والمجاعة.

منحت الحكومات المتعاقبة ملايين الهكتارات (الأفدنة) للصفوة السودانية وشركائها الإقليميين والعالميين على حساب سكان الريف وذلك في شرق السودان وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبا وأعالي النيل ..الخ في حزام السافنا الواقع بين خطي عرض 7-15 شمالاً. ودون ضجيج تقوم حكومة الجبهة الإسلامية بتوزيع ملايين أخرى على مناصريها . وكمثال فقد منح شخص واحـد ما يقارب ½ مـليون هكتار (1,040,000 فدان)، بل وقبل الشروع في حفر قناة جونقلي بزمن طويل كلفت الحكومة شركة هولندية بعمل دراسة جدوي إقتصادية للتخطيط الزراعي لمنطقة السدود . وبالفعل أنجزت الشركة تخطيط حوالي 8 ملايين هكتار (17 مليون فدان) ستذهب بما عليها من بشر إلى مؤسسة الجلابة والمتعاونيين معها . أزاء هذه الهجمة على موارد الريف رفع أهله السلاح مدافعين عن وسائل عيشهم

وضمان بقائهم.

الهجمة على الهوية

يأتي معظم أفراد الصفوة الشمالية المسيطرة على الدولة والسوق من رجال المجموعات العربية (والمستعربة) المسلمة المستقرة وسط السودان على ضفاف النيل (شايقية، دناقلة، جعليون، نوبيون ...الخ). ولإحكام سيطرتها الإقتصادية والسياسية سعت هذه الصفوة إلى فرض هويتها العربية–الإسلامية على بقية أهل السودان: الإسلاموعربية هي أيديولوجية مؤسسة الجلابة ونشرها جزء لا يتجزأ من عملية الهيمنة على البلاد، مواردها وأهلها. هذه الأيديولوجية تبرر معاملة غير العرب وغير المسلمين كمواطنين من الدرجة الثانية، وتبيح للصفوة من مؤسسة الجلابة إستلاب أرضهم ومواردهم بما عليها وتبرر "حق" هذه الصفوة في إستغلال قدرة عملهم بأثمان بخسة. ان الهجمتين، على الموارد والهوية، وسيلتان للهيمنة التامة على كل السودان مواردا وبشرا.

مؤسسة الجلابة لا تود ان تفهم ان التنوع الثقافي والديني والعرقي يثري جميع قوميات السودان، وان التداخل والتمازج بينها يمنح السودان مزيجا و"نكهة" حضارية متميزة. فلنأخذ مثلا النوبا والبقارة (مسيرية وحوازمة) في منطقة جبال النوبا وسط السودان. بعد 200 عام من التداخل والتناحر لم يعد من الممكن الحديث عنهما كمجموعتين أحاديتي الثقافة (mono-cultural)، كذلك لا نستطيع وصف مجتمع الجبال بأنه مجتمع متعدد الثقافات (multi-cultural). إن الهوية شبكة من العلاقات الإجتماعية المتفق عليها من جميع الأطراف؛ وهي تتشكل خلال العمليات الإجتماعية (التاريخ) غير الساكنة وغير الجامدة. لذلك ليست هناك هوية نوباوية أو بقارية ثابتة في المكان والزمان. بل لعله من المفيد حقا الحديث عن هويات (ثقافات) متداخلة (hetero-cultural). فالعلاقات النوباوية–البقارية سواء أكانت تجارية، أم زيجية، أم دينية، أم فكرية...الخ لها جانبيها، التعاوني والتناحري؛ والجانبان يعملان على إثراء عمليات التداخل الثقافي: فكل بقاري به شئ من النوبا وكل نوباوي به شئ من البقارة. ان القتال بين النوبا والبقارة يترك جراحا عميقة هناك حيث إلتحمت القوميتان وحيث أثرتا بعضهما بعضا.

جبهات القتال

إندلعت الحرب الأهلية الثانية (1983 وحتى اليوم) للدفاع عن موارد الجنوب (الأرض، النفط، المياه) ضد هجمة مؤسسة الجلابة ودولتهم، وهي في المقام الثاني تعبر عن دفاع الجنوبيين عن هويتهم (العرق، الدين والثقافة). أما الصراع المسلح عالي الوتيرة (high intensity) والدائرة رحاه في جبال

النوبا فقد فجرته محاولة النخبة المسيطرة على الإقتصاد والدولة المهيمنة على موارد الجبال خاصة الأراضي الزراعية في المنطقة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تجري عمليات طمس هوية النوبا الثقافية والروحية وذلك بتشتيتهم خارج الجبال وبفرض الثقافة العربية الإسلامية قسراً وقهراً.

أما شمال دارفور، في منطقة جبل مرة، فيدور صراع متوسط الوتيرة (medium intensity) بين مزارعي جبل مرة وأغلبهم من قبيلة الفور وبين المجموعات "العربية" وأغلبهم من الرعاة. الفور يدافعون عن "حقهم التاريخي" في دارهم والرعاة يبحثون عن ملجأ من الجفاف والتصحر، الذي أضر بهم وبحيواناتهم، في الجبال المخضرة المطيرة. إنه صراع الضعيف ضد الضعيف، وأمتدت آثاره جنوباً حتى أصبحت القلاقل الصفة المميزة للحياة في شمال ووسط دارفور.

ومع بداية العام 1997 قامت قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" بفتح جبهة جديدة في شرق البلاد. وهو نزاع تتراوح حدته بين متوسط الوتيرة وقليلها (medium to low intensity)؛ ويبدو الصراع هنا كمحل عسكري/سياسي ساخن بين دعاة الدولة المدنية الديمقراطية من جهة وبين السلطة الدينية الديكتاتورية من جهة أخرى. لكنه في المقام الأول صراع دموي حول السلطة في الدولة. ذلك ان سلطة الدولة في السودان، كما في معظم بلدان أفريقيا، هي المعبر الأساسي للسيطرة على الإقتصاد والموارد الطبيعية وبتعبير آخر فإن سلطة الدولة هي أم الموارد جميعها.

تؤكد الأبحاث التي قمنا بها لدراسة الصراعات المسلحة في منطقة القرن الأفريقي عامة والسودان خاصة ان الناس لا يلجأون لحمل السلاح إلا حين يهدد الآخرون وسائل بقائهم المادي وعصب كيانهم الروحي والثقافي. حقاً يرفع المقاتلون في سبيل مواردهم وهوياتهم شعارات العدالة الإجتماعية والحرية والمساواة ... الخ لكنهم يعنون تحديداً حقهم في البقاء والنماء وفي الحفاظ على ديارهم وثقافتهم ودينهم وعرقهم.

لقد بدأت الحرب الأهلية الثانية بالهجوم على حفارة قناة جونقلي وبضرب منشآت شركة شيفرون لإستخراج النفط. لقد تصدى "جيش تحرير شعوب السودان" للحيلولة دون تسلط مؤسسة الجلابة ودولتهم على موارد الجنوب المتجددة منها وغير المتجدد. لكن وبعد مضي 17 عاماً على الحرب مازال هنالك عدد كبير من الجنوبيين وكثير من السياسيين والصحفيين في بلدان الغرب يقولون بإن الحرب تدور حول "الأسلمة والعربنة" وأنها صراع بين الجنوب المسيحي/الأفريقي وبين الشمال المسلم/العربي. إن نقل أسباب الحرب من مجال المصالح الفئوية (الطبقية) المادية إلى مجال الأيديولوجية والهوية يغفل الأسباب الحقيقية للحرب (الأرض، النفط، المياه)؛ وهذا بالتحديد ما تود مؤسسة الجلابة ترسيخه في الأذهان

وتعميقه. إن عائد النفط أهم عند حكومة الجبهة الإسلامية في الخرطوم بما لا يقاس من أسلمة الآف الجنوبيين.

إنقلاب الوعي

إصرارنا على ان الأرض والبترول والمياه هي السبب الأول للحرب الأهلية الثانية لا يعني ان نغفل السبب الآخر، الصراع من أجل الهوية. بل إننا لاحظنا ان دور الهوية يزداد مع استمرار التناحر والقتال. فكلما طال أمد الحرب كلما أخذت قضايا الهوية مكاناً متقدماً في وعي، فهم، إحساس، إدراك المقاتلين من الجانبين.

بل وفي مرحلة معينة في كل صراع تنقلب الهوية من كونها إدراكاً (perception) أو فهماً للقتال إلى سبب مباشر له؛ هكذا ينتقل الوعي بالحرب من مجال المفاهيم المجردة إلى سبب مادي لها (inversion of perception). بمعني آخر: ان الوعي ينقلب إلى مورد إجتماعي محدد يأخذ دوره إلى جانب الموارد الطبيعية في ضمان إستمرار القتال. يبدو أنه كلما طال أمد الأقتتال وزادت خسائر الجانبين المادية والبشرية كلما نمت إمكانية تحول الوعي إلى سبب مباشر للصدام وكلما أضحى الحل السلمي أكثر صعوبة وأقسى منالاً.

إن السرعة في حل المنازعات والإقتتال ضرورية ليس فقط لحقن الدماء في التو واللحظة بل هى ضرورية أيضاً للحيلولة دون تعميق المرارات والكراهية والرغبة في الإنتقام؛ وبمعنى آخر، للحيلولة دون تحول أو إنقلاب الوعي إلى سبب مادي للصراع الدموي.

وهم الكونكورد

أكتشف علماء سلوك الحيوان حقيقة طريفة؛ وهي ان الحيوانات اذا عرفت أنها تسير في طريق مسدود وأنها لن تدرك غايتها ان واصلت السير فيه – البحث عن الماء أو الغذاء مثلاً – لذا فأنها تهجر هذا الطريق وتسلك طريقاً آخر مهما كان الجهد الذي بذلته في المحاولة الفاشلة كبيراً.

لكن معظم البشر يتصرفون على النقيض من هذا السلوك "الحيواني". فالبشر يسيرون وراء وهم الكونكورد (Concorde Fallacy) محددين سلوكهم بالجهد الذي بذلوه في محاولة الوصول إلى هدفهم. وهذه الظاهرة منسوبة إلى إصرار كل من بريطانيا وفرنسا في المضي قدماً في مشروع طائرة كونكورد العملاقة رغم فشله إقتصاديا لأنهما، حسب قولهما، لا يستطيعان التوقف والغاء المشروع بعد

كل الجهد الذي بذلاه.

حين يدرك البشر أنهم قد وصلوا إلى طريق مسدود، وأنه لا فائدة من مواصلة الجهد الضائع (مواصلة الحرب مثلا) فإنهم في الغالب يرفضون هجران (ترك) هذا التوجه الفاشل؛ بل يصرون على مواصلة الجهود لأنهم لا يستطيعون التراجع الآن "بعد كل الخسائر المادية والبشرية" التي بذلوها أو لأنهم "لن يخونوا شهداءهم الذين ضحوا من أجل القضية" . . .الخ من التبريرات. وهكذا كلما أمتد أوار الحرب وزادت خسائرها كلما ازداد إصرار معظم المقاتلين، من الطرفين، على مواصلة النضال والمضي قدماً في الطريق المسدود ذاته. ان إنقلاب الوعي بالحرب إلى سبب لها مرجعه في إعتقادنا إلى تعلقنا بوهم الكونكورد الذي يلقي بظلاله الداكنة على جبهات القتال في جميع أنحاء السودان.

لقد تعرضنا في هذا الكتاب إلى النزاعات الدموية في جنوب السودان وغربه وشرقه ، محاولين فهم أسبابها ومسارها في الماضي وفي المستقبل. وعلى الرغم من التباين بين هذه النزاعات إلا أن هنالك عوامل مشتركة كثيرة تساعدنا على بعض التعميم. لا غرو أن نجد التمايز والخصوصية في الصراعات المسلحة في السودان؛ فحتى في بداية التاريخ البشري نستطيع ان نلاحظ جدل التمايز والخصوصية هذا .

التمايز والخصوصية في الصراعات المسلحة

في أرض وادي النيل شديدة الخصوبة كانت الحياة تتبع نظاماً ثابتاً ومكرراً باسطة في الزمن ماكان مقدّراً منذ الأزل. كان الآلهة أقوياء دون ان يكونوا مفرطين في العنف. وكانت الخلافات فيما بينهم وخلافاتهم مع البشر (غير الخالدين) تحل عادة بالطرق السلميّة. لكن في بلاد مابين النهرين (ميسوبوتاميا) الوعرة التي تنهبها الرياح، فان المجلس المقدس للآلهة وبطله الإله مردوك اضطر لخوض غمار حرب يائسة ومسعورة ضد القوى الهائلة للفوضى والتحلل التي تمثلها تيامت، *الأم التي انجبت الآلهة والشياطين بطريقة مسرفة جعلت عطاءها اللامحدود يبلغ حد تهديد وجود الكون نفسه*،[1] إلى ان قتلها مردوك ومزق جسدها إرباً إربا .

ذلك يعيننا على أن ندرك أن الحضارتين لم تتوصّلا، حتى في مهد الإنسانية، إلى رؤية متطابقة لمعنى الكون وبالطبع لم تعانيا من المشكلات الوجودية نفسها؛ كما انهما بالتأكيد لم تتفقا تماماً على أنجع الطرق لمعالجتها . ففي وادي النيل كان الحل المتدرج الودي بين المتنازعين والمتنافسين والخصوم من الممارسات المعتادة في مواجهة النزاعات، بينما سادت المذابح وعمليّات الإبادة بلاد مابين النهرين منذ تلك الحقب والى يومنا هذا . وفي وادي النيل أُعتبر "أغدود" إله الفوضى والتحلل صديقاً ومتعاوناً اذ انه هو الذي أنجب

الشمس الخالقة مانحة الحياة؛ بينما كانت قوى الفوضى في بلاد مابين النهرين تعبّر قوى معادية للحياة. لقد هاجم مردوك الأم العظيمة تيامت بوحشيّة ومزق جسدها إلى آلاف الأشلاء.

ان الحضارتين، وادي النيل وبلاد مابين النهرين، تمثلان طريقتين (أو آليتين، إن شئت) شديدتي التعارض في حل النزاعات. كيف في إمكاننا إذن، ونحن نعيش في زمننا المضطرب والمعقد هذا، أن نعثر على الخيط الأحمر الرفيع الذي يجمع ويمر عبر كل مظاهر هذا السلوك الإجتماعي شديد التعقيد والمتنوع مثل الصراع الجماعي المسلح؟

بالطبع، فإن التعقيد والتنوّع في الأسباب واشكال الإدراك والتجليات لعنف الجماعات يتعب ويتخطى المعالجة العقلانية. كما ان العمليات والظواهر الإجتماعية المعقدة، والتي تعتمد هي نفسها على العديد من العوامل الذاتية والموضوعية تضفي سراباً من عدم اليقين على فهم دوافع العنف وتفجر عمليات الصراع المسلح وبالتالي على قدرتنا بل محاولاتنا لفهم هذه النزاعات بوصفها سلوكاً فعلياً لبشر حقيقيين.

وعلى أعتاب الألفية الثالثة، السابعة في تقويم حضارة وادي النيل الزماني، كنا نعتقد بأننا سائرون نحو التقدم والعيش الرغيد إلى ما لا نهاية، وإن عهد المجاعات والحروب الهمجية والعصبية المقيتة قد ولى إلى غير رجعة. ولكن إستمرار مسلسل المجازر التي ذهب ضحيتها الملايين من الناس زعزع ثقتنا بإمكانيات التقدم الإجتماعي سريع الوتائر. ففي المقاربة الأولية يبدو العنف سلوكاً همجياً لاعقلانياً وكارثياً لاينازعه منازع. يؤكد من ذلك بشاعته على المستوى الإقليمي كما شهدناه في القرن الأفريقي، وعلى الساحة الدولية كما عاصرته الشعوب الأوربية والآسيوية واللاتينية خلال حروب عالمية ونزاعات داخلية دامية. لكننا الآن ندرك ان الكارثة تدل على وضع متأصل يسمح لنا بتبين نسق متكرر وان الصدفة والضرورة تعملان، بكل تأكيد، متلازمتين في نسيج جدلي شديد الإتساق. وحتى على المستوى الإجتماعي فان الضرورة الباطنيّة المتأصّلة تقدم نفسها على شكل صدفة. لذلك فليس من المستغرب ان نجد انه وفي النطاق نفسه الأكثر تعقيداً للعنف الإجتماعي فان البعد الذاتي لم يقض تماماً على البعد الموضوعي، وان انساقاً معتادة ومألوفة وسمات متشابهة ربما يصبح من الممكن ادراكها وتمييزها.

ونحن لا نعتقد بأن البشر يحملون بشكل فطري في اعماقهم جرثومة التصفية الذاتية والاستمتاع بفواجع مجتمعاتهم، بقدر ما لا نفهم لماذا يعتقد بعض ان روح الإنتقام والتشاؤم تسيطر على مستقبل حياتنا وعلى أبعادها المادية والروحية. حقيقة أننا لا نستطيع تقديم تبريرات عقلانية للعنف على مستوى الأفراد، لكننا نملك حظاً أوفر في سبر غور الظاهرة اذا حاولنا فهمها كسلوك جماعي وإذا ربطنا المناهج المتعلقة بالبحث الإجتماعي بتطورات النظريات العلميّة العامة للمعرفة مثل "نظرية الفوضى"؛[2] إن ذلك يمنحنا

فرصة مناسبة لفهم بعض جوانبها الغامضة بوصفها سلوكاً لاعقلانياً ذي وتائر منتظمة، لكنه سلوك يمكن فهمه واستيعابه، أيضاً، كرد فعل لأوضاع الجماعات الإنسانية التي تتعرّض لشتى أنواع الضغوط والتمييز والعنف.

حول هذا الكتاب

هذا الكتاب يحتوي على عدد من الأوراق العلمية التي قدمتها في مؤتمرات متخصصة خلال الفترة ما بين العام 1992 (ورقة الحرب في الجنوب) والعام 1998 (ورقة جبال النوبا) حاولت فيها فهم ومن ثم شرح أسباب هذه النزاعات الدموية ومسارها في تاريخ السودان الحديث.

هذا وقد قام الدكتور صلاح آل بندر بتحقيق هذه الأوراق وإعادة ترتيب بعض موادها؛ وقد أثرى صلاح الكتاب بالحواشي والأشكال والمراجع الإضافية وبكتابته فصلاً عن النزاع في الشرق وقدم للكتاب باستهلالة جامعة فله مني كل الشكر وكل التقدير.

قام بترجمة الأوراق الأساسية الأستاذ سيد أحمد بلال وساهم في ترجمة بعضها الأستاذ الزين الجمري فلهما شكري وعرفاني. والشكر، أيضاً، لزوجتي دكتورة فاطمة بابكر محمود لنقدها الثاقب وتشجيعها الودود؛ وللأستاذ أحمد عثمان عمر الذي ساهم معي في كتابة ورقة الحرب في شمال دارفور.

تقديري لمؤسسة السلم السويسرية والجامعة زيوريخ التقنية لدعمها بعض الأبحاث في إطار مشروعيهما البحثيين "البيئة والصراع المسلح،ENCOP"؛ "البيئة والصراع المسلح وحل النزاعات، ECOMAN".

أخيراً أود ان أشكر جونتر بشلر Günther Bächler، وبفرلي جونز Beverley Jones وسارة هيوز Sarah Hughes لملاحظاتهم وتشجيعهم.

الدكتور محمد سليمان محمد
لندن، المملكة المتحدة.
مايو (نيسان) 2000.

حواشٍ وإحالات

1- هذه الإستشهادات مأخوذة من:
Before Philosophy, By H. Frankfurt, J. Wilson and T. Jacobsen, Pelican Books, Harmondsworth, UK, 1954.

2- نظرية الفوضى: هي مجموعة الأفكار التي تحاول ان تكتشف الحيثيات والهياكل غير المنتظمة وغير الدورية وغير المتوقعة في وقت واحد للنظم الإجتماعية والطبيعية. وهي ناتجة من عدم الإقتناع بأن التحولات التي تتم دراستها تتم في اتجاه رأسي، فهذه النظرية تهتم باكتشاف الواقع مع الوضع في الإعتبار عدم الإنتظام وعدم الترتيب الدوري للتحولات. لمزيد من المعلومات راجع:
Chaos: Making a New Science, Minerva, London, UK, by James Gleick, 1996.

إستهلال

هذا الكتاب

هذا الكتاب مساهمة متميزة، إذ يقدم مسألة الحرب والسلام في السودان من منظور مُختلف؛ ولعل هذا ليس هو كل الجديد فيه. فهو يؤكد، أيضاً، الحاجة الماسة لقراءة جديدة لمسارات الحرب والسلام في السودان وارتباطها الوثيق بنظام حكمه وخيارات أهله. [1] فالمفكر محمد سليمان يحاول ان يستعرض بصورة متكاملة، ولأول مرة في سجل الدراسات المتعلقة بالحرب الأهلية، بين أبعادها المكانية في مسارح العمليات في جنوبه وغربه وشرقه وتراكماتها الزمانية كما هي سائرة خلال 5 عقود من تاريخ البلاد. وهو يقدم إطاراً أعرض يشمل كل جوانبها، ويضع مسألة العوامل التي ساهمت في تغيير طبيعتها والفئات المستفيدة من إستمرار محرقتها في بؤرة الضوء.

ويعتبر هذا الكتاب وبكل المقاييس رائداً في مجاله، وهو ما أصطلح على تسميته مؤخراً علم "الإيكولوجي السياسي" *Political Ecology*، حيث يبحث عن الخيط الرفيع الذي يربط بين جميع إحداثياتها وعلى كل جبهات القتال كما تقدمها تجليات الصراع على الموارد بوجوهها الباردة منها والساخنة. فالمعالجات السابقة، وبأي لغة شئت، تناولت قضايا الحرب والسلام في السودان بصورة مُجزأة – في شكلها وخلاصتها – واقتصرت على مفاهيم إختزالية تتعلق بالهوية والعقائد الدينية وموروثات الحقبة الإستعمارية وعزلت تداعياتها عن السياقات الإقتصادية والبيئية وآثارها الباقية وأبعادها المستقبلية. [2] وفي كلياتها لم تربط بين الحرب ومسبباتها ودروب البحث عن السلام الدائم والديمقراطية الراسخة والعدالة الإجتماعية. لذلك نعتبر هذا الكتاب، أيضاً، مساهمة متميزة لما قد تثيره إجتهاداته من حركة في برك حياتنا الفكرية المستسلمة في عمومها لترديد المألوف والسائد عن الحروب الأهلية السودانية.

الحروب الأهلية السودانية هي الحدث الأهم في تاريخ وإقتصاد وجغرافية البلاد. وبسببها تعرضت المنطقة إلى متغيرات عميقة غيرت وجهها وحياة مواطنيها بشكل غير مسبوق. وقبل إشتعال فتيلها في منتصف القرن الماضي إنشغل أهل السودان بالترتيبات القانونية لخروج المستعمر وبكيفية الوصول إلى معادلة دستورية تحفظ للقوى السائدة مصالحها في إستمرار إستنزاف موارد ساحات الحرب الحالية كما خططت لها مصالح المستعمر البريطاني من دون رقيب أو حسيب. فمسارح العمليات للحروب الأهلية السودانية لم تشهد سلاماً وإستقراراً نسبياً كباقي أنحاء القطر، وواجه أهلها بشكل متواصل نيران تجريدات السلطات المركزية الحاكمة لإستغلال مواردها من دون إنقطاع أو هدنة – دون مبالغة – منذ 5 قرون.

من جهة ثانية فإن غالبية البحاثة في شؤون الحرب والسلام السودانية والممارسين مجالها – بشقيهم العسكري والسياسي – يلتقون في أغلبيتهم الساحقة عند القول بأن أس البلاء في جوهره، ككل شئ، هو

في النهاية سياسي؛ ولن إنتهاء الحرب كنظام قائم متكامل لا يمكن أن يكون إلاّ سياسياً.[3] ونحن نضم صوتنا اليهم، كما نتفق أيضاً مع رأي أبرز المؤرخين العرب عبد الرحمن بن خلدون، الذي ينطبق على السودان وعلى غيره، ونقول لن عصب جهاز الدولة الذي يشرف بشكل مستمر على إدارة أمر الحروب الأهلية السودانية (الساخنة والباردة) خلال ½ قرن من الزمان يختفي في ثناياه مصالح فئة متحكمة متنفذة كانت ومازالت تقف خلف السياسات التي حكمت أطرها وغلفت تحت رايات القومية والمصالح الوطنية والثقافية هوية المستفيدين من إستمرار محرقتها. ليس ذلك فقط بل عملت على تمويه دور المستفيدين من إستمرارها ومسامرتها والمحافظة على الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الداعمة لعناصر تأجيجها. ونحن هنا لن نحاسبها وأنفسنا على سياسات الإرث الإستعماري (والموضوع برمته خارج نطاق الإهتمام الأساسي لهذا الكتاب) ولكن على ما مارسته هي نفسها بعد إستقلال السودان في العام 1956 بشكل حقيقي ونسبي.

صراع الخيارات

تتغير الأنظمة وتزول، بهذه الطريقة أو تلك، وحدها الأوطان تبقى. ولكن إستمرار سعير الحروب الأهلية يصبح جريمة، العقاب الصارم والبليغ فيها هو ما هو واقع وليس ما سيقال! فالحروب الأهلية التي نعيشها لم ولن تكن في مصلحة عموم أهل السودان (جدول 1)، بل هي لمصلحة بعض السودانيين، وبعض دول الجوار الطامعة فيه أو الخائفة من أرثه الحضاري وتقاليده الديمقراطية الراسخة؛ بالإضافة إلى تلك التي تطمح للسيطرة على إمكاناته الهائلة وتخشى قدرة أهله على التكيف وإحتواء الأنواء وعلى الإستيعاب والتقدم.

وفي ظننا، بناءً على تجربتنا المتواضعة، أن الحياة السياسية في السودان وتجلياتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تمتد بتجاربها الهائلة ومنعرجاتها الحرجة وتراكماتها خلال العصور والحقب وراء قدرة الباحث الأكاديمي على كشف حقيقة الماضي وتداعيات الحاضر وتحد من امكانية إستشرافه للمستقبل. إنها تتجاوزه لتجمح بخياله نحو اللامعقول وتمده بالتشبيهات المتناقضة والإنطباعات الحيرة والصور المربكة. ولكنها أيضاً تنبسط بأريحية مدهشة أمام المراقب الملتزم بمصالح أهلها الإستراتيجية وآفاق أمنهم القومي ودروب سعادتهم الأبدية. إنها تحفزه وتستفزه ليسرح بفكره وحواسه، ويجعل حالة البلاد والعباد موضع المركز من إهتماماته وآماله التي تتوافق مع المعنى الذي تنطوي عليه تضحيات أهله الجسام ومعاناتهم التي فاقت كل إدراك وتصور. وهو معنى يتجسد – دون شك – في بحثهم دون وجل عن السلام العادل والديمقراطية الراسخة والعدالة الإجتماعية. ثلاثة محاور لا بد ان يرتكز عليها أي مشروع

جدول (1): الحرب الأهلية في السودان

خلفية تاريخية	الأسباب	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	تقدير الأخطار	حل النزاع
شارك الجلابة الشماليون في تجارة الرقيق منذ القرن الماضي وما زال هذا التاريخ عالقا بالأذهان. حل الشماليون محل البريطانيين في الإدارة في الجنوب + بدأت الحرب الأهلية الأولى (1955) بقيادة أنانيا التي غلب على تكوينها الاستوائيون. اتفاقية أديس أبابا (1972) سيطرت النخبة النيلية على الحكم الفيدرالي. إعادة تقسيم الجنوب ومحاولات هيمنة الشمال على النفط + اندلاع الحرب الأهلية الثانية (1983). انضمام دارفور+النوبا+ والانقسنا والبجا + التجمع الى الخيار العسكري	**أولا: بيئية** الزراعة الآلية استنفدت التربة في الشمال، صندوق النقد الدولي يتجه جنوبا + تأثر منطقة السافنا بالجفاف والتصحر. **ثانيا: اقتصادية** الموارد في الجنوب وحزام السافنا مربحة (النفط + الاراضي + المياه). **ثالثا: اجتماعية** فرض قوانين الشريعة + التعريب + الاسلمة + التفرقة العنصرية. **رابعا: سياسية:** التجمع الوطني الديمقراطي + حركة تحرير شعوب السودان يعملان لاقامة سودان ديمقراطي علماني.	**جيش تحرير شعوب السودان** حوالي 100 ألف مقاتل ونصير معظمهم من الدينكا وهم مجهزون لخوض حرب عصابات	**مساندة للحكومة** الجبهة الإسلامية + التنظيم الدولي للإخوان المسلمون + إيران + العراق + ليبيا + اليمن + دول الخليج + تشاد + افريقيا الوسطى	**محليا** تفكك البلاد + نسبة كبيرة من الضحايا من المدنيين. المجاعة والأمراض والألغام تهدد حياة الملايين. نصف عائدات الدولة ينفق على الحرب + تعثرت جهود التنمية أو توقفت تماما خصوصاً في الجنوب.	**محليا** فشلت كل المحاولات التي قام بها معتدلون داخل الجبهة القومية الإسلامية.
		الجيش الحكومي 150 ألف جندي وضابط. جيد التجهيز ولكن معنويات أفراده هابطة.	**أطراف مواقفها متذبذبة** مصر + دول الشرق الأوسط + كينيا + زائير		**إقليميا** أبوجا (نيجيريا) + أيقاد IGAD + المبادرة المصرية-الليبية [فشلت محاولات وساطة]
		المليشيات الشمالية (قوات الدفاع الشعبي 500 ألفا + المراحلين 60- 100 ألفا)	**معارضة لنظام الحكم في الخرطوم** إرتريا + أوغندا + إثيوبيا + الغرب	**إقليميا** القرن الأفريقي + منطقة البحيرات العظمى + تشاد + احتمال اندلاع نزاع بين الدول	**عالميا** غرب أوروبا + نيجيريا + كينيا ... الخ [فشلت كل المحاولات]
		المليشيات الجنوبية: تتغير ولاءها باستمرار ويقف معظمها الى جانب الحكومة. تخوض تنافسا شرسا فيما بينها. أنانيا 2 (30 الفا) + أخرى (60 الفا).	**قوات التجمع الوطني المعارض** قوات التحالف (500) + لواء السودان (1500) + البجا (300) + حزبية أخرى (500)	**عالميا** السودان جزء من الإرهاب العالمي	**المنظمات الطوعية والشعبية** الكنائس + مركز كارتر + حقوق الإنسان + مراكز الأبحاث (ساهمت في تمهيد الطريق أمام "السلام من الداخل")

للإستقرار السياسي والتقدم الإقتصادي والتغيير الإجتماعي في السودان، تقبض بتلابيب بعضها، وتتداخل دوائرها وتتداح صعودا وهبوطا هزيمة وإنتصارا.[4]

ورث سودان اليوم، ما كان في سودان الأمس القريب والبعيد، من خصوصيات سياسية وسلالية (إثنية) ولغوية ودينية وثقافية بحيث غدا كل منها خصوصية إجتماعية تبحث عن حيز زماني ومكاني للتعبير عن ذاتها. ولعل التحدي الحقيقي هنا يكمن في ان فهمنا لواقع السودان المعاش هو على أساس التفاعل الجدلي بين عناصر تعددية مكونات البلاد ومعطياتها وتداعيات الحاضر نحو تشكيل المستقبل. ولعل ذلك هو عنصر القوة، فهي تجسد الحياكة المتينة للنسيج السوداني بألوانه المختلفة عرقياً وسياسياً ودينياً وثقافياً والذي لازم البلاد كعنصر قوة وإن كان البعض يرده عنصر ضعف. فلقد عجزت القوى السياسية بعد تأديتها مهمة طرد المستعمر عن تحقيق جوهر مهمتها، ووقفت دون هدف إقامة نظام مطابق لخصائص السودان؛ نظام يرتكز على التعددية كأساس حيوي لا تتجلى الوحدة الوطنية من دونه. إذن، مازال المخرج هو إقامة وطن يستند إلى قواعد التعددية باشكالها كافة بما فيها السياسية حيث تصبح مصدر منعة وليس سببا للخصام، وضمانة دورها تتجسد فيما عبر عنه الدكتور الشفيع خضر سعيد، القيادي البارز في صفوف التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، بإيجاز نثبته هنا:

"إذا كانت حقيقة التعدد القومي والعرقي والثقافي والديني لم تكن تعني شيئاً كثيراً فيما سبق بالنسبة للكثيرين، فإنها الآن صارت معترفاً بها – ولو لفظيا – من قبل الجميع. لكن المحك ليس في الاعتراف بالتنوع للوقوف عنده فحسب بل التقدم بصياغة للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية التي تترتب عليه، وفي الوقت نفسه إدراك عوامل وحدة المجتمع السوداني والتي تراكمت عبر القرون. فعوامل الوحدة الكامنة في الهوية السودانية كفيلة بأن تتجاوز عوامل التمزق والفرقة، إذا ساد مبدأ التعدد والتنوع، وإذا عبرت الممارسة السياسية والفكرية ومناهج التعليم ومؤسسات الثقافة وأجهزة الإعلام عن الهوية في شمول ذاتيتها".[5]

فالتعددية هي السمة الغالبة على عالمنا اليوم. وهنالك حوالي 12 دولة فقط في كل هذا الكوكب يمكن ان نعدها متماثلة عرقياً ودينياً وثقافياً، ولو بمقدار، أي ما يقل عن 10٪ من دول المعمورة. ولا شك ان السودان لا ينفرد ولا يتميز عن دول موحدة كثيرة، تتسم كياناتها السياسية بتعدد المكونات العرقية والثقافية والدينية؛ وتجربته التاريخية للتعايش والتفاعل والتداخل بين مكوناته تؤكد، ليس فقط انها لا

تشكل بالضرورة عوامل انقسام وتمزق بين السودانيين، بل إنها كانت عامل إثراء حضاري وإجتماعي وثقافي متواصل بينهم. فتأكيد المواطنية لا يمكن أن يتم إلا بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، بالقوة وبالفعل. وكما عبر الدكتور جون قرنق، رئيس "حركة تحرير شعوب السودان"[6] بحق عن أهمية توظيفها كآلية تجعل منها جسراً للوحدة وليس معبراً للإنفصال:

> "تعددية أهل السودان طرحت مسألة الهوية بصورة حادة... لا يمكن إرساء دعائم مجتمع سوداني قائم على العدل والمساواة والحرية والديمقراطية من دون غربلة ثورية لجميع مسلمات الماضي كشرط محوري لإعادة بناء السودان الجديد على أسس جديدة ومتناغمة، تقطع الطريق على سدود التنابذ، وتفتح سبيل التجانس على مصراعيه".[7]

هذه الآليات لغربلة مسلمات الماضي وجدت صياغتها المتدرجة في الأساليب الوفاقية لوقف نزف الحروب الأهلية والبحث عن أسس للإجماع على إطار نظام ديمقراطي يخدم تعددية البلاد وحقوق مواطنيه، ويدعم من امكانيات الوفاق الوطني ويضع ركائز بناء الدولة الديمقراطية. والتي يمكن إستخلاصها من الرؤى المشتركة للتجمعات السياسية في تاريخ السودان الحديث. فإنجازاتها تمثلت في وقفات فارقة في قرارات مؤتمر جوبا العام 1947، وفي إتفاقية الحكم الذاتي العام 1953، وإعلان الإستقلال في العام 1955، ومؤتمر المائدة المستديرة العام 1965، وخلاصة مناقشات لجنة الإثني عشر العام 1967، وإعلان يونيو (حزيران) للحكم الذاتي للجنوب العام 1969، وميثاق الدفاع عن الديمقراطية العام 1985 وإعلان كوكادام والإعلان السوداني لحقوق الإنسان العام 1986، ومشروع الوفاق الوطني العام 1988، وتجسدت في إنضمام "حركة تحرير شعوب السودان" إلى التجمع الوطني الديمقراطي العام 1990. هذا الواقع التعددي وبكل المقاييس – دون شك – لن يكون نهائيا ولا ثابتا، بل يظل متجددا على الدوام على قاعدة موروثات السودان العريقة في فنون الحكم وادارة الثروة وشبكة العلاقات الإقليمية وخيوطها "السرية والعلنية" في إطار اشمل هو ما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد". نظام "كوكبي" تتداخل فيه أمور السياسة والإقتصاد والإجتماع والثقافة والسلوك الإنساني دون إعتداد يذكر بالحدود والسيادة أو الإنتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة. نظام جديد-قديم كان من أبرز سماته ما يسمى "الموجة الثالثة" التي تمخضت عن ميلاد 15 دولة جديدة.

دولة موحدة أم دويلات عدة؟

إن السودان يدخل القرن الحادي والعشرين وهو يكابد جراحات إنهيار كل "مشروع قومي" تم طرحه

باعتقاد انه سوف يوحد أهله حول حد أدنى يحفظ مصالحهم الإستراتيجية ويعزز أمن بلادهم القومي. فقد سقطت كل المشروعات القومية التي طفحت على سطح حياتهم – بإختلاف ألوان الطيف السياسي – منذ نهوض الثورة المهدوية (1885–1898) مرورا بعهود الديمقراطيات الكسيحة والديكتاتوريات العسكرية المقيتة ونهاية بتصورات "الحزب الغالب" أو "الكيان الجامع" أو "إتحاد قوى الشعب العاملة"، والى زمن الحقبة الإنقاذية الحالية التي لم تجد ما تستلهمه من تجارب الإنس والجن غير إستنساخ نموذج التجربة التركية البغيض وفرضه على البلاد والعباد.[8] ومازالت أحزابه وتجمعاته السياسية – شمالاً وجنوباً – تنظر إلى قضاياه الأساسية من زوايا مختلفة ومناظير مختلفة، وليس على صعيد أوضاع الماضي فحسب، بل على صعيد أوضاع الراهن والمستقبل.[9]

ومن جهة أخرى، إنهارت وحدة "حركة تحرير شعوب السودان" SPLM تحت ضغوط التآمر الداخلي والإقليمي والدولي وتفرقت شيعاً متناطحة؛ وكنا نحسب وحدتها رقماً صلباً إضافياً تستند إليه قوى التغيير والتحديث في جنوب السودان، بل في كل السودان. فهي طرحت، ولأول مرة بأن المشكلة الأساسية هي مشكلة السودان ككل وتجاوزت النظرة الإقليمية لمشكلة جنوب البلاد، وقدمت برنامجاً قومياً للتعبير عن قضايا أهل السودان بأسرهم ولتغيير أوضاع البلاد على عمومها. وكان يبدو للوهلة الأولى ان أهل الجنوب حققوا في العقد الأخير من القرن العشرين إنجازين ساطعين: الفيدرالية وحق تقرير المصير، حيث أجمعت عليهما تقريباً الحكومة والمعارضة رغم اختلافاتهم إلى حدود غير قليلة حول دلالاتهما ومضمونهما وما يشملهما.[10] ولكن تبددت الآمال حين إنفجرت أمام عيون كل السودانيين والعالم صراعات كامنة ومنفلتة، تغلي دائماً تحت السطح، لم تكن فكرية أو مبدئية بقدر ما كانت تحكمها عوامل إجتماعية وتاريخية، وأخيرا وعلى نحو متزايد شخصية.[11] وخرجت بالصراع إلى العلن وكسته بلبوس عنصري كالح؛ وعبرت عن نفسها، فضلا عن أماكن أخرى، خلال موجات الإقتتال الشرس العنيف في ما عرف "بمثلث الموت". فقد قدرت أكثر من جهة ان الخسائر البشرية بين الفصائل الجنوبية المتناحرة ربما تفوق مرات ومرات عدد الذين سقطوا في المعارك ضد الجيش الحكومي ومليشيات الدفاع الشعبي طيلة فترة الحرب التي بدأت العام 1983 وحتى الآن.[12] وتبادلت قيادات "حركة تحريرشعوب السودان" المنشقة، السياسية والميدانية، التصفية والإتهامات والتجريح.[13]

وحوّل بعض ساسة الجنوب وعسكريبه المنشقين عن "حركة تحرير شعوب السودان" ساحات العمل الوطني إلى رمال متحركة نتيجة تحالفاتهم المتقلبة في كل يوم، وما عاد في وسع المراقب القدرة على متابعة تقلب مواقفهم وآثاره على واقع الحرب والسلام. ووظف بعضهم الرموز العشائرية والدينية والعصبية القبلية حيث نجد أسوأ تجلياتها في جنوب البلاد اليوم.[14] ويزيد الأمر تعقيداً حالات التعاون الواسع

والمشاركة غير المسبوقة لأبناء وبنات هذه المناطق المهمشة المنكوبة في التشريع والتخطيط والتنفيذ والتمثيل الدبلوماسي والسياسي والعسكري لمشاريع سلطة يتهمها كل من فقد نفوذه أو منصبه أو مصلحته بأقذع النعوت؛[15] وبعض هؤلاء إستمرت مشاركتهم في أعلى المناصب التشريعية والدستورية والتنفيذية لأكثر من 3 عقود من الزمان، وبإختلاف العهود.[16] وتراجع بريق عدالة قضية المواطنة والمساواة والديمقراطية في السودان لأحرار العالم وشعوبه كي يناصروا قضية صارت مبتلية بنار التعصب العشائري، وإفتقاد قسط كاف من وحدة الهدف، وسيادة مناهج الإنتهازية السياسية والفاشية معاً. وبات من الواضح ان دول الجوار تعمل على استعمال "ورقة الجنوب" ضد السودان وليس من أجل مناصرة قضية الجنوبيين أنفسهم. وصارت أرض السودان مباحة ومستباحة يدخلها غلاة التعصب الديني في الشرق (من أمثال بن لادن) والغرب (البارونة كوكس) والإرهابيون (كارلوس) وتجار السلاح، أنى شاؤوا، وحيثما شاؤوا، وكيفما شاؤوا.

يستقبل السودانيون الألفية الثالثة بحصاد نزف الحروب الأهلية المتواصل وفقر أهله المدقع ونتاج بائس لسياسات وأوهام نخبة عهد الإستقلال وما بعده وتخلف لا يصدقه عقل يتمثل في لا عقلانية موت مواطنيه بالعطش وهم يعيشون على ضفاف أطول نهر للمياه العذبة في العالم، وموتهم بالجوع في وقت تُصدر فيه حبوبه الغذائية ومنتوجاته الزراعية لتعلف بها الحيوانات في الدول المجاورة، ويعيشون في حضيض الفقر ويتحكم فيهم قلة تجاوزت أرصدتهم في البنوك (الإسلامية أو الغربية الكافرة، لا فرق!) مليارات الدولارات.[17]

وساد جو من التشويش والإبهام في المواقف – بمقدار البعد أو القرب من السلطة – بصدد الحل المنشود للقضايا المصيرية. ودفعت مسارات الأحداث بالسياسي الجنوبي بونا ملوال رينق إلى ان يظهر لأول مرة موقفه الإنفصالي بشكل سافر ويوظف كل تاريخه وشبكة علاقاته الدولية من أجل التبشير به بأعتبار ان طرفي المعارضة الجنوبي والشمالي ممثلا في التجمع الوطني الديمقراطي:

> "مارسا لعبة سياسية على بعضهما... كرر فيها القادة الشماليون شعاراتهم الفارغة عن تقرير المصير لجنوب السودان، في حين أكد الجنوبيون انهم يقاتلون من أجل وحدة البلاد... من السخف من القيادة الجنوبية الإصرار على الحفاظ على وحدة البلاد... من الواضح تماما ان القيادتين الشمالية والجنوبية لا تعنيان ما تقولان، وانهما تهدفان إلى الحصول على ميزات سياسية... ان القادة الجنوبيين بدورهم يريدون ان يبدوا أيضاً من ذوي الذكاء المضاعف

بأن يكسبوا خصومهم باعلان مواقف لا يؤمنون بها. انهم يواصلون السير في هذه الوجهة على رغم انها ضارة بصورتهم امام جماهيرهم. لقد فشل هؤلاء في توضيح المنطق وراء هذا التوجه لمؤيديهم وهي تبدو لعبة خطرة. . . ايا كانت اللعبة التي تدار باسم الشعب، يجب ان يكون واضحاً الآن لأي جنوبي متعلم ومطلع ان زمان المزايدة بموضوع الوحدة انتهى. لم يعد بإمكان سكان الجنوب دفع ثمن الحفاظ على وحدة السودان. . . من المهم للقيادة العريضة للجنوب طرح منطق الإنفصال وحججها ضد الوحدة لتوفير التوجيه الصحيح للجماهير عندما يحين موعد إختيارها. نحن نعشم في ان يؤيد مثقفو الجنوب الدعوة للإنفصال بصورة سافرة والتبشير بها وسط مواطنيهم، هذا هو معنى القيادة الحقة". [18]

ومن المؤسف ان آفاق الحل لقضايا الحرب والسلام في السودان صارت تتأرجح، في أحسن حال، بين سيناريوهات (عوالم) الإنفصال والكونفيدرالية. [19] ولعل جهات عدة قد عزمت على ان لا يخرج إطار الحل السوداني العام عن تصورات "المشروع الأمريكي" لترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، والذي تم إختباره خلال وبعد الحرب الأهلية اليوغسلافية. [20] وهو يهدف إلى تفتيت الدول العربية الأكبر والأقوى بإمكانياتها (لبنان، مصر، السعودية، العراق والسودان) إلى كانتونات أصغر، ثم إعادة صنعها في شكل كونفيدرالي. وهو مشروع مسنود بدراسات تفصيلية يقترح، ضمن أشياء أخرى، تقسيم السودان إلى دويلة شمالية للمسلمين وأخرى للأفارقة في الجنوب وربما ثالثة في جبال النوبا ورابعة في ديار الفونج وخامسة في دارفور؛ ثم يعاد تجميعها في كونفيدرالية أفريقية-عربية، ذات صبغات إسلامية ومسيحية تسمح بالتبشير النشط وسط المجموعات الإحيائية التي مازالت تحافظ على معتقداتها الأفريقية (شكل 2). الأمر نفسه مطروح لتقسيم العراق إلى 3 كانتونات (شيعية في الجنوب، سنية في الوسط، كردية في الشمال)، وتقسيم أرض الحرمين الشريفين إلى دولتين (منطقة شرقية شيعية تضم إليها البحرين، وأخرى غربية سنية تضم إلى الأردن تحت قيادة هاشمية) بالإضافة إلى مصر التي من المفترض تقسيمها إلى 3 دويلات (مسلمة في الشمال، قبطية في الوسط، نوبية في الجنوب) وعلى النهج نفسه يخطط لديار الأرز العامرة. [21]

ولكن رغم كل ذلك ما زال هنالك تيار – رغم خفوت صوته – في جنوب البلاد يرى ان منطق التاريخ والجغرافيا، بالإضافة إلى المصالح المباشرة، ما زال يمكن توظيفه إيجابياً ليعمل في صالح

شكل (2): حدود السودان وتوزيعاته الفيدرالية.



السودان الموحد. وقد عبر عن ذلك، رغم التبسيط الشديد، باولينو لاكو كيديا، من القيادات السياسية البارزة في منطقة الإستوائية:

"أقول لدعاة الإنفصال، الوحدة أعظم ثروة وهي أساس التنمية والنجاح والتفوق في كل المجالات. خذوا العبرة مما حدث في الإتحاد السوفيتي الذي كان متحداً مشكلاً قوة إقتصادية وسياسية عظمى، فأصبح بعد الإنفصال ضعيفاً تلهث دوله وراء الإغاثات والإعانات... والعبرة أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية التي

حاربت فكرة الإنفصال أثناء الحرب الأهلية وتمسكت بالوحدة فظلت أقوى دول العالم. والشاهد أيضاً في نيجيريا نفسها التي إرتضت الفيدرالية ورفضت فكرة الإنفصال اثناء مشكلة بيافرا... فالمستقبل كل المستقبل للسودان الواحد ليصبح قوة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية عظمى لها وزنها دولياً".[22]

وهي روح وحدوية، بأي حال، لا يمكن دعمها بشكل كبير من أطراف خارجية. إن ما يحدث داخلياً لا يمكن التحكم فيه من الخارج؛ بل على العكس من ذلك فإن ما يحدث في داخل السودان يرتبط أساساً بالتأثير على الخارج وتوجهاته. وخير دليل على ذلك ان "اللجنة السودانية الوطنية" التي اعلنت عن نفسها في القاهرة (مصر) في سبتمبر (أيلول) 1992، بأنها ستعمل من أجل الوحدة وتدعو لرفض الإنفصال وتوحيد القوى السياسية الجنوبية خلف ذلك المشروع، لم يتجاوز تأثيرها دوائر الأجهزة المصرية التي شجعتها ودعمتها وروجت لها.[23] ولم تؤسس مصداقية تؤكد أنها ستنجح في "كشف العناصر السودانية الجنوبية والأجنبية التي تعمل على خلق الفتنة والإنفصال" على حد تصريحات قائدها جوزيف فلمون ماجوك. ولم تتعامل معها أطراف معنية بالموضوع بإعتبارها صنيعة أجهزة لها تاريخ في إستغلال واجهات وطنية ورشوتها تحقيقاً لمصالحها المباشرة. ومع ذلك فلا مفر من ضرورة بروز إتجاه رأي عام جنوبي قوي يدعو للوحدة على أسس عادلة على مستوى الوطن السوداني على أمل ان تتحول إلى إستراتيجية دائمة أو طويلة الأمد. وإن كان هذا يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن.

ويبدو للمتبصر وكأن أزمة السودان وزعزعته صارت مزمنة، وان قدر أهله ما زال يدور على كف أكثر من عفريت. وبعد ما يزيد عن 10 سنوات من حكم الإنقاذ لم تتمكن بعد من ان تحصل على مجرد الإعتراف بها كقوة مركزية غالبة وقادرة على ضبط إيقاع النزاعات الأهلية من ناحية، خاصة وأنها كانت تبشر دائما بأن برنامجها صاحب آلية توحيد جبارة من ناحية أخرى.[24] فقد تداعت محاولاتها المستميتة خلال ما يزيد عن 10 أعوام للقبض على زمام العنف في يديها ككيان يمثل الدولة، واستمر إنهيار احتكارها للقوة المسلحة وفشلت في إيقاف الحروب الأهلية. ومنذ العام 1990 تكررت الدعوات – بشكل ممل – بأن السودان سائر إلى زوال أو مهدد بالإنهيار تارة تحت سيناريوهات "اللبننة" ومرة "الأفغنة"، و"الصوملة"، و"البلقنة"، وفي مرات "العرقنة" نسبة إلى نموذج العراق. بل تصاعدت فيه حدة الإستقطابات إلى حد يجعل الكثيرين من الدارسين والمراقبين يشيرون إلى فكرة "حتمية إنهياره" وتفككه أو موته – لا محالة – بالسكتة القلبية أو السكتة الدماغية (لا فرق، أيضاً) عليه أن يختار بين مصير بائس أو مصير بشع.[25] خياراً مفروضاً ومراً لأوضاع مريرة، بل ان أحلاها علقم.

ســلام ميــت ... مهانــة مستمرة

إن كان الإختلاف على نواقص الدولة السودانية وإنجازاتها – وبأوجهها المدنية والعسكرية – من لدن الإستقلال والى الآن مازال واسعاً وشاملاً، فمن الضروري أن يصبح عسيراً الإتفاق على الدواء الناجع الشامل والدائم هو الآخر. فمحرقة الحرب التي كانت محصورة في جنوبه، إتسعت محاورها شمالاً إلى وسطه وخاصرتيه.[26] وبالضرورة، أيضاً، نؤكد هنا ان ولوج آفاق السلام ليس أمراً سهلاً. فسرد وقفات ومحطات التفكير والتداول بين أهل السودان خلال 5 عقود من الحروب الأهلية واجبة مع إتساع الهوة بين الأطراف (انظر الفصل الثامن). وحصرها – في وقت مازالت كتائب الدفاع الشعبي والعسكري من الجانبين في خنادق المواجهة – هو من قبيل الإقرار الضمني بأن الهيمنة السياسية قائمة والإستغلال الإقتصادي مستمر وأن المساواة والعدل لم يتحققا بعد. وهي بادية دون غموض وعلى رغم إستمرار مجاهدات ردم الهوة الفاصلة بين قوى الحرب وقوى السلام والعدالة في شرق البلاد وجنوبها، غير أن المحاولات هذه قد فشلت، إذ أن القتال في ميادين الحروب الأهلية مازال مستمراً. بل ارتبط إستمرار لهيبها، من نواح كثيرة، بتطور هيمنة المؤسسة العسكرية وتركزها وإتساع نفوذها وتعدد وظائفها.[27]

ولا يمكن طمس هذه التحولات على الرغم من محاولات أجهزة إعلام الحكومة السودانية الساعية إلى ان ترسخ في أذهان العباد أن إستعادة الأراضي المحتلة من قبل "المتمردين" هو دليل الإقتراب من آفاق السلام. وفي تقديرنا هذا هو الجانب السهل من إشكاليتها، إذ أن مساحة الأراضي المحررة تقاس بالكيلومترات، في وقت ينعدم فيه وجود مقياس متفق عليه لمفهوم "السلام" الذي تبشر به وتوعيته. فالحرب تراوح مكانها منذ إشتعالها في منتصف القرن العشرين في مستنقع الكرّ والفرّ، من دون حسم.[28] في حين يصعب علينا إصدار أحكام على مقدار تقدم أو تراجع فرص تمكين سلام بمجتمعاتنا وحمايتها. فقد برهنت التجربة السودانية على ان الإعتماد على كتائب الحسم العسكري والإستناد على مُعطياته لدفع مسار المفاوضات للوصول للسلام لم تكن إستنتاجاً صائباً في ظروف الحرب الأهلية المحتدمة والمتناسلة، ولان المنطق الصحيح هو على العكس من ذلك تماماً.[29]

لقد جرب طرفا الحرب الأهلية الإعتماد على العمل العسكري لكسر ظهر الطرف الآخر وفرض واقع معين عليه. فقد ظلت القيادة السياسية والعسكرية "لحركة تحرير شعوب السودان" تعتقد خلال الفترة 1984 –1992 ان إنتصاراتها العسكرية هي العنصر الأساسي في خدمة برنامجها وإسناد موقفها التفاوضي. بل صار من الشائع ان الكلاشنكوف هو أداة "الحركة" المفضلة في إدارة محادثاتها مع حكومات الخرطوم المتعاقبة. وساد الإنطباع إنها لا تفرق بين عهد وعهد ولا بين حكومة وحكومة ولا بين حزب وحزب، فالكل في نظرها أعداء! من جهة أخرى لم تقدم الإنتصارات الكاسحة للحكومة السودانية وبتجريداتها

"صيف العبور" و"سيوف الحق" و"خاتمة المطاف" و"صيف السلام" و"صيف التمكين" خلال 10 سنوات متّواصلة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية في القضاء على "حركة تحرير شعوب السودان" أو في دعم موقفها التفاوضي في كل المباحثات.[30] فقد ظلت "الحركة" رغم هزائمها المريرة قادرة على التمسك بحد أدنى من إعلان المبادئ في كل من أبوجا ونيروبي وكمبالا والإيقاد. . .الخ. إن مثل هذه الروح لن تحقق سلاما. وما لم تتغير المنطلقات والدوافع، فإن قدر البلاد أن يواجه أهلها المزيد من الإحتراب. فالقتال سيتجدد آجلا أو عاجلا، مالم يعالج الخلاف من جذوره. ودون شك، إن سلاماً يأتي على فوهات البنادق وفوق جماجم الضحايا الأبرياء ليس إلا هدنة مؤقتة.[31]

الغرق في مستنقع الدم

المتأمل في وقائع الحروب الأهلية السودانية يجد إن مناهج البحث عن السلام لم تتغير، وإستراتيجية أنظمته المتعاقبة لم تتبدل على طاولات المباحثات أو في مسارح العمليات العسكرية. والخطوات المحصورة في مسارات الحرب والسلام في السودان إلا في بعض محطاتها بفضل تجربة معاصرة محمرة وأليمة، قناع تختفي وراءه لعبة تمكين واستمرار مصالح الفئة المتحكمة والمتنفذة بطبعات منقحة في شكلها المبتذل والمبتسر نفسه. الأماني نفسها والوعيد والوعود والإتفاقيات والمعاهدات، مرة تلبس الخوذة ومرات تلبس العمامة، ولكنها تظل في جوهرها واحدة: المراوغة ونقض المواثيق والتعهدات.[32]

ونحن هنا لا نغفل دور بعض سياسي الجنوب الذين قبلوا بترتيبات مجزأة نيابة عن جماهيرهم، ووقعوا الإتفاقيات مع مؤسسات لا ترحم شنت عليهم حروب الإبادة والجهاد مدة تقارب ½ قرن من الزمان؛ وفي وقت يعاني أهلهم أقسى أفانين البطش والإرهاب ومختلف المشاق والمحن وعلى شتى الأصعدة. وقد يبدو من السذاجة القول ان التجربة السياسية الجنوبية لم تستطع حتى الآن ان تواجه ذاتها بالتساؤل الحرج داخل ميدان ممارساتها العسكرية والسياسية: "من هو العدو الأساسي؟" لكن النتائج الراهنة، كفيلة بتبرير صحة هذا التساؤل المبدئي. وفي تقديرنا أن الربكة في استراتيجياتها عائدة في جوهرها – في مرات كثيرة – إلى عدم القدرة على الرؤية الواضحة في تحديد هوية العدو. هذا على الرغم من أن تاريخ الحركة السياسية الجنوبية حافل بنكسات وهزائم على يد قوى سودانية وإقليمية تصورها على أنها "صداع نصفي" ومصدر خطر تهديدي مزمن لمصالحها واستقرار بلادها ووحدة أراضيها.[33]

وبغض النظر عن الحيثيات التاريخية التي نشأت في سياقها القوى السياسية الجنوبية أو كخصوصيات تأسيسها، فإن ثمة حقيقة أخرى ساطعة اصبح من الواجب مجابهتها، إذ لا بد من التساؤل حول ما اذا كان العمل السياسي الجنوبي على وجه الخصوص، والوطني عموماً، يعاني من "أزمة تمثيل" لمصالح

الغالبية؟ أي نوع من القادة هؤلاء الذين يصفون صفقاتهم مع الأنظمة الديكتاتورية بأنها انتصارات سياسية في الوقت نفسه الذي تستمر فيه جماهيرهم في تحمل المهانة المتواصلة والإستغلال البشع؟ من هم الأسوأ والأكثر قسوة وعمالة: "صانعو السلام" من أمثال الإمام المخلوع النميري وسدنته، والمرحوم الزبير محمد صالح، نافع علي نافع، ومحمد الأمين خليفة أم المتواطئ جوزيح كفور أروب وألدو أجو ورياك مشار، وأشول دينق والمرحوم أروك طون، والمرحوم كاربينو ولام أكول وصحبهم؟ وهل يمكن تبرير كل ذلك تحت مقولة "فن الممكن"؟ في تقديرنا إنه من الإحتقار للسياسة أن يقال إنها فن الممكن، لأن عمل الممكن ليس بأي صورة أو حال فناً سياسياً. فالسياسة عمل متميز يمارس في ضوء علاقة المستحيل والممكن بالظروف المكانية والزمانية، وفي إطار يجمع بين الواقع وقدر مناسب من التصور الفكري يساعد على التغيير في إطارٍ من الممكن، وحيث يحدث نوع من تلاقح المفهوم والتصورات الممكنة التطبيق والحقائق الراسخة بعيداً عن أوهام "التفكير الرغبوي". أن السياسة – في الحقيقة – هي فن الممكن في الزمن المستحيل. فكل منطقة من عالمنا لها خصوصيتها، وجنوب السودان ليس إستثناء، حتى يبرر بعض قادته السياسيين والعسكريين تعاونهم مع كل الأنظمة تحت بند "الممكن".

ففي الجنوب من الحقائق الجغرافية والتاريخية التي أفرزت عدداً من الإحتمالات وكرست نوعاً من المستحيلات وبلورت له شكلا من السياسة اذا تطور أصبح قادراً على إحداث تغيير وتهيئة واقع جديد ينتزعه من رحم القديم وفك المستحيل ويؤسس به ركائز فن الممكن في زمن المستحيل. لهذا فإن تساؤلنا مازال قائما: هل كانت هناك ضرورة مطلقة لتقديم تنازلات هائلة كهذه مقابل المردود الضئيل؟ إن التمعن في حصاد إنهيار إتفاقية أديس أبابا (1972) ومراقبة تداعيات تصدعات إتفاقية الخرطوم للسلام (1997) يستفز المراقب للتساؤل: من هو الرابح ومن هو الخاسر في كل هذه الصفقات؟ بنظرة بانورامية لمجريات الوقائع، نتوصل إلى أن مضمون الإتفاق في كل مرة وبصيغته النهائية أحال معظم تفاعلات الحرب الأهلية إلى حالة تجميد مؤقت. وأعاد تقريباً أطراف الإتفاق، مثخنة بالجراح إلى مواجهة القضايا المحورية: أي نوع من السلام، مرتبط بأي نوع من نظم الحكم، وبأي برنامج للتنمية، وفي أي اتجاه يمكن السير به نحو العدالة الإجتماعية.[34] ولذلك صار الإتفاق سلاما مؤقتاً دون تحقيق أهداف جوهرية تحدث تحولاً بشكل قطيعة مع ما كان عليه موقعه في الجنوب منذ خمسينيات القرن العشرين. وفي الحالتين (إتفاقية أديس أبابا العام 1972، إتفاقية الخرطوم للسلام في العام 1997) نخلص إلى إدراك ان هناك أنواعاً كثيرة من "السلام" كما ان هنالك أنواعاً كثيرة من "الحرب الأهلية"، وان لكل نوع نتائجه وإنعكاساته وتبعاته.

وبالنظر إلى تجارب الشعوب التي واجهت نيران الحروب الأهلية يمكن أن نقدر كيفية الخروج من دائرتها الشريرة وإستبصار الحلول الجدية التي توفر الإستقرار السياسي إن لم نقل التكامل الإجتماعي

والإقتصادي.[35] فالنزاعات تبدو وكأنها من سمات التطور البشري على مر العصور. فعلى سبيل المثال، نجد ان نتائج الحرب الأهلية الأمريكية (1861) كانت تخطي أسس المعادلة القديمة المبنية على القهر وفتح امكانية بناء مؤسسات وتطوير مجتمع أكثر ديمقراطية وارساء عمليات وظفت لغرز ركائز نظام سياسي مستقر ومنفتح وهيكل إقتصادي جبار. بينما كان حصاد الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939) إرتداد وإنتصار للقوى المحافظة وهزيمة للقوى التجديدية صاحبة المشروع الديمقراطي، وحنطت نتائجها المجتمع الإسباني ودفعت به إلى قاع قائمة مثيلاته الأوربية والى يومنا هذا. وقس على ذلك محصلة الحرب الأهلية البريطانية والفرنسية ... الخ. أما نماذج الحروب الأهلية، في عالمنا المعاصر، من لبنان، وقبرص، وليبيريا، وأفغانستان، وتشاد، والعراق، وكمبوديا، وأنجولا، والصومال، واليمن وموزمبيق وكولومبيا إلى يوغسلافيا ونيكاراجوا فإن الأطراف التي شاركت فيها خرجت كلها مهزومة ومستنزفة لعجزها عن تخطى ذواتها، وتمسكها بمواثيق سياسية شديدة الهشاشة؛ بالإضافة إلى فشلها في تقديم بدائل مقنعة ودخولها في نفق التدمير المنهجي لإمكانات الوطن وإعتمادها على السند الخارجي، بل وتحولت إلى عالة عليه.

ومن المفيد للتاريخ والإستعبار ان نتذكر حصاد هذه الحروب جميعها؛ فهي في نهاية المطاف، تمخض حصادها في تكرس مجتمعات مفككة الأوصال منطوية على نظم سياسية مبنية على أساس الدين والطائفة والنحل والملل والعصبية المقيتة. لا نبالغ إن زدنا وقلنا إنها حملت، ومازالت، تحمل في طياتها جرثومة التفتت والقابلية الإنشطارية مما يمهد الطريق إلى مزيد من التجزئة للقطر الواحد؛ ودونكم الصومال وسيراليون وليبيريا ويوغسلافيا وما يتفاعل داخل أحشاء جارتنا الشقيقة إثيوبيا.

وفي تقديرنا إنه ما زال من الممكن تعايش أهل السودان بإختلاف جهاتهم تحت ظل عدالة ومساواة مرتكزة على قاعدة سياسية واحدة محركها الأساسي مصالحهم المشتركة ومصيرهم الواحد. فالتجربة الأمريكية وهي تعكس مسار مجموعات عرقية متباينة نحو بناء أمة تدل، أيضاً، على ان مشكلة تعايش المجتمعات في وحدة واحدة ليس العرق أساسياً فيها، وكذلك تجربة الإتحاد الأوروبي، وهي تجمع أمم متباينة، بالإضافة إلى دلالته على ان اللغة ليست هى الأخرى شرطاً لقيام تكتل ناجح موحد ذي لغات متعددة. ومن المفيد ان نتذكر هنا أيضاً أن من مجموع ما يزيد عن 180 دولة تنتمي إلى منظمة الأمم المتحدة هنالك حوالي 130 دولة ظهرت إلى الوجود بعد عقود من الزمان من ظهور الدولة السودانية بحدودها الحالية. وقد صمدت إلى حد كبير حدوده الحالية أمام النزاعات السلالية والعرقية وحروب الحقبة المهدوية وأمام أطماع الهجمة الإستعمارية لإقتسام موارد القارة الأفريقية. والى من يحاولون أن يرددوا أن السودان كيان "مصطنع"، نذكرهم بأن الأردن والهند ونيجيريا وكندا والولايات المتحدة

وبلجيكا وسويسرا وبريطانيا (أم الكبائر) نفسها كيانات مصطنعة. فحجج الذين يتحدثون عن ضعف وحدة الكيان السوداني تنطبق على كل دول العالم تقريباً. فأي طريق ياترى ستقود اليه محرقة الحروب الأهلية السودانية؟

ســلام المنتصرين ومعاملة المهزومين

ويبقى الأمر، بعد كل رصيد المعاناة الماثل، أبعد من وصف الأحوال وأعمق من تشخيص الداء؛ بينما الحاجة جد ماسة إلى محاولة اعادة التفكير الشامل في معطيات الواقع السوداني والمساهمة بحلول عملية جديرة بالتأمل.[36] وهي في جوهرها تنعكس بشكل حاد على وقائع حياتهم بشكل يومي حين يجد أهلها، ضمن يقين مزعزع بالمستقبل، أنهم مازالوا يقفون في مواجهة سؤال يحمل معنى رمزيا لا تخفي دلالته، كان قد واجههم في بدايات القرن الماضي وعبر عنه مؤسس الصحافة السودانية الحديثة أحمد يوسف هاشم (1903–1957) على صفحات مجلة النهضة في يناير (كانون الثاني) 1932 قائلا:

> "يجول الإنسان بنظره في أنحاء العالم طرا فلا يجد أمة من الأمم شرقية كانت أم غربية لها من المرافق الحيوية والإستعداد الفطري مثل ما لنا ثم هى في الحضيض العمراني والإجتماعي والمالي الذي نرسف في أغلاله. ويحار الفكر في أمرنا كيف يعلل هذا الخلل الذي نخر عظامنا وأبلاها وحال في الماضي والحاضر، وأخشى أن يحول في المستقبل، بيننا وبين التقدم في هذه الحياة. إننا أمة قديمة ولو إلى حد محدود، كد أباؤنا وأجدادنا وسعوا سعياً حثيثاً للرفاهية والسعادة، وهانحن على أثرهم نكد ونكدح لهذه الغاية نفسها. وللأسف ضاعت تلك الجهود وهذه بلا جدوى، ومازلنا رغم زعمنا التقدم واقفين عند نقطة الإبتداء؛ فما هو السر الذي حرمنا نعمة التقدم والسير إلى الأمام أسوة بالأمم الأخرى؟ ونحن وكثيرنا متذرعون بالأسباب نفسها أو بأسباب أقوى؛ ومع ذلك فهم متحركون ونحن جامدون، وهم منعمون ونحن متحسرون".[37]

ولعل احد أسباب الجمود والحسرة التي تغلف حياتنا هى اننا وفي كل منعرج تطفح فيه إلى السطح تحركات ودعوات "السلام" و"المصالحة" و"الوفاق" الوطني نجدها تتزامن بشكل مدهش مع إتساع ثغرات في وضع القوى المعارضة لمشروع الفئات المستفيدة من الحرب ومخططاتها "الصحوية" و"الحضارية".[38] وتترافق دائما مساعي نداءات حكومة الخرطوم عن ضرورة "السلام والوفاق" مع فشل القوى البديلة في

تحقيق وحدة فعالة ومؤثرة ونشاط جماهيري ملموس.[39] حتى صار كل مأزق للحكومة مأزقاً للمعارضة. وفي زماننا الراهن نجدها تتصاعد مع كل إقتراب لخطط "مجموعة العشرة" الحاكمة في الخرطوم من ترتيب أوضاع البلاد على النسق "التركي"، وتطفو على السطح كلما ابتعدت من الأفق مطالب بسطاء الناس في السلام والديمقراطية والعيش الرغيد.[40] ونلحظ، في الوقت نفسه، ان رسل التطبيع مع حكومة الخرطوم ينتمون إلى فرقة فيها من يستصعب مواصلة السير نحو سودان تحكمه معادلة جديدة، أو تحتوي على مجموعات لا تحبذ ولا تؤمن أصلاً ببرنامج للإصلاح الديمقراطي والإجتماعي في السودان وهي، في الوقت نفسه وعلى أكثر من صعيد، على قناعة تامة بمنطلقات وأفكار ومرجعيات المجموعة الحاكمة في الخرطوم، بطرق وعناوين ومفردات مختلفة؛ لا يفرق إن كان اسم من يبشر لها أو يسوقها جورج أو أشول أو أوهاج أو دبنج أو محمدين. إن مشكلة الحكم في السودان صارت تبدو للمتأمل المتألم وكأنها مشكلة نهج وفكر سياسي يستبدل الحقوق بالواجبات، والحريات بالقمع، والمواطنة بالبيعة في المنشط والمكره، والقانون بإرادة رئاسة الجمهورية.

ولعل من حسن الطالع إن العالم كله – شرقه وغربه، جنوبه وشماله – يعيش فترة مراجعة شاملة لكل جوانب الحياة. وما عاد الناس يقتنعون بالشائع المألوف من الآمال والرغبات والحلول، أخذوا يتطلعون في لهفة إلى حياة خصبة عليا، تليق بالطامحين الباذلين الأقوياء. فقد شهدت مفاهيم "التنمية" ومدارسها وأسس الحكم ومناهجه وبرامج الإصلاح الإقتصادي والتقدم الإجتماعي مراجعات متواصلة على المستويين النظري والتطبيقي في كل أنحاء المعمورة. كما توسعت أبعاد "وصفات" معالجة مشاكل الفقر والتقدم الإنساني لتشمل التوظيف الإبداعي لمكونات وقدرات المجتمع المدني والإهتمام بدور أكبر للموروثات الأخلاقية والفكرية والثقافية والروحية للمجتمعات في عملية التقدم والتنمية. وعكفت حلقات ومنتديات عامرة بالعلماء والسياسيين والتنفيذيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على مراجعة عمليات الحكم وصيروراتها، وتمحيص شبكة العلاقات التكاملية المتداخلة بين التنمية والتطور والنمو الإقتصادي وكيفية تجاوز حواجز العوز، والتواصل مع مفاهيم العدالة بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. والسودان بأي حال من الأحوال ليس ببعيد من عواصف التغيير، بل هو متفاعل بها وصار منفعلاً بحيثياتها أفقياً ورأسـياً بشكل غير مسبوق.

تحـالفات مـع الخـصوم وخـصومات مـع الأشـقاء

من دون شك أن جذور التمردات المسلحة الواسعة الحالية ذات السمات العشائرية والجهوية تمتد، أيضاً، إلى عمق واقع الحياة السياسية في أواسط وشمال السودان. فقد عبرت عنها سلمياً من دون طائل ظاهرة الكيانات الجهوية والعشائرية (مؤتمر البجا، إتحاد أبناء جبال النوبا، رابطة ابناء المسيرية، إتحاد الفونج،

جبهة نهضة دارفور . . .الخ) التي نبتت على سطح وفراغات الحياة السياسية بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964، تعبيراً عن طموحاتها وتمردا على هيمنة حزبي الأمة والإتحادي وسندهما الطائفي وللتحرر من عسف الإدارة الأهلية الجائرة؛ وبالإضافة إلى عزوف قياداتها الإنضمام إلى رصيد الأحزاب اليسارية. ولم ينقص من عدالة قضيتهم وخصوصيتها الحديث المسطح عن أنها لا تخرج من حيز مشاكل التخلف العام الموروث في البلاد، أو اتهامها بالإقليمية والعنصرية.[41] وشهدت به القائمة الطويلة للمتهمين أمام محاكم أمن الدولة وساحات الإعدام طوال فترة الجاهلية المايوية (1969–1985)، والفترة التعددية الثالثة (1985–1989) ونعايشها بشكل يومي خلال الفترة الحالية. وعلى الرغم من ان محاولاتهم لتوحيد نضالهم مع الحركة الديمقراطية في كل السودان، دون ان يتنازلوا عن خصوصية قضاياهم أو ذوبانها في الأزمة العامة للبلاد ما زالت تعترضها عقبات ومشاكل عدة وحواجز؛ إلا ان الشواهد العامة خلال العقد الأخير تدل على إقترابهم خطوات وخطوات بحذر نحو الإرتباط العضوي بتيار التغيير على المستوى القومي العام.[42]

ولكن رغم كل شئ، ففي القطب الآخر من بوصلة الحروب الأهلية السودانية تتشكل وتتجسد وتتجمع وتتبلور ببطء شديد، ولكن بخطوات واثقة، نوازع القوى القادرة على تقديم نظام بديل فاعل يسعى إلى تهديم نظام الحرب السوداني وتجاوزه. وتعتبر الجهود التي رافقت إعلان كوكادام (اثيوبيا) في مارس (آذار) 1986 وورشة عمل أمبو (اثيوبيا) التي نظمت في فبراير (شباط) 1989 وإعلان أسمرا (اريتريا) في ديسمبر (كانون الأول) 1994 وما أعقبه من قرارات صدرت عن التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في يونيو (حزيران) 1995؛ محطات فاصلة وضعت الخطوط العريضة لآفاق التحالف لهذه القوى الوطنية على المدى الطويل.[43] ولذلك في تقديرنا فإن مسألة "نقض العهود" صارت محددة لأن استمرار أوهام الحديث عن الأمانة والإلتزام بالمواثيق السياسية والإتفاقيات يحصر كل الأمر في حدود الأخلاق، في وقت وضحت فيه للجميع إن الضمانة الحقيقية لأي إتفاق هو في توازن القوى ومصلحة كل قوة سياسية شاركت فيه؛ تلك وحدها هى قاعدة الردع المادية والضمانة التي تمنع التراجع عنه وتقفل طريق التنصل من إلتزاماته ومن ثم خيانته. إن الإتفاقيات كافة خاضعة لتغير أبعادها وحتى محتواها وطبقاً لقوة كل فريق. والحروب الأهلية ستستمر حتى يقدر لهذه القوى ان تكتشف ان الطريق نحو السلام العادل لا يتحقق إلا عبر الفئات الإجتماعية التي لها مصلحة فيه.[44] فالحلول النظرية كثيرة، ومطروحة من قوى عدة – وطنية وأقليمية ودولية – ولكن أفضلها هو الحل القادر على وقف نزف الدم وإحلال السلام والعدالة الإجتماعية، والقادر على إقناع السودانيين ان مكاناً لائقاً بتضحياتهم الجسيمة ينتظرهم، أفراداً ومؤسسات، في إطار الديمقراطية والتنمية.

كل ذلك والمراقب من العالم العربي (والإفريقي) مازال مصاباً بالدهشة من حالة التمزّق، الحقيقي وليس المجازي، التي يعايشها المواطن السوداني في ديار الإغتراب - الطوعي والقسري - إزاء قضايا ومشاكل مصيرية صارت جزءا لا يتجزأ من واقع الحال السوداني. ومن المعلوم، فإن إستمرار الحروب الأهلية السودانية، على النحو الذي سارت وتسير به، لن يحقق لأي طرف من الأطراف ما يسعي إلى تحقيقة من أهداف آنية.[45] وعلى الصعيد ذاته، على أعتاب الألفية الثالثة، يجد المراقب، أيضا، ان شرط "السلام الدائم" صار أمرا جوهرياً لبقاء الكيان السوداني ورفاهية أهله. ولهذا نضيف، بإصرار، ان شأن السلام هو من شأن "العدالة الإجتماعية" الجوهرية اللازمة لإستقراره وتقدمه؛ هذه من تلك، حذو النعل بالنعل. فقد استمرت محرقة الحروب اللعينة بغض النظر عن نوع الأنظمة الحاكمة (مدنية، عسكرية، أو هجينة) وفي مواقع وفترات مختلفة، وظروف متباينة. حقا، فتحقيق السلام لم يعد مشروطاً بإسكات المدافع أو بإعادة السلام إلى مدن وغابات الجنوب فحسب؛ إذ أصبح الشمال والشرق والغرب أيضاً بحاجة إلى تطبيع الحياة فيها . ما لم يأت الحل شاملاً لكل أرجاء الوطن، فإن السلام سيظل حلماً بعيد المنال.

تجليات الآلية الوطنية

وفي تقديرنا أن السودان يعيش مخاض مرحلة جديدة (وليس فترة جديدة) تحيط بجوانبها سيناريوهات التفزيع وشبح التدخل المباشر لقوات حلف الأطلسي (الناتو) ما من شأنه أن ينتهك حرمة أراضيه ويعرض حياة شعبه للتبديد .[46] فاحتمالات تدويل القضية السودانية صارت أمرا واقعا لا محالة، حيث توفر مآسي الحرب وأوضاع ضحاياها من المدنيين مبررات كافية لدعاة التدخل الأجنبي في السودان.[47] يُسهل من مهمتهم إستمرار آليات التمييز في المجتمع السوداني؛ فما يزال مفهوم الموالي والأعاجم وأهل الذمة بما يستبطنه من إستعلائية وإهدار لحق المواطنة، ساكناً في ثنايا قيادات تنفيذية وعلى أعلى المستويات.[48] ويزيد من إذكاء نار التدخل حملات التضامن مع المجموعات الثقافية المضطهدة ومهرجانات دعاوي الإسترقاق وهمجية مليشيات المراحيل العربية في إختطاف العشرات من الأطفال وذويهم[49] والفتاوى الدينية التبريرية المهينة.[50] والتدخل الأجنبي، على كل حال، لا يجد إعتراضاً من بعض القوى السياسية النافذة؛ بل هي تسعى اليه ليلاً ونهارا .[51]

ويقف عموم أهل السودان الآن عند منعطف طرق حاسم وخطير. ويعلوج الفضاء السياسي والفكري السوداني بأسئلة عدة تذهب في شتى الإتجاهات تحاول ان تستكشف الأفق وتنزع حبال اليقين. ونحن على قناعة بأن ما ستفرزه التفاعلات الهيكلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية الكامنة والسائرة سيكون له بالغ الأثر، على أكثر من صعيد، في رسم ملامح الجغرافيا السياسية وزلزلة مستقبل المنطقة

بأسرها – دون مبالغة – على إمتداد حزام السافنا إلى شاطئ الأطلسي غرباً وإلى ضفاف الخليج العربي شرقاً، ومن شواطئ المتوسط شمالاً وإلى منطقة البحيرات في عمق القارة الأفريقية جنوباً. فالدول الغربية (خاصة بريطانيا وأمريكا) باتت مقتنعة وبعد تجارب مريرة ان السودان من الدول ذات الاعتبار (Key country) يتوقف عليها وبها كامل إستقرار منطقة شمال شرق أفريقيا بغض النظر عن نوع النظام الحاكم في الخرطوم. واقتنعت أكثر أجهزة الأمن القومي فيها ان الإستراتيجيات السابقة التي كانت تتصور ان ملفات ترتيب أوضاع المنطقة يمكن إدارتها من القاهرة وأديس أبابا ونيروبي، بل من أسمرا ما عادت لها معنى وتجاوزتها الأحداث ولا تستجيب لمعطيات الواقع. بل على العكس تماماً، فالسودان وبثقله الذي طال تجاهله وبعد انهيار كل مشروعات إضعافه وتهميشه، أصبح يمتلك مفاتيح استقرار المنطقة ومن خلاله يمكن زعزعة مصير إقليم يحتوي على مصالح حيوية للغرب يمتد شرقاً إلى الخليج العربي وغرباً عبر البحر الأحمر إلى دول حزام السافنا وجنوباً إلى منطقة البحيرات وشمالاً إلى البحر المتوسط.

ومن جهة اخرى تبدو الجهودات الوطنية والإقليمية والدولية متثاقلة في كبح جماح المعطيات الخلاقة لإستمرار سعير الحرب وتقلل من فرص دفع البلاد في إتجاه الحل العادل والشامل لأزمتها بل وتعمل لتعم البلوى الأنحاء كافة. فقد ذكرت لصديق أفريقي مرة بأن السودان القطر الوحيد في العالم الذي يعاني من آثار ½ قرن من الحروب الأهلية وهمجيتها، مدعومة اليوم بقيادات ميدانية بما يزيد عن 20 مليشيا مسلحة. وان أرضه مازالت تعاني من مكائد وجراحات نزاعات الفصائل الإرترية والإثيوبية والتشادية واليوغندية والكنغولية، والتي تجاوزت في فترة من الفترات 45 فصيلاً مسلحاً؛ ومازالت تتحرك بين ظهرانيه كوكبة من "الأفغان العرب" من محترفي الإرهاب والهوس الديني من مصر وفلسطين وتونس والجزائر وموريتانيا بالإضافة إلى إرهابيين محترفين من أفغانستان وكشمير والشيشان وجنوب أفريقيا والبوسنة.[52] فضحك وقال لي:

> "أنتم أحسن حالاً! على أرض جارتكم الكنغو الآن وصل عدد الجيوش الأجنبية التي تحارب فيها إلى 7 تنتمي إلى 7 دول أفريقية، تختلف في سياساتها ومصالحها، وتتباين إرتباطاتها مع الأطراف الكنغولية المتناحرة، وكل منها مسنودة بدولة غربية وعدد كبير من شركات عالمية واحتكارات الأسلحة؛ بالإضافة إلى 10 مليشيات كنغولية متمردة على نظام كابيلا تتوزع ولاءاتها على مموليها من خارج الحدود والطامعين في مناجم البلاد، ناهيك عن تواجد قوات 4

مليشيات كبيرة مناهضة لحكومات كل من السودان ويوغندا وأنجولا ورواندا في فترة نقاهة واستجمام وتدريب. . . فتأمل!"

يحدث كل ذلك في جو من أعاصير عاتية تهب على البلاد من جهات عدة وتحكمها سيناريوهات (عوامل) تتجاوز تصفية الحسابات مع حكومة الخرطوم الحالية لتمس السودان كياناً وموارداً. وهذا في حد ذاته يجب أن يكون دافعاً وحافزاً للكثيرين للمشاركة في عبور الموانع الصعبة، خاصة تحت أجواء الخلاف وحملات الحشد المعنوي الهمجية، والتداخلات والتقاطعات الإقليمية والدولية التي تعوق الإجماع السوداني فيما يتعلق بمصالح أهله الإستراتيجية وأمن البلاد القومي. وفي وقت تبدو فيه قياداته السياسية محاطة بالحيرة والغموض، ومجالات تفاعلهم صارت ميادين لتسابق التناقضات وتصارع النوازع المتنابذة المتناطحة.[53] في وقت بلغت تكلفة الحرب خلال الفترة 1989–1999 من خزينة الدولة المركزية ما يفوق 7 مليارات دولار، ونقدر من جانبنا إنها كلفت خزينة "حركة تحرير شعوب السودان" ومناصريها ما يفوق 3 مليارات دولار.[54] وبالنظر إلى جانب واحد فقط يتعلق بثقة أهله في مستقبله نكتشف عمق الآثار التي تركتها الحروب الأهلية على واقعه بشكل تجاوز ساحات القتال وتكلفة تسيير دولابها وحجم خسائرها. فالتقارير الإقتصادية لمنظمة الوحدة الأفريقية تصنف السودان ضمن قائمة دول أفريقيا الأكثر طرداً للإستثمارات.[55] في الوقت نفسه الذي تم تهريب أكثر من 100 طن من الذهب، وقدرت المصادر الرسمية السودانية حجم أموال السودانيين المستثمرة بالخارج بأنه يتجاوز 49 مليار دولار، بينما قدرها الصادق المهدي (رئيس وزراء الفترة التعددية الثالثة) بما يتجاوز 70 ملياراً موزعة بين مصر ودول خليجية عربية إضافة إلى دول أفريقية مثل كينيا ونيجيريا واثيوبيا وتشاد.[56]

يتأمل أهل السودان وأهل عمومتهم في أرجاء العالم العربي (والأفريقي) في حصاد إنفجارات الحروب الأهلية السودانية والمتناسلة قبل أكثر من 5 عقود من الزمان، واستحالة الحيلولة دون استمرارها إلى أبد الآبدين، على زعمهم، ولا يجدون طائلا ذرائعياً في ديمومتها أو في حصيلة إنجازاتها المزمنة. ولا يفقهون تبريرات إشعالها حتى باعتبارها تقديراً محدداً في ميزان الأحلاف ودعاوى الدفاع عن "العقيدة الإسلامية" و"الهوية العربية" والظروف والممكنات.

لكن نحن نقول للذين يتصورون إن "الصحوة الإسلامية" تمر عبر معسكرات الدفاع الشعبي وإعلان الجهاد وإستغلال حاجة وجوع وفقر أهل السودان إن حصيلتهم – بعد عقد من الزمان في كرسي السلطة والقيادة، وخلال 3 عقود في ركب السدنة والصحاب – لا تعادل أبداً أرواح ضحاياهم أو شهدائهم. ودليلنا ما يحدث على نطاق القارة الأفريقية التي تعيش توجهاً نحو الإسلام يرتكز على الدعوة والإبلاغ والكلمة الطيبة. فالإسلام أصبح دين الأغلبية في أفريقيا من دون الحاجة إلى حشد طوابير الجهاد

العسكرية أو المزايدة على مشاعر العباد الدينية. فقد بلغت نسبة معتنقي الإسلام 52٪ من إجمالي سكانها الذين تجاوزوا 800 مليون نسمة؛ ودخل الإسلام خلال 5 سنوات الماضية ما يتجاوز 32 مليون أفريقي. كما تشهد دول مثل غينيا وتشاد توجها متسارعا نحوه، وتكاد أن تستكمل صورتها بأن تصبح من الدول الإسلامية الخالصة في القارة.[57] يحدث ذلك بهدوء من دون ضجيج أو تصفيات جسدية أو إعلان للجهاد على أبناء وبنات الوطن الواحد . إن السلام الأهلي السياسي والإجتماعي في السودان يحتاج إلى تغيير جذري في الخطاب والثقافة السياسية السائدة، يأخذ بها إلى الإيمان بفكرة التعامل والتفاعل والتعايش الودي مع الآخرين، وهذه مسألة ضرورية لم يقدرها دعاة "السلام" من الداخل أو الخارج، ولا تسهل معالجتها في زمن قصير.

الشراكة الخاسرة والجرح النازف

هموم كثيرة يعاني منها السودان في الوقت الراهن إلا ان أثقلها عليه هو همّ السلام المنشود الذي ظل يؤرق أهله على مدى 5 عقود من الزمان، إحتدمت فيها معارك تهدأ احيانا وتستعر أحيانا اخرى. لكن مهما كانت المبررات لا نجد سببا كافيا لإستمرار نزيفها، وستظل الحروب الأهلية السودانية لعنة تلاحق جيلنا الحالي.

فدائرة الصراع حول موارد السودان صارت هي ساحة الخصام الوطني. ونجحت تداعيات الأحداث في ان تظهر يوما بعد آخر إن ساحته تتجه من الأطراف المهمشة نحو أواسط البلاد، محددة بخطوط العرض الأضيق من حدوده الدولية. وصارت الحروب الأهلية يوما بعد آخر تحصر تراكماتها السياسية واحتقاناتها الإقتصادية حول سيناريوهات (عوالم) من يهيمن على فوائض البلاد وخيراتها. وتضيق ساحة الوغي لتنحصر في المنطقة الخصبة والمعتدلة المناخ والكثيفة السكان الواقعة بين خطي عرض 7-15 شمالا، في مساحة لا تزيد عن ¼ مساحة هذا البلد الحار والجاف والمترامي الأطراف (انظر شكل 3) . مساحة محصورة تتوقف عليها كامل حيوية الكيان السوداني نفسه، ومصالح عموم أهله ورفاهيتهم أينما كانوا وفي كل أنحائه ومستقبل أجياله القادمة، وتتحدد على إنبساطات وديانه معنى وقيمة وقدرة أمنهم القومي.

في هذه المنطقة المحصورة بين خاصرتيه (بيت الكلاوي، على حد التعبير السوداني) يوجد بها 95٪ من إنتاجه الزراعي وتمر بها 95٪ من موارده المائية، وكل مناجمه المعدنية وكل حقول بتروله و85٪ من ثروته الحيوانية، وكل مصادر طاقته الكهرومائية، و70٪ من قاعدة صناعته الوطنية. في هذه المنطقة، في أواسط البلاد، والتي لا تزيد عن ½ مليون كيلومتر مربع (تعادل مساحة اليمن تقريبا) تتركز بشكل كثيف

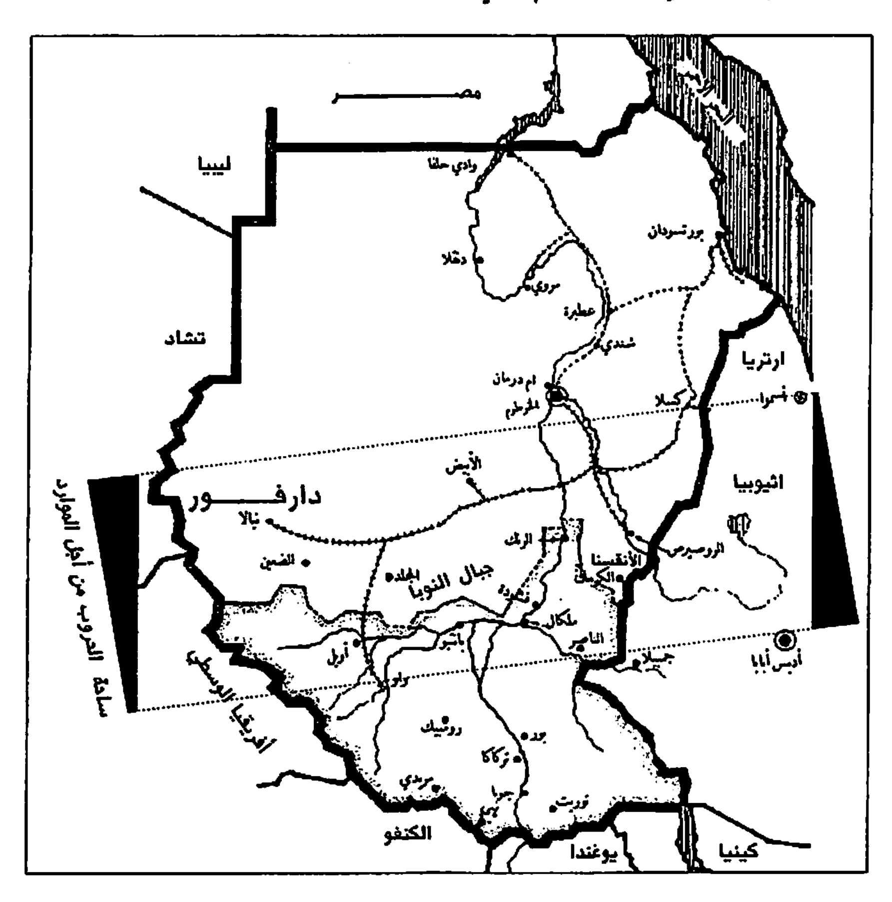
وتختلط شلالات نزف الدم الأحمر بسبب الحروب الأهلية مع تيارات وسيول الذهب الأزرق (المياه) الجارفة، ومع رائحة الذهب الأسود (النفط) ومع مناجم الذهب الأصفر وحقول الذهب الأبيض (القطن) ومع كل مشاريع الإنتاج الغذائي وحقول قصب السكر وغابات الصمغ العربي الغنية وكل مراعي السافنا الرحبة بشكل لا يوجد له مثيل في أي مكان آخر على وجه الأرض.

في هذه المنطقة المحصورة بين خطي عرض 7-15 شمالاً، بلغ الناتج الزراعي العام 1998 ما يفوق 5 مليارات دولار، محققاً المركز السادس بين الدول العربية. ويمكن تصور الفوائض الزراعية الكامنة فيه وإمكاناته الهائلة والتي تنتظر الإستغلال الأمثل اذا علمنا بأن دولاً أقل مواردَ حققت مراتب أعلى. فقد جاء العراق – رغم ظروف الحصار والحرب – في المرتبة الأولى حيث وصل ناتجه الزراعي إلى 27 مليار دولار، وتعقبه مصر، ذات الإمكانيات الأقل، بقيمة 13 مليار دولار.[58]

فالسودان غني بموارده، أراضيه الخصبة الصالحة للزراعة تعادل مساحة دولة الكويت 50 مرة. فهنالك أكثر من 88 مليون هكتار صالحة للزراعة اي ما يعادل مساحة أيرلندا 12 مرة وهي بلد يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة في صادراته. وبالمقارنة الولايات المتحدة التي تمد معظم دول العالم بالغذاء، والسودان إحداها، تزرع فقط 36 مليون هكتار!؛ بالإضافة، أيضاً إلى ان السودان يعتبر من أغنى الدول العربية والأفريقية بثروته الحيوانية والتي تقدر بحوالي 103 ملايين رأس من الماشية. وقد حددت برامج الإستراتيجية الشاملة (1993-2003) التي وضعتها الدولة في مايو (آيار) 1992 ان تزيد الرقعة المزروعة في مجال الزراعة المروية إلى 3 أضعاف، وزيادة المساحة المستغلة بمناطق الزراعة المطرية إلى 10 أضعاف ومضاعفة انتاج الحبوب الغذائية إلى 6 اضعاف والحبوب الزيتية إلى 5 أضعاف وتنوع المحاصيل الأخرى ومضاعفتها مرتين على الأقل كالنباتات الطبية والعطرية مع زيادة الكوادر المؤهلة لخدمة القطاع الزراعي إلى 5 أضعاف. وفي مجال الثروة الحيوانية هدفت الخطة إلى زيادة عددها إلى 3 اضعاف ومضاعفة صادراتها ومنتجاتها 20 ضعفاً مع تطوير صناعة الأسماك. ومن المدهش، مرة أخرى، ان أهداف هذه الخطة الطموحة لم تتجاوز في أفقها الأبعاد المكانية التي وصفناها "ببيت الكلاوي"!

المأمول ان يحسن أهل السودان قراءة دلالات هذا الواقع الجديد، وان يتوجهو مباشرة وبعزم نحو إعادة ترتيب أولوياتهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وإن لم يدرك قادة السودان السياسيون والعسكريون وخبراء أمنه القومي إن طلقات الرصاص في قرية كايا (أقصى الجنوب) أو قرورة (أقصى الشرق) أو قرية أم دافوق (أقصى غربه) لم تعد تهتم ببريق الوعد أو المشاركة في إدارة تلك المناطق

شكل (3): بيت الكلاوي وساحة الخصام الوطني.



الثانية؛ وإن لم يقتنعوا بتغيير مفاهيمهم بإن تضحيات أهل تلك المناطق الجسام لا يمكن حصرها في مصطلحات مجردة تتراوح بين "التمرد" و"العصيان" و"الصدامات القبلية" و"النهب المسلح"، وتدويرها في مجالس "الأجاويد" التي ينحصر همها في تحديد الديات والتعويضات المادية والعينية؛ فإنهم يبحثون عن سلام سراب. وإن لم نقنع أهله إن ترويج بعض القوى الخارجية لمشروع الكونفيدرالية يهدف إلى تقسيم السودان إلى دولتين: احداهما جنوبية تضم ولايات الجنوب وأجزاء أخرى من الشمال وتستحوذ على جل الموارد المائية والزراعية والنفطية؛ والثانية شمالية جرداء يترك أمرها لحكومة الخرطوم لفرض مشروعها

"الحضاري"، فنحن نرتكب جريمة في حقّ الأجيال القادمة. وقد عبر عن ذلك أفضل تعبير الدكتور منصور خالد، مستشار العقيد قرنق وأحد أبرز العاملين بشكل مباشر لوقف دمار الحروب الأهلية السودانية، حين ذكر في أكتوبر (تشرين الأول) 1985 إن المصالح الحقيقيّة لعموم أهل البلاد، بل وأفريقيا، ترتبط بتدعيم أسس الإعتماد المتبادل وتحقيق القدر الأقصى من المنفعة بين أقاليمه والمحافظة على وحدة السودان:

"خطورة هذا الإنقسام ان السودان لن ينفصل إلى جنوب وشمال وإنما سيؤدي ذلك إلى تمزق في أجزاء أخرى من السودان مثل الغرب. وفي الواقع يجب ان يدرك السودانيون إن الجنوب لا يمثل رصيداً للسودان فقط وإنما لكل أفريقيا؛ بدليل ان التقارير الدولية حول القحط في أفريقيا تشير إلى ان المنطقة الوحيدة التي ما زالت غنية ولم تتأثر بالتصحر هي جنوب السودان. ثم ان أهمية جنوب السودان تنبع من انه معترك دولي، خاصة فيما يتعلق بالثروة المائية والبترولية".[59]

ولئن لم نستوعب – بعد كل هذه السنوات من الحروب الأهلية – ان تلك الرصاصات تستهدف في جوهرها الإقتسام العادل للثروة والموارد مع الفئة المسيطرة على فوائض هذه المنطقة المحددة، فإننا نسير نحو مستقبل مظلم، وتصبح كل تضحيات مواطنيه بلا جدوى ولا مقابل. ولئن فاتنا إدراك كل ذلك – قبلا وبعدا – ووضعه في الإعتبار للوصول إلى معادلة جديدة تخرج بالبلاد من مأزقها التاريخي فلا سبيل إلى وقف محرقة الحروب الأهلية السودانية.

نـهـر الـحـيـاة ... نـهـر الـمـوت

وعلى مستوى أشمل يمكن أن نذكر قضية أخرى تتعلق بمسألة حرب الموارد السودانية لها إنعكاساتها الخطيرة على المستويين الوطني والإقليمي، بل وتداعياتها الدولية؛ وتستوجب منا وقفة نتطلع عندها إلى المستقبل والتفكير على المستويين المتوسط والبعيد. فإستقراء مستقبل المنطقة حق مشروع، واستشراف ملامحه واجب حضاري. ويتطلب من مستودعات الفكر ومراكز الدراسات السودانية الإهتمام بدراسات مستقبلية وتحديد العوالم (سيناريوهات) المحتملة للتطورات ودور البلاد كفاعل إقليمي، وإستعراض الفرص والمخاطر الممكنة والمحتملة حتى نحافظ على الإنجازات المتواضعة التي حققناها.

من نافلة القول إن كل القضايا المطروحة على السودانيين شائكة وصعبة ومعقدة. حيث يعتقد عدد من المراقبين أن هناك ضرورة لفترة إنضاج طويلة للآليات (الطرق) التي يمكن معالجة هذه الملفات بها؛ خاصة فيما يتعلق بالدور السوداني على ساحة التفاعلات الإقليمية، وكذلك بالتصورات الخاصة بمستقبل

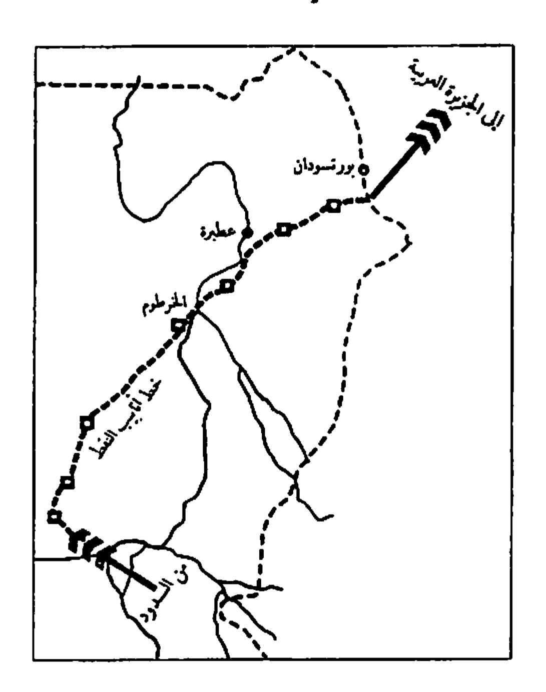
البلاد. فعلى سبيل المثال نجد ان التحديات السودانية على بعديها الداخلي والخارجي تتطلب على المديين المتوسط والطويل اصرارا دائما على تمتين إمكانيات التنسيق والتعاون الثلاثي المباشر بين السودان ومصر وإثيوبيا. ومع ان لكل من هذه الدول الثلاث تصوراتها واستراتيجياتها القومية الشاملة، إلا ان تجذير أسس التنسيق والتعاون حول المنافع المشتركة وبناء جسور الثقة المتبادلة - بغض النظر عن نوعية الأنظمة الحاكمة فيها - تجعل من الضروري التوصل إلى قواسم مشتركة. بمعنى الوصول إلى أرضية مشتركة تجد فيها كل دولة إمكانية تحقيق مصالحها الوطنية، ليس بالمعنى المطلق، ولكن بالمعنى التنسيقي النسبي الذي يجعل نصب عينيه أهمية النظرة الواقعية التي ترتضي أفضل المتاح أو تمثل كما سبق ان ذكرنا أحسن الممكن في الزمن المستحيل.

ففي العام 2025 سيكون تعداد أهل السودان حوالي 60 مليوناً، وفي جارتنا الشرقية الشقيقة إثيوبيا سيصل تعداد السكان إلى 130 مليونا، وفي شقيقتنا الشمالية "أرض الكنانة" سيزيد العدد إلى نحو يفوق عن 120 مليوناً؛ أي ان مجموع سكان هذه المنطقة التي لا تزيد مساحتها عن 4.6 مليون كيلومتر مربع سيعادل مجموع سكان كندا والولايات المتحدة الآن، وسيكون أكثر من نصفهم أقل من 15 عاماً. مع ملاحظة ان سكان كندا وأمريكا يعيشون تحت مظلة مساحة تزيد عن 19 مليون كيلومتر مربع وغنية بالموارد وتتمتع بتقدم تكنولوجي وعمراني فائق لا يمكن مقارنته بواقع الحال في ديارنا! ومع ملاحظة، ان إثيوبيا تسيطر على مفاتيح النيل فهي مصدر أكثر من 80٪ من مياه وادي النيل حيث تنحدر منها 8 أنهر؛ بينما مصر تتمتع بموارد بشرية عالية الإنتاجية والتدريب. ولكن موارد السودان الطبيعية هي الأكثر وهو الأغنى بالنسبة للقطرين. فمصر تزرع حالياً قرابة 3.2 مليون هكتار سنوياً لمقابلة تزايد سكان بمتوالية شبه فلكية. وفي الوقت الذي قاربت كثافتها السكانية 150 شخصاً للكيلومتر المربع نجدها 120 شخصاً في إثيوبيا بينما هي لا تتعدى حاجز 30 شخصاً للكيلومتر المربع في السودان. والمساحات القابلة للإستصلاح في مصر، من واقع المخطط الرئيسي للمشاريع العملاقة (كما تصفها أجهزة الإعلام) للموارد الأرضية والمائية في توشكي وشرق العوينات وسيناء وجنوب الصعيد - في حدها الأقصى - لا تزيد عن 1½ مليون هكتار حتى العام 2017. كل ذلك مع الوضع في الاعتبار ان مصر قد دخلت مرحلة "الفقر المائي"، فنصيب الفرد يعادل ½ نصيبه قبل 20 عاماً وسينخفض بهذا المعدل نفسه بعد 20 عاماً أخرى.[60] من جهة ثانية، فالسودان غني بموارده؛ فهنالك أكثر من 88 مليون هكتار صالحة للزراعة - أي مايعادل مساحة هولندا 24 مرة - يمكن زراعتها دون مجهود كبير بواسطة الري الإنسيابي أو المطري الرخيص. لذلك فإن السودان هو محط أنظار جيرانه ولا نقول أطماعهم (حتى لا يغضب بعض). لا خلاف على ذلك إن كانوا عرباً أم أفارقة، دون تجاهل شلالات الهجرة الأفقية

النشطة خلال العقود الأخيرة من دول غرب أفريقيا نحو وادي النيل الأوسط. ولا يمكننا، من أن تتجاهل دور هذا العامل في تقييمنا للمصالح المتقاطعة التي لا تدخر وسعاً في إضعاف الكيان السوداني وإبعاد فرص الوصول لحل يوقف نزف الحروب الأهلية السودانية، بل تسعى - علانية وسراً - لتأجيجها وإن تظاهرت بغير ذلك.

ولعل من المفيد هنا توضيح المعاني الخفية لإحد جوانب هذه التحديات. فقد قابل الكثير من المراقبين إستثمارات الحكومة السودانية لنقل النفط من خلال خط أنابيب طوله أكثر من 1600 كيلومتر من مناطق الإنتاج إلى ميناء التصدير في البحر الأحمر باعتبارها تبديداً لا يمكن أن يكون له مردود إقتصادي يبرره على المدى الطويل. ويضيف، بعضهم أن معلوماتهم تؤكد ان إحتياطي النفط السوداني محدود ولن يدوم أكثر من 5 إلى 10 سنوات على أفضل حال يكون مصير الأنابيب بعدها الصدأ. ويعتبره بعض بأنه لا يتعدى مجرد عمل دعائي سياسي كشيلاته الأخريات ويدل على سوء تخطيط بيّن. لا جدال بأن الإستثمارات في معدات هذا المشروع فاقت 3 مليارات دولار - دون حساب تكاليف الحملات العسكرية التي أمنت خطه (شكل 4) أو حتّى وضع إعتبار معنوي للأرواح التي فقدت على جانبيه بواسطة أطراف الحروب الأهلية في السودان. لكن لا نعتقد بأن من نفذوه هم بهذه السذاجة التي يتصورها البعض أو الغشامة التي حاولوا تصويرها . فمن المعلوم أن المنطقة قد تخرج قريباً من الحقبة النفطية لتدخل الحقبة المائية بامتياز. وفي تقديرنا إن للأنبوب مآرب أخرى، بعيدة النظر فاتت على الكثيرين من الخبراء ! المدف الإقتصادي الإستراتيجي للحكومة السودانية هو خصخصة مياه النيل الزلال وبيعها لمن تشاء وبالطريقة التي تريد. خط أنابيب النفط وبتعديل بسيط وتكلفة أبسط، يمكن أن ينقل مياه النيل المحملة بالطمي والخصوبة القائمة من فم قناة جونقلي المعطلة عبر البحر الأحمر ليحول صحاري الجزيرة العربية إلى جنة خضراء. وهو أرخص بكثير من مشروع أنابيب المياه التركي لدول الخليج الذي يكلف 20 مليار دولار ويشترط مشاركة إسرائيلية، وأرخص بكثير من مشروع نهر القذافي الذي يكلف 25 مليار دولار ويضمن إمدادات المياه لمدة لا تزيد عن 50 سنة لزراعة مساحة لا تزيد عن 180 الف هكتار. وتبلغ كمية المياه المتدفقة على طرفى مستنقعات السدود في منطقة جونقلي 30 مليار برميل سنوياً إلى يوم الدين ! وليس هناك ما يمنع السودان من القيام بذلك حتّى في نطاق بنود الإتفاقية الحالية لمياه النيل. ومن نافلة القول، أيضاً، ان مياه النيل مورد حياة المحروسة وتشكل محور أمنها القومي، أصبحت في هذا الزمن أهم وأغلى من النفط ! فدول الخليج تستورد الآن مياه معلبة وتعمل على تحلية مياه البحر بتكلفة يقارب سعر برميلها من المياه سعر برميل النفط. وكل التقديرات تشير إلى أن سعر برميل المياه سيتجاوز سعر برميل النفط عند العام 2010 بشكل ثابت. ومن المعلوم ان الطاقة الإستيعابية

شكل (4): خط أنابيب المياه [النفط] السوداني.



لأنبوب النفط السوداني هي مليون برميل مياه يومياً يمكن رفعها إلى مليونين دون عناء يذكر. وتكلفة نقلها بسيطة لا تقارن بالبدائل المتاحة حاليا؛ فعلى سبيل المثال البرنامج السعودي لتحلية مياه البحر من خلال 25 محطة عملاقة لم تتجاوز طاقتها الإنتاجية اليومية القصوى مليوني متر مكعب، وبتكلفة مهولة! . يمكن أن ندعم هذه الفرضية بتذكير القارئ بأن سعر قارورة المياه المعباة سعة لترين في أسواق جدة، بالمملكة السعودية، هو ريالان؛ بما يعني ان برميل المياه العذبة سعره قد يعادل 50 دولاراً. ولعل ما بين هذا الإستقراء عن واقع الحال في منطقتنا والعجز المائي المتوقع في شمال الوادي علاقة متينة لها آثار سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية أشمل وأبعد مما ذكرنا لا يمكن تجاهلها؛ كما لا يمكن التقليل من مخاطرها على مستقبل الحكم في البلدين.

ولعل من التبسيط ان نقوم بعملية "تحقيب" للتاريخ؛ ولكن تلك هي سنة الحياة، وما نشهده تجاوز بواكير "الحقبة المائية". فالماء صار بمثابة "الجلكوز" الذي تتوقف عليه كامل حيوية الكيانات السياسية في هذه

المنطقة من العالم. ويسخر بعض الخبراء الحاقدين على المنطقة بأن مواطنها سيواجه تحدياً حقيقياً لا يجد فيه ما يكفي لوضوئه، ناهيك عن ري أراضيه. بل يتنبأون بأن المنطقة تسير بخطى حثيثة نحو "حرب المياه". فقد حذر من وقائعها الدكتور بطرس بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية السابق، في العام 1985 حين قال:

> "الحرب القادمة في منطقتنا سوف تكون بسبب مياه النيل، وليس لأسباب سياسية. ولا تأخذ ذلك واشنجعلن على محمل الجد، لأن كل شئ بالنسبة للولايات المتحدة يتعلق بإسرائيل والنفط والشرق الأوسط. وهم يدركون البعد الأفريقي لمشكلتنا، لكن ليس لهذا البعد ببساطة أولوية لديهم... لا يمكن حل مشكلتنا بالصيغ التقليدية. ومن دون وجود خيال سياسي مبدع سوف تتحول مصر إلى بنغلاديش جديدة منكوبة بالقحط والمجاعة. ولكن بفارق واحد، فبنغلاديش الجديدة هذه سوف تكون على شواطئ البحر المتوسط. على بعد ½ ساعة فقط بالطائرة من الأغنياء في الشمال!"[61]

يزيد من إحتمالات حرب الموارد هذه إشتعال نيران المواجهة وتأجيج الخلاف القديم بين السودان ومصر حول السيادة على مثلث حلايب الحدودي الغني بالمعادن. فقد جاء التصعيد على خلفية منح الحكومة السودانية شركة كندية في شهر يناير (كانون الثاني) 1992 حق التنقيب عن النفط. وقد دفع الحكومة المصرية إلى تكريس إحتلالها والشروع عملياً في حملات إبعاد قسرية للسودانيين والبدء في مشروعات توطين بديلة تهدف إلى فرض الأمر الواقع على المدى الطويل. ومع ان إعتراضات الحكومة المصرية التي عممتها على شركات النفط العالمية إن السودان، وبحسب إتفاقية 1898، لا يملك حق الدخول في إتفاقيات تنقيب عن الخام خارج حدوده السياسية المخططة عند خط 22 درجة شمالاً؛ غير أن عدداً من المصادر النفطية أشارت إلى ان دوافع القاهرة تجاه وقف التنقيب الإستكشافي هو حرص الحكومة المصرية على تنشيط التنقيب المشترك مع شركات غربية أخرى عن النفط في سواحل البحر الأحمر تشمل مثلث حلايب المتنازع عليه. وهكذا نرى ان هناك تحدياً آخر من نوعه ويمتد إلى الأساسيات التي تمس كيان السودان ومستقبله. المستهدف من السودان وفيه هو الثروات والموارد الخام التي لا تزال في أرضه. والمستهدف الأبعد من ذلك هو زعزعة إستقرار الإقليم، حيث أصبح خط العرض 22 علامة التحسس السوداني–المصري التي ستنعكس آثارها على آصرة أعمق من كل مظاهر الخلاف تتمثل في مورد آخر هو شريان الحياة: نهر النيل الخالد.

وبافتراض صحة تقديراتنا هذه وسدادها، نجد ان الصراع حول الموارد صار سبباً لمزيد من الفرقة والقلق ليس بين أهل السودان فحسب، بل بينهم وبين أهل الإقليم في أرض الكنانة وفي إثيوبيا . بل صارت الموارد هى مجال للتآمر عليهم على أقل تقدير؛ وصارت الموارد هى إحدي إحداثيات احتمال إستمرار إشتعال نيران الحروب الأهلية السودانية.[62] والذي أثبتناه في السطور السابقة أكثر من مجرد دعوة مخلصة إلى رفع حواجز بصيرتنا صوب العقود القادمة، فهو أمر حاسم وواجب للربط بين ما يحدث اليوم وما نزرعه من "قنابل موقوتة" وما يحصده أهلنا في الغد . وهو توجه لازم وضروري لتأسيس جسر بين إرادة الحاضر واحتياجات المستقبل وتحدياته. وفي ظننا، أن الفائدة الحقيقية لما ذكرنا هو إثارة الإهتمام وتأصيل الوعى بمعطيات المستقبل واحتمالاته.

رائحة النفط ... حرب الموارد

صار السودان في عين عاصفة المصالح والإستقطابات الدولية بشكل مباشر في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين. وزادت من ذلك رائحة النفط النفاذة، الذي أكدت وجوده تجربات شركة شيفرون الأمريكية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي. لكن الأمر في جوهره لم يكن جديداً على واقع السودان، والإهتمام التاريخي بمواردة الهائلة من قبل القوى الأجنبية. فقد كانت الموارد السودانية هى عصب أطماع الخديوية المصرية العثمانية منذ القرن السابع عشر. وقد كانت الموارد البشرية ممثلة في تجارة الرقيق (العاج الأسود) وحملات الإسترقاق، والموارد الطبيعية ممثلة في مئات الأطنان من سن الفيل (العاج الأبيض) والصمغ العربي والذهب وقطعان الثروة الحيوانية هى الأهداف المباشرة للتجريدات العسكرية التى حددتها الفرمانات الخديوية بشكل حاسم. وتمثلت في مبعوثيها – دون كلل – لإكتشاف منابع النيل وتوسيع دائرة نفوذها وعزمها الإستحواذ على مصادره. فقد كانت الموارد دوماً على رأس قائمة إهتمامات الغزاة وممثليهم في ربوع البلاد منذ قرون سلفت، تشهد عليها جداريات الأهرامات والبرديات الهيلوغرافية في المتاحف وبنود إتفاقية "البقط" الشهيرة بعد الفتح الإسلامي وقوافل درب الأربعين الصحراوي المتجه شمالاً.[63]

وفي زماننا المعاصر كشفت المطامع الدولية عن نواياها في الدور النشط الذي قام به المرحوم تايني رولاند، رجل الأعمال البريطاني الأخطبوط الذي يملك شبكة واسعة من المصالح في أفريقيا .[64] فقد ارتبط اسمه بمشاريع الحقبة النميرية منذ مطلع العقد السابع من القرن العشرين. وتكثف اهتمامه بالسودان منذ إندلاع شرارة الحرب الأهلية الثانية العام 1983 للسيطرة على الموارد، وهي التي لم تجف دماؤها حتى هذه اللحظة. فقد عمل على التوسط بين الجنرال نميري والعقيد جون قرنق، قائد "حركة التمرد" على خلفية

الإتفاق الإسطوري الذي وقعه رجل الأعمال عدنان خاشقجي مع الحكومة السودانية وقتها لتأسيس "شركة البترول الوطنية". [65] ومن خلال هذه الإتفاقية دخل السودان إلى عالم الصراع الدولي بكامله، ليس فقط بأبعاده السياسية والإستراتيجية، وإنما أيضاً بالعامل النفطي الذي كان غائبا في الماضي. وحظى النفط لأول مرة بمكانة متميزة ذات ابعاد سياسية على رأس قائمة الموارد السودانية.

ولأن أعين المليونير رولاند وشركاته كانت على الموارد على الدوام فإنه لم يتردد في الإهتمام بالجهات التي تملك على الأقل مفاتيحها. ولعب رولاند – مرة أخرى – دورا أكثر وضوحاً في دعم "جناح الناصر" المنشق عن "حركة تحرير شعوب السودان" وكرس نفوذه المالي والسياسي لتمرير صيغة حل خلال الوساطة النيجيرية في العاصمة أبوجا تتيح له الإنفراد بأمتيازات إستغلال النفط واليورانيوم في الجنوب السوداني. [66] وفتح بذلك الطريق للحكومة السودانية لتبلور بصورة أوضح خطى استراتيجيتها بالتركيز على تكتيكات السيطرة على منطقة أعالي النيل الغنية كهدف أساسي بتكريس الجهود لكسب "جناح الناصر" وبأي ثمن.

إلا أن أوضح تعبير عن أن السيطرة على الموارد صارت هي "الفريضة الغائبة" على طاولة مباحثات السلام هو ما حدث في دهاليز المبادرة النيجيرية في العاصمة أبوجا. فقد قدمت وقتها الحكومة النيجيرية مقترحا شاملاً في الإسبوع الأخير من سبتمبر (أيلول) 1992 لأطراف النزاع، ضمنه لأول مرة بنوداً تضع تحت سيطرة "حكومة الجنوب السوداني" بالكامل كل ما يتعلق بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك وملكية الأراضي ورعايتها وصيانتها وتنمية مصادر المياه والمراعي. وأضاف المقترح النيجيري إلى ذلك سيطرة حكومة الجنوب الكاملة على إدارة عمليات التعدين بما لا يضر بحقوق الحكومة الفيدرالية في الخرطوم في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والمعادن. ودعم الإقتراح النيجيري من إمكانات "حكومة الجنوب" بأن حدد ان تكون من سلطاتها توقيع الإتفاقيات الدولية بما يشمل رأس المال الأجنبي لأغراض الإستثمار، والإعانات التنموية من الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية.

لقد أصاب الإقتراح النيجيري مفاوضي الحكومة السودانية بهلع بالغ، إلى الدرجة التي دفعتهم إلى الكشف عن نواياهم الإستراتيجية دون مواربة. [67] فأسقطت الحكومة السودانية المقترح النيجيري من حساباتها دون حتى الإهتمام بمجرد مناقشته لاحقاً مع أي جهة كانت. بل سارعت بتقديم بديلا عنه تمسكت به بصورة لا لبس بها تنادي بأن الإستثمارات الأجنبية والأرض والثروات الطبيعية بما فيها المشاريع الزراعية والغابات المركزية ورسم سياسة حماية البيئة والمياه العابرة بل والطرق العابرة للولايات لا بد من ان تكون في يد السلطة المركزية في الخرطوم. وحتى تتجنب إثارة الموضوع ومن أي زاوية ممكنة قررت الإبتعاد

تدريجياً – دون إثارة الريبة – عن المبادرة النيجيرية، دون إعطاء الإنطباع بأنها غير جادة في الوصول إلى تسوية؛ وشرعت بكل طاقتها في السير في خطى "تايني رولاند" والبحث عن أقصر الطرق إلى الوصول إلى تسوية مع "مجموعة الناصر" تمكنها من السيطرة على الموارد.

ركزت الحكومة مجهوداتها بسرعة في إتجاه كسب "جناح الناصر"، بعقد مباحثات مكثفة في مايو (آيار) 1993 في نيروبي (كينيا) مستخدمة جميع الوسائل ومهدت الطريق نحو إتفاقية الخرطوم للسلام التي عقدت في أبريل (نيسان) 1997. ومن خلال بنود هذه الإتفاقية وضعت مسألة التعدين والعمليات الإستثمارية والممرات المائية كاملة في يد حكومة الخرطوم (الفيدرالية)، كما قيدت الإتفاقية بشكل واضح سلطات الولايات في إدارة الأراضي والزراعة والغابات بأن تكون جميعها خاضعة لأولويات التخطيط القومي والمحافظة عليها كما تقرر السلطات الفيدرالية ودون المساس بأي من قرارات السلطة المركزية. وقد أكدت الإتفاقية أن تكون المشاريع التنموية الفيدرالية ومشاريع التعدين الكبرى والبترول بمثابة ثروة قومية، وتتم إدارتها على المستوى الفيدرالي من الخرطوم دون أي تدخل من الولايات. وتم لاحقاً في مارس (آذار) 1998 تقنين الأمر من خلال إجازة "دستور جمهورية السودان" حيث نص الفصل الثاني الخاص بإقتسام السلطات الإتحادية (المادة 110، م + ن) على أن:

> "تمارس الأجهزة الإتحادية السلطة تخطيطاً وتشريعاً وإنفاذاً في الشؤون التالية: الأراضي والموارد الطبيعية الإتحادية والثروة المعدنية وثروات باطن الأرض . . . والمياه والمعابر".

ومن المثير للعجب نجاح حكومة الخرطوم في تمرير "أجندتها الخفية" المتعلقة بالسيطرة على الموارد على كل أطراف المبادرة النيجيرية ولم تشر اليه لا من قريب ولا من بعيد أي من البيانات أو التقارير الصحفية. وفاتت الفرصة على "حركة تحرير شعوب السودان" لكي تكتشف المرامي البعيدة لحكومة الخرطوم لإنشغالها بإجراءات التفاوض حول حق جبال النوبا والأنقسنا في تقرير المصير وآليات المشاركة في السلطة السياسية. بل أثيرت ضجة مقصودة عن تجاوز مندوبي "الحركة" لصلاحياتهم وتحرض أمريكا "للمتمرد قرنق"، وبرز على السطح الخلاف حول مشروع "الكونفيدرالية" وانطلقت حملة إعلامية من داخل السودان وخارجه تدين مشروع "المتمرد قرنق" لتقويض وحدة البلاد، وتعنت "الحركة" وغموض أهدافها . . .الخ.[68] ولكن وعلى الرغم من ما أثير من دخان ومواربة وخداع تبقى مسألة الموارد ومن يسيطر عليها هي الحاجز الذي تسبب في إنهيار الوساطة النيجيرية.

وهنالك أمر آخر حدث قبل محادثات أبوجا الأولى بأسابيع معدودة قد لا يبدو ذا علاقة مباشرة بما

حدث فيها، ولكنه يركز الضوء على عوامل الصراع حول الموارد الذي أصبح يطفو على سطح الأحداث مرة بعد أخري بشكل ثابت. والذي لا شك فيه هو أن انهيار نظام منجستو الإثيوبي في مايو (آيار) 1991، كان خسارة فادحة "لحركة تحرير شعوب السودان"، ليس فقط كحليف سياسي وعقائدي بل كحليف إقتصادي من الدرجة الأولى.[69] والمعلوم انه بانهيار ذلك النظام حل محله نظام موال للحكومة السودانية وفقدت "الحركة" مصدر تمويل أساسي ومحطة إستثمارات ومنفذ تجارة خارجية كبير.[70] زاد من مضاعفات ذلك إنشقاق "مجموعة الناصر" بعد أسابيع معدودة في أغسطس (آب) وحرمان "الحركة" من جزء كبير ومهم من مواردها الداخلية. فالمنطقة التي سيطرت عليها "مجموعة الناصر" هى – دون منازع – الأغنى في الجنوب كله. وبدأت "مجموعة قرنق" في بحث محموم عن بدائل لتعويض خسائرها. لذلك كان ضمن الهموم الرئيسية لمؤتمرها الإستثنائي في مدينة توريت (شرق الإستوائية) في سبتمبر (أيلول) 1991 هو دعوتها علناً للمرة الأولى لرجال المال والأعمال للدخول في مناشط إستثمارية في المناطق التي كانت تحتلها.[71] وقامت، بعد ذلك، بدعوة عدد من الشركات الغربية والأفريقية للقيام بإجراء دراسات جدوى لما قبل الإستثمار نشطت في كل أنحاء جنوب السودان.

لقد كان قرار "الحركة" بدعوة الشركات الأجنبية للإستثمار في الجنوب دافعاً قوياً للحكومة السودانية للإسراع بتوظيف الدعم الإيراني[72] والعمل على تحييد "مجموعة الناصر" ودفعها بموجات حملة "صيف العبور" التي انطلقت في مارس (آذار) 1992. وسارعت تحت راية إنتصاراتها السريعة على "حركة التمرد وكسر شوكتها" بإعلان ان عدداً من رجال الأعمال العرب بدأ تنفيذ مشاريع صناعية وزراعية في الجنوب لإستثمار ما يزيد عن 4.2 مليون هكتار من أخصب أراضي جنوب السودان، أي ما يعادل ½ مساحة دولة الأمارات أو 4 أضعاف دولة قطر، أو 3 أضعاف مجموع مساحة المشاريع المصرية "العملاقة" إلى العام 2017![73] وحاولت أجهزة الأمن الخارجي السودانية رصد كل إتصالات "حركة التمرد" بشأن مشروعاتها الإستثمارية. وعندما شعرت إن التعامل الصامت ومن وراء الكواليس قد يشجع بعض الدول على غض الطرف عن رغبة رعاياها في الإستثمار في المناطق التي تحتلها قوات "حركة قرنق" أصدرت في منتصف العام 1994 بياناً تحذيرياً حرصت على توصيله لكل من يهمه الأمر وسجلت فيه علناً إدانتها لما أسمته:

> "مخطط يتبناه التمرد يستهدف ثروات السودان الطبيعية. . . [وعبرت عن قلقها عن إن الحركة] تخطط لرهن الثروات الطبيعية في جنوب السودان لدي شركات أجنبية مهتمة بهذا المجال لكي تتمكن من شراء اسلحة وعتاد وبهدف تأمين التمويل الذاتي للحركة".[74]

ما هدفنا اليه من إستعراض عوالم (سيناريوهات) أحداث المياه والنفط وربطنا لها بقضايا حروب الموارد الأهلية السودانية وابعادها الإقليمية ما هو إلا إختبار – ولو بشكل مبسط – لتصوراتنا المسكينة الحالية في ضوء نظرة مستقبلية. وقد حاولنا رفع إشارات التحذير إلى عموم أهل السودان، القابع منهم في نعيم حكومة الخرطوم والواقف منهم على جسر المعارضة. حاولنا أن نحفزهم ان يجعلوا إستراتيجيات أمن الموارد تتقدم على إستراتيجيات الأمن العسكري. وحاولنا بشكل غير مباشر، أيضاً، إبراز أهمية وضرورة الإتفاق فيما يتعلق بمسألة قراءة "المصالح القومية" وتحديد كيفية إدارة أولوياتها، وإمكانية خلق رأي عام موحد حولها يمكن توظيفه وراء تلك المصالح وهي تواجه طوفاناً من التآمر والأطماع.

ولعله من قبيل السذاجة أن نتجاهل تعرف وخبرة المؤسسة التى تتولى مقاليد الأمن القومي الآن وتجربتها في تحديد مصادر تهديده. فهي تعلم إنها تعمل في محيط استراتيجية شاملة تضيق حلقاتها كل يوم وترتبط بالبيئات المتداخلة بدوائر إهتماماتها، وما تفرضه عليها أولوياتها الداخلية. ونحن ندرك بديهية ما لديها من خطط للتعامل مع التحديات والمهددات الخارجية في إطار ما تملكه من قدرات وما يتيحه لها الواقع الإقليمي والدولي من قدرة على الحركة على وجه التحديد.

وفي ظننا أنها ما زالت تعتمد بشكل رئيسي على العقيدة الأمنية التي أرست ركائزها المؤسسة الأمنية النميرية، وما زالت بعد ما يزيد عن عقد من الزمان ترضع من ثدي خبراتها وكوادرها الأساسية. ولكن بنظرة سريعة نجد ان دوائر صنع القرار (مؤسسة رئاسة الجمهورية)، والدوائر المؤثرة على صنع القرار (قيادة الجيش)، ثم الدوائر المرتبطة بالدوائر المؤثرة على صنع القرار (خاصة كوادر المؤتمر الوطني الحاكم) صارت تختلف في قراءة المصالح القومية السودانية، وتمايز مواقفها حول إدارة الأولويات أو كيفية تحقيقها وتسير بشكل حثيث نحو المفارقة حولها. إننا هنا نشير إلى هذه المسألة بأعتبارها تتحكم في مفاتيح الحروب الأهلية السودانية بشكل مباشر في ظل الظروف الراهنة والسائدة والمحتملة. من دون شك، الأمر لا يمكن طرحه بمعزل عن مشروع إعادة هيكلة الوضع السياسي الراهن في إطار قومي؛ فأي تغيير في الخرطوم له بالضرورة تأثير متبادل على قوى المعارضة بشقيها الشمالي والجنوبي. ولكن في الوقت نفسه لا نعتقد إنه يمكن تأجيل الحديث عنه إلى حين إنجاز ذلك الهدف.

الذي حاولنا التركيز عليه في السطور السابقة لا يتجاوز حدود الإصرار على وضع موضوع الموارد في "بؤرة الضوء" من أحداث الحروب الأهلية السودانية؛ بالإضافة إلى تحفيز ما يمكننا من النظر إلى آفاق السلام بمنظار مختلف بما يساعد على تجاوز ما حصلنا عليه من مجرد إستقصاء أحداث الماضي بالعيش في أجوائها. ونلمس فيما أثبتنا هنا أكثر من مجرد إزدياد تأثير الأبعاد الإيكولوجية والإقتصادية المتعلقة

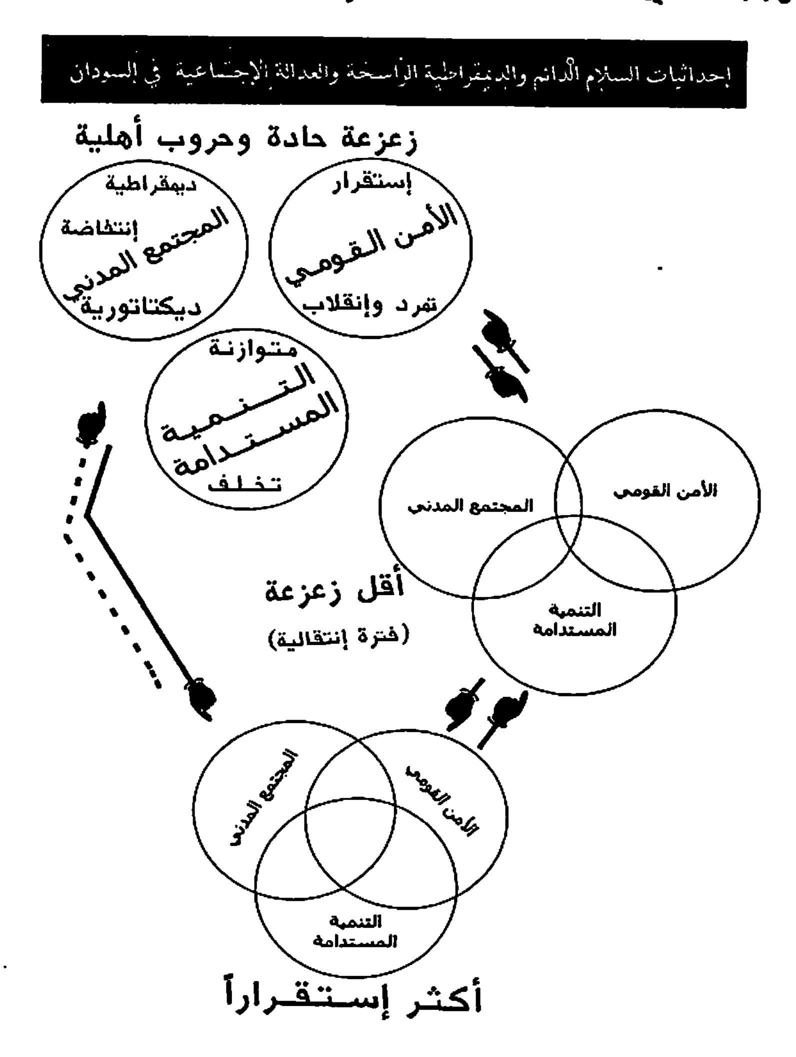
بالسيطرة على الموارد على استراتيجية الأمن القومي السوداني في إطار الجغرافيا السياسية للمنطقة؛ ومعه إحتمالات أن تؤدي مسائل المياه والنفط وما يرافقهما من بنيات هيكلية واستثمارات إلى تغيير جذري وشامل وعاجل لتحديد وتقييم المهددات والفرص الإستراتيجية للدولة السودانية وشقيقاتها شرقاً وشمالاً على أقل تقدير، من دون تجاهل ما يحدث غرباً وجنوباً. ومن المتوقع أن تكون الهياكل الإنتاجية سواء الخاصة بالتخزين أو النقل (للمياه أو النفط، لا فرق) عرضة للهجمات العسكرية في حالة نشوب أي صراعات على المستوى الإقليمي. ومن دون شك، أيضاً، سيشكل كل ذلك إمكانية الإستقرار أو الزعزعة لأهالي السودان من حيث طبيعة المخاطر والقيود على تخطيط إستراتيجيات مجابهة مهددات الأمن القومي الممكنة أو المحتملة.

الـثـالـوث المـقـدس

تدل تجربة السودان على ان مؤسسته العسكرية تطمح إلى الحفاظ على شكل الدولة وحدودها والحبال السرية التي تربط بينها وشبكة التنظيمات السياسية والمصالح الإقتصادية في المجتمع. وتشير كل الدلائل إلى أن دورها في الهيمنة على مستقبل البلاد باق، على الأقل في الأمد المنظور.[75] من جهة ثانية تتواصل مجهودات المجتمع المدني السوداني بمكوناته كلها (أحزاب، تنظيمات، نقابات، إعلام. . .الخ) على ترسيخ الأسس الأولية لتأمين مسار العملية السياسية بعيدا عن هيمنة المؤسسة العسكرية وتدخلاتها، وتمايز تصوراتها لتطور السودان وتقدمه. لكن في تقديرنا ان الحد الأدنى لإستقرار السودان وضمان عدم زعزعته يتوقف على مقدار التداخل بين الدوائر الثلاث وإتساع قاعدتها المشتركة (انظر شـكل 5) متمثلة في أمنه القومي ومجتمعه المدني وتنميته المستدامة.[76] وتبرز ضرورة الإهتمام بالترابط والتكامل والتوازن الوثيق بين عناصر الأمن القومي ومصالح أهله الإستراتيجية مع دعم نمو ركائز المجتمع المدني في علاقتها ببرنامج للتنمية المستدامة. فهي علاقة أساسية وخطوة نحو وقف استمرار الحروب الأهلية وفض النزاع والإنتقال إلى وضع سلمي تنموي. ومن هنا تصبح قضية الديمقراطية واشتداد عضد الأجهزة التشريعية والتمثيلية ودور منظمات المجتمع المدني في التعبير عن الإرادة الشعبية وتداخل مصالحها هى في مركز تقاطع الدوائر الثلاث جزءاً لا ينفصم من حلقات السير نحو الإستقرار والسلام الدائم والعدالة الإجتماعية. يترافق كل ذلك مع إعادة تشكيل وهيكلة أجهزة دفاعية وأمنية محترفة في إطار مفهوم قومي شامل لمعنى الأمن القومي يبتعد بها عن مزالق العمل السياسي والحزبي. وعلى قدر ما تضيق أو تتسع الأرضية المشتركة لدوائر هذا الثالوث بقدر ما يتمكن أهله من الإطمئنان على مستقبلهم وإستقرار بلدهم. واذا كان فهم حكومة الخرطوم ومناصريها أو معارضيها في الداخل أو الخارج لا يربط بين الأمرين (السلام والعدالة الإجتماعية) في إطار أضلاع المثلث الذي تقدم ذكره (المجتمع المدني، الأمن القومي،

التنمية المستدامة)، لا يبعد عن بعضهما إلا قليلاً وتدرجاً، صار موقفهما من قضية التغيير متطابقاً؛ فهما في نهاية المطاف سيان. فتغدو بذلك المعارضة بجميع ألوان طيفها نافلة، وزائدة من الزوائد؛ وتصبح

شكل (5): العلاقة بين مكونات الثالوث المقدس للإستقرار في السودان.



مساعي حكام الخرطوم نحو السلام نافلة من النوافل. ويتوافق مصير نوعية السلام (جزءاً ومقيداً ومشروطاً ومؤقتاً) الذي يسعي اليه الحكم والمعارضة؛ وتجتمع سدتها على أمر واحد هو استمرار فعالية قنابل الحروب الأهلية الموقوتة، ومن قبل مواصلة زرعها باختلاف الأساليب، كتابة" أو علانية أو في غالب الأحوال سراً. وتصبح مبادرات ومباحثات وإتفاقيات السلام عبارة عن آلية للإستسلام ورديفاً لتكتيكات "التمكين" التي توظفها مؤسسة "الجلابة" وعقليتها المتحجرة ودولتها النهابة لإستمرار الهيمنة السياسية والإستغلال الإقتصادي.

ورغم تجربة بلادنا الثرة منذ الإستقلال – على الأقل – في مواجهة العقبات وتجاوزها، إلا ان تجارب العقد الأخير كانت أكثرها تحدياً في أهمية استكشاف الذات والإستناد إلى واقع البلاد وخبرة مفكريها والإبتعاد عن هيمنة المفاهيم الغربية والشرقية السائدة للخروج بمجتمعاتنا في السودان من وهدة التخلف ونزف الحروب الأهلية. وليس من دليل أوضح لهذا الإتجاه من هذه المساهمة التي يقدمها لنا المفكر محمد سليمان والتي تحدت المفاهيم السائدة عن طبيعة الصراعات والنزاعات المسلحة في كل أنحاء السودان. وتقديمها من خلال تصور ومنظور جديد يستشرف أسس الحلول من واقع بواعث الحروب وعقبات السلام ووضعها في دائرة الضوء على خلفية الأبعاد المتعددة للصراع حولها، وتحليلاته في الخطاب السياسي السوداني العام تحت مسميات "الهوية" و"اقتسام السلطة والثروة" وما نتج عنها من أنهار الدم التي سالت خلال العقود الخمسة الماضية في السودان.

في يقيننا، لا يمكن ان نفهم أسباب إندلاع محرقة كبرى كالحروب الأهلية السودانية ان لم نأخذ بعين الإعتبار شبكة الحيثيات بشكلها الكامل ومنظومة بواعثها الإيكولوجية[77] والإقتصادية والإجتماعية والسياسية.[78] فالحروب لا تشتعل من فراغ ولا تبقي معلقة في سماء التجريد تحت دعوات "حماية العقيدة والتراب الوطني". فالحيثيات ممتزجة بالواقع السوداني المحيط ومشروطة به؛ إنها تتأثر به وتؤثر عليه. وكل طلقة رصاص – لا يهم من أي جانب – هي رد فعل لأسئلة مطروحة في أحشاء الواقع السياسي المضطرب لبلاد السودان. ومهما حاول أن يصفها البعض بأنها مجرد سلوك مجنون تحركه "ضغائن تاريخية وعمالة لمصالح أجنبية" فهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تنخر في أحشاء الكيان السوداني وتؤرق كل من يهمه مستقبل البلاد في البحث عن السلام – بعد جهد جهيد – من دون ان يجدوا له مخرجاً. لذلك ينبغي أن نطرح جانباً الأسلوب الذي يستعرض وقائع مراحل الحروب الأهلية منذ إندلاع شرارتها الأولى في العام 1955 حتى اليوم من دون ربطها بالظروف والعوامل – الماثلة للعيان والخفية – التاريخية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإيكولوجية المحيطة بها.[79]

سـفــر الــرؤى

يتضمن هذا الكتاب خلاصة مجموعة من المساهمات البحثية قدمها باللغة الإنكليزية المفكر محمد سليمان محمد في عدد من المنابر الأكاديمية والمختصة في غرب أوروبا في فترات متعاقبة خلال السنوات الماضية؛ طالب خلالها بالتوقف لحظة للتفكير في كيفية إعادة ترتيب أجندة الحرب والسلام في السودان عبر قراءة جديدة لبواعثها وتجلياتها على ضوء معايير مختلفة عن السائدة.[80] وقد قمنا بإعدادها وترتيبها وزدنا عليها معلومات وخرائط ودعمناها بحواشٍ وإحالات من الإرشيف الخاص بوحدة توثيق "مؤسسة المجتمع المدني السوداني" بهدف تسهيل متابعة منطقها ورؤيتها على القارئ، وتبسيطها حتى يستطيع إدراك بشاعة النزاعات المسلحة. وحاولنا، قدر المستطاع، ان تكون الحواشي ذات دلالات من مطبوعات من داخل السودان وخارجه حتى يمكن ان يخفف من آثار العزلة التي تعرض لها القراء والقارئات في السودان من جراء الحظر والمصادرة؛ ويتجاوز الظروف التي منعت في الوقت نفسه الذين عاشوا في الخارج من متابعة أحداث البلاد . وتوقعنا ان تكون الحواشي عبارة عن "خلفية" مفيدة للقراء والقارئات العرب الذين حالت ظروف المكان والزمان من أن يتابعوا عن كثب تفاصيل أحوال السودان. كما كان هدفنا أيضاً توجيه أنظار كل من يتابع الشأن السوداني نحو دائرة المهددات الأساسية لأمنه القومي، وكيفية الإقتراب من فرص الحل الشامل والعادل لجراحاته ووضعه في موقف الإحاطة بإطارها العام. هذا السِفر يشتمل على 8 فصول:

يبدأ الفصل الأول بإعطاء خلفية عامة (بانوراما) عن العوامل السياسية والإقتصادية لمعطيات النزاعات والصراعات الأفريقية والمفاهيم السائدة لتفسير بواعثها، ويربط كل ذلك بأبعاد الواقع السوداني من خلال شبكة عناصرها المباشرة وغير المباشرة. ويبرز آليات الصراع الإجتماعي الناتجة عن تلك التبدلات وموقع القوى الإجتماعية المسيطرة فيها . ثم يتناول الفصل الثاني مرتكزات الواقع السوداني واندياحاته على الأصعدة الإيكولوجية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية؛ كما يسلط الضوء على القوى الإجتماعية المستفيدة منها والتي تقف خلف تأجيج سعير الحرب الأهلية وتعتمد مصالحها على إستمرارها .

أما الملامح الأساسية للمسارح الرئيسية للمواجهات والصدامات والنزاعات المسلحة في واقعها الجهوي (المكاني) فقد أشتملت عليها الفصول من الثالث إلى السادس، حيث تغطي الجنوب وجبال النوبا والأنقسنا وشرق السودان وصدامات ولايات دارفور غرباً؛ وحيث يتم تشريح نظمها وخصوصيتها الزمانية والمكانية وطبيعة العوامل النشطة والمتحكمة في توسيع أو حصر دائرة حرقها .

ويتناول الفصل السابع الآثار الرئيسية للحروب الأهلية والظروف المناخية وما أفرزته من إقتلاع ونزوح مجموعات سكانية كبيرة متباينة في خلفياتها الثقافية والإجتماعية. بينما يحاول الفصل الأخير أن يحدد بشكل موجز معالم المفهوم الذي يدعو اليه الدكتور محمد سليمان والذي يشكل إطاراً جديداً لإستيعاب جدلية الحروب الأهلية وآفاق السلام في السودان؛ ويلخص المؤشرات الرئيسية المتجددة التي تفرض نفسها وتحكم بشكل متزايد محاولات الإقتراب من دائرة الحل العادل والشامل لظلامات فترات الجاهلية السودانية خلال القرنين الماضيين.

إن هذا الكتاب، إذن، محاولة لفهم النزاعات الدموية بين الجماعات بشكل عام بتجلياتها الأفريقية ومن خلال تقصي مظاهرها في بعض مناطق السودان خصوصا. وليست هذه المساهمة "سجلاً" كاملاً لحالة الحرب والسلام في السودان، وإنما تسعى لتحديد السمات العامة للظاهرة في كل جزء من أرجائه مع الحرص على توثيق بعض الأمثلة المحددة التي يشكل فيها ذلك إبرازاً للسمة أو إستثناء لها. ويحاول الكتاب في الوقت نفسه أن يوجّه كثيراً من الإهتمام للأثر الإجتماعي الذي ينشأ نتيجة للتحولات السلبية التي تتعرّض لها البيئة الطبيعيّة الشيء الذي يعتبر من العوامل التي تضاف إلى الشبكة المعقّدة من الأسباب التي تؤجّج النزاعات الدموية. ومادام التردي البيئي وشح الموارد يؤثران بصورة فعالة على طريقة حياة الناس وعملهم فان من الضروري معالجة الشؤون الإقتصادية والقرارات السياسيّة ذات الصلة بهما وذلك لتقييم أثرهما على العنف في المجتمع.

بشـــارات الظـل واليقيـن

يفجر هذا الكتاب – بفصوله الثمانية – بين سطوره تساؤلات جوهرية تتعلق بمجال شائك من مجالات السلوك الإجتماعي، والصراع الجماعي المسلح، ولا يدعي بأي حال أنه يقدم "فصل المقال" فيها. ويقدم في إطار مفهومه لجدلية الحرب والسلام حزمة من المعايير؛ منها ماهو في مرتبة المبادئ والثوابت، ومنها ما هو في حِدّة النواهي، ومنها ماهو في عداد الأمور المتشابهات. ومع الأسف الشديد فإن السودان يعتبر واحدا من بضع دول في العالم تعاني، الآن، على نطاق واسع من هذا النمط من الصراع الدموي العنيف. ولعل في الإستمرارية الحالية لجدليات النزاعات الأهلية المسلحة في السودان وتداعياتها اليومية في جبهات المواجهات العسكرية أو خلف متاريس صانعي السياسات ومتخذي القرارات التنفيذية وتنوعاتها ما يضع هذه المساهمة في نهاية المطاف تحت طائلة كل النواقص التي تترتب على عملية التعميم؛ وتستلزم المحاذير نفسها الواجب إعتمادها عند تناول الأحكام والتقديرات الواردة بها.

وللأسف الشديد، فإن غالبية الكتب التي تناولت موضوع الحرب والسلام في السودان لم تخرج عن النص

المعروف في تمسكها باسلوب الرصد والتوثيق السردي من دون التفكير التحليلي أو إعمال منهج نقدي في تداعياتها.[81] لكن بعد مرور ما يقارب ½ قرن على إندلاع الحروب الأهلية نجد أن الأمور قد تشابكت بصورة يصعب معها التفريق بين الأهداف السياسية لكل طرف من أطراف الحرب وبين البواعث الحقيقية لقيامها. والى حد ما ما زلنا نواجه كل يوم طوفاناً من التفسيرات التي تهدف إلى تزييف الواقع، وبعضها غير قادر على التمييز بين التشخيص الوصفي الموضوعي لحالة الحرب والسلام في السودان، وبين الحكم القيمي أو الذاتي.

لقد تحمسنا لنشر هذا الكتاب لتوفر عنصرين مهمين في سياقاته. العنصر الأول يتعلق بمحاولة تقديم رؤية تحليلية جديدة مختلفة في تناولها عن الأفكار السائدة عن طبيعة النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في السودان، والثاني يمكن تسميته بالجانب التوثيقي لها. فاستهدفنا تجاوز النقص المعيب في المراجع المتعلقة بأهم تحديات تواجه كيان السودان ببعديه الوطني والقومي واستمرار لهيب أكبر محنة داخلية تعرض لها في تاريخه وتقديمها في صورة شاملة للمهتمين والدارسين في جميع انحاء العالم العربي. فالمؤسسات الأكاديمية تلعب دوراً قيادياً في مجال تهيئة الكوادر القادرة على دراسة علم "حل النزاعات" والتعرف بمجال "دراسات السلام" ونشر ثقافته وتوطينها، بما في ذلك دراسة جوانب النزاعات والصدامات والحروب التي باتت تهدد مجتمعات كاملة بخطر الفناء.[82] ومن هنا كانت أهمية هذا الكتاب ليساعد الطالب والباحث على تنمية مفاهيمه عن تفسير النزاعات وأبعادها وتحفيزه على الإهتمام بها؛ وتشجيعه على التفكير في البحث عن عوامل التعايش السلمي والتعاون الودي ضمن مجتمعاتنا وبين دول منطقتنا. فالكم الهائل من المعلومات والبيانات التي تشملها كتب ومقالات ودراسات وتحليلات بجانب تصريحات وتلميحات تملأ وسائل الإعلام عن عوامل الحرب والسلام في السودان مازالت في غالبها الأعم منشورة باللغات الأجنبية (الإنكليزية خاصة) وغير متوفرة لقراء العربية على النطاقين السوداني والعربي.

ونتوجه بهذا الكتاب، أيضاً، نحو الذين لا يجدون مايكفي في مدونات الصحف السيارة وبرامج القنوات الفضائية حتى يدركوا أبعاد الحروب الأهلية السودانية وحيثيات الواقع الماثل. كما ونقصد به المساهمة في خلق رأي عام ضد الحرب وبشاعتها ومع السلام الشامل والديمقراطية والعدالة الإجتماعية. ولا يخفى على الجميع ما أحدثه غياب الوعي ببواعث النزاعات عامة والحروب الأهلية السودانية خاصة، من إختلاط المفاهيم أو تبني تصورات متحيزة أو أحكام جاهزة خارج المعطيات الذاتية والموضوعية المرتبطة بالعمليات على جبهات القتال أم في طاولات البحث عن حل سياسي لها.

إن تراكمات الأحداث ومؤشراتها تدل جميعها على أن النزاعات السودانية ستستمر خلال العقد الحالي،

على الأقل، وستتفاقم معها معضلة عدم التمكن من نزع فتيل تلك العوامل التي تهدد وحدة المجتمعات السودانية. لكن في هذا الكتاب يوجه المفكر محمد سليمان أبصارنا إلى ان وقف الإستنزاف لإمكانيات البلاد، وإسقاط مناهج إقتصاد الفقر وسدّ الرمق، ووقف إزهاق ارواح شبابها وشيبها وتجويع وترويع مواطنيها لن يتّم إلا باستيعاب المتغيرات التي حكمت معطيات الحرقة السودانية. فالحرص على وحدة الكيان السوداني وحمايته من التفتت يتطلب الإقتناع بأنه لا واحدة من الأحزاب أو الجماعات أو من الفصائل قادرة بمفردها أو عبر تحالفات جانبية ثنائية على الوقوف أمام هذه التحديات الجسام. لن الأولوية اليوم هى المحافظة على السودان، الكيان المعنوي والشخصية الإعتبارية والمؤسسية التي تجعل إستقرار هذا البلد أمراً ضرورياً لأهله وللأمن الإقليمي.

يؤكد الكتاب في ثنايا فصوله الثمانية أهمية العمل السياسي الرشيد، والتعلم من جراحه والحرص على ألا نعود إلى تكرار نغمات الماضي على تنويعات جديدة، كانت من أهم أسباب حروبه المتكررة المتناسلة. ان ذلك البعد الضروري والحيوي هو الذي لا يتركنا غافلين عن الإعتراف بأمكانية التفريق بين مقتضيات الصراع السياسي ومقتضيات دعم المكانة الإستراتيجية للوطن وحماية مصالح أهله وأمنهم القومي بمفهوم نقدي ورؤيا واقعية تفضح مصالح المستفيدين والمنتفعين من تأجيج نيران الحروب الأهلية في السودان. ويزيد من قيمة هذه المساهمة المهمة هو تقديمها للقارئ في وقت تزداد كل يوم فيه العوائق باستمرارية مؤسسة عسكرية لا يعدو أمر الحرب بالنسبة اليها إلا مجرد "تمرد" تمارسه مجموعة من الخوارج مدعومة من الخارج؛ وتتعقد الأمور بتحالفها مع مؤسسة سياسية تتصرف بشكل تعسفي وتستمر في التشبث بتأويلها المركزي الصارم لمفهوم الأمة–الدولة. وتستمر، في الحيز الزماني والمكاني نفسه، نيران حروب أهلية صارت حملاتها العسكرية مقدسة هدفها إستئصال "المتمردين" المراطقة وكسر شوكتهم، بل صار تحت راياتها ذبح المواطن البرئ مبرراً باسم حماية "التوجه الحضاري".

ولعل في ثنايا هذا الكتاب أيضاً ما يتطلب منا إعادة النظر، ضمن أشياء اخرى،[83] في تعريفات ومفاهيم الأمن القومي السوداني. فهو ما عاد يعني الرصد والإستعداد الوقائي ضد العدوان المسلح أو تأمين النظام واختراق دوائر معارضيه.[84] وفي إعتقادنا انه أصبح في حكم الإجماع ان مفهوم الأمن القومي السائد والذي اكتسب صفة عسكرية خالصة قد تجاوزه منطق التاريخ والجغرافيا؛ وعلى ان الأمر صار قضية ذات أبعاد تتصف بالشمول، وتتقاطع فيها وتلتقي السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية بشكل غير مسبوق. فلا بد أن يتسع مفهوم الأمن القومي السوداني من الناحية العملية ليشمل مجالات كان وجودها هامشياً في القرن المنصرم. فقد برزت مصادر جديدة للخطر، من طمع وانحسار في الموارد وإلى الزحف الصحراوي، وإلى تخريب المراعي وتجفيف المنابع المائية، بالإضافة إلى تحولات ايكولوجية عميقة تترك

آثارها المباشرة على النسيج الإجتماعي السوداني. وهي بذلك لا تهدد المصادر الطبيعية ولا تهدد إقتصاد البلاد وأمنها فحسب، بل تهدد استقرار الكيان السياسي برمته. وأدى ذلك، في تقديرنا، إلى تغيير طبيعة التحديات التي تواجهها البلاد مما يتطلب أهمية تغير النطاق الأفقي والرأسي الذي يجب على صانعي سياساته والخبراء التخطيط في إطاره. بإيجاز أكثر، تبقى الموارد هي الثوابت الرئيسية ومحددات مستقبل بقاء الدولة السودانية وساحة الخصام الوطني والإقليمي والدولي. فالتعامل مع الواقع الإقليمي والدولي في الألفية الثالثة يحتاج إلى رؤية ثاقبة تعالج التحديات الرئيسية التي تواجه السودان وتسمح بتنظيم الموارد والتوظيف الأمثل للثروات وحمايتها.

لقد أصبح الأمن القومي السوداني يرتبط بمدى إستبصار كوادره لمقدرة التأمين والحفاظ على موارد البلاد من المهددات الداخلية بجوانبها الإيكولوجية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية؛ ويتطلب تأمين مكتسبات الوطن الحيوية ونزع فتيل "القنابل الموقوتة" لتفجير نزاعاته المجتمعية الداخلية قبل تكريس الإهتمام برصد المهددات المنطلقة عبر الحدود أو من عواصم أجنبية.[85] وبوجه عام يمكن إعتبار استراتيجية أمن السودان القومي مدخلاً جديداً ومحوراً أساسياً لترتيب أوضاع البلاد من كل النواحي حول هذه الحقيقة الجوهرية، وهي كافية أن تضع السودان في سبيل التحرر من صراعات المجموعات المختلفة وحدة تنافساتها بحسم مسألة الفئات المستفيدة من الحرب. بالإضافة إلى أنها تُبين للجميع ان مصير السودان وكيانه يقتضي اخضاع صراعاتنا فيما بيننا لصراعنا الأكبر ضد القوى الطامعة في مواردنا. والى ان يحدث كل ذلك – وقبله أيضاً- سيكون توالي حصد الأرواح في مسارح العمليات العسكرية، بالرصاص أوبالجوع أو بالأمراض الفتاكة أو بالأوبئة الخبيثة، الصخرة التي تتكسر عليها أمواج آمالنا في وطن عادل وشعب سعيد.

فصول هذا الكتاب الثمانية تتجاوز مجرد تقديم منظور جديد بل تدعونا إلى ان نطرح على أنفسنا سؤالاً جوهرياً: متى نستطيع أن نرجع بتحدياتنا إلى جذورها الأصلية؟ وبعد ما يقارب ½ قرن منذ اندلاع الحرب الأهلية الأولى وما أحاط بها من سلام مؤقت، ورغم الوتيرة المتباطئة والحصيلة المتواضعة لإنجازاتنا الوطنية على كل الأصعدة، نجد أن أوضاعنا لا ترقى إلى ما قدمه ضحايا الحروب الأهلية من طرفي النزاع ولا تعادل ما قدمه عموم أهل السودان! هذا الكتاب، من الجانب الآخر، يقدم دليلاً على إنه رغم التحديات فإن هنالك جسوراً يمكن عبورها ودعائم للتعاون يمكن بناؤها وضمانات للنجاح يمكن الإتفاق عليها. ولعل التأمل بعمق في معاني الإتفاقيات الشعبية المباشرة التي جرت عبر ساحات القتال قد تلهمنا وتفتح آفاقاً للتعايش على المستوى الوطني العام (انظر الفصل الرابع). لا سبيل، إذن، إلى تطويق نيران الحرقة إلا في خطوات ذاتية من الفرقاء السودانيين، ولن تجدي وساطات الأشقاء والأقارب

والأبعدين، ما لم يتوصلوا الى معادلة تنهي هيمنة المستفيدين من إستمرارها.[86]

وعلى الرغم من إدراك الجميع ان الفجوة في المواقف مازالت تفرض وجودها وأن سجل وترتيبات بناء الثقة في شقيها العسكري والسياسي وبعدها الأمني تقف حاجزاً عصياً أمام أي فرصة لوقف نزف الحرب، لكننا مازلنا تتمسك ببصيص الأمل. ومن فوق هذه الأرضية التي يكتنفها الإحباط والغموض وتختلط فيها الأوراق يقدم المفكر محمد سليمان مساهمته عن سُبل الخروج من محرقة الحرب، همّ الأمة السودانية الرئيسي، يؤرقه تفرطها ويزعجه إفراطها. وهو عندما يُقدم على ذلك بهذا الأقتدار والتوسع والتتبع الفاحص، إنه يتابع شؤون السودان في أكثر من مجال أكاديمي وتخصص بحثي. يترافق كل ذلك مع معايشته الحميمة منذ مطلع العقد السادس للقرن العشرين لمعطيات الحروب الأهلية السودانية في خضم السياسة السودانية العارم، بجانب ما أتاحه وجوده في قلب أحداثها في مطلع الثمانينيات إبان عمله الأكاديمي في جامعة جوبا – عاصمة أكبر مسرح لتراجيديا الحروب الأهلية السودانية – من معايشة يومية في فترة من أحرج منعرجاتها السياسية والأمنية.

ومساهمة المفكر محمد سليمان محمد التي بين يديك، مع رصيد عمره الذي وظفه تماماً لأجل وطنه وشعبه، تتوافق معانيها – المباشرة وغير المباشرة – مع كلمات شاعر الوطنية السوداني محمد علي أبوقطاطي:

نحنا تراثنا بالحاصل نوري الفينا
نحكي نبانا للدايرنا والما بينا
في السلام والوئام ولدونا واتربينا

فهو يدعونا بين سطور كتابه هذا، بجانب كوكبة مساهماته الأخرى،[87] أن ندرك أن محور عطاء مفكري ومثقفي السودان الأساسي هو أن يحملوا على عاتقهم مسؤولية إزالة ظلامات شعبهم المديدة والمساهمة العملية في الخروج من دائرة الحرب والتخلف من دون الإنشغال بتصورات أكاديمية مجردة أو الإعتزال في أبراجها العاجية. مساهمات عملية تقترن بالتسامح الذي يواجه التعصب، والإبتداع الذي يواجه الإتباع، والفكر الذي يواجه النقل.

إن المفكر محمد سليمان في هذا الكتاب يهتم بالتركيز على الممكن القريب قبل ان يتطلع بنا إلى الصعب البعيد؛ يبدأ كل ذلك من مجرد الإشارة إلى طريق الخروج من دائرة الموت وضعضعة نسيج السودان الإجتماعي ووقف زرع الضغائن والفتن وزعزعة أمنه القومي. إن محور همومه وعطائه هو الإنسان السوداني، حقوقه الأساسية ومصالحه المشروعة. لا يستخف بتلك الحقوق اعتماداً على مبررات واهية،

ولا يغامر بهذه المصالح من أجل شعارات عقائدية، ولا يدعو لإنتهاك قيم أو مبادئ لتمرير رؤية سياسية قاصرة وموقوتة أو تحقيق مغنم عابر. وقد تداخلت عنده شخصية السياسي مع الأستاذ الجامعي وصبر وتأمل الباحث الأكاديمي؛ ليجعل من القيم المعنوية حاجزاً أعلى من الحسابات العابرة. فهو باحث-مفكر بأفضل معاني الكلمة، يتصرف ضمن أعراف عريقة رسختها الحركة الديمقراطية السودانية. ديدنه كان دائما الإلتزام بفرائض البحث الصارمة وبسنن الوطنية النبيلة والإبتعاد عن دائرة الضوء الجائرة.

اليقين الغائب

إن ما تحويه فصول هذا الكتاب يقدم سوداناً يكابد واقعاً مضطرباً وفجائعاً متكرراً زادته أحداث العقد الأخير إلتباساً وغموضاً. الكارثة هي أن ننخدع بوهم دوام الأزمة العابرة، الشئ الذي يبدو، في ظاهره صحيحاً صحة البداهات. لكن هذا الظاهر، في يقيننا، يكتم أموراً أعمق من بشاعته البائنة؛ وأول هذه الأمور أن التغيير قادم لا محالة. إن ما كان ممكناً في أواخر القرن الماضي، لم يعد ممكناً أو مقبولاً اليوم. فالغالبية من أهل السودان باتت مقتنعة بأهمية التغيير عميق الجذور في أسس المعادلة القديمة، ومطالبتها بالتغيير تعدت مجرد رغبتها فيه والتبشير به إلى تقديم أفواج الشهداء والمحاربين، فضلاً عن مواصلة التفكير في بلورة بدائل ممكنة وفي تطوير قنواته التنظيمية السياسية لتسع ديمقراطياً على نحو يستوعب تناحراتها، ويعيد تدويرها في النطاق المؤسسي. وتؤكد، في الوقت نفسه، مجموعات متزايدة من أهل البلاد تمسكها بالحفاظ على وحدة السودان الوطنية بأعتبارها مدخلاً لا ينفصم لرفع الأذى والحيف والغبن عن كاهل عموم أهله. يتم كل ذلك في ظل مناخ إقليمي وعالمي ينزع باطراد نحو التعايش السلمي والتعددية ودعم الديمقراطية وينشد العدالة والتقدم.

نحن على قناعة بأن كل عنف الحاضر وزعزعته ومآسيه واحباطاته هي تجليات البحث المتواصل عن سودان السلام العادل الشامل والديمقراطية المستقرة والعدالة الإجتماعية. ولكن مهما كان المستقبل فلربما تعين الأخذ بدرس واحد هو ان حكومات التعسف والإستبداد تهدم ولا تطور نفسها. فتاريخ الديكتاتورية العسكرية الأولى (1958-1964) والديكتاتورية الثانية (1969-1985) في السودان لا يفضي إلى شئ أهم من هذا، وربما يقدم تاريخ الشعوب كلها الشئ نفسه. ومن هذا المنظور تحديداً، فإن إحدي أهم دروس الحروب الأهلية السودانية التي تربط سطور هذا الكتاب حيثياتها بشكل لا تخطئه البصيرة قد تكون ثرية للغاية ومفيدة في آن معاً. فقد بات من الواضح أن أي دعوة لأي مشروع مستقبلي للبناء وإعادة التعمير لا بد ان يتجذر إنطلاقاً من جدلية مماثلة هي: أن الطريق الديمقراطي إلى الوحدة (أرضاً وشعباً)، لا بد ان يكون هو نفسه الطريق الوحدوي إلى الديمقراطية.

هناك، أيضاً، تاريخ جديد تتراكمت إحداثياته خلال العقود 5 الماضية؛ يمثل وجهة التغير والتحول ويشير إلى بزوغ الحركة الوطنية السودانية في طورها الثاني، العازمة على تجاوز نواقص وقصور الحركة الوطنية الأولى سليلة حركة 1924 ومؤتمر الخريجين وما بعده، والتي عجزت عن أداء دورها وأخذت تتراجع وتفقد قيادتها للمجتمع تدريجيا منذ إنقلاب نوفمبر (تشرين الثاني) 1958 واستمرت تتخبط في عجزها إلى يومنا هذا. لذلك مازلنا على إيمان عميق لا يتزعزع وعلى قناعة راسخة بأن السودان، أكبر قطر في العالم العربي والقارة الأفريقية، سينهض ليلعب دورا مهما في أفريقيا والعالم العربي. فهو القطر الذي كان ومازال، رمز الحضور الأفريقي في الجسم العربي، والجسم العربي في الواقع الأفريقي؛ وعبره تمتد حلقة الوصل والتقطع بين العالم العربي وأفريقيا."

لا يمكن أن نستكين ونترك القوى المستفيدة من استمرار الحروب الأهلية السودانية تواصل تقطيعها لأوصال هذا الترابط والتداخل والتكامل، تحت أي رايات أو مسميات كانت. بل سيكون السلام العادل، الذي يدعو اليه هذا الكتاب، هو الصخرة التي ستتكسر عليها مخططات - تاريخية ونشطة وصامتة - تستهدف قطع الصلة وعزل التواصل الثقافي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي بين شمال وغرب أفريقيا عن شرقها. ولكن، دون شك، كل هذا الحصاد المرير - مثل الفعاليات الإنسانية كلها - يمكن تجاوزه من خلال مواصلة البحث عن الطرق التي توحد شعب السودان حول حد أدنى من قوانين المعادلة تحفظ حقوقهم ومصالحهم. ويتوقف كل ذلك على استمرار التبشير بإمكانية التغير وجدوى التضحيات نحو صياغة مشروع قومي سوداناوي - الطعم واللون والرائحة - يوحد أهلها، كياناً ومصيراً. ويتدعم بإعمال الفكر وفقاً للمستجدات الراهنة والمقبلة، وتأسيساً على إطار مرجعي يتحرر من التبعية للمناهج الغربية سواء على مستوى فهم معنى تحدياتنا أو على صعيد إستيحاء النماذج.

اليـقـيـن الحـاضـر

وما بين المساحة التي يحتلها اليقين الغائب ووعينا بالحاضر وتفاؤلنا بالمستقبل تدعم، أيضاً، يوماً بعد آخر فرص وقف نزف الدم بشكل نهائي وتقترب تباشير توهيط نظام ديمقراطي راسخ وتتبلور أسس عدالة اجتماعية شاملة. تلك هي العلل والتحديات التي تقف عقبة أمام إنطلاق المارد السوداني؛ والتي عبر عنها محمد عشري الصديق (1908-1973)، احد طلائع اليقظة السودانية على صفحات "حضارة السودان" في أكتوبر (تشرين الأول) 1929، قبل 7 عقود من الزمان، ولم تفقد معناها بالتقادم:

> "إني الآن لأتصور السودان طفلاً جبارا يحاول التيقظ... فلا اختلاف أديانه، ولا اختلاف عاداته، ولا اختلاف شعوبه، ولا اختلاف أجوائه وظروف المعاش فيه، بحائلة دون تحقيق هذه الأمنية

العذراء، وليس يمكن أن تكون الأمم في بدء تكوينها غير ذلك. فالمصالح المشتركة، والتفاهم المتبادل، وأحداث التاريخ، تقرب شقة الإختلاف وتصل الأبعدين برباط متين... فإذا تكاتفوا، واتبعوا غرائزهم العاقلة، ووحي ضمائرهم وعملوا في سبيل اصلاحه أدبياً ومادياً، أوصلوه إلى الذروة العالية من العظمة والمجد".[89]

منذ ذلك الوقت مرت مياه كثيرة في النهر السوداني، لكن في هذا الكتاب يحاول المفكر محمد سليمان أن يستلهم مرة أخرى الروح التي حوتها كلمات الناشط السياسي محمد عشري بعد انصرام مايزيد عن 7 عقود من الزمان. ويحثنا هو، أيضاً، على أن لا ننفعل بتراكمات عداوات الحروب الأهلية وينبغي ان نلتقط الخيط الذي يربط ماضينا بحاضرنا ويشكل ملامح مستقبلنا ويوجهنا نحو التحصين بالحل الدائم ببعديه الوقائي والتدخلي الذي يقودنا نحو التعايش السلمي. ونعني بالحلول الوقائية هنا كيفية معالجة البواعث قبل أن تتحول إلى نزاعات ومواجهات صدامية دموية عنيفة تفقد فيها الدولة السيطرة على زمام الأمور، بينما نعني بالحلول التدخلية استمرار الإجراءات والمباحثات لوقف استمرار الدمار. ومن هذا المنطلق تصبح مهمة خبراء السلام في دوائر جهاز الدولة السودانية أبعد من تكتيكات "إطفاء الحريق" السائدة حاليا لتشمل إستراتيجيات تحصين البلاد من الإبتلاءات الزاحفة بالبحث عن مكامن "القنابل الموقوتة" التي يتم زراعتها الآن وقبل اشتعال حرائق الحروب الأهلية "القادمة" في المقام الأول.[90]

وعلى النطاق المباشر تواصل فصول هذا الكتاب دعم روح التفاؤل بالمستقبل الواعد وتدعو إلى أن تكون جذوته متقدة بشكل ينسجم مع تضحيات أهل السودان الجسام التي قدموها، ومازالوا، من أجل السلام الشامل والديمقراطية الراسخة والعدالة الإجتماعية. يبقى أن نقول، أخيراً، إن عمليات التخريب والهدم — للأسف الشديد — لكيان وطننا المثقل بالمآسي ومكتسبات وآمال شعبنا يرافقها الصخب والدخان والإزعاج والغبار الذي يحجب الرؤيا، ويشتت التركيز عن المساهمة الإيجابية في تدفق شلال الخيارات النافعة والحلول الناجعة. أما المساهمات الرصينة مثل ما يقدمه المفكر محمد سليمان في هذا الكتاب فهي كعملية النمو الواعدة الصابرة، رغم نشاطها الفائق لا صوت لها ولا يحس بها إلا القليل؛ فمن سمع ياترى صوت نماء الشجرة السامقة الوارفة الظلال!

صلاح آل بندر
كيمبردج، المملكة المتحدة
مايو (أيار) 2000

حـواشٍ وإحـالات

1- لمزيد من التفاصيل عن تحديات الحروب الأهلية على المجتمع المدني وأهمية الإعلان العالمي لحقوق الأقليات الصادر عن الأمم المتحدة وخسائر الحروب الأهلية العربية، انظر المقابلة التي أجراها معنا الصحفي المصري نبيل نجم الدين:"عدد ضحايا الحروب الأهلية جاوز المليون في 3 دول عربية فقط"، [الشـرق الأوسط، 1993/3/6].

2- انظر الحواشي التالية 78 و79 و81.

3- فرانسيس مادينق دينق (دينكا، غرب كردفان):"المجاعة سبب كافٍ لوجوب إنهاء الحرب الأهلية في السودان"، [الحياة، 1998/11/18]، والتي عبر فيها لأول مرة على أن حركة تحرير شعوب السودان بقيادة قرنق:

> "أكدت قدرة عسكرية مثيرة للإعجاب، إلا أنها أضعف من أن توفر الحماية لشعبها، وأفقر من أن تقدم اليهم مساعدة مادية".

وانظر أيضاً رد الدبلوماسي عبد الله عمر محمد (سفارة السودان بالكويت) عليه:"ما يحدث في جنوب السودان تمرد له تاريخ وليس حرباً أهلية"، [الحياة، 1998/11/28]، والذي ركز فيه على أن حركة:

> "التمرد لم تعد تمثل حداً أدنى لتطلعاتهم القبلية، وانها تحولت إلى محرقة لأبنائهم في ميدان الحرب، ووبالاً اجتماعياً واقتصادياً على أهلهم بالداخل... بعد أن صارت أداة منفذة لأجندة قوى أقليمية وعالمية".

وطالب فيها من الدكتور دينق:

> "ألا يرجع إلى مربع التبسيط السياسي للحالة الجنوبية وانما إن يسهم بخطوات تعترف بالواقع الجديد وتأخذه في الإعتبار، مستعينا في ذلك بما أكتسب من تجربة في السودان وما نال من مكانة في المؤسسات الدولية".

كان دكتور دينق سفيراً للسودان في واشنجطن ووزيراً للشئون الخارجية خلال حكم الجنرال نميري، وهو يعمل حالياً مديرا لبرنامج الدراسات الأفريقية في مؤسسة بروكينغز الأمريكية.

4- صلاح آل بندر، "3 هموم تتحدى أهل السودان في القرن 21"، [الزمان، 2000/1/4].

5- الدكتور الشفيع خضر سعيد:"الهوية الحضارية السودانية: جوهر واحد ومظهر متعدد"، بحث قدم إلى ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان، 1-2 أبريل (نيسان) 1995، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر.

6- اسمها باللغة الإنكليزية Sudan Peoples' Liberation Movement (SPLM) وجناحها العسكري هو Sudan Peoples' Liberation Army (SPLA) كما ورد في برنامجها (منفستو) الصادر العام 1983، وفي تقديرنا إن الترجمة الصائبة للاسم وبكل ما ينطوي عليه ذلك من مدلولات هو "حركة تحرير شعوب السودان" و"جيش تحرير شعوب السودان"، رغم شيوع استخدام الترجمة الخطأ "الحركة الشعبية لتحرير السودان" حتى على ألسنة مناضليها.

7- مقابلة مع الدكتور جون قرنق، [الحياة، 1995/11/14].

8- النموذج التركي لجهاز الدولة وشكل الحكم هو المثل الأعلى الذي كان له بالغ الأثر على أفكار الحلقة الأساسية التي خططت ودبرت إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 بقيادة الجنرال عمر البشير. وهو النظام الذي اسقط الخلافة الإسلامية وفرض في تركيا بالقوة ومن أعلى بواسطة مصطفى أتاتورك وعصبته وتم تكرار نموذجه في إيران على يد رضا شاه، وأدى في الحالتين إلى قيام نظام دكتاتوري مستبد. وفي البلدين لم يؤد إلى المساواة بين المواطنين ودعم حرياتهم وتنمية حياتهم، بل كان على النقيض، فأدى إلى تعميق الفوارق بينهم على أسس طائفية وعرقية وثقافية وجهوية ليس أوضحها سيطرة نخبة حضرية تحتكر السلطة والثروة وجماهير ريفية زاد تهميشها وابعدت عن مسارات الحياة العامة إلى قاع الفقر والتخلف.

9- صلاح آل بندر: "السودان بين الفرص الضائعة والبدائل الثابتة"، [الحياة، 1991/4/16].

10- صلاح آل بندر: "حق تقرير المصير: دروس الماضي وتحديات الحاضر"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، فبراير (شباط) 1994]. التصريحات السياسية عن حق تقرير المصير والخطاب السائد في الإعلام الآن صار مشبعا بروح العداء وارث الصراع، وتفوح منه روائح المنحة والمنّة. الإعتراف بحق تقرير المصير قد لا يكون ضمانة في حد ذاته للسير نحو السلام الدائم والعادل. في الصحراء الغربية (قيادة البوليساريو) أعتمد أمر حق تقرير مصيرها قبل ¼ قرن من الزمان، إستنادا إلى قرار مجلس الأمن رقم 621 عشية إنهيار نظام فرانكو في إسبانيا. لكن وبعد 4 أمناء تعاقبوا على قيادة الأمم المتحدة وعمليات تحضير نشطة منذ العام 1988 لم يجر الإستفتاء بعد ولم تتخط الإجراءات مرحلة تحديد معايير هوية الأشخاص المؤهلين للمشاركة فيه. والمشكلة الكشميرية نموذج آخر، على النقيض، لتكتيكات الحرب والسلام. المدهش في المقاربة في تقديرنا يرجع إلى أن أستراتيجيات الحرب والسلام تشرف عليها غالبا مجموعة من العسكريين تدربوا تحت قيادة نفس المدارس الفكرية والمناهج العسكرية والعقيدة الأمنية مع اختلاف دول العالم الثالث. وجهة نظر مخالفة فيما يتعلق بالسودان انظر مساهمة الدكتور محمد إبراهيم خليل:
Self-Determination: An alternative strategy, Spotlight, SCF, Cambridge, UK, 1997.

11- أشارت صحيفة واشنجطن بوست نقلاً عن مصادر الإستخبارات الأمريكية إلى أن السودان ضمن الدول الأكثر عرضة ولسنوات قادمة لمخاطر النزاعات العرقية. فقد كان في العام 1995 أكثر من 20 دولة تشهد نزاعات عرقية حادة، معظمها أفريقية أو تعيش فيها غالبية إسلامية وهي: الصومال، أفغانستان، السودان، إرتريا، بوسنة، العراق، باكستان، إيران، طاجاكستان، إذربيجان؛ بالإضافة إلى تنزانيا وأنجولا وموزمبيق وزائير وبوروندي ورواندا وجورجيا وهايتي وسيريلانكا، [نشرة وكالة الصحافة الفرنسية AFP، باريس، 1994/12/16].

12- مذابح قوات رياك والحركة الشعبية في مثلث الموت (وات، كنغور، أيود) وخاصة المذابح التي نفذتها قوات النوير ضد قبيلة الدينكا في منطقتي بور (عشيرة بور) وكنغور (عشيرة التويك، ومسقط رأس قرنق). تم تغطية الموضوع في عدد من الصحف العربية والغربية بالتفصيل، انظر [الشرق الأوسط، 1993/3/31، 1998/10/12؛ الحياة 1994/7/31، 1995/9/23، 20/ 19955/10، 1995/11/14؛ الأهرام، 1993/5/17؛ والتحقيق المصور للصحفية عفاف زين "مثلث الموت السوداني". [الوسط، 1993/8/30]، والتقرير
"Tribal Hatreds Fuel Sudan's War of Rebels", *Sunday Telegraph*, 26/1/1992.

كما يمكن متابعة رصد أجهزة الأمن الخارجي السودانية للمذابح في جنوب السودان من خلال تحرير "الصراع السياسي والقبلي داخل حركة التمرد"، الذي لخصة الدكتور فتح الرحمن القاضي، في صحيفة السفارة السودانية، لندن [السودان، 1995/2/22]. ووقفنا على آثارها البشعة الباقية خلال زياراتنا الميدانية المتكررة لمسارح العمليات في جنوب السودان خلال الفترة ما بين نوفمبر (تشرين الثاني) 1995 وسبتمبر (أيلول) 1998. انظر أيضا مقابلتنا الصحفية مع الدكتور لام أكول، "يجب وقف المزايدات بحق تقرير المصير، وقرنق ليس هو الممثل الوحيد لجنوب السودان"، [الخرطوم، 29/ 1995/12].

13- انظر حزمة النعوت والصفات التي أطلقها السياسي بونا ملوال رينق (دينكا، بحر الغزال) على رياك مشار تنيدرقون (نوير، أعالي النيل). اعداد نشرة صحيفة السودان الديمقراطية (Sudan Democratic Gazette)، خاصة خلال الفترة ما بين أكتوبر (تشرين الأول) 1991 إلى ديسمبر (كانون الأول) 1999.

14- في مقابلة مع جيك بيتر لاكو (باري، الإستوائية)، [السودان الحديث، 1992/5/10]، قال:

"أما قرنق فليس أكثر من عميل عاش ويعيش خارج التاريخ، وينتظر مقعده في مزبلة التاريخ مع أشباهه؛ وأما الغابة فستبقى ثروة وكنزا مهما أحتمى بها الخوارج... وأدعو لمنح جائزة نوبل لقوات الدفاع الشعبي التي بذلت النفوس وقدمت الشهداء... وآمل أن أرى ابني متفوقا في مدرسة الوطن الحبيب ومجاهدا صلبا صلدا على خطى شيخ عبيد ختم الشهيد"!

كان جيك من صغار الموظفين في مدينة جوبا قبل انقلاب يونيو (حزيران) 1989. وتم تعيينه بقرار سياسي محافظا للخرطوم (91-1993)، ثم ترقى بعد ذلك ليصير نائبا لوالي بحر الجبل ووزيرا للمالية فيها. وفي العام 1995 عين عضوا في المجلس الوطني (البرلمان)، ورشح نفسه العام 1996 لرئاسة الجمهورية!.

انظر أيضاً إلى دور الأسقف قبريال روريك جور (دينكا، رول، بحر الغزال)، وزير الدولة للشئون الخارجية منذ يوليو (تموز) 1992 وهو أيضا مسؤول الكنيسة الأنجليكانية (البريطانية) الأول في السودان. كان يعمل في الإستخبارات العسكرية منذ 1970 نقل منها إلى ادارة التعليم الديني في مدينة جوبا ومنها الى بيروت لدراسة علم اللاهوت. تم تعيينه بعد ذلك في المجلس الوطني الإنتقالي بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989. تم توظيفه بعد مرحلة التدريب في كسب الرأي العام المسيحي للتصدي لحملات الكنائس الغربية عن الوضع في السودان ولترتيب زيارة بابا الفاتيكان في فبراير (آيار) 1993 إلى السودان، ودعوة الدكتور جورج كيري رئيس أساقفة الكنيسة في بريطانيا، والإشراف على تنظيم مؤتمر "حوار بين الأديان" الذي عقد في الخرطوم، أبريل (نيسان) 1993. وكان قد نفى في عدد من التصريحات تعرض المسيحيين في السودان إلى الإضطهاد [القدس، 11/10/ 1992]. انظر أيضا تصريح الأسقف قبريال [الشرق الأوسط، 1993/5/18]: "الإتهامات الخاصة بقضية انتهاك حقوق الإنسان غير حقيقية... مقصود بها محاصرة السودان".

انظر أيضاً مقالة دينق ريحان (دينكا، بحر الغزال)، [القوات المسلحة، 1992/8/11]:

"لقد تكشفت حقيقة قرنق لقبيلته الدينكا... ان معظمها لا يتبعه الآن وحتى بالنسبة لنا كمسلمين في قبيلة الدينكا فإن أعراف القبيلة ترفض ممارسات جون قرنق".

الجدير بالذكر هنا ان جون قرنق ورياك مشار كليهما مسيحي وينتميان إلى المذهب الكاثوليكي. عن

وضع الكنيسة في السودان انظر تقرير
"Sudanese Christians Forced to Convert", *The Times*, 17/10/1992.

15- انظر مقالة عثمان إبراهيم الطويل (هجين، الإستوائية)، "الجنوب بين كماشة الوحدويين والإنفصاليين"، [الإنقاذ الوطني، 1994/5/2] والتي ذكر فيها:

"ان الخوف اساسا ينصب الآن من ان تتحول الفيدرالية إلى أوضاع توظيفية اعاشية... فالجنوبيون قد نالوا نصيب الأسد في التوظيفات الفيدرالية الحالية، فمن بين 26 ولاية كان نصيبهم 10 ولايات و11 واليا و72 وزيرا ومايزيد عن 46٪ من عدد المحافظين في البلاد بجانب المناصب المتقدمة في مؤسسة رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني ومجلس الوزراء بجانب وزراء الدولة بالوزارات المركزية واعضاء مجالس ادارات البنوك والمؤسسات المالية التابعة للدولة. فهل يعقل ان يكون هذا التمثيل مجرد مساواة في الحقوق السياسية أم هو إمتياز... فالجنوبيون في ظل هذه الثورة يمثلون الأغلبية وقلما نجد اتجاها جغرافيا نال من التمثيل ما ناله الجنوب في ظل هذه الثورة... لنأخذ وضع الأقليات في العالم كيف يتم تمثيلهم؟ هل لهم وجود بهذه الأعداد الضخمة؟"

مثل الجنوبيين 40٪ تقريباً من نسبة المشاركين في كل المؤتمرات التالية: "الحوار الوطني" الذي عقد في سبتمبر (أيلول) 1989، المؤتمر الإقتصادي أكتوبر (تشرين الأول) 1989، مؤتمر "الدبلوماسية"، ديسمبر (كانون الأول) 1989؛ "الإعلام"، فبراير (شباط) 1990؛ "النظام السياسي"، أغسطس (آب) 1990؛ "النازحون"، فبراير (شباط) 1991؛ وشارك 1000 جنوبي في أعمال مؤتمر "الإستراتيجية القومية الشاملة"، الذي عقد في أكتوبر (تشرين الأول) 1991. وكل ذلك كلف مصاريف للضيافة تعد بالملايين من الدولارات. مجلس تنسيق الجنوب يتكون اليوم من رئيس بدرجة مساعد رئيس الجمهورية ونائبه و13 وزيرا و10 ولاة و3 مستشارين؛ وهو مؤسس على الإسترضاء والتوازنات القبلية والجهوية والرشوة السياسية كما علق عدد من المراقبين.

16- يعتبر السياسي ألدو أجو دينق (دينكا، بحر الغزال) رجل كل الفصول في السياسة السودانية بلا منازع. فقد كان سكرتيرا لحزب سانو في الفترة التعددية الثانية ونائبا برلمانيا في العام 1968. التحق بركب سدنة انقلاب الجنرال نميري في مايو (آيار) 1969، وشارك طولا وعرضا في كل مؤسساتها التشريعية الإقليمية والمركزية (نائب رئيس مجلس الشعب الإقليمي وعضوا في كل مجالس الشعب المركزية الخمسة) والتنفيذية (مفوضا ثم نائب حاكم بحر الغزال)؛ ثم قفز الي ركب التعددية الثالثة نائبا برلمانيا ممثلا لحزب التجمع السياسي لجنوب السودان (SSPA) وانضم الى تشكيلات حكومات الصادق المهدي وزيرا للري والطاقة مايو (آيار) 1986 ووزيرا للمواصلات في كل من يونيو (حزيران) 1987، ومايو (آيار) 1988، وصار نائب رئيس الوزراء ووزيرا للزراعة في مارس (آذار) 1989؛ وقد تم فصله من حزبه عندما رفض الإستقالة من الوزارة للتعبير عن احتجاج الحزب على سياساتها في فبراير (شباط) 1987. وواصل مسيرته بانضمامه للمجلس الإنتقالي المعين بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989، نائبا لرئيسه وكان رئيسا للجنة حقوق الإنسان فيه في فترة من أحلك فترات الإنتهاكات في تاريخ السودان، ودافع في كل المحافل بحماس عن سياسات الحكومة [الإنقاذ الوطني، 30 /1992/5؛ السودان الحديث، 1992/8/4]. ولم يكتشف بشاعتها إلا عندما رفض إلحاحه بأن يعين في وظيفة سيادية قيادية (حسب رواية مصادر صحفية)، فقفز إلى ركب المعارضة في ديسمبر (كانون الثاني) 1993، وطلب اللجوء السياسي في بريطانيا، وحاول إنشاء منظمة للإغاثة، هدفها

"تكيلة الجهد الذي يبذله السودانيون في مجال حقوق الإنسان"!، [الخرطوم 1994/11/23]. انظر أيضا الحياة والشرق الأوسط، 1994/1/12، الخرطوم 1994/1/15، ومقابلته مع صحيفة الأهرام، 1994/1/17]، بالإضافة إلى مقاله "وحدة السودان: دوامة المبادئ المتناقضة"، [الخرطوم، 1994/11/10] وحواره مع حيدر طه والفاتح عباس، "هذا النظام لا يسقط إلا بالقوة"، [الخرطوم، 1995/1/3]. السيرة الذاتية لسياسيين آخرين من الجنوب مثل ماثيو أبور أباتق (دينكا، بحر الغزال)، وأنجلو باشبارو بيدا (زاندي، الإستوائية) بجانب اللواء جوزيف لاقو باننا (أمادي، الإستوائية) تقدم نماذج أخرى تدعو للتأمل.

17– صلاح آل بندر: "حصاد الوهم: 1989–1994"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، يوليو (تموز) 1994].

18– صلاح آل بندر: "بونا ملوال رينق"، [آفاق جديدة، العدد الخامس، يوليو (تموز) 1993]. وهو ابن احد سلاطين قبيلة الدينكا (عشيرة ملوال، بحر الغزال)، سياسي وناشر. كان وزير اعلام الجنرال نميري لمدة 7 سنوات ونيف، مارس فيها دوره بامتياز كضابط "علاقات عامة" للنظام على حد وصفه – إلى الحد الذي لبس فيه العمامة والجلباب والباءة (زي أهل الشمال) لتسويق النميرية في بريطانيا [الشرق الأوسط، 1992/6/25]. يمكن التعرف على تطور آراه في كتابه:
The Sudan: A second challenge to nationhood, Thornton, N York, USA, 1980.
وافتتاحياته الشهرية في غازيتة السودان الديمقراطية Sudan Democratic Gazette خلال الفترة بين يونيو (حزيران) 1990 وفبراير (شباط) 2000. لفترة طويلة نجح السياسي بونا ملوال في المراوغة بموقفه من قضية الوحدة والإنفصال. هذه هي المرة الأولى التي يحدد موقفه بهذا الوضوح. انظر
"Why South Sudanese Should And Are Right To Call For Separation", *SDG*, September 1998.

19– صلاح آل بندر: "السودان وخيارات الشرعية الدولية"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، ديسمبر (كانون الأول) 1993]. انظر أيضا مقالنا "مرة أخرى: مسؤولية المجتمع الدولي"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، مارس (آذار) 1994].

20– اطلعنا على تفاصيل "المشروع الأمريكي" للكونفيدراليات خلال فترة عملنا كمدير لبرامج الأمانة الدولية، منظمة "حقوق الأقليات" Minority Rights Group (MRG)، ومقرها لندن (بريطانيا). وقد آثرنا الإستقالة، غير نادمين، من تلك الوظيفة القيادية المغرية ابتعادا عن الشبهات في مارس (آذار) 1993. ومن حسن الحظ تكشفت بعض معالمه من خلال معارضة محاولة المنظمة بمساعدة الدكتور سعد الدين إبراهيم (مدير مركز ابن خلدون، عضو أمناء المنظمة) إقامة مؤتمر عن "الأقليات في العالم العربي" في القاهرة في منتصف مايو (آيار) 1994، وما رافقها من جدل واسع في الصحف المصرية والعربية وتوقيع 13 شخصية مهمة على وثيقة إدانة له. وشككت في نيات الجهات الأجنبية التي "تريد استخدام مصر جسرا ونقطة إنطلاق لنظام أو ترتيبات اقليمية يتم التحضير لها في الخفاء"، [الحياة، 1994/4/24]. انظر أيضا [السودان الحديث، 1994/4/19؛ المجلة 5/22/ 1994].

21– انظر مشروع جون قرنق [الشرق الأوسط، 1992/11/15] عن "كونفيدرالية تقوم على أساس دولتين في السودان تحتفظ كل منهما بجيش خاص ومؤسسات مستقلة"، طرح أثناء المبادرة النيجيرية للسلام في أبوجا 92/10/2. انظر مقالة الأستاذ فيصل محمد صالح "الكنفيدرالية إنفصال

صرح وإجهاض لمشروع السودان الجديد"، [الخرطوم، 1998/1/3]. ويتشكك عدد كبير من المراقبين في سلامة تطبيق النظام الفيدرالي، بل يعتقد البعض ان نتائج ذلك ستكون أسوأ من الكونفيدرالية.

طرحت الجبهة القومية الإسلامية موضوع الفيدرالية كمخرج من مأزق تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب لأول مرة في برنامجها "ميثاق السودان" الذي أصدرته في ديسمبر [كانون الأول] 1986. وتم تقنينه بإصدار سلسلة من المراسيم بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 كان أولها في فبراير (شباط) 1991 بتأسيس الحكم الفيدرالي وآخرها المرسوم الدستوري 13 "أجهزة الحكم الإتحادي" الصادر في ديسمبر [كانون الأول] 1995. تعبّر تصريحات الدكتور منصور خالد المتكررة عن الموضوع من أوضح التعليقات، "الحديث عن الفيدرالية وسيلة لتطبيق قوانين سبتمبر بعد تقسيم السودان إلى ولايات"، [الشرق الأوسط، 1989/10/21]؛ وفي حواره مع الصحفية الفلسطينية هدى الحسيني [الشرق الأوسط، 1989/11/5] ذكر:

> "الدعوة من جانب أي حزب شمالي الآن، لتبني الفيدرالية هي دعوة مشكوك فيها؛ لأن الأحزاب الشمالية اعتبرت هذه الدعوة خيانة منذ 1953... أنا مقتنع بأن الفيدرالية هي أسلم اسلوب لحكم السودان، لكن هم يعتقدون ان الفيدرالية ستمكنهم من فرض آرائهم، وفرض قوانين سبتمبر (الشريعة) بعد تقسيم السودان إلى ولايات... أهم شئ في الفيدرالية هو موضوع التوازنات... ان أهم شئ سيمس موضوع الفيدرالية هو موضوع الجيش، لانه القوة الضاربة... أمامنا التجربة الهندية والتجربة الأمريكية. الأمر يتطلب اعادة هيكلة كاملة للجيش... وما يدعو اليه البعض لا علاقة له بالفيدرالية في واقع الأمر".

وأضاف توضيحاً آخر [الحياة، 1991/2/11] عندما ذكر بأن:

> "ليست الفيدرالية قضية الأقاليم انما هي السلطة المركزية، وفي أي نظام فيدرالي يتفق الناس أولا على طبيعة السلطة المركزية قبل التحدث عن الولايات أو الأقاليم".

وصرح بعد ذلك [الوفد، 1991/6/23] ان:

> "فيدرالية الجبهة شريرة ومشبوهة"،

وأكد مرة أخرى [الحياة، 1991/6/30] بأنه:

> "لا استقرار في السودان اذا لم تحسم قضية الدين والدولة"،

وفي حواره مع الصحفية المصرية أمينة النقاش [الأهالي، 1992/10/2] قال لها:

> "الفيدرالية التي يدعو اليها البشير مغشوشة".

الجدير بالذكر ان القانون الجنائي لعام 1991 المادة 5(3) إستثنت الولايات الجنوبية من مواد الحدود التسع (الجلد، القطع، الصلب.. الخ) للشريعة الإسلامية.

22- مقابلة معه، [السودان الحديث، 1992/5/30]. كان باوليو كيديا (باريا، الإستوائية) نائباً للدائرة 3، توكاكا، عن حزب الشعب التقدمي خلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989). انضم لاحقاً إلى ركب الإنقاذ بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989. انظر مقالته "الجنوبيون: كانوا ينادون بالإنفصال واصبحوا ينادون بالإتحاد"، [الأيام، 1988/5/6].

23- جوزيف، رئيس المجموعة هو إبن فلمون ماجوك، احد كبار السياسيين الجنوبيين وعضو أمانة الجنوب بحزب الأمة [أخبار السودان، 1992/10/6]. وكان مجوك قد استقال من المعارضة وعاد

إلى الخرطوم من القاهرة في سبتمبر (أيلول) 1993 بعد ان وزع بياناً الى وكالات الأنباء ذكر فيه:

"ان الفصائل التجمع بما فيها حزب الأمة وقعت في احضان اجهزة مخابرات دولة معادية... وان حركة قرنق ثبت انها تسعى لفصل الجنوب وتفتيت وحدة السودان".

[سونا، السودان الحديث، الإنقاذ الوطني، 1993/9/7].

24- صلاح آل بندر: "الجبهة القومية الإسلامية السودانية: بين الحكم والمشاركة"، [صوت الكويت، 1991/6/3 و1991/6/4].

25- انظر كتاب خبير الشؤون السودانية في بريطانيا الدكتور بيتر وودورد:

Sudan, 1898-1989:The unstable state, by P. Woodward, BLR, London, UK، 1990.

أو ملخصه "السودان الدولة المضطربة"، [الشرق الأوسط، 1992/1/12]. انظر أيضاً رأي الدكتور مدثر عبد الرحيم (مدير جامعة امدرمان الإسلامية وعضو المجلس الوطني بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989، واستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم) عن الوضع بعد إنقلاب البشير [الخرطوم، 94/9/29]:

"أصبح المجتمع السوداني منقسماً على نفسه انقساماً عميقاً وحاداً، اذا لم يتم تلافي ذلك الإنقسام فستجاوز نتائجه كل خلاف وخصام وقع في تاريخ السودان الحديث... إنه انقسام لا أعلم له نظيرا إلا الشقاق العميق الذي حدث في عهد الخليفة عبد الله التعايشي (1885-1898) ويتجاوز في خطورته ليس هذا الجيل فحسب ولكن الأجيال المقبلة أيضا... ان تلك الكوارث تجر في أذيالها تصدع الكيان السياسي الذي نعيش في إطاره بل انهياره من أركانه".

وما صرح به العقيد جون قرنق، قائد "جيش تحرير شعوب السودان"، [الحياة، 1995/11/14]:

"أخشى ما أخشاه، ولوج السودان النفق الإنتحاري الذي عواقبه ماثلة أمامنا في عدد من دول قارتنا منها ليبيريا والصومال؛ حين انهارت الدولة نهائيا وغدت الفوضى سيدة الموقف".

راجع أيضاً مقالات المعلق السياسي المخضرم الأستاذ محمد الحسن أحمد بصحيفة الشرق الأوسط للتعرف على نبض الشارع عن مشوار الحرب والسلام في السودان وترمومتر الرأي العام الشمالي خاصة فيما يتعلق بأحداث الجنوب. والجدير بالذكر هنا ان عدد من السفارات ومراكز الأبحاث المختصة والإستخبارات تحرص على ترجمتها فورا كل ثلاثاء (كانت في الماضي كل سبت) وتوزيع ملخصها على المهتمين بالشأن السوداني في غرب أوروبا وشمال أمريكا وإسرائيل. تعتبر المقالات التي نشرت في [1991/11/30، 1992/9/8، 1992/10/13، 1993/4/13، 1993/5/18، 12 /1994/7]، نماذج يمكن الرجوع اليها عن (تجدد آمال الإنفصاليين ومؤامرة تفكيك وحدة السودان ومخاطر تفسيمه تحت مظلة تدخل دولية بتضافر التآمر الكنسي ومسئولية تعصب الجبهة الإسلامية الحاكمة في الخرطوم). ختم مقال 1992/10/13 معلقا:

"انني شخصيا أحس بحزن عميق وأكاد أرى أمامي بلادنا في طريقها الى زوال دون أن يلمس المرء أيه بارقة أمل في عمل شئ لإنقاذها، فالحكومة سائرة في غيها وغيبوبتها والمعارضة حائرة خائرة وكل أصدقاء السودان رفعوا أيديهم عنه وأداروا له ظهورهم بل أنضلهم في صفوف المتفرجين!".

وقتها سألني مسئول بريطاني مكلف بمتابعة الشأن السوداني:

"ماذا تعتقد، هل بأفضلهم هذه يقصدنا نحن مسقر الحسن أم يقصد
مصر أم العربية السعودية؟"،

كانت إجابتي:

"بالطبع، أنه يقصدكم أنتم بالدرجة الأولى، شركاؤنا في الجريمة".

وعندما سألني أحد أقرباني: "ياأخي. . . إنا محمد الحسن دا قاصد منو؟" قلت له - دون تردد - "حسني مبارك".

بجانب ان الحكومة السودانية تستخدم الموضوع كورقة ضغط على مصر والدول العربية من وقت لآخر. انظر تصريح الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل (وزير العلاقات الخارجية) لوكالة الشرق الأوسط [الأهرام، 1999/7/30]:

"داعيا الأشقاء والأصدقاء ومن يهمهم أمر السودان في إطار المفهوم
الجماعي للأمن القومي والاقليمي إلى ان يدعموا تصدي الحكومة
لمحاولات تفكيك السودان ومحاولات الإنتقاص من وحدته".

26- في هذه المرحلة من النزاع السوداني، هنالك أكثر من مليونين ماتوا ضحايا لهذه الحرب، هذا أعلى رقم وصل اليه نزاع في أي مكان في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. هنالك أكثر من 350 الف لاجئ معترف بهم دوليا في الدول المجاورة، وحوالي 5 ملايين نازح من مناطق الحرب إلى أجزاء أخرى من السودان. بالإضافة إلى مايزيد عن 100 الف لاجئ معترف بهم في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا. بينما هنالك حوالي 1½ مليون سوداني غادروا البلاد إلى دول لا تمنحهم عادة صفة "اللجوء" مثل ليبيا ومصر ودول الجزيرة العربية.

27- انظر مقالة الدكتور نادر عبد اللطيف محمد:
"Militarisation in Sudan", *Armed Forces and Society*, 19(3), 1993.
ودراسة العميد احمد النميري عبد الرحمن:"بحث رفع مستوى الإدارة، حالة القوات المسلحة السودانية"، بحث رقم 12045، الدورة الخامسة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، 1988. وانظر أيضا دراسة المقدم هاشم علي عمر:"تعدد مصادر السلاح واثره على القوات المسلحة السودانية"، كلية القادة والأركان، وزارة الدفاع (دون تاريخ).

28- صلاح آل بندر:"الحرب الأهلية: بين لبنان والسودان"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، مايو (آيار) 1995].

29- صلاح آل بندر:"قضايا الحرب والسلام: 1955-1995"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، أغسطس (آب) 1995].

30- صلاح آل بندر:"مسك الختام وأحلام السلام"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، ديسمبر (كانون الأول) 1994]. علق الدكتور منصور خالد على حملات الحكومة العسكرية [الشرق الأوسط، 1992/4/18] قائلا إن الحملات:

"برمتها هي تفكير سياسيين وليس عسكريين. والأشهر القادمة
ستكشف ان أكبر مجزرة حدثت في تاريخ الجيش السوداني لم تحقق
مخططات الذين ارتكبوها وخططوا لها".

31- صلاح آل بندر،"مؤتمر أسمرا: هل يعدل المسار في إتجاه الوصول إلى المعادلة الجديدة؟"، [الخرطوم، 1995/7/20] والذي ذكرنا فيه:

"يتجاوز ضحايا النزاع المرير 4 أضعاف ضحايا قنبلة هيروشيما النووية وملايين النازحين والمشردين واللاجئين، يمثلون اليوم 70٪ من جملة لاجئ أفريقي. وصرف دافع الضرائب السوداني ما يزيد عن 10 مليار دولار لتجهيز حملات الحكومة العسكرية فقط، ناهيك عن الدمار المادي وفقدان عائد الموارد المعدنية والبترولية والزراعية في مناطق العمليات. بل أفرزت مضاعفات تهدد الكيان السياسي للسودان نفسه وصارت البلاد رمزا للجوع والمرض والفقر والإنهيار السياسي والإقتصادي والإجتماعي والأخلاقي في دوائر الإعلام العالمي... ولكن 40 عاما تمر وأهل البلاد مازالوا يبحثون عن أولى الطرق للخروج من المأزق. ولعل في قرارات مؤتمر أسمرا الأخير ما قد يُعدل المسار في اتجاه الوصول إلى المعادلة الجديدة التي تدخل السودان في رحاب الوطن الواحد أو شطريه في إطار حسن الجوار".

32- راجع شهادة مولانا ابيل الير "جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود"، محمد بشير سعيد (ترجمة)، ميدلايت المحدودة، المملكة المتحدة، 1992. يعتبر هذا الكتاب، الذي انجزه بعد 5 سنوات من التحضير في أكتوبر (تشرين الأول) 1989 وجهة نظر سياسي بارز شارك في صنع الأحداث على المستوين الإقليمي (رئيس المجلس الحاكم في الجنوب لمدة 9 سنوات) والمركزي (نائب رئيس الجمهورية لما يقارب 10 سنوات). وهو ينتمي الي قبيلة دينكا بور (أعالي النيل) وأحد مؤسسي والسكرتير العام لحزب "جبهة الجنوب"، وممثلها البرلماني (1965).

33- صلاح آل بندر: "وزارة الدفاع المصرية: بيان المحددات الرئيسية لتعامل الحكومة المصرية مع الشؤون السودانية"، ملخص لدراسة اشرف عليها الجنرال صالح عبد الصمد صالح، خبير الأمن القومي المصري، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، [المستقلة، 1996/7/8 و1996/7/15].

34- صلاح آل بندر: "أزمة الإقتصاد السوداني: الجذور وبرنامج الإصلاح". ومقالة "أزمة الإقتصاد السوداني: تحويلات المغتربين"، [الحياة، 1990/10/17 و1990/10/18].

35- صلاح آل بندر: "مسار الأحداث يجاوز الدعوة للتصالح والوفاق"، [الحياة، 1997/3/28].

36- صلاح آل بندر: "المطلوب تنفيذ قائمة خيارات، سودانياً، لتأمين المستقبل"، [الحياة، 3/27/ 1997].

37- أحمد يوسف هاشم: "هذا الخلل في حياتنا"، [النهضة، 1932/1/24].

38- صلاح آل بندر: "فرص السلام في السودان والجهود الدولية"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، فبراير (شباط) 1993].

39- انظر مقابلة الدكتور عمرو عبد السميع معنا ، "قراءة في أوراق المعارضة السودانية : سر عملية توشكى"، [الأهرام، 1995/9/23].

40- صلاح آل بندر: "علي عثمان محمد طه: الرجل الذي فقد ظله"، [الزمان الجديدة، أبريل (نيسان) 2000]. "مجموعة العشرة" هي مجموعة الأفراد التي تسعى الي تأسيس دولة في السودان على خطى النموذج التركي. وهي دولة يرتكز نظامها على تمثيل مصالح الفئات المستفيدة منه وظيفيا

في عدد محدود من التيارات السياسية المرخص لها من قبل الدولة، وقد اعطيت حق احتكار تمثيل قطاعاتها في مقابل التحكم في اختيار قياداتها وفي الآليات التي تعبر من خلالها عن مطالبها وتأييدها للنظام القائم. وتستند إلى كوادر "الجبهة القومية الإسلامية" بقيادة الخبير الأمني أحمد عبد الرحمن محمد (وزير داخلية الجنرال نميري، 1980-1984) ومن أهم عناصرها كل من الدكتور ابراهيم أحمد عمر (مساعد رئيس الجمهورية) وعوض احمد الجاز (وزير الطاقة والنفط) ونافع علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية للسلام) وغازي صلاح الدين العتباني (وزير الإعلام) ومجذوب الخليفة (والي الخرطوم) ومحمد طاهر آيلا (وزير الطرق والمواصلات) وأحمد علي كرتي (منسق قوات الدفاع الشعبي) ومكي علي بلايل (وزير التجارة الخارجية) . وتعتبر هي الحلقة القيادية التي يتحرك من خلفها علي عثمان محمد طه (نائب رئيس الجمهورية) وعثمان خالد مضوي (رجل اعمال) في صراعهم مع الدكتور الترابي ومجموعته، التي خسرت جولة أساسية في الصراع على السلطة نهاية العام 1999، من خلال مؤسسة رئاسة الجمهورية بقيادة الجنرال عمر البشير [ملف "الجبهة القومية الإسلامية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

41- نموذج الإدانات المتكررة لها بالعنصرية يمكن مراجعته على سبيل المثال في [الشرق الأوسط، الأعداد 1984/10/29، 1984/11/25، 1985/10/1، 1985/12/19، 12/30/ 1985]؛ ومقابلتي السياسي فيليب عباس غبوش (نوبا، جنوب كردفان)، رئيس الحزب القومي الســـــــوداني مع مجلة [Sudanow، فبراير (شباط) 1986 وأغسطس (آب) 1987]. وصمة العنصرية هي السائدة في الخطاب السياسي لمؤسسة الجلابة في السودان تطفح عند كل منحنى يشير الي نهوض للمجموعات الثقافية المهمشة في السودان. وقد أوجز أمرها الدكتور منصور خالد (دبلوماسي وخبير إستشار من شمال السودان؛ المستشار السياسي للعقيد جون قرنق) حين كتب:

> "والعنصرية هذه... هي صفة يلصقها أهل الشمال بكل صاحب حق ينهض للمطالبة بحقه من عناصر السودان غير العربية، وكلها أما حقوق سياسية أو إقتصادية لا شأن لها بالأصل العرقي أو المنبت. وفيما يبدو فإن المنجهية العرقية عند بعض أهل الشمال لم ينج منها حتى الذين ينتسبون منهم للصحوة الإسلامية، علما بأن الإسلام دين لا يتفاضل عربه على عجمه إلا بالتقوى".

انظر كتابه "النخبة السودانية وإدمان الفشل"، ص 261.

42- مؤشرات ذلك هو أنها تجمعت خلف شعار "القوى الجديدة" بقيادة الصادق المهدي (1966-1969) وخلال الفترة النميرية (1970-1985) عبرت عن نفسها في تنسيق مواقف نواب دارفور مع إنتفاضات 1979-1980 وفي موقفها من أمر الحكم الإقليمي ككتل رئيسية في مجالس الشعب الإقليمية والمركزي؛ بالإضافة إلى انضمامها في 1986/1/27 إلى جبهة واحدة "تضامن قوى الريف" مكونة من 13 تجمعا وحزبا من جبال النوبا ودارفور والأنقسنا والجنوب وشرق السودان، انظر [الأيام، 1985/12/20، Sudanow, Feb 1986].

43- صلاح آل بندر: "ماذا بعد مؤتمر أسمرا"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، يوليو (تموز) 1995]؛ وانظر أيضا مقالتنا "مؤتمر التجمع بأسمرا .. ثم ماذا بعد؟"، [الخرطوم، 7/4/ 1995].

44- صلاح آل بندر: "هل يخرج السودان من زمن الطائفية إلى عصر الوطن؟"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، أغسطس (آب) 1994].

45- صلاح آل بندر: "إنعكاسات إعلان نيروبي"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، مايو

(آيار) 1993].

46- صلاح آل بندر: "السودان: مرحلة جديدة أم فترة جديدة"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، نوفمبر (تشرين الثاني) 1993].

47- تسارع خطوات تدويل المسألة السودانية منذ أن عينت ادارة كلينتون في 1999/8/28 هاري جونسون، عضو مجلس النواب السابق عن ولاية فلوريدا، كمبعوث خاص. وباعتبار مرجعيته السياسية يبدو الأمر أكثر خطورة. فهو معروف بعلاقاته مع التيار المتشدد في الحزب الديمقراطي وذو ارتباطات مسيحية أصولية، وقد زار الجنوب أكثر من مرة للتحقق من دعاوى الإسترقاق وانتهاكات حقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى نجاح الحكومة الأمريكية في نقل سياسات العقوبات بمستوياتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية من النطاق الفردي إلى الجماعي على قاعدة قراري مجلس الأمن 1044 الصادر في يناير (كانون الثاني) 1996 و1054 في أبريل (نيسان) 1996، والتي ضاعف من حدتها قرار الرئيس الأمريكي في 1997/11/4، بتوسيع نطاق العقوبات على الحكومة السودانية ليشمل فرض حظر اقتصادي كامل. ونخر منه في تقديرنا عدم بلورة موقف سياسي جنوبي موحد تجاه الشمال لتقرير مستقبله والتحرك تحت مظلته على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي. والخلافات مازالت عميقة وقابلة للمزيد من التخريب والتمزق من جراء كسب الحكومة لعدد كبير من أعداء "حركة تحرير شعوب السودان" لجانبها. ونجاحها في ربط التدخل بمشاريع لتقسيم السودان بعد ان صار مرفوضا بشكل واضح من الدول العربية، والآثار السلبية للقصف الأمريكي لمصنع الشفاء واستثماره لدفع تهمة الإرهاب بالإضافة إلى سعيها نحو المصالحة مع حزبي الأمة والإتحادي ودول الجوار. انظر أيضا مقال الأستاذ محمد الحسن أحمد "ظاهرة الإقتتال بين فصائل جنوب السودان ودور الشمال العربي في تعزيز وحدة البلاد"، [الشرق الأوسط، 1998/11/24] والذي كان له أثر كبير، بجانب التصفيات بين الدينكا والنوير واحداث رواندا، في بلورة موقف مضاد للإنفصال في دوائر الأمن والخارجية البريطانية.

48- صلاح آل بندر: "مشكلة الأقليات في السودان والشرعية الدولية"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، يناير (كانون الثاني) 1993]. وتقريرنا الذي نشر في 1993/2/10 عن مأساة أقباط السودان بواسطة أفريكا ووتش:

"The Copts: Passive Survivor Under Threat", *Africa Watch.*

ومقالنا:

"Copts of the Nile Valley", *Outsider,* April 1993.

ونذكر هنا على سبيل المثال، أيضا، رأي الدكتور أحمد علي الإمام، مستشار رئيس الجمهورية عمر البشير لشؤون التأصيل الإسلامي (كان مديرا لجامعة القرآن الكريم، دكتوراه من معهد الدراسات الإسلامية بأدنبرا في أسكتلندا 1982). فهو لا يجد تحرجا في موضوع فرض الجزية على غير المسلمين في السودان باعتبارها عقد الذمة، وخيارها أن يترك المقاتل غير المسلم القتال، مع احتمال دخوله في الإسلام. وهو يرى إسقاطها فقط عن غير المسلمين الذين يشتركون مع الجيش ويؤدون خدمات عسكرية، "تطبيق الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الملل والنحل والثقافات: التجربة السودانية"، [قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم (الولايات المتحدة) العدد 4، صيف 1994]. وعن اضطهاد المسيحيين ومضايقتهم نشرت نيويورك تايمز تقريرا مطولا في 1998/4/5. وانظر أيضا مواصلة الإعتداءات على الكنائس وهدمها في ولاية الخرطوم باعتبارها عشوائية بنيت دون تراخيص [الأهرام، 1999/8/12]. الجدير بالذكر هنا ان التصديقات يشرف عليها جبر عثمان مرعي (وهو مسلم متشدد) مدير قطاع الكنائس، وزارة التخطيط الإجتماعي.

49- صلاح آل بندر: "منظمة العفو الدولية تدين إستمرار التعذيب في السودان"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، مارس (آذار) 1993].

50- فتوى المرحوم الشيخ الشعراوي (لقاء تلفزيوني، القاهرة، 1993/7/30) فيما يتعلق بالأقاويل عن عمليات الإسترقاق وسبي النساء في مسارح العمليات في السودان:

"أن الإسلام يبيح الإسترقاق في الحرب، وإن الأسرى رجالاً ونساء يسترقون. وقد شرع الله ذلك ليشجع المحاربين على عدم قتل المشركين عند الفوز بهم والقدرة عليهم، فيكون الرق هو إبقائنا لهم من الموت. وعلى ذلك فلا ينبغي لمن يهاجمون الإسلام أن يقارنوا بين العبودية والقتل. أما معاشرة النساء الأسيرات معاشرة الأزواج ففي هذا تكريم لمن إذ يفعل بهن السيد ما يفعله مع زوجته".

انظر أيضاً [القدس العربي، 1993/11/2].

51- انظر "السودان واحتمالات التدخل الدولي"، موضوع غلاف، [المجلة، 1993/4/21]. تحتوي على مقابلات مع السناتور فرانك وولف، عضو الكونغرس الأمريكي؛ وهو من أكثر المتحمسين للتدخل الأمريكي في السودان، و3 سياسيين. ذكر بونا ملوال (قيادي في جبهة الجنوب سابقاً، وعضو القيادة العليا للتجمع الوطني الديمقراطي) ان:

"مبدأ التدخل مزعج لبلد مستقل، ولكن اذا كانت حكومة البلد غير مكترثة لموت الشعب بالجملة... فمن الطبيعي ان يكون للتدخل انعكاسات ايجابية لأنه سيؤدي إلى وقف الموت الجماعي ضمن اطار المسؤولية الإنسانية، لأن أهمية المحافظة على المواطن تفوق أهمية ما تدعيه الحكومات حول حق السيادة".

وذكر مبارك المهدي (وزير الداخلية السابق، وقيادي حزب الأمة، والأمين العام للتجمع الوطني المعارض) ان التدخل الدولي:

"خرج من دائرة احتمال توقعه إلى وقوعه بالفعل منذ مارس (آذار) 1992، عندما أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارات لم تكتف بإدانة السودان لإنتهاكه حقوق الإنسان، وإنما اختارت مقررا ليذهب وينقب في أعمال الحكومة... وليس سرا ان هنالك اتصالات ومشاورات لترجيح الخيار العسكري لأن ذات الأسباب التي أدت للتدخل في الصومال والعراق، متوفرة بالنسبة للوضع في السودان".

وذكر التوم محمد التوم (وزير الإعلام، الفترة التعددية الثالثة، قيادي في حزب الإتحادي الديمقراطي) ان:

"التدخل أمر حتمي ولا خيار للمعارضة فيه. ولا أحسب انه سيؤدي إلى تمزيق وحدة السودان اذا تم بالطريقة التي تم بها في الصومال".

وختم التحقيق علي ياسين (سفير الحكومة السودانية في بريطانيا) قائلاً:

"إتفق كثيرون رغم اختلاف وجهات نظرهم على الدعوة إلى التدخل ولكل أهدافه الخاصة. المعارضة تدعو اليه بعد ان يئست من منازلة الحكومة واسقاطها... هذه الحكومة لن تسلم ولن تسمح بأن يعيد التاريخ نفسه، وان السلطة لن تعود إلى أولئك إلا على اجساد هذه الحكومة".

52- صلاح آل بندر: "صفقة كارلوس وتقديرات في صدد دور حسن الترابي المخفي-المعلن"، [الحياة، 1994/8/26]. انظر أيضا "صفقة كارلوس: مؤشرات وانعكاسات"، [غازيتة السودان الديمقراطية (SDG)، سبتمبر (أيلول) 1994].

53- لمعلومات تفصيلية عن جذور الخلافات في "حركة تحرير شعوب السودان" انظر كتاب بيتر أدوك نيابا:

The Politics of Liberation in South Sudan: An insider's view, **by P. Nyaba, Fountain Publishers, Kampala, Uganda, 1997.**

54- التقديرات مبنية على أكثر من مصدر رسمي وإعلامي وأكاديمي. جميعها اتفقت على أن التكلفة اليومية هي مليونا دولار. بالإضافة إلى ان الرقم نفسه ذكره مولانا أبيل ألير في كتابه (نقض العهود، النسخة العربية، ص 272) وأكده السياسي ألدو أجو، [الخرطوم، 1995/1/3]، ومن موقع مشاركتهما الشخصية في دهاليز الحكم. انظر أيضا تصريح الأستاذ عبد الرحيم حمدي، وزير المالية الأسبق، رئيس مجلس إدارة سوق الأوراق المالية وبنك الإستثمار [الشرق الأوسط، 4/28/ 1992]:

> "عندما نتحدث عن الحرب في جنوب السودان لا نتحدث عن فواتير وتكلفة لأن أولوياتنا حسم الحرب مهما كلفت من أرواح ناهيك عن المال".

الجدير بالذكر هنا إن ميزانية العام 1993 رصدت 62 مليار جنيه لقطاع الأمن والخدمات السيادية و300 مليون جنيه (ما يعادل 150 الف دولار أمريكي) لخدمات التعليم بجميع مراحله.

تكلفة "حركة تحرير شعوب السودان" مبنية من واقع متابعتنا الميدانية والإستعلام من بعض الأشخاص ذوي الصلة بمتابعة بنود الصرف على ميزانيتها المرصودة للعمليات والإدارة المدنية والمكاتب الخارجية في 13 دولة حول العالم، وجيش من المحاربين والمناصرين يقدر بحوالي 100 الف، وكوادر إدارية وسياسية تقدر بحوالي 5 آلاف شخص. بالإضافة إلى سجلات المنح والإعانات التي تقدمها المنظمات الطوعية الغربية والدول الداعمة وتجارتها الداخلية والخارجية واستثماراتها في شرق أفريقيا وغرب أوروبا وشمال أمريكا ومصر.

55- تقرير منظمة الوحدة الأفريقية، [الخرطوم، 1995/6/6].

56- انظر تصريح محمد عبد الرحمن أبو شورة، سوق الأوراق المالية، عن أموال السودانيين المستثمرة بالخارج، [الخرطوم، 1997/8/14]؛ وانظر مقالة الصادق المهدي: "السودان إلى أين؟"، [الشرق الأوسط، 1996/7/15].

57- محمد بيومي: "صحوة إسلامية تعم أفريقيا والعربية لم تعد لغة اجنبية فيها"، [الشرق الأوسط، 2000/1/21].

58- صندوق النقد العربي: "تراجع الفجوة الغذائية العربية"، ملخص التقرير منشور في [الأهرام، 13 /1999/9]. وانظر ملخص تقرير "الإستراتيجية القومية الشاملة"، [الشرق الأوسط، 5/26/ 1992].

59- انظر مقابلة مع الصحفية اللبنانية نورا فاخوري، "سودان... أم أكثر؟"، [المجلة، 10/2/

1985].

60- انظر ملخص خطة الحكومة المصرية، "إستعداداً للقرن 21: استراتيجية جديدة للتنمية"، [الأهرام، 1999/8/23].

61- انظر مقابلة مع الدكتورة جويس إستار، خبيرة الموارد، برنامج الشرق الأدنى، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة جورجتاون، واشنطن (أمريكا) في إنترناشيونال هيرالد تريبون:
"Egypt is African and its principal problem is water", *International Herald Tribune*, 22/2/1985.
تحصل مصر حالياً على 55 مليار متر مكعب من مياه النيل ستكفيها بالكاد لتغطية إحتياجاتها، بل ستكون في حاجة ماسة لما يعادل 5 مليارات أخرى العام 2025 لم يتوصل بعد إلى كيفية الحصول عليها. ومما زاد الطين بلة تعطل مشروع جونقلي. انظر مداخلة الفريق كمال حسن علي، وزير دفاع ورئيس وزراء مصر الأسبق، "النيل غير قابل للتفاوض مع إسرائيل"، ندوة متطلبات الأمن المصري، تلخيص [الشرق الأوسط، 1992/3/27]. وخلال 40 عاما لم تنجح مصر في إستصلاح أكثر من 1.3 مليون هكتار، وتعمل الحكومة على اكمال مشروع منخفض توشكي الذي بدأ العمل فيه يناير (كانون الثاني) 1997 بسعة تخزينية تبلغ حوالي 120 مليار متر مكعب، إضافة إلى 160 مليار يقوم بتأمينها السد العالي. تبلغ تكلفة مشروع توشكي 90 مليار دولار ويضيف أرضا زراعية في مرحلته الأولى لا تتجاوز 330 الف هكتار. بالإضافة إلى مشروع شرق العوينات الذي يضيف حوالي 8.5 الف هكتار بتكلفة 300 مليون دولار. الجدير بالذكر ان خطة مصر هي رفع النسبة المأهولة من البلاد من 5٪ تتركز حول النيل إلى 58٪ بحلول العام 2017، كيف؟ الله وحده يعلم!

62- صرح الدكتور حمدي البني، وزير النفط المصري، ان مصر طرحت أكبر مزايدة تطرحها في تاريخ القطاع النفطي بين الشركات العالمية للتنقيب عن النفط والغاز وتشمل 17 منطقة منها حلايب [الشرق الأوسط، 1992/4/11]. انظر وجهة نظر سودانية عبر عنها الدكتور شريف التهامي، وزير النفط خلال الفترة 1978-1985، "السادات ومشكلة حلايب إبان عهد نميري"، [الحياة، 1993/1/13]. من جهة أخرى، كونت منظمة الوحدة الأفريقية وحدة لفض المنازعات، كما تقوم منظمة الإيقاد بتطوير قدرات دول القرن الأفريقي الكبير لمواجهة النزاعات من خلال آليات مدعومة من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة. للأسف الشديد لم تنجح أي منهما الى الآن في الوصول الى السلام في كل من الصومال والسودان.

63- لمزيد من المعلومات عن تطور التجارة الخارجية السودانية، انظر المراجع التالية:
******Export Performance and Economic Development in Sudan 1900-1967*, by A. Beshai, Ithaca, London, UK, 1976.
******Egypt in Sudan, 1820-1881*, by R. Hill, OUP, London, UK, , 1959.

64- تايني رولاند (1917-1998): رجل أعمال بريطاني من اصل ألماني، كان مسجونا في بريطانيا لإتهامه بتأييد هتلر. مدير شركة لونرو (لندن-روديسيا) التي ارتبط اسمها بالأقلية العنصرية في الجنوب الأفريقي. اشتهر بالعمليات التجارية سيئة السمعة إلى حد ان وصفه إدوارد هيث (رئيس وزراء بريطاني سابق) بأنه الوجه القبيح للرأسمالية. كان من أوائل رجال الأعمال الذين إرتبطوا بالجنرال النميري بعد فشل انقلاب يوليو (تموز) 1971 اليساري. لمزيد عن التفاصيل عن دورها في السودان انظر الفصل التاسع:
Lonhro: Portrait of a multi-national, by S. Cronje *et al*, PB,

London, UK, 1976.

ركز تايني رولاند منذ العام 1983 على دعم "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة قرنق طمعاً في موارد الجنوب، وشجع منذ العام 1991 "مجموعة الناصر" على الإنشقاق ودعمهم ماليا. قام بدور الوسيط بين حكومة البشير ونظام جنوب أفريقيا العنصري [الشرق الأوسط، 1991/9/6]، كما قام بالتوسط بين حكومة البشير واسرائيل في مايو (آيار) 1990 لإطلاق سراح عميلي موساد من السجون السودانية. انظر

[Evening Standard, 30/4/1993]

انظر تقرير "رولاند يذيع تفاصيل صفقة سرية مع البشير لإطلاق عملاء الموساد"، [العالم اليوم، 5/15/1993]؛ وانظر أيضا التحقيق المطول عن الموضوع "شامير طلب وورولاند توسط والبشير نفذ: كيف أفرجت الخرطوم عن عميلين إسرائيليين شاركا في تهريب الفلاشا"، [الوسـط، 6/21/1993].

65- لتفاصيل الإتفاق بين عدنان خاشقجي والنميري، انظر تقرير كولن لليوم:

"Sudan Gives Saudi Financier Broad Rights to Exploit Resources", *International Herald Tribune*, 31/10/1984.

وانظر أيضا تقرير باتريك سيل الذي حضر التوقيع على الإتفاقية في الخرطوم:

"Revealed-New Peace Moves to End Guerrilla War", *The Observer*, 12/12/1984.

وانظر أيضاً شهادة الدكتور منصور خالد عن الموضوع في كتابه "السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد"، دار إدام للنشر، مالطا، 1985؛ خاصة الفصل الرابع.

66- انظر تقرير الصحفي البريطاني معاوية يس، "دور خطير لرجل أعمال بريطاني لإبرام صفقة أبوجا تستبعد قرنق"، [الحياة، 1992/5/26].

67- انظر العقيد محمد الأمين خليفة: "خطى السلام خلال عشرة أعوام 1989-1999"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، ص 123-139. العقيد خليفة (برتي، غرب كردفان) كان المسئول الأول عن ملف السلام لمدة تجاوزت 10 اعوام، باعتباره رئيس دائرة السلام والعلاقات الخارجية بمجلس إنقلاب يونيو (حزيران) 1989، ورئيس وفود الحكومة للمفاوضات، والأمين العام للمجلس الأعلى للسلام (96-1997). ثم إبعاده بواسطة "مجموعة العشرة" وتسليم الملف إلى الدكتور نافع علي نافع حال ظهور بوادر إنحيازه إلى مجموعة الدكتور الترابي.

68- تعتبر مقالات الصحفي السوداني سيد أحمد خليفة (السعودية) في غالبيتها نموذجاً للكتابات التي تبشر لهذا المنحى في أوساط الإعلام العربي. نقتطف للدلالة هذه الفقرة من احدى مقالاته [الشرق الأوسط، 1992/7/24]:

> "خط الجبهة الإسلامية التي كانت ومازالت ترى أن للسلام طريقاً واحدا هو إخضاع قرنق بالقوة وجره إلى ساحات الحوار وهو يرفع الراية إن لم تكن البيضاء نهائيا فلتكن غبشاء اللون... كان قرنق بموقفه من الديمقراطية... وقبلها موقفه من الديكتاتورية يؤكد لكل مبصر انه رجل بلا أهداف وطنية، وان وجدت له اهداف فهي غامضة، ولأنها غامضة فهي مشبوهة، ولأنها مشبوهة فهو يخجل عن الإفصاح عنها بوضوح".

والتي عبر عنها أيضا الأديب محمد المكي إبراهيم (السودان) قبل ذلك بأيام في مقاله "ليس أمام قرنق إلا

الحروب"، [القوات المسلحة، 1992/7/16]:

> "لو ان المتمرد استند إلى مطالب جنوبية أو مظالم وقدمت للجنوبيين لما ترددت الجماهير الشعبية في الجنوب في تأييده ودعمه ولكنه استند إلى أفكار غامضة".

ويتكرر الصدى نفسه في كتابات عدد من مثقفي شمال السودان؛ لم يكن آخرها مقالة الدكتور يوسف نور عوض (بريطانيا): "أبوجا الثانية وموقف المعارضة في إعلان نيروبي"، [الحياة، 1993/4/28]، الذي ذكر فيه:

> "يجتهد جون قرنق في ان يكون موقفه محاطاً بالغموض، وعلى الرغم انه يقود حركة عسكرية في السودان منذ سنوات خلت، إلا ان احدا لا يستطيع حتى الآن ان يقول على وجه الدقة ما هي اهداف قرنق وما الغرض النهائي الذي يسعى اليه؟ اذ ان أصعب جوانب التعامل مع قرنق كونه رجلا بدون أهداف معلنة".

وانظر مقالة الدكتور كرار التهامي (مصر)، "حكاية جون قرنق" [الخرطوم، 94/6/11]:

> "حرب الجنوب هي مقبرة القادة قصيري النظر في الشمال... تلك هي القناعة التي جعلت معارضة الشمال تغمض عينيها على كل هفوات ونزوات جون قرنق ذلك العسكري الذي تمرد وهرب من كتيبته لأسباب مالية وانضباطية وأصبح بفضل مثقفي الشمال "جيفارا الغابة والصحراء"، الذي سينشر العدل والتعددية! لم يهتموا بماهية قرنق السياسية والفكرية ولم يفهموا – إلى اليوم – أهدافه ومراميه... زيفوا التاريخ بسببه وصوروا مزاجه في الحرب والتدمير للوطن وممتلكاته بأنه من باب الحرص على إتفاقية الوحدة التي خرقها النظام في الشمال".

انظر أيضاً رسالة المواطن السوداني موسى رحمة الله (ليبيا): "قرنق لا يسعى الى تمزيق السودان بل يهدد مصر أيضاً"، [العرب، 1997/6/4]. ولا ننسى هنا الإشارة إلى مجموعة مقالات الأديب المرحوم صلاح أحمد إبراهيم (فرنسا) عن مشروعية وضرورة هزيمة قرنق وأهمها "مغزى انتصارات الجيش السوداني الأخيرة في الجنوب"، [الحياة، 1992/2/25].

69- علق الدكتور منصور خالد على التغيير في إثيوبيا وآثاره على "حركة تحرير شعوب السودان" [السودان، (القاهرة)، 1991/6/30] قائلا:

> "[هناك] فهم مغلوط لطبيعة العلاقة بين الحركة والنظام الإثيوبي ونتيجة أوهام ليست لدى الحاكمين فحسب وإنما المثقفين وبعض القوى السياسية وهم يرددون ان الحركة معارضة خارجية... الحركة تسيطر على ثلثي جنوب السودان في وقت لا تسيطر فيه أي قوى أخرى على اقليم واحد داخل السودان".

70- كان من اوائل المشاريع التجارية التي قامت بها "الحركة" هو تصديرها ما يقارب المليون رأس من الأبقار عبر الموانئ الإثيوبية إلى دولة كوبا ومقايضتها بالدعم العسكري. انظر الجنرال مساعد النويري أحمد: "تجربة القوات المسلحة في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987، ص 25.

71- انظر القرار رقم 8(الإقتصاد)، قرارات مؤتمر توريت، الإستوائية، بيان القيادة العامة "لحركة تحرير شعوب السودان" في 1991/9/12.

72- دعمت إيران الحكومة السودانية بما يعادل 1.2 مليار دولار، شكلت 600 مليون دولار منها تغطية التعاقد على صفقتين مع الصين للحصول على اسلحة ومعدات عسكرية. بجانب ما قدر بحوالي 15 الف خبير وعامل في هندسة الطرق (ربك-جوبا) وتحديث ميناء بورتسودان وتدريب الدفاع الشعبي. لمزيد من المعلومات عن تفاصيل الدعم الإيراني، انظر مقالة ريتشارد داودين في صحيفة الإندبندنت

"Sudan Steps Up War On Rebels With Iran's Help", *The Independent*, 12/3/1992.

انظر أيضاً تقرير "طهران تتجاوب مع طلب الخرطوم مساعدتها عسكريا لإنهاء تمرد قرنق"، [الحياة، 1992/7/29]. وتم رصده في صحف عربية عدة بشكل عام، انظر خاصة [الحياة، 5/18/ 1992، 1992/5/23؛ الشرق الأوسط، 1992/6/28؛ صوت الكويت، 92/7/10].

73- انظر تصريحات الدكتور محمد خير فقير، مدير ترويج المشاريع في الهيئة العامة للإستثمار، "مستثمرون عرب يبدأون تنفيذ مشاريع زراعية في جنوب السودان"، [الحياة، 7/2/ 1992]؛ "327 مشروعا إستثماريا للزراعة بأعالي النيل"، [الإتحاد الوطني، 1992/5/2].

74- انظر "مخطط يستهدف ثروات السودان"، [السودان الحديث، 1994/5/24].

75- صلاح آل بندر: "من التدخل العسكري الى الحكم المدني... فترة الإنتقال الحرجة"، ورقة محورية، مركز الدراسات الأفريقية، جامعة كيمبردج، بريطانيا في 1992/8/17. راجع ملخصها في تقرير صحفي [الشرق الأوسط، 1992/8/21؛ 1992/8/25]. انظر أيضا دراسة العقيد عبد الرازق الفضل: "دور القوات المسلحة في الحركة الوطنية"، فرع البحوث العسكرية، بحث رقم 9003، 1987؛ وبحث العقيد صلاح محمد سليم: "الانظمة العسكرية والتنمية والإستقرار السياسي في السودان"، دورة الزمالة الرابعة (بحث 6097)، 1989؛ وتقرير لجنة القيادة العامة للجيش السوداني بإشراف العقيد عصمت عبد الرحمن زين العابدين: "العلاقة بين الجهاز السياسي والجهاز العسكري"، كلية القادة والأركان، 1989.

76- لمزيد من التفاصيل انظر مداخلاتنا في ندوة صحيفة الزمان (لندن) والتي أجراها معنا الدكتور اسامة مهدي، "التوالي السياسي في السودان: بين القبول والرفض"، مسلسل على 6 حلقات [الزمان، 8 /199/3-1999/3/11].

77- يحدث خلط في اللغة العربية في كثير من الأحيان بين مفهومي الإيكولوجي (تبيؤ) Ecology والبيئة Environment. فعلم البيئة هو علم يبحث في المحيط الحيوي الذي تعيش فيه الكائنات الحية والذي يتضمن بمعناه الواسع العوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية وتحدد شكلها وعلاقاتها وبقاءها. بينما علم الإيكولوجي، أحد فروع علم الأحياء يبحث في علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المحيط أو الوسط الذي تعيش فيه، ويدرس قدرة تحمل النظم البيئية المختلفة للتغيرات السلبية الطارئة عليها.

78- أهم المساهمات التي قدمها مثقفو جنوب السودان عن قضايا الحرب والسلام انحصرت في موضوع "الهوية" ومناقشتها في إطار التناحر بين العروبة والأفريقية أو التنافس الديني. انظر كتاب الدكتور فرانسيس دينق:

War of Visions: Conflict of identities in the Sudan, by F. Deng, BI, Washington DC, USA, 1995.

وكتاب السياسي بونا ملوال رينق:

People and Power in Sudan: The struggle for national stability, by B. Malwal, Ithaca, London, UK, 1981.

وكتاب الدكتور دسنّ وآي:

The African-Arab Conflict in the Sudan, by D. Wai, Africana, N York, USA, 1981.

79- انظر نماذج لهذه المعالجات في كتابي المرحوم الدكتور محمد عمر بشير:

• *The Southern Sudan: Background to conflict*, by M. Bashir, Hurst, London, UK, 1968.

• *Southern Sudan: Regionalism and religion*, by M. Bashir, KUP, Khartoum, Sudan, 1984.

80- الأوراق البحثية المختارة والتي شكلت محتوى هذا الكتاب هي:
3 فصول (1، 6، 15)،

* Introduction
* The Rationality and Irrationality of Violent Conflicts.
* The Boran Solution.

من كتاب

Ecology, Politics and Violent Conflict, Mohamed Suliman (editor), Zed Books, London, UK, 1999.

بالاضافة إلى فصلين هما:

* Civil War in Sudan: the Impact of Ecological Degradation.
* War in Darfur: the Desert versus Oasis Syndrome.

وكلاهما تم نشرهما في كتاب:

Environmental Degradation as a Cause of War, ENCOP project, Vol 2, Verlag Ruegger, Zurich, Switzerland, 1996.

بالإضافة إلى فصل عن جبال النوبا،

The Nuba Mountains of the Sudan: Resource access, violent conflict and identity.

المنشور في كتاب:

Cultivating Peace: Conflict and collaboration in natural resource management, Edited by D. Buckles, IDRC, Washington DC, USA, 1999.

وقمنا من جانبنا بكتابة الفصل الخامس "شرق السودان: ضيق الحدود والآفاق".

81- انظر كتاب الدكتور مارتن دالي (أمريكي) ودكتور أحمد العوض سيكنجا (سوداني):
Civil War in the Sudan, by A. Sikainga and M. Daly, BAP, London, UK, 1993.
وهو يغطي الفترة إلى العام 1990 . وأيضاً كتاب الدكتور بيتر نيوت كوك (دينكا، بحر الغزال)، أستاذ القانون السابق في جامعة الخرطوم والقيادي في "حركة تحرير شعوب السودان":
Governance and Conflict in the Sudan:1985-1995, by P. Kok, DOI, Hamburg, Germany, 1996.
فهما لم يتجاوزا الإطار التقليدي السردي لفهم حيثيات الحروب الأهلية السودانية.

82- من المدهش ان موضوعات "حل النزاعات" و"دراسات السلام" لا وجود لها على قائمة أي منهج دراسي أو تدريبي في مايزيد عن 25 مؤسسة للتعليم العالي في السودان، في بلد تكاد تكون النزاعات وزعزعتها لسلامة اهله معاشا يوميا خلال ما يقارب ½ قرن من الزمان. وعمليا المحاولة التي قامت في كل من جامعة جوبا (مركز دراسات السلام والتنمية) وجامعة الدلنج (مركز دراسات السلام) مازالت ضعيفة للغاية ولا تأثير يذكر لها حتى داخل دائرة وجودها. أما على نطاق العالم العربي فلا يوجد إلا كورس دراسي واحد في الجامعة الأمريكية، بيروت (لبنان). في الغرب توجد مناهج دراسية كاملة تمنح شهادات تخصصية إلى مستوى الدكتوراه ومراكز ابحاث كثيرة لا شاغل لها غير البحث في الموضوعين والتمحيص في تفاصيل التفاصيل.

83- هناك قضايا عدة تطرحها فصول الكتاب تحتاج كل منها إلى دراسات تفصيلية لعل من أهمها: ملكية الأرض في السودان واستخدامها؛ العلاقة بين السياسات الولائية والإتحادية في استخدام الأرض كسلعة استثمارية؛ اعتبار الإيكولوجي عاملا اساسيا في سياسات التخطيط القومي؛ مستقبل وحدة القوى السياسية على المستوى الولائي وتسبقاتها الإتحادية؛ مراجعة وتطوير سياسة قومية للسكان؛ مراجعة استراتيجية الإسكان. . . .الخ.

84- لمزيد من المعلومات عن المفهوم السائد عن تحديات وأولويات الأمن القومي السوداني انظر الدراسات التالية:

- اللواء (ركن) مساعد النويري أحمد: "تجربة القوات المسلحة في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987.
- اللواء (أمن) عمر محمد الطيب: "الأمن القومي لوادي النيل"، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العليا، القاهرة، 1990.
- اللواء (ركن) أحمد محمد أحمد: "دول الجوار وأثرها على الأمن القومي السوداني"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1991.
- اللواء (ركن) رمضان زايد كوكو: "التمرد بجنوب كردفان وأثره على الأمن القومي"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1991.
- عميد (شرطة): علي عبد العزيز مسند: "المشاكل الأمنية بولاية دارفور وأثرها على الأمن القومي السوداني"، الدورة الثامنة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1992.
- عميد (أمن) حسن صالح بيومي: "جهاز أمن الدولة: تجربة الأمن والمخابرات في السودان"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1992.

• عميد (أمن) محمد عبد العزيز وعميد (أمن) هاشم أبورنات: "أسرار جهاز الأسرار: جهاز الأمن السوداني 1969-1985"، نشر شخصي، لندن، بريطانيا، 1993.

• العميد (ركن) العباس عبد الرحمن الخليفة: "الدفاع الشعبي في السودان"، الدورة الحادية عشرة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1995.

• عقيد (أمن) حسن صالح بيومي: "معضلات الأمن والسياسة في السودان"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1998.

85- انظر كتابنا: "الأمن القومي السوداني: هواجس مستقبلية"، دار كيمبردج للنشر، المملكة المتحدة (قيد الإعداد).

86- طافت المباحثات والتداول حول السلام خلال 11 سنة الماضية عواصم عدة (انظر الفصل الثامن). أبوجا (نيجيريا)، كمبالا (يوغندا)، اتلانتا وواشنجطن (امريكا)، بيرجن (النرويج)، لندن (بريطانيا)، نيروبي (كينيا)، فرانكفورت (المانيا)، القاهرة (مصر)، طرابلس (ليبيا)، برشلونة (اسبانيا)، أديس أبابا (اثيوبيا)، هراري (زمبابوي)، جوهانسبرج (جنوب أفريقيا)...الخ.

87- للمفكر محمد سليمان مساهمات عدة في مجال الدراسات الإيكولوجية والسياسية والآداب منها:

* عشرة مداخل في ضرورة الإقتصاد السياسي لعلوم البيئة، السديم، الخرطوم، 1986.

* العلاقة بالبيئة في الأرث الأفريقي، آفاق جديدة، لندن، 1993.

* *Alternative Strategies for Africa: Environment and women*, IFAA, London, UK, 1990.

* *Greenhouse Effect and its Impact on Africa*, IFAA, London, UK, 1990.

* Civil War in the Sudan: The Impact of Ecological Degradation, *ENCOP*, OP (4), Swiss Peace Foundation, Bern, Switzerland, 1992.

* Civil War in the Sudan: From Ethnic to Ecological Conflict, *The Ecologist*, Vol 23(3), May 1993.

* *War in Darfur*, IFFA Publications, London, UK, 1994.

* War in Darfur, in *Environmental Degradation as Cause of War*, by G. Baechler and K. Spillmann, VR, Zurich, Switzerland, 1998.

* Revisiting the War in the South: Time for Solidarity and Justice, *al-Fajr*, 1998.

* *Inversion der Ethnizitat: Von Wahrnehmung zur Konfliktursache*, with Axel Klein, VR, Zurich, Switzerland, 1998.

* *Ecology, Politics and Violent Conflict*, Zed Books, London, UK, 1999.

* *The Nuba Mountains of the Sudan: Resource, access, violent conflict and identity*, 1999.

* ميلادان للفلسفة.

* برشت شاعر الجدل: قصائد من الالمانية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1999.

88- انظر الحوار الذي أجراه معنا الصحفي العراقي نضال الليثي، "معضلة القرن الأفريقي: فشل تقاسم الموارد ساعد على انهيار الدولة القومية وانتعاش العصبية القبلية في أفريقيا"، [الزمان، 2/11/2000]. قطع السودان مسافات طويلة نحو تهيئة موقعه لدور أفريقي عند العرب ولدور عروبي عند أفريقيا، واستطاع أيضا رغم السلبيات ان يؤسس لدور اسلامي يستفيد منه الطرفان. يشهد على ذلك المنح التعليمية والتدريبية لجامعاته ومؤسساته التعليمية وكلياته العسكرية، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا، ومعهد الخرطوم لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة أفريقيا ومنظمة الدعوة الإسلامية، بالإضافة إلى ضيافته لعدد من المؤتمرات ومنتديات الحوار العربي-الأفريقي.

89- محمد عشري الصديق: "نهضة الوطن وتكاتف أبنائه"، [حضارة السودان، 30/10/1929]. الناشط محمد عشري هو أول رئيس تحرير لصحيفة "صوت السودان" في العام 1940؛ وقد اسهم في تحرير مجلات النهضة والفجر وحضارة السودان، كما كان مقررا للجنة دستور 1956.

90- من المهم ان نشير هنا إلى ان ملف السلام وما يرتبط بأولويات الأمن القومي السوداني ترعاه أيادي خبراء جهاز أمن "الجبهة القومية الإسلامية" بالكامل وجميعهم تدربوا في إيران، بل إن جميعهم من خارج المؤسسة العسكرية. فالدكتور نافع علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية لشؤون السلام، مدير جهاز الأمن السابق، محاضر بكلية الزراعة جامعة الخرطوم، دكتوراه في وراثة نبات السمسم من جامعة كليفورنيا-ريفرسايد، 1980) ومساعده الدكتور مطرف الصديق علي النميري (طبيب بشري، خريج كلية طب جامعة الخرطوم، دفعة 1980) ومنسق جهاز الإستخبارات هو يحيى حسين (اقتصادي، كلية الإقتصاد، جامعة الخرطوم، 1980) والدكتور قطبي المهدي أحمد (وزير التخطيط الإجتماعي، مدير الأمن الخارجي السابق، سفير السودان في طهران، خريج كلية القانون جامعة الخرطوم 1971، صحفي بالخليج، دكتوراه فلسفة، كندا) وينسق نشاطهم جميعا الدكتور الطبيب ابراهيم محمد خير (مستشار البشير للشؤون الأمنية، طبيب، خريج كلية الطب جامعة الخرطوم، دفعة 1979). لا يغير من الوضع تعيين الجنرال الفاتح الجيلي (كلية الشرطة، جهاز امن دولة الجنرال نميري) في مارس (آذار) 2000 مديرا للأمن الخارجي وهو كان بعيدا عن دائرة العمل منذ حل جهاز امن نظام نميري بعد انتفاضة 1985، ولا يقلل وجوده من هيمنة الحلقة المحدودة المشرفة على ملفات الحرب والسلام في عموم منطقة القرن الأفريقي وشرق البحر الأحمر وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الأول

النزاعات الأفريقية

النزاعات الأفريقية

بين العقلاني واللاعقلاني

لاتوجد في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة في القارة السوداء نزاعات عنف مسلّحة ملتهبة بين الدول – أي بين جيوشها – باستثناء انفجارات الوضع، من وقت لآخر، في القرن الأفريقي. ولقد انحسرت، في عمومها، النزاعات التي تغذيها الإتجاهات القوميّة التوسعيّة والإنفصالية؛ كما تشهد نهاية صراعات مرحلة الحرب الباردة التي كانت تخاض بالوكالة، وتحولت مكافحة التمييز العنصري في الجنوب الأفريقي إلى سلسلة من التسويات والإجراءات القانونية والإدارية السلمية؛ بينما صارت حروب التحرير من معالم الماضي. لكن نزاعات العنف الداخليّة ضمن الدول، أي بين مجموعاتها، بدأت تستعر وألسنة الحروب الأهلية تشتّد وتنمو عدداً وضراوة في بقاع عدة من أرجاء القارة؛ وتهدد مجتمعات كاملة بانهيار نسيجها الإجتماعي والإقتصادي وبالمجاعات والأمراض والمهجرات الجماعية.

وتعيش القارة منذ العقد السابع للقرن العشرين محناً حقيقية؛ وأوضاعها تزداد سوءاً بسبب الحروب وعدم الإستقرار السياسي والتجاهل الدولي، مما جعلها نموذجاً للتخلف ورمزاً للمعاناة ومثاراً للشفقة. فلا يخلو بلد أفريقي من "التمرد" و"المتمردين" من شمال القارة، وعلى امتداد ساحلها الشرقي، مروراً بأواسطها جميعا إلى ساحلها الغربي. وتشهد مجموعة من الدول الأفريقية، وباختلاف درجة تطورها، إبتداء من الصومال ومصر والجزائر مرورا بموريتانيا والنيجر وإنتهاء بسيراليون غرباً وأنجولا جنوباً، بالإضافة إلى السودان تناحرات منفلتة مستمرة لا تغيب عن البال (شكل 6). وصار قدر شعب دولة من أغنى دول العالم موارداً مثل الكنغو، ثالث أوسع الدول الأفريقية مساحة وسكاناً (بعد مصر ونيجيريا سكاناً، والسودان والجزائر مساحة)، ان تكون عبئاً ثقيلا وجرحاً نازفاً بدل ان تكون نموذجاً رائدا للسلام والديمقراطية والعدالة الإجتماعية. لقد أصبحت الحروب الأهلية ملازمة لمرحلة ما بعد الإستقلال في كل الدول الأفريقية تقريباً. وتتنوع الأسباب، لكن ظاهرة "التمرد" تبدو للمشاهد العابر وكأنها تدور حول كل شئ: الحقوق والحريات وطريقة الحياة، والهوية، والكرامة، والعدالة بالإضافة إلى مطالب المشاركة السياسية وحق تقرير المصير والإنفصال.[1]

ورغم خطورة هذه النزاعات ومئات الآلاف من ضحاياها وملايين النازحين واللاجئين، فما زالت هنالك معرفة محدودة لطبيعة هذه الصراعات وأسبابها الموضوعية والذاتية. فالتحليلات التقليدية للنزاعات الدموية والتي تستند بصورة كلية تقريباً إلى التمايز السلالي (الإثني) والديني والثقافي (أي عناصر الهوية) لم

تعد قادرة على تفسير ظاهرة إنتشار النزاعات الداخلية؛ كما فشلت في تقديم مساهمة ذات قيمة تذكر في أكثر مجالات البحث في شؤون النزاعات أهميّة، وأعني به علم "حل النزاعات". ويزيد الأمر سوءا غياب مؤسسات مؤهلة على إستيعاب معطيات الواقع ومكوناته وقادرة على إمتصاص آثاره وتطوير إدارة قادرة على حل النزاعات وتسويتها تتناسب مع مستوى تحدياته.

شكل (6): أفريقيا قارة النزاعات الأهلية.



ان هذا المدخل التقليدي في التعامل مع نزاعات العنف كثيراً ما يخلط بين أسباب النزاعات واشكال ادراكها وتجلياتها والعناصر المساعدة على تفجيرها ومحفزاتها.[2] وتشكل النزاعات المسلحة والصراعات السياسية والتفكك للنسيج الإجتماعي عوائق رئيسية للتنمية؛ وبات فايروس النزاعات وكأنه قد تمكن من الجسم الأفريقي وأصبح علاجه مستعصيا. فخلال الفترة الممتدة من العام 1960 إلى 2000 إندلعت

أكثر من 25 حرباً أهلية في أفريقيا، بينما هناك في الوقت الراهن 12 نزاعاً أهلياً ملتهباً في عدد من بلدان القارة. وبلغ عدد الذين قتلوا خلال الفترة 1960-1990 ما يزيد عن 7 ملايين شخص، فيما زاد عدد اللاجئين على 20 مليون شخص وهو ما يعادل تقريباً ½ عدد اللاجئين في كل العالم.[3] بينما يمثل عدد النازحين أكثر من ½ عدد النازحين في العالم البالغ عددهم 26 مليوناً.[4] ورغم هذا الحصاد المؤلم إلا ان قوام الأزمة الأفريقية الراهن لا يبشر بعد بأي أمل في الإنحسار. فالحروب الأهلية الضارية في أنجولا وجنوب السودان ونيران الحقد المشتعلة بين الهوتو والتوتسي وحرب الكنغو وتوسع مداراتها جعلت كثير من المراقبين يؤمنون بديمومة نزيفها إلى عقود قادمة. فالرئيس الكنغولي، ساسو نجويسو، يصور المرحلة التي تعيشها القارة بأنها زلزال مستمر:

"الحدود المصطنعة هنا أكثر منها في أي قارة أخرى. وعلينا ان نتذكر ان التنافس الإستعماري الجديد استمر حتى يومنا هذا... فعلى سبيل المثال في أنجولا، الدولة الجارة ما زال سافيمبي وحركته يونيتا يخوض حرباً من مخلفات الحرب الباردة ما عادت مبرراتها قائمة. طبعاً هذا لا يعفي الصفوة الأفريقية الحاكمة من حصتها من المسؤولية. فقد كان القادة الأفارقة مسؤولين بدرجة كبيرة عن ايجاد نظم إستبدادية وغالباً فاسدة عبثت بثروات بلدانهم ودمرت التآلف الإجتماعي الأفريقي. ونستطيع القول ان أفريقيا ما زالت تعاني من خط زلازل سياسي يبدأ من سواحل البحر الأحمر مروراً بالسودان ثم منطقة البحيرات العظمى إلى الكنغو الديمقراطية وما جاورها إلى أنجولا والمحيط الأطلسي. هذه المنطقة كلها غير مستقرة تحكمها أنظمة أفضل ما يقال عنها إنها معرضة للإهتزاز. بل انظر إلى القارة بشكل عام فهناك دول يمكن ببساطة اعتبارها أصغر جداً من ان تقوم فيها إقتصادات يعتد بها. وثمة دول أخرى كبيرة جداً تضم تركيبتها الداخلية العديد من النزاعات التي يستعصي على دولة واحدة ان تتحملها".[5]

ولعله من نافل القول الحديث عن تردي الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية؛ ولسنا بحاجة إلى الإستناد إلى المؤشرات أو الإحصاءات للتدليل على المخاطر الجمة التي تترصد القارة.[6] وتشارك جميع هذه العوامل السلبية التي ذكرناها في تهيئة الأرضية المناسبة لإندلاع نزاعات دموية كارثية. ولكن غالباً ما

بنزع المنهج البحثي التقليدي السائد إلى تغليب عامل واحد أو عاملين من عوامل الشبكة المعقّدة لأسباب النزاعات الأفريقية والتي عادة ماتكون تجلياتها المحسوسة العرقية أو الثقافية أو الدينية. ورغم أنه من الطبيعي أن درجة إنقسام المجتمع على أي صعيد كان، لغوياً سلالياً أم عشائرياً أم دينياً . . .الخ تزيد من قابليته للصراعات، وتزيد من تفاقمها. لكن، في تقديرنا، أن هذا المنطلق الضيّق لم يساعد المدخل التقليدي في فهم أهميّة العوامل الإقتصادية والبيئيّة في تأجيج نزاعات العنف.[7] وحجبت مظاهره الصاخبة المصاحبة عن أعين بعض المراقبين تفاعلاتها المستترة، كظاهرة تتدثر خلفها العديد من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية ذات الطابع الأساسي والمتراكم. ويتم بذلك التعامل مع النزاعات في إطارات احادية تختزل الصراع وتحصره في دوائر منفصلة؛ يعبر عنها البعض تحت لافتات الهوية والدفاع عن العقيدة والموروثات. وهي بذلك تحشد إمكاناتها، في أغلب الأحيان، خلف حلول تستند إلى العوارض والمظاهر، لا على المسّببات والجذور فتتحول مجهوداتها من الوصول إلى السلام العادل الدائم إلى التوقيع على وثيقة للهدنة مؤقتة. لذلك في هذا الفصل، ذي الطبيعة البانورامية، سنحاول أن نعيد تركيز الاذهان والأبصار من خلال إستعراض التجربة الأفريقية، على إستيعاب معقول لطبيعة ونمط النزاعات، ومعنى الحروب الأهلية وتجلياتها، وكيفية إدراك أسس النزاعات وتحويلها إلى ركائز للوصول إلى سلام دائم. وبذلك قد نساعد على فتح المداخل للوصول إلى إستراتيجيات وسبل وآليات تعين على إدارة حل الصراعات، والسعي إلى محاصرتها وتفادي توسّعها وديمومتها.

خلفية تاريخية

عندما أدخلت القوى الإستعمارية إقتصاد السوق في أفريقيا في بداية القرن الماضي قيدت في الوقت نفسه إمكانيات تطوّر أهل أفريقيا الأصليين لتتمكن من إحكام سيطرتها السياسية والإقتصاديّة على القارة الأفريقية. أما بعد نيل البلدان الأفريقية إستقلالها فإن "نخبة" وطنية بدأت في النمو كطبقة اجتماعيّة تحاول الخروج من تلك الإطارات المقيدة لطموحاتها وتنشط في مجال التجارة الاولية لتزعم لنفسها التحرّر من السيطرة الإستعمارية؛ وتعمل على تطويع ظروف بلادها بشكل يسهل من استغلالها الفوائض الإقتصادية والطبيعية الكامنة فيها. فظهرت إلى الوجود مؤسسات ومنظمات متأثرة بالواقع والميراث الإستعماري التجزيئي فشلت جميعها في ربط الحاكم بالمجتمع أو الريف بالحضر أو ماضيها مع حاضرها. وقامت على جثث مواطنيها انظمة إستبدادية مرتكزة على أعمدة الثكنة والقائد المؤسس "الملهم" والحزب "الغالب" الواحد.

ومع ذلك، كانت هناك أيضاً بعض الحواجز التي تحول دون نمو وتقدّم الفئات التجارية الأفريقية التي حققت مثيلاتها الأوربيّات نجاحاً في ترتيب أسس المجتمع والإقتصاد لكي تتمكن من تحقيق الثورة الصناعيّة.

فقد كانت الطبقة التجاريّة في أفريقيا تفتقر إلى العناصر الأساسية التي يحتاجها التصنيع وهي رأس المال والمعرفة التقنيّة والعلميّة والأسواق القادرة على استيعاب إنتاجها، وبالتالي فإن تركيزها انتقل من التصنيع إلى استخراج الثروات الطبيعيّة وانتاج المواد الأولية. ان انهيار المحاولات في مجال التصنيع البديل المحلي قاد إلى إستغلال الثروات الطبيعيّة بطريقة جائرة تنقصها الدراية والوازع الأخلاقي، مما هدّد المجتمعات الزراعيّة والرعويّة التقليديّة في عدّة أجزاء من القارة الأفريقية.

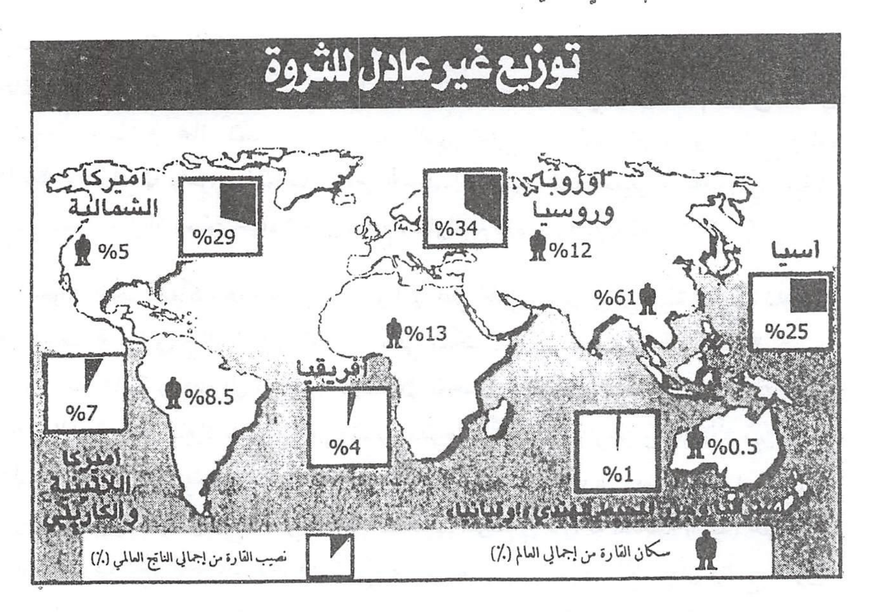
ومنذ سبعينيات القرن الماضي عانت أقطار أفريقيا من شروط تجاريّة في غير صالحها في ظل نظام تبادل عالمي يمر بأزمة عميقة كانت لها آثارها السلبية على البلدان الأكثر فقرا في جنوب العالم؛ ويتجلى ذلك في الشروط المجحفة في مجال التجارة، ومن تسديد الديون للمؤسسات المالية الغربية، ومن برامج إعادة الهيكلة لإقتصادياتها والهروب المتواصل لرؤوس الاموال.[7] وواجهت فشلاً حقيقيا في تحقيق أي تنمية أو تقدم محسوس، بل ان مستوى حياة شعوبها تراجع بالمقارنة مع فترة ما بعد الإستقلال (شكل 7).

لقد حولت النخب الحاكمة هذه الضغوط لتقع وطأتها على كاهل شعوبها وعلى البيئة الطبيعيّة لبلادها. فالشروط المجحفة في مجال التبادل التجاري العالمي انعكست على المستوى الوطني في شكل شروط تجاريّة غير عادلة وقادت إلى المزيد من الإستغلال الوحشي للثروات الطبيعيّة. وكما درجت الدول الفقيرة الناميّة على استيراد منتوجات أقل وتصدير منتوجات أكثر فإن المزارعين والرعاة الأفريقيين أجبروا على ان ينتجوا أكثر ويشتروا أقل في السوق المحلية. ولقد تسبّب ذلك في رفع معدلات استغلال كل الثروات الطبيعيّة المتاحة. فمثلا، أزيلت الغابات بسبب التوسع في الزراعة الممكننة (الآلية) على نطاق واسع وبسبب قطع الأخشاب لأغراض تجاريّة وعمليات حفر المناجم واندلاع النيران وتأجج الحروب وتزايد الطلب على حطب الوقود. وحيثما تترافق المحن التي يصنعها البشر بتلك التي تأتي بها الطبيعة كما هو الحال في "الساحل الأفريقي" بجفافه الطويل (شكل 8) فإن الإقتصاد الوطني القائم أساساً على الإعاشة المباشرة لمواطنيه يبدأ في الانهيار.

ان احتواء النخب الأفريقية في اقتصاد السوق العالمي من خلال دورها المقيد باستخراج الثروات الطبيعيّة وجد تشجيعاً هائلا من دوائر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعتبارها تمثل دواءً سحريا للقضاء على الفقر والبؤس.[8] وصارت شروط الصندوق والبنك لمنح القروض تتطلب بصورة ملحوظة إعادة هيكلة توظيف الثروات الطبيعيّة بعيداً عن الإحتياجات المحلية والسوق المحلية لتتجه نحو تلبية حاجة السوق العالميّة.[9] وعلى الرغم من الزيادة المتصاعدة في حجم الأراضي المستصلحة للزراعة والزيادة في معدلات التصدير فإن الأثر الإجمالي للسياسات ذات التوجه نحو التصدير يعتبر سلبياً. ومن

سوء حظ أفريقيا ان هذه الإستراتيجية قد ثبت فشلها منذ وقت طويل. لأن قيمة البضائع الاولية تشهد تردّياً مستمراً في السوق العالمية بينما تتزايد حالات الفقر سوءاً في أكواخ الصفيح في أحزمة المدن العشوائية أو في الارياف الأفريقية.[10] والى الآن وبعد مرور ما يزيد عن العقدين على بدء تنفيذ هذه السياسات ما

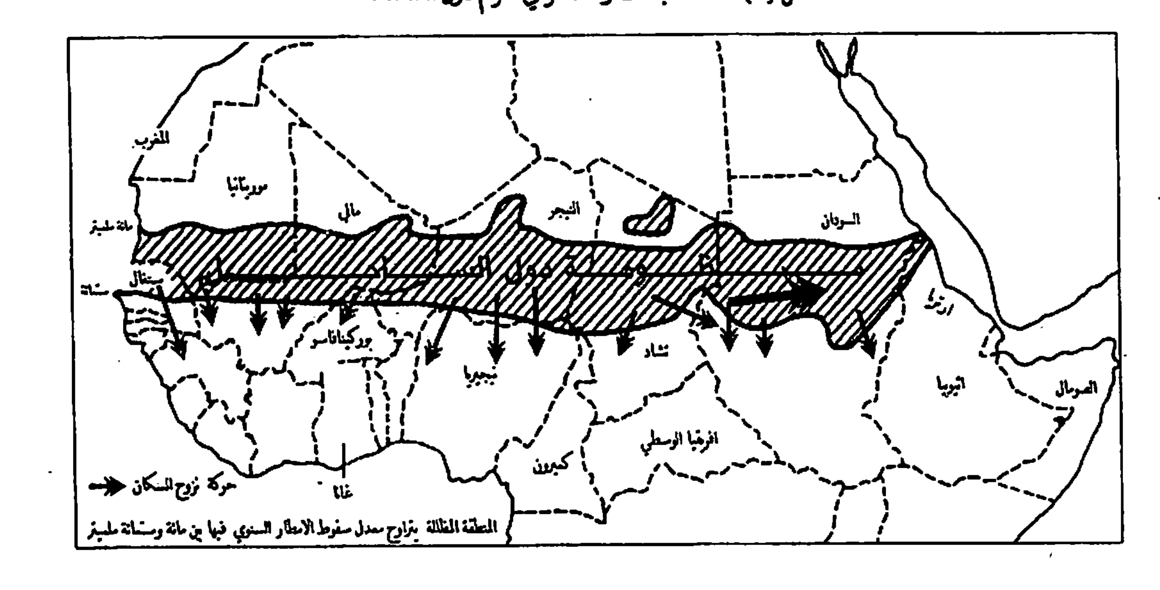
شكل (7): الثروة والنظام العالمي الجديد.



زالت الدول الأفريقية عاجزة عن الخروج بموازنات مالية إيجابية، وحتى تلك التي شهدت بعض النجاح (غانا ويوغندا مثلا) كانت لها جوانبها المظلمة. فهنالك أكثر من 30 دولة أفريقية تجرعت دواء "الإصلاح الهيكلي"، وفي حين تمكن بعضها من تحمل تجرع هذه الوصفة المُرة، فقد منى معظمها بالفشل، وأدت إلى إشعال العديد من الإضطرابات راح ضحيتها عشرات المواطنين.

لكي تزدهر النخب الأفريقية صارت تحتاج للمزيد من التصدير، ولكي يستطيع فقراء أفريقيا البقاء على قيد الحياة أصبح عليهم تعلم أفضل الطرق لإنتزاع احتياجاتهم الضرورية من مصادر ثروة طبيعية

شكل (8): منطقة الجفاف والتصحر في حزام دول السافنا .



تتقلص باضطراد . وتتفاقم حدة الأزمات الإقتصادية والتي تدفع بلدان أفريقيا ببساطة إلى حافة الإفلاس؛ وتزداد شعوب القارة فقرا عاماً بعد عام.[11] ففي الوقت الحالي يتساوى الناتج القومي الإجمالي لجموع الدول الأفريقية جنوب الصحراء (ما عدا جنوب أفريقيا) والتي يبلغ إجمالي عدد سكانها ما يتجاوز 800 مليون نسمة مع الناتج الإجمالي لدولة صغيرة مثل بلجيكا بسكانها البالغ عددهم 10 ملايين نسمة فقط. وتشير كل التوقعات أن يستمر تدني معدلات نمو إقتصاديات القارة كثيرا؛ بل سيستمر انخفاض متوسط دخل الفرد الأفريقي وسيزداد حدوث تغيرات درامية في مستوى التفاوت الإجتماعي مما كان عليه الحال في القرن المنصرم! وتشهد أفريقيا ضغطاً متزايداً وعقبات في تفعيل برامج التنمية فيها، وفي مواجهة التزامات فوائد ومستحقات ديونها البالغة 350 مليارا من الدولارات. وتواجه تراجعا في مداخيلها من الصادرات. فقد انخفضت في خواتيم القرن الماضي بما يتجاوز 18 مليار دولار. وكان لانخفاض الطلب العالمي على منتجاتها وتدني الأسعار العالمية لها وانعكاسات الكارثة المالية التي حلت بإقتصاديات الدول الآسيوية وتذبذب أسعار النفط أثر عميق في زعزعة استقرار القارة ومن جميع النواحي. زاد عليها عدم إندماج إقتصاديات إفريقيا في شبكة الأسواق المالية العالمية مما حرمها من إستثمارات رؤوس الأموال الخاصة.[12] وخلال هذه العملية تتجه النزاعات للتكاثر ويتسع نطاقها. ان هذا البعد الإقتصادي البيئي الذي يتخلل النزاعات الدموية السائدة تتزايد أهميته باضطراد كسبب لنشوب النزاعات وكمحرض عليها أيضاً .

اوجــاع بــلا نـهـايـة

معلوم ان النزاعات في جوهرها ناتجة من منافسة مختلفة الدرجات للحصول على أو إشباع الحاجات المادية والروحية والجاه والنفوذ تقوم بين فئات أو مجموعات ذات مصالح متناقضة. فالنزاعات هى عمليات تاريخية متغيرة وليست مجرد احداث ساكنة وتتنوع في أهدافها النهائية على سلسلة من العمليات المترابطة من تحييد فئة، إلى التفوق عليها وهزيمتها والهيمنة على مواردها . وبالتالي فإنه حينما تتناقص ثروات شعب ما نتيجة للتصاعد الشديد في معدلات إستخراجها وتقليصها فمن الممكن الإفتراض ان هذا الوضع سيكون له تبعات سلبية عميقة الأثر على الصراعات ضمن هذا المجتمع وبين مكوناته على المستوى القومي. ان الإستمرار في التعامل مع النزاعات في أفريقيا على أساس انها نزاعات عرقية أو قبلية أو دينية خالصة؛ متجاهلين في هذا السياق حقيقة ان التأثير المتنامي للتقييد أو الحرمان من فرص الإستفادة من مصادر الثروة والتردي البيئي المتزايد واستنزاف مصادر الثروات الطبيعية المتجددة يمكن ان يقود في نهاية المطاف إلى فهم مشوه لحقيقة الأوضاع وبالتالي إلى الحد من فرص الوصول لحل حقيقي ودائم لها . فالوعي بأسس حل النزاعات ووسائلها مسألة رئيسية في إدارة صراعات الحاضر وإبقائها على مستوى محدد يمنع

من إنتقالها إلى حالة حرب دائمة وعداء مستعصٍ؛ ويساعد في الوقاية من انفجارها مرة أخرى في المستقبل.

يحمل الناس السلاح – كملاذ أخير – للدفاع عن وجودهم ذي الجانبين، الموارد والهوية؛ مهما قالت الشعارات المرفوعة. ان تحليل أسباب الحروب الأهلية في السودان في هذا الإطار يؤكد مصداقية هذا المدخل والحاجة لتوسيع استخدامه ليشمل النزاعات الأخرى في أفريقيا.

ان التردي البيئي في شمال السودان والذي جاء نتيجة للتوظيف الجائر والعشوائي للمكننة الواسعة في الزراعة كان له دور حاسم في عودة الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، وفي الخلخلة الواسعة للزراعة التقليدية والرعي في معظم المناطق المأهولة بالسكان في وسط السودان.[13] بالاضافة إلى ان السودان يقدّم نموذجاً رئيسيّاً في كيفيّة تخصّص صفوة (نخبة) سياسية أفريقيّة في استنزاف مصادر ثرواتها مما أدى إلى تردي أساس هذه الثروات للدرجة التي صار فيها التوسع والزيادة في الإستنزاف وسيلة ضرورية لتبرير وحشيتها ضد شعبها وجيرانها (الفصل الثاني). كما يوضح لنا بصورة جلية دور هذه الصفوة ومدى إستعدادها لإستغلال النزاعات – دون وازع – ودفعها إلى آفاق كارثية وفي إتجاهات وقنوات مستحدثة تعكس احتياجاتها الذاتية ومصالحها ومستقبل زعامتها. ويمكننا، أيضاً، من استكشاف كيفية تحقيقها لمكاسب في مجالات قد تبدو متنافرة، وتبرير سياساتها الإستغلالية وتشريعاتها القمعية.

قرن من العنف المتصاعد

واجه سكان الريف الأفريقي، في العقود الماضية أوضاعاً معيشيّة متدهورة مما دفعهم للانتقال إلى مناطق مناخيّة أفضل يمكنهم اللجوء اليها بسهولة. لقد ضاقت الفرصة الآن وصار مثل هذا المخرج محدوداً لدرجة كبيرة خصوصاً في مناطق حزام السافنا (جنوب الصحراء الكبرى) ومنطقة القرن الأفريقي بسبب التدهور العام للوضع البيئي؛ مضافاً إلى ذلك إرتفاع درجة الكثافة السكانية والتوسع في مكننة الزراعة مما قلص من حجم الأراضي المتاحة بالاضافة إلى تزايد وطأة الفقر على المجتمعات الريفيّة. ان ضعف السيطرة الحكوميّة على الأمن لم يترك أمام العديد من السكان من حل سوى الإنضمام إلى المليشيات المترعرعة ومساندة قادتها من المدنيين أو العسكريين لتحدى الحكومة المركزيّة والعمل على زعزعة استقرار الدول المجاورة والهجوم على التجمعات السكانية ضعيفة الحماية أو التعيش، ببساطة، على جبايات السلب والنهب المسلح وأرباح التهريب.

لم تلجأ المجتمعات الأفريقيّة العشائريّة إلا نادراً إلى وسائل عنيفة واسعة النطاق كوسيلة لحل نزاعاتها مع

المجتمعات المجاورة. فالمشاهد السينمائية الخادعة التي تقدّم محاربين متوحشين قساة تجافي الحقيقة كثيراً؛ ويجب ألا تغرينا بالأعتقاد بأن تاريخ الإنسانية كان مجرد معركة متّصلة من أجل البقاء للأقوى؛ منذ ان بدأت كتابة التاريخ أهتمّ المؤرخون – ومازالوا – بالحرب أكثر من اهتمامهم بالسلام. وكأن تاريخ الإنسانية ماهو إلا سلسلة من الصراعات الدموية المتواصلة.

من جهة أخرى، نحن ندرك أن التجربة الإنسانية تشير إلى أن طريقة الإختلاف وآليات حله المتوفرة هي الأساس في نمو وتطور أي صراع أو محاصرته. وبتطور البحث الدائم بين الأطراف المتصارعة عن كيفية إدارتها لخلافاتها، في ظل الإهتمام بكبح جماح العنف والوقاية منه وتهدئة الأوضاع المنفلتة. بل امتدت البصيرة الإنسانية إلى العمليات التي تقود إلى ترتيب إجراءات السلام بين الأطراف وضماناته بما يؤمن نزع فتائل الحرب بشكل دائم وتهدئة الأجواء وتطوير آفاقه وحمايته. لذا فنحن ندري قبل أمد طويل من بروز لعبة " لغز السجين" ان البشر قد تعلموا من خلال تجاربهم القاسية الدرس المهم الذي يؤكد بأن التعاون، في آخر المطاف، يعود بأحسن النتائج لكل الأطراف. وان الغريزة الأساسية ليست في أن تقتل وإنما في ان تحافظ على الحياة؛ فقد سادت، عبر التاريخ، الخشية والخوف من التهوّر والعنف كوسيلة مهمة للحفاظ على سلامة المجتمع.

لقد كانت المجتمعات الإنسانية "البدائية" خلال كل تاريخها، أشدّ تعاضداً وجماعيّة، فالخيرات فيها تقتسم بالتساوي، كما كان للتضامن والمنفعة المتبادلة مرتبة سامية وسط الجماعة. ولم يكن للعنف بينها دور بارز لا على المستوى الفردي أو الجماعي في حياتها؛ لقد كانت تمتلك طاقة عنف كامنة، لكن لم يكن هناك مايستدعي استخدامها في العدوان. حقيقة، قد كان الإنسان البدائي "الوحش" مسالماً.

ان العنف الإجتماعي برز في كل مكان نتيجة للتقسيم الإجتماعي للعمل وظهور العائلة، وتنافس الجماعة على الثروات المادية والثقافية. وحتى في تلك الأزمنة كان الناس، في معظم الأحيان، ينزعون لخيار التعاون لانه ييسر، على المدى البعيد، فوائد جمة؛ بينما تحرّض المواجهة مشاعر الإنتقام. ولسوء الحظ فإن بعض البشر لايختارون التعاون في كل الأوقات؛ ويميلون إلى التقليل من قيمة الفوائد والأضرار المرجأة إلى مستقبل الأيام. لقد قدّم روبرت فرانك في كتابه "الحماس في إطار العقل" دليلاً سايكولوجياً على ان الناس لايوازنون عادة بين فوائد الوقت الراهن والفوائد المستقبلية. لهذا فإنه في الوقت الذي يمكن فيه الحصول على فوائد حقيقية من وراء التعاون على المدي البعيد فإن الإغراء بالحصول على فوائد عاجلة تصعب مقاومته.[14] وحينها يخالف الناس قواعد اللعب المتبعة ويمارسون الخداع. وقد يتفجّر العنف ليس لانه سيعود بالفائدة المبتغاة على المدى البعيد، ولا لأن الأضرار في المستقبل ستكون أخف وطأة

ولكن لأن اغراء الفوائد التي يمكن الحصول عليها في الوقت الراهن لايمكن مقاومته. ان معظم مخططي الإنقلابات يخسرون في حينهم أو على المدى البعيد لكن بريق المكاسب الآنية لم يمنعهم من تكرار محاولات الإنقلاب على النظم المدنية.

الدولة النهابة والديمقراطية الجائعة

لا خلاف على ان أفريقيا تمر بأزمة عميقة ومتزايدة الحدة، تشمل جوانب حياتها كافة وتلقي بآثارها ليس فقط على مشروعية أنظمتها الحاكمة ولكن على حقيقة وجودها ذاته. ومعلوم ان سياسات الإستقطاب والمحاور على الصعيد العالمي خلال عقد الستينيات من القرن الماضي عاد بالكثير من الفوائد على الأقطار الأفريقية حديثة الإستقلال. ولقد أقدمت الحكومات على توظيف علاقاتها مع القوى الكبرى المتنافسة في سبيل جذب عون تنموي أو معدات عسكرية. وبينما استطاع سياسيون مراوغون من أمثال الرئيس الصومالي المرحوم زياد بري وحاكم زائير المرحوم موبوتو سيسي سيكو تأسيس نظم سياسية معقدة، تقدم فيها الإمتيازات من قمة السلطة مقابل الولاء السياسي. فإن ذلك قد أدى، من خلال تشجيعه للطائفية والتشرذم، إلى تقويض القاعدة المؤسسية والجهد التنموي معاً؛ مما عاد بنتائج وخيمة على الإستقرار الداخلي للعديد من الأقطار. وعندما تراجع انسياب الثروات في العقد السابع من القرن العشرين تحت التأثير المزدوج لصدمة إرتفاع أسعار النفط وتراجع أسعار المواد الخام الأولية، وهي البضائع الرئيسية التي تصدرها الدول الأفريقية، لم تعد العديد من النظم "الأبوية" الإستبدادية لهذه الدول قادرة على تلبية مطالب المواطنين الملقاة على كاهلها. وبينما كانت الفئات الإجتماعية التي تقود الدولة منذ الإستقلال تحتكر السلطة والثروة ومسؤولية التحديث وتفرض سيطرتها على الإقتصاد، كانت هناك آليات قليلة تابعة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني قادرة على امتصاص صدمات الكساد الإقتصادي التي تمر بها الدولة.

ان العديد من النظم الأفريقية التي فشلت في الوفاء بوعودها التنموية تعرضت لمزيد من الدمار بسبب سياسات وبرامج إعادة الهيكلة خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين؛ إذ واجهت أزمات عميقة نالت من شرعيتها. فوقعت أسيرة لوصفات البنك الدولي على أمل إخراجها من أزمتها، من خلال تحرير اقتصادياتها من الهيمنة الحكومية وتشجيع الصادرات. وكان يتعين عليها لتحقيق ذلك ان تخفض قيمة عملاتها بشكل حاسم وتحرر الأسعار والحواجز التجارية وتخفض الأجور وتقلل عدد الموظفين في جهاز الدولة وتزيد الضرائب. غير ان السكان الفقراء – كما ذكرنا سابقاً – هم الذين دفعوا الثمن الغالي لهذه السياسات، في مواجهة رسوم دراسية مقابل التعليم الأساسي وأخرى لمواجهة نفقات العلاج . . .الخ إلى حد تزايد معه عدد الأفارقة الذين عادوا إلى الإعتماد على وصفات الدجالين وطقوس وبركات

المشعوذين بالشفاء العاجل. وفي الوقت نفسه إتجهت مجموعات عديدة، استبعدت من التمتع بخيرات البلاد، إلى حمل السلاح لتدعيم مطالبها في الحصول على نصيبها من الثروات المضمحلة والمتنافس عليها؛ محققة احياناً تضامناً ودعماً عالمياً لها في مسعاها. ولقد تواصل تقديم هذا الدعم بالقدر الذي كان يتناسب مع مخططات استراتيجيي الحرب الباردة. وعبر أفريقيا كلها كان قادة حركات "التمرد" وسياسيو الحكومات قد بلغوا درجة عالية من المهارة في عرض قضاياهم بلغة الأيدولوجيات المتصارعة من يمين ويسار في الشرق وفي الغرب.

لقد حرم إنحسار رياح الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي (الإشتراكي) بعض السياسيين الأفارقة من المنافع التي كانوا يجنونها من وراء ذلك الإستقطاب والتجاذب المحوري. ولقد تقلص انسياب العون في الوقت الذي انحسرت فيه الأهمية الإستراتيجية لبلدانهم ونقل الغرب المنتصر، والمجهد من تقديم العون، طموحاته الإقتصادية نحو دول خصمه السابق. وصار، لسخرية القدر، على دول مثل موزمبيق وإثيوبيا التنافس على إعانات الدول والمنظمات المانحة مع دول مثل روسيا وكوريا وبولندا وسلوفاكيا والمجر كانت في الماضي تمنحها المعونات المجانية والدعم الفني بسخاء منقطع النظير.

أما في أفريقيا فإن الحروب الأهلية وأشكال التمرد والنزاعات الأقل حدة ظلت مستعرة ولم يخمد أوارها. وبدأ المحللون في الدول الصناعية يعيدون النظر في تقييمهم للحروب الأهلية الأفريقية لمواكبة التحولات الهائلة التي حدثت منذ ما سمي بـ"نهاية التاريخ". [15] وفي خواتيم القرن العشرين سادت 3 مدارس فكرية في الغرب لتفسير وتحليل مجال النزاع المسلح في أفريقيا، وهذه المدارس هي: مدرسة أولوية الجوهر الثقافي ومدرسة المالتوسية الجديدة ونظرية الكارثة الثقافية.

ان مقترحي نظرية الجوهر الثقافي[16] أرجعوا النزاعات في أفريقيا إلى الإختلافات العرقية وغياب مؤسسات سياسية راسخة فيها، ووجود نزوع متأصل في مجتمعاتها إلى العنف. وفي إطار الإنقسام الكوني إلى معسكرات ثقافية أبعدت أفريقيا بوصفها حالة بدائية وصورت الدولة الأفريقية كضحية ضعيفة لاتجاهات إقصائية ثابتة.

تستند المدرسة الثانية إلى ماتوصل اليه المالتوسيون الجدد[17] الذين ربطوا التقلب في السياسة الأفريقية بالتدهور المتزايد في استخراج الثروات الطبيعية المتجددة غير المتوازن أو المستدام؛ والذي بدوره يمكن إسناده إلى زيادة في النمو السكاني وضعف التنوع الإقتصادي. وينصح مؤيدو المدرسة "المالتوسية الجديدة" القوى الأوربية بالمساعدة في خفض الإستغلال غير المتوازن (المستدام) للثروات الطبيعية المتجددة، وبصورة خاصة التربة والمياه والغابات، وتخفيض معدل الزيادة السكانية في هذه الأقطار كملاذ

للنزاعات الدمويّة الضارة. وتؤكد هذه النظرية العلاقة المباشرة بين النزاعات والمجاعات وزيادة السكان باعتبارها آليات طبيعية وحتمية حتى تستعيد هذه المجتمعات توازنها. لكن خطل هذه النظرية يكمن ببساطة في ان بلادا عالية الكثافة السكانية محدودة الموارد مثل بنجلاديش والصين وغينيا وبلجيكا وجامايكا وهولندا وكوريا الجنوبية وفيتنام . . .الخ من المفترض ان تكون غارقة في حمامات الدم نتيجة للحروب الأهلية والمجاعات؛ بينما نجد أقطارا تقل فيها الكثافة السكانية كثيراً وتتمتع برصيد من الموارد الطبيعية أفضل نسبياً من كثير من الدول مثل إثيوبيا والسودان وموزمبيق ويوغسلافيا والشيشان تتعرض لموجات مزعجة من العنف ودوامة النزاعات الإجتماعية الحادة ولا تنعم بسلام دائم منذ زمن بعيد!

أما مدرسة أولويّة الجوهر الثقافي فانها تنصح بالإنسلاخ من هذه الشبكة المبهمة من المشاكل وتعتبرها نسيجاً من صنع الذات. وهي إذ تطرح الحروب الأهلية الأفريقية بوصفها أثراً جانبيّاً لثقافة وضيعة؛ فانها تحكم على مشروع التنمية بالفشل وتفضّل ان توظّف الثروات المتناقصة في مجالات تبشر بالعطاء. ان أشكال الإرتياب قد صيغت بصورة تعتمد فيها على مرجعيّة وجود أسباب ذاتية تتسبّب في تبديد الثروات في أفريقيا الشيء الذي يعفي السلطات الإستعمارية وسلطات مابعد الإستقلال من أيّ مسؤولية تاريخية في هذا التبديد.

وللوهلة الأولى يقدّم منظّرو الكوارث الطبيعيّة الراسخون في مجال صناعة التنمية قراءة متعاطفة.[18] هنا يتسع الإتجاه الإنساني ويدمج في التوجّه التنموي. فمؤيدو هذه المدرسة، بتفاؤلهم المبالغ فيه، يعتبرون النزاع إنتكاساً مرحلياً في سياق العملية التنموية؛ على عكس الإعتبارات المتعلقة بالكوارث الطبيعيّة، بيد انهم يحصرون أنفسهم في آليات الحل نفسها ويقبلون إجراءات معالجتها نفسها مثل شحنات الإغاثة الجوية واقامة مراكز التوزيع وتوفير السلع الأساسية.

ان الفصول التالية من هذا الكتاب ستحاول ان توضّح، من خلال التركيز على واقع التجربة السودانية، ان المدارس التي تسعى إلى إختصار هذه الظاهرة الإجتماعية بالغة التعقيد – والتي يمثلها فعلياً النزاع الدموي – وإرجاعها إلى سبب موضوعي أو ذاتي واحد لهي جد قاصرة. كما انها، في الوقت نفسه، تشجّع حلولاً مضللة قصيرة المدى. اننا ننظر هنا إلى النزاع الدموي بوصفه نتيجة لعمليات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعية وايكولوجية، ذات صلة لصيقة ومتداخلة ببعضها البعض، تعبر عن نفسها في لغة وفي إطار نسيج تاريخي وثقافي وروحي.

ان الشعوب الأفريقية، حتى في مناطق التردّي البيئي وفي الأوساط الإجتماعية الفقيرة، وفي أكثر البقاع كثافة سكانية، تفضل التعاون السلمي على مواجهات العنف الدمويّة.[19] ان تضافر العديد من العوامل

السلبية هو الذي يدفعهم فقط لتجاوز العتبة الفاصلة بين الحرب والسلام. ويعتبر أكثر هذه العوامل ضرراً هو حرمان الناس من نصيبهم العادل في السلطة، أو تضييق فرص استفادتهم من الثروات الطبيعيّة في وقت تتسع فيه دوائر التردّي البيئي.

الحرمان من الثروات ... شلالات الدم

ازدادت تحذيرات الخبراء بأن هذا القرن سيشهد صراعاً على الموارد الطبيعية بشكل غير مسبوق.[20] وان أوضح ملامح المتغيرات الدولية تتمثل في ان القارة الأفريقية ستكون أحد المصادر الرئيسية في ذلك التنافس بالنظر إلى ثرواتها البكر. ومن جهة أخرى، أظهرت الأبحاث التي قامت بها جماعات عدة في مجال البيئة والنزاعات المسلحة، ان التردي البيئي يمكن ان يكون له دور المتسبب أو المحرّض على تفجر هذه النزاعات.[21] لكن تبعات التردي البيئي نالت من الإهتمام، في مجالات البحث هذه، أكثر مما نالته عمليات الحرمان أو تضييق فرص الناس للإستفادة من الثروات الطبيعيّة المتجدّدة. هذا الإتجاه يبالغ في خطورة دور التدهور البيئي للموارد المتجددة في النزاعات الإجتماعية الشئ الذي يضفي، اهتماما خاصا بأسباب التردّي البيئي، كالنمو المتسارع لأعداد السكان والحيوانات والمتغيّرات المناخيّة وغيرها .

ان مثل هذا التحليل للنزاعات بين المجموعات المختلفة ينزع إلى حصر حلولها في معالجة أسباب التردّي البيئي فقط؛ وهو بهذا يقلل من أهميّة العوامل الأخرى مثل تضييق فرص الشعوب في الإستفادة من مصادر ثرواتها الطبيعيّة الحيويّة. ان الآليات المقترحة لحل النزاعات، بتركيزها على التردي البيئي كنقطة مركزيّة تعتبر مجرد وصفات فنية في جوهرها أكثر منها طرقاً إقتصاديّة أو سياسيّة لمعالجتها .

ان هذه المدرسة تركز على موضوعات تتعلق بالحفاظ على البيئة وإعادة تأهيلها كآليات لمعالجة النزاعات. فمثلاً تقترح تحسين إدارة تنظيم المياه والمحافظة على التربة وتأهيل المراعي ووقف الزحف الصحراوي وإعادة إنبات الغابات وتنظيم الأسرة لكبح النمو السكاني. وفي هذا السياق يتم تجاهل القضايا الحاسمة في مجالات الإقتصاد وشكل السلطة السياسيّة وسياساتها والقائمين عليها . وهذا الإتجاه يبعد عن دائرة الضوء الظلم المتواصل في طريقة توظيف الثروات والذي تترافق أبعاده إقتصادياً وتتداخل سياسيّاً؛ كما أزيح عن دائرة الضوء أيضاً دور المنتفعين من الوضع السائد والمفسدين من ممثلي الأوضاع القائمة.

لكن ومن أجل الوصول إلى تقييم صحيح لآثار حرمان أو تضييق فرص الناس في الإستفادة من مصادر ثرواتهم في أقطار أفريقيا، التي يقتصر اقتصادها على إنتاج المواد الاولية، فإن موضوعات بالغة الاهميّة مثل برامج الإصلاحات الهيكلية لإقتصاديات دول القارة وتصدير المنتوجات الزراعية وانهيار شروط

التجارة، نتيجة لتدهور أسعار المواد الأولية؛ والتبعات الإقتصادية والإجتماعيّة والبيئية للديون الاجنبيّة، وهروب رؤوس الاموال، وتقلب اتجاهات الإستثمار وغيرها، يجب ان تؤخذ كلها بعين الاعتبار بوصفها تركيباً مترابطاً يعين على فهم أسباب النزاعات الدمويّة بغية الوصول لحل نهائي وعادل لها .

خلال تأملنا لكل النزاعات الدمويّة بين الجماعات المتصارعة في السودان وفي أقطار القرن الأفريقي لاحظنا ان القضايا التي تتعلق بالتوزيع العادل للثروات الطبيعيّة والإجتماعيّة والمشاركة السياسية الديمقراطية على قدم المساواة والتنمية المتكافئة، تقف على رأس قائمة مطالب من يحملون السلاح. ان الأبحاث في مجال النزاعات تلج ساحة السياسة والإقتصاد ونظام الحكم من خلال موضوع إتاحة الفرصة للاستفادة من الثروات، ولم تعد الحلول الفنية وحدها مفيدة في مجال معالجة أوضاع النزاعات الدمويّة. ان النظر لأي قضية من قضايا البلاد الأفريقيّة مهما كانت طبيعتها دون وضع الإعتبار الكافي لدور الفئات المستفيدة من هذه النزاعات تعتبر نظرة قاصرة. بمعنى آخر، يجب أن لا نعالج تحديات النزاعات ومسبباتها معالجة فنية مجردة، وتتجاهل آليات الهيمنة والسيطرة من خلال العوامل الإجتماعية والإقتصادية. ومن دون شك، أن المعالجات الفنية لأي مشكلة لهي في منتهى البساطة اذا ما قورنت بشمول معالجة جوانبها الإجتماعية والإقتصادية. لذلك فإن مجال تحليل النزاعات وإيجاد حلول ناجزة لها يتطلب مراجعة نقديّة للمعالجات التقليديّة في هذا المجال ويجب أن يتجه لإستخدام أنظمة معرفية متكاملة ومتداخلة.

العامل الإيكولوجي

ان الثروات الطبيعيّة المتجددة، وخصوصاً الأرض الصالحة للزراعة، والمياه العذبة وثروات البحار والغابات صارت أهميتها في تزايد مستمر كسبب أو عنصر محفز للنزاع المسلح، خصوصاً في البلدان الناميّة. لكن ندرة مصادر الثروات الطبيعيّة كالتربة والمياه والحيوان والنبات لا تقود بصورة حتميّة إلى المواجهات الدمويّة، بل ربما تجلب معها تعاوناً سلمياً يعود بالنفع على الأطراف جميعها . لكن في الحالات التي تتفاقم فيها هذه الندرة بفعل الكوارث الإجتماعية أو الإقتصادية، كما هو الحال بالنسبة لكثير من أقطار العالم الثالث الفقيرة ومعظم أقطار أفريقيا، فإن عنصر المواجهة يسود على غيره من العناصر. وبالرغم من تنامي الأثر الذي تحدثه محدوديّة الموارد البيئية فإن الباحثين في مجال البيئة والنزاعات مقتنعون الآن بانه لايعدو ان يكون سوى عامل واحد ضمن شبكة من العوامل تؤدي جميعها إلى التعجيل باندلاع النزاعات الدمويّة.

ان شح موارد البيئة يؤثر في إطار نسيج متشابك ذي مستويات تاريخيّة واقتصاديّة وسياسيّة مختلفة؛ ويزيد أثره عندما يترافق مع ضغط الإنفجار السكاني وتكاثر قطعان الحيوانات بعدم المساواة بين المواطنين

في فرص الإستفادة من الثروات الطبيعيّة. بيد ان محدوديّة الموارد البيئة تعبّر الآن حقيقة ماثلة على نطاق واسع في بلدان أفريقيا. [22] من جهة أخرى تعبّر البيئة في أفريقيا هشة في تكوينها، فالمشاهد السياحية في صالات السينما أو على التلفاز التي تظهر القارة السوداء بوصفها مساحات خضراء واسعة هائلة الخصوبة مشاهد مضللة. وفي الحقيقة فإن البيئة الأفريقية هي الأكثر هشاشة على وجه الأرض. وقد بلغت أقصى درجات هشاشتها وتدهورها خلال 100 عام الاخيرة. ورغم ان الأرض والسكان قد أبدوا في معظم الأحيان قدرة هائلة على التكيّف في أوقات المحن إلا أن الاستخدام غير المتوازن (المستدام) للثروات الطبيعيّة المتجدّدة كانت له، في كثير من الأحيان، أبعاد مدمرة للغاية؛ ونتج عن ذلك تفاقماً في الكوارث التي حلت بالبيئة وبالناس.

لم تعان قارة أخرى مثل ماعانته أفريقيا من الإفتراق والتعارض بين منشطي الرعي والزراعة؛ ولا تملك قارة أخرى مثل ما فيها من نسبة عالية من الأراضي القاحلة والقابلة للتدهور السريع؛ ولا تملك قارة اخرى مثل ماتملكه من مناخ يصعب التكهن به. ان هذه العوامل، التي زاد من فعاليتها تضافرها المتزامن قد أصاب الزراعة في أفريقيا بشلل كبير. [23]

وتتأثر مناطق واسعة من القارة بالتصحر في الوقت الحاضر. وتتحول مئات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الخصبة إلى صحارى، مما يعطي الإنطباع إن أفريقيا تخوض معركة خاسرة لصد زحف الرمال. ومنذ العقد السابع للقرن الماضي استمر زحف الصحراء نحو الجنوب بمعدل يتراوح بين 18 إلى 40 كيلومتراً في العام. وازداد الأمر سوءاً في أكثر مناطق وسط وشمال القارة وعلى الأخص في حزام دول السافنا من السودان وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وإلى السنغال؛ على الرغم من إنفاق ملايين الدولارات على حملات إعادة التشجير ووقف الزحف الصحراوي. فقد غطت الكثبان الرملية الصفراء الداكنة مناطق واسعة من المراعي الخصبة التي كانت تكفي لإعاشة ملايين من قطعان الماشية وتيسر حداً معقولاً من الغلال كل عام.

فالجفاف والتصحر صارا وجهان لعملة واحدة في أفريقيا، وأصبحا الهم الأكبر لمعظم شعوب شمال القارة؛ وصارا يتقدمان كالغول ينهش أراضيها الخضراء ويحولها إلى مناطق قاحلة. فأكثر من 50٪ من أراضيها مصنفة إلى صحارى حارة جداً أو مناطق يسودها الجفاف وذلك بسبب النقص الشديد في هطول الأمطار بهذه المناطق (شكل 9). وقد تحولت بتأثيرهما القارة لتصبح أكثر مناطق العالم صحراوية، حيث تمثل نسبتها 45٪ من إجمالي شبه المناطق الصحراوية على المستوى العالمي. وعلى الرغم من احتواء أفريقيا على أكبر نسبة من عدد الأنهار الكبرى على مستوى العالم لكنها مهددة

بالعطش؛ ويزيد من تأثيره التباين والإختلاف الواضح في توزيع مصادر المياه على مناطق القارة. فرغم وجود 17 نهراً، إلا إننا نجد أن 50٪ يستأثر بها حوض نهر الكنغو وحده، وإن 75٪ من إجمالي الموارد المائية في أفريقيا تتركز في 8 أنهار فقط. مما يتطلب إهتماماً أكثر من الدول الأفريقية لتبني استراتيجيات تنظيم واستغلال مواردها في ظل استمرار زيادة رقعة التصحر.

بالإضافة إلى كل ذلك وفي إطار شبكة الأسباب الرئيسية التي تعجّل من نشوب النزاعات الدمويّة في أفريقيا تعتبر محدوديّة الموارد البيئة (التي تعرّف بأنها تردٍ لمصادر الثروات الطبيعيّة المتجددة والحرمان أو الحد من فرص استغلالها)، أكثر العوامل أهميّة، بمعنى ان النزاعات الدمويّة تنشأ بصورة أساسيّة من التشوهات البيئية والإقتصاديّة.

شكل (9): إستغلال الغابات في أفريقيا.



ان الإفتراض التاريخي بأن النزاعات الدمويّة في أفريقيا هي نزاعات حول الهوية تندلع من الإختلافات العرقية–القبلية والدينيّة أو الثقافية يعتبر افتراضاً ناقصاً وفي غاية المحدوديّة. ففي ماعدا النزاعات

"القديمة" أو مايسمى بالنزاعات "التقليديّة" فإن الإنقسامات العرقية والسلالية تبدو نتيجة أكثر من كونها سبباً لقيام هذه النزاعات. ولاشك ان الإنقسامات العرقية والدينيّة والثقافية ذات أثر شديد في تشكيل وعي الناس وطرق إدراكهم للنزاعات الدموية؛ وهي طرق إدراك يتزوّد بها المشاركون في النزاع على جبهتي القتال، لكن عناصر الهوية هذه ضعيفة أو لا وجود لها كأسباب جذريّة لنشوء نزاعات "جديدة". بيد أنه بقدرما يستمر النزاع بقدرما تدخل هذه العوامل الدينيّة والثقافية حلبة الصراع. وفي الصراعات القديمة، وحتّى حين تتلاشى أسباب إندلاعها أو تنتهي فإن تلك الإنقسامات العرقية والسلالية والمرجعية الفكرية التجريديّة قد تصبح قوة ماديّة اجتماعيّة. وكما قال الباحث جون ماركاكيس محقاً:

> "بين كل الأسلحة الفكرية التي استُخدمت في الحروب الأفريقيّة: الوطنيّة، الإشتراكية، الدين، العرقية؛ أثبتت الأسباب السلالية (الإثنية) أكثر من غيرها، أنها الأكثر تأثيراً كقاعدة للتضامن السياسي والحشد القوى كما أكدت أثرها كقوّة سياسيّة مهيمنة".[24]

ويعتبر الصومال من الدول التي تمتاز بوحدة عضوية نادرة الوجود في القارة الأفريقيّة. فهي تكاد تخلو من التمايز الديني والعرقي والثقافي؛ فالسكان كلهم من أصل عرقي واحد ويدينون بدين واحد (الإسلام) ويتبعون مذهبا واحدا (سُنة) ويتكلمون لغة واحدة. ومع ذلك فإنه حين تصاعد الصراع من أجل السيطرة على السلطة والإقتصاد ومن أجل الحصول على نصيب أكبر من مصادر الثروة الطبيعيّة المتجدّدة وعلى رأسها الأرض والمياه، إتجه المتنافسون لتأجيج الخلافات بين البطون والعشائر والأفخاذ، وخاضوا الحرب على أساس هذا البعد العشائريّ والولاءات الفطرية لتحقيق المكاسب الإقتصادية واحكام سيطرتهم على مقاليد الحكم.

لقد أثبتت التجربة الإنسانية انه من النادر ان تفصح الحروب عن دوافعها الحقيقيّة، الشئ الذي لم تختلف فيه الحرب الأهلية الصومالية عن غيرها، لكن إذا استمر النزاع الدموي في الصومال لبضع سنوات أخر فإن الحواجز العشائريّة الرخوة بين الصوماليين ستتصلب وتتحوّل إلى عناصر إنقسام عرقي قوي؛ وستصير هي نفسها، بالتالي، عناصر تفجير لعنف جديد. وهذا ما يجعل من عملية إيجاد تسوية أي نزاع جديد مُهمة أكثر سهولة من الوصول إلى تسوية نزاع قديم.

حالة القرن الأفريقي

منظومة دول القرن الأفريقي منطقة تخيم عليها أجواء النزاع لقرون عديدة، لكن أسباب الحروب والأطراف المشاركة فيها تغيّرت بدرجة ملحوظة مع مرور الزمن.[25] وتميزت المنطقة بحكومات فقيرة، منعدمة

الكفاءة، وسوء التخطيط الإقتصادي، والقمع السياسي، والبنية الأساسية المزيلة والزعزعة الدائمة. واليوم تواجه أقطار القرن الأفريقي أنواعاً من النزاعات الكامنة والمؤجّلة بالاضافة إلى عدد من النزاعات المتوقعة وعلى المستويات كافة مثل النزاعات الاقليميّة والنزاعات القبلية والعرقية ذات البعد العشائري. ان أقطار بمجموعة الإيقاد IGAD لاتنتمي فقط إلى أكثر الاقطار فقراً في العالم (جدول 2) ولكنها في سجل مؤشرات التنمية البشريّة تسجل أدنى الدرجات.[26] ان أنواع مختلفة من المشكلات البيئية مثل الجفاف وشح المياه وتعرية التربة والتصحر واختلال دورة هطول الأمطار والاستغلال الجائر لمصادر الثروات المتجدّدة تترك آثارها أيضاً علي هذه البلدان؛ بالإضافة إلى حروب الماضي القريب وأنتشار الفقر المدقع والتردي البيئي تشكل مثلثاً يترك كل ضلع من أضلاعه أثره على الضلعين الآخرين بشكل مباشر وعميق.

جدول (2): أوضاع دول منظمة الإيقاد ودرجة ترتيبها بالنسبة لمجموع 191 دولة في العالم.[27]

الدولة	التنمية البشرية	المستوى التعليمي	التغذية الكافية	وفيات الأطفال	متوسط العمر
إثيوبيا	168	138	189	175	182
ارتريا	168	138	189	175	182
السودان	176	179	176	146	165
الصومال	184	188	185	175	181
كينيا	144	128	165	126	138
يوغندا	163	158	167	151	161
جيبوتي	181	190	176	168	175

ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات التي تمزّقها الحروب وتتردى مصادر ثرواتها يمكن ان تتفاقم فيها نزاعات طويلة الأمد وتخلق حوافز لإندلاع صراعات جديدة وتقود في نهاية المطاف إلى اشتباكات عنف دمويّة وإلى حروب. وفي هذا الوضع الذي تتعدّد فيه أسباب الصراعات فإن النزاعات الناشئة عن أسباب بيئية يمكن تعريفها بانها نزاعات تتعلق بتردي البيئة تظهر في معظم الأوقات متلازمة مع عناصر أخرى إجتماعيّة وعرقية وسياسيّة واقتصادية.[28]

وعلى الرغم من ان النزاعات الناشئة عن أسباب بيئية تظهر على شكل نزاعات سياسيّة واجتماعيّة

واقتصاديّة وعرقية ودينيّة أو نزاعات حول الأرض فإنها تختلف عن الحروب التي تنشب حول السيطرة على مصادر الثروات غير المتجدّدة. لأن النزاعات حول مصادر الثروة غير المتجدّدة كالنفط والغاز والمعادن، معروفة في التاريخ، لكن النزاعات الناشئة حول المصادر المتجدّدة للثروات لم تصبح معروفة إلا مؤخرا، أو إنها على الأقل لم تكن معروفة على المستوى الكوني. وفي الحقيقة فإن مصدر النزاعات لايكمن في التوزيع غير العادل للموارد الطبيعيّة المتجدّدة أو ندرتها فقط وإنما ينبع كذلك من تردي هذه المصادر بالتلوّث أو الإستنزاف المتواصلين.

ان ضعف موارد البيئة والذي كان دائماً نتيجة ملازمة للعنف والحروب ووسيلة وظفت لخدمتهما، صار مؤخرا هو نفسه مصدراً للعنف في كل أقطار مجموعة الإيقاد. ان حرمان أو تضييق فرص الناس في الحصول على مصادر الثروة المتجدّدة وشح المياه وتعرية التربة هي المهددات الرئيسية للأمن البيئي في بلدان القرن الأفريقي. وتعتبر النزاعات في منطقة جبل مرّه بولاية شمال دارفور في غرب السودان، مثالاً حيّا لنزاع ناشئ عن أسباب بيئية (انظر الفصل السادس). فعلى وجه التحديد، منذ جفاف 1983–1984 زاد الرعاة الرحل من ضغوطهم على المزارعين من قبيلة الفور إذ صاروا يتسللون بقطعانهم أكثر فأكثر ولفترات أطول وباعداد أكبر إلى مناطق الجبل الرطبة والخصبة. المثال الآخر هو النزاع بين الرعاة من قبائل عرب البقارة في ولاية جنوب كردفان والدينكا من ولايات منطقة شمال بحر الغزال بجنوب السودان؛ المثال الثالث هو هجرة المزارعين من منطقة المرتفعات ذات التربة المترديّة في إرتريا إلى منطقة المنخفضات في أودية نهري القاش وستيت حيث احتجت أقلية الكوناما على التهديد المتنامي لنزوح أعداد متزايدة إلى الإقليم من خارجه (قرية بارينتو والقرى المجاورة مثل شاميكو). ومن جهة ثانية، فإن ضغوط عشيرة هويه في شرق أوغادين هي مادة النزاع بين عشيرتين صوماليتين هما أوغادين من إثيوبيا وإسحاق بن شمال الصومال؛ وفي الشمال الصومالي فإن صراعاً ضارياً على الأرض مازال مستمرا بين الجماعات الرعوية المتقاتلة من عشائر العيسى الصومالية وعفار.

أحادية النشاط السكاني

ان النزاعات الدمويّة المسلحة والتي نشبت بمنطقة القرن الأفريقي خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين ظلت تفسّر بوصفها نزاعات سلالية–قبلية أو دينيّة–ثقافية. وبينما استخدمت هذه التصنيفات كأوصاف مقبولة ظاهرياً لنزاعات سابقة، ولربما مازال لها بعض الأثر على الطريقة التي تخاض بها الصراعات الحالية، إلا ان أسباب النزاع في الواقع تنحو للتغير والتنوع. ان التنوّع في الخلفيات الإقتصادية والسياسيّة والإجتماعيّة والبيئيّة يؤثر بالتدريج ولو بدرجة ضئيلة على طبيعة النزاعات. لذلك فإنه من الأحرى ان نضع في الإعتبار بأن التغييرات البيئية عميقة الأثر التي أصابت منطقة القرن الأفريقي كان لها

تأثيراً هائلاً على النزاعات الإجتماعية في المنطقة. ان شدّة جفاف المناخ وطول حقبته والإستغلال الجائر المكثف للتربة والمياه والغابات وغيرها من مصادر الثروة المتجدّدة إضافة للزيادة الهائلة في أعداد السكان والحيوانات أدت إلى تفاقم التردّي المتأصّل في البيئة الهشّة للمنطقة مما جعل النزاعات التي تتسبب فيها أو تحرّض عليها هذه العوامل البيئية المركبة حتميّة الوقوع. وخلاصة الأمر ان هنالك 4 عوامل ساهمت بقدر كبير في بلورة هذا الوضع هي:

- ان أقطار المنطقة ظلت تعاني بطئاً في معدلات التنوع الهيكلي لإقتصادها، بمعنى ان هناك أعداداً كبيرة من السكان تقوم بممارسة المهنة نفسها والنشاط الإنتاجي البسيط. ولقد قلل هذا التنوّع، بدرجة كبيرة، من فرص شعوب المنطقة في الحصول على فوائد من أي نشاطات أخرى عدا الزراعة والرعي التقليديين.

- ان الإقتصاد القائم على قاعدة ان أعداد غفيرة من السكان تمارس المهنة نفسها يعمّق من آثار الممارسات التي تضر بالبيئة. ولقد صار الضرر الواقع على البيئة يتدعّم ويتفاقم سنة أثر أخرى بسبب طرق استخدام الأرض. فضعف تنوّع النشاطات الإنتاجية عمل ايضاً على الحد من وجود إمكانية لإنقاذ الأوضاع الإقتصادية المتردية، تأتيها من قطاعات اقتصاديّة أخرى في حالات الطوارئ والأزمات التي يتعرّض لها قطاع إقتصادي بعينه. مثال ان يساهم قطاعا الصناعة والخدمات في إنتشال القطاع الزراعي من أزمته.

- بينما تظل ثروات الأراضي تعاني من الضعف والهشاشة وتستمر الكثافة السكانية في الإزدياد فإن معدلات النمو السكاني مقارنة بالثروات تشهد إزدياداً مستمراً. وكنتيجة لذلك فإن طاقة إحتمال النظام البيئي الاقليمي قد بلغت أقصى درجاتها (نسبة الموارد على السكان).

- ان أكثر نتائج هذا الضعف والهشاشة على كل من النظام الإقتصادي وأصول الثروات الطبيعيّة تظهر في تدهور الأمن البيئي. ففي منطقة القرن الأفريقي يبدو ان ندرة الغذاء وانفجار النزاعات يسيران معاً كما تتبع النسور الضباع. وهكذا فإن الأمن البيئي يعبّر، على نحو مباشر وان كان

> غير قاطع، مرآة تعكس درجة إستغلال أصول الثروات؛ والتي بدورها تعتمد على مايستخرج بصورة رئيسية من الثروات الطبيعيّة المتجدّدة وعلى عدد الأفراد المتنافسين على هذه الثروات (أي بنسبة عدد الأشخاص إلى حجمها). ان توزيع الثروات يعتمد على طبيعة النظام السياسي وطريقة تمليك الأراضي في كل بلد. ويدفع التوسع الهائل في الزراعة للاغراض التجاريّة وبصورة أساسيّة لأغراض التصدير، بصورة متزايدة، أعدادا كبيرة من السكان وحيواناتهم إلى النزوح خارج مناطقهم التقليدية ويعرّضهم لتنافس جشع مع بقية المفقرين للاستحواذ على ثروات تزداد شحا يوما بعد يوم.

ان أنظمة الإنتاج والتوزيع تأخذ شكلها، على نحو كبير، من التقنية التي تستخدمها (كعامل خارجي) ودرجة العدالة الإجتماعية المتوفرة (عامل المجتمع المدني). وعلى سبيل المثال، في مشاريع التنمية التي تعتمد على إمكانيات شحيحة، من المياه والتربة، ترفع وتيرة التنافس على هذه الموارد الشيء الذي قد يجعلها سببا أو عنصر محرض لنشوب نزاعات إجتماعيّة. وعلى وجه العموم، فإن جهود التنمية، التي لاترعى إحتياجات المجتمعات المحلية أو تلك التي تمنح حظوة لمجموعة محلية على غيرها، لاتقلل من إحتمالات نشوب نزاع ما ولكن ربما، تقوي من احتمال نشوبه.

ان الوضع في عموميته يتعقد أكثر بسبب ان المتاح من الثروات في منطقة القرن الأفريقي بعيدُ كل البعد عن ان يكون متماثلا. فسكان المرتفعات في غرب السودان مثـــلا ينعمون بوفرة نسبيّة من منسوب هطول الأمطار وتربة جيّدة، بينما جيرانهم القريبون الذين يعيشون في السهول يعانون من جفاف متّواصل والعكس صحيح تماما في إرتريا وإثيوبيا (انظر الفصل السادس). وتزيد هذه الثنائية من احتمال نشوب نزاعات جهوية ذات طبيعة مناخية متضادة والتي سميناها في نزاع جبل مرة بظاهرة "نزاع الصحراء مع الواحة".

ان كل هذه العوامل تترك أثرها على شكل انهيار مزمن لكل من البيئة الطبيعيّة والإجتماعيّة. ويأتي انهيار البيئة الإجتماعية نتيجة لأن الحاجات المادّية للسكان بالإضافة إلى ثقافتهم وإحتياجاتهم الإجتماعية والروحيّة لايتوفر لها اي أمان، بينما تعاني بيئتهم الطبيعيّة من الإنهيار بسبب ان الإستخدام المستدام للانظمة البيئية ظل يعاق باستمرار نتيجة لأن أعدادا متزايدة من السكان تمارس المهن نفسها (الزراعة والرعي) في مناطق تعاني طبيعتها من الهشاشة والضعف. وفي الحقيقة فإن التردي البيئي في منطقة القرن الأفريقي كان من الشدة بحيث جعل الوسائل التقليديّة لتسوية النزاعات المحلية غير مجدية في كثير من

الأحيان.

لكل ما ذكرنا فليس من المستغرب ان نجد ان الكثير من النزاعات القائمة الآن لا تقع على الحدود السياسيّة التقليديّة وانما على الحدود البيئيّة التي تفصل بين المحاور المناخيّة الغنيّة والفقيرة. وهناك على الساحة الأفريقيّة حالياً مخاوف شديدة إزاء احتمالات استمرار النزاعات على طول وعرض هذه المحاور؛ الأمر الذي يجعلها بمنزلة الخطوط الملتهبة التي تذكي الصراعات والنزاع لتجاوز الدولة الواحدة إلى نطاق الدول المجاورة. ان هذه الحقيقة تؤكد ضرورة إيجاد مدخل أوسع للتحليل والتفسير للنزاعات المسلحة القائمة الآن والمحتملة الوقوع في المنطقة تحليلاً يأخذ في اعتباره ضعف موارد البيئة والتفاوت المناخي داخل الدولة الواحدة أو عبر الحدود السياسية لمجموعة الدول المتجاورة (السودان-إرتريا كمثال) بحيث يُمكن الأطراف المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي من التعامل بفعالية مع وضع أصبح يزداد حدة وتعقيداً.

ان الإستمرار في التعامل مع النزاعات في أفريقيا بوصفها نزاعات دينيّة-ثقافية أو عرقية-قبلية، مع تجاهل الأثر المتنامي لتردي وتقلص أصول الموارد الطبيعيّة المتجدّدة يقود إلى تشويش الوعي بالوضع الحقيقي ونتيجة لذلك فانه يحد بصورة فعالة من إمكانية الإقتراب من السلام والتوصل إلى حل حقيقي عادل ودائم للنزاعات السائدة.

الأرض سلعة إستثمارية

وهناك أمر آخر يضاف إلى حصيلة التدهور الإجتماعي والإقتصادي وتردي البيئة الطبيعيّة وسيادة روح العسكرة وتنظيمات المليشيات على فقراء الريف، وهو سياسات ابعادهم عن الأراضي التي إعتمدوا عليها في كسب عيشتهم عليها. فالحياة تتمحور في أفريقيا حول الأرض؛ وعندما تضعف خصوبتها أو يصعب الحصول عليها أو تنعدم فرص حيازتها فإن مستوى حياة الناس يتأثر بصورة مباشرة. وحينما يترافق كل ذلك مع عوامل الزعزعة الأخرى مثل الضغوط السياسيّة والصراع المسلح والنزاعات العرقية وتدهور الخدمات الأساسية وانهيار البنى الهيكلية بالإضافة إلى فقدان الأمان الشخصي؛ فإن أهالي الريف يشرعون إما في النزوح بحثاً عن الحماية في المناطق الحضرية (انظر الفصل السابع) أو يتجهون إلى حمل السلاح ضد من يعتبرونهم أعداءً لهم.

ان التحولات التي يشهدها استخدام الأرض في أفريقيا والنظم القانونية التي تحكم ذلك لهي من أهم أسباب تأجيج النزاعات فيها. وقد لعبت توجهات سياسات هيكلة إقتصادياتها في إطار وصفات البنك الدولي المعروفة دوراً أساسياً في تحويل الأرض إلى سلعة إستثمارية بواسطة الحكومات الأفريقيّة. فمن

المعلوم ان جزءاً كبيراً من الأراضي في القارة تعيش عليها مجموعات رعوية مترحلة، يمارس بعضها نشاطات زراعية محدودة.[29] وتحكم مسارات (مراحيل) هذه المجموعات الرعوية نظم بيئية ومناخية ترتبط بشكل حاسم مع علاقاتها الإجتماعية وطرق إستخدامها للأرض وتوظيفها لثرواتها الطبيعية والحيوانية. ففي المناطق الجافة (القاحلة) حيث تكون المساحات التي تتحرك فيها هذه المجموعات السكانية كبيرة نسبياً، نجدها تمارس شكلاً فضفاضاً ومرناً للحق التاريخي في استخدام الأرض. فاستحواذها على المراعي يكون جماعياً تحكمه أعراف القبائل والعشائر ويتوقف تماماً عند حدود حق الإستخدام والترحال؛ بينما تتمسك بملكية مصادر المياه وأحزمة الواحات. وفي المناطق الأقل جفافاً، خاصة في حزام السافنا، تهتم القبائل بتأمين حقها في حدود مساراتها بحثاً عن المراعي (صيفاً وخريفاً) وملكيتها الجماعية لحق التنقل فيها مع حيواناتها .وفي هذه المناطق توجد دائماً إمكانية نشوء نزاعات وكذلك إمكانية حلها القائم على ميراث غني من آليات حل النزاعات يستند إلى تقاليد تنتقل عبر الأجيال وعلى وازع أخلاقي جماعي. لكن هذه الجماعات الرعوية تواجه الآن ضغوطاً متزايدة من جهاز الدولة لتحويل هذه الأراضي إلى أغراض أخرى خارج دائرة المناشط الإقتصادية والمصالح المباشرة لها.

يزداد أثر وتعقيد هذه التحولات في أشكال الملكية للأراضي في أفريقيا إذا علمنا أن ½ عدد الرعاة في العالم يعيش في القارة الأفريقية، وغالبيتهم يتركزون في منطقة حزام السافنا الواقع في نطاق محور الصومال واثيوبيا وكينيا والسودان. ويختل التوازن إذا علمنا، أيضاً، أن الأعداد القليلة نسبياً لهذه المجموعات الرعوية المتنقلة تستخدم مساحات واسعة من الأراضي، بينما المجموعات المستقرة الزراعية تكون تجمعاتها السكانية كبيرة وكثيفة العدد وتحتل دائماً حيزاً أقل من الأراضي. لذلك نلاحظ ان المجتمعات الرعوية تتوافق قدرتها على التنقل في مساحات المراعي المتوفرة مع الظروف البيئية ودرجة الجفاف في المناطق التي تقع فيها. وبذلك تصبح أهمية ملكية الأرض أقل نسبياً كلما كبرت المساحات التي تتحرك في نطاقها هذه المجتمعات الرعوية. وعلى العكس، تقل قدرتها على الحركة كلما انحصرت مساحات المراعي المتوفرة في أراضي السافنا، والتي تكون استخداماتها أكثر ثباتاً كلما تصاعدت أهمية التمسك بملكية الأراضي.

من هنا تبرز أهمية التركيز على كيفية تأثير المتغيرات الإيكولوجية للمراعي على نظم ملكية الأرض التي يتحرك فيها الرعاة الرحل. والمشكلة الثانية تتعلق بكيفية تأثير الزيادات السكانية والقرارات السياسية للسلطات المركزية على المجتمعات المستقرة نسبياً وحقوقهم في هذه المراعي وعلى شكل ملكيتها. فنجد، مثلاً، في شرق أفريقيا إن قبائل الماساي تسيطر على مساحات معينة من المراعي بغض النظر عن فصول السنة وتعاقب مناخاتها. بينما نجد في غرب أفريقيا ان مسارات قبائل الفولاني (مراحيلها) ترتبط

فقط بموسم الرعي. حيث تتحرك بحيواناتها في فصل الخريف نحو الأراضي الصحراوية الجافة وإلى حزام الأراضي المزروعة بعد موسم الحصاد وتتجه جنوباً نحو الغابات والأنهار في فصل الصيف. وفي هذه الحالة يكون الحق هنا مؤقتاً مكتسباً بإستحواذها على الأراضي خلال فترة استخدامها كمراعٍ لحيواناتها.
ولعل المرونة والتنسيق الدقيق بين المجموعات الرعوية المختلفة في استخدام المراعي يرتبط بشـــكل حيوي باستراتيجيات المواءمة والمرونة التي توظفها للمحافظة على مصالحها وتفاديها للنزاعات. خاصة إذا ربطنا هذه المرونة بحقيقة إنها تعيش تحت رحمة الطبيعة بالكامل؛ فالإختلافات في معدلات سقوط الأمطار وتغيرات المناخ من عام لآخر بل من موسم لآخر هي أحد التحديات التي يواجهونها بشكل متواصل.

وبصورة عامة يمكننا التعرف على مؤشرات عامة تميزت بها إستخدامات وملكية أراضي المراعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة في أفريقيا حيث نلاحظ استمرار زيادة تنوع الأصول العرقية والثقافية للمجموعات السكانية التي تستخدم حيزاً معيناً من المراعى بتأثير الهجرات الأفقية والرأسية؛ وتراجع الأحقية المطلقة بالتالي في الإستحواذ على الأراضي واستخدامها وإرتباط ذلك بزيادة النزاعات حول هذه المراعي (انظر الفصل السادس). ومن جهة أخرى، نجد ان التنافس بين البدائل الإقتصادية لإستثمار الأرض في أفريقيا التي تطرحها السلطات المركزية تفرض السؤال الحاد التالي: هل من الأفضل استمرار إستخدام هذه الأراضي دون تحديد مسؤولية من يحافظ عليها أم الأجدى تحويلها إلى حيازات لحظائر التربية الحيوانية أو مشاريع للزراعة الآلية؟ وفي تقديرنا ان طرح السؤال بهذا الشكل فيه إجحاف بحقوق هذه المجتمعات. فطرق استخدام هذه المجتمعات للأرض واشكال ملكيتها الجماعية يرتبط وإلى حد كبير بظروف حياتها وبكيفية توظيفها للمناشط الإنتاجية المناسبة والمرتبطة بشرعية تواجدها التاريخي على هذه الأراضي. وهي دائماً تعكس استخدامات إقتصادية راسخة واستثمارات ثقافية بواسطة هذه المجتمعات ارتبطت بمساراتها في هذه المراعي ولأجيال عديدة بقدر لا يمكن إخضاعه لحسابات التقييم النظري أو الإستثماري المباشر؛ بالإضافة إلى إرتباطها الحميم بأنسجتها الإجتماعية وهياكلها الإقتصادية ومؤسساتها السياسية.

لكن على الرغم من كل ذلك فإننا نلحظ اندفاعاً لا مثيل له نحو تخصيص أراضي المراعي وتحويل ملكيتها العشائرية الجماعية إلى ملكية فردية تحت سيطرة جهاز الدولة. وفي أفريقيا تشهد أراضي المراعي الآن انتقالاً سريعاً من سيطرة الدولة إلي ملكية أفراد لآلاف الهكتارات. ففي إثيوبيا وتنزانيا والسودان، بالإضافة لأقطار أخرى، حدث تغيير واسع تشريعي وسياسي فرض أشكالا جديدة تحدد التعريفات والحقوق القانونية لملكية الأراضي.[30] وتحت غطاء مشروعات الإستثمار والتنمية تقوم أجهزة الدولة

المركزية، وفي مرات كثيرة دون تنسيق مع السلطات المحلية، بتوزيع الآلاف من الهكتارات دون رادع. ومن المهم أن ندرك أن هؤلاء المحظوظين في غالب الأحوال ذوو علاقات سياسية أو اجتماعية مع هذه السلطات. ويتم تقنين كل ذلك بإصدار التشريعات المستحدثة التي تتجاوز الأعراف القبلية والعشائرية التي نظمت الإستخدامات الجماعية لهذه الأراضي خلال القرون الماضية. ويتم إلى حد كبير تقييد حق المجتمعات الرعوية في استخدام هذه المراعي وتوظيف مواردها أو التوطين فيها أو الإنتقال عبرها. بل في كثير من المرات يتم دعم المشاريع الجديدة بقروض وإعانات على حساب مجتمعات رعوية كاملة ويتم حراستها بإمكانيات جهاز الدولة وقواتها المسلحة.

الإختلافات السـلاليـة

لعشرات السنين ظلت فكرة الخلاف السلالي (القبلي) والعرقي هى الفكرة السائدة في معظم محاولات تفسير أسباب اندلاع النزاعات الدموية في مناطق أفريقيا. ومن خلال ربط التنوع السلالي والعشائري الكبير الموجود في القارة بثقافة المنافسة التي فرضتها البيئة القاسية وضيق الفرص المتاحة للاستفادة من الثروات الطبيعية والإجتماعية، اعتبرت النزاعات السلالية موضوعاً مسلماً به.[31] وحسب وجهة النظر هذه فإن النزاع السلالي هو جزءٌ لايتجزأ من الإرث التاريخي الذي حملته الدول الحديثة معها كنتاج ومؤشر لاتجاهات المحافظة الثقافية والنظرة التقليدية التي يفترض سيادتها في المجتمعات الأفريقية.

لكن التفسير المعياري للعشائرية في أفريقيا بوصفها إحدى مخلفات الأوضاع القطرية تعرّض للنقد منذ ستينيات القرن الماضي ومابعدها. لقد وجّه علماء الاجناس (الأنثروبولوجيا) إنتقاداتهم للافتراضات الرائجة التي تتعلق بالعشائر (القبائل) كأصل للهوية الإنسانية وذلك إستنادا إلى مرجعية ترتكز على ظواهر مثل الهوية الثقافية والهوية الظرفية والتوزيع غير المتوازي للملكية الثقافية وابتكار التقاليد.[32] ان العشائرية، بعيداً عن انها تمثل إحدى المخلفات التاريخية فقد ظلت صياغتها تعاد بوصفها ظاهرة جديدة تتشكل مع إعادة تشكل الأشخاص قبلياً في مواجهة التحديات، لذلك لم يعد ينظر للعشائرية كسبب وانما كناتج للحروب.[33] ولكن مع مرور الزمن فانه من الممكن ان تتبدل الأصول العشائرية من كونها نتيجة لتصير سبباً من أسباب الحرب.

ان الإنقسامات العرقية والدينية والثقافية تؤثر تأثيراً فعالاً في عملية إدراك الناس للنزاعات الدموية. وبينما تعتبر هذه الإنشطارات ضعيفة كأسباب جذرية للنزاعات إلا ان أثرها يتزايد كلما طال أمد النزاعات، إذ تغذي العنف حتى بعد ان تتلاشى أسبابه الأولية. ان تضافر عوامل مثل التنوع المناخي والزيادة في اعداد السكان وثرواتهم الحيوانية وسيطرة نخبة الدولة على الثروات التقليدية تتسبب في هجرة الناس من

مختلف أنظمة الإنتاج البيئية إلى ممرات "غير مأهولة" ساهمت سابقاً في الفصل بينهم.

تبعاً لذلك فإن التأقلم على بيئات إيكولوجية متنوّعة ينتج اختلافات على صعيد الثقافة المادّية ومظاهر التنظيم الإجتماعي والملبس واللغة. وتصبح هذه الإختلافات خطيرة بمجرد ان تنفجر نزاعات حول الموارد الطبيعيّة و الثروات الإجتماعية. ونتيجة لذلك فإن الأراضي التي تحوي هذه الثروات تصير في بعض الأحيان نقطة تمركز لأوسع أشكال النزاعات بين المجموعات المتجاورة. وبينما يبحث كل منافس عن وسائل لجذب الحد الاقصى من المساندة له فإن الإنتماء العرقي يعبّر أكثر صرخات الحشد المعنوي دويّا. وكما ذكرنا سابقاً فإن ملاحظة الباحث ماركاكيس فيما يتعلق بأن من بين كل الأسلحة الأيدولوجيّة التي استخدمت في الحروب الأفريقيّة فإن السلالية (العشائرية) اثبتت إلى حدّ كبير ان لها القدح المعلى كمبدأ للتضامن السياسي ولحشد المناصرين، بالإضافة إلى كونها قوة سياسيّة مسيطرة.[34] والنتيجة ان النزاع حول الثروات المادّية اذا ما تدثر برمزيّة الصراع من أجل البقاء العرقي وتغذى بالدائرة المفرغة للإنتقام فإنه يمكن ان يظل محتدماً لفترة أطول حتى بعد ان تتم تسوية القضية التي كانت في البدء سببا لتفجير الصراع.

العشائرية من إدراك إلى سبب للصراعات

تستمر الكثير من النزاعات السلالية لفترة طويلة من الزمن، لذلك فهناك ضرورة لمعرفة مايفعله الزمن في هذه النزاعات وأشكال إدراكها وتجلياتها . ان مجرى الزمن يترك أثره على بعض العمليات، يعضّد بعضها ويطمس البعض الآخر طمساً كاملاً. ونحن لا نستطيع غير التكهن بنتائج أفعالنا التي نقوم بها اليوم خاصة اذا وضعنا في الإعتبار ما تحدثه العوامل الذاتية والإمكانية الفعلية لان يتحول احد هذه العوامل الذاتية إلى عامل موضوعي والعكس صحيح أيضاً .

سنتناول هنا، فقط، الإمكانية عميقة الجذور في النزاعات الدمويّة طويلة الأمد وهي ان بعض عوامل الهوية كالعرقية والإنتماء الثقافي والديني، والتي هى في الأساس تصنيفات أيدولوجيّة أو فلسفيّة مجرّدة تؤثر مباشرة على نطاق الإدراك والحس، يمكن ان تتحوّل، مع الزمن، إلى قوى موضوعيّة (مادّية) واجتماعيّة. ان العشائرية، على سبيل المثال، والتي تفرز أحياناً كناتج للصراع الدموي يمكن ان تصير في نهاية المطاف سبباً موضوعيّاً لنزاع قائم أو مستقبلي خاصة اذا أخذنا في الإعتبار ان الآثار قد تتحوّل مع مرور الزمن إلى أسباب والعكس صحيح أيضاً .

ان امكانية مثل هذا التحوّل قد ظهرت للعيان بالفعل خلال النزاع المسلح في ولاية شمال دارفور (غرب السودان) بين قبائل الفور بمنطقة جبل مرّة وقبيلة الزغاوة وبعض القبائل الاخرى. لقد ذكرت في موقع آخر

مايلي:

> "ان الأعداء الذين يواجهون بعضهم بعضاً في هذا النزاع الدموي لهم تاريخ طويل من التعاون الحذر. وتعبّر مواقفهم الراهنة في إطار الإستقطاب السلالي التنافسي الواضح احدى نتائج الحرب أكثر منها سبباً من أسبابها. ان الحواجز السلالية الرخوة بين فرقاء اليوم كانت تتخللها مشاعر الصداقة، وهي حواجز سهلة الإجتياز عبر الزيجات المتبادلة وغيرها من عمليات التذويب في مرونة تبادل الإنتماء السلالي". [35]

إن عقدة أي نزاع تقوم على سلسلة متصلة تفاعلية وتراكمية من ردود الأفعال السلبية. وهي في البداية قد تكون في رصد الإختلافات البسيطة التي تثير الحواجز وتعمل على تعمقها بين الأطراف، مما يدفعها نحو التضامن في إطارها في مواجهة الآخر المتحفز بها الطامع في مواردها. ومع مرور الزمن يتخذ النزاع بعداً مستقلاً عن الذين بدأوه، وتنمو مجموعات ذات مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية ذات مصلحة في ديمومته. لذلك نجد بعد مرور 15 عاماً على إندلاع النزاع بين قبيلة الفور وماسمى "بتجمع القبائل العربية" في غرب السودان ان الإنقسام العرقي بينهما قد صار حقيقة اجتماعية صلبة مضيفة نصيبها في تأجيج النزاع. وكلما امتد عمر النزاع ازداد الإنقسام العرقي صلابة وتفاقم فعله كسبب ملموس يعزز عناصر الصراع الأولية والتي ربما قد تفقد بالتدريج أهميتها لتبقى الخلافات العرقية هي السائدة. [36]

الحدود البيئية والعرقية

كثيراً ماتغدو الحدود البيئية حدوداً عرقية وثقافية؛ ذلك ان المحاور البيئية المختلفة تتطلب أنظمة إنتاج إجتماعية مناسبة. وعلى الصعيد الأفريقي يفسّر هذا المطلب وجود أنظمة مختلفة لإستغلال الأرض. وفي المناطق شبه الجافة يعتبر شكل الإنتاج الرعوي شكلاً قابلاً للتطبيق ويملك القدرة على الصمود في الصراع من أجل البقاء. وعبر السنين تبلورت السمات الثقافية والسلالية المحددة للرعاة الرحّل والتي تميّزهم عن جيرانهم الزراع المستقرين. ان الحدود البيئية تتحوّل من خلال التمايز في أنماط الإنتاج إلى خطوط تمايز عرقي وثقافي يلتقي السكان من على جانبيها للتعاون أو للإقتتال.

كان الإتجاه السائد في الماضي هو ان يتعاون الناس من جانبي الحدود البيئة والثقافية إذ يتبادلون البضائع والخدمات ويتقاسمون استخدام أصول الثروة المتجدّدة. وكانت الحدود مناطق عبور للتعاون وليس لمواجهات العنف. لكن التنافس على الثروات الطبيعيّة والخدمات تزايد بسبب الضغوط البيئية والإجتماعيّة والإقتصاديّة وانتقل التوازن بين الحرب والسلام، تدريجيّاً حيناً وفجائياً حيناً آخر، نحو المواجهات. وفي هذا السياق يخترق السكان والحيوانات والدبابات والجرارات هذه الحدود البيئية

والعرقية والثقافية. لقد دخل الرعاة الرحل من قبيلة الزغاوة وغيرهم، والذين عانوا من جفاف دام طويلاً في السهول، إلى منطقة جبل مرّة (ولاية شمال دارفور) على أمل الاقامة فيه لأمد غير قصير. أما قبائل البقّارة العربية فإن رغبتهم تركزت في الحصول على الإمتيازات نفسها لأنفسهم في مناطق جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان). ويقدّم نزاع قبائل الطوارق في دولة مالي ونزاع عشائر الكازامانس في السنغال والإضطرابات في منطقة البوران بجنوب إثيوبيا أمثلة لنزاعات دمويّة عملية مشابهة.

وهكذا فإن النزاعات على الثروات الإقتصادية والطبيعيّة المتجدّدة توصف، في بعض الأحيان خطأً، بأنها نزاعات عرقية-ثقافية ذلك لأن الجماعات المتحاربة تأتي من خلفيّات عرقية-ثقافية مغايرة. وهناك عنصر تعقيد إضافي هو انتشار الأسلحة الحديثة التي حوّلت مظاهر الحروب الأهلية في أفريقيا من مجرّد إستعراض للقوّة إلى إقتتال على نطاق واسع. ان الأسلحة الحديثة تقتل أعداداً كبيرة من البشر بسرعة فائقة مما يقلّل كثيراً من حجم الزمن المتاح لإجراء وساطات (أجاويد) والتدخل للحيلولة دون إندلاع وتوسع سعيرها، الشئ الذي يضاعف من الصعوبات التي يواجهها من يتصدّون للوصول إلى السلام وتسوية النزاعات الداخلية الراهنة.

إشكالية الدولة

بعد قرون عديدة من الإستغلال برزت للوجود الدول الأفريقيّة المستقلة كحامل لمشعل التنمية من أجل تحديث وتغيير مجتمعاتها في أقصر فترة زمنيّة ممكنة. وباسم "التحديث" وتحت شعارات "التنمية" تم تغيير أنظمة حيازة الأرض - كما ذكرنا سابقاً - لتدعيم الملكية الخاصة وبدأ العمل في الزراعة الممكننة (الآلية) وتكثف إنتاج المحاصيل النقديّة وتأسست الصناعات الاولية.

وعلى عكس ماكانت تقدّمه الخطابة السياسيّة والتي كانت تزعم أنها تبذل المساعي في سبيل "التنمية الوطنيّة" فإن الإستراتيجيات الإقتصادية سريعاً ماجعلت أولويتها سيطرة "النخبة" الوطنية على المصادر الحيوية للثروة. وفي وجه قطاع خاص ضعيف القدرة صار لسيطرة الدولة على أجهزة الحكومة أهميّة حاسمة في إحداث رفاهية إقتصادية بينما أصبحت الدولة التي تضعضعت أو أفقرت خلال محاولات "التحديث" هذه بمثابة حارس على الثروة الوطنيّة توزعها على من تشاء. ولقد تصاعدت النزاعات بين النخب المتنافسة على السلطة نتيجة لتدهور الإقتصاد وتقلص "الكعكة" بهدف تقليص منصرفات الحكومة.

لقد أدى فشل مواسم الحصاد الزراعي ودورات الجفاف والإنخفاض المستمر في المجال التجاري لعائدات منتجي المواد الأولية إلى تصاعد الصراع من أجل السيطرة على المركز بين النخبة الأفريقية. وتوسعت

المجموعات التي إنغمست في هذه المنافسة لتطال سيطرتها اجزاء كبيرةً من البلد. وتقوم الحكومات الوطنيّة، بدعوى التنمية الوطنيّة وبالتشجيع الثقافي أحياناً والمساندة المالية أحياناً أخرى من منظمات المانحين متعددي الجنسيات، بالإستيلاء على الثروات الطبيعيّة لإعادة توزيعها بين أفراد النخبة (الصفوة). ودون الإلتفات للمطالب المحلية طبقت الإستراتيجيات الإقتصادية التي مكنت قلة ضيلة من الحائزين عليها من الإنتفاع بالأرض على حساب المزارعين التقليديين والرعاة الرحّل.

ولعل أحد أسباب ذلك، أيضاً، هو حقيقة ان أياً من أقطار القارة الأفريقية لم يشهد شكل "الدولة-الأمة" بعد؛ أي النموذج المركزي على النسق الأروبي المستند إلى الوعي القومي المتجانس الذي يتجاوز مجرد الإنتماء الجهوي أو العرقي أو الديني ويسمو إلى فكرة الأمة كالتعبير السيادي عن القاعدة الثقافية المشتركة للمواطنين. ولم تترسخ فيها فكرة الدولة من حيث هي الإطار المؤسسي لتقنين علاقات الأفراد فيما بينهم، وفق تعاقد يضمن الإرادة "المشتركة" داخل نظام دولي يمنع التدخل في شؤونها الداخلية ويضمن وحدتها وسيادتها. وترافق ذلك مع إفلاس المشاريع التنموية وتردي الحالة السياسية وانسداد الآفاق إقتصادياً وتشققها اجتماعيا، واشتعال الحروب الأهلية. ونتيجة لذلك أصبحت الدولة في بعض أنحاء أفريقيا عاجزة حتى عن احتكار العنف، ووصلت أحوال البلاد والعباد إلى مرحلة متفاقمة من التدني مما دفع إحد مفكريها المرموقين في خواتيم القرن العشرين إلي الدعوة من دون مواربة إلى عودة الإستعمار "الحميد" للقارة من خلال نفوذ دولة محورية إقليمية تبسط سيطرتها على الأطراف المفككة الواقعة في مسار مصالحها (مصر في حالة السودان المستضعف!). ويبرر حجته بأن ذلك هو الخيار الوحيد لانتشالها من حالة التفكك والانهيار التي تسير إليها بخطى حثيثة.[37]

وبينما كانت الدوائر السياسية في الخرطوم وأديس أبابا ومقديشو، كلها، - تشهد بجلاء انتكاسة مشاريعها الوطنية وطموحاتها على مستوى القرن الأفريقي - تتكتم على التذمرات الريفية فإن الإحتجاجات تحوّلت إلى إنتفاضات عنيفة شملت حتى المناطق الحضرية وصارت بدورها نزاعات ضد الدولة وضد تصوراتها التنمويّة والتحديثية. ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال هجوم "جيش تحرير شعوب السودان" على مواقع المنشآت في قناة جونقلي بالسودان (انظر الفصلين الثاني والثالث)، وفي انتفاضة الجماهير السودانية الحضرية في أبريل (نيسان) 1985. وأينما تقاطعت الخلافات القطاعيّة مصادفة مع خطوط التصدّع الطائفية فإن النزاعات التي نتجت عنها اكتسبت شكلاً أيديولوجياً: في السودان حيث يحارب "مسلمو الشمال مسيحيي الجنوب"، أو كما كان في إثيوبيا عندما حارب الإرتريون وقوميات التيغراي (5٪ من عدد السكان) والأورومو (30٪) من أجل مستوى أعلى من الحكم الذاتي ضد دولة الأمهرا (20٪) في المركز. وبمجرد ان انفلت النزاع من عقاله فإنه أخذ يتفاقم

بسبب المصالح الخارجيّة كمصالح القوى الكبرى خلال حقبة الحرب الباردة ومصالح الجبهة القومية الإسلامية في السودان التي تحصل على دعم كبير من منطقة الخليج في وقتنا الراهن تحت شعار حماية "دولة الإسلام" من "هجمات القوى الصليبية".[38]

وبينما يثير بريق الثروات الطبيعيّة إهتمام الحكومة المركزيّة، كتغلغل نخبة سودان وادي النيل الأوسط التجارية في ولاياته الجنوبية والغربية، فإن المناطق قليلة الأهميّة اقتصادياً وسياسيّاً تتعرّض للإهمال وكثيراً ماتترك لحالها. لكن مثل هذه المناطق (أشباه الدول) لاتملك وزناً اقتصادياً وبشرياً يسمح لها ان تؤمّن استقلالها الإقتصادي والسياسي لفترة طويلة (ما عدا، ربما، دولة أرض الصومال) لهذا فانها تنزع لأن تنمو إما باتفاق متبادل وأما بالتهام بعضها بعضاً، مما يجعل منها وصفة فعالة في إثارة النزاعات الدمويّة نجد مثالاً لها في الإقتتال بين مجموعات الثوار الإرتريين في الماضي وما نشهده الآن من تصفيات بين فصائل المليشيات الجنوبية و"جيش تحرير شعوب السودان" وفي مابين العشائر الصومالية المختلفة.

تصنيف النزاعات الدموية

لقد صارت الحروب الأهلية الساخنة داءً أفريقياً عضالاً. وساهمت الحكومات وقيادات الحروب الأهلية أينما كانوا، بالفعل أو بالعجز، في تغذية بذور الإنشقاقات والإنشطارات والمواجهات في كل مكان من أرجاء القارة. وأصبحت كل محاولات إكساب القارة حداً أدنى من السلام الإجتماعي من خلال مؤتمرات القمة الرئاسية أو آليات فض النزاعات التقليدية عديمة الفائدة؛ ولا تخرج عن دائرة الوعظ والإرشاد بأهمية الوحدة الوطنية، ومجرد المساعي الحميدة والمجاملات الدبلوماسية الشكلية. ومن المدهش ان قضية النزاعات الأفريقيّة لم تطرح بشكل جدي على أجندة "منظمة الوحدة الأفريقيّة" إلا خلال مداولات مؤتمر القمة الأفريقيّة في دورته 31 الذي عقد في يونيو (حزيران) 1995 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وقد وصف حينها سالم أحمد سالم – أمين عام المنظمة – دورها في خلق آلية أفريقيّة قائلا:

> "ان آلية فض النزاعات التي دخلت حيز التنفيذ منذ العام 1993، واجهت في البداية تحفظات من دولتين، قالت إحداهما بعدم مقدرة المنظمة فعلياً وفنياً على التصدي للنزاعات، والدولة الثانية قد أبدت تخوفاً من ان تفتح الآلية الباب للتدخل في الشأن الأفريقي. . . وهناك سوء فهم، أو عدم إدراك متكامل لطبيعة عمل هذه الآلية. وهنا أود ان أوضح بعض الحقائق: ان إيجاد الآلية تم أساساً لتفادي واستبعاد

عامل التدخل الأجنبي في النزاعات الأفريقية. ولأن أفريقيا لم تفكر في إنشاء قوة أفريقية عسكرية دائمة؛ بل إنشاء صندوق للسلام لتمويل هذه الآلية وان التركيز سيكون على الدبلوماسية الوقائية".[39]

في استعراضنا لأوضاع الحروب والسلام في أفريقيا نستطيع ان نميّز 4 انواع من النزاعات المسلّحة:

- النزاعات الوطنيّة، وهي نزاعات تنشب بصورة رئيسية حول السلطة السياسيّة للدولة (المركز).
- النزاعات الاقليميّة، وهي نزاعات تنشب عادة حول السلطة السياسيّة في الإقليم المعين (المركز الإقليمي).
- النزاعات المحلية، وهي نزاعات تنشب حول الثروات الطبيعيّة المتجدّدة، وعلى نطاق المجتمع المحلي المباشر.
- نزاعات السلب والنهب المسلح.

فالنزاعات الوطنيّة هي نزاعات بين من يسمون أنفسهم بالنخبة (الصفوة) الوطنيّة. وهي صراعات تهدف للسيطرة على سلطة الدولة المركزيّة والتي، تعني إلى حد كبير، السيطرة على عصب السلطة السياسي والإقتصادي والإجتماعي وعلى كل أدوات القهر. ان سجل الحروب الأهلية في كل من ليبريا وجمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير سابقًا) والصومال تقدم أمثلة ساطعة لهذا النوع من النزاع. ولقد لقي هذا النوع اهتماماً كبيراً من الرأي العام العالمي، وحظي بإهتمام أكبر في أوساط الحكومات الغربيّة التي تتبع حكمتها الخاصة بحل مثل هذه النزاعات؛ والتي تتلخص في ان الوساطة بين الأطراف المتنازعة مصحوبة بتدخّل دبلوماسي أو عسكري مباشر واستخدام سياسات الجزرة والعصا الإقتصادية سيقود لإحراز نتائج تخدم مصالحها في النهاية. ومن المؤكد انه توجد إمكانية لإخماد مثل هذه النزاعات باستخدام طريقة الوساطة والتدخّل، لكن هذه الإمكانية لاتصل إلى درجة حل هذه النزاعات حلاً جذريًا. وفي بعض الحالات يتم حل النزاعات مؤقتاً نتيجة لحدوث انتفاضة شعبيّة كثيراً ما تعقبها عملية احتواء جديد على أيدي أحد أطراف (فئات) النخبة.

ان معظم عمليات التغيير في السلطة التي حدثت خلال تسعينيات القرن العشرين كانت أمثلة لهذا النوع من النزاعات. وفي العادة تتوصل الأطراف المتصارعة من النخبة الوطنيّة إلى إتفاقيات بينها لإقتسام سلطة الدولة السياسيّة. فعلى سبيل المثال تركّزت إتفاقية أديس أبابا بين الحكومة السودانية والثوار الجنوبيين (العام 1972) على اقتسام السلطة السياسيّة، ولم تعط الإتفاقية لحقوق المواطنين الأساسية والتنموية أو للثروات الطبيعيّة أيّ أهميّة في بنودها. وفي مثل هذا النوع من النزاع فإن إتفاقيات السلام التي

يتم التوصل اليها بين أطراف النخبة المتصارعة يكون من السهل إبرامها كما يكون من السهل النكوص عنها.[40] وفي كثير من الأحيان يزحف عدم الرضا، دون تباطؤ، للاخلال بالتوازن الهش، وتستأنف الحروب من جديد (العام 1983). ان النزاعات الدموية بين النخب الأفريقية الوطنية ستستمر بقدرما تستمر القدرات الإقتصادية والسياسية والعسكرية تحت السيطرة الكاملة لسلطة الدولة المركزية.

ومن المفارقة فإن النوع الثاني من أنواع النزاع، أي النزاع الإقليمي، يعتبر أحد نتائج ضعف السلطة المركزية خاصة في البلدان ذات المساحة الشاسعة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والسودان. ففي جنوب السودان كان الصراع بين صفوة (نخبة) ولايات الإستوائية ونخبة قبيلة الدينكا النيلية للسيطرة على مقاليد الأمور ذا أثر كبير على مناشط الحياة السياسية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية.[41] أما بالنسبة للأجزاء الفقيرة فإن الدولة والتجار يهملون الأقاليم ضعيفة الأهمية إقتصادياً وسياسياً فتترك لتواجه مصيرها المأزوم وحدها. وبوجه العام، فإن القيادات المحلية في هذه المناطق قد تعود إلى آليات الحكم التقليدي محرزة بعض النجاح، لكن المشكلة ان شبه-الدول هذه من الصغر بدرجة لاتمكنها من تدعيم استقلالها الإقتصادي والسياسي لفترة طويلة، والإتجاه العام في أوساطها هو ان تنمو بالإتفاق المتبادل أو بأن تلتهم احداها الأخرى، وهي حالة لابد ان تؤدي لاندلاع النزاع الدموي مرات ومرات.

يقع النوع الثالث للنزاع بين الفرقاء الذين يتنافسون على الثروات الطبيعية المتجددة، وبصورة أساسية على الأرض الخصبة والمياه والنباتات والحيوانات بعد ان صارت نادرة نتيجة للتردي البيئي أو من خلال التضييق على الناس أو حرمانهم من حق إستخدام هذه الثروات. وكما ورد سابقاً فإن هذا النوع من النزاع هو الذي يحتاج إلى فحص أدق إذ يتكاثر عدده، خصوصاً في منطقتي الساحل(Sahel) والقرن الأفريقيين؛ وتعتبر النزاعات على طول منظومة دول حزام السافنا في السنغال ومالي والنيجر والسودان واثيوبيا والصومال وغيرها أمثلة لهذا النوع من النزاع.

عندما واجه الناس، في الماضي، تردياً في الأوضاع الطبيعية إنتقلوا إلى المحاور البيئية الغنية القريبة منهم. وكانت هناك، حينها، مساحات خالية وافرة لايقيم فيها أحد؛ أما الآن فلا يوجد شئ من ذلك. ان التغير المناخي والزراعة المكننة (الآلية) واسعة النطاق لأغراض التصدير والتي تشجعها برامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي وتطالب بها سياسات البنك الدولي، بالإضافة للزيادة الهائلة في أعداد السكان والثروة الحيوانية تكالبت جميعاً لتقليص حجم الثروات الطبيعية أو للحرمان من فرص التمتع بها. وهكذا فإن هذه الأراضي البور التي لايسيطر عليها أحد أخذت تفقد تدريجياً تميزها السابق بوصفها حدوداً للتعاون لتصير حدوداً للمواجهات.[42]

الآليات المحليّة لحل النزاعات

تنتهي، من دون شك، مقاربات الحروب الأهلية، في عمومها، عند انتظار الحل السياسي. لكن السعي نحو هذا الحل السياسي غالباً ما يغفل الموضوع الأساسي، وهو تحديد دور وتقاطعات كل من العوامل المحلية والإقليمية والدولية في السير نحو السلام (انظر الفصل الثامن). لذلك نحن نشارك غيرنا من الباحثين، في مجال حل النزاعات، في الإعتقاد بأن الوسائل المحلية المستندة إلى معطيات الواقع المكاني والزماني لحل النزاعات أكثر جدوى واهميّة من الوسائل المفروضة من تجارب مجتمعات بعيدة عنها، ومجلوبة من واقع مغاير. فالمكونات المساعدة للوصول إلى بنود اتفاق بين أطراف أي نزاع والسير به نحو السلام لا تخرج إلا من بين أطراف الصراع الدامي نفسه. ومن بين ثنايا رماد نيرانها تتعلم الأطراف المشاركة فيها قيمة ومعنى السلام. لذلك يجب الخروج بها من دائرة التسويات المؤقتة والتي لا تعدو ان تكون مجرد هدنة مؤقتة تعود بعدها الأسباب القديمة لتشعل حروباً جديدة.

ان نقطة الإنطلاق يجب ان تكون دائماً هي: اذا ترك أمر الناس لهم وحدهم فإن معظمهم سيختار التعاون معظم الأوقات، أما اذا ما قدمت لهم المساعدات الصحيحة فانهم جميعا سيختارون التعاون في جميع الأوقات. ان معظم الناس يدرك ان التمايز بينهم لا يلغي ضرورة التعايش السلمي بل يؤكده. وهم أدرى من غيرهم بأسباب النزاع وأقدر منهم إلى الوصول لحلول عادلة ودائمة له.

وهكذا فإن الحلول المباشرة والمحلية للنزاعات لها الحظ الأوفر في النجاح. ويجب، حيثما كان ذلك متاحاً، ألا يكون الغرباء عن النزاع أطرافاً أساسيّة في عملية التوصّل إلى حلول لها؛ فالنخب (الصفوة) على جانبي الصراع تتجه عادة لتفضيل مصالحها الخاصة. فمثلاً، جرت العادة ان يتفاوض ممثلو النخب، كلما سنحت لهم الفرصة، حول كيفيّة اقتسام السلطة في مابينهم بدلاً من التفاوض حول التقسيم العادل والإستخدام المتوازن (المستدام) للثروات المتنازع عليها. وسنحاول في الفصول القادمة تقديم أمثلة حية لهذا النوع من الصفقات من واقع التجربة السودانية خلال العقود الماضية.

نحن، عموماً، نؤيد أيضاً، الإقتسام المتوازن (المستدام) والعادل (وليس بالضرورة المتناسق أي النصف بالنصف) للثروات المتنازع عليها. وللوصول إلى نجاح في هذا المسعى فانه يجب عدم التمسك بالتصوّر الغربي للملكيّة الخاصة الذي يصرُّ عليه المتعلمون والقانونيون تحت دعوة مايسمى بالحقوق التاريخية أو الملكيّة الخاصة. ان نمط الانتاج الأفريقي التقليدي يستند إلى الملكيّة الجماعيّة للموارد التي تفهم بأنها حق أستخدام هذه الموارد وليس الاستحواذ عليها.

إن الإصرار على الحقوق التاريخية والأفكار المشابهة لها في مجال ملكيّة الثروات الطبيعيّة لاتقدّم شيئاً

سوى تأجيج الوضع. فمثلاً يعتبر إصرار "نخبة" قبيلة الفور على ان منطقة جبل مرّه هي ملك خاص بهم، وانها كانت وستظل دائماً ملكاً لهم، لتشكل حاجزاً ضخماً يواجه جهود السلام في تلك البقعة من السودان في الحاضر وفي المستقبل. لكن من جهة ثانية، نجد ان عشائر البوران في جنوب إثيوبيا استطاعت حل النزاع الدمويّ مع جيرانهم من خلال المشاركة غير المتناسقة معهم في الثروات. لقد اعترف الجيران بحق البوران التاريخي في الأرض (وهو اعتراف بحقهم في الإستخدام بدلاً عن الحق في الإستحواذ عليها)؛ بينما قبل البوران حق جيرانهم وحيواناتهم في الحياة وفي تجنب التهلكة الشئ الذي سمح لهم بمشاركتهم الموسمية في استخدام خيراتهم. هكذا جعلت ملاءمة الحقين (حق استخدام الموارد وحق الحياة) من السلام عملية ممكنة (انظر الفصل السادس).

نعيد ونكرر، بإيجاز هنا، ان التردّي البيئي والتوسع في إنتاج المواد الأولية لأغراض التصدير، والزيادة في عدد السكان والثروات الحيوانية، وعدم مرونة الثروات الطبيعيّة والإقتصادية، واتجاه معظم السكان لممارسة النشاط الإنتاجي (الزراعي/الرعوي) نفسه، كل هذه العوامل وغيرها تكالبت لزيادة المنافسة على مصادر الثروات المتجددة التي تتناقص باضطراد. ان مايسمى بالممرات الأمنيّة لم تعد خالية من السكان إذ لم يتبق من فضاء غير مأهول، وفي منطقة الساحل الأفريقي (Sahel) كما في منطقة القرن الأفريقي أخلى التعاون مكانه للمواجهات. وفشلت كل مقترحات ومبادرات واتفاقيات السلام بسبب تركيزها على تفادي أسباب النزاع السابقة، دون إهتمام باستجلاء انعكاساتها على الصراعات الكامنة الأجد وعلى وضع الحاضر وتوازناته وانعكاساته على المستقبل الذي قد تكون عوامل انفجار الحرب فيه مختلفة عن السابقة.

رغم ذلك فإنه من الممكن حل النزاعات السياسيّة عن طريق التفاوض والإقناع والوساطة. لكن النزاعات الإقتصادية-البيئية والتي ينتابنا الشعور بأنها ستسود على المسرح الأفريقي خلال السنوات القادمة تحتاج إلى اهتمام أكثر، ليس فقط لفهم أشكال وعيها وإدراكها وتجلياتها وإنما في المقام الأول لفهم واستيعاب أسبابها العميقة. فالوصول إلى جذور ومسببات هذه النزاعات ضرورة أساسية لوضع لبنات التعايش السلمي والتعاون المستقبلي؛ فحل النزاعات يختلف عن إدارتها. ان هذه النزاعات الدمويّة الأهلية، ضمن الدولة، هي مأساوية بصورة خاصة لانه في الإمكان تحاشي إندلاعها؛ فاقتصاد أفريقيا يعتمد بصورة حاسمة على الثروات الطبيعيّة المتجددة، وتهدّد السياسات الإقتصادية والبيئية السيئة قدرة سكان الريف على البقاء والصمود. واستجابة للتدهور الإيكولوجي والإقتصادي حمل العديد من الناس السلاح لمحاربة من إعتبروهم أعداء لهم مع انهم، في معظم الأحيان، ليسوا سوى جيرانهم الاقربين. وفي هذا المضمار يجب أن يكون الأساس العادل للسلام مبنيًّا ليس على وقف نزف الدم وغياب الإقتتال

(السلام السلبي) فحسب، بل يتجاوز ذلك من حيث الإهتمام بربط بنود الحل بوجود عدالة سياسية واقتصادية واجتماعية بين الأطراف وعلى المستويين الإقليمي الجهوي والوطني المركزي.

لن سجل النزاعات الأفريقية وحلولها التقليدية المطروحة لا يدعو للتفاؤل على المدى البعيد.[43] لكن بعد عقود من نزف الدم أصبح من الحيوي الاهتمام بكيفية البحث عن الطريق الذي يؤدي إلى السلام الدائم في عالم السودان (على الأقل) وواقع اطاراته السياسية والاقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية. وهذا يتطلب وعيا وجهودا كبيرة لتجاوز المرحلة الحالية من التمزق اللاعقلاني والاقتتال الهمجي. ومن دون شك، سيكون من الغرور والتبجح الزعم بأن هذا الكتاب قادر على تقديم الحل النهائي والشامل لمأساة الحروب الأهلية السودانية. لكن نحن على ثقة بأن الفصول القادمة ستساهم في إستجلاء خصائص النزاعات المسلحة في السودان – على الأقل – في إطار المنظور الذي نبشر به، وسنحاول استقراء مسارات رؤية جديدة لتجليات تفاعلاتها مع قضية المشاركة في السلطة السياسية وفي علاقتها بالتوظيف العادل للموارد (البشرية والطبيعية). ونحن على ثقة بأن وقائع وأحداث الحروب الأهلية السودانية خليقة ببلورة منظور جديد لحيثياتها، ترتكز عليها خصوصية علاقات أجدى وأنفع بين مجتمعاتها .ويبنى عليها واقع أصح وأروح. فهدفنا المباشر هو استخلاص مؤشرات قد تفيد في احتواء سعير الحروب الأهلية السودانية وفتح الطريق نحو سلام عادل ودائم يؤدي بأهله إلى العيش الرغيد وإلى الإزدهار المفقود.

حواشي وإحالات

1- لمتابعة رصد النزاعات حول العالم وأفريقيا انظر:
The Fighting Never Stopped: A comprehensive guide to world conflict since 1945, By P. Brogan, Vintage Books, N York, USA, 1990.

2- للمزيد من المعلومات عن المسارات المختلفة لحل النزاعات والوصول إلى السلام، انظر
Approaches to Peace: An intellectual map, By Thompson et al, USIP, Washington DC, USA, 1991.
ومجموعة المقالات التي حررها الباحث السيرلانكي كومار روبسينغي
Internal Conflict and Governance, edited by Kumar Rupesinghe, St Martin's Press, N. York, USA, 1992.
كما يمكن مراجعة وجهة نظر أكاديمية سوفيتية تقليدية في كتاب
Ethnic Problems of Tropical Africa: Can they be solved? By R. Ismagilova, Progress Publishers, Moscow, USSR, 1978.
وللتعرف على وجهة نظر دبلوماسي بوزارة العلاقات الخارجية السودانية في نقد وجهة النظر الغربية في

التعامل مع النزاعات الأفريقية راجع مقالة محمد الغزالي التجاني سراج "تحليل الصراعات في أفريقيا من منظور القيم الغربية الوافدة"، [دراسات استراتيجية، أكتوبر (تشرين الأول) 1998].

3-انظر "بعض النزاعات المسلحة في أفريقيا: 7 ملايين قتيل وأكثر من 20 مليون لاجئ"، [الإتحادي الدولية، 1994/11/15].

4- انظر مقابلة مع الدكتور سالم أحمد سالم، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية "النزاعات الأفريقية افرزت 12 مليون لاجئ ومشرد واقتصاد القارة سيبقى رهين اسعار المواد الخام"، [الشرق الأوسط، 1991/11/9. راجع أيضا "6 ملايين لاجئ في أفريقيا"، [الخرطوم، 1995/6/3].

5- انظر مقابلة الصحفي الإيراني أمير طاهري مع ساسو نجويسو، "القوى الكبرى والصفوة المحلية تتقاسم مسؤولية أزمات أفريقيا"، [الشرق الأوسط، 1998/12/2].

6- انظر سلسلة المقالات التي كتبها الدبلوماسي السوداني الحارث إدريس الحارث، "أفريقيا في عصر حروب المليشيات الإثنية"، 5 حلقات، [الحياة، 10-1997/4/14] ومقالة "الكنغو: القبيلة تنازع دولة كابيلا"، بالحياة، 1998/9/9].

7- انظر كتيب روبرت ماكنمارا إلى "منبر قادة أفريقيا"، مدينة أوتا، نيجيريا، 1990/6/21:
"*Africa's Development Crisis: Agricultural stagnation, population explosion, and environmental degradation*", by R. McNamara, Africa Leadership Forum, Ota, Nigeria, 1990.

8- انظر مجموعة المقالات التي حررها الأستاذ بن توروك (جنوب أفريقيا) عن الديون والديمقراطية في أفريقيا:
Alternative Strategies for Africa: Debt and democracy, edited by B. Turok, IFAA, London, UK, 1991.

9- انظر المرجع في حاشية رقم 8.

10- لتلخيص مركز عن العلاقة بين التجارة العالمية والفقر في أفريقيا راجع كتاب لويد تيمبرليك
Africa in Crisis: The causes, the cures of environmental bankruptcy, by L. Timberlake, Earthscan Publications, London, UK, 1988.

11- من مجموع 64 دولة مصنفة ضمن البلاد ذات الدخول المنخفضة النامية في عالم اليوم توجد منها 39 في القارة الأفريقية. انظر تقرير البنك الدولي للعام 2000، خاصة الصفحات 130 ومن 290 -291:
Entering the 21st Century: World development report 1999-2000, World Bank, IBRD, OUP, Oxford, 2000.

12- انظر تقرير الأمم المتحدة، "إتجاهات وسياسات في الإقتصاد العالمي"، خاصة الصفحات 65-73 عن أفريقيا:
World Economic and Social Survey 1999: Trends and

policies in the world economy, United Nation, N. York, USA, 1999.

13- انظر

Civil War in the Sudan: The impact of ecological degradation, by Mohamed Suliman, ENCOP Occasional Paper, No 4, Swiss Peace Foundation, Bern, Switzerland, 1992.

14- انظر كتاب روبرت فرانك

Passions Within Reason, by R. Frank, Norton, N. York, USA, 1991.

15- انظر كتاب فرانسيس فوكوياما: "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993. لمزيد من المعلومات عن تجربة حل النزاعات الأفريقية انظر كتاب

Conflict Resolution in Africa, By F. Deng and I. Zartman, BI, Washington DC, USA, 1991.

16- للمزيد عن نظرية الجوهر الثقافي انظر

"The Clash of Civilisations", by S. Huntingdon, *Foreign Affairs*, Issue 72, 1993; and "The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation and Disease are Rapidly Destroying the Social Fabric of Our Planet", *Atlantic Monthly*, Feb 1994.

17- لمراجعة معلومات إضافية عن نظرية المالتوسيون الجدد انظر

"Pivotal States and US Strategy", by R. Chase, E. Hill and P. Kennedy, *Foreign Affairs*, vol 75, 1996; and "Environmental Scarcities and Violent Conflict", by T. Homer-Dixon, *International Security*, vol 19(1), 1994.

18- لتلخيص مركز عن الموضوع انظر بحث الدكتور مختار عجوبة (أستاذ الدراسات الإجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية) حول "أسباب كارثة المجاعات ونتائجها في أفريقيا: السودان نموذجا"، (الإتحادي الدولية، 1993/11/30). وكتاب

Conflicts in the Horn of Africa: Human and ecological consequences of warfare, By T. Tvedt, EPOS, Uppsala, Sweden, 1993.

19- لمعلومات عن البيئة وعلاقتها بالأمن، انظر مقالة:

"Ecoregions, State Sovereignty and Conflict", *Bulletin of Peace Proposals*, vol 22(1), pp 65-76, 1991.

20- انظر ملخص تقرير البنك الدولي العام 1995 "الموارد الطبيعية موضوع الصراع في القرن القادم"، [عكاظ، 1995/9/3]. ومقالة:

"Climate, Ecology and International Security", *Survival*, vol 31(6), pp 519-532, 1989.

21- انظر مقالة الخبير الأمريكي آرثر وستنق:

"Environmental Security and its Relation to Ethiopia and Sudan", by A. Westing, *AMBIO*, vol 20(5), 1991.

22- انظر تقرير:

World Resources: A guide to the global environment, WWI, Washington DC, USA, 1995.

23- انظر كتاب

The Greening of Africa by P. Harrison, Paladin Books, London, UK, 1987.

24- انظر كتاب

Ethnicity and Conflict in the Horn of Africa, by K. Fukui and J. Markakis, JC & OUP, London, UK, 1994.

25- انظر بحث الرائد رشدي سيد جمال: "القرن الأفريقي بين الحروب والسلام"، دورة قادة كتائب، رقم 50، فرع البحوث العسكرية، القيادة العامة، وزارة الدفاع، الخرطوم، السودان؛ بحث رقم 6021، دون تاريخ.

26- "الايقاد" IGAD هي "المنظمة عبر الحكومية للتنمية"، وهي الإختصار للاسم الإنكليزي *Inter-governmental Authority for Development* والتي تضم في عضويتها كلا من السودان وإثيوبيا وإرتريا وكينيا وجيبوتي والصومال ويوغندا. قامت أساسا بهدف التعاون بين دولها لمكافحة التصحر والجفاف وأخيرا الاهتمام بموضوع حل النزاعات في المنطقة، وهو ما لم يتحقق منه شيء بعد تفسخها من جراء الخلافات بين دولها.

27- هذه المعلومات تستند إلى نظام تم تطويره بواسطة خبراء الأمم المتحدة لقياس مستويات التنمية البشرية؛ إحداثياته النسب المئوية لكل من الأمية والأشخاص الذين يموتون قبل سن الأربعين ومدى الحصول على مياه نظيفة وخدمات صحية وأوزان الاطفال الأقل من 5 سنوات. ثم ترتب ما مجموعه 191 دولة تنازليا من الأفضل الى الأقل في كل مؤشر. انظر كتاب:

World Reference Atlas, DK, London, UK, 1994.

وتقرير الأمم المتحدة:

Human Development Report 1999 by UNDP, N. York, OUP, Oxford, UK, 1999.

28- انظر تقرير

"The Concept of Environmental Security: Political Slogan or Analytical Tool?" By K. Dokken and N. Graeger, *Royal*

Ministry of Foreign Affairs, Oslo, Norway, 1995.

29- انظر مقالة:
"Rangeland Tenure and Pastoralism in Africa", by J. Galaty in *African Pastoralist Systems*, edited by E. Fratkin et al, 1994.

وكتاب:
Herders, Warriors and Traders: Pastoralism in Africa, by P. Bonte and J. Galaty, Westview, Boulder Ca, USA, 1991.

30- لمناقشة تفصيلية لموضوع ملكية الأرض والجمعات الرعوية انظر كتاب:
Land in African Agrarian Systems, by T. Bassell and D. Crummey, UMP, Madison WI, USA, 1993.

وكتاب:
Searching for Land Tenure Security in Africa, edited by J. Bruce and S. Migot-Adholla, KHP, Dubaque IA, USA, 1994.

31- انظر مرجع فوكوي وماركاكيس في الحاشية رقم 24.

32- للمزيد من المعلومات راجع الكتب التالية:
***Ethnic Groups and Boundaries: The social organisation of cultural difference*, edited by F. Barth, Universitetsforlaget, Bergen, Norway, 1969; *The Invention of Tradition*, by E. Hobsbawn and T. Ranger, CUP, N. York, USA, 1983.
**Comparative Anthropology*, by L. Holy, Blackwell, Oxford, UK, 1987; *Ethnicity and Nationalism: Anthropological perspectives*, Pluto, London, UK, 1993.

33- انظر مرجع فوكوي وماركاكيس في الحاشية رقم 24؛ بالإضافة إلى كتاب
Ethnic Conflict in World Politics by T. Gurr and B. Harff, Westview Press, Boulder co., USA, 1994.

34- انظر مرجع فوكوي وماركاكيس في الحاشية رقم 24؛ بالإضافة إلى كتاب
"Environmental Conflict: Management approach and implementation", in *The Horn of Africa*, by G. Bächler, S. Bellwald and M. Suliman, ETH, Zurich, Switzerland, 1996.

ومقالة
"Environmently Induced Conflicts", *Bulletin of Peace Proposals*, vol 22(2), 1991.

35- راجع

"War in Darfur", by M. Suliman in *Environmental Degradation as Cause of War*, edited by G. Bächler and K. Spillmann, VR, Zurich, Switzerland, 1996.

36- لمزيد من التفاصيل راجع كتاب

Avoiding War: Problems of crises management, By A. George, Westview Press, Boulder VA, USA, 1991.

37-- انظر مقال الدكتور علي مزروعي:

"Decaying Parts of Africa Need Benign Colonisation", *International Herald Tribune*, 4/8/1994.

وقد أثار المقال جدلاً واسعاً في أوساط النخبة السودانية. انظر رد الدكتور محمد زين العابدين عثمان، "رؤية المزروعي حول إعادة الإستعمار لأفريقيا بعيدة عن الواقع"، عن إستعمار مصري حميد للسودان [الشرق الأوسط، 1998/7/15؛ الحياة، 1998/5/27].

38- انظر مطبوعات "منظمة الدعوة الإسلامية" السودانية لجمع التبرعات من دول الخليج العربي، [ملف "منظمات إسلامية سودانية"، وحدة التوثيق، منظمة المجتمع المدني السوداني، كيمبردج، المملكة المتحدة]. وقرارات المؤتمر العالمي الاول حول "الإسلام في أفريقيا"، الذي انعقد في الخرطوم في 4/17/1992. توصل المؤتمر إلى ان "مستقبل الإسلام في القارة السوداء لا يبشر بالخير". انظر ملخص المؤتمر [الشرق الأوسط، 1992/4/29].

39- برزت فكرة إنشاء آلية لمنع وادارة وتسوية النزاعات الأفريقية بالطرق السلمية وفق أهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في توصيات مؤتمر القمة 28 الذي إنعقد في داكار (السنغال) في يونيو (حزيران) 1992. وتم تأسيس آلية مركزية لفض النزاعات في أعقاب قرارات مؤتمر القمة 29 الذي انعقد في القاهرة (مصر) في يونيو (حزيران) 1993 تحت إشراف الأمانة العامة بأديس أبابا (إثيوبيا). انظر "مشروع قرار في الكونغرس بتمويل برنامج مع النزاعات الأفريقية" فيما يختص بصراعات كل من السودان والصومال وليبيريا"، [الخرطوم، 1994/10/5]. وانظر "جهاز فض المنازعات الأفريقية يبحث تطورات الأوضاع في السودان"، [الخرطوم، 1994/10/18]. انظر أيضاً مقابلة الصحفي السوداني سيد أحمد خليفة مع الدكتور سالم أحمد سالم، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، "آلية فض المنازعات"، [الشرق الأوسط، 1995/7/15].

40- للتراجع عن الإتفاقيات انظر كتاب مولانا أبيل ألير، "جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود" محمد بشير سعيد (ترجمة)، ميدا لايت، المملكة المتحدة، 1992؛ الصفحات 231-244 الخاصة باتفاقية أديس أبابا.

41- للمزيد من المعلومات عن الصراع حول السلطة في جنوب السودان انظر حاشية 40؛ خاصة الصفحات 173-199.

42- فيما يتعلق بالموضوع انظر

War in Darfur, by M. Suliman, IFAA Publications, London, UK, 1994.

43- يمكن إعادة النظر في إحتمالات الحرب والسلام في أفريقيا بمراجعة الإطار النظري الذي قدمه

مجموعة من الباحثين في كتاب
The Violence Within: Cultural and political opposition in divided nations, edited by K. Warren, Westview Press, Boulder, USA, 1993.

الفصل الثاني

السودان

السُّـــودَان
قارة من النزاعات المسلحة

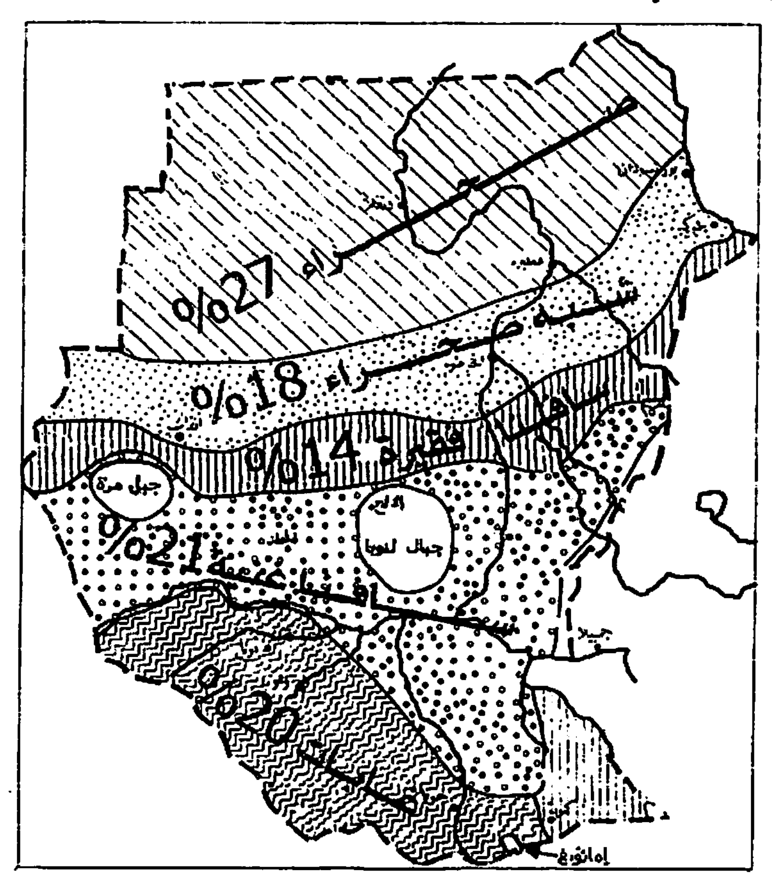
السودان، أو بلاد السود، اسم أطلقه العرب في القرون الوسطى على امتداد حزام السافنا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. ويطلق الآن على جمهورية السودان، التي تحدها شمالاً مصر، وجنوبا الكنغو ويوغندا وكينيا، وغرباً جمهوريتا تشاد وأفريقيا الوسطى، وشرقاً البحر الأحمر وارتريا واثيوبيا. وتمثل البلاد، من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والسكاني، صورة مصغرة للقارة الأفريقية بأسرها، إذ يتجاوز التماثل بينهما مجرد تفاصيل الخارطة الجغرافية (انظر شكل 1). ففي شمال السودان، كما في منطقة شمال القارة، يقطن بشكل غالب العرب المسلمون، أما الجنوب المداري فيقطنه الأفارقة المسيحيون والمسلمون وأتباع المعتقدات المحلية. وهكذا فالخارطة العرقية والدينية والثقافية للبلاد شديدة التداخل. إذ تقيم الغالبية العظمى من سكانه البالغ عددهم 31 مليوناً في المناطق الريفية، وهم يتكونون من نحو 50 مجموعة عرقية رئيسية يمكن تقسيمها إلى نحو 597 عشيرة متميزة تتحدث 114 لغة مكتوبة أو منطوقة؛ تعيش في بلد تبلغ مساحته 2½ مليون كيلومتر مربع.

ويقيم السكان من ذوي الأصول الزنجية الخالصة في مناطق السافنا الغنيّة بالولايات الجنوبية التي تتمتع بمنسوب عالٍ من الأمطار بينما يقطن ذوو الأصول العربيّة الأراضي الصحراويّة وشبه الصحراويّة في الشمال. ويقيم خليط من القبائل الزنجية المستعربة (الزنجراب) بمناطق حزام السافنا الأوسط ذي المنسوب المنخفض من الأمطار. فالتوزيع النباتي والتوزيع السلالي-الثقافي للسكان يتبع التوزيع المطري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي. ففي أقصى الجنوب، حيث تنمو الغابات توجد مجموعات أفريقية خالصة لم تتأثر مطلقاً باللغة العربية ولا بالإسلام. ويلي ذلك منطقة الحشائش الطويلة والسهول الفيضية، حيث توجد مجموعات أفريقية تأثرت جزئياً بالإسلام واللغة العربية واحتفظت بلغاتها الأم، بينما نجد في سهول السافنا ضروب متفاوتة من الإمتزاج والإختلاط بين السلالات من جهة، وبين الثقافات المختلفة من جهة أخرى، وهي في الغالب مجموعات اعتنقت الإسلام وتبنت اللغة العربية بدرجة انحسرت فيها لغاتها المحلية. وتليها مجموعات عربية انصهرت مع السكان المحليين واحتفظت إلى حد ما بلهجاتها العربية ودياناتها الإسلامية وكذلك سبل كسب عيشها؛ وهكذا تتدرج حالات الإنصهار إلى أن نجد على بعض حدود أراضيه الشمالية القاحلة مجموعات عربية خالصة لم تمتزج بالسكان المحليين، ولا تختلف ملامحها أو لهجاتها عن مثيلاتها في الجزيرة العربية.

ويقع السودان بأكمله في المنطقة الحارة، ويحتل الجزء الأوسط والأكبر من حوض نهر النيل. ويؤدي عدم

وجود حواجز جبلية تعوق مجرى الرياح إلى وجود تحوّل تدريجي في الطقس طبقاً لخطوط العرض. ويتراجع مستوى هطول الأمطار السنوي من 1200 ملميتر في العام في مناطق السافنا الجنوبيّة (خط العرض 4 شمالاً) إلى الإنعدام التام للمطر في الصحراء النوبية (خط العرض 22 شمالاً). ويعبر نهر النيل وروافده الرئيسية مسافة طولها 2258 كيلومترًا من حدود السودان الجنوبيّة إلى حدوده الشمالية، كما يلتقي النيل الأزرق (الأسود) القادم من إثيوبيا بالنيل الأبيض عند عاصمة السودان القوميّة: الخرطوم (شكل 10).

شكل (10): التوزيعات المناخية والنباتية.



الســكان

كان تعداد السودان في العام 1904 مليوناً و870 ألف نسمة فقط، وتضاعف عدد سكان البلاد 3 مرات منذ الإستقلال، حيث لم يتجاوز تعدادهم 11 مليوناً عند العام 1956، وأصبح 21 مليوناً عند العام 1983؛ ونتائج التعداد السكاني الرابع في أبريل (نيسان) 1992 أشارت إلى ان تعداد السكان بلغ 24 مليوناً و940 ألف نسمة (جدول 3)، ورصدت توقعات الأمم المتحدة للزيادة السكانية ان تعداده سيصل في العام 2025 إلى حوالي 60 مليون نسمة.[1] وتشير الإحصائيات السكانية في السودان إلى ان نحو 40٪ من السكان يمكن تصنيفهم كعرب ثقافياً أكثر منه عرقياً، إذ ان السودانين ذوي الأصول العربية يتكونون من خليط من العرب والنوبيين وغيرهم من المجموعات الحامية الأخرى.

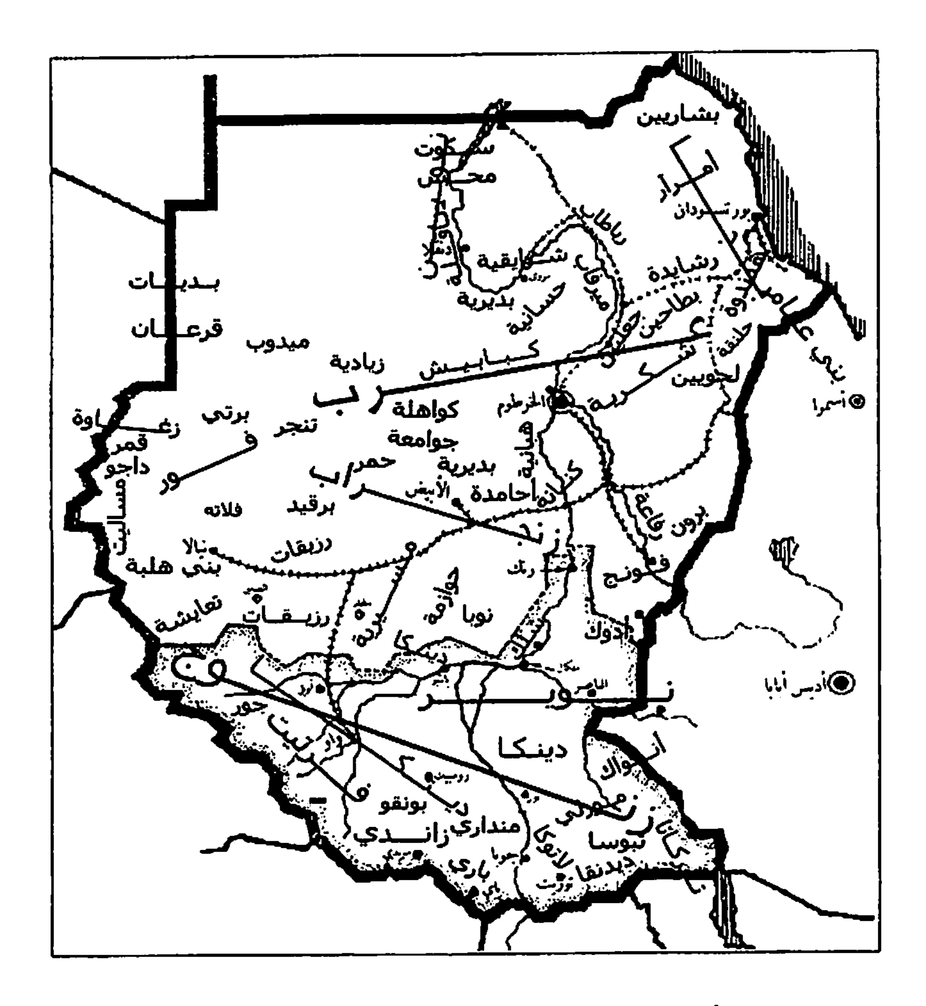
جدول (3): توزيعات نسب المساحة والسكان.[2]

المنطقة (عدد الولايات)	٪ المساحة	٪ السكان 1983	٪ السكان 1993	الكثافة السكانية كم2
الشمالية (2)	19	05	05	2
الشرقية (4)	16	16	↓ 12	7
الأوسط (2)	03	14	↑ 22	30
كردفان (3)	07	15	↓ 13	7
دارفور (3)	20	15	↑ 19	7
الخرطوم (1)	01	09	↑ 14	67
الجنوب (10)	34	26	↓ 15	9

ان قبائل سودان وادي النيل الأوسط، كالشايقيّة والرباطاب والجعليين، تشكّل بصورة رئيسية من مزارعين يفلحون اراضيهم على ضفاف النيل بينما تسكن بعيداً عن النيل بعض القبائل العربيّة معتمدة في معاشها على الرعي والزراعة المطريّة. أما مناطق السافنا الفقيرة في شمال وغرب السودان فيتنقل فيها رعاة الأبل كالشكرية والكبابيش والكواهلة، كما يعيش إلى الجنوب الغربي عدد من القبائل منهم عرب البقّارة الذي يعتمدون في معاشهم على رعي الأبقار (شكل 11).

يمثّل السودانيون الشماليون، من غير العرب، نحو 30٪ من السكان، وهم يتكوّنون من النوبيين في أقصى الشمال على الحدود مع مصر والبجا (7٪ من السكان) في تلال البحر الأحمر والنوبا في منطقة الجبال

شكل (11): التوزيعات السكانية.



بجنوب كردفان، والأنقسنا وغيرها من قبائل جنوب ولاية النيل الأزرق، والزغاوة والفور والمساليت وغيرهم في ولايات دارفور. بالإضافة إلى ذلك، هناك هجرات جماعيّة عديدة، استمرت لعقود طويلة، لمهاجرين من مصر كالأقباط ومن غرب أفريقيا يعمّم عليهم اسم الفلاتة (6٪ من السكان)، جعلوا لوجودهم اثرا يمتد على مدى يزيد عن 1000 كيلومتر عبر البلاد من غربها إلى شرقها؛ وتمتلق اغلبيّة

السودانيين الإسلام.

ان سكان جنوب السودان والذين يشكّلون، هم أيضاً، نحو 30٪ من السكان يتكوّنون من مجموعتين رئيسيّتين احداهما المجموعة النيلية التي تعتمد في معيشتها على رعي الأبقار وتضم قبائل الدينكا (12٪ من سكان البلاد) والشلك والنوير الذين يعيشون في مناطق الحشائش الغزيرة الوسطى. وبينما تعتمد المجموعة الثانية التي تضم قبائل الزاندي والباريا والآتوكا والمورلي والتبوسا وغيرهم على الزراعة في الغابات على امتداد الحدود الجنوبيّة. ويعتبر تأثير الإسلام والمسيحيّة على هذه المجموعة أكبر من تأثيرهما على جيرانهم النيليين.

مؤسسة الجلابة

تُعدّ فئة الجلاّبة خليطاً من عناصر كثيرة، ومتعددة عرقياً شملت حتى الأقليات الوافدة من أهل الشام والمماليك واليونانيين والأتراك. وهم يمثلون اليوم بشكل رئيسي شبكة التداخل الإجتماعي بين أهم المجموعات العربيّة السودانية بغض النظر عن أصولهم القبلية أو الجهوية. وهم يمثلون، أيضاً، الطبقة التجاريّة الحضرية التي انتشرت في جميع أرجاء السودان وبعض الدول المجاورة له. و"الجلابة" تمثل أكثر المجموعات الشمالية ثراءً إذ تمتع افرادها بتأثير إقتصادي وسياسي كبير خلال تاريخ السودان الحديث. وقد نشأت من خلال عمليات التحول التاريخية والإجتماعية والإقتصادية بالسودان منذ أواخر القرن الرابع عشر.

ويستند "الجلابة" بشكل رئيسي إلى أحفاد وتراث التجار العرب الذين كانت حضارتهم الإسلاميّة مهيّأة لأحداث تغيير ثوري كبير قبل حوالي 10 قرون من الزمان، خلال المرحلة الأولى من الخلافة العباسيّة، لكنها بدلاً عن ذلك انقلبت على نفسها وانتكست. فقد شهدت الفنون والحرف المختلفة إبان تلك الحقبة، تطوّراً متسارعاً. كما ظهرت في الفترة ذاتها طفرة جديدة في الأدب قادها شعراء الحداثة مثل أبي نواس وبشار بن برد؛ وبرزت المدارس العلمانية في الفلسفة كالمعتزلة وأخوان الصفا، وهي ذات الحقبة التي تخلت فيها اللغة العربيّة عن زخرفها وماالحق بها من بلاغة شكلية. وكان يبدو ان هذه المنجزات الثقافية تمهّد الطريق لتحوّل تاريخي كبير. ولكن بالرغم من إرهاصات النهضة الوشيكة فان الثورة لم تتحقق. لقد تمترس الإقطاعيُون العرب في ولاياتهم ورفضوا التغيير، واستقدم الخلفاء مرتزقة من الأتراك والسلافيين لرأب تصدّع امبراطوريتهم الإسلاميّة المتفككة، لكنهم لم يستطيعوا تحقيق نجاح حاسم في ذلك.

وبدلاً من التنوّع في الإنتاج السلمي على طريقة الدول الأوروبيّة الصناعيّة لاحقاً، اتجهت النخبة العربيّة إلى

التخندق في "مؤسسة الجلابة"؛ وليصير افرادها مجرّد مورّدي بضائع (جلابة) بدلاً عن ان يكونوا منتجين لها. وكان اسلافهم قد درجوا منذ آلاف السنين على مزاولة اشكال التجارة القريبة والبعيدة، وهكذا فضّل الجلابة الإشتغال بصنوف التعاملات التجاريّة بدلاً من الإستثمار طويل الأمد في المؤسسات الإنتاجية التي كانت بالنسبة لهم نشاطاً مجهولاً لايدرون عنه سوى القليل. وقد تطور الحال إلى ان أصبح مصطلح "مؤسسة الجلابة" مفهوماً سياسياً لتعرف فئة اجتماعية لعبت دوراً تاريخياً محدداً ولازالت تقوم به في المجتمع السوداني.

وقد لعبت سياسات البنك الدولي ومشاريعه في السودان وحصاد إنجازات الدولة السياسية والإقتصادية منذ العقد السادس من القرن العشرين في توسيع عضويه شبكة الجلابة لينضم إلى ركب التجار فيه مجموعات متميزة من الأجيال الجديدة من عائلات الإدارة الأهلية والفئات المهنية (مدنية وعسكرية) وقيادات التنظيمات السياسية الحاكمة في الولايات. ومن أوساطهم خرجت القيادات الإجتماعية والدينية للمجتمع السوداني، وأصبحوا فيما بعد قوة سياسية لعبت دوراً متقدماً في بلورة وجود فعال له خصوصيته وعنصر توحيد لصفوة القبائل المختلفة متجاوزة بذلك هيمنة الشيوخ والمكوك والسلاطين. واكتسبوا عبر الزمان مرونة لا تضاهي للتلاؤم مع المتغيرات؛ وعندما تعرّضت في بعض الفترات مصالحهم للخطر استطاعوا استعادة قبضتهم على جهاز الدولة أما عن طريق هياكل ديمقراطية زائفة (شكلاً ومضموناً)، أو عن طريق البندقية؛ متقمّصين حيناً شخصيّة دكتور جاكل وحينا آخر شخصيّة مستر هايد حسب مايتطلبه الوضع.

ان فئة الجلابة قطاع منظم وسريع التأقلم وذلك بحكم شبكة علاقاتهم التجاريّة وإنتشارهم الجغرافي في كل أنحاء السودان. فقد كانوا على مر العصور الوسيط لعمليات التبادل التجاري الأجنبي داخل البلاد، وتصرف إنتاج الموارد المحلية مثل ريش النعام والصمغ العربي وسن الفيل (العاج) وأخشاب الأبنوس والرقيق من السودان إلى الخارج. ولم يعط الباحثون بعد لمواهبهم السياسيّة التقدير الكافي في احيان عديدة. خاصة بعدما تحولت مراكزهم التجارية (دنقلا، بربر، شندي، أمدرمان، الدويم، الكاملين، سنار، كوستي، رفاعة، الأبيض، نيالا، ديم الزبير، جوبا . . . الخ) إلى دوائر إرتكاز إدارية لأنظمة الحكم المتعاقبة منذ دخول الإسلام إلى السودان في العام 1318 ميلادية وبروز فيدرالية سلطنة الفونج العام 1504، مروراً بالحكم العثماني (التركي، 1820–1885) وإلى زماننا الراهن.

وباكتشاف النفط في منطقة بانتيو، بولاية الوحدة، تعرّف الجلابة على نوع آخر من انواع الثروة في الجنوب يضاف إلى ثروتي الأرض والمياه. أما في مايتعلق بمشروع قناة جونقلي فإن العمل فيها خلال هذه الفترة

كان يسير متوازياً مع وجهة التوسّع في الزراعة؛ ومع نهاية السبعينات من القرن العشرين، انتقل الجنوب المهمل نسبيّاً، ولزمن طويل، إلى مركز دائرة اهتمام مؤسسة الجلابة التجارية ودولتهم.

ولمجرد التذكير هنا نقول لقد أُعيقت، مرّة اخرى، خطط مؤسسة الجلابة، وبدأت تطفو على سطح الأحداث الدعوات العلنية والمستترة لتنصيب حكومة قويّة على البلاد تجد آذاناً صاغية كمخرج وحيد لمشاكل السودان. وبوقوع انقلاب الجبهة الإسلاميّة في يونيو (حزيران) 1989 وجد الدعاة لحكومة باطشة ماكانوا يبحثون عنه ماثلاً أمامهم. خاطب الملحق الإعلامي لسفارة السودان في لندن، الدكتور عبد الوهاب الأفندي، وممثل حكومة الإنقلاب في منتدى أبسالا، بالسويد، والذي عقد في اغسطس (آب) 1991 معبراً دون تردد، عن ذلك الإتجاه قائلاً:

> "ان النقابات وزعماء الطوائف وكبار التجار وزعماء العشائر صاروا اقوياء، لدرجة كبيرة، في غياب وجود دولة فعالة. ان المنتصر في الصراع الطويل من اجل السيطرة (على الدولة) يجب ان يعرف هدفه بوضوح، وان يسعى اليه في صرامة وقسوة وليس بأيّ وسيلة اخرى".

وأضاف:

> "ان العائق الأساسي امام اقامة دولة فعلية في السودان هو رفض الجنوب التعاون . . . ولقد اضعفت مقاومة الجنوبيين الدولة وحرمتها من شرعيّتها".[3]

ان نظام "الجبهة القوميّة الإسلاميّة" العسكري كشف من معاملته القاسية للجنوبيين، بما في ذلك الذين فروا من الحرب. واستخدم الخلافات القبلية وبعض "المثقفين والمتعلمين" الفاسدين لتوسيع شقة الخلاف بين الجنوبيّين أنفسهم. كما انه حطّم، بشكل كبير، الإستقلالية النسبيّة لجهاز الدولة الذي كان في السابق يشكل عنصر تهديد محتمل، أو عائق متوقع، امام تطبيق مؤسسة الجلابة لأهدافها.

الـموارد الـطبيعية

تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة في السودان 88 مليون هكتار (200 مليون فدان) لا يستغل في الإنتاج سوى ثلثها، وذلك بسبب معوّقات ناتجة عن عدم توفر الإستثمارات المالية أو سبل الري الكافية أو فقر التربة في بعض الأماكن. وهناك 100 مليون هكتار أخرى (240 مليون فدان) من الأراضي تستخدم في الرعي، وحوالي 18 مليون هكتار (42 مليون فدان) من الغابات الطبيعيّة. ومن مجموع

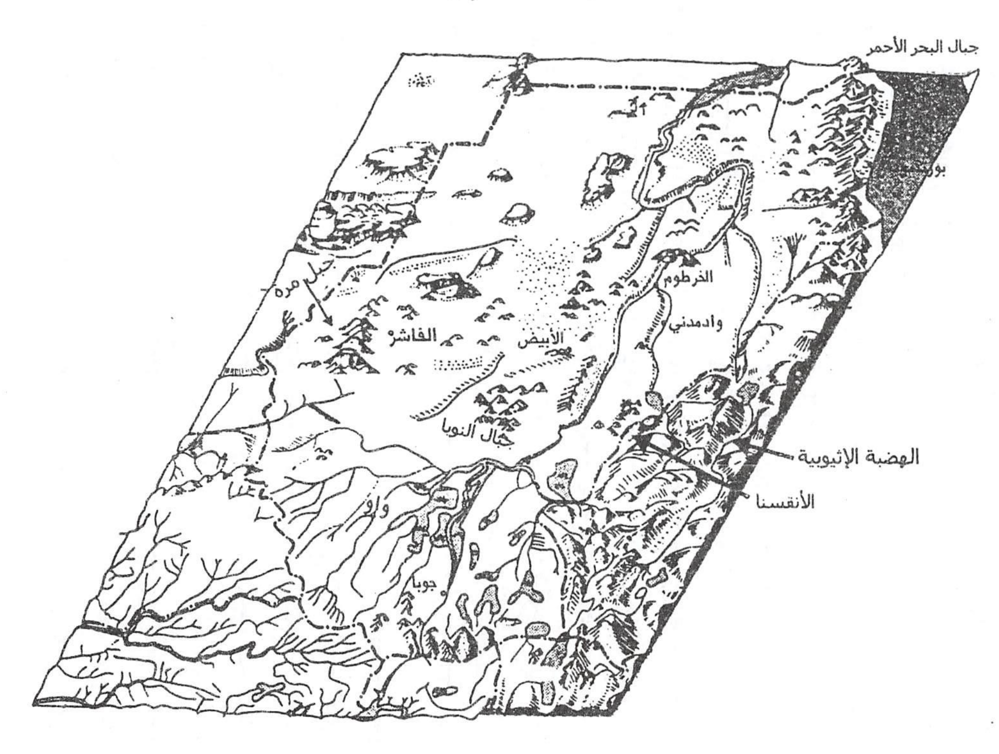
14½ مليون هكتار (34½ مليون فدان) المزروعة فعلاً هناك حوالي 2 مليون هكتار (4½ مليون فدان) تروى رياً اصطناعياً (يمثل مشروعي الجزيرة والمناقل نصفها) وتعتمد على مدخلات حديثة (آليات وبذور محسنة وأسمدة ومبيدات . . .الخ)، وحوالي 8½ مليون هكتار (20 مليون فدان) من الزراعة الآلية تعتمد على الري المطري وتوظف الآليات الحديثة في تحضير الأرض والزراعة والحصاد، بينما هناك 4 ملايين هكتار (10 ملايين فدان) تخضع لأساليب الزراعة التقليدية.

وتعتبر كل انهار السودان فروعاً لمياه نهر النيل. فبالإضافة إلى النيلين الأزرق والأبيض، الفرعين الأساسيّين، تصبّ أيضاً انهار بحر العرب والدندر والرهد وعطبره في المجرى الرئيسي للنيل. وفي ماعدا نهر العرب فإن فروع النيل الأخرى تنبع إما من خارج السودان وإما من جنوبه، مما يجعل لهذا الوضع المهم أثراً كبيراً في الحروب الأهلية التي تجري الآن في البلاد. وتتميّز الأمطار، مصدر المياه الآخر، بالتنوّع في منسوبها على خط الطول ذاته خلال الفصل الواحد. وهذا يؤثر على المنسوب المائي سواء كان فوق الأرض أم جوفياً (التسرب). ويتفاوت انتاج الحبوب وصلاحيّة المراعي بدرجة كبيرة وفقاً لوتائر سقوط الأمطار.[4] وتعتمد الزراعة في الولايات الشمالية، حيث يستقر السكان على جانبي النهر، على النيل وحده؛ وفي الولايات الجنوبية على الأمطار؛ بينما تعتمد على الأمطار والري معاً في الولايات الشرقية وبعض المناطق الأخرى.

تسود التربة الحجريّة المختلطة بالحديد في الجنوب بينما يتميّز وسط السودان بالتربة الطينيّة الخصبة، وتغطي الرمال الجهات الصحراويّة الواسعة في الشمال والشمال الغربي. أما المناطق الجبلية الرئيسية فهي جبل الإماتونغ في أقصى الجنوب وتلال البحر الأحمر في الشمال الشرقي والتي تمتد من مثلث حلايب حتى تندمج جنوباً في هضبة الحبشة، ومرتفعات منطقة جبل مرّة البركانية في الغرب وتلال الأنقسنا في الشرق وجبال النوبا في الوسط.

وتتمتع أواسط السودان بتربة طينية سوداء، توجد في حزام يمتد من شرق البلاد من جنوب نهر عطبرة لتغطي باتجاه الجنوب ولايات الجزيرة والقضارف وسنار والنيل الأزرق وأعالي النيل، وتمتد غرباً نحو جنوب كردفان وجنوب دارفور وشمال بحر الغزال. وإذا أضفنا إليها تنوع المناخ ومناسيب هطول الأمطار وتوفر المياه الجوفية وروافد الأنهار نجد إن أرضه هي الأقل تكلفة والأنسب للزراعة. لذلك تعتبر نشاطاً اقتصاديّاً رئيسيّاً للمواطنين السودانيين إذ يعمل نحو 72٪ منهم في مجالي الزراعة ورعاية الحيوان. وقد مثلت الزراعة إلى العقد السادس من القرن العشرين أكثر من ½ الناتج القومي الإجمالي؛ ورغم انخفاض مساهمتها تدريجياً إلا أنها مازالت تقدر بحوالي الثلث وتشكل العمود الفقري لإقتصاد

شكل (12): تضاريس السودان.



البلاد وبذلك تكون هي أكبر قطاعات دعم الإقتصاد الوطني ومصدراً تمويلياً لتنمية القطاعات الأخرى. وتعتبر الذرة المحصول الرئيسي للغذاء، بينما يمثل القطن والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي المحاصيل النقديّة.

وتأتي الثروة الحيوانية من الأبقار والضان والأغنام والجمال في الدرجة الثانية من حيث الأهمية الإقتصادية. يقدّر حجمها حالياً بحوالي 27 مليون وحدة حيوانية وهو أعلى من المعدّل المثالي الذي يقدّر بما يعادل 22 مليون وحدة حيوانية (الوحدة الحيوانية تساوي بقرة وعجلا أو مايساويهما)، ولا تتمتع بمثلها أية دولة في أفريقيا أو الشرق الأوسط. كما توجد فيه أنواع كثيرة من الحيوانات البرية والمتوحشة. وتشكل المراعي 50٪ من مساحة السودان، وتنتج علفاً يقدر بحوالي 77 مليون طن في العام؛ ولكنها تواجه تقلصا مستمرا بسبب التوسع المطرد في مشاريع الزراعة الآلية، وازالة الغابات وتقلص معدل هطول الأمطار وارتفاع معدّل الحرائق التي تلتهم العشب إذ يبلغ ماتحرقه بحو 30٪ من انتاج العلف السنوي.[5]

لقد أزيلت، أيضاً، مساحات واسعة من الغابات في شمال ووسط البلاد من جراء التوسع الأفقي في الزراعة الآلية على حساب أراضي الغابات والمراعي الطبيعية، وزيادة الطلب على حطب الوقود. وفاقت الآثار الكبيرة لذلك آثار الجفاف والزحف الصحراوي. والمعروف ان حطب الوقود يسهم بنحو 84٪ من حجم الطاقة المستهلكة بالبلاد، أي بما يقدر بحوالي 64 مليون متر مكعب. وفي الوقت الحالي يزيد معدل الإزالة السنوي عن 2.1 مليون هكتار (5 ملايين فدان)، بينما لا تزيد المساحة التي تزرع غابات سنوياً عن 9.2 ألف هكتار (22 ألف فدان). وبمقارنة المعدّل الحالي لاستهلاك الأخشاب مقابل الإحلال والتشجير من جانب واستمرار ازالتها من الجانب الآخر يمكن الإستنتاج أن كل غابات شمال السودان ستزول بحلول العام 2003.[6] وقد ذكر مدير غابات ولاية النيل الأزرق (إحدى ساحات حرب الموارد) في العام 1994 ان إستمرار المعدل الراهن يهدد المصادر النباتية للطاقة في السودان. وذكر ان سياسات الإستثمار الزراعي التي تبنتها الدولة منذ العام 1989 تعد أحد الأسباب التي تهدد وجود الغابات بالبلاد؛ فغابة خور دنيا (جنوب الولاية) تعد إحدى الغابات التي تقدم مثالاً حياً لذلك، حيث كانت مساحتها تزيد عن 64.2 ألف هكتار (152 ألف فدان) فأصبحت لا تتجاوز في أوائل التسعينيات 4.2 ألف هكتار (10 آلاف فدان).

ان اكتشاف النفط بكميات تجاريّة في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين وضع البلاد في عين المصالح الدولية؛ وأدى إلى تصاعد الآمال بشأن حل أزمة البلاد الإقتصاديّة، ولكن النفط تم التنقيب عنه

وأستخراجه، بصورة اساسيّة، من حقول في جنوب البلاد. أما في مايتعلّق بأستغلال العائد المتوقّع من المياه بانجاز مشروع قناة جونقلي المؤجلة بسبب استمرار الحرب الأهلية، فإن النجاح في ذلك يعتمد على إكمالها وعلى بسط السيطرة الأمنيّة على المنطقة (انظر الفصل الثالث).

حزام الزراعة الآلية

زاد حجم المساحة الكلية للأراضي المرويّة ريّاً إصطناعيّاً ومطريّاً، والتي تحمل ترخيصاً حكوميّاً، من أقل من ½ مليون هكتار (مليون فدان) العام 1968 إلى نحو 5 ملايين هكتار (9 ملايين فدان) العام 1986؛ وتزرع، الطريقة نفسها، مساحة مساوية لذلك دون موافقة من ادارات الدولة المختصة بزراعتها (عشوائية، خارج التخطيط).[7] واستحوزت هذه المشاريع الواسعة على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعيّة التقليديّة، ومن مواقع المياه والمراعي ومسارات قطعان الماشية مما ادى إلى نزوح الملايين من المنتجين الصغار منها. لقد ازيلت مساحات كبيرة من الغابات (بما فيها 95٪ من مساحة غابات شرق السودان) لإفساح المجال للمشاريع الزراعيّة كبيرة الحجم، ومع القضاء على الأشجار ضاعت موارد محليّة حيويّة من مصادر الدخل كحطب الوقود والصمغ العربي. كما كان لذلك تأثير سلبي على نسبة الرطوبة بالجو وبالتالي على معدلات هطول الأمطار سنويا، وسارع من تفكك التربة وعلى زحف الكثبان الرملية جنوبا.

يجدر بالذكر هنا ان "مؤسسة الزراعة الآليّة" قد انشئت العام 1968 بطلب من البنك الدولي وذلك كضمان لأول قروضه لما يسمى بقطاع الإشراف ولتسهيل توفير إمتيازات الإستدانة لأصحاب المشاريع الزراعيّة الخاصة. بعدها اشرفت مؤسسة الزراعة الآلية على توسع الزراعة في ولايات جنوب كردفان والنيل الأبيض وأعالي النيل. وبحلول العام 1975 كان البنك الدولي قد خصص ½ حجم القروض المرصودة لكل القطاع الزراعي لدعم مناطق الزراعة الآليّة التي تعتمد على الري المطري.

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وقبل دخول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى السودان بشكل كبير، كان الإنتاج الزراعي يتجه، بصورة رئيسية نحو السوق الداخلية لتلبية الحاجات المحلية الأساسيّة. لهذا السبب استطاع السودانيُّون تحمّل تبعات الجفاف الشديد خلال اعوام 1972–1975 من دون ظهور مجاعة على مستوى واسع. ولكن، منذ منتصف السبعينيات ودخول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شريكاً مباشرا في رسم سياسات الدول، خاصة في القطاع الزراعي، فإن الأوضاع تغيّرت بشكل حاسم نحو الأسوا.

لقد حدث تحوّل كبير في أوساط مجموعات الجلاّبة (التجار) منذ بداية الإنفتاح على الدول الغربية الذي

أُستهل في العام 1972 (سياسة الباب المفتوح)، وصاحب ذلك تحوّل الإهتمام من السوق المحلية إلى السوق العالمية. وفي منتصف السبعينيات اطلقت على السودان صفة فضفاضة (سلة غذاء العالم العربي)، ووضعت الخطط للتوسّع في الزراعة الآليّة غربا باستخدام القروض المتاحة من اموال النفط العربي دون قيود.[8] ولعل معارضة هذه السياسات قد أضحت ظاهرة للعيان حيث تجلت في التمردات التي تفجّرت في أوساط المجموعات الزراعيّة من سكان هذه المناطق، كما وقعت محاولتان انقلابيّتان، الأولى بقيادة المقدم حسن حسين عثمان العام 1975 والثانية بقيادة العميد محمد نور سعد العام 1976 وكلتاهما دعمت بواسطة ضباط وجنود لهم ارتباطات وثيقة بمناطق السخط والإحتجاج — الصامت والعلني — على استمرار هذا النهج الإستغلالي البشع لموارد هذه المناطق التي اشرنا اليها سابقا.

احتلت الذرة (الغذاء الأساسي لأهل السودان) الموقع الثالث من الصادرات السودانية العام 1981؛ وصارت خلال العام 1982 ثاني أكبر صادرات البلاد. وكان سبب الزيادة في صادراتها يعود، بصورة رئيسية، إلى واردات دعمتها المملكة العربيّة السعوديّة لإنتاج علف الحيوان، إذ دفعت 220 دولارا سعرا للطن المتري من الذرة السودانية مقارنة بـ170 دولارا فقط للطن المتري للذرة المستوردة من تايلاند؛ صاحبتها ضغوط صندوق النقد الدولي على حكومة السودان كي يستمر تصدير الذرة، من دون انقطاع، حتى خلال سنوات المجاعة 1982-1985. فخلال تلك الفترة صدّرت البلاد 621 ألف طن متري من الذرة، الشئ الذي أثار اعجاب ممثلي صندوق النقد الدولي في السودان مشيداً بها "كقصّة نجاح باهر" لسياسات الصندوق ووصفها بأنها:

> "مثال مهم عن الدور الإيجابي لتخفيض قيمة العملة وتشجيع الصادرات غير التقليديّة".[9]

وقبل تطبيق برامج الإصلاحات الهيكليّة كانت البلاد تستطيع تغطية 48٪ من احتياجاتها من القمح. أما بعد البدء في تطبيق الإجراءات (1978-1987) فان النسبة تراجعت إلى 28٪. وكان ذلك نتيجة مباشرة لتحيّز صندوق النقد الدولي ضد انتاج القمح لانه يتعارض مع انتاج محاصيل تصديريّة مُربحة مثل القطن. وقد خفضت المساحات التي كان يزرع فيها القمح من أجل زيادة مساحات القطن المزروع. وكذلك منح صندوق النقد الدولي تأييدا كبيرا لإعادة تأهيل مشروع الجزيرة وغيرها من مشاريع زراعة القطن في المناطق المرويّة. لكن ونتيجة لتدهور اسواق القطن فان السودان لم يجن العائد المتوقع من العملات الأجنبيّة، كما فقد، ايضا، قدرته على الحفاظ على أمنه الغذائي.[10]

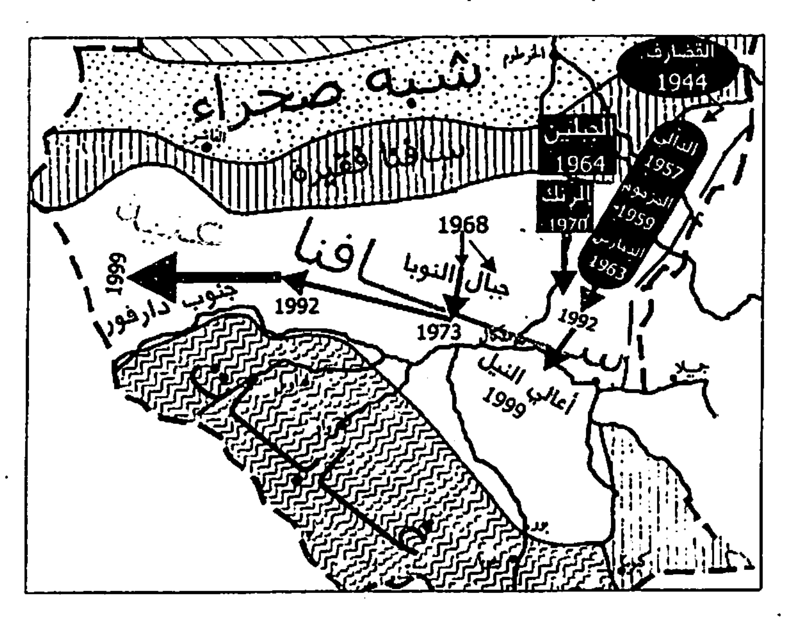
التوسع جنوبا

لقد بدأت مشاريع الزراعة الآليّة بولاية القضارف في العام 1944، ولم تزد المساحة المزروعة عند العام

1956 عن 2½ ألف هكتار (6 آلاف فدان)؛ قفزت في بداية العقد السادس من القرن العشرين إلى 507 ألف هكتار (1200 ألف فدان). وتوسعت الزراعة الآلية حتى بلغت جنوب كردفان ومنطقة خزان الرهد في اواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين. وبحلول العام 1989 صارت 60٪ من أراضي منطقة خزان الرهد خاضعة لمشاريع الزراعة الآلية العشوائية (خارج التخطيط). وتم تقنين وضعية تلك الحيازات عندما وافق مجلس الوزراء في أغسطس (آب) 1992 برئاسة الجنرال عمر البشير على إقتراح الجنرال الزبير صالح بإلغاء حجز أراضي مشروع الرهد في شمال ولاية الجزيرة والبالغ مساحتها حوالي 190 ألف هكتار (450 ألف فدان) وتخصيص حيازتها للإستثمار."

واستمرت امتداداتها بالتصديقات الجديدة لمشاريع الزراعة الآلية منذ منتصف العام 1992 وتمددت حيازاتها عاماً بعد آخر إلى أن وصلت حزام السدود الفيضية جنوباً وحدود السودان مع إفريقيا الوسطى غرباً (شكل 12). ومن دواعي الدهشة ان الحكومة زودت هذه المشاريع غير المرخصة بالخدمات الزراعيّة، بل وبأنصبة خاصة من النفط المدعوم.

شكل (13): الزحف جنوباً والإمتداد غرباً.



ان التوسع الشديد الذي شهدته الزراعة الآلية في اواسط وجنوب شرق البلاد أدى إلى انهاك مضطرد للتربة. وفي الأراضي ضعيفة التربة هبط متوسط انتاجية الفدان من محاصيل الذرة والدخن والفول السوداني إلى حوالى 80٪، كما تبددت 17 مليون هكتار (40 مليون فدان) بسبب تعرية التربة. وفي بعض المناطق استنزفت الأرض خلال 3 إلى 4 سنوات بسبب التوسع الزراعي الآلي المتنقل، والذي يتدحرج ككرة النار على الأرض مدمّرا سطح التربة قبل ان يغادرها إلى غيرها. ان شهيّة لأراض جديدة لايمكن اشباعها، كما ان وجهته كانت هي التمدد جنوبا؛ وتواصلت محاور التوسع لتتجاوز مشاريع المقينص والجبلين والطيارة والرنك والقيقر وأكاكا... الخ، زاحفاً بسرعة شديدة نحو الجنوب ساعيا لالتهام أراضي ولاية أعالي النيل.[12]

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في مساحة الأرض المزروعة وزيادة حجم الصادرات فان الأثر الكلي للسياسات الجديدة الموجّهة نحو التصدير كان سلبيّا. لقد تراجعت قيمة المواد الأوليّة في السوق العالميّة بصورة تكاد ان تكون منتظمة منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، بينما تصاعدت اسعار النفط وغيره من المنتجات الصناعيّة ومدخلات الإنتاج. واصبح حجم الديون يتزايد بسبب حلول موعد سداد فوائدها والخدمات المالية المتعلقة بها. وتفاقمت الأزمة الإقتصاديّة إلى ان بلغت قمتها العام 1978 عندما تدخّل صندوق النقد الدولي ليتفاوض مع الحكومة السودانية بشأن اول برامجه الإصلاحيّة العديدة. ومنذ ذلك التاريخ، وحتى العام 1984 وقع الصندوق 5 إتفاقيات مع السودان.

هدفت برامج صندوق النقد الدولي للإصلاحات الهيكلية نحو وقف تزايد تضخم الميزانية الحكوميّة وتشجيع قطاع الصادرات، وبصورة اساسيّة عن طريق الترويج التفضيلي لتصدير الحبوب، وتخفيض قيمة العملة السودانية. لقد تسبّب التشجيع الهائل للتوسّع في الزراعة الآلية، وتقليص رقعة الأرض المتاحة للمزارعين التقليديّين والرعاة مما ادى إلى انخفاض مدخراتهم المالية، وتقليل الدعم للإحتياجات الأساسيّة والخدمات الإجتماعيّة، في انهيار الصرح العظيم للزراعة والرعي التقليديّين والقاعدة الإقتصاديّة لحوالى 14 مليون مواطن من السودانيين. ولأن الزراعة ماعادت تتجه كليا نحو السوق المحلي فان الأوضاع المعيشيّة والقدرة الشرائيّة للطبقات المنتجة لم تعد هم الحكام والتجار الأول.[13]

طبيعة الأراضي الجافة

من البديهي القول ان الحياة في السودان، كما في اجزاء أخرى من العالم، تعتمد الحياة على وجود توازن دقيق بين التربة والمناخ والماء والنبات. فلقد كانت الأجزاء الجنوبيّة لمنطقة شبه الصحراء السودانية تتمتع بقدر كافٍ من الأمطار تمكن من زراعة الدخن وغيرها من المحاصيل الأخرى التي تقاوم الجفاف؛ لكن

حتّى مثل هذا الإنتاج المعيشي المباشر صار صعباً جداً بسبب فترات الجفاف الثلاث التي مرّت خلال 20 عاما الماضية.

وتغطي السافنا 35٪ من مساحة السودان إذ تشكّل مايسمى باراضي الري المطري الوسطى حيث تعتبر ممارسة الرعي والزراعة التقليدية معاً هي الطريقة الأساسيّة لاستخدام الأرض (شكل 10). ويصل متوسط الأمطار إلى 800 ملميترا في العام عبر هذا الحزام من الحشائش واشجار السنط؛ حيث تزرع الأرض الأكثر خصوبة بالذرة والدخن والسمسم والقطن والفول السوداني. خلف ذلك تمتد اراضي السافنا الغنيّة (معظم جنوب السودان) عماد الاقتصاد الرعوي وحيث تسمح التربة الصالحة بالزراعة المكثّفة. وعدا ذلك فإن الأجزاء المتبقية من ولايات الجنوب السوداني هي عبارة عن غابات مداريّة ومستنقعات، وهناك اجزاء كبيرة من الغابات المداريّة الإستوائيّة غير صالحة لتربية الحيوانات بسبب وجود ذبابة التسي تسي. ومن جهة أخري فإن هشاشة الأرض الجافة وشبه الجافة لاتخفى على العيان.

> "ان الوعي بتقلب الفصول، والحرص في استخدام الموارد يُدْعم بتنوّع قوي وباستخدام متميّز لبعض عناصر الغنى في البيئة خلال فصول معيّنة من العام ... وتستند وتتأثر بناء الأمن البيئي إلى اللجوء لتوظيف المناطق الجنوبيّة الغنيّة عند حدوث فترات طويلة من الجفاف".[14]

ان عملية انتقال الناس وقطعان الماشية، هذه، من محاورها الإيكولوجيّة إلى منطقة تحتلّها مجموعات عرقية مغايرة هي وصفة جاهزة للتوتر والصدامات والنزاع يحتاج تخفيف حدتها ومعالجتها إلى مفاوضات وتنازلات من الجانبين. وفي الماضي كانت الأطراف المتنازعة تتوصّل إلى اتفاقات ذات شروط محدّدة، وذلك، حينما كان الإحتياج لاقتسام استخدام الأرض احتياجاً عارضا ومؤقتاً، أما الآن وقد أوشك ان يصبح احتياجا دائما فان المعوّقات قد تضخمت. وفوق ذلك غطت المناطق العازلة بين شبه الصحراء والسافنا بدرجة عالية الكثافة من الزراعة الآلية حتى بدأت كل أنماط الحياة الزراعيّة-الرعويّة تتهاوى.

التدهور البيئي

نشأت في الطرف الشمالي الغربي لمدينة أمدرمان (ولاية الخرطوم) حيث اعتدت خلال سنوات الطفولة، في حقبة الأربعينيات من القرن العشرين، على قضاء أوقات الظهيرة بغابات السنط المجاورة في مطاردة الحيوانات الصغيرة والبحث عن الحشرات الملونة وجمع الفواكه البرية. قبيل مغيب الشمس كنت أتوجه عائدا إلى البيت وأنا اعرج من الآلام التي يتركها الشوك على قدمي الحافيتين ومسرعاً في الوقت نفسه خوفاً من الضباع التي تظهر دائما من منطقة التلال المجاورة. كثيرا ما كنت اسمع ليلاً عواءها المميز والنباح

الشرس لكلاب الحِلة (المنطقة) رداً على ذلك العواء.

لقد تغيرت البيئة الطبيعية بشكل ملحوظ في العقود الأربعة الأخيرة. فبنهاية العام 1972 كان خط أشجار السنط تلك يقف على بعد 90 كيلومترا إلى الجنوب من مدينة أمدرمان، أما الآن فهو يبعد 800 كيلومتر إلى الجنوب. والجدير بالذكر هنا، أن دراسة نشرت نتائجها وزارة الطاقة السودانية العام 1983 توصلت إلى أن معدل الإستهلاك الحالي في مقابل عمليات التجديد والإحلال وزراعة المناطق الغابيّة سيؤدي إلى إخلاء مناطق الغابات في شمال السودان بنهاية العام 2003، أي تعرية معطقة تعادل مساحتها 6 أضعاف مساحة فرنسا!

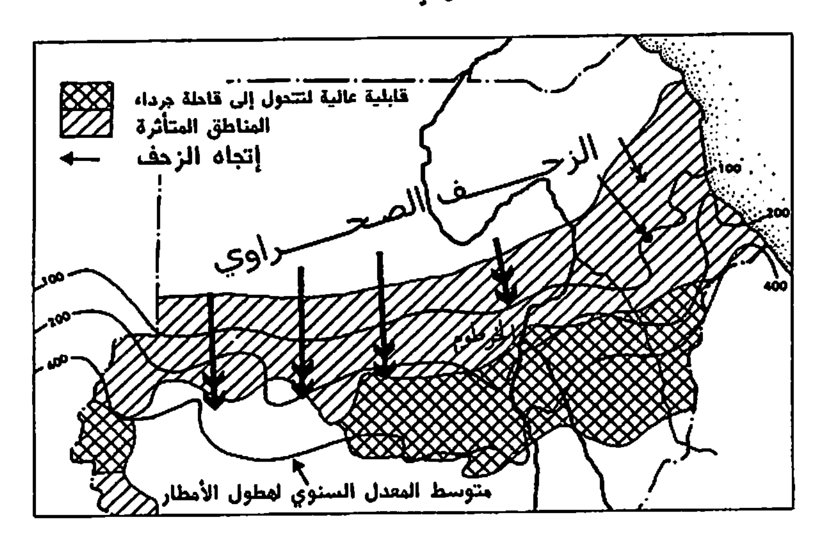
التعرية البيئية الواسعة النطاق بالإضافة إلى حرمان السكان من الإستفادة من الموارد الطبيعية والإجتماعية إلى جانب التنافس والصراع الناجمين عن ذلك على ثروة البلاد الآخذة في التضاؤل، أدت في مجملها إلى تحويل اكبر قطر في القارة الأفريقية إلى ساحة للصراعات الدموية المتواصلة، بمعنى آخر: فان هذه النزاعات نشأت في الأساس من التشوهات البيئية و الإقتصادية.

تميّز المناطق الجافة وشبه الجافة، والتي تشكّل معظم شمال السودان، بارتفاع كثافتها السكانية رغم ان متوسط الكثافة العامة لايزيد عن 10 أشخاص لكل كيلومتر مربع. ويعود هذا الوضع إلى ان معظم السكان يتركزون في المناطق التي تتوفر فيها مياه الشرب والأرض الخصبة الصالحة للزراعة. وعبر القرون طوّر سكان مناطق حزام السافنا الأفريقي، الذي يمتد من تلال البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، آليات عديدة للتعامل مع الزحف الصحراوي ومواجهة فترات الجفاف التي تشهدها المنطقة بين الحين والآخر (شكل 14). لكن، منذ العام 1967 ظل معدّل سقوط الأمطار، يتراجع من المتوسط السابق، الذي كان مستقراً لفترة طويلة الأمد؛ وتعرّضت الإستراتيجيات المكتسبة لمواجهة فترات الجفاف إلى ضغوط فوق طاقة احتمالها بسبب استمرار حالات الجفاف لفترة أطول. وسجل معدل هطول الأمطار عجزا يتراوح بين 40 و50٪ بالمقارنة مع ماكان عليه خلال 15 عاماً السابقة.[15]

كان هناك اعتقاد واسع، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بان الجفاف في منطقة حزام السافنا الأفريقي قد نتج عن طريق أستنزافي بفعل الإنسان؛ إذ تدهور المرعى بسبب تزايد معدّل الرعي، وازيلت الغابات للحصول على الأخشاب وحطب الوقود. ولكن ومنذ منتصف الثمانينيات اجمعت آراء الإختصاصيّين نحو تغليب وجهة النظر القائلة بأن التغييرات في درجة حرارة المحيط الأطلسي، والتي يتسبّب فيها ارتفاع درجة حرارة الأرض هي العامل الرئيسي.[16] ولكن كلا التغييرين الحاصلين، الإقليمي والعالمي، يعتبر في النهاية من نتائج تدخّل الإنسان وتأثيره السلبي على النظام

الإيكولوجي. وبالإضافة للجفاف فان الطرق غير الرشيدة والجائرة لاستخدام الأرض كالرعي المكثف والتوسع المطرد في استخدام أساليب الزراعة الآلية في مناطق الري المطري يعملان على تدمير النظام الإيكولوجي لمنطقة حزام السافنا السوداني التي يسكنها 70٪ من سكان البلاد.

شكل (14): أخطار التصحر والزحف الصحراوي.



ان الدراسة السابقة ذكرها تؤكد ان اقتصاد الإعاشة في منطقة الساحل الواسعة هذه، قد تأثر إلى درجة لا يمكن معالجتها سريعاً نتيجة للنشاط الإنساني الجائر والتغير المناخي. بالإضافة إلى أن العملية (الطبيعيّة) البطيئة للتحلل والإندثار قد تسارعت كثيرا بسبب استغلال مؤسسة الجلابة، الذي لم يسبق له مثيل، للموارد الطبيعيّة والذي أججه اندماجهم في نشاطات السوق العالمي وفي اخلاصهم للدور المحدود المناط بهم كمستغلين للثروات الطبيعيّة الأولية. بالإضافة إلى ذلك فإن شروط الإقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – كما ذكرنا سابقاً – تشجع بصورة ملحوظة هذا التحوّل في استخدام الموارد الطبيعيّة الأولية بعيدا عن حاجات الناس وحاجات السوق المحلية، وذلك بتوجيهها بصورة أساسية نحو تلبية احتياجات السوق العالميّة.

خلال هذه العملية وفي نطاق سياقها كان للتراجع في الشروط العادلة للتجارة العالمية، الذي حدث بسبب انهيار اسعار المواد الأولية، أثره السلبي على السوق المحلي؛ حيث تدهورت، ايضاً، شروط التجارة فيه.

وصار على الرعاة والمزارعين، لكي يحافظوا على مستوى معيشتهم، ان يزيدوا الإنتاج من أراضي متناقصة الإمكانات، وان يستهلكوا بشكل متصاعد مواردهم الطبيعية، فإذا لم يفلحوا في ذلك أجبروا على الهجرة من مناطقهم والإنضمام إلى الملايين من الفقراء المعدمين (انظر الفصل السابع).

ان حياة الإنسان والحيوان تعتمد على وجود توازن دقيق بين التربة والماء والنبات، إذ يؤدي اختلال ايّ من هذه العناصر الحيويّة إلى تردٍ أكيد. ان عوامل مثل التغيير المناخي، وانهاك التربة من خلال سوء الإستخدام أو المغالاة فيه، والنمو السكاني أو النزوح، والتغيّرات السلبية في طريقة تمليك الأرض، والحرب أو تصدير الموارد الطبيعيّة، تسبب اضرارا بعيدة الأثر على البشر والحيوانات والبيئة. ولقد حلت كل هذه العوامل الضارة على البلاد مجتمعة خلال حقبة زمنيّة لا تزيد على حياة جيل واحد:

- تغيير مناخي على المستويين المحلي (الأصغر) والإقليمي (الأكبر)؛ عملياً، هناك جفاف مستمر في منطقة حزام السافنا الأفريقي منذ العام 1967.
- انخفاض معدل هطول الأمطار وتذبذبه؛ ½ معدلها قبل العام 1967.
- زيادة عدد السكان إلى مايقارب الضعف خلال أقل من ¼ قرن؛ من 15 مليوناً العام 1970 إلى 25 مليوناً العام 1995.
- النزوح الداخلي والهجرة واللجوء الخارجي لنحو 6 ملايين شخص.
- تضاعف اعداد الثروة الحيوانية خلال 20 عاماً.
- ازالة الغابات على امتداد مساحات شاسعة.
- تجدّد الحرب الأهلية في الجنوب بينما توسّع رقعتها الآن شرقاً وغرباً.
- التوسع المضطرد، بالطرق القانونية وغير القانونية، للزراعة الآلية التي تعتمد على الري المطري من حوالي ½ مليون هكتار (مليون فدان) العام 1967 إلى 8 ملايين هكتار (18 مليون فدان) العام 1989.

"من يزرع لايملك ومن يملك لا يزرع"

لا شك أن إشكالية ملكية الأرض، بجوانبها المختلفة، تعتبر مسألة محورية في تطور المجتمعات السودانية

عبر القرون. فهي تخترق التراكيب الإقتصادية والإجتماعية، بل والثقافية معاً وترتبط بشكل جوهري مع الصراع على السلطة. ففي السودان، كمثيلاته في دول العالم الثالث، شكلت الأرض ونظم ملكيتها أرضية التحولات الأساسية للإنتاج وقاعدته في المجتمع؛ وارتبطت بشكل حميم بحركة التطور الباطنية لمجتمعاته. ويمكن من خلال متابعة التبدلات التي رافقت نظم ملكيتها من ملكية "التصرف" وحيازة المشاع إلى أشكال الملكية "الخاصة" السائدة حالياً أن نستشف مقدار تأثيرها على مجتمعاته المختلفة ذات الأنماط المتعددة في الإنتاج الزراعي واستكشاف الآثار العميقة للسير بها نحو نمط الإنتاج الرأسمالي وتوحيدها بحزمة من التشريعات ونصوص القوانين الضامنة لها.[17]

وعرف نظام حيازة الأرض في السودان تطوراً وأساليب مختلفة من منطقة إلى أخرى. وكان لأنظمة الري والمياه وللعامل الجغرافي وللتركيبة الإقتصادية-الإجتماعية القبلية بصفة خاصة، ولنوع السلطة السياسية القائمة على حكم البلاد وإدارة المجتمع السوداني أثر بيّن في تنظيم حيازتها. فقد مرت أشكال "ملكية" أو حيازة الأرض والتبدلات الإجتماعية التي رافقتها بمراحل عدة استندت إلى حق الإستعمال وحق الإستغلال وحق التصرف وحق الشفعة. والشواهد الماثلة تشير إلى ان المجتمع السوداني تدرج فيه التحول من القبيلة والعشيرة كمالكة للأرض حيث لأفرادها حق التصرف أو التمتع والانتفاع بالاستخدام إلى ظهور وثبات نمط الإنتاج الزراعى المرتبط بالسوق العالمي. عندما تحولت الأراضي إلى ملكيات وحيازيات خاصة (مطلقة) ذات صفة السلعة التي تشترى وتباع وترهن وتورث.

ورغم التبدلات التدريجية في نظم حيازة الأرض في السودان منذ القرن الخامس عشر من ملكية سلطانية وحاكورات وملكية "وقفية" وأراضى مشاع استخدامها أو حيازة "وضع اليد" أو بوار (متروكة). وكان لا يحكم التعامل فيها وينظمها النصوص الفقهية للشريعة الإسلامية فحسب، ولكن ارتبطت أيضاً وإلى حد كبير بالموروث المحلي السائد. وقد كانت النقلة الفارقة قد حدثت خلال حكم الجنرال نميري (1969-1985). فلكي تمهد الدولة السودانية الطريق لتغيرات عميقة الأثر في قوانين حيازة الأرض وفي الممارسات التقليدية المتعلقة بذلك اصدرت قانوناً جديداً للأراضي العام 1970.[18] ومن خلاله تم اعتبار كل الأراضي غير المسجلة في ذلك العام المستغلة منها وغير المستغلة ملكاً للدولة؛ وأسقط ذلك القانون إمكانية حيازتها طبقاً لطول الإستخدام. كما تبعته حزمة من قوانين "تشجيع" الإستثمارات وعلى محاور قطاعية مختلفة (صناعية وزراعية واقتصادية)، كان لها أثر عميق في تعقيد مسألة ملكية وحيازة الأراضي في السودان باعتبارها قطباً رئيسياً في عمليات ترويج مشاريع الإستثمار في البلاد. واستبانت بشكل واضح خطوات التخصيص للأرض والمسار الذي اختارته الدولة لنقل ملكيتها، وملايين المكتارات، بعد ذلك إلى الأفراد والشركات بصورة لم يحدث لها مثيل في تاريخ السودان (جدول 4).

فقد صدر العام 1973 أول قانون خاص بالاستثمار في المجال الإقتصادي، تبعه العام 1976 أول قانون مختص لتنظيم وتشجيع الإستثمار الزراعي. ثم صدر بعد ذلك القانون الموحد لتشجيع الإستثمار العام 1980 والذي ارتكز على اعتبار رسوم الإستثمار مورد مهم لموازنات الدولة.

وعلى الرغم من ان موضوع الأرض قد كان قضية محورية منذ منتصف العقد السابع للقرن العشرين، إلا أنه لم يجد أي اهتمام من الحكومة خلال الفترة التعددية الثالثة (1985-1989). فقد تم طرح الموضوع لأول مرة في اجتماع عاصف للجمعية التأسيسية (البرلمان) في الإسبوع الأول من مارس (آذار) 1987 بعد تسويف مقصود. أعقبه فقط نزع الأراضي التي منحت لشركة ترياد بما عليها من ثروة طبيعية وحيوانية؛ ولكن كان مصير الأراضي المنزوعة التقسيم مرة أخرى للمحظوظين الجدد من مناصري النظام الجديد ولم تجد طريقها إلى أصحابها الأصليين.

جدول (4): نماذج لحيازات الأراضي في حزام الحروب الأهلية السودانية بولاية النيل الأزرق.

الشركة	المساحة المصدقة (هكتار)	% المساحة المستثمرة	تعادل مساحة
الدمازين للإنتاج الزراعي	211 ألفا (½ مليون فدان)	12	موريشس
السودانية-المصرية للتكامل	105½ ألف (¼ مليون فدان)	30	10 مرات قطاع غـــزة
الوادي الأخضر	63½ ألف (150 ألف فدان)	19	البحرين
الأمان	32 ألفا (75 ألف فدان)	13	½ البحرين
تـريـاد	422 ألفا (مليون فدان)	0	½ لبنان
الوفـا	25 ألفا (60 ألف فدان)	27	مالطا

كانت نقطة التحول الفارقة الثانية في نظم استخدامات وحيازات الأراضي هو إصدار قانون "تشجيع الاستثمار لعام 1990" والمعدل في مارس (آذار) 1991 والمعدل مرة أخرى في أبريل (نيسان) 2000، والذي أقر إنشاء "الهيئة العامة للاستثمار" وأفرد ميزات غير محدودة وتفضيلية حولت الأرض لأول مرة إلى سلعة استثمارية. فتم إنجاز خريطة إستثمارية شاملة بتمويل مقداره 6 ملايين دولار من البنك

الدولي حصرت ثروات وموارد البلاد. ففي يونيو (حزيران) 1992 فرغت مصلحة المساحة من تخطيط حوالي 17 مليون هكتار (40 مليون فدان) بولايات السودان المختلفة. وتبع ذلك تصريح المدير العام للهيئة العامة للإستثمار في نوفمبر (تشرين الثاني) إنهم يتعاملون مع 3 آلاف طلب للاستثمار الزراعي لمساحات تقدر بما يزيد عن 21 مليون هكتار (50 مليون فدان). وقد كان من نتائج هذه القفزة الهائلة في توزيع الأراضي زيادة حدة الإستقطاب وبروز مشكلة الحقوق "المكتسبة" للسكان المحليين بشكل غير مسبوق على طول مناطق حزام السافنا.[19] ورغم ان نسبة حجم الأراضي التي يملكها أفراد "ملكية خاصة" من مجموع حجم الأراضي المزروعة بالمحاصيل الغذائية والمراعي لاتتجاوز 1٪ إلا ان التغير الذي طرأ على كيفية استغلال "أراضي الدولة" بتوزيعها على ملاك مشاريع كبيرة غائبين عن مواقع الأنتاج شجع على توجه الأنتاج لأغراض التصدير.

ولقد توافقت هذه الخطوة مع اتجاه سياسات الدولة نحو الإلتحاق الكامل بالسوق العالمية، التي تفضل المحاصيل النقدية على المحاصيل الغذائية. وبذلك انتقل تركيز الإنتاج الزراعي من خدمة السوق الداخلية إلى تلبية احتياجات السوق الخارجية. ولقد شكل ذلك مؤشر اضطراب عميق وخلخلة النسيج الإجتماعي والنظام الإيكولوجي في السودان، وأدى إلى تقليل قدرة سكانه القليلين نسبياً على كسب معاشهم فيه على الرغم من انه قطر شاسع المساحة وزاخر بموارده الطبيعية؛ فنصف سكانه يعيشون فيما لا يتجاوز 15٪ من مساحته.

لعبت حيازات الأراضي دوراً رئيسياً في تغذية أسباب حروب الموارد الأهلية السودانية؛ من دون إعتراف صريح بذلك من قبل الفئات المستفيدة من استمرارها. وشكل الصراع للاستيلاء عليها واستثمارها (ظاهراً وباطنا) صفة لازمت انفجاراتها ودرجة إشتداد الصراع حولها لينتقل إلى صراعات مسلحة في مناطق عديدة من البلاد. وهكذا أصبحت مسألة حيازة الأراضي وتوزيعها واستخدامها تشكل إحدى المداخل الأساسية والأكثر قدرة على تفسير وفهم الوضع الإقتصادي والإجتماعي وتداعياته السياسية في جميع مراحل الحروب الأهلية السودانية (شكل 15). بل تشمل عموم البلاد، المجتمعات المستقرة منها على ضفاف النيل أم المتفجرة والمدمرة على طول مسارح العمليات الحربية على حزام السافنا وما بعده (انظر الفصل الرابع). وصارت هي بذلك جوهرة النزاع خاصة في مناطق التماس حيث صارت تسود الحكمة السافرة "من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع".

القنابل الموقوتة

السـودان بلد شاسع استطاعت قبائله، خلال ازمنة طويلة، ان تعيش في حيز مناطقها الخاصة بمنأى

شكل (15): مقارنة عن حيازات الأراضي الزراعية في السودان.

لإعطاء صورة تقريبية لمسألة الأرض الزراعية
نختار النماذج التالية وندعوك للتأمل فيها

النموذج الأول [الإنقاذ الوطني، 1993/4/13]: إعلان قضية رقم 92/1811 محكمة الخرطوم الجزئية، الجيلي ناصر سليمان ضد ملاك الساقية 143 الكرسنه حيث أمر القاضي قاسم حامد حسين (قاضي جزئي الخرطوم، الدرجة الأولى) حكم تحت المادة 1/61، إجراءات مدنية لعام 1983 في 15 مارس (آذار) 1993 يقضي بفرز نصيبه من الساقية والبالغ قدرها 0.4 هكتار (1 فدان)، وأرفق معها قائمة بأسماء المدعى عليهم (36 شخصا).

النموذج الثاني: إعلان من محافظة مدينة أمدرمان، من محمد شرف عوض (ضابط مجلس ريفي أمدرمان) يعلن فيه أن المواطن يونس حسن وقيع الله قد تقدم بطلب للتصديق له بقطعة أرض زراعية بمنطقة أمبدة (غرب أمدرمان) مساحتها 8½ هكتار (20 فداناً). ويطلب فيه من كل الجهات والأفراد التي تدعي لها حق الإعتراض ان تتقدم كتابة اليه خلال اسبوعين من تاريخ نشر الإعلان.

النموذج الثالث [الإنقاذ الوطني 20-1993/4/23]: إعلان من محمد أحمد عثمان (بالنيابة عن مدير عام الهيئة العامة للإستثمار) يخطر فيه المواطنين بموافقة الهيئة على منح المشاريع الزراعية وفق القائمة. وقد تمت فيه منح جلال الدين عيسى مصطفى ما يعادل 439 ألف هكتار (1,040,000 فدان)! وهي مساحة تزيد عن 3 أضعاف مساحة مشروع الرهد الزراعي (تقريبا ½ لبنان). وشملت القائمة على 400 إسم حصل كل منهم على مشاريع تراوحت مساحاتها ما بين 211 ألف هكتار (½مليون فدان) إلى 420 هكتاراً (1000 فدان).

[ملف الزراعة الآلية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]

نسبى عن بعضها بعضاً؛ مما جعلها تتمتع بالحرّية في تطوير عاداتها وقيمها الثقافية الخاصة بها. لكنها لم تواجه ثقافات اخرى وتختلط بمجموعات بشرية اخرى الا بعد ان اجبرت على مغادرة مناطقها وحيزها الجغرافي التقليدي من جرّاء التردي البيئي أو اشتداد الإستغلال الإقتصادي أو الزعزعة الأمنية أو الإكراه السياسي. وكانت نقاط الإتصال بين هذه الهويّات الثقافيّة المميزة سواء كانت (عربا) أم (زنوجا)، هي أيضاً مواقع للإحتكاكات والصدامات وحلبة محتملة لنزاعات ذات مستويات توتر عال أو منخفض.

عندما يكون الجنوبيّون في نزاع مع الشمال فان هويتهم الأقليميّة وصورتهم كزنوج خلصّ تأتي في المقام الأول، بينما على المستوى المحلي يسود الإرتباط القبلي القوي (انظر الفصل الثالث). ان الوحدة الظاهريّة أكثر تعقيداً مما تبدو عليه، ولقد ادّت النزاعات المحلية المريرة والطويلة في كثير من الأحيان إلى خلق الحواجز النفسية بين المجتمعات المتجاورة. وفي الشمال وعلى الرغم من وجود ولاءات إقليميّة وقبلية ماثلة للعيان الا ان التمايز السائد يقوم على أساس جهوي مكانياً أو على أساس طبقي/فئوي إجتماعياً.

ويشكّل الجلابة والمتعلمون العلمانيون وضباط الجيش ما يطلق عليه الباحث البريطاني اليكس دي وال[20] المجموعات المسودنة. وتشترك هذه المجموعات الثلاث في تشكيلة عنقوديّة ذات ملامح مشتركة كاللغة (العربيّة) والدين (الإسلام) والترميز الثقافي المشترك الذي هو هجين من القيم الثقافية لسكان ضفاف وادي النيل الأوسط وفي شمال البلاد. وتهيمن قبائل سودان وادي النيل الأوسط المسلمة (العربية والمستعربة) على الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية في السودان. فهم يسيطرون، من دون منازع، على الوظائف القيادية في الخدمة المدنية، وأغلبية المقاعد في كل الهيئات التشريعية والدستورية القومية وقيادة الجيش والمؤسسات التعليمية والثقافية والإتحادات والنقابات، ويحتكرون تماماً قطاع الأعمال والصناعات والخدمات والتجارة الخارجية. بالإضافة إلى أن التجار الجلابة يعتبرون تاريخيّاً مسؤولين في النطاق المحلي عن تجارة الرق وتجريدات الإسترقاق في ولايات جنوب البلاد وغربها؛ والتي حوّلت الحدود الثقافية بين قبائل الشمال (العربي) والقبائل الجنوبيّة (الزنجية) من حدود للتبادل الثقافي والعطاء المتبادل والتكامل إلى حواجز يتبادل الطرفان من خلفها اطلاق الرصاص.

لقد تعايشت الممالك المسيحيّة السودانية خلال القرون الوسطى، جنباً إلى جنب مع جيرانها المسلمين على امتداد نهر النيل. وفي القرن السابع عشر حلت سلطنة الفونج (1504–1820) بهدوء مكان الممالك المسيحيّة المتداعية في الشمال بينما صعد نجم مملكة تقلي (1580–1899) في منطقة جبال النوبا وسلطنة دارفور (1638–1916) في الغرب. وفي القرن التاسع عشر غزا حاكم مصر العثماني (التركي) محمد علي السودان (1821) فهزم سلطنة الفونج المتداعية، وبدأ تدريجيّاً في توسيع سيطرته

نحو الجنوب والغرب. ولقد تعاون الجلابة وميليشياتهم الخاصة مع الحكام الجدد في التسلل إلى الجنوب ونهبه.

ان تجارة الرق،[21] ومؤسسة الإسترقاق التي واكبتها نشأت بصورة أساسيّة عبر مرتزقة الشمال من الجلابة، ومازال ذكراها حيّة في ثقافة الجنوب. لقد أدت هذه التجربة الوحشيّة التي قام بها العرب المسلمون ضد الأفارقة الزنوج إلى استنهاض مقاومة جنوبيّة للإسلام، وسهل من عمليات التبشير وتبني الديانة المسيحيّة التي اعتبرها الجنوبيّون حليفاً لهم ضد الظلم البين الذي تعرّضوا له. وعندما تدخّلت القوى الإمبريالية ضد تجارة الرق خلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر تسبب ذلك في استفحال ازمة اقتصاديّة ساهمت في انفجار الثورة المهدوية التي استطاعت اسقاط الحكم التركي العام 1885. والى يومنا هذا مازال الأغلبية في الشمال تغضّ الطرف عن الإرث المخزي والسجل سيئ السمعة لمؤسسة الجلابة بدلاً من الإقرار به، مفضّلين الإدعاء بأن واقعة تجارة الرق حدثت في زمان ومكان آخرين على الرغم من ان اتجاه نعت كل من ينتمي إلى القبائل الزنجية بصفة "العبد" مازال مستمراً.[22] ان تجارة الرق ضخمت وحوّرت الإختلافات الثقافية والعرقية وتركت أثراً غائراً من المرارات وفقدان الثقة.

لكن، لا الحكم التركي المصري (1821–1885) ولا الفترة المهدوية (1886–1898) استطاعا ان يحدثا تغييراً جوهريّاً في البنية الأساسيّة للإقتصاد، فبقي على حاله اقتصاداً معاشيّاً بسيطاً يلازمه بعض النشاط التبادلي في مجال الزراعة التي اعتمدت على استخدام السخرة والعبيد بالإضافة إلى خلق بعض الصِلات التجارية الخارجية مع مصر وبلدان الشرق.[23]

في العام 1898 استطاعت قوات التحالف البريطاني–المصري اسقاط الدولة المهدوية، واعادة احتلال السودان مكوّنين دولة حكم ثنائي استعماري (1989–1956) سعت لتأسيس لبنات الاقتصاد السوداني علي النهج الرأسمالي الحديث، الذي لايسمح في الوقت نفسه، بقيام مثل هذه المؤسسة على المستوى المحلي لأنّ ذلك سيخلق، على المدي الطويل، تهديدا له. وعلى المستوى السياسي انشأت السلطات الإستعماريّة خلال عشرينات القرن العشرين ادارة محلية على أنقاض هياكل الدولة المهدوية.[24]

ومن جهة أخرى ولكي يخمد الحكّام الجدد تمرّد الشمال ويتمكنون من حكمه منحوا نفوذاً اقتصاديّاً وسياسيّاً كبيرا لكل من السيد علي الميرغني (1879–1968) زعيم طائفة الختميّة، والسيد عبدالرحمن المهدي (1885–1959) زعيم طائفة الأنصار تمثّل في الإعفاءات الضريبية ومنح الأراضي والدعم المالي المباشر وضمان التسهيلات البنكية . . . الخ. فعمل السيد عبدالرحمن المهدي على أعادة تشكيل طائفة الأنصار على أسس حديثة، إلى حدّ ما؛ الذي شكل فيما بعد الهيكل العظمي لحزب

الأمة. بينما منح السيد على الميرغني رعايته لقطاع من المتعلمين (الخريجين) ذوي التوجهات التحديثية والمتطلعين لعلاقة خاصة مع مصر، والتي برزت بقيادة اسماعيل الأزهري (1900–1969) رئيس الوزراء السابق؛ وحث مؤيدي السيد علي الميرغني من طائفة الختمية إلى توفير القاعدة الجماهيرية لتشكيلات عدة تمخض عنها فيما بعد الحزب الإتحادي الديمقراطي.[25] وخلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين شهدت النشاطات السياسيّة الوطنيّة في الشمال تطورا ذا وتائر سريعة؛ وبفضل بعض التطورات الداخلية والخارجيّة، ذات الصلة بالحرب العالمية الثانية، تمكن السودان من الحصول على الإستقلال العام 1956.

أسس استقلال البلاد العام 1956 الشروط السياسيّة التي سمحت للجلابة بالتخلص من المعوّقات المباشرة للسياسات الإستعمارية؛ ومع حلول العقد السادس من القرن العشرين انتقل اهتمامهم من مشاريع القطن القائمة على ضفاف النيل، كمشاريع منطقة النيل الأبيض، إلى مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة التي انشئت في الخمسينيات لزراعة محاصيل التصدير مثل الذرة والسمسم في المناطق المطرية. وانتشرت هذه المشاريع في مناطق شرق السودان وامتدّت جنوبا حتى ولاية النيل الأزرق ثم غربا إلى جنوبي ولايات كردفان ودارفور.

وتبلغ الآن مساحة الرقعة التي تتمتع بتراخيص للزراعة الآلية المطرية اكثر من 7 ملايين هكتار (أكثر من 18 مليون فدان)، متجاوزة بذلك مساحة مناطق زراعة الري المطري التقليديّة البالغة حوالي 4 ملايين هكتار (9 ملايين فدان). وبذلك تهيمن على الزراعة الآلية المطرية نحو 8 آلاف أسرة أغلبهم من أصحاب التراخيص المتغيبين عن الزراعة مباشرة، بينما يعتمد حوالي 4 ملايين من فقراء المزارعين على الزراعة التقليديّة المطريّة.

لقد بدأت انماط الزراعة المتوافقة مع الرعي التي تستخدم ادوات تقليديّة في الإنتاج بالتداعي في سهول الأرض الطينيّة وسط وشمال السودان. وتزايدت اعداد الفقراء الذين يعتمدون في بقائهم على بيع قوة عملهم. وهاجر العديدون إلى المدن مما زاد من اعداد الفقراء في المراكز الحضريّة. وعلى عكس الهجرة الفلاحيّة الأوروبيّة، ابان حقبة الثورة الصناعيّة، فإن الهجرة في السودان لم تكن نحو المراكز ذات الانتاج الإقتصادي الوفير، وانما إلى المناطق التي يتوفر فيها الغذاء أكثر من غيرها خصوصا من خلال عمليات الإغاثة. وهكذا اعاد التاريخ نفسه لا كملهاة وانما كمأساة لا يمكن تجاهلها. أما الأثر الثاني للإفقار المتسارع للمزارعين والرعاة التقليديين في شمال السودان فهو تراجع الأساليب المناسبة والمعتدلة نسبيًا في استغلال الطبيعة واستبدالها بأساليب شرهة استنزافية تفترض ان الموارد الطبيعيّة غير محدودة (لا

تنضب).

ان ربط السودان باقتصاد السوق العالمي، وما نتج عنه من نشوء فئة اجتماعيّة ذات توجّه كامل نحو استنزاف الموارد الطبيعيّة، أفقر، بطريقة واضحة السكان الريفين وألحق الضرر بيئتهم الطبيعيّة التي يعتمدون عليها كمصدر اساسي في سبل كسب معايشهم وصراعهم من أجل البقاء. ففي خلال الفترة مابين 1978–1984 التحق نحو 5 ملايين شخص بالجيش الجرّار من الذين يعيشون تحت حزام الفقر وممن تبدّدت مدخراتهم؛ وفي الوقت نفسه:

> "لم تتعمّق، فقط، الأزمة في الأوساط التي يسود فيها اقتصاد الإعاشة، متسبّبة في تنامي الفقر على مستوى جديد، من دون ان يتواجد الدعم الذي كانت تقدّمه الطرق التقليديّة في اعادة التوزيع وتبادل المنافع، وانما اعيد توجيه الإقتصاد نحو الأسواق الخارجيّة مما جعله يزداد هشاشة مع استمرار تفاقم الأحوال. وكانت النتيجة ان وقعت في البلاد مجاعة العام 1984–1985 التي تناقلتها وسائل الإعلام كافة".[26]

ان الضغوط الإيكولوجيّة والإجتماعيّة التي سبّبها التوسّع الكبير في الزراعة الآليّة معروفة وموثقة بصورة جيّدة ويمكن تحميلها مسؤولية 3 انواع من النزاعات:

- النزاع بين المزارعين التقليديّين وملاك المشاريع الكبيرة، الذي وثقه الباحث عبدالغفار محمد احمد:

> "اجبر المزارعون على بيع انتاجهم بسعر منخفض وازيح الرعاة الرحّل من أغنى مناطق رعيهم التقليديّة. أما الذين يزاولون الرعي والزراعة معاً فانهم اجبروا على التخلي عن أحد النشاطين، فتحوّلوا عمالاً زراعيين يتقاضون اجورا منخفضة واصبحوا ذوي مستوى معيشي وضيع".[27]

- النزاع بين السكان المحليين الذين يقيمون على مقربة من المشاريع بسبب تقلص حجم الأراضي الزراعيّة الصالحة للزراعة واعاقة مسارات قطعان الماشية أو بسبب البحث عن مراعي جديدة.
- وبالطبع فان أكثر النزاعات خطراً هي تلك التي تقع بين الدولة كحامية لأصحاب المشاريع من جانب، وصغار المزارعين والرعاة من

جانب آخر. وتعارض الدولة، في اغلب الأحيان، اعادة الإستيطان التلقائي لمثل هذه الجماعات حينما تتعرّض لفترات جفاف. وتعتبر مواقع مشاريع الزراعة الآلية الواسعة ونتائجها مصادر لتكرار المواجهات واستمراريتها.

"ان مجرّد وجودها (المشاريع) في الأراضي الوسطى الواقعة بين قطاع الأراضي شبه الجافة ومناطق السافنا الغنيّة يعتبر عنصرا يحمل في طياته احتمالات النزاع. وقد تحوّلت كل مناطق الأراضي الوسطى إلى ساحة للنزاع، ليس فقط بين المنتجين التقليديين وانما، أيضاً، بين المستويات المختلفة من القطاعات الحديثة والتقليديّة في النظام الزراعي".[28]

ومن المثير للإهتمام هنا انه خلال الفترة التي شهدت أكثر وتائر التوتر والنزاع تصاعداً في مناطق الزراعة الآليّة بين العام 1970 و1985 حيث تم عقد أكثر من 20 مؤتمراً قبلياً أقليميّاً لحل نزاعات ذات صلة بالأراضي بين مختلف الجماعات العرقية في مناطق الزراعة المطريّة الوسطى.

النزاعات المسلحة

يعانى السودان، مثل بقيّة دول القارة الأفريقيّة، من معضلة التخلف والإضطراب الإجتماعي؛ وفي واقع الأمر، فان البلاد تعج بمختلف أنماط النزاعات المسلحة (انظر جدول 5). ففي الجنوب ما زالت الحرب مستمرة منذ العام 1983 (الفصل الثالث)؛ كما أن منطقة جبال النوبا، في ولاية جنوب كردفان (الفصل الرابع)، ومنطقة الأنقسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق تشهد نزاعاً مسلحاً مدمراً ظل مستمرا منذ العام 1984. وابتداء من يناير (كانون الثاني) 1997 انضم شرق السودان إلى بقيّة مناطق النزاع الأخرى حيث لجأ "التجمع الوطني الديمقراطي" إلى حمل السلاح ضد نظام "الجبهة القوميّة الإسلامية" الحاكم في الخرطوم (الفصل الخامس). وانتشر كذلك النزاع المسلح من منطقة جبل مرة إلى منطقة شمال ووسط دارفور، إذ أصبحت هذه ساحة للصراع الدامي ولقطاع الطرق والنهب المسلح مع الإنعدام التام للأمن (الفصل السادس). تتعدد أسباب النزاعات المذكورة وتتفاوت من حرب اقتصادية ذات تجليات عرقية في جنوب السودان إلى نزاع حول الموارد بصورة أساسية كما هو الحال في منطقتي جبال النوبا والأنقسنا إلى نزاع حول العيش والبقاء في شمال ووسط دارفور ثم مؤخراً النزاع السياسي المسلح في ولايات الشرق.

جدول (5): النزاعات المسلحة في السودان

النزاع	حدة النزاع	الفترة الزمنية	أطراف النزاع	الأسباب الرئيسية	النتائج المتوقعة
جنوب السودان (10 ولايات)	حرب	منذ 1983	"جيش تحرير شعوب السودان" ضد الحكومة + الدفاع الشعبي + القوات الصديقة (أنانيا) + مليشيات القبائل	* نزاع موارد [الأرض +النفط+ المياه] * نزاع عرقي قديم + انقسام ديني + ثقافي	أ-انفصال ب-اتحاد فيدرالي ج-كونفيدرالية
جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984	جيش تحرير شعوب السودان (قطاع جبال النوبا) ضد الحكومة + ميليشيات القبائل العربية + الدفاع الشعبي	* نزاع حول الموارد [أراضي الزراعة والرعي بصورة رئيسية] + تأمين خط البترول * انقسام عرقي مؤخرا	اتحاد فيدرالي
الأنقسنا (ولاية النيل الأزرق)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984	جيش تحرير شعوب السودان (قطاع الفونج) ضد الحكومة + الدفاع الشعبي	* نزاع حول الموارد [أراضي الزراعة والرعي + تعدين] * انقسام عرقي مؤخرا	اتحاد فيدرالي
ولايات دارفور (3 ولايات)	نزاع متوسط الحدة ومتقطع	منذ 1987	الفور والزغاوة والمساليت ضد العرب	* نزاع حول سبل كسب العيش + الأرض * انقسام عرقي ناشئ	اقتسام الموارد المتنافس عليها
شرق السودان (ولايات البحر الأحمر، كسلا، القضارف)	نزاع متدرج الحدة (تصعيد وخمود)	منذ 1997	التجمع الوطني الديمقراطي ضد الحكومة	نزاع سياسي حول سلطة الدولة	أ-إطاحة التجمع بالجبهة (محتمل) ب-اقتسام السلطة

راح ضحية النزاع المسلح في جنوب السودان أكثر من مليوني شخص بالإضافة إلى عشرات الآلاف من القتلى في بقية جبهات النزاع؛ كما أقعدت هذه النزاعات المسلحة التنمية الإجتماعية والإقتصادية في البلاد، فالنظام الحاكم في الخرطوم يوجه ½ جملة عائدات الدولة إلى المجهود الحربي.[29] وأصبح الإقتصاد في حالة فوضى وانعكس ذلك على أوضاع السكان بصفة عامة خصوصاً في الريف حيث يواجهون خطر الحروب والجفاف والزحف الصحراوي. نتيجة لذلك اضطر حوالي 4 ملايين شخص إلى النزوح بحثاً عن ملاذ آمن نسبياً في المدن، وهرب عبر الحدود إلى الدول المجاورة ما يقدر بحوالي مليون لاجئ؛ كما هاجر مليوني مهني وعامل البلاد للعيش والعمل في الخارج (الفصل السابع).[30]

و بصورة عامة ليس هناك سوى بصيص أمل في وضع نهاية لهذا البؤس في المستقبل القريب. بل على العكس، إذ أن الأوضاع تزداد سؤا بسبب ضلوع السودان بصوره مباشرة أو غير مباشرة في نزاع دول الجوار مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغندا إلى جانب تدخله المستمر في تأجيج النزاع الإثيوبي-الإرتري. يضاف إلى ما سبق حقيقة أن التدهور البيئي يزداد سؤا باستمرار مع تراجع قدرات السكان في الإستفادة من الموارد الآخذة في التدهور أصلا.

حـربـان أهـليـتـان فـي الـجـنـوب

أدت ازالة الغطاء النباتي والتصحر والتشوهات البيئية المتزايدة في شمال السودان إلى الإتجاه نحو استغلال موارد جديدة خصوصا في جنوب السودان؛ حيث بدأت مجموعة من المشروعات لاستغلال النفط والمياه والتوسع في الأراضي الزراعية تحت لافتة "التنمية"، غير أن عائد هذه المشروعات سيذهب في الأساس إلى نخبة الجلابة في شمال البلاد.

توقفت الحرب الأهلية الأولى العام 1972 بتوقيع اتفاقية أديس أبابا (العاصمة الإثيوبية)، التي منح جنوب السودان بموجبها حكماً ذاتياً اقليمياً. إلا أن الإتفاقية المذكورة ركزت اساسا على اقتسام السلطة السياسية بين النخبتين اللتين تمثلان طرفي النزاع في الشمال و الجنوب. فالمواطن الجنوبي حُرم، في واقع الأمر، من فوائد السلام الذي حققته تلك الإتفاقية، لتندلع الحرب الأهلية مجددا بعد 11 عاما عندما تصاعدت رائحة النفط من حقوله وعندما خرق الجنرال جعفر نميرى الإتفاق الذي وقع عليه بإصداره قراراً العام 1983 ينص على إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي. فلأول مرة منذ عهد تجارة الرقيق اصبح الجنوب ذا جاذبية اقتصادية بالنسبة للنخبة الشمالية المرتبطة بقطاع المال و الأعمال. لكن الأوضاع باتت أكثر توترا بفرض نميري القوانين الإسلامية ومحاولته إنشاء مصفاة للنفط في الشمال ثم تصديره عبر ميناء بورتسودان في الشرق. استهدفت الهجمات الأولى لحركة تحرير شعوب السودان، التي تكونت آنذاك

بقيادة العقيد جون قرنق، منشآت قناة جونقلي ومواقع التنقيب عن النفط.

تزامنت الحرب الأهلية الثانية مع أكبر هجمة، حتى ذلك الوقت، للنخبة الشمالية المرتبطة بقطاع الأعمال على موارد الجنوب واقتصاديات الماشية للمجموعات النيلية الجنوبية.[31] وفيما اجتذبت هذه النخبة مجموعة نافذة من السياسيين والعسكريين الجنوبيين، ظلت الغالبية الساحقة تعاني من انعدام الأمن واشتداد الجوع الذي تسارعت وتائره بسبب انهيار البنى الإجتماعية التي اضعفتها سنوات الإهمال.

ان افضل وسيلة صائبة، في تقديرنا، إلى التوصل إلى فهم حقيقي للحرب الأهلية الدائرة في مناطق مختلفة من البلاد تكمن في النظر إليها كنتاج لمناهج سياسية متعارضة حول ملكية واستغلال الموارد وحول السيطرة على منابعها الراهنة أو الكامنة. لذا فان البحث عن سلام دائم في السودان يستوجب بالضرورة فهم هذا البعد الجديد للنزاع. فالحرب الأهلية الأولى في الجنوب (1955-1972) كانت في الأساس نزاعاً عرقياً-سياسياً؛ فيما تعتبر الحرب الأهلية الثانية (1983- حتى اليوم) نزاعاً على الموارد (الأرض، المياه، النفط) يؤججه التمايز والإنقسام العرقي والديني والثقافي.

الأسباب التي تضافرت لجعل الجنوب ذا أهمية عسكرية واقتصادية بالنسبة للجلابة الشماليين يمكن إجمالها في محاولات توسيع دائرة زحف الزراعة المطرية الآلية نحو الجنوب نتيجة التدهور الإيكولوجي في الشمال، ثم اكتشاف النفط في منطقة بانتيو (ولاية الوحدة) وإمكانية إضافة مصادر للمياه من قناة جونقلي إلى جانب أراضي منطقة السدود التي يمكن استغلالها في الزراعة الآلية؛ وأخيراً الأهمية العسكرية لفتح طريق بري يربط الشمال مروراً بالجبلين والرنك عبر مستنقعات السدود باتجاه مدينة جوبا، مركز إدارة ولايات الجنوب؛ تقوم بتشييده مجموعات إيرانية جهادية على نفقة الحكومة الإيرانية.[32]

ومن المهم هنا ملاحظة أن مجموعة الدكتور (مهندس) رياك مشار والدكتور (مهندس) لام أكول، التي انفصلت عن "حركة تحرير شعوب السودان" وكونت ما يطلق عليه "مجموعة الناصر"، كانت تسيطر تحديداً على المناطق التي اجتذبت اهتمام الجلابة بصورة رئيسية، إذ لم يكن من قبيل الصدفة أن تسعى حكومة الخرطوم وراء مشار وأكول بصورة ملحة ومستمرة. ولم ينِ حكومة الخرطوم عن السعي وراء جناح أكول ومشار إعلانهما الصريح والواضح انهما يقاتلان من أجل إستقلال الجنوب. وبالفعل قد نجحت الحكومة السودانية بمساعدة خارجية في ترتيب سلسلة من اللقاءات مع المنشقين الجنوبيين، بما في ذلك لقاءات فرانكفورت الحاسمة العام 1992 ونيروبي العام 1994، إذ قادت هذه اللقاءات إلى إتفاق "الخرطوم للسلام" العام 1996.

في ذلك الوقت كان الدكتور مشار والدكتور أكول بالنسبة لنظام الجبهة القومية الإسلامية أهم من كل القادة الجنوبيين الآخرين مجتمعين بمن في ذلك الدكتور جون قرنق. ومن هذا المنطلق لم يدخر نظام الخرطوم جهدا في استمالتهما، إذ توجت هذه الجهود بما أُطلق عليه "السلام من الداخل"؛ وهكذا فان هذا الجزء من الجنوب ذا الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية لنخبة الجلابة اصبح أخيراً في متناول اليد. ولكن رغم نجاح الحكم في استمالة بعض القادة الجنوبيين وأتباعهم و استدراجهم إلى خارج دائرة المعارضة الجنوبية، فانه قد فشل في تحويل ذلك إلى تحالف فاعل. ما حدث نتيجة هذه السياسات تمثل في: إما انقسام المجموعات الجنوبية مرة أخرى وإما عودة بعضها إلى أحضان "حركة تحرير شعوب السودان". يضاف إلى ذلك أن النزاع بين قادة واتباع هذه المجموعات وصل إلى قمته العام 1997 عندما تحدى الجنرال باولينو ماتيب سُلطة الدكتور مشار، إذ تطور هذا النزاع إلى مواجهة وأعمال عنف مسلح بين أتباع الفريقين في المناطق التي يسيطر عليها الفصيل في الجنوب وحتى داخل العاصمة الخرطوم.[33]

ميليشيات القبائل العربية

صاحبت عملية استمالة بعض المجموعات العرقية عملية تسليح للقبائل ذات الأصول العربية التي تعمل في مجال النشاط الرعوي.[34] بدأ العمل بهذه الإستراتيجية في عهد الحكومة المدنية السابقة برئاسة الصادق المهدي وذلك بغرض صرف مجموعات الرعاة الرحل وشغلها عن واقع الإحباطات الإقتصادية بزجها في قتال مع محاربي "جيش تحرير شعوب السودان" في بعض مناطق الجنوب وجبال النوبا؛ ذلك أن مجموعات الرعاة المذكورة اضطرت إلى ترك مراعيها التقليدية بفعل الجفاف إلى جانب فشل محاولات التنمية الإقتصادية. واستغلال الحكومات السودانية المتعاقبة للعداءات العرقية والدينية أدى إلى انتهاك ميليشيات البقارة للعلاقات التاريخية بينهم وبين جيرانهم من الدينكا والنوبا، الشيء الذي أجّج نيران العداء والضغينة وجعل من مناطقهم ميدان حرب بعيدة الآثار (انظر الفصلين الثالث والرابع).

تكونت أولى هذه الميليشيات العام 1985، إذ قامت الحكومة في ذلك الحين بتسليح قبائل البقارة ذات الأصول العربية بصورة غير رسمية إلى أن صدر العام 1990 قانون الدفاع الشعبي.[35] كانت هناك اغراءات قوية للإنضمام إلى جانب الحكومة وبالقدر نفسه كانت هناك تهديدات واضحة من مغبة رفض الإنضمام إلى ركبها. فقد وصلت الإغراءات إلى حد تزويد الزعامات القبلية بالسيارات والمنازل ولكن في الوقت نفسه كانت هناك تهديدات بالسجن ومصادرة الأملاك إزاء خيار الرفض. وبإعلان الجهاد تم إعفاء الميليشيات من الإتفاقيات المبرمة ومن الإلتزامات القانونية والأخلاقية. ففي منطقة جبال النوبا، على سبيل المثال، اتهم معظم السكان من المسلمين والمسيحيين على السواء بالتعاطف مع "جيش تحرير

شعوب السودان" ومن ثم تم تصنيفهم نتيجة لذلك كأعداء للدين. وقد نسف قيام هذه الميليشيات دعائم التعاون والتعايش بين المجموعات المتجاورة على اختلاف ثقافاتها. أما بالنسبة للحكومة، فان تأسيس الميليشيات المذكورة يحقق أغراض متعددة يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- هدم قاعدة المعارضة المسلحة المنظمة لمقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" في المنطقة.
- تخويف أي مجموعة تحاول الوقوف في وجه النمو التجاري، أي التوسع في الزراعة الآلية والتنقيب عن النفط.
- تخفيف الضغوط الواقعة على الرعاة الرحل بفعل الجفاف وإغلاق المراعي وطرق النقل الموسمي وذلك بالسماح لهم ضمناً بالغارات وعمليات النهب ضد مجموعات الدينكا والنوبا.

ترتب على هذه الإستراتيجية بصورة مباشرة نشر العنف وعدم الإستقرار وانعدام الأمن في تلك المناطق، غير أنها انقلبت وبالاً على منفذيها، ذلك أن عمليات الإغارة والنهب المسلح أصبحت نمطاً للحياة انعكست آثاره المدمرة على الإقتصاد الريفي بكامله.[36] يضاف إلى ذلك أن سكان ولايات دارفور وجنوب كردفان يعانون الآن من انتشار ظاهرة قطاع الطرق والنهب المسلح والنزاعات القبلية العنيفة (انظر الفصل السادس).

الجبهة الشرقية

إتجه "التجمع الوطني الديمقراطي" تحت إلحاح عضويته وضغوط "حركة تحرير شعوب السودان" إلى فتح الجبهة الشرقية في يناير (كانون الثاني) العام 1997، إذ تلقى نظام الجبهة الإسلامية ضربة مؤثرة نتيجة ذلك. فقد نسف هذا التطور في النزاع الدعاية العسكرية للنظام الذي ظل يردد أن الحرب في الجنوب "جهاد ضد الكفار". أصبحت جبهة الحرب الآن أكثر قرباً من العاصمة القومية، كما أن غالبية المقاتلين في الجبهة الجديدة من الشماليين المسلمين. يضاف إلى ذلك أن التطور الجديد في شكل النزاع يعني تخطي حاجز نفسي رئيسي، ذلك أن المعارضة الشمالية رفعت السلاح ضد نظام يزعم انه يطبق الشريعة الإسلامية. وبذلك يعتبر فتح الجبهة الشرقية ضد نظام الجبهة الإسلامية مطلع العام 1997 بمثابة نقطة اللاعودة، إذ على الرغم من أن المكاسب العسكرية التي حققتها قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" لم تكن، إلى الآن، كبيرة فان الخطوة في حد ذاتها تؤذن بإمكانية وضع نهاية حاسمة لحلم الجبهة الإسلامية القومية للإنفراد بالبلاد (انظر الفصل الخامس).

دفع نظام الجبهة الإسلامية بالرجال والعتاد إلى الجبهة الشرقية على أمل سحق التمرد وعلى وجه السرعة،

غير أن جهود النظام باءت بالفشل. وللمفارقة فإن فتح الجبهة الجديدة في شرق البلاد وفشل النظام في سحق قوات التجمع منذ البداية دفع بعض قادة النظام إلى التفكير بجدية في اقتسام السلطة مع المعارضة أو مع جزء منها على الأقل. وارتفعت كذلك الأصوات الداعية إلى المصالحة الوطنية، أما الإنقسام والخلاف الواضح الذي بدأ في الظهور منذ ذلك الحين بين قيادات "الجبهة القومية الإسلامية"، فيعود بدرجة كبيرة إلى اتجاه "التجمع الوطني الديمقراطي" نحو خيار العمل المسلح في الشمال.

قدم "جيش تحرير شعوب السودان" 3 آلاف مقاتل، كما قدم مالك أجار،[37] قائد قواتها في منطقة الأنقسنا (ولاية النيل الأزرق)، عدداً مماثلاً. ويتراوح عدد قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" حالياً ما بين 10 و 15 ألف مقاتل لهم قدرات قتالية وتدريبية متباينة في مواجهة قوات الجيش الحكومي ووحدات الدفاع الشعبي المتمركزة في المنطقة. ويذكر هنا أن قيادة "التجمع الوطني الديمقراطي" كانت قد وافقت مبدئيا على وضع الميليشيات الحزبية تحت قيادة موحدة ، إلا أن هذه الخطوة التنسيقية المهمة لم تطبق بعد بشكل كامل.[38]

أفضل القوات تدريباً وإعداداً هي تلك التابعة لحركة تحرير شعوب السودان (3–4 آلاف مقاتل) تليها قوات الحركة التابعة لمنطقة الأنقسنا بقيادة مالك أجار وتعتمد الأخيرة على السكان المحليين الشيء الذي يؤهلها لمضاعفة عددها إذا توفر التدريب و السلاح اللازمين. وتلي قوات "جيش تحرير شعوب السودان" من ناحية الإعداد والتدريب قوات حزب الأمة ثم قوات التحالف، بقيادة العميد عبد العزيز خالد، ثم مؤتمر البجا وقوات الجبهة الديمقراطية التي تتكون من أعضاء الحزب الشيوعي وحلفائه.

لم تعقب العمليات العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي في مرحلتها الأولى تحركات سياسية وعسكرية حاسمة وفشل التجمع في جعل المناطق المحررة مثالاً للسودان الجديد، إذ كان هناك نقص كبير في الأغذية والإمدادات والخدمات الأخرى بالنسبة لسكان المناطق المحررة. فقد عرقلت صعوبات التدريب وتوفير السلاح والجوانب الأخرى ذات الصلة بالإمداد والتموين وحرية الحركة تقدُّم العمليات العسكرية، أضف إلى ذلك أن عدم توحيد العمليات العسكرية لميليشيات الأحزاب كان له أثره في هذا الجانب.

كما تأثر تطور العمليات العسكرية سلباً بالنزاع الإثيوبي–الإرتري الذي بدأ في مايو (آيار) 1998، إذ قلصت إثيوبيا دعمها للتجمع الوطني الديمقراطي وحركة وجيش تحرير شعوب السودان، كما سمحت حكومة أديس أبابا في الوقت نفسه نحو "تطبيع" علاقاتها مع نظام الجبهة القومية الإسلامية. كانت تلك بمثابة فرصة لا تعوض تلقفها نظام الحكم السوداني بكلتا يديه. وبنهاية العام انسحبت القوات الإثيوبية من مدينة الكرمك السودانية الحدودية التي حاول الجيش السوداني استعادتها من دون نجاح متكبدا خسائر

كبيرة، كما تكررت ذات المحاولات الفاشلة لإستعادة مدينتي أولو ومابان. وأثبتت تلك التطورات أن قوات التجمع الوطني الديمقراطي وجيش تحرير شعوب السودان يمكن أن تقاتل لوحدها، الشيء الذي كان بمثابة نكسة أخرى لآلة الدعاية الحكومية التي ظل نظام الخرطوم يكرر من خلالها أن النجاحات المبكرة لقوات "التجمع الوطني الديمقراطي" في الجبهة الشرقية كانت نتيجة للتدخل المباشر لإثيوبيا وارتريا.

الإخضاع السياسي والخصخصة

أدّت نهاية الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن المنصرم إلى تقليص الأهمية الإستراتيجيّة للسودان بالمعنى الكوني، لكن بعض الاعتبارات برزت واصبح لها وزنها. فالحركة الأصولية السودانية لها شبكة من العلاقات الإقليمية وصارت لها طموحات توسعيّة؛ وشعب الجارة الشمالية مصر صار له طلب متزايد على المياه وارتفعت أهميتها لتتصدر قائمة هموم مخططي أمنها القومي.[39] وعلى الرمال المتحركة للسياسات الجديدة في المنطقة أجبر كل المشاركين، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على اعادة النظر في اساليب عملهم، وبالطبع لم يشذ "جيش تحرير شعوب السودان" عن غيره في هذا المضمار.

ان النزاع الداخلي الذي تفاقم في السودان منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين ومابعدها يعبّر عن المقاومة المتنامية لملايين الفقراء والمعدمين ضد النظام الإقتصادي الجديد الذي يستند إلى تصدير الموارد. وفي سبيل تطبيق مثل هذه السياسات، بآثارها العنيفة على جماهير تتعرض لشظف العيش، فان المصالح المالية والتجاريّة لقطاع كبير من الجلابة كان يحتاج لدولة من طراز جديد، تكون تحت السيطرة الكاملة لنخبة تابعة له تملك قدرات أكبر على السيطرة والتنفيذ.

كانت الوسائل التي أخضع بها المزارعون التقليديّون والرعاة للسياسات الجديدة صارمة وشديدة القسوة. وعندما تحرك ضحايا المجاعة والجفاف صوب مناطق مطيرة بحثاً عن بدائل تساعدهم على البقاء أعيدوا بواسطة الجيش، مرات عديدة، من حيث أتوا. وصار الخيار المتاح امامهم هو التحرك نحو الحضر ومراكز الإغاثة ليمارسوا وجوداً غير كريم يعتمد على التسوّل والإحسان والعمل المتقطع أو السرقة والدعارة. ولقد عومل هؤلاء الناس، حتى في المدن، بوصفهم مواطنين من الدرجة الثالثة. فشنّت الشرطة حملات عشوائيّة عليهم في ماعرف *"بالكشات"*، والتي كانت تهدف إلى اعادة النازحين إلى مناطقهم السابقة، من دون اعتبار لحقيقة ان الأرض لم تعد قادرة على تأمين معاشهم (انظر الفصل السابق). وقد صار هؤلاء المقتلعون، الذين لامأوى لهم، يعرفون في خطاب مؤسسة الجلابة باسم *"الشماسة"* والذي يعني، حرفياً، "الذين لاسقف على رؤوسهم يقيهم الشمس".

ان عنف أجهزة الدولة تفاقم بموازاة تفاقم الفقر والمقاومة. وفي شهر سبتمبر (أيلول) العام 1983 فرض الجنرال نميري منظومته القاسية من قوانين الشريعة الإسلاميّة، ولقد نُفذت خلالها عقوبات البتر على 200 شخص خلال 18 شهراً، وكانت الأغلبيّة الساحقة منهم من النازحين "الشماسة".

واستمرت المقاومة، واشعل "الشماسة" الشرارة التي قادت لإنتفاضة أبريل (نيسان) العام 1985، في تحالف غير رسمي مع فئات الطبقة الوسطى، ذات الأوضاع المعيشيّة المتدهورة، من موظفين حكوميين ومعلمين ومهنيين، إلى ان استطاعوا اسقاط نظام نميري العسكري. وفي العام 1986 استعيدت الديمقراطية البرلمانية، لكنه لم يمر وقت طويل حتى عرف المواطنون انه لم يتغيّر سوى القليل، وانه لن يتغيّر سوى القليل، مادامت الجماعة الحاكمة تواصل تطبيق السياسات نفسها التي كانت تنفذ في السابق.[40]

وأخيراً – وبعد مرور 3 سنوات فقط على فترة التعددية الثالثة – نفذ صبر أكبر شرائح نخبة مؤسسة الجلابة الحاكمة شراسة؛ وضاقت ذرعاً بالعوائق التي خلقها أمامهم المناخ الديمقراطي، واجراءات المحاسبة في جهاز الدولة والجهاز القضائي، وتزايد فرص حدوث تسوية في الجنوب توقف نزف الدم وتتيح الوصول إلى حل سلمي للنزاع. وقد ارادت هذه الشرائح الطفيلية تفكيك النظام وتحطيمه بحيث لايتمكن من استعادة عافيته من جديد. وهكذا، أعدُّوا انقلاباً عسكريّاً في أواخر شهر يونيو (حزيران) 1989 اطاح بالحكومة المدنية التي كانت، في الأصل، كسيحة، وزادوا من تأجيج الحرب.

تقـييـم الأخطــار

يعتبر السودان قطراً شاسعاً إلى درجة أن غالبية القبائل ظلت تعيش فيه ولفترات طويلة في عزلة نسبية عن بعضها بعضاً. شجعت هذه العزلة تطور هويات قوية تتوجس تجاه كل غريب أو دخيل. جزء من هذا السلوك يمكن رده إلى حقبة تجارة الرقيق عندما أغار الجلابة الشماليون على مناطق جبال النوبا وجبال الأنقسنا والجنوب مسترقين الآلاف من سكانه؛ كما أطبقت العزلة على الشمال والجنوب بفعل ما أُطلق عليه الإستعمار البريطاني "السياسة الجنوبية". وهى السياسة التي أفرزت شكلاً من نظام الفصل العنصري (الأبارتهيد) تمثّل في "قانون المناطق المقفولة" الذي صدر العام 1922 ليشمل مناطق جنوب كردفان ودارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب السودان. وفي ظل استمرار مناخ انعدام الثقة والتشكيك حل الشماليون عقب الإستقلال في مواقع الإدارة الإستعمارية لينفجر النزاع العرقي بصورة عنيفة في أغسطس (آب) العام 1955 ويستمر حتى عشية توقيع اتفاقية أديس أبابا العام 1972. كما أُهملت في ذلك العام كل المحاولات التي هدفت إلى الإستقلال عن رأس المال الأجنبي. بالإضافة إلى ان الإنقلاب الذي نجح مؤقتاً بقيادة الضباط الأحرار ومساندة الحزب الشيوعي السوداني في يوليو (تموز) العام

1971 أثار صدمة لدي الجلابة الشماليين لإعلانه عن برنامج جذري للتغيير يحل بأسس المعادلة القديمة السائدة في السودان. إلا أن الإنقلاب أحبط بمساندة دولية لتستمر القوى القديمة ممسكة بزمام سلطة الدولة. ثمن ذلك الإنقاذ المؤقت تمثل في إسقاط كل مزاعم ودعاوى الإستقلال عن السوق العالمية ورفع الحواجز أمام رأس المال الأجنبي و"التعاون المشترك" بإعلانه سياسة "الباب المفتوح". [41]

صعود الإصولية الإسلامية

لقد بات من الواضح تماماً ان احد التعقيدات الناتجة عن الإجراءات القاسية وعمليات تخفيض قيمة العملة التي نتجت عن برامج "الإصلاحات الهيكلية" لصندوق النقد الدولي هي إفقار الطبقات الوسطى والإستقطاب الواضح بين مجموعات الجلابة أنفسهم. وفي إطار المناخ الإقتصادي الجديد صار من غير الممكن تحقيق اي نجاح إقتصادي دون ارتباط قوي برأس المال وسلطة الدولة.

> "نتيجة للربحيّة المتناقصة للنشاطات الإقتصاديّة فقد تزايدت اهميّة المضاربة في السلع وتخزينها واستخدام اجهزة الدولة لتحقيق المصالح الشخصيّة ... وكان الطرف القائد لهذا النظام الإقتصادي الجديد هو نظام البنوك الإسلاميّة الذي ظهر أول مرّة في السودان مع افتتاح بنك فيصل الإسلامي العام 1978. ولقد وجد هذا المنحى من التطوّر تعبيره السياسي في الجبهة الإسلاميّة الإصولية". [42]

وعلى المستوى العالمي، دفع نجاح الثورة الإيرانية في 1978 إلى الأمام بآمال وطموحات كل الحركات الإصولية الإسلامية في العالم. وأضحت هذه الحركات تتمتع، لدرجة كبيرة، بتأييد مادي خاصة من دولة مثل إيران على قدر لابأس به من الثراء، وهو العنصر الذي كانت تفتقده لزمن طويل.

تتكون قيادة الحركة الإصولية في السودان من مثقفين ،شماليين، ذكور، من أهل الحضر، ذوي ارتباطات وثيقة بقطاعات المال والأعمال. [43] وهم على الرغم من ارتباطاتهم العشائرية القوية يتمتعون بتحيّز واضح ضد الريف. وقد تبنّوا اساليب غريبة على الواقع السوداني في اكتناز الأموال الطائلة خاصة من توظيفها في مجالات استثمارية ذات عائدات سريعة. ان التكديس الإجرامي للأموال يحتاج احياناً إلى دولة اجراميّة واشخاص على قدر عال من التصميم وانعدام الرحمة. ويتوجّب ان تكون المرجعية الفكرية التي تستند إليها الحركة بسيطة واصوليّة ومطلقة ومدعّمة بكوكبة من العقوبات الفوريّة الرادعة في تقديرها لما تعتبره من الآثام والمروق من الملة (قانون جنايات ديني أو قانون جنايات فاشستي).

ان السرعة المذهلة التي تحوّلت بها "الجبهة القوميّة الإسلاميّة"، من إطار جماهيري عرض للإخوان

المسلمين في السودان إلى منظمة شبه عسكرية، لايمكن تفسيره الا بأنه يمثل انتقال لشريحة الجلابة التي تمثلها "الجبهة القوميّة الاسلاميّة"، من المناهج الليبرالية للتراكم الرأسمالي إلى هذا التراكم الوحشي المعمد بالحديد والنار والمرتكز على الفوائد السريعة وقصيرة الأجل، والذي تجلى خلال 10 اعوام الاخيرة.

الإنفتاح السياسي

تغيير المسميات السياسية والظهور، من وقت لآخر، بطبعات تنظيمية منقحة لهو أحدى أهم الأدوات التي ظل يستخدمها تنظيم "الأخوان المسلمين" في السودان كلما ضاقت به السبل. فقد أدى التدهور الإقتصادي وتردي الوضع العسكري إلى جانب حمل "التجمع الوطني الديمقراطي" السلاح في وجه الحكم، إلى اقتناع قيادة "الجبهة القومية الإسلامية" بالدخول في مساومة مع التجمع الوطني الديمقراطي وحركة تحرير شعوب السودان. بدأ النظام محاولاته في هذا الإتجاه بإغراء التجمع بالدستور الجديد الذي يسمح بـ "الشمولية التعددية"، إذ أن ما يسمى بدستور التوالي أكد إمكانية تسجيل وممارسة نشاط الأحزاب تحت إشراف وسيطرة الجبهة الإسلامية. ليس ثمة شك في أن الجبهة الإسلامية تعرضت إلى تحولات واضطرت إلى تحويل اسمها إلى "المؤتمر الوطني" الذي ترأسه الجنرال عمر البشير مع استمراره رئيساً للجمهورية رغم أن الدستور لا يسمح بذلك. أما الدكتور الترابي، فقد كان يطمع في الهيمنة والإنفراد بزعامة الحزب الجديد، إلا أن تدابير من أُطلق عليهم "مجموعة العشرة" داخل قيادة الجبهة الإسلامية حالت دون تحقيق ذلك مؤقتاً.[44]

سارع أنصار الترابي إلى إعادة انتخابه رئيساً للمجلس الوطني (البرلمان) على الرغم من انه أعلن قبل بضعة أيام فقط من تلك التطورات انه لن يترشح لرئاسة المجلس. ومن الواضح أن "مجموعة العشرة" المذكورة والملتفة حول الجنرال البشير تدرك جيدا خطورة الوضع العسكري والسياسي للنظام؛ فقد أعربت عن عدم رضاها عن عزلة السودان خصوصاً عن حلفائه التقليديين في الغرب وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة. جاء رد فعل المجموعة سريعاً ومفاجئاً، ففي خطاب أرسله إلى الإدارة الأمريكية، بواسطة رجل الأعمال الأمريكي من أصل باكستاني منصور إعجاز، وآخر إلى رئاسة الإتحاد الأوروبي، وعد البشير بطرح مقترحات افترض أن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سيجدانها مقبولة. جوهر مقترحات البشير المذكورة يمكن تلخيصه فيما يلي:

- سيسمح النظام للجنوب بالإنفصال وبناء دولته المستقلة.
- يمكن للمعارضة الشمالية أن تنضم للحكومة الحالية تحت ظل رئاسة البشير شريطة ألا تحاول تغيير الوضع الراهن من خلال إنقلاب دستوري.

- أظهرت الحكومة السودانية نواياها الجادة بإقدامها على تحجيم الوجود الإيراني في البلاد.
- أعرب السودان عن رغبته في العودة إلى دوره كصديق نشط للولايات المتحدة والغرب في المنطقة.
- أُبلغت رسالة مماثلة إلى كل من الرئيسين الكنغولي لوران كابيلا والإثيوبي مليس زيناوي خلال زيارتهما إلى السودان.

فاجأت هذه الخطوة غالبية السودانيين كما أثارت كذلك غضب المعارضة وشكوك "حركة تحرير شعوب السودان" التي لم تبد أي اطمئنان تجاه هذه المستجدات، فقد اعتبرت هذه الأطراف مجتمعة أن نظام الجبهة الإسلامية إنما يحاول فقط المناورة للخروج من وعثه ووضعه الحرج وكسب الوقت بصورة مؤقتة إلى حين التمكن من ترتيب أوضاعه.

الأمر الأكثر إثارة للإهتمام هو أن الدكتور الترابي، زعيم التنظيم السياسي، حاول ركوب الموجة فوراً؛ غير أن الأسباب التي ساقها للتنازلات الكبيرة التي أعلنها النظام كانت غير دبلوماسية الشيء الذي كشف النقاب عن حقيقة ما يجري بالفعل داخل أروقة السلطة. ففي مقابلة أجرتها معه القناة الفضائية القطرية "الجزيرة" أوضح الترابي السبب في إمكانية فصل الجنوب بقوله:

> "صوّت كل الجنوبيين لوحدة السودان لكنهم الآن تركوا جبهة الإنقاذ (المؤتمر الوطني). حذرناهم من مغبة ذلك وما ينطوي عليه من مخاطر كبيرة على الوحدة والتسامح! لا يمكن أن نحافظ على الوحدة بهذه الطريقة بل إننا سنتفتت إلى قبائل وحتى القبائل ستتعرض إلى انقسامات أكثر. نريد في المؤتمر الوطني أن نحقق الوحدة الوطنية بين الشماليين والجنوبيين، بين المسلمين والمسيحيين لتوحيد كافة طوائف المسلمين . . . الخ".[45]

لم تكن تلك في واقع الأمر هي المرة الأولى التي يحاول فيها الترابي استعادة الود المفقود مع الإدارة الأمريكية؛ فقد بعث فور ضرب مصنع الشفاء برسائل إلى الرئيس كلينتون وبعض السياسيين الأمريكيين اقترح فيها التطبيع الكامل للعلاقات ملمّحاً إلى إمكانية استعداد السودان للمشاركة في محاربة الإرهاب الإسلامي. وافقت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، على عروض الترابي وأمرت بعودة البعثة الدبلوماسية إلى الخرطوم، بيد أن مستشاري الرئيس كلينتون للأمن القومي نصحوا بعدم اتخاذ هذه الخطوة التي رفضها الأخير.

نظام "الجبهة القومية الإسلامية" متمرس في سياسة المراوغة التي تكشف عن الكثير من الإنتهازية والتظاهر بالإلتزام المرن وغير المتشدد في تطبيق الشرائع الإسلامية. فقد ضحّى النظام بالإرهابي المعروف كارلوس لإرضاء الفرنسيين وطالب أسامة بن لادن بالمغادرة إرضاءً للولايات المتحدة، وكبادرة حُسن نية للتقارب مع الغرب أغلق نظام الجبهة الإسلامية مكتب ممثلية إيران التجارية في مدينة بورتسودان؛ بل دعت أجهزة الأمن الأمريكية إلى فتح مكاتب لها في الخرطوم.[46] وطفت إلى السطح مرة أخرى سيناريوهات الحديث عن وفاق وطني للمصالحة تتسع دائرتها وتضيق بتناغم مع موجات تفاقم أزمة الحكم في الخرطوم أو إنفراجاتها المؤقتة.[47]

وبانسحاب ممثلي غالبية الأحزاب الجنوبية، التي وقعت على "اتفاقية السلام من الداخل"، من حزب الجبهة الجديد – المؤتمر الوطني – تراجعت احتمالات أن يصبح المؤتمر حزباً سودانياً مهيمناً.[48] وبما أن الجنوبيين قد اصبحوا عبئاً، فمن الأفضل إذا التخلص حتى ولو بأجزاء من الجنوب حتى يصبح بالإمكان السيطرة على الجزء الغني بالموارد في الشمال والإبقاء عليه كدولة إسلامية.[49] وتعتقد "الجبهة القومية الإسلامية" أن التلميح بفصل الجنوب خطوة تكتيكية ومناورة ذكية، فالغرب قد يعتبرها تغييراً جذرياً في نظام الحكم، كما من المحتمل ايضاً أن يرى في ذلك نهاية دولة الإرهاب، الشيء الذي سيقود إلى إضعاف الثورة الإسلامية العالمية وبداية نهاية الإرهاب الإسلامي.

الأطراف الخارجية

ازداد تأثير القوى الخارجية مع تراجع نفوذ السلطة الحكومية، فقد أقعدت النزاعات والحروبات المستمرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إذ أصبحت علاقات البلاد ضعيفة مع الجهات الخارجية التي تقدم المعونات وكذلك مع الشركاء التجاريين. وعلى الرغم من إن الأطراف الخارجية تقف بصورة عامة إلى جانب وحدة البلاد، فان نظرتها إلى السودان تتسم بالتباين. ففي دول الخليج العربي تؤيد جماعات الأخوان المسلمين تحرير الجنوب الذي يعتبر في نظرها بمثابة أرض بكر للإسلام والثقافة العربية.[50] كما إن هناك أيضاً من ينظر إلى القارة الأفريقية بجعلها كونها ساحة للتبشير يتنافس فوقها الإسلام والمسيحية والعالم الإسلامي والغرب.

وثمة تصور آخر يقوم على أساس أن غزو جنوب السودان بالقوة إنما يعتبر خطوة دفاعية لحماية المصالح المشروعة داخل هذه الساحة كمنطقة نفوذ محددة. يضاف إلى ذلك أن شبكة العلاقات الشخصية بين الشماليين والعالم العربي تجعل علاقات المرجعية الفكرية وروابط الثقافة أكثر متانة. فقد تمكنت مجموعات الأعمال السعودية–السودانية المشتركة من إنشاء مشروعات في البلدين إلى جانب تدفق رأس

المال من الخليج باتجاه بعض المشروعات في السودان، خصوصاً في قطاع النفط والأعمال المرتبطة بالزراعة. لذا فان المصالح الدينية والثقافية والإقتصادية في مجملها تضافرت في تشجيع سياسة متشددة وغير مهادنة من طرف الحكومة السودانية تجاه الجنوب.

تصدرت حكومتا العراق وليبيا التأييد الموالي للإسلام والعروبة، إذ وجدتا في السودان تحت ظل النظام الراهن واحداً من بضع شركاء محدودين في عزلتهما العالمية. وفيما يُعتبر تأييد العراق وليبيا سنداً قيماً ومهماً بالنسبة لقطاعات الجيش والنظام الحاكم، فقد أثار نقمة بعض القوى العالمية كما اتضح في الضربة التي تعرضت لها العاصمة السودانية بصواريخ كروز الأمريكية في 20 أغسطس (آب) 1998. إذ أن الولايات المتحدة قصفت مصنعاً زعمت واشنطن انه ينتج أسلحة كيميائية ويملكه الإرهابي أسامة بن لادن وذلك رداً على تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام في مطلع الشهر نفسه. وتجلت في التخريب الذي ووجهت به المبادرة الليبية للتوسط بين أطراف الحكومة والمعارضة.[51] الأهم من ذلك أن السودان، بوصفه مسانداً "معروفاً" للإرهاب العالمي، اصبح غير مؤهل لتلقي المعونات الخارجية كما لم يعد له امتيازات تجارية في الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي.

أما الشقيقة مصر، التي تعتبر شريكاً مهماً ذا ثقل كبير في المنطقة العربية، فإنها لا تؤيد بأي حال التوجه الإسلامي المتشدد في السودان؛ فهي نفسها تعاني من الضغوط الخطيرة التي تشكلها الحركة الأصولية في الداخل. بالإضافة إلى إن أهم أولويات مصر على الإطلاق، تكمن في تأمين انسياب مياه النيل التي تعتمد عليها بشكل حاسم ومصيري. وفي حالة مصر فان التطلعات الإسلامية وتوسع الثقافة العربية تعتبر أموراً ثانوية بالنسبة لأولويات العيش والبقاء. ويمكن القول هنا أن الطموح التاريخي للدولة المصرية ظل مرتكزاً على الدوام في تامين الإستقرار والتعاون على امتداد حوض النيل، لذا فهي تحتفظ بروابط مع كل الأطراف المعنية بالصراع في السودان، إذ أنها لا تزال محتفظة بعلاقاتها مع نظام الجبهة القومية الإسلامية وتساند في الوقت نفسه لقاءات واجتماعات المعارضة السودانية في القاهرة ودول الجوار.[52] وفي هذا الجانب فان تأثير مصر ساهم في دفع العقيد جون قرنق، زعيم "جيش تحرير شعوب السودان"، إلى إعلان تأييده، المتكرر، للسودان الموحد رغم مطالبة بعض أتباعه بانفصال الجنوب.[53]

القوى الموازية للمصالح العربية والإسلامية في الشأن السوداني تتمثل في حكومات إرتريا واثيوبيا ويوغندا، ذلك أن الحكومات الثلاث تعارض بشكل مبدئي سياسات "الأسلمة والتعريب" التي ينتهجها نظام الجبهة الإسلامية و تواجه خطر هذا التوجه على نطاقها الداخلي كذلك؛ أما كينيا فهي تتأرجح في موقفها بين الحكومة والمعارضة. بينما نجد ان إثيوبيا، من جهتها، ظلت تساند "جيش تحرير شعوب السودان" منذ

نشأته كما أنها ظلت تؤيد غلبة الجناح العسكري داخل الحركة. أما إرتريا، فقد ظلت تزود "التجمع الوطني الديمقراطي" وقوات التحالف السودانية ومؤتمر البجا بالقواعد، الشيء الذي مكن هذه القوات من نقل الحروب إلى شمال السودان.

أما فيما يتعلق بموقف الغرب من النزاع في السودان، فانه ظل يلعب دوراً مزدوجاً بتأييده الحكومة والمتمردين على السواء؛ إذ في الوقت الذي تقدم فيه الولايات المتحدة دعمها سراً لجيش تحرير شعوب السودان، تزود فرنسا نظام الجبهة الإسلامية بالسلاح والمعلومات الإستخبارية.[54] كما أن مواد الإغاثة التي تقدمها المنظمات التطوعية (غير الحكومية) لدرء المجاعة في جنوب السودان تجد طريقها إلى قوات الحكومة ومقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان"، إلى جانب دعم المجموعات الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة لبعض أقسام المعارضة بصورة مباشرة. كما أن المصالح الخارجية على المستويين اقليمي والدولي تلعب دورا له خطورته في استمرار النزاع.

ووفقاً لما تقدم فإن مسارات الحرب والسلام في السودان تمر ومن دون أدنى شك بتطورات مثيرة للإهتمام على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية كافة (انظر الفصل الثامن).

حواشٍ وإحالات

1- انظر "السودان: 33 مليون تعداد السكان المتوقع عام 2000م"، [الخرطوم، 1994/6/28].

2- انظر "24.9 مليون تعداد السكان بالبلاد"، [الإتحاد الوطني، 1993/8/22].

3- انظر مداخلة الدكتور عبد الوهاب الأفندي
"The State, Politics and the Southern Question", in *The Current Situation in the Horn of Africa*, edited by M. Salih, Scandinavia Institute of African Studies, Uppsala, Sweden, 1991.

4- راجع مطبوعة
Sudan Environmental Profile, DANIDA, Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen, Denmark, 1989.

5- ورقة غير منشورة للدكتور عاصم المغربي
Unpublished paper by A. Mougrabi, Hydrobiology Unit, University of Khartoum, Sudan, N.D.

6- راجع كتاب الدكتور محمد سليمان
Greenhouse Effect and its Impact on Africa, by M. Suliman, IFAA, London, UK, 1990.
انظر أيضاً تصرح عبد الحميد إبراهيم موسى، مدير غابات النيل الأزرق "غابات شمال السودان ستنقرض بحلول عام 2000م"، [الخرطوم، 1994/8/6].

7- راجع الفصل الخاص بالدكتور محمد صالح
"Environmental and Social Insecurity in the Drylands of Sudan", in *Security in African Drylands* edited by A. Hijort-af-Ornas, RPEIS, Uppsala University, Uppsala, Sweden, 1992.

8- عن مشروع "سلة خبز العالم العربي" ومصيره راجع دراسة الدكتور تيسير محمد أحمد علي "زراعة الجوع في السودان"، محمد علي جادين (ترجمة)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1994. الدراسة عبارة عن تتبع جذور سياسات التنمية الزراعية وانعكاساتها على الدولة وتخلف البلاد إلى منتصف العقد السادس من القرن العشرين.

9- راجع المقال الذي يناقش سياسة البنك الدولي تجاه العرض وتخفيض العملات
"The IMF Supply Side Approach to Devaluation: A response", by Nashashibi and Clawson, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, February 1986.
والورقة الممتازة للباحث ريتشارد براون عن سياسات البنك الدولي إلى الإنتفاضة العام 1985:
"On the Rationale and Effects of the IMF Stabilisation Programme in Sudan Under Nimeiry: 1978 to the April 1985 popular uprising", by R. Brown, by R. Brown, *Geoforum*, vol 19(1), 1988.

10- انظر الفصل الذي كتبه الدكتور محمد نورالدين
"Food Security and Adjustment Programme", in *The Conflict in Environment and Women*, edited by M. Suliman, IFAA, London, UK, 1991.

11- وافق مجلس الوزراء في إجتماعه الدوري يوم 1992/8/2 على إقتراح الجنرال الزبير محمد صالح وزير الداخلية بإلغاء حجز أراضي الرهد بغرض تحقيق الإستثمار وإحداث توازن بين احتياجات سكان تلك المناطق الزراعية بما يؤمن حقوق المستثمرين [الإتحاد الوطني، 1992/8/3].

12- اعلن المهندس عبد الله محمد عمر، المدير العام لمصلحة المساحة ان هنالك 5 فرق خاصة بأعمال التخطيط توجهت إلى أعالي النيل لتخطيط مليون فدان بأعالي النيل ½1 مليون فدان بمنطقة الدمازين [السودان الحديث، 1992/4/22]. انظر أيضاً حديث أحمد إبراهيم السلاوي، مدير ادارة الولايات الجنوبية بالبنك الزراعي، "الإتجاه جدياً لتحضير الأرض وتناغم خطوات التنمية"، [السودان الحديث، 1992/7/28]؛ "نقل تجربة الزراعة في القضارف إلى أعالي النيل"، [الإتحاد الوطني، 1994/7/22]. وكان بدر الدين طه، مدير البنك الزراعي قد صرح ان البنك قد وضع خطة طموحة للمساهمة في تنمية الولايات الجنوبية. انظـر "البنك الزراعي يضع خطة

لتنمية الولايات الجنوبية"، [الإنقاذ الوطني، 1992/4/6]. وتم مباشرة فتح فروع بكل من مدينة جوبا (1992/4/18) ومدينة ملكال (1992/4/19) ومدينة واو (1992/4/21). الجدير بالذكر ان البنك الزراعي تم افتتاحه العام 1959 وله 30 فرعا بالشمال. وتبعه في نوفمبر (تشرين الثاني) 1992 بنك فيصل الاسلامي يفتح فروع في الجنوب. وقد ذكر عبد الله حسن احمد (مدير عام البنك، ومدير بنك السودان لاحقا):

> "كان الجنوب من ضمن اولوياته في الانتشار على اساس ان البنك يحمل رسالة المصارف الاسلامية وان نشر هذه الرسالة لا بد ان يكون على نطاق السودان كله ولا يقتصر على شمال السودان فحسب ومن هنا قام بنك فيصل بافتتاح فرعه بمدينة جوبا العام 1982 وفي 23 نوفمبر 1992 ستكمل منظومة بنك فيصل بافتتاح فرع واو وفي نفس اليوم يباشر فرع ملكال العمل وسنقوم بإذن الله بافتتاح فرعين في الرنك ومدينة راجا ببحر الغزال وفرع ثالث بولاية الاستوائية في احد المدن المحررة بعد التشاور مع الجهات المسؤولة".

الجدير بالذكر ان بنك فيصل تم تأسيسه العام 1977 وله 40 فرعاً بالشمال. انظر "بنك فيصل الاسلامي وخطوات جادة نحو التنمية والسلام بالجنوب"، [السودان الحديث، 1992/11/23].

كل هذه التسهيلات شكلت رأس الرمح لمؤسسة الجلابة للإتجاه جنوبا في مجال الزراعة الآلية. ففي أبريل (نيسان) 1995 اعلن بروفيسور احمد علي قنيف، وزير الزراعة المركزي ان هنالك خطة لزراعة 253 ألف هكتار (600 ألف فدان) بالجنوب خلال الموسم بتكلفة قدرها 1½ مليار جنيه سيقوم القطاع الخاص بزراعة 75٪ بينما ستكفل الحكومات الولائية بزراعة 6٪ بينما 5٪ تنفذ عن طريق القوات المسلحة. وتقوم المنظمات التطوعية بزراعة 6٪، بينما 8٪ عن طريق السكان المحليين خلال الزراعة التقليدية الماشية. انظر "خطة لزراعة 600 ألف فدان بالجنوب خلال موسم 1995-1996"، [الخرطوم، 1995/4/17].

13- لمتابعة أثر توجه الزراعة نحو التصدير والتجارة الخارجية انظر مجموعة التقارير الربع سنوية والسنوية التي تصدرها دار نشر "وحدة الإستخبارات الإقتصادية" بانتظام
Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review of Sudan, *The Economist*, London, UK, 1980-

14- المرجع نفسه في الحاشية رقم 6.

15- عن آثار تغير معدلات هطول الأمطار انظر
"Recent Rainfall Changes in Central Sudan and their Physical and Human Implication", by A. Trilsbach and M. Hulme, *Tans Inst Br Geogr*, vol 9, 1983.

وتحقيق عن "الموسم الزراعي ومياه الري"، [السودان الحديث، 1992/7/26]. الجدير بالذكر ان الدكتور نافع علي نافع، وزير الزراعة والموارد الطبيعية، قد صرح في العام 1998 ان التصحر يهدد السودان وان المشكلة أضرت حتى ذلك الوقت بنحو 75٪ من السكان. وقال نافع خلال ندوة دراسية ان ½ ولايات السودان 26 والتي تغطي مساحتها حوالي 51٪ من مساحة أكبر قطر في أفريقيا تضررت من مشكلة التصحر. وصرح ان مشكلة التصحر تسببت في نزوح حوالي 20 مليون نسمة أي ¾ السكان ودفعهم الى حافة الفقر [الحياة، 1998/10/28].

16- المرجع نفسه في الحاشية رقم 6.

17- لمزيد من التفاصيل عن أنواع ملكية الأراضي وتطور تشريعاتها انظر مقالة
"Land Law and Registration in Sudan", by S. Simpson, *J. of African Administration*, no 7, 1955.
ومقالة الدكتور محمد هاشم عوض
"The Evolution of Land Ownership in the Sudan", by M. Awad, *Middle East Journal*, No 25, 1971.
وكتاب الدكتور سعيد محمد المهدي
A Guide to Land Settlement and Registration, by S. M. al-Mahadi, KUP, Khartoum, Sudan, 1971.
وتقييم حديث بواسطة البنك الدولي انظر
Land Tenure in the Sudan, by the Sudan Land Tenure Task Force, a report submitted to the World Bank, Washington DC, USA, 1985.
وعن السيرة الذاتية لعلاقات الأرض السائدة في سودان اليوم والتي لا يمكن "اختزالها في القرن التاسع نحو نهايته وفي سجلات دولتي الفتح الثاني" انظر الكتيب الممتاز للأستاذ محمد إبراهيم نقد "علاقات الأرض في السودان: هوامش على وثائق تمليك الأرض"، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1993.

18- كان من أول أهداف المستعمر إنشاء لجنة في العام 1899 لمراجعة انواع ملكية الأراضي. أصدرت الإدارة الإستعمارية البريطانية بعدها قانون 1905 لتحديد ومسح والتسجيل الإجباري للحيازات حتى تتمكن من نزع والسيطرة على الأرض وتوظفها لخدمة سياساتها لصالح المشاريع الزراعية المروية. ثم أصدرت قانون 1918 والخاص بتقنين التصرف في الأراضي وألحقته بعد ذلك بقانون 1925 الذي اعتبر ان أي أراض لم تسجل كملكية لأفراد تعتبر ملكية عامة للدولة. وأستمر الحال كما عليه إلى ان صدر قانون الأراضي غير المسجلة العام 1970 وقانون الحكم الشعبي المحلي 1971 والذي صادر حق الملكية القبلية ودور رجال الإدارة الأهلية في الموضوع، والتطور اللاحق الذي قنن بواسطة قانون المعاملات المدنية العام 1984.

19- انظر تصريح المهندس عباس محمد خير، مدير عام المساحة بالإنابة "التوسع في الإستثمارات الزراعية: الفراغ من مساحة 40 مليون فدان في الولايات"، [السودان الحديث، 1992/6/1]؛ وتصريح الدكتور فيصل مراد عثمان، المدير العام للهيئة العامة للإستثمار "تزايد الطلبات لإقامة مشاريع استراتيجية"، [الإتحاد الوطني، 1992/11/26]. وفيما يتعلق باعتراضات المواطنين على المشاريع الزراعية المصدقة في مناطقهم انظر "700 ألف فدان تم توزيعها"، [الإتحاد الوطني، 11/23/ 1992].

20- انظر مداخلة الدكتور الإسكندر دي وال
War in Sudan: An analysis of conflict, by Alex De Waal, Peace in Sudan Group, London, UK, 1990.

21- راجع كتاب الأستاذ محمد إبراهيم نقد "علاقات الرق في المجتمع السوداني"، طبع خاص، القاهرة، مصر، 1995.

22- انظر كتيب "ستر العورة"، سلسلة البصيرة، مؤسسة المجتمع المدني السوداني، كيمبردج، المملكة المتحدة، 1999.

23- لمعلومات عن التجارة الخارجية راجع إستهلال، حاشية رقم 63، صفحة 60.

24- انظر "الحكم اللامركزي في السودان: حاضره ومستقبله"، العجب أحمد الطريفي (تحرير)، مجلس دراسات الحكم الإقليمي، جامعة الخرطوم، 1989.

25- لرصد مجالات التعاون وتأكيد الولاء للسلطات البريطانية وكل من عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني راجع الكتاب القيم الذي ألفه الباحث محمد أبو القاسم حاج حمد "السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل"، دار الكلمة، بيروت، لبنان، 1982؛ خاصة الفصل الرابع "بريطانيا والقوى الثلاث".

26- مرجع حاشية رقم 6 نفسه.

27- راجع مساهمة الدكتور عبد الغفار محمد أحمد
"National Ambivalence and External Hegemony", in *Agrarian Change in the Central Rainlands*, edited by M. Salih, SIAS, Uppsala, Sweden, 1987.

28- مرجع حاشية رقم 6 نفسه.

29- راجع حاشية رقم 54 في صفحة 58.

30- راجع حاشية رقم 26 في صفحة 53؛ وحاشية 31 في صفحة 54.

31- راجع الفصل الثالث عن "الجنوب: صراع الموارد".

32- انظر "بدء تشييد المرحلة الأولى من طريق السلام"، [الإتحاد الوطني، 1992/5/5].

33- إستمرت النزاعات المسلحة بين المليشيات الجنوبية المسلحة من دون إنقطاع. انظر "قوات كاربينو تهدد الخرطوم: الحكومة تشكك في ولاء بقية الفصائل وتهاجم معسكر جبل أولياء"، [الفجر، 1998/2/4]؛ والمقالة التحليلية الممتازة للأستاذ محمد الحسن أحمد "ظاهرة القتال بين فصائل جنوب السودان ودور الشمال العربي في تعزيز وحدة البلاد"، [الشرق الأوسط، 1998/11/24].

34- أعتبر تسليح القبائل العربية سياسة رسمية منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين. راجع الدراسة التفصيلية التي قدمها الدكتور شريف حرير "المليشيات القبلية أصول التفكك القومي"، في كتاب "السودان: الإنهيار أو النهضة"، تأليف شريف حرير وتيرجي تفيدت، مبارك علي عثمان وبجدي النعيم (ترجمة)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1997. بالإضافة إلى دراسة العقيد إبراهيم نايل إيدام، "تسليح القبائل وأثره على الأمن"، فرع البحوث العسكرية، معهد المشاة، وزارة الدفاع السودانية، 1988؛ ودراسة العقيد علي عثمان محمد النصري، "ظاهرة المليشيات وكيفية التغلب عليها"، فرع البحوث العسكرية، معهد المشاة، وزارة الدفاع السودانية، 1989.

35- لمعلومات اضافية عن الدفاع الشعبي انظر الفصل الرابع.

36- عن آثار التسليح القبائلي في الجنوب انظر حاشية 33 وحاشية 34.

37- انظر الفصل الخامس "شرق السودان: ضيق الحدود والآفاق".

38- لمعلومات إضافية عن فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المسلحة انظر حاشية 37.

39- لمراجعة مسألة آثار نظام الحكم في الخرطوم على القاهرة انظر صفحات 24-28 من هذا الكتاب.

40- عن دور الحركة المطلبية خلال فترة التعددية الثالثة (1986-1989) راجع تقارير منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية خلال الفترة.

41- عن آثار فشل إنقلاب يوليو (تموز) 1971 راجع كتيب تقييم سكرتارية اللجنة المركزية، الحزب الشيوعي السوداني "19 يوليو"، الصادر في يناير (كانون الثاني) 1996. انظر أيضا سلسلة المقالات التي نشرها الدكتور محمد سعيد القدال "معالم من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني في نصف قرن"، [الحياة، 1998/8/4-1998/8/6].

42- راجع صفحة 8 في مداخلة دكتور دافيلد عن الأحوال الإقتصادية للسودان في *Sudan at Crossroads*, by M. Duffield, IDS Discussion Paper No 275, Sussex University, Brighton, UK, 1990.

43- الهدف التنظيمي الإستراتيجي لحركة الإسلام السياسي بقيادة حسن الترابي كان دائماً خلق مركز مستقل سياسي يقطع في منتصف الأحزاب التقليدية (الأمة والإتحادي) وليس زرع دستور إسلامي في وسط هيكل وشكل النظام السياسي القائم. فشل التنظيم في تحقيق ذلك خلال الفترة مابين 1970-1980 دفعت قيادته إنتزاع الحكم بانقلاب عسكري في يونيو (حزيران) 1989. على المستوي الإقتصادي كانت مسألة من يقود الرأسمالية، أي فئات منها تكون هي المتحكمة في قيادة جهاز الدولة مسألة مازالت تحتاج لدراسات تفصيلية. الرأسمالية السودانية تتكون من فئات هي بشكل عام الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية كانت تهيمن عليها حزبي الأمة والإتحاديين، بينما مؤخرا برزت قطاعات النقل والمصارف والإتصالات كمجالات احتكرتها الجبهة القومية الإسلامية. انظر رسالة الدكتوراه التي تقدم بها التجاني عبد القادر حامد، (أحد كوادر الجبهة القومية الإسلامية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم سابقا، مليزيا حاليا) إلى معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن في أغسطس (آب) 1989
Islam, Sectarianism and the Muslim Brotherhood in Modern Sudan: 1956-1985.
فقد وجد ان عدد كبير من اعضاء الحركة الإسلامية كان آباؤهم فقهاء دين منهم قائدها الترابي نفسه الذي كان جده فقيها متمردا (توفي 1704 ميلادية) إدعى المهدية! وكذلك كان حال قياديين فيها من أمثال عثمان خالد مضوي ومحمد صادق الكاروري وعبد الله سليمان العوض وسعاد الفاتح البدوي. وذكر الدكتور التجاني ان 17٪ منهم والدهم ينتمي إلى طائفة الختمية، 15٪ أنصار، 23٪ لا ينتمون لأي طريقة صوفية، 7٪ سمانية، 8٪ قادرية و10٪ تجانية و2٪ أنصار سنة. وعلى عينة ممثلة وجد ان عضوية الجبهة القومية الإسلامية الإجتماعية والتربوية تتكون من 32٪ مهنيين، 28٪ معلمين، 16٪ رجال أعمال، 9٪ موظفين، 8٪ مزارعين، 4٪ مرشدين دينيين وأقل من 2٪ عمال، [ملف الجبهة القومية السودانية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

44- عن قانون التوالي السياسي وانعكاساته راجع ملخص ندوة "التوالي السياسي في السودان: بين القبول والرفض"، مسلسل من 6 حلقات، الزمان، 1999/3/8-1999/3/11.

45- عن "مجموعة العشرة" انظر استهلال، حاشية رقم 40، في صفحة 55. انظر [الشرق

الأوسط، 1999/2/18]. تطورت الصراعات بين اجنحة "ثورة الإنقاذ" إلى مستوى حدوث إنقلاب قصر أبعد فيه الترابي ومؤيدوه عن الحكم. وقد ذكر الأستاذ علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية، ان الإعتبارات وراء الاجراءات ضد الترابي كالتالي:

> "أولها إثر التصرفات السالبة لقيادة المؤتمر الوطني في الأمانة على مجمل الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد بصفة عامة. وثانيها تجاوز المقررات المؤسسية الصادرة من الأجهزة القيادية والتي كان يفترض تنفيذها من قبل الأمانة العامة عوضاً عن معارضتها والخروج عليها. وثالثها هو الموقف غير المبرر من قيادة الأمانة العامة بمقاطعة دعوة الرئيس للقاء النفرة الكبرى للتفاكر حول طفرة تنفيذية جماعية لإنفاذ القرارات التي أصدرتها الهيئة القيادية".

"نائب البشير: 3 أسباب وراء عزل الترابي"، [الشرق الأوسط، 2000/5/9]. انظر أيضاً التغطية التفصيلية في الصحف اليومية خاصة: "إنقلاب في الخرطوم"، وتعليق "التطورات السودانية"، [الشرق الأوسط، 1999/12/14]؛ "الترابي: أرفض الإقصاء القسري"، [الشـــرق الأوسط، 1/6/ 2000]؛ وتعليق الأستاذ محمد الحسن أحمد على الأحداث في مقالتين "انحياز المؤســـة العسكرية لصالح البشير غير توازنات الحكم في لسودان"، [الشرق الاوسط، 1999/12/21]، "السودان إلى حكم جديد بعد الفراق النهائي بين الترابي والبشير"، [الشرق الأوسط، 2000/5/9]. ولوجهات نظر عربية عن خلافات الإنقاذ راجع مقالة سمير عطا الله "شراكة الزيت والماء التي فصلها البشير"، [الشرق الأوسط، 1999/12/23]؛ ومقال فؤاد مطر "السودان... وانقاذ ما أمكن إنقاذه"، [الشرق الأوسط، 2000/1/5]؛ "رأي القدس: ثورة الإنقاذ تأكل نفسها"، [القدس، 5/8/ 2000]، [ملف التنظيم السياسي لإنقلاب يونيو (حزيران) 1989، وحدة التوثيق، منظمة المجتمع المدني السوداني].

46- دعت الحكومة السودانية الولايات المتحدة إلى إعادة فتح سفارتها في الخرطوم وانشاء مكاتب جديدة لوكالة الإستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الإتحادي وذلك لمراقبة أنشطة الجماعات الأصولية. انظر "السودان يدعو واشنطن لفتح السفارة ومكاتب CIA وFBI"، [الشرق الأوسط، 1999/5/22]. عن تأرجح العلاقات الأمريكية السودانية انظر المقالات الأربعة التي كتبها المحلل السياسي الأستاذ حسن ساتي "الطالب والمطلوب في العلاقات الأمريكية -السودانية"، [الشرق الأوسط، 1998/9/3-6م1998/9/9]؛ ومقاله "وزير الخارجية السوداني: علاقتنا مع أمريكا مثل علاقة المريض والطبيب"، [الشرق الأوسط، 2000/4/28].

47- عن مشاريع المصالحة والوساطات الإقليمية انظر "الصادق المهدي يبدأ زيارة لليبيا في إطار جهود المصالحة السودانية"، [الأهرام، 1999/7/27]؛ "أمانة مصرية-ليبية للإشراف على ملف الحوار بين المعارضة والحكومة"، [الرأي العام، 1999/8/16]؛ "تفاؤل مصري-ليبي بنجاح جهود المصالحة السودانية"، [الشرق الأوسط، 1999/8/27]؛ "المعارضة السودانية تنفي رفضها للمبادرة السلمية المصرية-الليبية"، [الأهرام، 1999/9/2]؛ "الخرطوم ترفض الربط بين الإيقاد والمبادرة الليبية-المصرية"، [الشرق الأوسط، 1999/9/5]. لمقالات تحليلية انظر الأستاذ محمد الحسن أحمد "دخول ليبيا على خط المصالحة السودانية يقنع المعارضة والحكومة"، [الشرق الأوسط، 1999/8/10]؛ لوجهة نظر مصرية انظر أماني الطويل "قرنق هو المعضلة: جهود المصالحة السودانية تواجه تحديات خطيرة"، [الأهرام، 1999/9/19]؛ ولوجهة نظر عربية انظر تحقيق المحرر السياسي "عقبات كثيرة تواجه الوساطة المصرية-الليبية لوضع حد للصراع في السودان"، [اليقظة، 15 /1999/10].

48- انظر "حزب الأمة يحدد رؤيته للحل السياسي لأزمة السودان"، [الشرق الأوسط، 9/21/

1999]. ولمعلومات حول وجهة نظر سودانية عن الوفاق الوطني انظر مقالة الدكتور حيدر إبراهيم علي "فرص المصالحة السودانية: حسابات الإنتقال إلى حل سياسي للأزمة"، [الأهرام، 9/22/ 1999]. ولوجهات نظر مصرية تحليلية انظر يوسف الشريف "المصالحة الوطنية في السودان... والمهام العاجلة"، [الأهرام، 1999/6/21]؛ أسماء الحسيني "هل اقترب السودان من الوفاق الوطني؟"، [الأهرام، 1999/7/24]؛ إحسان بكر "السودان... الوفاق المستحيل"، [الأهرام، 1/ 1999/8].

49- تبلورت المساعي لانسلاخ الجنوبيين من المؤتمر الوطني وتسجيل حزب "جبهة الاتحاد الديمقراطية" خارج مظلته بقيادة الدكتور رياك مشار. كان بعض الفعاليات ترى في ان تسجيل حزب مستقل يؤدي إلى افشال اتفاقية الخرطوم للسلام وفك الارتباط القائم بين الحكومة والقيادات الموقعة على الاتفاقية. انظر "مشار: إختلاف كبير بين اهداف المؤتمر واهداف الجنوبيين"، [الخرطوم، 1999/1/23]. وقد كان رد فعل قيادات حزب المؤتمر المطالبة باستقالة مشار من جميع مناصبه واعتبرته تطورا خطيرا يستدعي اجراء عدد من التغييرات ومؤشر فقدان الثقة بقيادة المؤتمر التي هي قيادة الحكومة نفسها. كان إنسحاب الجنوبيين من المؤتمر الوطني وانحيازهم ودعمهم لاحقا لموقف البشير ضد الترابي مسألة حاسمة. انظر حاشية 51.

50- لمعرفة مراحل تطور تصورات الجبهة القومية الإسلامية لأبعاد أزمة الجنوب راجع كتاب المحبوب عبد السلام "فصول في حريق الجنوب السوداني"، بيت المعرفة، الخرطوم، السودان، 1989. وانظر الفصل 14 من كتاب الدكتور عبد الوهاب الأفندي "الثورة والإصلاح السياسي في السودان"، منتدى ابن رشد، لندن، المملكة المتحدة، 1995.

51- لم تتم دراسة آثار النشاط التبشيري الإسلامي في السودان بشكل متكامل بعد، لكن راجع الفصل الرابع، الحواشي رقم 31، 32، 106.

52- انظر حاشية 47.

53- تتميز تكتيكات الحكومة المصرية تجاه حكومة الخرطوم بأن محورها هو تأمين مصالحها المباشرة، خاصة ما يتعلق منها بمياه النيل. انظر إستهلال، حاشية 33، صفحة 54.

54- اعلانات قرنق بالحرص على وحدة السودان متكررة. انظر "خلال لقائه بجرنق: والي يؤكد موقف مصر المبدئي بدعم وحدة السودان"، [الأهرام، 1999/9/1]؛ "قرنق: يؤكد ضرورة حماية وحدة السودان وسلامته الإقليمية"، [الأهرام، 1999/9/2]. وقد كان العقيد جون قرنق قد وصل القاهرة يوم الإثنين 1997/11/24 في أول زيارة له إلى مصر منذ اعلانه التمرد العام 1983 تلبية لدعوة رسمية من السلطات المصرية. وقد احيطت باهتمام بالغ من طرف الأجهزة المصرية باعتبارها الأولى منذ تأسيس حركته قبل 14 عاما. راجع "جرنق يؤكد تمسكه بوحدة أراضي السودان وتأييده لمشروع قناة جونقلي على النيل"، [الأهرام، 1997/11/29].

الفصل الثالث

الجـــنــوب

الجنوب
صراع حول الموارد

منذ إطلاق الرصاصة الاولى العام 1983 جرى تفسير عودة الحرب بين شمال السودان وجنوبه، على وجه العموم، بوصفها نزاعاً عرقياً-دينيّاً يستمد أصوله من الخلافات بين المسلمين والمسيحيين، أو بين العرب والافارقة.[1] وهو وصف يحصر أمرها في حدود العوائق البدائية المرتبطة بأسبقيّة الإنتماء القبلي والعرقي واللغوي وتزمت الطائفة وعامل الدين كأساس للهوية. ولقد استُخدم هذا الوصف التبسيطي، أيضاً، للتعبير عن مظاهر الحرب الأهلية الأولى والصدامات السابقة التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين، ومازال لها بعض الأثر في مسار الحرب الحالية وكيفيّة فهم أبعادها، لكن الإفتراض الذي ننطلق منه في هذه الدراسة يؤكد ان طبيعة الحرب قد تغيّرت.

لا شك ان الصراعات المسلّحة هي عمليات متغيّرة ومتجددة المسببات والآثار، وليست احداثاً سكونية. فقد أثرت خلال العقود الثلاثة الماضية تطوّرات الأحداث في السودان في طبيعة هذا النزاع تدريجيّاً، إذ كان صراعاً يمكن ان يوصف بأنه يمثل نموذجاً كلاسيكياً للنزاع العرقي-الدينيّ إلاّ انه قد تحوّل إلى نزاع يتمحور بصورة رئيسية حول الموارد الطبيعيّة. صاحب ذلك بروز الازمات الاقتصاديّة والسعي المحموم لكل أطراف النزاع للسيطرة على الموارد الطبيعيّة بوصفها، في نهاية المطاف، عناصر مؤثرة في حسم نتائج الحرب الأهلية في السودان.

هذا التحول أفسح للجلابة، كما ذكرنا سابقاً، مساراً جديداً ظل مستمراً إلى يومنا هذا للتوسع في استغلال واستنزاف الموارد الطبيعيّة البكر الواقعة في جنوب البلاد. فلقد بدأ العمل في العديد من المشاريع التنمويّة خاصة في مجال استخراج النفط واستغلال المياه والارض، كل ذلك يتم باسم التنمية الإقتصادية في حين تذهب كل الفوائد إلى النخبة الشمالية. وعلى الرغم من ان الحرب الأهلية كانت قد توقفت منذ العام 1972 مع اتفاقية أديس أبابا التي واصلت تنفيذ قرارات منح الجنوب الحكم الذاتي، إلاّ ان الجنوبيين حرموا بصورة عامة من نصيبهم في الاستفادة من خيرات السلام. ولقد انفجرت الحرب مرّة اخرى بعد نحو 11 عاماً بعد ان نقض الجنرال جعفر نميري بنود الاتفاقية التي وقعها بنفسه بقيامه بتقسيم الاقليم الجنوبي في مايو (آيار) 1983 إلى وحدات ادارية لم يتم الاتفاق عليها مسبقاً.[2] وزاد من استمرار تفجّر الوضع بعد ذلك قيام نميري بفرض "تشريعات سبتمبر" المتشددة على نطاق القطر، وشروع حكومته في استخراج النفط في الجنوب. لهذا فإنه ليس من المستغرب ان الهجمات الاولى لجيش تحرير شعوب

السودان بقيادة الدكتور جون قرنق[3] تركّزت على منشآت مشروع قناة جونقلي والمنشآت التابعة لشركات استخراج النفط.

ان تجدّد الحرب الأهلية يؤكد قيام تحد واضح لوقف انقضاض نخبة شمال السودان على قاعدة الموارد الطبيعيّة للجنوب، وعلى معارضة حاسمة لمنع تدمير الإقتصاديّات التقليدية للمجموعات النيلية من رعاة الماشية. ولقد التحق بهذه النخبة، أيضاً، عدد محدود، لكنه مؤثر، من المناطق الأخرى، بينما عانت الاغلبيّة الجنوبيّة من تفاقم انهيار البنى الاجتماعيّة، التي كانت أصلاً ضعيفة، جرّاء سنوات عديدة من الاهمال.

نشأت "حركة تحرير شعوب السودان" لتجد تأييداً كبيراً لها في اوساط واسعة من فقراء الريف والمعدمين في الشمال بسبب تبنيها مخاوف وآمال المهمّشين. ولقد شكّل ذلك تحولاً جوهرياً في الانقسام التاريخي للبلاد إلى شمال وجنوب؛ إذ تجاوزت الضرورة الاقتصاديّة البعد العرقي. فقد صار بامكان سكان احياء الصفيح والكرتون العشوائية، متعدّدي الانتماءات العرقية المقيمين حول المدن ان يعقدوا الآمال على "جون قرنق" وحركته ببعديها السياسي والعسكري. بيد ان انقسام "الحركة" العام 1991، وميل قيادة جون قرنق في يونيو (حزيران) 1992 نحو اتجاه دعاة فصل الجنوب يشير إلى ان الولاءات القبلية والعرقية مازالت عوامل فاعلة على الرغم من ان الخطاب السياسي قد لايتطابق احياناً مع الواقع. ولكن يبقى ما أكدته الأحداث خلال ما يزيد عن 17 عاماً من ان الحرب في جنوب البلاد هي، في المقام الأول، انتفاضة سياسيّة مسلحة ضد نهب موارد الجنوب الطبيعيّة ومن أجل الحفاظ على هويته وكينونته الثقافية والروحيّة.

"مائة عام من العزلة"

بعد الحملات التأديبية العنيفة التي شنتها الادارة الاستعماريّة للسيطرة على الجنوب، اتجهت منذ العام 1930 لفرض نظام اداري مختلف عرف باسم (السياسة الجنوبيّة).[4] وبينما كانت السيطرة على الاقتصاد والادارة في شمال السودان في يد الدولة وقادتها العلمانيين، بصورة رئيسية، فإن السلطة الاستعماريّة في الجنوب خلقت تجمّعات قبلية ذات اكتفاء ذاتي بقيادة الزعماء العشائريين (السلاطين والمكوك) لهذه المجتمعات. وأصدرت قانون المناطق المغلقة (المقفولة) في العام 1922، واعتبرت بذلك كل الجنوب بالإضافة إلى ولايات جنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق (الأنقسنا) مناطق محظورة على الشماليين إلا بتأشيرة دخول مسبقة. وحاولت الحكومة القضاء على أي أثر للاسلام، كما شجّعت البعثات التبشيريّة المسيحية، واستخدمت اللغة الانكليزيّة كلغة تواصل ووسيط بين المجموعات المختلفة.

ولم تبذل الادارة الاستعمارية البريطانية ايّ جهد على مستوى التنمية الاقتصاديّة، ولم يتعد التعليم المرحلة الابتدائية، ولم تنشأ في الجنوب ايّ مدرسة ثانويّة؛ ولقد أدت السياسة الجنوبيّة، في أقصى تجلياتها، إلى إنشاء متعمّد لما يشبه حزام عزل تام بين الشمال والجنوب.[5] وعطلت بذلك أي فرص للتداخل والتكامل القومي في السودان، بل تمادت في صنع حاجز تاريخي بين شطري البلاد إلى حد أن مهدت، أيضاً، لفصل الجنوب وإلى ظهور اقتراحات بانشاء فيدرالية بين الجنوب ويوغندا.[6]

خلال سنوات عزلة الجنوب عن الشمال، وعن بقية العالم، حرصت الادارة الاستعماريّة ان تظل ذكرى غزوات الاسترقاق حيّة في الاذهان، تطفو على المشاعر والأشجان ولم تسمح بحدوث ايّ فرص للتعايش أو الاختلاط يذوّب أو يخفف من مراراتها.[7] ونتيجة لذلك فانه عندما سُودنت ادارة الجنوب بتعيين شماليين في مواقع الاداريّين البريطانيين، قبل سنوات الاستقلال الاولى، وصار ابناء الجلابة تجار الرقيق حكاماً جددا للجنوبيّين، تأجّجت في الحال نيران الشقاق العرقي وقتل عشرات من التجار والمهنيّين والمعلمين وغيرهم من الشماليين في مذابح "تطهير عرقي" وقعت العام 1955، وعمّت جميع ارجاء الجنوب، كرد فعل لما فهم على انه استعمار "شمالي".[8] كان ذلك تذكيرا صاعقاً لحكام البلاد من الشمال بأنّ الأمر يحتاج لأكثر من مجرد التصريحات اللفظية كي يزحزح موقف عدم الثقة الراسخ، وتتمكن جسور التعايش السلميّ ان تنشأ بين هويّات ثقافية مغايرة لبعضها بعضاً.[9]

الحرب الأهلية الأولـى

استغرق اخضاع السودان للحكم الثنائي (الانكليزي-المصري) ¼ قرن من الزمان، وكان امر اخضاع الجزء الجنوبي من البلاد أكثر صعوبة منه في الشمال. والحقيقة ان سلطة الدولة كانت حتى عقد الثاني من القرن العشرين تتجلى، عموماً في حملات عسكريّة تأديبية دورية، وفترات متقطعة من مواجهات عنيفة في الاجزاء المختلفة من جنوبه وغربه. وركّز البريطانيّون على التنمية الاقتصاديّة والسياسيّة وتطوير البنى التحتيّة في الشمال، كإنشاء مشروع الجزيرة وخطوط السكك الحديديّة، واقامة ادارة مدنية عصريّة في حدود مصالحهم المباشرة. لكنهم تركوا الغرب والجنوب لحالة من الركود والتخلف تحت الادارة الحلية لزعماء القبائل وشيوخها.[10]

وبلغت السياسات الإستعمارية الموجّهة نحو الجنوب درجة الفصل التام بينه وبين الشمال فتمّ تدعيم التركيب القبلي باتهاج سياسات تعتمد في تنظيمها الإداري على التقاليد والعرف والتراث الثقافي للمجتمعات المحلية؛ ولم يبذل جهد يذكر للتوسع في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. أما في مجال التعليم حيث صارت الانكليزيّة لغة للدراسة، من دون العربية، ولغة التواصل *Lingua franca* فانه كان

تعليماً ابتدائياً في الحد الاقصى له. ولم تكن النتيجة عزل ولايات الجنوب عن الشمال فحسب، وانما عزل الجنوب نفسه عن بقية العالم. ولم تبدأ القوى الاستعمارية في تخفيف قبضتها، في مجال السياسة الجنوبية، إلا في يونيو (حزيران) العام 1947 عندما سمحت بعقد مؤتمر جوبا حيث وافق الزعماء الجنوبيون مع القيادات الوطنية الشمالية على رفض الإلتحاق بشرق أفريقيا وتفضيل قيام دولة سودانية موحدة، مع الإقرار بالواقع المتخلف للجنوب عن الشمال وبأن الإنفصال يلحق ضرراً بليغاً بكل من الشمال والجنوب إقتصاديا وسياسيا؛ وفي الوقت نفسه بدأت المطالبة بوضع متميز في إطار من الحكم الذاتي أو الفيدرالي.

كان لصعود حزب العمال إلى سدة الحكم في بريطانيا مع تصاعد مطالب الحركة الوطنية السودانية اثر كبير في أن تغير السلطات الإستعمارية من نهجها السابق. واندفعت الإدارة البريطانية في هذا المسار التوحيدي بإصدار عدد من القرارات التي تفتح الحدود بين أقاليمه وتبيح حرية الإنتقال في أرجائه.[11]

> "إن البرنامج المتعجل لدمج البلاد، والذي طبق حينها، كان ضعيفا ومتأخرا للغاية. وفي العام 1953 أخلى البريطانيون 800 وظيفة فتمت سودنتها، ولم يمنح السياسيون الشماليون للجنوبيين منها سوى 4 وظائف، وكان ذلك بمثابة اهانة بالغة كما كان ايضا مؤشراً لتخلف التعليم في الجنوب. في الجنوب كادت (السودنة) ان تصير (شمولة)؛ وفي ما كان الاستقلال يقترب شاهد الجنوبيون الاداريين البريطانيين وهم يستبدلون بالشماليين. وفي العام 1955 تمردت الكتيبة الجنوبية التي كانت في توريت عندما بلغها رغبة السلطات في نقلها إلى الشمال. وشكل تمرد الكتيبة الجنوبية نواة حركة انيانيا الانفصالية التي خاضت الصراع في الحرب الأهلية الاولى في السودان والتي استمرت 17 عاماً".[12]

لقد كان تمرد الفرقة الإستوائية في 17 أغسطس (آب) 1955 وتسلل أفرادها إلى الغابة واعتمادهم حرب العصابات نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين الجنوب وشمال السودان. فقد كان هو البداية الفعلية لنزف الحرب الأهلية وأسست لمفهوم العصيان بعداً وطنياً في الجنوب وأصبحت زاداً ومحفزاً للخروج على سلطة مؤسسة الجلابة الشمالية في المستقبل. وأضحت تلك التجربة ركيزة فكرية إستندت إليها مشروعية دخول قوى المعارضة الشمالية ميدان العمل المسلح ومد رقعة الحرب إلى جبهات جديدة.

نشطت الحركة السياسية الجنوبية في معارضة كل المشاريع التي تبنتها الحركة السياسية الشمالية في التنمية

المتحازة للجزء الوسط من البلاد والعلاقات الخارجية المنحازة لقضايا ترتبط مباشرة بمصالح الشمال وفي تبني مشروع "الدستور الإسلامي". وطفت إلى السطح لأول مرة دعوات تهدف إلى تشكيل جبهة من شعوب وقبائل جنوب السودان وجبال النوبا ودارفور بغرب السودان وقبائل البجا في شرقه ومنطقة الأنقسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق. ورافقت ذلك، من جهة اخرى، سياسات رسمية فسرت من قبل الجنوبيين على أنها استمرار لمؤامرة شمالية-عربية للسيطرة على مناطقهم. ولم يتوصل مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في مارس (آذار) 1965 لتلمس سبل الحل لمشكلة الإنقسام الوطني إلى إتفاق يوقف تأثيراتها العميقة على كل البنية الدستورية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية في البلاد.[13] كل هذا عمق تيارات الإستقطاب بين الطرفين زادت من حدة الكراهية والتفكك وانهيار الأمن والخدمات وزيادة حدة التدخل الأجنبي نتيجة لاستمرار الحرب الأهلية والنزاع المسلح بين الجانبين.

اتفاقية اديس ابابا

منذ الاستقلال في العام 1956 تبادلت حكم السودان أطقم مختلفة من المدنيين والعسكريين، وتفرقت مساراتهم في بحث غير مجدٍ عن التنمية وحل "مشكلة الجنوب". ولكن لم تخرج عن إطار الحملات التأديبية وزيادة وتيرة العنف، مستندة إلى ان ما يحدث من تمرد لا يخرج عن دائرة المؤامرات الأجنبية بوجوهها السياسية والدينية. وواصلت هذه المجموعات دون توقف سياسات الإحتواء والتذويب والدمج والإنصهار وفرض التطبيق بالقوة لسياسة "التعريب والأسلمة".

لقد كان إنقلاب صغار الضباط على السلطة المدنية في مايو (آيار) 1969 نقطة تحول جذرية أخرى في محاولات حل النزاع المتصاعد بين شطري الوطن. فقرارات يونيو (حزيران) 1969 هي أول اعتراف رسمي بوجود فوارق تاريخية ودينية وثقافية واقتصادية بين الشمال والجنوب؛ وتم فيها قبول مبدأ منح الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان.[14] لكن هذه القرارات تعرضت لمقاومة عنيفة من جهات عدة محلية وإقليمية ودولية. وعصفت بها الصراعات التي كانت قد اشتعلت في الخرطوم بين جناحي الحركة الإنقلابية.[15] وعندما استرد الجنرال نميري السلطة في يوليو (تموز) 1971، بعد انقلاب أيده الحزب الشيوعي، قطع كل علاقاته مع دول "المنظومة الاشتراكية" واندفع يلهج بالثناء على الغرب وعلى الازدهار الذي تبشر به فلسفة "السوق الحرة"؛ وساعد هذا التحول في زيادة دعم الغرب له وتسهيل مهمة البحث عن اتفاق لحل "مشكلة الجنوب" المزمنة.

كان لموضوع السلام اهمية كبيرة لدى الجنرال نميري خاصة في مجال تأمين نظامه وفي انجاح مشاريعه "التنموية" الجديدة الضخمة. وفي 28 فبراير (شباط) من العام 1972، بعد مفاوضات مع الجنرال

جوزيف لاقو، الذي كان قد تمكن قبل عامين فقط من فرض قيادته على حركة الانيانيا؛ وقّعت اتفاقية أديس ابابا وبدعم مباشر من "مجلس الكنائس العالمي" و"مجلس كنائس عموم أفريقيا"، وبذلك توقفت الحرب الأهلية التي دامت 17 عاما.[16] وكان أساس الاتفاقية هو قبول مبدأ منح الجنوب حكماً ذاتيّاً أقليميّاً، وبناءً عليها صدر قانون الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي في إطار السودان الموحد، ثم صدر في العام 1973 الدستور الدائم الذي قنن الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب. لكن الاتفاقية تركت العديد من الموضوعات الرئيسية بإجابات غير مكتملة وحلول ناقصة وسياسات متضاربة.[17]

ورغم ان الإتفاقية لم تحظ بدعم كامل من القوى السياسية في الجنوب والشمال وواجهت معارضة صارخة في العالم العربي (خاصة مصر وليبيا) إلا ان الاعوام 1972-1983 كانت أعوام سلام مستقر نسبيا. وبرزت إلى السطح معارضة عدد من القيادات التي كانت تنتمي إلى القبائل التي تعيش في الولايات الاستوائية غير راضية عن ما أعتبرته هيمنة قبيلة الدينكا النيلية على مقاليد الادارة الاقليميّة، والتي صارت مصدراً رئيسياً للثروة ولرفعة المكانة الاجتماعيّة في الجنوب.[18] وقد زاد الطين بلة، أختلال توازن السلطة بين الاستوائيين والنيليين العام 1979 بسقوط عيدي أمين في يوغندا، وعودة العديد من المهنيّين والاداريين الاستوائيين إلى السودان. حينها، كان أيضاً معظم الجنوبيّين مستائين من الطريقة التي فسّر بها نظام نميري اتفاقية أديس ابابا باعادة ترسيم حدود الجنوب لضم منطقة بانتيو، التي كان قد اكتشف فيها النفط، إلى الشمال. وقد تفاقم ذلك الشعور حينما تجاهلت الحكومة المركزيّة آراء وهموم السكان المحليين واعطت اشارة البدء لحفر قناة جونقلي عبر مستنقعات منطقة السدود.

تفجّرت الانقسامات، أيضاً، في أوساط السياسيّين الجنوبيّين فوقف الاستوائيّون ضد الدينكا والنوير، وتمرد منتسبو مليشيات الأنيانيا المحرومون من الامتيازات ضد الحائزين عليها.[19] حاول الجنرال نميري استغلال هذه الخلافات لمصلحته الخاصة فشرع في التدخل في مجرى الأحداث بازاحة عدد من كبار السياسيّين من مناصبهم والتدخل في كل ما يتعلق بالترشيحات والإختيار للقيادات السياسية والتشريعية والتنفيذية في الإقليم الجنوبي. وبلغت هذه المكائد اقصاها بإعادة تقسيم الجنوب في 23 مايو (آيار) العام 1983 إذ انشئت 3 أقاليم أدارية بدلاً عن الوضع السابق للجنوب كاقليم واحد، وحلت الحكومة الاقليميّة. وبينما عبّر الاستوائيّون عن بهجتهم بالوضع الجديد شعرت القيادات المنتسبة إلى قبائل الدينكا والنوير والشلك المبعدة بأنها أهينت وخدعت. واصبح شبح الحرب الأهلية يخيّم على الجنوب مرة أخرى، لكن هذه المرّة كانت القبائل النيلية هي المرشحة لتلعب الدور الرئيسي في الصراع. فقد كانت تواجه مناطقها ومواردها الطبيعية هذه المرة التهديد المباشر من زحف "مؤسسة الجلابة" عليها. وبذلك شهد العام نفسه، الذي اعاد فيه الجنرال نميري تقسيم الجنوب، تمردات عديدة أكثرها اهميّة التمرد الذي

قامت به الكتيبة 105 المتمركزة في معسكر (حامية) مدينة بور في منتصف مايو (آيار) 1983 والتي صارت، فيما بعد، نواة لجيش تحرير شعوب السودان بقيادة العقيد جون قرنق.[20]

اتفاقية كوكادام

بعد اسقاط نظام الجنرال نميري في انتفاضة أبريل (نيسان) 1985، اتيحت مرة أخرى الفرصة للبحث عن فرص السلام في السودان وعلى كل المستويات الرسمية والشعبية. وقد كانت أهم مبادرة على المستوى الشعبي في تلك الفترة هي لقاء مندوبي "التجمع الوطني لإنقاذ الوطن" ممثلة للقوى السياسية الراديكالية التي قادت الانتفاضة الشعبية، بممثلين لحركة تحرير شعوب السودان في 24 مارس (آذار) 1986 بمدينة كوكادام بإثيوبيا. وتوصل الطرفان لمشروع اتفاقية تمهد لخلق مناخ ملائم تتضمن اقامة مؤتمر قومي دستوري بعد 3 أشهر. وقد كان إطارها العام هو إلتزام القوى السياسية والحكومة بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس "مشكلة الجنوب" وحدها؛ على ان تترافق معها إجراءات رفع حالة الطوارئ والغاء قوانين "الشريعة الإسلامية" الصادرة في سبتمبر (أيلول) 1983، والقوانين المقيدة للحريات والعودة إلى دستور العام 1956 المعدل 1964 كإطار دستوري مع إلغاء المعاهدات مع ليبيا ومصر والماسة بسيادة السودان. وقد أيد كل من حزبي الأمة القومي والشيوعي وقتها اتفاقية كوكادام بينما رفضها الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الاسلامية.

ولعل ما يميز إعلان كوكادام، والذي كان ميثاق إنتفاضة إبريل (نيسان) 1985 ضد حكم الجنرال نميري مرجعيته الأساسية إنه كان نقطة فاصلة في طريق البحث عن السلام والوفاق الوطني بإحتوائه لأول مرة على خطوات محددة للوصول إلى طاولة المفاوضات. ولكن كان، أيضاً، متميزاً بإضافته ولأول مرة في تاريخ حقب الحروب الأهلية السودانية لمسألة الموارد الطبيعية إلى أجندة المؤتمر القومي الدستوري. وبذلك أدى إلى أن تبرز هذه المسألة الحيوية لأول مرة كنقطة مرجعية على ساحة العمل من أجل السلام في السودان.

لكن تسارعت الأحداث وتخلى حزب الأمة ورئيس الوزراء آنذاك الصادق المهدي سريعاً عن اتفاقية كوكادام بعد ان تمكن من النجاح في أبريل (نيسان) 1986 من انشاء تحالف على النمط المهدوي القديم بين الجلابة وقبائل البقارة بغرب السودان، وحصل على كميات كبيرة من الاسلحة من ليبيا والعراق. وشرع الصادق المهدي في مواصلة الحرب بضراوة مستعيناً، هذه المرة، بمليشيات المراحيل الذين "يفوق ولاؤهم له احتكامهم لسلطة القانون وللدولة".[21]

وبنهاية العام 1988 كان الحزب الاتحادي الديمقراطي قد بلغ درجة عالية من الانزعاج من نوايا الصادق المهدي واختلال ميزان القوى السياسي لصالحه فتفاوض مع "حركة تحرير شعوب السودان" حول "اتفاقية السلام السودانية" في 16 نوفمبر (تشرين الثاني) 1988.[22] واتفق الطرفان من حيث المبدأ على تجميد قوانين الشريعة الاسلاميّة وعقد مؤتمر قومي دستوري، وتنفيذ وقف لاطلاق النار والغاء حالة الطوارئ التي فرضها الصادق المهدي العام 1987. ولقد تجلى التأييد الكبير لهذه الاتفاقية في الإستقبال الشعبي الحافل الذي لقيه زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني في مطار الخرطوم عند عودته من اديس ابابا. وفي مواجهة التأييد الشعبي الكبير لاتفاقية نوفمبر (تشرين الثاني) والادانة الضمنيّة إلى موقف الصادق المهدي في مواصلته خيار التصعيد العسكري ومواصلة الحرب.

عمد الصادق المهدي بالاحتماء على الجبهة الاسلاميّة لكسب تأييدها مشكّلاً حكومة تحالف جديدة ابعُد عنها الحزب الاتحادي الديمقراطي. وقد كانت الملاحظة الجديرة بالإهتمام بأن طوال فترة التعددية الثالثة (1985–1989) لم تكن هناك مفاوضات مع "الحكومة" بشكل رسمي، بل كانت المفاوضات تتم بين "الحركة" مع كل حزب سياسي على حدة. هذا إلى جانب ان قيادة الجيش كانت قد اقتنعت بعدم جدوى الحرب، وفي فبراير (شباط) 1989 وجّه الجيش، مدفوعاً بضعف الإرادة السياسيّة للحكومة، انذارا إلى الصادق المهدي فحواه أنه إذا لم يتحقق تقدّم نحو السلام، ولم يتم حل المليشيات القبلية والحزبية خلال اسبوع فإن الجيش سيتدخل.

أذعن الصادق المهدي أخيراً لمطالب قيادة الجيش المدعومة بسند جماهيري كبير، فخرجت الجبهة الاسلاميّة من الحكومة وعاد الاتحادي الديمقراطي لها، واستؤنفت المفاوضات مرّة اخرى مع "الحركة"، وتوصّل الطرفان، من دون ابطاء، إلى اتفاق بوقف اطلاق النار. وعاد برنامج "شريان الحياة"، التابع للامم المتحدة، عملياته لإغاثة المتأثرين بالمجاعة. ووافقت الجمعيّة التاسيسيّة على تجميد القوانين الاسلاميّة، وحدّد يوم 18 سبتمبر (أيلول) 1989 موعداً لانعقاد المؤتمر القومي الدستوري، وكان يتوقع ان يلتقي رئيس الوزراء الصادق المهدي والعقيد جون قرنق في اديس ابابا في 4 يوليو (تموز) 1989.

لم يتحقق الاجتماع بين الصادق المهدي وقرنق أبداً، ففي 30 يونيو (حزيران) 1989، وبتوقيت دقيق، وقع الانقلاب الذي نفذته "الجبهة القوميّة الاسلاميّة" مما أجهض مواصلة العملية السلميّة. وبدعاوىَ الجهاد دشنت مرحلة جديدة من الرعب في الشمال كما تصاعدت حملات الارهاب في الجنوب.[23] وصعّد النظام الجديد الحرب في الجنوب إلى مراحل جديدة من الوحشيّة مستنداً إلى دعم الحركات الاسلاميّة وبعض الاقطار العربيّة. ولقد صارت إيران، بالتحديد، بجانب ليبيا والعراق مصدراً لدعم عسكري

واقتصادي هائل.[24]

لم يختلف واقع الحال منذ الإستقلال، فقد استمرت المناهج والسياسات نفسها التي استهدفت دعم مواقع الفئات المستفيدة من استمرار الحروب الأهلية السودانية. وإن كان هذا الأمر يبدو غريباً ومدهشاً إلا ان واقع الأحداث الآن يؤكد ذلك. لقد كانت الجبهة الاسلاميّة، قصيرة النظر ومحدودة التفكير على المستوى الاستراتيجي في توجّهها لحل "مشكلة الجنوب"؛ إذ تصوّرت حلاً نهائياً للمأزق التاريخي عن طريق برنامج مكثف للأسلمة والتعريب. وهي تسعى من دون كلل لتنفيذ برنامجها في الإسراع باستغلال موارد الجنوب تحت غطاء تكتيكات الموافقة على "حق تقرير المصير" مع القوى السياسية الجنوبية وتؤكد فيها أهمية الإتحاد للدفاع عن "المشروع الحضاري الإسلامي" مع القوى السياسية الشمالية. أما حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي فانهما يعتبران الجنوب امتداداً طبيعيّاً لقاعدتهم الاقتصاديّة واحتياطيهم من الموارد الطبيعيّة، وقد يفضّلان عملياً، على المديين المتوسط والطويل، استمرار ويلات الحرب على الاستجابة الفورية لتنفيذ إرادة القوى السياسية الجنوبيّة بتقرير المصير والإنفصال عن السودان.

الأسـبـاب

هناك قليل من الحروب أعلنت فيها الاطراف المتصارعة دوافعها واسبابها الحقيقيّة. بل العكس هو الصحيح، فمعظم الحروب تخوضها اطرافها تحت ألوية وشعارات قديمة استناداً إلى أرث نزاعات سابقة. ولأن مسببات هذه النزاعات السابقة لاتختفي حالاً وانما ببطءٍ شديد فانها تحجب عن المحاربين البواسل مجرد امكانية الشك في انهم ربما يقاتلون لأسباب ماعادت قائمة أو لا مصداقية لها أو حتى انها، في بعض الاحيان، ضد مصالحهم. وهذا القول ينطبق جزئيّاً على الحرب التي تجري الآن في السودان. على الرغم من ان السبب الاساسي للنزاع الآن يتركز – في تقديرنا – حول السيطرة على الموارد الطبيعيّة، فان معظم المقاتلين من الجانبين ظلوا وما زالوا مقتنعين بأن حربهم تدور حول قضايا ترتبط بأصولهم العرقية وهويّتهم الثقافية وقناعاتهم الدينية. وسنحاول في مايلي شرح أسس هذا التحوّل الذي طرأ على طبيعة النزاع وذلك من خلال عرض ومناقشة عناصره الاساسيّة.

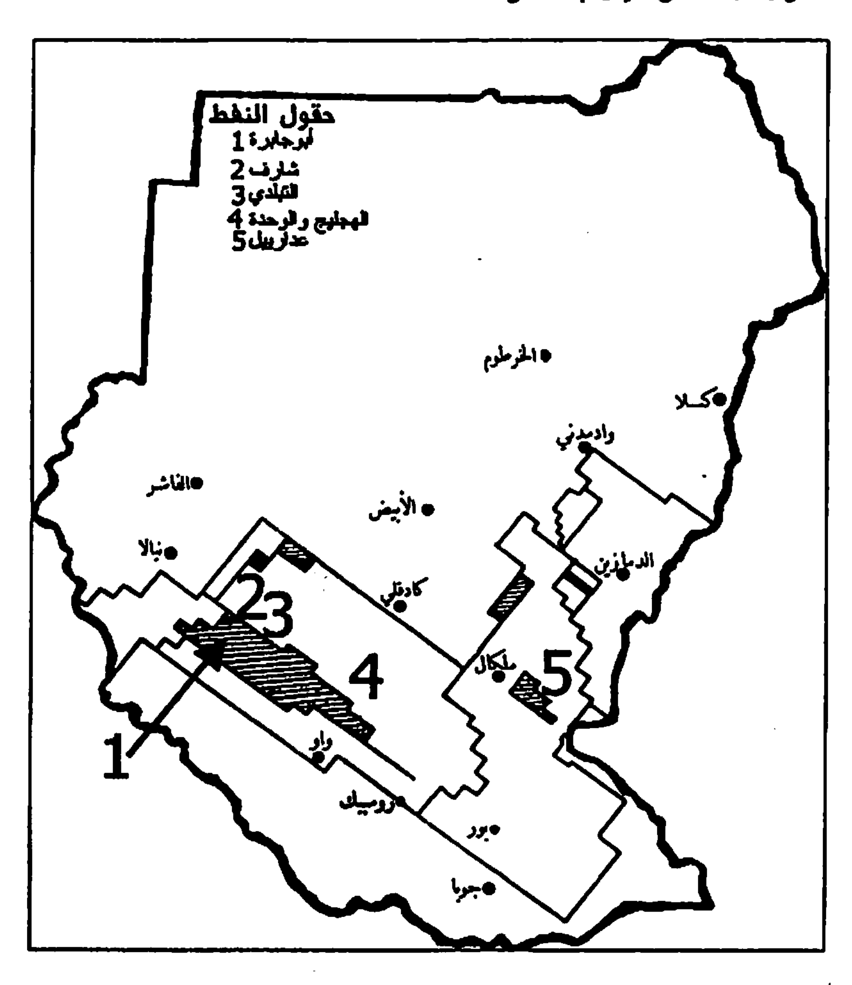
الثالوث المحرم

النفط

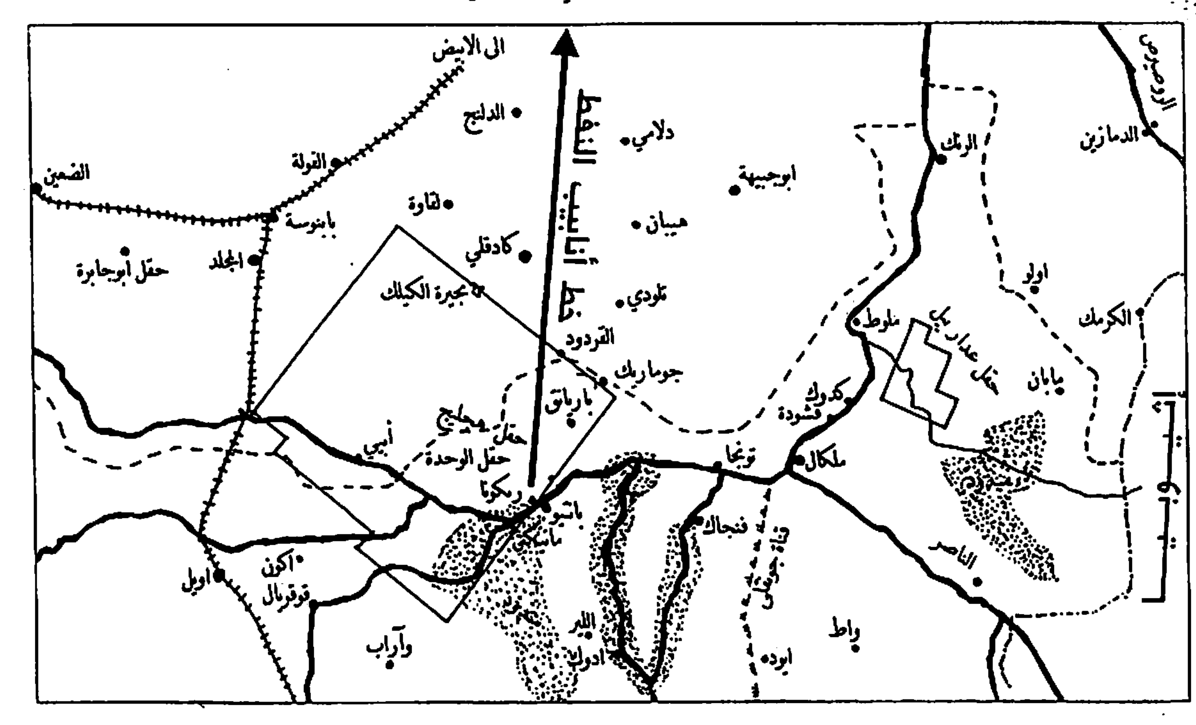
ظهرت بوادر اكتشافاته في عدد من الإعلانات الأولية عن حقول مناطق المجلد (جنوب كردفان) ومنطقة بانتيو (أعالي النيل) في العام 1979، وفي ابريل (نيسان) 1981، اعلنت شركة شيفرون الامريكية انها

اكتشفت وجوده بكميّات تجاريّة في حقل الوحدة بالقطاع الجنوبي الغربي لمناطق استكشافها (شكل 16). وقدّر حجم احتيّاطي النفط، الذي يمكن استخراجه من حقل كايكانق وحقّل الوحدة وحقّل الهجليج المجاور له، رسميًا، بنحو ملياري برميل، يمكن ان يعود على البلاد بنحو 50 مليار دولار، أو يغطي احتياجات الطاقة المتوقعة لعقدين من الزمان (شكل 17).

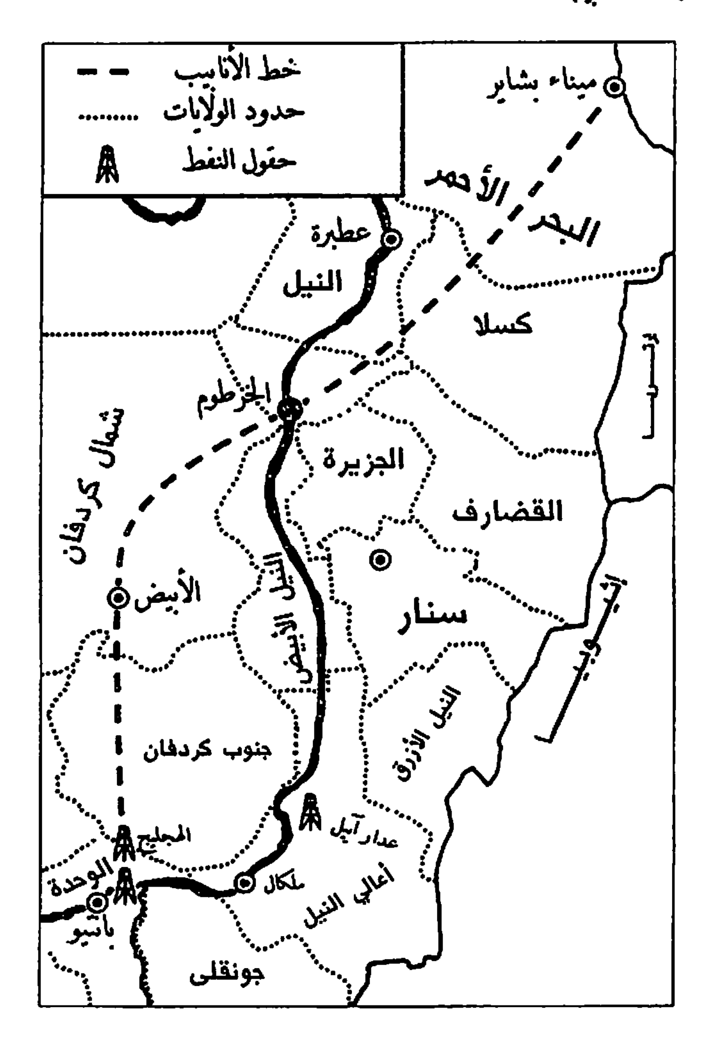
شكل (16): مناطق امتياز البحث عن النفط.



شكل (17): حقول النفط العاملة في ساحة حرب الموارد.



شكل (18): خط أنابيب النفط.



وكان قد سبق ذلك تقديم الدكتور حسن الترابي (النائب العام وقتها) بخرائط إلى مجلس الشعب (البرلمان) يطلب إضافة منطقة بانتيو الغنية بالنفط إلى الشمال بإلحاقها بإقليم كردفان؛ ولكن أُجبرت المعارضة الشعبية الجنوبية الجنرال نميري على سحب مشروع القرار؛ ولكن ما حدث كان كافياً لإثارة الشكوك

شكل (19): النفط، نعمة أم نقمة؟

☯ خسائر السودان من توقف عمليات استخراج النفط بسبب الحرب بلغت أكثر من 6 مليارات دولار خلال الفترة 1986–1992. متوسط تكلفة استيراد البلاد النفطية تقدر بحوالي 350 مليون دولار سنويا. ☯ حصلت شركة شيفرون في مطلع العام 1992 على تعويض من الحكومة الأمريكية بلغ 1.3 مليار دولار، بعد ان أعلنت ان استثماراتها في السودان كانت خاسرة. وتنازلت عن إمتيازاتها في يونيو (حزيران) 1992 لشركة سودانية (كونكورب) يملكها محمد جار النبي، عضو بارز في الجبهة القومية الإسلامية، بمبلغ 19 مليون دولار. كانت الشركة مجرد واجهة استخدمت لاخراج شيفرون من السودان وتسليم كامل ملفاتها لشركة كندية يملكها رجل أعمال باكستاني يرتبط بالجبهة الإسلامية.

☯ في فبراير (شباط) 1993 تأسست "الشركة الوطنية للبترول"، تحت سيطرة بنك فيصل الإسلامي، بنك الشمال الإسلامي، البنك السعودي الإسلامي، بنك التضامن الإسلامي، شركة الرواسي، شركة لوكس هول، الأمين الشيخ مصطفى، النور زروق، الطيب النص، عبد الله عبد الباسط، الأمين الشيخ مصطفى، محمد جار النبي، على كرتي، عثمان خالد مضوي، محجوب عروة، محمد يوسف محمد ... الخ وعدد إضافي من قيادات الجبهة القومية الإسلامية.

☯ قامت الحكومة السودانية بإجراء اتفاقيات تعاون في مشروعات نفطية مشتركة (كشفاً وانتاجا ونقلا وتكريرا) مع كل من جنوب أفريقيا في فبراير (شباط) 1992، ايران في يوليو (تموز) 1992، والعراق في يوليو (تموز) 1995، ومصر في أغسطس (آب) 1999.

☯ باشرت "شركة النيل الكبرى للبترول" في ديسمبر (كانون الأول) 1996 العمل، وهي كونسورتيوم (اتحاد مالي) لمجموعة شركات تضم شركة الصين الوطنية للنفط (40٪) والشركة الماليزية الوطنية للنفط (30٪) وشركة تلسمان الكندية (25٪) وحكومة السودان (5٪). ☯ تبلغ مساحة منطقة الأمتياز 170 ألف كيلومتر (تعادل تقريبا مساحة سوريا)، ويستخرج النفط من 6 حقول في هجليج والوحدة وكايكانق. يبلغ انتاجها نحو 170 ألف برميل يوميا ويرتفع مطلع العام 2001 الى ½ مليون برميل ويرتفع خلال سنتين الى 450 ألفا. ويقدر احتياط السودان من النفط بأكثر من مليارى برميل وفق الارقام الرسمية، اي ما يعادل 50 مليار دولار تقريبا. ☯ تقوم باستغلال حقول عداريل بأعالي النيل شركة الخليج للبترول، وهي شراكة تم تأسيسها في أغسطس (آب) 1995 بين شركة قطرية (60٪) وكونكورب (20٪) وشركة البترول الوطنية (20٪). تقدر الاحتياط الكلي للمنطقة بحوالي 200 مليون برميل، أي ما يعادل 4 مليار دولار.

☯ وقع عقد تنفيذ مشروع خط انابيب النفط من حقول هجليج في أعالي النيل الى ميناء بشائر على البحر الأحمر، الذي يضم مستودعات سعة 2½ مليون برميل، في فبراير (شباط) 1998 وأكمل العمل فيه يناير (كانون الثاني) 1999. عبر أضعف حلقات المشروع أمنيا وتبلغ سعته التخزينية أكثر من مليون برميل. ☯ دشنت أول باخرة تحمل 600 ألف برميل من خام النفط اشترتها شركة شل العالمية متوجهه الى سنغافورة في 30 أغسطس (آب) 1999. وبذلك لم يعد السودان مجرد دولة زراعية ولكنه أصبح كذلك دولة منتجة ومصدرة للطاقة. واحدثت عائدات تصديره بالفعل زيادة بنسبة 20٪ في ايرادات الحكومة.

☯ تعرضت الشركات الاجنبية العاملة في السودان لانتقادات حادة من قبل أمريكا ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي. كما لوحت الحكومة الكندية إلى احتمال فرض عقوبات عليها لان مزاعم ذكرت أن الحكومة السودانية تستخدم عوائد النفط لفرض السلم.

[ملف النفط، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السودانية]

حول أطماع الشمال في سلب الجنوب من التحكم في موارده.[25] وأرجئت الخطط الاصلية للبدء في تكرير النفط محليا في سبتمبر (أيلول) 1981، وبدلاً من ذلك شجّعت شيفرون حكومة نميري لبناء مصفاة للنفط في مدينة كوستي بأواسط السودان ومحطة نهائية للتصدير في ميناء بورتسودان، تصلها بحقول النفط انابيب يبلغ طولها 1610 كيلومترات (شكل 18).

وقد أثارت هذه الأحداث مرة أخرى إلى الأذهان التجاهل المتعمد والمماطلة التي مارستها حكومة الجنرال نميري تجاه عودة منطقتي حفرة النحاس الغنية بمعدن النحاس ومنطقة كافيكنجي الغنية باليورانيوم من ولاية جنوب دارفور إلى إدارة بحر الغزال (الجنوب) كما كانت سابقاً قبل الإستقلال الشيء الذي تم الإتفاق عليه خلال مباحثات إتفاقية أديس أبابا العام 1972.[26] وجاء التعديل المفاجئ للخطط الاصلية لانتاج النفط لينبّه اهل الجنوب – مرة أخرى – بوجود نوايا خفيّة للجنرال نميري ومؤيديه من مؤسسة الجلابة وراء هذا التغير. وكانت اول أهداف "جيش تحرير شعوب السودان" هو الهجوم على مواقع عمل شركة شيفرون الأمريكية في حقول البحث عن النفط بالقرب من ملوط في 28 يناير (كانون الثاني) ثم الهجوم على رئاسة الشركة في منطقة ربكونا بالقرب من بانتيو (ولاية الوحدة) بجبرين الشركة على إيقاف عملها نهائيا في التنقيب عن النفط في جنوب البلاد في فبراير (شباط) 1984. ومنذ ذلك التاريخ، وعلى الرغم من ضغوط نظام الجنرال نميري وكل الحكومات التي اعقبته فإن العمليات التي تتعلق باستخراج النفط في جنوب غرب السودان قد توقفت عملياً لمدة تزيد عن 10 سنوات، إلى أن استؤنف بواسطة الحكومة الحالية (شكل 19).

المياه

منذ بداية القرن العشرين، ظلّت فكرة حفر قناة تجذب مياه منطقة السدود في جونقلي، إلى النيل الابيض، موضوعاً للحوار في اوساط المهتّمين بالتنمية والمهتّمين بالبيئة. وقد جعلت الرغبة في الحصول على مياه اضافية لمجرى النيل، مع إستغلال المساحات الكبيرة من الأراضي الخصبة التي تغطيها المياه جعلت من مشروع قناة جونقلي أكثر مشاريع المياه تعرّضاً للبحث والتمحيص في العالم.[27] لكن الذي ظل غائبا على الدوام هـو عمل تقييم جدّي لمدى تأثير المشروع المباشر على السكان المحليين البالغ عددهم نحو 1,700,000 (مليون وسبعمائة ألف) نسمة من قبائل الدينكا والنوير والشلك وبصورة غير مباشرة على قبائل المورلي والباريا والانواك، ومعرفة الآثار، المباشر أو غير المباشرة، للمشروع واستكشاف موقفهم منه ومدىَ انعكاسه على حياتهم وحيواناتهم.[28]

في العام 1974 تم توقيع إتفاقية خاصة بين الحكومتين المصرية والسودانية لتنفيذ المشروع (شكل 20).

وبدأ العمل الفعلي في المرحلة الأولى للمشروع بحفر القناة العام 1978، وكان العمل في المشروع مشتركاً بين السودانيين والمصريّين بالتعاون مع مجموعة شركات سي سي آي Compagnie de Constructions International الفرنسيّة. وفي العام 1984 أُجبر منفذو المشروع على وقف العمل الذي كان يهدف إلى توفير نحو 4 آلاف متر مكعب من المياه التي تضيع سنويًا نتيجة للتبخر، بعد ان أكملوا خلال 6 سنوات حفر 260 كيلومترًا من المساحة الكلية المقترحة التي تبلغ 360 كيلومترًا، وذلك في اعقاب عدد من الهجمات التي شنّها "جيش تحرير شعوب السودان" على مواقع العمل.

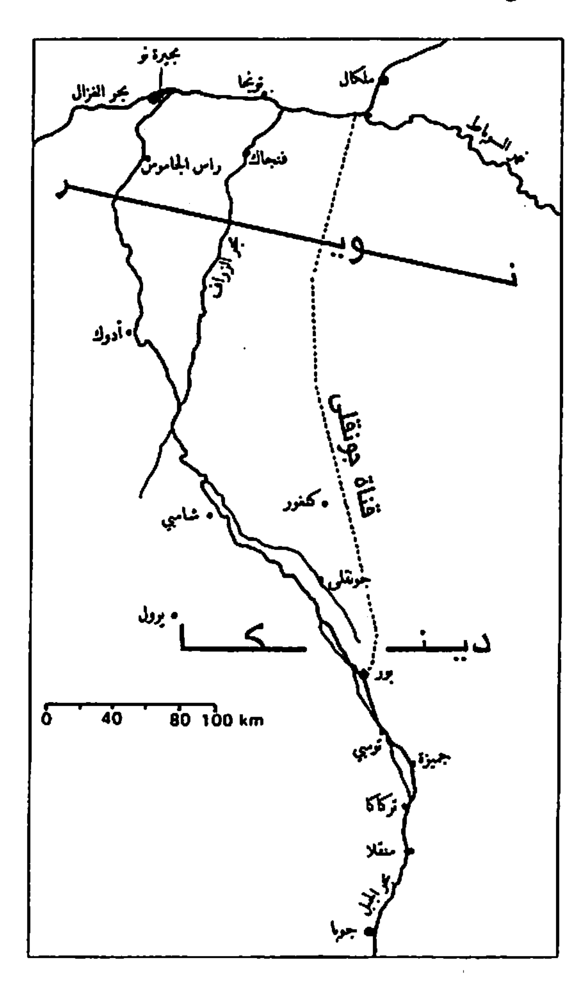
كانت الحكومة المصرية ترغب بشدّة في توفير مياه اضافية لها، معبّرة عن ذلك بمشاركتها في تحمّل ½ التكلفة في تنفيذ حفر قناة جونقلي، وذلك بهدف تأمين أمنها الغذائي لسكانها المتزايدين عددا. ولم يكن السودان يواجه الاحتياج الملح نفسه للحصول على الماء التي واجهته مصر. لكن، ومنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وبعد التوسع الهائل في الزراعة الآلية صار الماء هو العنصر الذي يحدُّ من توسّع الزراعة في عدة اجزاء من شمال السودان، وبالتحديد توسع المشاريع المرويّة التي تحتاج إلى مياه كثيرة. وعلى الرغم من ذلك وبدعم مالي من الحكومة الهولندية قامت شركة أيلاكو (Ilaco) الإستشارية في العام 1972 بدراسات جدوى إقتصادية في حزام مساحته مقدارها 7 ملايين هكتار (حوالي 16½ مليون فدان) لإقامة مشاريع للزراعة الآلية حول قناة جونقلي بعد تجفيف السهول الفيضية الخصبة.[29] وهي مساحة تساوي تقريبا مجموع مشاريع الزراعة المطرية في كل شمال السودان.

تخوف سكان منطقة جونقلي الذين ينحدرون أساساً من قبائل الدينكا والنوير البالغ عددهم 450 ألف نسمة، والمتأثرين مباشرة بالقناة، من حدوث تغيّرات كبيرة في البيئة تؤثر على طريقة حياتهم القائمة على الهجرة، خلال موسم الجفاف، إلى مراعي منطقة السدود (Toic) حيث يجدون الاسماك ويحسّنون من مستوى ألبان ابقارهم. كذلك تخوف سكان المنطقة من قدوم غرباء ليقيموا بينهم، واحتمال وقوع نزاعات معهم. ونتيجة لكل هذا تفجّرت مظاهرات طلابية في مدينة جوبا في أكتوبر (تشرين الأول) 1974 أشعلتها شائعات تردّدت بان مليونين من المزارعين المصريّين سيوطنون في منطقة القناة، وان مشروع القناة ما هو إلا مجرد مؤامرة من الحكومة الشمالية بالتضامن مع مصر يقصد منها تغيير الخريطة السكانية للجنوب. كما كانت التظاهرات فرصة، أيضاً، لبعض سياسي الجنوب للضغط وتصفية الحسابات مع حكومة أبيل ألير الإقليمية التي كانت محل اتهام بالضعف والتخاذل والتآمر والتبعية للشمال بموافقتها على حفر القناة، وتفريطها في حقوق جنوب السودان بتنازلاتها المتكررة للسلطة المركزية في الخرطوم.[30]

لقد كانت الحرب الأهلية الأولى عائقاً أمام الإستمرار في إجراء أي أبحاث كافية عن آثار شق القناة على

البيئة والمجتمع المحلي منذ العام 1955 . ولم تستأنف بشكل جدي إلا مؤخراً في العام 1976 . وواجهت صعوبات وعوائق سياسية ومالية بعد ذلك. لعل أكثرها حساسية هو توقيع ميثاق التكامل في العام 1982 بين مصر والسودان وما سمح به لمواطني البلدين من حرية التنقل وتملك الأراضي وتوابعه من اتفاقيات عسكرية. لكل ذلك فقد ساد إحساس بعدم الثقة لدى الجنوبيين بالمشروع وكان له مايبرره،

شكل (20): قناة جونقلي.



فالجنوبيّون رأوا ان الشمال ومصر سيستفيدان بينما سوف تتغير حياتهم نحو الاسوأ. وان تجفيف منطقة السدود سيقلل من الثروة السمكية ويدفع بها نحو الشمال، وكذلك سيقلل التبخر ويؤدي إلى تغير المناخ وسيساعد على القضاء على الغطاء النباتي، ويضعف من وجود الحيوانات البرية التي يصطادونها للغذاء، وسيجعل المنطقة تحت رحمة توسع الزراعة الآلية التي يسيطر عليها الجلابة والزاحفة نحوها من جهة الشمال (انظر شكل 13، ص 125)؛ كما سيسمح ايضاً للجيش بتحريك آلياته وقواته العسكرية إلى الجنوب بسهولة ويسر. وهكذا، فإن "الحفار" المختص الضخم لحفر المشروع، والذي يُعدُّ الاضخم من نوعه في العالم، غدا من أول الأهداف العسكرية لمقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" وتم نسفه في 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 1983 مما أثار كدر الحكومتين السودانية والمصرية، ومما أجبر الشركة الفرنسية على توقيف عملياتها تماماً في فبراير (شباط) 1984 والرحيل عن السودان.[31]

الأراضي

ان سهول السافنا الخصبة، التي تتميّز بأشجار السنط اوالحشائش الطويلة، هي الأرض الموعودة بأن تكون "سلة الغذاء"، فمنسوب امطارها شبه ثابت كما انه يجعلها مناسبة لانتاج الذرة والدخن والذرة الشامي والفول السوداني والقطن (انظر شكل 10، ص 114).

جدول (6): أقاليم جنوب السودان.

الإقليم	الولايات (العاصمة)	السكان [% لكل الجنوب]	المساحة كلم² [% لكل الجنوب]	تعادل مساحة دولة
أعالي النيل	أعالي النيل (ملكال)، جونقلي (بور)، الوحدة (بانتيو)	1,343,691 [30%]	236,180 [36%]	غانا
بحر الغزال	شمال (أويل)، غرب (واو)، وآراب (واراب)، البحيرات (رومبيك)	1,708,901 [38%]	213,751 [33%]	ضعف إرتريا
الإستوائي	شرق (كبويتا)، غرب (يامبيو)، بحر الجبل (جوبا)	1,465,059 [32%]	198,120 [31%]	السنغال
الجملة	10 ولايات	4,517,651	648,051	افغانستان

ان التوسع الهائل في الزراعة الآلية، في جميع الاتجاهات، يحتاج إلى أرض جديدة باستمرار. لقد امتدت الزراعة الآلية إلى ولايات جنوب كردفان ودارفور والى الاجزاء الشمالية من ولايات جنوب السودان.

وبعد ان انهك ملاك مشاريع الزراعة الآلية مساحات كبيرة من الاراضي في الشمال اندفعوا، دون رحمة، جنوباً لاستغلال اراض تعيش فيها القبائل النيلية ذات الاقتصاد المعروف باعتماده الرئيسي على رعي الابقار (جدول 6). وبسبب علم السكان المحليين بما حدث لقبائل النوبا، في جنوب كردفان (انظر الفصل الرابع)، من ضيق وارهاب وتمزيع وتهجير نتيجة لتوسع الزراعة الآلية، فانهم قابلوا هذا الغزو بالعداء والتصدي. ردا على ذلك توجه شباب قبائل جبال النوبا للالتحاق بصفوف "جيش تحرير شعوب السودان" باعداد كبيرة، وقاموا بمهاجمة وحرق عدد كبير من مشاريع الزراعة الآلية؛ وانفجر عداءٌ مماثل عند أهالي الانقسنا، جنوب محافظة النيل الازرق؛ وفي شمال ولايات أعالي النيل وبحر الغزال هاجم مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" قوات الحكومة واجبروا أعمال الزراعة الآلية على التوقف.

"حركة تحرير شعوب السودان"

أعلنت الحركة، على خلاف حركة الانيانيا الأولى، انها لاتحارب من أجل استقلال الجنوب، بل ان هدفها الاساسي هو اقامة سودان إشتراكي موحّد ديمقراطي-علماني.[32] واعتبر جيش تحرير شعوب السودان (الجناح العسكري) نفسه جزءاً لايتجزأ من صراع كل المجموعات المهمّشة في السودان بما في ذلك قبائل النوبا والفور والانقسنا. ولقد دعا الدكتور جون قرنق مراراً لعقد مؤتمر قومي دستوري للاتفاق حول دستور علماني-ديمقراطي يستظل به القطر كله. لكن، ظل هناك، على الدوام، تساؤل عمّا إذا كان جيش "الحركة" سيظل قادراً على الالتزام بهذا الموقف في وجه معوّقات عملية وحواجز نفسيّة هائلة من بينها ان معظم قواته تقاتل بدوافع عرقية-ثقافية.

كان دعم الحكومة الإثيوبيّة – وقتها – عاملاً حاسماً بالنسبة لحركة تحرير شعوب السودان خلال الفترة الاولى من عمرها (1983–1991). ولأن إثيوبيا كانت لها مشاكلها الخاصة مع حركاتها الداخلية الداعية للاستقلال فانه لم يكن متوقعاً ان تشجّع الحركة السودانية الوليدة في أيّ مسعى لإعادة ترسيم الحدود الدولية. وبالطبع، منذ سقوط العسكر – الديرك – في إثيوبيا في مايو (أيار) 1991 استطاع الإرتريّون اعادة ترسيم الحدود الدولية. وكان انهيار الديرك، أيضاً، ذا أثر كبير على مسار الأحداث في جنوب السودان (وشماله) حيث ارتبطت معه "الحركة" بشبكة واسعة من العلاقات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية.[33]

ولكن مسار الأحداث وتفاعلاتها، على المستويين الوطني والاقليمي، لم تحفظ للحركة وحدتها العسكرية. ووصل النزاع الداخلي في جناحها العسكري إلى اقصاه في أغسطس (آب) 1991؛ إذ دعت (مجموعة الناصر) التي انقسمت عنها إلى اسقاط العقيد جون قرنق من القيادة وفصل جنوب السودان، متخلين عن

كل طموح ببناء دولة سودانية موحّدة وعلمانية. ومع ان (مجموعة الناصر) لم تستطع خلع قرنق إلاّ انها أحيت فكرة ان يكون لتقرير المصير الاولويّة على الوحدة، وعبّروا عن اتجاه الرأي العام الجنوبي القائل بأن الخلاف بين نظام الجبهة الاسلاميّة الحاكم في الخرطوم وأحزاب الامة والاتحادي الديمقراطي المعارضة لا يعدو ان يكون محدوداً وثانوياً لا يتعدى في جوهره غير التأني والتدرج في تنفيذ السياسات نفسها (مسألة توقيت)، وان كل الشماليين لايركن إلى الثقة بهم.

من جهة اخرى، لم تقتنع مجموعات واسعة من الجنوبيين بعد بأن الخطوات التي تقوم به حكومة الخرطوم لتنفيذ الحكم الإتحادي (الفيدرالي) كافية. فجوهر الإطمئنان إليه يتوقف على حصيلة تنفيذ ما يتعلق به من تفاصيل توزيع السلطة والثروة ونوعيتها؛ في وقت مازال المركز (خلال سلطات رئيس الجمهورية الواسعة) هو المتحكم الوحيد في اختيار الولاة والجهاز التنفيذي في الولايات ورسم السياسات. بل يمتد نفوذه إلى السلطات التشريعية والتعليمية والثقافية وتوزيع الموارد والثروة . . . الخ. وحتى المجموعات التي ارتضت بالعمل داخل الأطر التي حددتها الحكومة وقبلت بما وفرته لها من وظائف وغنائم بعد توقيع الميثاق السياسي في أبريل (نيسان) 1996 بين الحكومة و"حركة استقلال جنوب السودان" بقيادة الدكتور مشار والحركة الشعبية (بحر الغزال) برئاسة الجنرال كاربينو كوانين بول لا تثق في إستمراريته. ولعل في مسلسل التحالفات والإنشقاقات المتكررة والإرتدادات التبادلية بين أطراف هذه الحلول خير دليل على ذلك.[34]

وخلال السنوات الأخيرة حدثت متغيرات عميقة على الخريطة السياسية والعسكرية للوضع في جنوب السودان. وانداحت وتداخلت وتقاطعت وتنافرت دوائر أقليمية ودولية ذات مصالح مباشرة في ترتيب أوضاع المنطقة. وطفت إلى السطح مرة أخرى دعاوى الانفصال وحق تقرير المصير. واختلطت، مرة أخري، أوراق الاطماع والمصالح والنفوذ مع المشاعر القومية والوطنية، المتعصبة والمشروعة. فقد تسأل الدكتور غازي صلاح الدين (وزير شؤون رئاسة الجمهورية وقتها ووزير الإعلام الحالي) عن:

> "من هم أفراد شعب جنوب السودان؟ وهل يشمل ذلك أبناء الجنوب الموجودين في الشمال؟ وما هى الأسس التاريخية التي تملي علينا إجراء إستفتاء في جنوب السودان؟ وهل كان جنوب السودان دولة منفصلة تشبه المثال الإرتري؟ لا أعتقد ذلك، وعليه لا نرى بوجود شعب اسمه شعب جنوب السودان".[35]

ولقد أصبح الآن مطروحاً، بشكل مُلح، التساؤل الآتي: إلى متى يستطيع قرنق ومؤيدوه الإستمرار في الحفاظ على شعاراتهم التي طرحوها عند الفترة التأسيسيّة واحتواها البرنامج الأساسي (المنفستو)

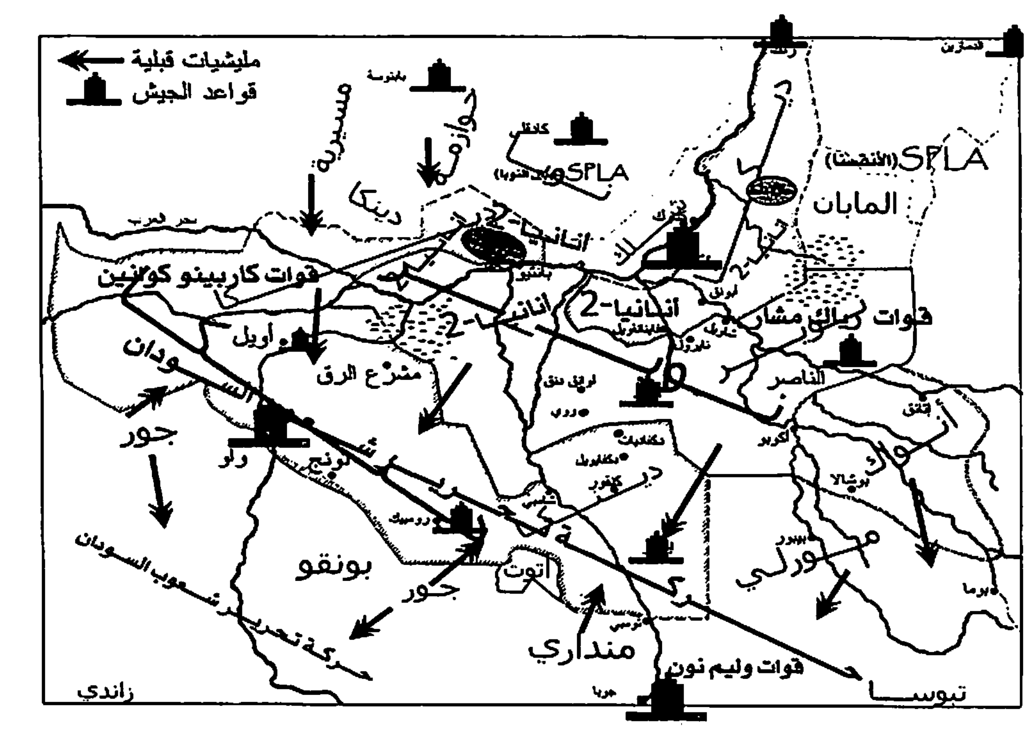
للحركة الصادر في يوليو (تموز) 1983؟ [36] لكن على سفوح الرمال المتحركة للسياسات الجديدة في المنطقة أجبر كل المشاركين، على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، على اعادة النظر في اساليب عملهم، وبالطبع لم يشذ "جيش تحرير شعوب السودان" عن غيره في هذا المضمار.

الصـراع الجنـوبي ـ الجنـوبي

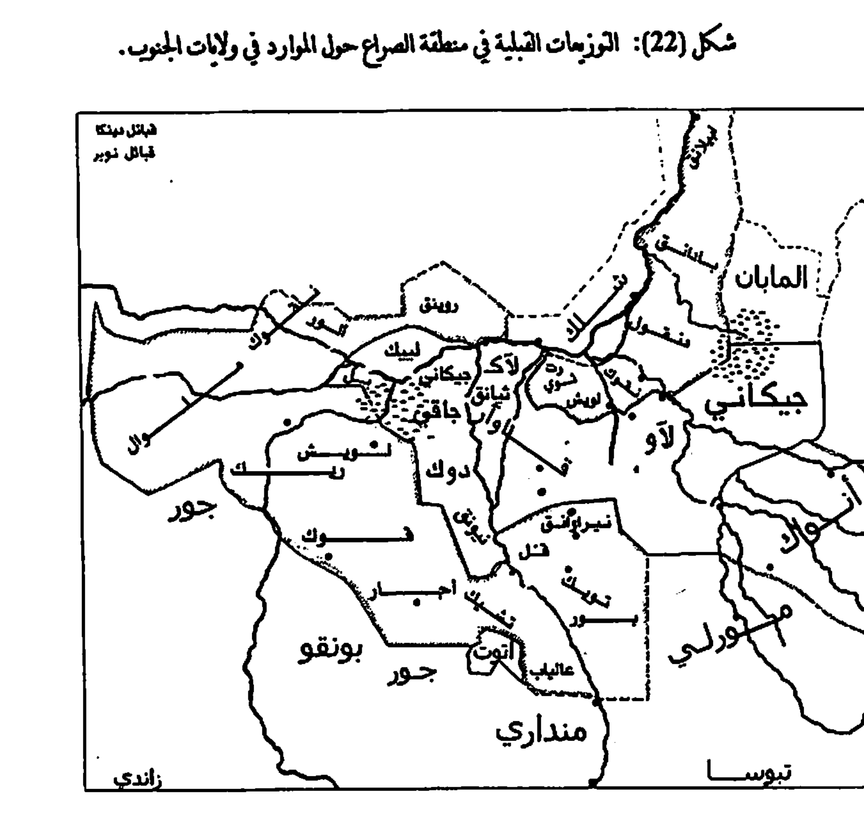
عندما تقبض القوات الحكومية على اسرى حرب من "جيش تحرير شعوب السودان" فانها، في العادة، تقوم باعدامهم، فلم يعرف عن الجيش السوداني طوال تاريخ الحروب الأهلية احتفاظه بأسرى حرب أو محاكمتهم (سرياً أم علنياً). وتؤكد منظمات مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة راصد أفريقيا (آفريكا ووتش) حقيقة وجود عمليات اعدام خارج نطاق القضاء، يصل عدد ضحاياها الآلاف، خصوصاً في مناطق جبال النوبا والجنوب. [37] ولقد ارتكبت الانتهاكات ضد السكان المدنيين، ليس فقط من قبل القوات الحكومية وإنما، ايضاً، على يد "حركة تحرير شعوب السودان" وبواسطة عدد من مليشيات القبائل (المراحيل) التي تتكون من أفراد ينتمون إلى قبائل "عربية" في غرب السودان كالرزيقات والمسيرية الحمر والمسيرية الزرق والحوازمة؛ وهي قبائل ظلت تاريخياً تدخل في مناوشات حول المراعي مع جيرانهم من قبائل الدينكا. ولكن في السابق لم تتطور، ابداً، مثل هذه النزاعات وتتوسع لتبلغ مستوى النزاع العنيف والشامل. وكانت التسويات السلمية لهذه الصدامات القبلية تجد طريقها نحو مجالس التسوية (الاجاويد) بسرعة كافية، عن طريق مؤتمرات الصلح القبلية وإستناداً إلى زخيرة من التقاليد الراسخة في فض النزاعات.

وأدى أتساع نطاق الحرب إلى أن كونت القبائل الجنوبية الصغيرة، والتي لاتثق بهيمنة الدينكا على جيش "الحركة"، مليشيات تابعة للحكومة. وتنبع خلافات بعض هذه القبائل وحرصها على انشاء مليشيات خاصة بها ومعارضتها للحركة الشعبية من المعاملات القاسية التي تلقتها على أيدي مقاتليها. [38] ولقد جاءت ردود الفعل، على هذا النحو، عند قبيلة المنداري بمنطقة تركاكا وعند قبائل التبوسا والأشولي واللاتوكا واللامادي والزاندي في الاجزاء المختلفة من ولايات الاستوائية (شكل 21). وتنشط بقايا قوات أنيانيا-2 ومليشيات قبيلة المورلي في أعالي النيل، كما صارت عشائر الفرتيت العنصر الرئيسي في "قوات الدفاع الشعبي" التابعة للحكومة في بحر الغزال. وهكذا فان نظام الخرطوم يدفع القبائل الجنوبية ليصارع بعضها بعضــا. على الرغم من ان النزاع الشمالي-الجنوبي يفقد تدريجيا طابعه العرقي الذي كان سمة رئيسية له، فان النزاع السلالي (القبلي) على المستوى الاصغر (الجنوبي ـ الجنوبي) مازال حيا وفتاكا ويجد الدعم المتواصل والتأجيج من مؤسسة الجلابة. [39]

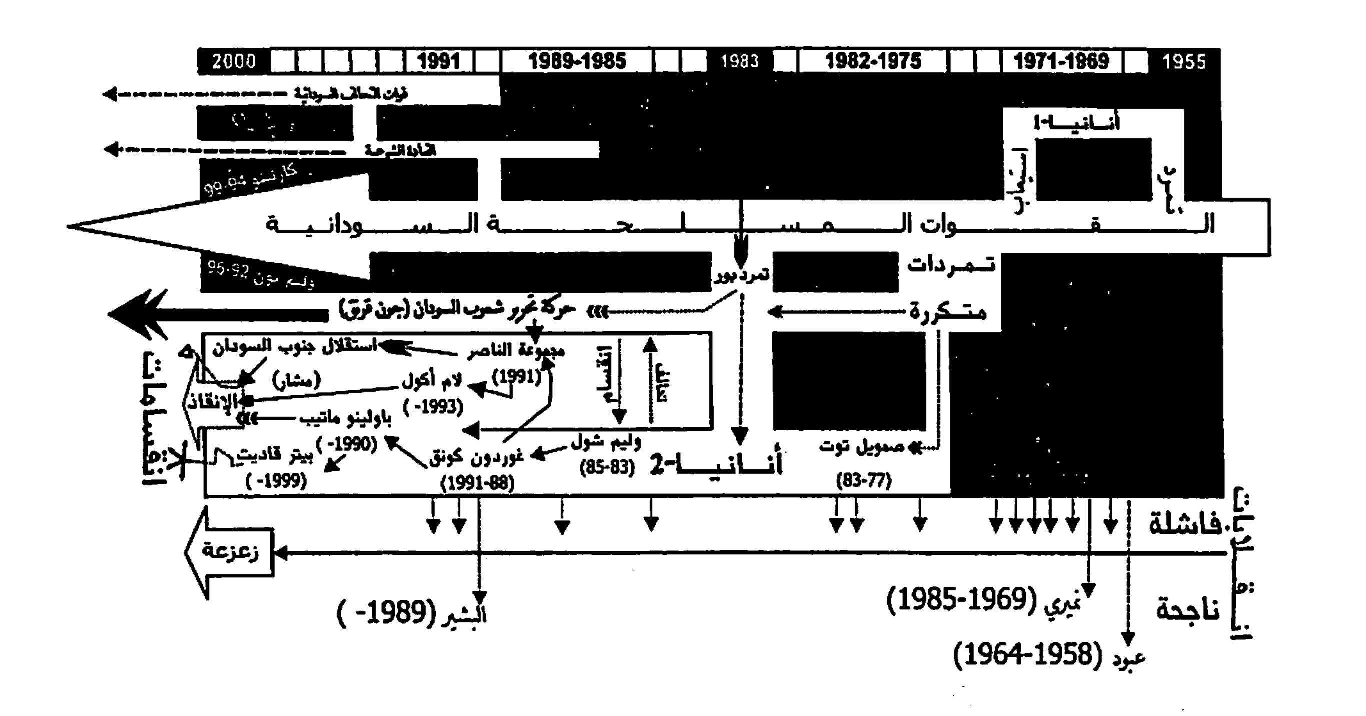
شكل (21): التوزيعات العسكرية الميدانية في ولايات الجنوب.



شكل (22): التوزيعات القبلية في منطقة الصراع حول الموارد في ولايات الجنوب.



شكل (23): القوات المسلحة في جنوب وشمال السودان.



ولعل أوضح مثال لذلك هو سعي الحكومة السودانية المتواصل في تركيز جهوداتها للتحالف مع قيادات حركة الأنانيا-2، واستخدام جميع الوسائل لتمتين أواصر تحالفاتها بشكل يكاد أن يكون يومي. لقد كان منتصف العقد الثامن من القرن الماضي نقطة تحول حاسمة تمكنت فيها قيادة الجيش متمثلة في الجنرال مصطفى محمود والجنرال مساعد النويرى من الإتصال بقيادة الأنانيا-2 التي كانت تعسكر بالقرب من مدينة واط في غرب أعالي النيل (ولاية جونقلي) وتوصلت إلى بنود حلف أصبحت بواسطته هذه المليشيات تشكل امتدادا للقوات المسلحة باعتبارها "قوات صديقة". ورغم تعرض هذا الإتفاق لامتحانات قاسية إلا انه مازال فاعلاً ومنذ أكتوبر (تشرين الأول) 1984.[40] فأهمية هذه المليشيات لا تنفصل عن رغبتها الدفينة في تأمين حصولها على الموارد الجنوبية (النفط والمياه والأرض) وبأقل التكاليف. فالصراعات والتصفيات المتواصلة التي دعمتها القيادة العامة للقوات المسلحة كانت تسير في إتجاه تحويلها إلى مليشيا خاصة بقبائل النوير واستخدامها في المرحلة الأولى كترياق مضاد للوجود الطاغي لقبائل الدينكا في قوات "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة الدكتور قرنق. وهي كانت تهدف إلى تحويل الحرب إلى حرب جنوبية-جنوبية، بحيث تقاتل الفصائل والمليشيات المختلفة بعضها بعضاً. وقد ساعد على نجاح خطتها التدريب الواسع والتسليح المتقدم والإستعداد الفطري لقبائل النوير واستخدامها تاريخياً لنظام حشد وتعبئة عسكرية مرن ومتقدم.[41] ثم تدرج بعد ذلك ليصبح التحالف منحصراً في بعض عشائر قبائل النوير التي تتواجد حول آبار النفط في ولاية الوحدة (انظر شكل 22).

ان الانقسام الذي وقع في صفوف "جيش تحرير شعوب السودان" في سبتمبر (أيلول) 1991 والمذابح البشعة التي أعقبته يقف دليلاً آخر على نجاح خطة التناحر الجنوبي-الجنوبي. ومع ان الانقسام تمحور حول سياسات وقيادة الحركة السياسية إلا ان القوة المحركة للنزاع كانت تستند، بدرجة عالية، إلى التوتر القبلي مدعومة بالانتماءات الجهوية لأطرافه (شكل 22). وحينما اعلن الدكتور رياك مشار (النوير) والدكتور لام أكول (من الشلك) اطاحة قائد الحركة الدكتور جون قرنق (الدينكا) فان محاولة إطاحته فشلت؛ لكنها افسحت في الوقت نفسه الطريق لاندلاع سلسلة تراجيدية من الاقتتال القبلي مما ادى إلى تعميق إرث العداوات الموغلة في القدم.[42]

ان الانقسام في صفوف "حركة تحرير شعوب السودان"، وتبني المنشقين الدعوة لإقامة دولة مستقلة في الجنوب يمثل تبرماً، واسع النطاق، من تبعات الاطروحات السياسية والمرجعية الفكرية للحركة (شكل 23). واعتبروا ان الهدف المعلن لإنشاء دولة سودانية، ديمقراطية وعلمانية موحدة، هدف مثالي (طوباوي) بعيد المنال.

"تمسكت حركة تحرير شعوب السودان بهدف مبدئي هو القتال من

أجل سودان موحد، وحتى نتحاشى سوء الفهم وسوء التأويل، يجب ان نقرر ونكرر دون أي لبس ان الوحدة التي نتحدث عنها إنما هي وحدة بمواصفات خاصة، إنها لا يمكن ان تكون وحدة من أجل الوحدة، الوحدة السودانية يجب ان تفهم على أسس جديدة ترتكز على حقيقة أنها لا طائفية، السودان الموحد يجب ان يكون سوداناً ديمقراطياً وعلمانياً ومتعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد اللغات ومتعدد الديانات. هذا ما ندعوه السودان الجديد". [43]

إن تفكك منظومة الاتحاد السوفيتي وصعود الحركات القوميّة شجعا دعوة الانفصال وصار الاغراء الذي ظل حاضراً على الدوام في القول *"لماذا نقاتل ونموت من اجل الشمال الذي لم يعاملنا على قدم المساواة؟"* يعبر عن نفسه بشكل أكثر قوة. ان المعارضة الشمالية الممثلة في "التجمع الوطني الديمقراطي" لم تكن منخرطة في القتال ضد نظام الخرطوم بعد الانقلاب لفترة تجاوزت 6 أعوام؛ مع ان مشكلة الاصولية الاسلاميّة هي، بصورة رئيسية، مشكلة تخص الشمال لا الجنوب (انظر الفصل الخامس). ولقد شكك العديد من القادة الجنوبيين في جدوى القتال بديلاً عن الاحزاب المعارضة في الشمال. [44] وإن كانت الحركة بقيادة العقيد جون قرنق قد أكدت في إجتماعها الموسع في كبويتا (شرق الإستوائية) في أغسطس (آب) 1991 على تمسكها بأهدافها ومطالبها المعلنة منذ يوليو (تموز) 1983، إلا أنها أصدرت بعد أقل من اسبوعين في سبتمبر (أيلول) 1991 قرارات توريت (شرق الإستوائية) تطرح فيها بديلاً يشمل على حلين هما الكنفيدرالية بين دولتين مستقلتين ذواتي سيادة، أو حق تقرير المصير من خلال إستفتاء على مستقبل العلاقة بين شمال وجنوب البلاد. [45] ولقد اتجه أخيراً الدكتور جون قرنق اتجاهاً واقعياً بطرحه احتمال تكوين دولة كونفيدرالية، إستجابة لمشاعر القوي التي تطالب بالانفصال من خلال دعوته لحق تقرير المصير للجنوب؛ الشيئ الذي يدعم من مشروعيته السياسية ويحقق له حيزاً أكبر للمناورة، بالسماح له بأن تكون الإحتمالات كلها مفتوحة أمامه. ومن جهة أخرى، إندفعت الحكومة السودانية في استثمار عائدات اتفاقيتها مع القيادات المنشقة عن "الحركة" في تأمين حملتها لإستعادة المبادرة ودحر "المتمردين" إلى أقصى الحدود الجنوبية للبلاد. [46]

حـواش وإحـالات

1- يمكن مراجعة هذه المقابلات (عرب/أفارقة، مسلم/مسيحي) في غالبية الدراسات التي تناولت مسألة النزاع والحرب الأهلية في السودان. انظر إستهلال، حاشية 78 وحاشية 81. راجع أيضاً على سبيل المثال

The Secret War in the Sudan: 1955-1972, by E. O'Balance, Faber & Faber, London, UK, 1974.

The Southern Sudan: The problem of national integration, Edited by D. Wai, Frank Cass, London, UK, 1973.

Dynamics of Identification: A basis for national integration in the Sudan, by F. Deng, KUP, Khartoum, Sudan, 1973.

ومن الدراسات باللغة العربية انظر "فصول في حريق الجنوب السوداني"، المحبوب عبد السلام، بيت المعرفة، الخرطوم، السودان، 1989؛ "حوار الثقافات وثقافة الحوار: مشكلة الهوية في السودان"، الدكتور عبد الرؤوف محمد آدم، دار الحكمة، لندن، المملكة المتحدة، 1999. الجدير بالذكر ان الجنرال البشير في الحوار الذي اجراه مع الوفد الاعلامي السويدي رفض محاولات اظهار حرب الجنوب بأنها بين الاسلام والمسيحية مؤكداً انها تعود لأسباب ادارية واستعمارية. انظر "البشير: حرب الجنوب اسبابها ادارية واستعمارية"، [السودان الحديث، 1992/7/28].

2- عن آثار قرار تقسيم الجنوب بواسطة نميري على استقرار الجنوب راجع شهادة الدكتور منصور خالد، الفصل السابع، الإنقلاب في الجنوب، صفحات 374-384، "السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والإستبداد"، إبدام للنشر، مالطا، 1985. انظر أيضاً شهادة أبيل ألير في كتابه "جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود"، بشير محمد سعيد (ترجمة)، ميدلايت، لندن، المملكة المتحدة، 1992. راجع الفصل 14، صفحة 239 حيث ذكر ان الجنرال نميري كان يبحث عن وسائل تقلص سلطات الإقليم الجنوبي فاتجه نحو الجنوب:

> " في العام 1981 ووجد هناك 4 من السياسيين هم جوزيف لاقو، ولويجي أدوك، وأوليفر ألبينو وفيليب أرياق فجعلهم يوقعون على عريضة موجهة إليه، يطالبون بتقسيم الجنوب. وكان هؤلاء الرجال قد هزموا في الإنتخابات في العام 1980 كما هزم الإرتريون الذين تضامنوا مع هيلاسلاسي في العام 1961. وحدثهم بأن التقسيم يؤدي إلى مزيد من الوظائف في الجنوب".

المدهش ان اغلبية من قاوم ذلك القرار إنضم لاحقاً إلى ركب الجنرال نميري إلى الإطاحة به في العام 1985. وعاد غالبيتهم للتعاون مع الجنرال عمر البشير والجنوب اليوم مقسم إلى 10 ولايات.

3- ولد الدكتور جون قرنق دي ميبور العام 1945 ودرس مراحله الاولى في بحر الغزال. غادر الجنوب إلى تنزانيا العام 1964 ومنها العام 1965 إلى ولاية أيوا بالولايات المتحدة للدراسة الجامعية في مجال الإقتصاد. عاد إلي تنزانيا العام 1969 ليعمل معيدا بجامعة دار السلام. إنضم إلى منظمة الانانيا وتم إستيعابه العام 1972 بالجيش السوداني. تم إيفاده للتدريب العسكري بالولايات المتحدة وعاد العام 1975 ليعمل باحثاً في أكاديمية العلوم العسكرية بالخرطوم. وابتعث بعد ذلك إلى جامعة ولاية أيوا الأمريكية للحصول على الدكتوراه وكان موضوعها عن مشروع قناة جونقلي وما يرتبط به من مشاريع تنموية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

-- *Identifying, Selection, and Implementing Rural Development Strategies for Socio-Economic Development in the Jonglei Project Area*, PhD Thesis, Iwoa State University, USA, 1981.

وقد كانت دراسته النقدية تحاول البحث عن استراتيجية للتنمية الريفية متطابقة مع رغبة سكان المنطقة والأهداف القومية وتأسيس هياكل زراعية تهدف نحو تغيير حياة السكان وليس مجرد تحسينها. واقترحت الدراسة خطة تطوير اعمال الري وكيفية ادخال حزمة تقنية مناسبة واشكال جديدة للملكية الأرض ومشروع اعادة توطين السكان في مجمعات ريفية متكاملة.

عاد جون قرنق إلى السودان العام 1981، وعمل في قسم التخطيط الزراعي بالقيادة العامة للجيش، ثم نائبا لمدير فرع البحوث العسكرية ومحاضرا متعاونا في الإقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة الخرطوم. خرج في مايو (آيار) 1983 ليلحق بالكتيبة 105 بور وبصبح منذ يوليو (تموز) 1983 قائدا لحركة تحرير شعوب السودان.

4- لمزيد من التفاصيل عن "السياسة الجنوبية" التي اتبعها الإستعمار البريطاني في جنوب السودان انظر كتاب الدكتور مدثر عبد الرحيم

Imperialism and Nationalism in the Sudan, Clarendon Press, Oxford, UK, 1969.

وكتاب الدكتور محمد عمر بشير

The Southern Sudan: Background to conflict, CHC, London, UK, 1975.

لم تقدم مسألة الموارد كمصدر من مصادر النزاع إلا في منتصف الثمانينات. ولم يتعرض أي باحث للمياه كمصدر من مصادر النزاع على الرغم من ان مشروع قناة جونقلي كان قيد الإعتبار منذ العام 1936. كما تجاهل الباحثون دور الموارد الطبيعية الأخرى في تغيير طبيعة النزاع إلى الحد الذي ذكر فيه الدكتور محمد عمر بشير:

> "لقد سبق ان ساد الإعتقاد بأن الجنوب مليء بالمعادن. وعلى الرغم من انه لم يعثر بعد إلا على كميات قليلة من النحاس والذهب، إلا انه لا يمكن القول بان من المتوقع وجود كميات هائلة من المعادن مثلما يوجد في وسط وشرق وجنوب أفريقيا مثلا".

انظر ص 15، "مشكلة جنوب السودان"، القاهرة، مصر، 1970.

5- رغب الإستعمار في خلق حزام عازل بين الجنوب والشمال منذ وقت مبكر. واستغل في ذلك التباين الجغرافي والعرقي والثقافي والتاريخي. وقد كان جوهر سياسته الفصل العنصري (الأبارتهايد) عن طريق تقسيم البلاد إلى مجموعات عرقية تتميز بطابع الذاتية على اساس العادات والتقاليد والأعراف المحلية. وسعت الادارة الاستعمارية بشكل خاص إلى إبعاد نفوذ الإسلام والعروبة من الجنوب. ونفذ ذلك عمليا من خلال تأسيس الفرقة العسكرية الإستوائية العام 1910، بكون جنودها من الجنوبيين وضباطها من الإنكليز وولاؤها للدين المسيحي. وكان ذلك بغرض إبعاد الجنود والضباط ذوي الأصول العربية والديانة الإسلامية من الجنوب، فقد تم ترحيل آخر فرقة عسكرية شمالية من الجنوب في ديسمبر (كانون الأول) 1917. بل كان ونجت باشا قائد القوات الإستعمارية يرى ان "الفرقة الجنوبية ستشكل ترياقا مضادا لأي "انتفاضة عربية" في السودان. وتم في العام 1922 إصدار قانون المناطق المغلقة (المقفولة)، ولكن فشلت عمليا في عزل الشمال عن الجنوب أو الجنوب عن الشمال عندما اضطر الإستعمار البريطاني إلى العدول منذ العام 1943 من سياسته الإنفصالية لإزدياد الشعور الوطني والوعي القومي. وانهارت بشكل خاص بعد مؤتمر جوبا العام 1947.

6- قام اقتراح تأسيس فيدرالية بين الجنوب ويوغندا على ان حدود السودان الجنوبية لم تأخذ شكلها الحالي إلا في اوائل العام 1914 حينما ضم الجزء الجنوبي من منطقة اللادو إلى يوغندا، بينما استمرت منطقة الباري واللاتوكا جزءا من السودان حيث كانت الضفة اليمنى للنهر وحتى خط عرض 5 شمالاً تدار من يوغندا بمراكزها في غندوكرو ونيمولي. وقد شرعت الإدارة الإستعمارية لفصل الجنوب وضمه لاحد بلدان شرق أفريقيا بناءً على مذكرة لجنة ملنر المؤرخة 1920/3/14. وعلق وقتها حاكم المديرية الإستوائية على الفكرة قائلا:

"إنني لا اعتبر فصل جنوب السودان وضمه للأقاليم المجاورة سياسة عملية تخدم مصالح الجنوبيين انفسهم. إذ انهم لو تم ذلك سيكونون سندرلات (Cinderella) يقابلون باهتمام وعطف ربما أقل من ما يستحقون) أكثر غربة وضياعا مما هم عليه الآن. وبصرف النظر عن اي رأي أو شعور سبق ان أبديته أو عبرت عنه فيما يتعلق بهذا الموضوع في الماضي فلا بد لي من التسليم بأن التطورات الأخيرة في السودان وفي شرق أفريقيا قد أقنعتني بأنه ليس من الممكن الآن ضم مديريات السودان الجنوبية إلى البلاد المجاورة جنوبا، كما انه ليس من الممكن فصلها عن الشمال بأي حال من الأحوال".

انظر صفحة 68، كتاب الدكتور مدثر عبد الرحيم "مشكلة جنوب السودان"، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1965.

7- عن تجارة الرقيق والاسترقاق في السودان راجع الفصل الثاني، السودان، حاشية 21. اثيرت مسألة الاسترقاق خلال ما قام به الدكتور عشاري محمود ورفيقه الدكتور سليمان بلدو من رصد لمذبحة الضعين الشهيرة خلال عهد التعددية الثالث (1985-1989) وقد كان معتقلا منذ ذلك الزمان إلى إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 وظل معتقلا لعامين آخرين ومنع من السفر بعد اطلاق سراحه حتى العام 1997.

وكان خلال فترة مباحثات أبوجا العام 1993 قد ذكرت بعض الأنباء ان سعر العبد يتراوح بين 10-38 دولارا. وقد اضطرت الحكومة السودانية بعد ضغوط دولية متزايدة إلى تشكيل لجنة للتحقيق في قضية الاسترقاق أو الإختطاف العام 1997 ولكنها لم تنشر تقريرها إلى الآن.

هنالك عدد من المنظمات مثل "الحقوق الأفريقية" التي تؤكد ان الحكومة السودانية ضالعة في جرائم كثيرة ليس من بينها تجارة الرقيق. بينما تدعي منظمة "التضامن المسيحي الدولية" السويسرية ومقرها مدينة زيوريخ إنها دفعت ما يفوق 1½ مليون دولار خلال الفترة 1995-2000 لتحرير (عتق) 25053 عبدا تم اختطافه بواسطة مليشيات القبائل العربية بواقع 50 دولارا للعبد الواحد، [الزمان 2000/2/2]. ويتهم عدد من المراقبين (بينهم محقق هذا الكتاب) منظمة التضامن المسيحي ورئيستها البارونة كوكس بأنها تسعى إلى الإثارة الرخيصة وتكتسب من تعميم هذه الإدعاءات. وكانت المتحدثة باسم صندوق الأمم المتحدة لرعاية الامومة والطفولة (يونيسيف) انتقدت منظمة التضامن المسيحي وقالت:

"لا يمكن بأي شكل تأييد طريقة عمل هذه الجمعية لأن شراء أي انسان هو تصرف غير مسموح به من حيث المبدأ... ان شراء الاشخاص يشجع هذه التجارة ويزيدها كما يغذي تجارة السلاح في الحرب الأهلية... فحصول التجار على المال النقدي، وخصوصا على الدولارات يغذي شراء الاسلحة".

انظر "السودان يدعو اليونيسيف للتحقيق في تقارير الى الرق في أراضيه"، [الحياة، 1999/2/6]. وكانت اليونيسيف قد سلمت الحكومة السودانية بعد ذلك أدلة على وجود ممارسات للرق ولكن رفضت الحكومة على لسان احمد علي النصري، رئيس لجنة التحقيق حول اتهامات الرق والاختفاء

القسري واستمرار تجارة الرق في السودان. انظر "السودان يرفض اتهامات اليونيسيف حول استمرار تجارة الرق"، [الشرق الأوسط، 1999/3/15]. وكانت قد احتجت الحكومة على بيان اليونيسيف بواسطة الدكتور حسن عابدين، وكيل الخارجية (والسفير في بريطانيا حاليا) حين ذكر:

> "ان القوانين السائدة في المجتمع السوداني ترفض اي شكل من اشكال الاسترقاق والعبودية وان الممارسات السلبية الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات القبلية التي تحدث في بعض المناطق لا يمكن تصنيفها بأي شكل من الأشكال كنوع من الرق".

انظر "السودان يبلغ اليونيسيف استياءه من بيان المنظمة حول الرق"، [الشرق الأوسط، 3/18/ 1999]. الجدير بالذكر ان الدستور السوداني الذي اعتمدته الحكومة يحرم بصورة واضحة الاختطاف والحجز والاعتقال غير المشروع كأفعال إجرامية يعاقب عليها بالسجن. كما ان السودان من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية التي تحرم الرق مثل معاهدة الرق العام 1926، المعدلة بواسطة برتكول نيويورك العام 1953؛ والملحقة حول القضاء على الرق وتجارة الرق [ملف الاسترقاق والرق في السودان، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

8- تمرد 1370 جندي من أفراد الفرقة الإستوائية البالغ عددهم 1770 في 1955/8/18. راح ضحية احداث 1955 إغتيال 261 من المدنيين الشماليين قتلهم المتمردون، و75 جنوبيا على أيدي قوات الحكومة.

9- عن فرص التعايش السلمي انظر حاشية 1. وراجع كتاب الدكتور فرانسيس دينق *War of Visions: Conflict of identities in the Sudan*, by F. Deng, BI, Washington DC, USA, 1995.

من الناحية العملية تبلورت في مايو (آيار) 1994 مبادرة محددة تتعلق بمستقبل التعايش في السودان قدمتها دول "الإيقاد". قد لخصت ورقة المبادرة كل المحاولات السابقة لحل النزاع السوداني في خيارين، هما خيار الإنفصال وخيار الوحدة. حددت المبادرة لكل خيار مسالكه مع الأمل في ان يكون خيار الوحدة هو الأمثل. بلورت المبادرة الخطوات التالية لتحقيقه:

* القناعة بالتزام المساواة بين السودانيين في كل شيء على أساس المواطنة.
* الإلتزام بالديمقراطية التعددية سبيلاً للحكم وفصل الدين عن السياسة وتأكيد استقلال القضاء.
* تقاسم السلطة والثروة في عدالة تامة.

وذكرت المبادرة ان تحقيق ذلك سيؤدي إلى انتصار خيار وحدة البلاد وثباتها. وفيما يتعلق بخيار الإنفصال فقد أكدت ما يلي:

* تأييد حق تقرير المصير لأهل الجنوب إلى المستوى الذي يمكن ان يقود إلى فصل الجنوب وتأسيس دولة مستقلة (نموذج أرتريا).
* اجتياز فترة انتقالية وصولا إلى هذه الغاية على نحو سلمي.

10- توصلت الحكومة الإستعمارية إلى تطبيق نظام الأدارة الأهلية في الشمال فقط لان الجنوبيين في تقديرها لم يصلوا بعد لمستوى حكم أنفسهم ذاتيا. ولعل في عدم إستتباب الأمن لهم في الجنوب حتى العام 1930 سببا آخر. فأنشأت نظاما خاصا للجنوب سمي بنظام "محاكم زعماء العشائر" للفصل في بعض القضايا الصغيرة. انظر تقرير منظمة راصد أفريقيا

Denying the Honour of Living: Sudan a human rights disaster, Africa Watch, London, UK, 1990.

11- عن خطوات الغاء المديرية راجع حاشية 6.

12- انظر حاشية 11.

13- عقدت الحكومة الإنتقالية بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964 مؤتمر المائدة المستديرة الذي انبثقت عنه لجنة 12 لمواصلة البحث عن انسب نظام لحكم البلاد. وقد قامت اللجنة برفع توصياتها إلى اللجنة القومية للدستور في مايو (آيار) 1966. وحولت لجنة الدستور توصياتها إلى الجمعية التأسيسية (البرلمان) التي وافقت عليها وبذلك أصبحت مشروعاً للدستور في يناير (كانون الثاني) 1968 بقبول نظام الحكم الإقليمي (اللامركزي). لم تتم إجازة الدستور نسبة لإزدياد حدة الإستقطاب السياسي والصراعات مما أدى لإنقلاب مايو (آيار) 1969.

14- كان من أول قرارات انقلاب مايو (آيار) 1969 الإعتراف بمشكلة الجنوب وبضرورة إعطائه الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد الإشتراكي الديمقراطي في يونيو (حزيران) 1969. وتم تعديله لاحقاً بصدور "قانون الحكم الشعبي المحلي لعام 1971" والذي أصبح في مارس (آذار) 1972 "قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية" الذي اصبح الفصل 18 وجزءاً من دستور السودان الدائم العام 1973.

15- عن صراعات مجلس قيادة ثورة الجنرال نميري انظر كتاب الدكتور منصور خالد، الفصل الأول، "سنوات النشوة والتوتر"، صفحات 13-42، "السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والإستبداد"، إيدام للنشر، مالطا، 1985.

16- تم الإتفاق في أديس أبابا (إثيوبيا) على منح الجنوب حكماً ذاتياً كأقليم واحد، في إطار السودان الموحد والمحافظة على العلاقات الثقافية بين الجنوب والشمال، والقبول باللغة العربية كلغة رسمية مع الإنكليزية كلغة أساسية. وكان الإتفاق عبارة عن طريق وسط حيث كان الشمال يتمسك بالوحدة الكاملة والجنوب يدعو للإنفصال. عن تفاصيل مباحثات اتفاقية 72 انظر الفصول 5 إلى 10 من كتاب أبيل ألير، "جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود"، بشير محمد سعيد (ترجمة)، ميدلايت، لندن، المملكة المتحدة، 1992.

17- كان أكثر بنود الاتفاقية اشكالية هو استيعاب 6 آلاف جندي من حركة التمرد في الجيش السوداني. وكان اعتراض الجبهة الإسلامية لما يتعلق بما أتاحته للجنوبيين من استقلال عن المركز، بينما كان اليسار يتصور انها تفرط في وحدة البلاد. انظر "مسألة جنوب السودان"، ورقة قدمت إلى مؤتمر الجبهة الإسلامية القومية، 19 شعبان 1405 هجرية (1985).

18- عبر عن هيمنة الدينكا بأن حكومة المجلس التنفيذي العالي بقيادة أبيل الير (دينكاوي) محسوبة على قبيلة الدينكا. بل اتهمها خصومها السياسيون بمحاباتهم في التعيينات الحكومية المدنية والعسكرية، وكان يتم التعيير السياسي ومعايير الولاء على أسس عشائرية وقبلية. وبإشتعال لهيب الحرب الأهلية واستمرار الحرب استمرت الدعوى بان "حركة قرنق" يهيمن عليها الدينكا. بل صارت القبيلة هدفاً للتصفية إلى الحد الذي ناشد فيه عدد من زعماء من قياداتها العشائرية والسياسية العقيد جون قرنق (دينكاوي) إنهاء الحرب لأنها تهدد مستقبل القبيلة. وكانت الأنباء قد ذكرت ان أبيل ألير والعقيد مارتن ملوال (عضو مجلس إنقلاب 1989) وهلري باولو لوقالي (وزير سابق) اجتمعوا مع قرنق لمناقشة ان القبيلة باتت وقوداً للحرب. انظر "زعماء في قبيلة الدينكا يدعون قرنق إلى وقف الحرب"، [الحياة، 1998/6/2].

19– تم تأسيس منظمة الأنانيا (تعني سم الأفعى في لغة قبيلة الأمادي) كجناح عسكري للحركة السياسية في جنوب السودان في العام 1963 بشكل غير موحد وتم أول توحيد مركزي لها تحت قيادة الجنرال جوزيف لاقو العام 1970 بمساعدة إسرائيلية ويوغندية في مجالي التسليح والتدريب، وكان مركز قيادتها في ونكيبول على الحدود السودانية–اليوغندية. كان في قيادة تمرد الأنانيا الثاني صموئيل قاي توت وأكوت أتيم ووليم عبد الله شول.

20– جوهر النزاع يتمحور أساساً حول الأسس التي على أساسها تم إستيعاب قوات الأنانيا في الجيش السوداني حيث تم الإتفاق على ان تكون القيادة الجنوبية مناصفة بين الجيش والأنانيا. تقدم للجنة الإستيعاب 15,842 من العائدين، إستوعب في الجيش 5,979 (200 ضابط، 767 ضابط صف، 5,012 جندي) وتم ضم 1,760 إلى القوات النظامية الأخرى (بوليس، حرس صيد... الخ) وتم توظيف 5,489 بجهاز الخدمة المدنية بالجنوب.
تشكلت قيادة النواة الأولى لتمرد العام 1983 من الرائد كاربينو كوانين بول (دينكا، بحر الغزال؛ قائد حامية بور) والرائد سيلفا كير ميادريت (دينكا، بحر الغزال؛ حامية البيبور) والرائد وليام نون باني (نوير، أعالي النيل؛ حامية أيود). سبقتها حدوث سلسلة من التمردات المتواترة بدأت بها مجموعة من الكتيبة 116 بجوبا الاعتداء على قائدها الجنوبي الجنرال بيتر شربليو رفضاً التحرك إلى الشمال في 1974، ثم تمرد الكتيبة 104 في حامية (معسكر) أكوبو وقتل قائدها الجنرال أبيل شول آرثر في مارس (آذار) 1975، أحداث تمرد حامية واو في فبراير (شباط) 1976 بقيادة النقيب ألفريد أقويت، ثم تمرد سرايا الدفاع الجوي في فبراير (شباط) 1977، ثم احتلال مجموعة الرقيب بول بوت لمطار جوبا في أكتوبر (تشرين الأول) 1977، ثم تمرد سرية من الكتيبة 105 بور في مارس (آذار) 1983.

21– انظر حاشية 10.

22– اعتبر عدد كبير من المراقبين ان الاتفاقية التي أبرمها السيد محمد عثمان الميرغني مع قائد حركة تحرير شعوب السودان جون قرنق بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 16 نوفمبر 1988 عقب مفاوضات جرت بين وفدي الحركتين قد أرست الأساس للمرحلة الثالثة من تطور الحركة الوطنية الإتحادية والديمقراطية في السودان. بل ذهب مؤيدوها إلى ان:

> "الحركة الوطنية الإتحادية والديمقراطية جسدت مجدداً قدرتها على الاستمرار في تحمل عبء المسئوليات الكبرى ومواصلة دورها كحركة رائدة في تمثيل السودانيين والتعبير عنهم، وانجاز تطلعاتهم ومعالجة همومهم وقضاياهم والتصدي للخطوب المدلهمة التي تواجههم وتعترضهم وتهدد بعرقلة نزوعهم الدائم للسعي نحو مستقبل أفضل ينشدونه".

انظر مقالة الأستاذ محمد سيد أحمد المطيب "الاتفاقية كانت تجسيدا لعمل قومي"، [الإتحادي، 29/ 1995/12]. ووصفها التجاني الطيب بابكر، القيادي في الحزب الشيوعي، بأنها قفزت فوق كل رواسب وتعصبات الماضي، وأضاف:

> "كانت المبادرة احدى قمم تطور الحركة السياسية... واستجابة للحركة الشعبية العميقة والواسعة بوقف الحرب الاهلية وبالتوصل لحل ديمقراطي للمشاكل التي أثارتها... لو قدر للمبادرة ان تنفذ في حينها ولم تقابل بالتعويق لكانت تحققت مكاسب تاريخية ولترسخت الديمقراطية والوحدة الوطنية ولكتب ميلاد جديد لاستقلالنا ولاستحال تنفيذ انقلاب الجبهة الاسلامية وكل ما ترتب عليه".

انظر "الطيب: المبادرة قفزت فوق الرواسب وتعصبات الماضي"، [الاتحادي، 1994/11/15].
أما الشريف زين العابدين الهندي، أحد نواب رئيس الوزراء ووزير الخارجية خلال الحقبة التي وقعت فيها الاتفاقية وردا على سؤال عن ما اذا كانت المبادرة مؤهلة لوضع حل نهائي لمشكلة الجنوب فقال "لا أعتقد ذلك". انظر "الهندي: من المخجل ان يكون قرنق ممثلا للمعارضة الشمالية"، [الأنباء، 19/1997/11]. وكانت اتفاقية الميرغني-قرنق قد نصت على ان العوامل الاساسية والضرورية لتهيئة المناخ الملائم لقيام مؤتمر قومي دستوري هي:

"1- بما ان الموقف الثابت للحركة هو الغاء قوانين سبتمبر 1983 واستبدالها بقوانين 1974 إلا انها وفي هذه المرحلة وانطلاقا من حرصها على قيام المؤتمر القومي الدستوري تتفق مع الحزب الإتحادي الديمقراطي والى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري على تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين سبتمبر 1983 وان لا تصدر اية قوانين تحتوي على مثل تلك المواد وذلك إلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري والفصل نهائيا في مسالة القوانين.

2- الغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية.

3- رفع حالة الطوارئ.

4- وقف اطلاق النار".

وقد قرر الاتفاق تشكيل لجنة تحضيرية لانعقاد المؤتمر الدستوري في 1988/12/31. كما ناشد الطرفان القوى السياسية كافة ضرورة الإنضمام الفوري لهذا الجهد "الوطني المخلص". [ملف مبادرات السلام، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

23- انظر إستهلال، صفحة 11 عن حملات الجنوب العسكرية.

24-كان الدعم العسكري العربي (المصري والإماراتي والعراقي والليبي على وجه الخصوص) حاسم في حملات الحكومة الصيفية منذ انفجار تمرد العام 1983. الدعم الإيراني كان كبيرا لتأهيل حملة "صيف العبور" أول حملة كبيرة بعد إنقلاب الجنرال البشير العام 1989. انظر "هل يتحول جنوب السودان من مقبرة لحكومات الخرطوم إلى مقبرة للمتمردين؟"، [الحياة، 1992/5/18]. انظر إستهلال، حاشية 72. وفي العام 1996 دخلت اليمن طرفا في الحرب الأهلية بتقديمها اسلحة قيمتها 142 مليون دولار عبارة عن اسلحة اتوماتيكية ومدافع هاون وقطع غيار دبابات ت-54 وقطع غيار طائرات ميج-19 وميج-21. انظر "اليمن طرفا في حرب الجنوب"، [الإتحادي، 1/2/1996]. ومازال دورها يتزايد بإطراد منذ تعيين الجنرال محمد سنوسي أحمد سفيرا في صنعاء.

25- أثيرت هذه المسألة لاول مرة العام 1980 في مجلس الشعب القومي (البرلمان) من بعض ممثلي مناطق التماس بين الشمال والجنوب، حيث شمل التعديل مناطق متعددة من مناطق تمتد من اقصى الشرق إلى اقصى الغرب لا تتوافق مع الحدود بين شمال وجنوب السودان كما كانت على النحو الذي اعتمدت في يناير (كانون الأول) العام 1956. وهي تشمل مناطق من جنوب دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأبيض وجنوب النيل الأزرق. وقد كان دافع وكلاء مؤسسة الجلابة في البرلمان حينها هو السيطرة على الموارد خارج سلطة الحكومة الإقليمية ممثلة في المجلس التنفيذي العالي في جوبا وحرمان جنوب السودان من ثروة قد تشجعه في المستقبل على طلب الانفصال. كانت غالبية السياسيين الجنوبيين ترى ان التعديل كان القصد منه اضافة اجزاء هامة وغنية بالموارد بمصادرته الاراضي الزراعية الخصبة في شمال أعالي النيل بالاضافة إلى منطقة بانتيو الغنية بالنفط وغرب بحر

الغزال الغنية بالمعادن. وامام الاحتجاج الجنوبي الصارخ ضد تجريد الجنوب من ثرواته اضطر الجنرال نميري ان يلغي قرار برلمانه.

26- منحت الحكومة السودانية شركة إماراتية "مجموعة وادي الدودي" امتيازاً للتنقيب عن النحاس والذهب في منطقة حفرة النحاس وكافيكنجي لمدة 21 عاما قابلة للتمديد ليس من ضمنها فترة التنقيب والاستكشاف البالغة 5 سنوات. التقديرات الأولية تشير إلى وجود 10 ملايين طن من خام النحاس في المنطقة يحتوي على الذهب. سيبدأ المجموعة التنقيب في منطقة تبلغ مساحتها 16 ألف كيلومتر (تساوي مساحة دولة الكويت تقريبا) في أكتوبر (تشرين الاول) 2000. انظر "شركة إماراتية تنقب عن الذهب في السودان"، [الزمان، 2000/4/19]. موضوع كافيكنجي ذا حساسية خاصة، فقد نقلت هذه المنطقة في العام 1961 من بحر الغزال إلى دارفور، حين علم عن توفر معدن اليورانيوم فيها. أعيدت المنطقة إلى الجنوب في نطاق اتفاقية أديس أبابا العام 1972. منحت رخصة تنقيب لشركة شيفرون العام 1979 وبمنطوق قانون الحكم الإقليمي العام 1980 تم نقل تبعيتها إلى دارفور مرة أخرى.

27- لمزيد من المعلومات عن مشروع قناة جونقلي راجع الكتاب الجامع
The Jonglei Canal: Impact and opportunity, Edited by P. Howell et al, CUP, Cambridge, UK, 1988.

28- انظر حاشية 27. لم تتفق الآراء بعد عن آثار مشروع جونقلي على السكان. وبشكل عام تختلف التقديرات لعددهم لصعوبات عملية في تحديد الأسس الإحصائية التي اعتمدها فرق مختلفة من الباحثين. لكن إتفقت معظم التقديرات على ان حوالي 360 ألف نسمة سيتأثرون مباشرة بالقناة. انظر صفحة 488 من كتاب بول هاول في حاشية 26. التكلفة الكلية للمشروع كانت 96 مليون دولار تقوم بتحملها حكومتا مصر والسودان بدعم من مؤسسة التنمية العربية والبنك الدولي. وواجه المشروع معارضة شديدة. انظر
"Ecologists Oppose Plan for Canal in Sudan", *The Times*, 8/9/1977.

راجع أيضاً مقالة الباحث السوداني جورج تومبي لاكو
"The Jonglei Canal Scheme as a Socio-Economic Factor in the Civil War in the Sudan", by G. Lako in *African River Basins and Drylands Crises*, edited by Darkoh, OSSER, 1992.

29- لمعلومات اضافية عن دراسة جدوى منطقة أعالي النيل انظر حاشية 27.

30- لمزيد من التفاصيل عن تجربة حكومة أبيل الير وضعفها انظر إستهلال، حاشية 32.

31- بدأت الحكومة في إنشاء طريق بري (طريق السلام) سريع يربط الجنوب والشمال من الخرطوم إلى جوبا بطول 1108 كيلومتر في مايو (آيار) 1992. وتقوم برصفه الحكومة الإيرانية على نفقتها بتكلفة 10 ملايين دولار [السودان الحديث، 1992/5/5]. تم إنجاز مرحلته الأولى في يناير (كانون الثاني) 2000 [الشرق الأوسط، 2000/1/13].

32- هدفها المعلن في ميثاقها التأسيسي (منفستو) الصادر في يوليو (تموز) 1983 هو تأسيس سودان جديد، قائم على المساواة والعدالة الإجتماعية والإقتصادية، تطور فيه عناصر البلاد ثقافاتها

بحرية وان يكون النظام السياسي علمانياً لا ديانة خاصة كعقيدة للدولة ويتم فيه إحترام حقوق الإنسان وديمقراطية هياكل السلطة. يمكن مراجعة ملاحظات نقدية عن اهداف حركة قرنق من مقالة الأستاذ بكري محمد خليل "ملاحظات حول أفكار وبرنامج حركة تحرير شعوب السودان"، [الثقافة الوطنية، العدد 6، أبريل (نيسان) 1989].

33- لوجهة نظر في العلاقات بين حركة تحرير شعوب السودان بقيادة قرنق بنظام منجستو الإثيوبي انظر إستهلال، حاشية 69.

34- واجهت الساحة السياسية والعسكرية الجنوبية مشكلة قادة متقلبي الولاء. فهناك تغييرات متكررة في الإتساعات والتحالفات متفككة بدرجة كبيرة. نموذجها الجنرال كاربينو كوانين بول (دينكا، توقرتال)، فقد كان قائد تمرد بور العام 1983، والرجل الثاني في "الحركة" إلى ان اختلف مع قرنق في أغسطس (آب) 1987 حول موضوعات لخصها كاربينو في ان "الحركة" تعاني من 3 مشاكل رئيسية وهي غياب مبدأ القيادة الجماعية وغياب المؤسسات والهياكل الإدارية والسياسية وغياب الفكر والتوجه الثوري فسجنه. فر من الأسر في سبتمبر (أيلول) 1992 عن طريق يوغندا إلى كينيا ومنها إستطاع العودة إلى بحر الغزال وتأسيس قوة كبيرة. كانت تكتيكات الجنرال كاربينو كوانين وتحالفاته تتسم بعدم الثبات وأملتها في كثير من المرات رغبته الشخصية في ان يكون مسيطرا على منطقة بحر الغزال بإبعاد قوات الحكومة أو قوات فصيل جون قرنق. عاد إلى الخرطوم العام 1996 ووقع ميثاقا سياسيا واتفاقية للسلام في أبريل (نيسان) 1997. ولعل آخر عملياته كانت "حصان طروادة" التي حاول فيها ان يدفع بحوالي 3 آلاف جندي إلى داخل مدينة واو (ثاني أكبر مدينة في الجنوب) في يناير (كانون الثاني) 1998 تحت غطاء العودة الطوعية؛ ثم شارك في محاولة إغتيال جون قرنق في نيروبي (كينيا) في نوفمبر (تشرين الثاني) 1998. فشلت العملية وكان ذلك سببا كافيا لهروبه وتأرجحه بين الحكومة والمعارضة وأدت إلى تصفيته جسديا بعد ذلك في منطقة باتيو (ولاية الوحدة) في سبتمبر (أيلول) 1999 بواسطة قوات انانيا-2 جناح الجنرال بيتر قاديت المتعاون مع "الحركة". انظر أيضا "السودان: معارك بين الجنوبيين"، [الحياة، 1995/9/14]؛ "الخرطوم تجدد نفيها سقوط ملكال"، [الشرق الأوسط، 1992/10/28].

وكان مشار قد علق على تمرد الجنرال كاربينو قائلا إن اتفاقية السلام باقية لان كاربينو لم يكن من صناعها [عكاظ، 1998/2/17]، وانه لم يكن ناتجا عن تقصير في الاتفاقية لكنه تمرد لأسباب شخصية [عكاظ، 1998/2/22]. انظر ايضا رفض الدكتور رياك مشار دعوة قرنق له في يونيو (حزيران) 1998 إلى العودة إلى صفوف "الحركة" ووصفها بأنها "ساذجة"، [الحياة، 6/2/1998]. واعلانه عودته بعد ذلك إلى صفوف "الحركة" وقوله انه "فخور بعودته بعد سنوات من الخصام"، [الشرق الأوسط، 2000/1/31].

الجدير بالذكر هنا ان مسلسل التصفيات الدورية كان مستمراً منذ الحرب الأهلية الأولى فقد أغتيل احد قادة الحركة السياسية ساترنينو لاهوري العام 1967 واغتيل زعيم حزب سانو وليم دينق نيال في مايو (آيار) 1968. ومنذ عودة النزاع إلى سطح الأحداث مرة اخرى فقد تعرض عدد من القيادات الميدانية والسياسية للإغتيال منذ منتصف الثمانينيات. فاغتيل العقيد صمويل قاي توت مؤسس الانانيا-2 العام 1983، وأغتيل الزعيم السياسي أكوت أتيم العام 1985، وأغتيل وليم عبد الله شول، قائد الانانيا-2 في مدينة فنجاك العام 1985، وأغتيل بنجامين بول أكوك ممثل حركة تحرير شعوب السودان في أديس أبابا (أثيوبيا) العام 1985، وأغتيل القائد العسكري جوزيف مالات لوت العام 1992. كما اغتيل القانوني البارز مولانا مارتن ماجير قاي العام 1993، واغتيل السياسي البارز جوزيف أدوهو في كنغور العام 1993، واغتيل وليام نون باني في منطقة فلوال بولاية جونقلي العام 1996. انظر [ملف مليشيات جنوبية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السودانية].

35- انظر إجابة الدكتور غازي صلاح الدين العتباني، وزير شؤون الرئاسة وقتها ووزير الاعلام الحالي عن السؤال: هل توافقون على اجراء استفتاء يقرر بموجبه شعب جنوب السودان مصيره بنفسه؟ "قوة التدخل الأفريقية هدفها اعادة الإستعمار إلى القارة"، [الحياة، 1992/6/27].
الجدير بالذكر ان قيادة حكومة الجنرال البشير كانت تردد بوضوح ان الشعوب لا تقرر مصيرها مرتين وقد قرر السودانيين مصيرهم بعد الاستقلال في دولة واحدة موحدة. بل ان مبدأ حق تقرير المصير لم يطرح حتى لمجرد النقاش في مؤتمر "الحوار الوطني حول قضايا السلام". وكانت المعارضة قد تبنت حق تقرير المصير بصورة حاسمة في اجتماع أسمرا في يونيو (حزيران) 1995 باعتباره حقا اصيلا واساسا ديمقراطيا للشعوب ويعترف به باعتبار ممارسته توفرحلا لانهاء الحرب الأهلية الدائرة وتسهل استعادة وتكرس الديمقراطية وان مواطني جنوب السودان في حدوده المعتمدة في 1956/1/1 لهم الحق في ممارسة تقرير المصير قبيل نهاية الفترة الانتقالية. انظر [ملف حق تقرير المصير، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

36- انظر حاشية 31.

37- تم رصد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع في السودان بواسطة عدد من منظمات حقوق الإنسان (العفو الدولية، راصد أفريقيا، الحقوق الأفريقية، منظمة حقوق الإنسان السودانية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة ضحايا التعذيب السودانية واتحاد المحامين العرب.. .الخ) وتم توثيقها بواسطة عدد من مراكز الأبحاث والإعلام والمقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان خلال السنوات الماضية [ملف انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

38- راجع إستهلال، حاشية 81. يناقش الباحث ألكس دي وال في فصل كامل مسألة المليشيات القبلية. انظر أيضا الفصل الرابع، حواشي 59-62.

39- دعم الصراعات والإنشقاقات كان سياسة معتمدة من كل أطراف النزاع في الجنوب (الحكومة، المعارضة الجنوبية) منذ اندلاعه العام 1955. وكانت هناك صدامات دامية بين فصائل الأنانيا المتنافسة خاصة بين مجموعات غرب الإستوائية وبحر الغزال. انظر تصريحات قبريال تانق، القائد العام للعمليات "القوات الصديقة تجدد تمسكها بوحدة السودان ونبذ الإنفصال"، [السودان الحديث، 8/24 /1992]؛ "إنشقاقات في حركة التمرد يقودها أبناء الدينكا"، [الإتحاد الوطني، 1992/8/25]؛ "إنقسامات جديدة في صفوف حركة التمرد"، [السودان الحديث، 1992/9/2]؛ "معارك بين مليشيات جنوبية موالية للحكومة السودانية"، [الحياة، 1998/9/8]؛ "16 من قادة المليشيات الجنوبية السودانية ينشقون عن الحكومة وينضمون لقرنق"، [الشرق الأوسط، 1999/12/3]. كان من أعنف هذه العمليات مؤخرا هو النزاع بين قوات الدكتور رياك مشار "القوات المتحدة لجنوب السودان" والقوات التابعة للجنرال بولينو ماتيب للسيطرة على ولاية الوحدة الغنية بالنفط والثروة الحيوانية.

40- انظر حاشية 38. قام وليم عبد الله شول بالتحرك إلى منطقة واط، ولاية جونقلي وتمكنت الإستخبارات العسكرية من إقناعه بالتعاون معها كترياق مضاد لحركة تحرير شعوب السودان. تم الاتفاق في 1984/10/18 بواسطة الجنرال مصطفى محمود والجنرال مساعد النويري احمد ومساعدة السفير التاج عبد الله يوسف. واستطاعت قيادة الجيش ان تدعم منذ ذلك الزمان بعض أطراف أنانيا-2 كلما إستدعى الأمر. وبعد قتل وليم شول في معارك ضد قرنق العام 1985 تولى قيادتها الجنرال غوردون كونق وطوح بها نحو حركة تحرير شعوب السودان إلى ان نصرت القيادة العامة الجنرال باولينو ماتيب ومكنه من حسم السيطرة على الأنانيا-2 (القوات الصديقة) بشكل نهائي لصالح

القيادة العامة للجيش السوداني منذ انقسامه من مجموعة رياك مشار. كان الصراع بين مشار وماتيب المحتدم منذ مطلع العام 1998 قد انتقل إلى الخرطوم حيث جرت عمليات خطف وهجوم على منازل يمتلكها الطرفان. كان مشار يتهم على الدوام اطرافا من الحكومة المركزية وقيادة الجيش بمساندة الجنرال ماتيب.

41- هناك مراجع اساسية عن منطقة أعالي النيل لا بد من الإطلاع عليها لفهم الواقع المعقد الراهن للمنطقة ومن أهمها *Upper Nile Province Handbook*، وهو مجموعة من التقارير التفصيلية تم انجازها العام 1931 بواسطة القيادات الإدارية والأمنية للإستعمار البريطاني بإشراف حاكم المنطقة خلال الفترة 1926-1931 شارلس ويليس وقام بتحريره الباحث الأمريكي دوجلاس جونسون العام 1995. وعن تطوير النوير لنظام المليشيات القبلية انظر كتاب الاداري البريطاني المكلف بالسيطرة على المنطقة بيرسي كوريات

Governing the Nuer: Documents in Nuer history and ethnography, by P. Coriat, edited by D. Johnson, JASO, No 9, Oxford, UK, 1993.

Nuer Prophets, by D. Johnson, Clarenden Press, Oxford, UK, 1994.

والكتاب المختص في دراسة الحملات التوسعية التي قامت بها مليشيات قبائل النوير على حساب أراضي قبائل الدينكا والذي ألفه الدكتور ريموند كللي، استاذ علم الانثروبولوجيا في جامعة ميتشجان الأمريكية

Nuer Conquest: The structure and development of an expansionist system, UMP, Ann Arbor, USA, 1985.

والبحث الممتاز الذي قامت به الدكتورة شارون هتشينسون عن المشكلات التي حاصرت قبائل النوير خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات في التعايش مع النقود والحرب وجهاز الدولة

Nuer Dilemmas: Coping with money, war and the state, by S. Hutchinson, UCP, Berkeley Calif, USA, 1996.

وحاولت فيه تحديد آثار اقتلاع قبيلة النوير من جذورها الريفية بتأثير الحرب لتجد نفسها في معسكرات النازحين في الشمال بلا ابقار وبلا ارض من دون احساس بالانتماء والمواطنة.

42- عن "مثلث الموت" انظر إستهلال، حاشية 12.

43- انظر حاشية 31. تقديم تفسير لمعنى "السودان الجديد" ورد في ورقة حركة تحرير شعوب السودان إلى محادثات أبوجا للسلام الثانية، نيجيريا. انظر [SPLM/SPLA Update، العدد 10، نوفمبر (تشرين الثاني) 1993].

44- انظر الفصل الخامس، حاشية 57.

45- راجع إستهلال، حاشية 21. كان منتصف العام 1991 هو نقطة البداية لإدخال مصطلح الكنفيدرالية في الخطاب السياسي السوداني. انظر "تحول كبير في موقف فعاليات جنوب السودان: دولتان مستقلتان تنسقان أمنيا وسياسيا"، [الحياة، 1991/9/28]. وكان جون قرنق قد أكد اهتمامه وحرصه باستعادة السودان الموحد باعتباره هدفا مشتركا لاغلبية الشعب السوداني، وقال ان طرح حركته لموضوع الكنفيدرالية خلال مفاوضات نيروبي كان موقفا تكتيكيا لمواجهة ما وصفه برفض حكومة الخرطوم لمطلب فصل الدين عن الدولة. انظر "قرنق: طرحنا الكنفيدرالية تكتيكيا"، [الشرق الأوسط، 1997/12/1].

46- ذكر الدكتور علي الحاج محمد، الوزير بديوان الحكم الاتحادي والمسؤول عن ملف السلام لسنوات عديدة، ان قضية الحرب والسلام في جنوب السودان اصبحت مشكلة حدودية أكثر من انها مشكلة جنوب. انظر "قضية حرب الجنوب تحولت إلى مشكلة حدودية"، [الخرطوم، 6/12/1995].

الفصل الرابع

جبـال الـنوبـا

جبال النوبا
نهب الموارد وإشكاليات الهوية

منذ العام 1984 ظلت نيران الحرب الأهلية في منطقة جبال النوبا، في أواسط ولاية جنوب كردفان،[1] مشتعلة بين عشائر النوبا ممثلة بقوات "حركة تحرير شعوب السودان" والقوات الحكوميّة المدعومة بمليشيات عرب البقّارة. هكذا اتسعت محرقة الحرب الأهلية السودانية من الجنوب وتعددت ألسنة لهيبها نحو الشمال. لقد جلب النزاع الدموي خسائر فادحة وقدراً كبيراً من التعاسة لكل سكان الجبال، وترك آثاراً وخيمة على علاقات التعايش والتراحم بين قبائل المنطقة الذين ظلوا ينعمون بسلام لم يكن الوصول اليه سهلاً، خلال تعاون متبادل بين أفراده في جو يسوده الأمان، خلال 100 عام الأخيرة.

لقد اقنعت الحكومة قبائل البقّارة بالإنضمام اليها في حربها ضد قبائل النوبا بتزويدها بالسلاح ووعدها إياها بامتلاك أراضي النوبا الخصبة بعد تحقيق نصر خاطف على النوبا. لكن الحرب استمرت دون انقطاع لسنوات طويلة وتزعزع الأمن وفقد البقّارة بعض أراضيهم والعديد من أهلهم ونفقت الآلاف من حيواناتهم، كما انهارت تجارتهم الرابحة مع عشائر النوبا. من جهة أخرى، اجبرت الخسائر الفادحة قبائل البقّارة، في مناطق عديدة، على تفضيل التفاوض المباشر مع النوبا لتحقيق السلام. ان هذا الفصل يطمح إلى تسليط الضوء على خلفية الأحداث وكشف الشبكة المعقدة لجدلية التعاون والنزاع التي تربط عشائر النوبا والبقّارة؛ كما يوثق لثلاث اتفاقيات سلام توصل لها الطرفان المتحاربان.

لقد ركزنا في الفصل الأول على توضيح ان الإفتراض التقليدي السائد بأن النزاعات الدمويّة في افريقيا تنبثق أساساً عن تمايزات عرقية أو دينيّة أو ثقافية هو افتراض - في احسن الأحوال - ضعيف وغير دقيق ومضلل. وأوضحنا، أيضاً، في الفصل الثاني ان حالة العوز والفاقة في السودان، والتي نشأت نتيجة حرمان أهل البلاد من التمتع بثرواتهم، أو تضييق فرص استخدامها، مع زيادة التردي البيئي، قد تعتبر من أهم العوامل التي تقف خلف النزاعات المسلحة - المشتعلة أو الكامنة - في مختلف أنحاء البلاد. ومهما كانت درجة تعاظم الإنقسامات العرقية والدينيّة والثقافية في اذهان الناس - كما حاولنا ان نوضح في الفصول السابقة - فإن استمرار أمد النزاع هو الذي يدفع بهذه العوامل إلى واجهة الخصام الوطني ويؤدي لأن يكون لها دور فاعل فيه. ففي النزاعات طويلة الأمد وعندما تتلاشى وتتراجع إلى الخلف الأسباب الأساسيّة المحركة لها، يمكن للأفكار ذات المرجعية العرقية المجرّدة ان تطفو إلى السطح لتصير قوة ماديّة واجتماعيّة؛ وتتحوّل من مجرد كونها نتيجة لمثل هذه النزاعات إلى سبب ماثل لها. كما ان التردي

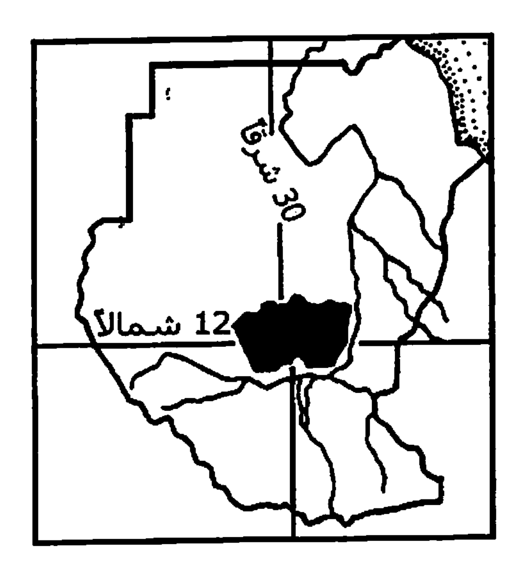
الإيكولوجي يمكن ان يكون سبباً في نشوب النزاعات أو عاملاً مساعداً في نشوبها،[2] ولكن التركيز فقط على تردي أصول الموارد الطبيعيّة يتّجه – في الوقت نفسه – لتأطير حلول النزاعات في حدود معالجة تجليات الأسباب المحدّدة لهذا التردي مثل استخدام الأرض والنمو السكاني والحيواني والإختلافات المناخيّة، وبالتالي فإن طرق الحلول المقترحة تكون آليات فنية مجردة أكثر منها إقتصاديّة أو سياسيّة أو ثقافية وهي تدعو إلى تحسين ادارة شبكات الري والمحافظة على التربة واعادة تنمية الغابات وتخطيط الأسرة . . .الخ. أما دور المتنفعين بالوضع السائد والمفسدين للسلم الإجتماعي – أفراداً ومؤسسات – فلم يسلط الضوء الكافي عليه بعد. إن كل النزاعات التي تمكنا من تشخيصها في السودان أكدت لنا بصورة جليّة ان الحقّ في استخدام الموارد الطبيعيّة والثروات الإجتماعيّة، الذي يعبر عنه في أغلب الأحيان بعبارات مثل الهوية والديمقراطية والعدالة، هي الشغل الشاغل للذين يحملون السلاح ويقدمون أرواحهم – دون وجل – من أجل الدفاع عن ما تبقى لهم من موارد، وحمايتها من أصحاب العقليات الإستيطانية والمخططات الإستعمالية ومواصلة العمل لتغيير أسس المعادلة الإقتصادية الإستغلالية الجائرة وتجاوز تكتيكات الهيمنة السياسية السائدة.

المكان والزمان

تقع منطقة جبال النوبا بين خطي الطول 29–31 وخطي العرض 10–12 ، وتغطي مساحة تبلغ حوالي 82 ألف كيلومتر مربع، أيّ ما يعادل مساحة دولة الأمارات تقريباً (شكل 24). وهي تبعد عن الخرطوم، العاصمة القومية، بنحو 400 كيلومتر، وتعتبر المنطقة جغرافياً في مركز الدائرة بالنسبة للسودان، ومنطقة تماس قبائلي بين الشمال والجنوب.[3] يجاورها 5 ولايات، من الجنوب ولاية الوحدة الغنية بالنفط ومن ناحية الغرب ولاية جنوب دارفور الغنية بالثروة الحيوانية، ومن ناحية الشرق الحدود الغربية لولايتي النيل الأبيض وأعالي النيل حيث المشاريع الرئيسية لإنتاج الحبوب الغذائية، ويحدها شمالاً ولاية شمال كردفان المركز الرئيسي لإنتاج وتسويق الصمغ العربي، وخلال سهول الولاية يمر خط انابيب نقل النفط من حقول المجليج (ولاية الوحدة) مرورا بمدينة الأبيض إلى ميناء بشاير على البحر الأحمر (انظر شكل 18، ص 174).

ومنطقة جبال النوبا أرض طينية تتخللها سلسلة عنقودية تتكون من 99 هرماً من الجبال المتفرعة، ويتفاوت ارتفاعها من 500 إلى 1000 متر فوق سطح السهول المحيطة بها؛ وتشكل قمة جبل مندي بالقرب من مدينة رشاد أعلاها (4790 قدماً فوق سطح البحر). وتصنّف المنطقة باعتبارها من حزام السافنا الغنية (الممطرة صيفاً والحارة شتاءاً)، وتتصف بأنها منخفضة الرطوبة، ويمتد موسم الأمطار فيها من منتصف شهر مايو (أيار) إلى منتصف أكتوبر (تشرين الأول)، ويتراوح متوسط معدل هطول الأمطار

شكل (24): موقع ولاية جنوب كردفان.



من 600 إلى 800 ملمتر مما يسمح بالرعي والزراعة المطرية الموسمية. كما تغطي المنطقة شبكة من الموارد المائية السطحية (خور أبو حبل، وأودية القلة وشلنقر، خزان الميري، وأخوار العباسية والكدي والعواي وبحيرات كيلك وأبيض)، وتنتشر فيها الآبار الجوفية غير العميقة.[4]

استخدم مصطلح النوبا احياناً ليدل على سكان منطقة جبال النوبا الذين يبلغ عددهم نحو 1½ مليون نسمة، لم يتجاوز 45٪ منهم 15 عاما بعد.[5] وتسكن المنطقة أكثر من 24 قبيلة متداخلة جغرافيا وأجتماعيا؛ يشكل النوبا نحو 90٪ من سكانها بينما ينتمي الآخرون والذين يشكلون 10٪ إلى قبائل البقارة (رعاة الأبقار)، وبصورة رئيسية إلى الحوازمة والمسيرية واولاد حميد وبمجموعات وافدة من السودان الغربي (الداجو والفلاتة)؛ وهناك قطاع صغير نشط من التجار ذوي الأصول العربية الذين يطلق عليهم اسم "الجلابة".

ان مصطلح النوبا يشير إلى تداخل محيّر من المجموعات السلالية،[6] لم يستقر بعد تصنيف الباحثين والدارسين لهم. ولقد استطاع باحث اللغات البريطاني رولاند ستيفنسون من دراسته للمنطقة والتي استمرت 3 عقود من الزمان من تحديد أكثر من 50 لغة ولهجة (رطانة) متقاربة تنتمي إلى 10 مجموعات رئيسية تضم كل منها مجموعة من القبائل التي تتشابه في لغاتها وموروثاتها.[7] ولقد اشار العديد

من الدارسين إلى ان مصطلح (النوبا) يعبّر تصنيفاً غربياً استخدم لوصف كل سكان منطقة الجبال باعتبارهم افارقة (زنوجا) في مقابل البقّارة (العرب)،[8] ولكن عندما يستخدم النوبا هذا الاسم لوصف انفسهم فانهم يستخدمونه بشكل مختلف يتعلق فقط بإظهار ذاتيتهم وهويتهم بين المجموعات الأخرى. ولقد علّق الباحث النمساوي سايقفريد نادل على ذلك بالتالي:

"يصف افراد قبيلة ما المجموعات الشبيهة بهم، من المجموعات التي يعرفونها والتي يدخلون معها في تعامل مشترك، بأنها من عشيرتهم، لكنهم لايكونون على يقين في وصف المجموعات الأخرى من خارج مجموعتهم، ففي نظر فرد من أفراد الكورونقو تعتبر كل القبائل المجاورة لقبيلته نوبا ماعدا سكان الدلنج الذين يعتبرهم عربا".[9]

ومن جهة أخرى، يعتقد بعض آخر بأنهم يرتبطون عرقيا بمجموعات في غرب أفريقيا[10]، وآخرون يرجعون أصولهم إلى انهيار مملكة كوش في شمال السودان وتفرق مجموعاتها السكانية في جميع أنحاء البلاد بما فيها جبال النوبا. بل يؤكد باحث ينتمي إلى قبائل النوبا أنهم أحفاد تهراقا وبعانخي، وأنهم يتحدرون من صلب الحضارة النيلية التي قامت خلال القرن التاسع قبل ميلاد المسيح؛ بينما يذهب باحث ينتمي إلى قبيلة الشلك هو الدكتور والتر كوانيجوك إلى ان منطقة جنوب كردفان كانت تحت حكم السلطان الروحي والسياسي (رث) لقبيلة الشلك واعتبرها امتداداً عرقياً وثقافياً لها وبذلك يدلل على تبعيتها تاريخيا إلى جنوب السودان.[11]

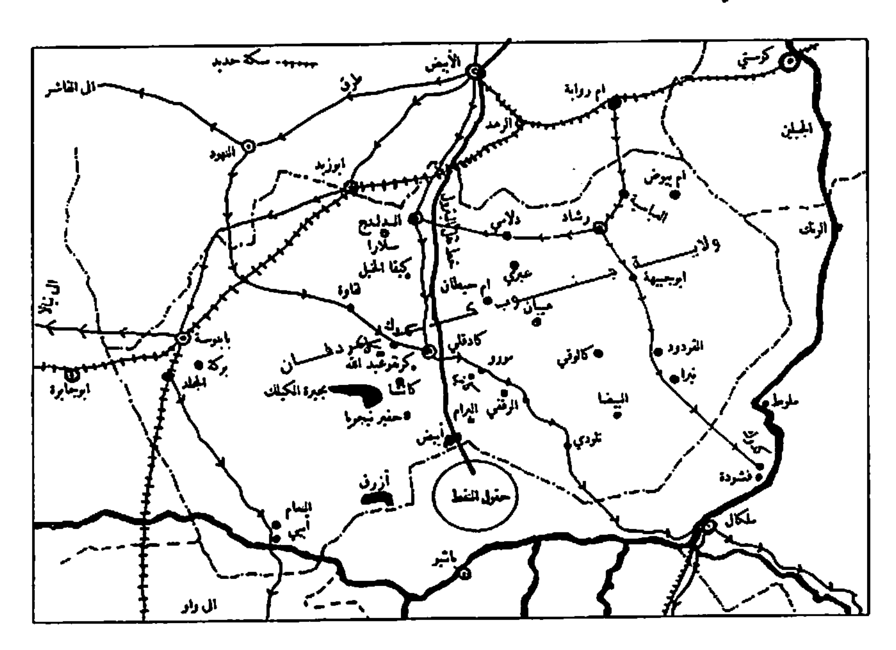
وعلى الرغم من المشكلة التي تنبع من استخدام المصطلح يمكن الإفتراض، على نحو معقول، ان المجموعة العرقية التي تمثلها قبائل النوبا في الوقت الحاضر، كانت واسعة الإنتشار في مناطق ولايتي شمال وجنوب كردفان. لكنها أجبرت، بعد الزحف المتواصل للقبائل ذات الأصول العربية نحو الجنوب والغرب، على التراجع إلى الجبال حيث تتوفر المياه ويسهل التحصن من الغزوات (انظر جدول 7، ص 216). وكما ذكر الباحث والإداري البريطاني هارولد ماكمايكل:

"في الأزمنة الغابرة، ولآلاف السنين من بعدها، يغلب الظن ان اسلاف النوبا كانوا يسيطرون على اجزاء كبيرة من البلاد التي يطلق عليها الآن اسم كردفان، ماعدا الأجزاء الشمالية التي تغلب عليها الصحراء. ولقد تعرّض النوبا لهجمات القبائل الأخرى التي سيطرت على ضفاف النيل، ولهجمات غيرها من القبائل الداخلية، واخيرا من العرب الرحل مما جعلهم يلتجئون إلى الجبال في جنوب

كردفان". [12]

وتتفرع قبائل وعشائر النوبا حسب الحيز الذي تقيم فيه إلى مجموعات تختلف لغة وثقافة عن بعضها – كما ذكرنا – وعلى الرغم من الصعوبة التي تقدّم ذكرها في استخدام مصطلح النوبا ليشمل كل سكان الجبال من غير العرب فإن النكبات المتعاقبة فرضت قدَرا مشتركاً لسكان هذه المنطقة؛ مما أفضى إلى تطوير شكل من اشكال الوحدة الفضفاضة والى نمو الشعور بقومية "نوباوية" مشتركة بينهم. ان تجاربهم التاريخية المشتركة تجاه غزوات الإسترقاق والغزو العثماني (التركي)، ثم مقاومتهم لسيطرة الإستعمار البريطاني، ورفضهم لهيمنة واستغلال مجموعات الجلابة التجارية؛ بالإضافة إلى وجود سمات ثقافية نوباوية مشتركة وجامعة هي التي تسمح للباحثين والمعلقين الآن بالحديث عن "شعب نوباوي" واحد.

شكل (25): ولاية جنوب كردفان.



ان هذا التصنيف يجد مايؤيده، أيضاً، في تصنيف الآخرين لكل سكان الجبال بأنهم نوبا، والآثار المترتبة على هذا التماثل عند الفرد من عشائر النوبا مقارنة بغيره. وهكذا يمكن القول أن هوية عرقية عامة قد

سادت على مجموعات هؤلاء السكان المتمايزين، عن طريق افعال وتعريفات فرضتها عليهم المجموعات الأخرى ذات السطوة والمنعة. وبالتالي فإن الهويّة النوباويّة يمكن تعريفها ذاتيًا كتمايز مضاد لعرب البقّارة في مناطق كردفان ودارفور (بوصفهم غير نوبا)؛ كما تتحدّد موضوعيًا بما يشغلون من حيز جغرافي مشترك ومايتميّزون به من قيم ثقافية متشابهة ونشاط إقتصادي متماثل (بوصفهم نوبا).

ولأن النوبا لايملكون بعد شكلاً مكتوباً للغتهم فان تاريخهم البعيد الذي يعتمد على المصادر الشفاهية، إلى حدٍ كبير، قد طواه النسيان. وكما لاحظ أيضاً الباحث نادل الذي يقول إن:

> "تقاليد وذكريات الناس انفسهم تقدّم معلومات مبعثرة [عن تاريخهم]. وهي كثيرا ما تبدو وكأن التقاليد التاريخيّة قد اختزلت تحت التأثير القوي لتجربة حكم المهدويّة خلال الفترة 1881 — 1898".[13]

وعلى الرغم من ضعف المعلومات حول التاريخ البعيد للنوبا إلا ان معظم المؤرخين يبدون مقتنعين بالإفتراض القائل بأن النوبا عاشوا في المنطقة التي يحتلونها الآن منذ أمد بعيد؛ وتدل بعض معلومات الباحث نادل على مايؤكد ذلك. وحين يسأل النوبا عن أماكن اقامتهم في أزمنة سابقة فإنهم يجيبون: *"انا تميرمنا منذ القدم"*. ومن الممكن أيضاً الإفتراض بأنهم خلال معظم تاريخهم الحديث كانوا مزارعين ذوي حيازات صغيرة يعيشون، اساسا، في السهول.

ومن بين جميع قبائل النوبا فإن اهالي منطقة تقلي، في الجزء الشمالي الشرقي من الجبال والتي تمتد جنوباً حتى جبال رشاد، هم وحدهم الذين أشتهروا بامتلاكهم أحسن الوثائق التاريخيّة بسبب الصلات القويّة التي كانت تربطهم بمملكة الفونج (السلطنة السوداء) في سنار والتي تأسست على يد الشيخ عمارة دنقس العام 1504 ميلادية. وهي أيضاً المنطقة التي شهدت ميلاد مملكة تقلي حوالي 1570 ميلادية كأول كيان سياسي قام بالمساعدة في انتشار الدعوة الإسلامية في المنطقة والتي أخضع لاحقاً الفونجاوي بادي أبو دقن في منتصف القرن السابع عشر تقلي النوباوية إلى سلطانها. لذلك نجد ان التاريخ القريب للنوبا يعود لمطلع القرن السادس عشر والى المرحلة التي بدأت فيها مجموعات كبيرة من قبائل جهينة العربية الرعويّة في الزحف نحو الجنوب الغربي من السهول الشمالية من ولايات كردفان إلى ان استطاعوا اخيرا ان يدفعوا قبائل النوبا للإتجاه للمنطقة التي يطلق عليها الآن اسم "جبال النوبا".

اقتصاد المنطقة

تمثل ولاية جنوب كردفان احتياطياً أستراتيجياً مهماً في رصيد الإمكانيات القومية للسودان. فهي تحتوي

على مايزيد عن 2½ مليون هكتار (6 ملايين فدان) من الأراضي الزراعية الخصبة المخططة، وما يزيد عن 10½ مليون هكتار (25 مليون فدان) من الغابات، وبها ما يزيد عن 4 ملايين راس من الماشية. وتوجد بها كميات كبيرة من خام الحديد تقدر بحوالي 350 مليون طن؛[14] وتحتوي أراضيها على احتياطي نفطي كبير لم يتم تحديده بعد في الجزء الغربي من الولاية؛ وهي استراتيجياً تجاور مواقع النفط الجاري تشغيلها في المناطق الجنوبية الغربية (آبار هجليج، والوحدة) والجنوبية الشرقية (آبار عدارييل)، وفي غربها تقع حقلي أبوجابرة وشارف (انظر شكل 17، ص 173؛ شكل 25).

ويمارس النوبا نشاطات انتاجيّة عديدة تشمل العناية بالحيوانات والصيد والبحث عن المراعي؛ ولكن الزراعة التقليدية تعتبر عماد اقتصادهم. وهي واسعة الإنتشار، إلى حدٍّ ما، بين جميع مجموعات النوبا، كما انها تعتبر، من دون شك، احد العناصر التي تميّز النوبا عن جيرانهم الآخرين. وتنتج منطقة الجبال نحو 6٪ من انتاج البلاد من القطن، وحوالي 11٪ من السمسم و10٪ من الذرة و4٪ من الدخن.

محور علاقات التعاون الإقتصادي-الإجتماعي في جبال النوبا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة والرعي، وهما أهم سبل كسب العيش في المنطقة. ويعتبر التعاون في رعي الأبقار والنفير[15] أساس المناشط المشتركة للوحدات السكانية أو مجموعة العائلات التي تسكن في منطقة واحدة كمصدر للعمالة ووسيلة لترشيدهم واستخدامهم الأفضل لمواردهم البشرية. لذلك تعتبر الأسرة الصغيرة، عموماً، الوحدة الأساسيّة للإنتاج الزراعي، وهدفها تحقيق الأكتفاء الغذائي الذاتي لإفرادها وتوظيف جزءاً من الفائض في التبادل التجاري مع مجموعات الجلابة في المنطقة.[16] ويقوم افرادها بزراعة الأرض التي ينظر لها تقليديّاً بوصفها ملكيّة جماعية أو أسريّة. وعلى هذا الأساس يتم اختيار الحبوب التي تزرع وأفراد الأسرة الذين ستوكل لهم العناية بزراعتها. أما الزراعة حول المنازل، والتي تكون في العادة داخل نطاق الأسرة، فإنها تشمل زراعة انواع من المحاصيل التي تنضج مبكراً كالذرة والديس (عشب مائي) والدخن واللوبيا والسمسم والذرة الشامية، وتقع مسؤولية الإشراف عليها على عاتق النساء. وتحصد مزارع المدرّجات على اطراف الجبال بالحبوب التي تنضج متأخرة، وتقع المزارع القصيّة في السهول الطينيّة التي ظل يستخدمها النوبا منذ "حلول السلام" في المنطقة تحت ظل الحكم الثنائي (الإنكليزي-المصري)، ويقوم الرجال بزراعتها. وهكذا فإن حيازات الأراضي تتسم بالتجزئة مما يعني ان المزارعين يستهلكون وقتاً طويلاً في التنقل بين منازلهم ومناطق زراعتهم المختلفة. ولا يعتبر استخدام الآليات الزراعيّة الحديثة فعالاً في مزرعة صغيرة منفردة. لكن الفائدة في زراعة قطع أراض صغيرة هو التقليل من المخاطر التي قد تنجم عن فشل بعض المحاصيل خلال موسم زراعي واحد.[17]

ويمارس النوبا نوعاً من الدورة الزراعية المتنقلة؛ وفيها تزرع الأرض بأنواع مختارة من المحاصيل حتى تستجد الحاجة للإنتقال إلى ارض بكر جديدة. ونتيجة لذلك فإن الطلب الدائم على اراض جديدة تعتبرا جزءاً أصيلا من دورة النظام الزراعي. ان هذا الطلب والإستخدام التعاقبي بترك الأرض المستهلكة كي تستعيد خصوبتها يجد سنده في القوانين التقليدية لإستخدام الأرض عند النوبا. ففي كل منطقة يميّز النوبا 3 انواع من الأراضي:

* الأرض المملوكة على اساس فردي،
* الأرض غير المزروعة التي تملكها القرية أو مجتمع الجبل امتلاكاً جماعيّا،
* الأرض البور الشاغرة التي لايملكها أحد. ومن حق أيّ فرد (عادة الذكور) من افراد مجتمع القرية التصرف في الأرض التي تملكها الجماعة؛ وعلى كل فرد (ذكرا كان أم انثى)، كي يستحق ملكية (حكر) أرض ما، أن ينظفها ثم يزرعها.

ان دورة ووتائر الإنتاج الزراعي عند النوبا تكشف عن استراتيجيات مكتسبة عديدة هدفها التقليل من عنصر المخاطرة. فمثلا زراعة انواع عديدة من المحاصيل في عدد كبير من الحيازات الزراعيّة الصغيرة المجاورة للسكن (والمعروفة في المنطقة باسم الجباريك) يؤدي إلى حماية الأرض من ضغوط الزراعة الأحاديّة (تكرار زراعة المحصول الواحد على الأرض نفسها). وتتعاقب مواسم الحصاد لتسمح بمواسم ارتكاز تيسر للأرض استعادة خصوبتها؛ بينما تحاول الأسر ان تنتج العديد من المحاصيل لتلبية معظم احتياجاتها المعيشيّة. كما ان ترك مساحات كبيرة من الأراضي من دون زراعة يسمح أيضاً للرعاة بالتجوال بحثاً عن المراعي دون ان يعوق ذلك انتاج المحاصيل أو يقطع الطريق على مسارات المراحيل.

وقد استحدثت في العقود القريبة الماضية نظم انتاجية، بدعم مباشر من البنك الدولي ومؤسسات تنموية غربية، أحدثت تحولاً في العمليات الزراعية يمكن وصفة بالنظام شبه التقليدي، إذ يرتبط بالأسرة الواحدة كوحدة انتاجية ويزرع نوع المحاصيل نفسه ويقوم على اسس الملكية والأدارة نفسها لكن مزارعه أكبر ويعتمد على الآلات. كما لم تسلم المنطقة من التوسع الهائل في مشاريع الزراعة الآلية وارتباطها التام بالمحاصيل النقدية خاصة الذرة والسمسم والفول السوداني واعتمادها على مؤسسات التمويل والإستثمار الزراعي بقطاعيه الخاص والحكومي. فقد كانت مساحة مشاريع الزراعة الآلية في العام 1970 لا تتجاوز 169 ألف هكتار (400 ألف فدان)، ارتفعت إلى 422 ألف هكتار (مليون فدان) في العام 1992، وبلغت في خواتيم القرن الماضي حوالي ½ مليون هكتار (1.2 مليون فدان)، ومازالت تمتد نحو الغرب مزيلة مساحات واسعة من الغابات ولم تسلم حتى أحزمة أشجار الهشاب المنتجة للصمغ العربي منها.[18]

لكن بعد الإنتشار واسع النطاق الذي بلغته، في الوقت الراهن، الزراعة الآلية فإن نظام تكامل الزراعة والرعي قد انهار؛ وتأثرت كثيراً قدرة مزارعي جبال النوبا على التعامل مع تذبذب الأمطار والتغير المناخيّ نتيجة للتوسع الهائل في الزراعة الآلية. وكما حدث في اجزاء أخرى من السودان، حيث ازاحت الزراعة الآلية اساليب الزراعة التقليديّة، وتعرّضت معيشة قبائل النوبا ونمط حياتهم لهزات كبيرة. فمشاريع الزراعة الآلية لم تفلح في تنمية المجتمعات المحلية أو تطور وتقدم إمكانياتها الإنتاجية؛ بل – على العكس – ساعدت على تسريع عملية هدم النسيج الإجتماعي والنظام الإقتصادي لعشائر النوبا.

الزحف العربي نحو الجبال

بدأت قبائل البقّارة، والتي كانت تجوب سهول ولايات شمال كردفان وغرب دارفور، بنحو العام 1800 ميلادية في التقدم بنشاط إلى أودية جبال النوبا بحثاً عن المياه والمرعي لحيواناتهم المتزايدة. وتزامن قدومهم مع بداية غزوات الإسترقاق البغيضة، ولقد قيل ان قبائل البقّارة اقتسمت السهول فيما بينها واجبرت قبائل النوبا على اللجوء لأعالي الجبال. وبمرور الزمن صار جزء كبير من أراضي النوبا من نصيب الحوازمة، احدى أكبر قبائل البقّارة؛ حيث تنقسم إلى 3 عشائر (خشوم بيوت) رئيسية هي الرواوقة وعبد العال والحلفا، وهم يشكلون حالياً عصب الوجود العربي في منطقة شرق ووسط الجبال.[19]

وبعد ان أجبر النوبا على اللجوء في الجبال تحوّلوا للإشتغال بزراعة أراضي المرتفعات ذات التربة الجبلية الفقيرة، نسبيًا. وشيئاً فشيئاً بدأت علاقات المقايضة التجاريّة تربط المجموعتين العرقيتين في علاقة متبادلة وإن لم تكن متسقة تماماً. وقد ذكر حاكم منطقة كردفان البريطاني جون ساغار في العقد الثاني من القرن العشرين عن علاقات التعاون التي تمددت على الحدود الفاصلة بين النوبا والبقّارة:

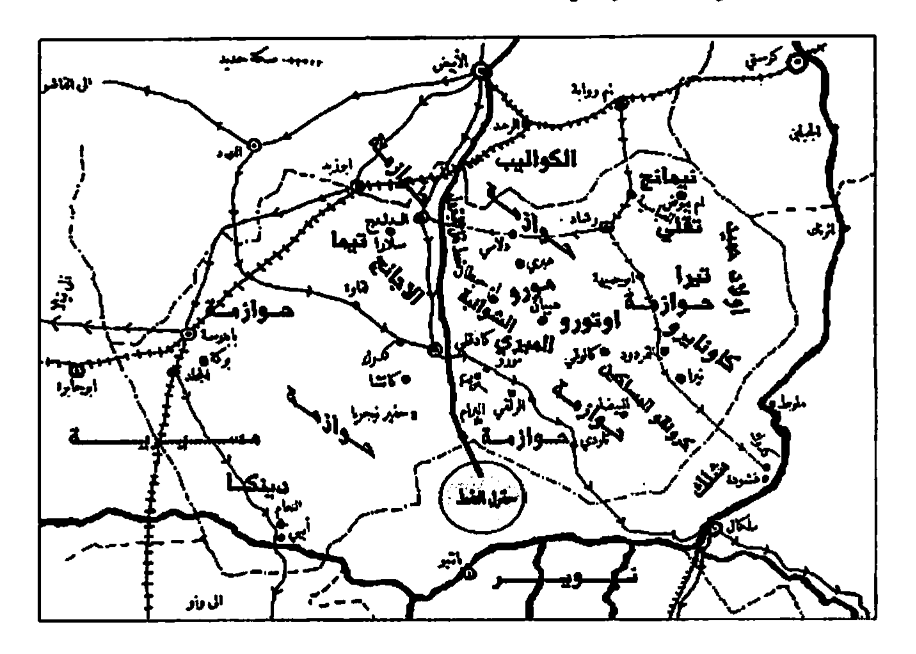
> "ان كل فرع من فروع البقّارة يحمي، بقدر الإمكان، الجبال التي تقع في منطقته مقابل تزويده بالحبوب والرقيق".[20]

وقد قادت هذه العلاقات المحلية، في احيان كثيرة، إلى خلق عداوات بين الأطراف المختلفة من قبائل البقّارة حينما حاولت مجموعة منها حماية حلفائها من النوبا من مكائد مجموعات بقّاريّة أخرى. وفي بعض المناطق بلغت علاقات النوبا درجة عالية من التمازج تتجاوز حدود اتفاقيات الحماية القائمة بينهم للحد الذي جعل بعض البقّارة ينتحلون لأنفسهم القاباً ومواقع في قبائل النوبا. وتشير الوثائق إلى كثرة الزيجات المتبادلة. ولكن مدى وحدود هذه الروابط الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بين المجموعات النوباوية وقبائل البقّارة تفاوتت كثيراً من منطقة إلى أخرى.[21]

ان وجود مثل هذه العلاقات الحسنة المتقطعة لايجب ان تحجب حقيقة ان الصفة الغالبة لعلاقات النوبا

والبقّارة تميّزت بحملات قبائل البقّارة الدورية الشرسة وملاحقتهم للنوبا بهدف استرقاقهم. لقد تفاقمت

شكل (26): التوزيعات القبلية في ولاية جنوب كردفان.



غزوات الإسترقاق، بصورة كبيرة، إبان الحكم العثماني (التركية) والتي بدأت باستيلاء حكام الخديوية المصرية على السودان العام 1821. ولقد قام حكام كردفان من قبل السلطات الإستعمارية بشن العديد من الحملات العسكرية على جبال النوبا بحثاً عن الذهب في جبال شيبون وجلب العبيد، لكنهم لم يبذلوا أيّ محاولات جادة لحكم المنطقة مباشرة.[22] وقد ذُكِر ان عدد العبيد المجلوب من المنطقة في السنوات الأولى كان حوالي 20 ألفاً، ارتفعت إلى ما قارب 40 ألفاً العام 1827، وقفز إلى 200 ألف في العام 1839؛ وذكر احد الرحالة بأن ما يتراوح بين 10–12 ألفاً من المخطوفين من منطقة الجبال كان يعرض سنوياً في "سوق العبيد" بمدينة الأبيض، عاصمة منطقة كردفان.[23] وقد لاحظ الباحث ستيفنسون:

> "ان النوبا استمروا يتحملون فترة الحكم العثمانية (التركية) التي جلبت لهم هذا الخليط الغريب من التجارة والإستعباد".[24]

إشتهار النوبا برياضة الصراع قادت إلى القول بأنهم يتمتعون بمؤهلات تجعلهم "جنوداً مطيعين أقوياء" لقد عادت عليهم رياضتهم بالوبال، لانها شجّعت على استمرار حملات الإسترقاق بهدف الحصول على جنود محاربين.[25] وبذلك وجد النوبا أنفسهم يحاربون خلال العهد العثماني (التركي) وما بعده ويشاركون في معارك بعيدة عن ديارهم في الجزيرة العربية وشرق أوروبا وفلسطين بل وفي المكسيك. وتحت تأثير هذه الدعوة أصبح أبناء منطقة جبال النوبا — منذ ذلك الوقت والي الآن — يمثلون جزءاً مهماً لكل القوات المحاربة في الجبهات المختلفة في السودان، الحكومية منها أو المعارضة على حد سواء.[26]

وكان نهوض الدولة المهدويّة في الثمانينيات من القرن التاسع عشر جلب أيضاً مشاكل جديدة لشعب جبال النوبا. فلقد أيد بعضهم الإمام محمد أحمد المهدي لإعتقادهم انه قد يقود المسلمين إلى الخلاص من عذابهم، وبعض آخر قاومه. ولقد قُدّر لهذا الإختلاف في السلوك تجاه دعوة المهدي ان يعبّر من خصائص سياسات الحكومات المركزيّة المتعاقبة تجاه النوبا في المستقبل، وذلك بتقسيمهم إلى فئتين: فئة متمردة على السلطة وفئة أخرى صديقة لها. وبعد وفاة الإمام المهدي ارسل خليفته عبدالله التعايشي حملة عسكريّة بقيادة حمدان ابوعنجة والنور عنقرة (1886، 1887)، وتجريدة بقيادة عبد الباقي الوكيل (1890) وأخري أكثر عنفاً بقيادة إبراهيم الخليل (1891) لإخضاع سكان المنطقة فلقي الآلاف من النوبا حتفهم بينما استرقت أعداد كبيرة منهم، وتم الترحيل القسري لآلاف أخرى إلى مدينة أمدرمان في أواسط السودان.[27] لقد كانت ممارسات جنرالات الدولة المهدوية (1884–1898) ضد سكان المنطقة ذات آثار وخيمة. ومن سخرية القدر، وبعد قرن من الزمان، أعاد التاريخ تكرار المأساة (1986–1989) ووجد سكان المنطقة أنفسهم يعانون من سياسات أحفاد القيادات المهدوية![28]

تواصلت التحرشات المستمرة بشعب النوبا بعد هزيمة الدولة المهدويّة على يد القوات المصرية-البريطانية المتحالفة وذلك في معركة كرري العام 1898. وعلى الرغم من تجربة النوبا المريرة خلال حكم المهدويّة فإنهم لم يرحّبوا بالإدارة الإستعماريّة الجديدة أو يتحمسوا للتعاون معها. وقد لاحظ، أيضاً، الباحث ستيفنسون:

> "ان الجبال التي استطاعت ان تدفع قوات المهدويّة بعيداً عنها في فترات عديدة ظلت انها محصّنة من أيّ هجوم، وبالذات جبال داير ونيمانغ وكتلا وفندا واجزاء من منطقة الكواليب".[29]

ولذلك فقد تطلّب اخضاع قبائل النوبا المختلفة واحكام السيطرة عليهم، مثل بقية أهل البقاع الأخرى من البلاد، 30 عاماً.[30] وبعد ان اكتملت أخيراً سيادة الدولة الإستعمارية المركزية على كل جبال النوبا تقلص حجم النزاعات بين الأطراف المحلية وتدعم موقف ومركز الزعماء المحليين بتعيين ورعاية الدولة

لهم. وقد تم، على الدوام، توظيف الإستراتيجية القديمة-الجديدة التي تعتمد على تجنيد النوبا "الأصدقاء" ليتولون على الدوام إخماد إنتفاضات النوبا "المتمردين".

لقد حاولت الإدارة الإستعمارية البريطانية ان توقف آثار الزحف العربي نحو المنطقة مستجيبة إلى ضغوط المؤسسات التبشيرية الغربية ومتذرعة بحجة الحفاظ على الأمن العام وحماية المجتمعات المحلية من السخرة والإستغلال بإعلانها في العام 1932 منطقة الجبال منطقة مغلقة (مقفولة) منع دخولها على سكان شمال السودان (العرب والمسلمين) قاطبة إلا بأذن خاص. ولكن تم اسقاط هذه الخطوة الإدارية وتجاوزها العام 1949. [31]

وخلال هذه الفترة السلميّة نسبياً (1920–1956) بدأ النوبا في الهبوط من الأماكن الحصينة بأعالي الجبال ليس فقط لممارسة الزراعة وحسب، وانما رغبة منهم في الإستقرار في المناطق السهلية أيضاً. ان هذا التأقلم الطبيعي الذي يحدث عادة في ازمنة السلم كان مدعوماً برغبة الحكومة المركزية في اعادة توطين النوبا في السهول القريبة من مراكزها العسكرية بهدف اقامة شبكة ادارية فعالة لجمع الضرائب وفرض سيطرة الدولة التي انهكتها المقاومة العنيدة للنوبا ضد النظام في الخرطوم. الشئ الذي أتاح أيضاً فرصة توسيع دائرة التفاعل بينهم وبين محيطهم الجغرافي والبشري.

أحدث النظام الجديد الذي مارسته السلطات الإستعمارية البريطانية تغيّرات كبيرة في منطقة الجبال خلال فترة قصيرة نسبيًا، مما ادى إلى حدوث تحوّل، غير قابل للنكوص في العديد من وجوهه، على طريقة حياة النوبا. وكان احد أهم هذه التغيّرات هو ادخال طرق الزراعة الحديثة في زراعة القطن كمحصول نقدي في العام 1925 بغرض زيادة ايراداتها وللحد من هجرة النوبا إلى خارج المنطقة. وقد جلب نجاح انتاج القطن والتوسع لاحقاً في مجال الزراعة الآلية انتباه الشركات العالمية لجبال النوبا، وبالتالي شد انتباه الجلابة السودانيين أيضاً.

أما التغيير الكبير الآخر فهو ادخال نظام التعليم المدرسي الحكومي، على الرغم من انه كان على النوبا الإنتظار حتى العام 1940 قبل ان تدخل الحكومة نظام التعليم الإبتدائي في مناطقهم. وكان لظهور نخبة متعلمة من ابناء النوبا آثارها الكبيرة على التاريخ اللاحق للمنطقة بما يتجاوز تأثير أيّ حدث منفرد أو عملية تطوّر أخرى. وسيبرز دور التعليم لاحقاً بوصفه واحداً من أقوى العوامل التي ساعدت على دفع عجلة الوعي السياسي ومهدت لبروز تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة، وركيزة يشيّد عليها صرح شعب نوباوي موحّد.

هذا وقد تعرضت المنطقة — في الوقت نفسه — إلى حملة تبشرية إسلامية مكثفة على أيدي الإداريين الحكوميين والطرق الصوفية وبتأثير فئات الجلابة قادت إلى انتشاره بشكل غير متناسق ليشمل حوالي 75٪ من سكان المنطقة. وهنالك اليوم مجموعات اسلامية تتركز خاصة في المنطقة الشرقية حول محور العباسية–تقلي، وأجزاء واسعة من المنطقة الشمالية والغربية (الدلنج ولقاوة)، وفي الجزء الشرقي من المنطقة الجنوبية (تلودي، كالوقي، الليري) وفي الأجزاء الغربية من المنطقة الجنوبية (الميري). كما توجد أقلية مسيحية (12٪) نتيجة للحملات التبشيرية التي كان القس الإيطالي الكاثوليكي دانيال كمبوني أحد روادها منذ العام 1864 ويتركز أتباع الكنيسة اليوم في المنطقة الوسطى حول محور جبال الأطورو–الليري ومحور تيرا–المورو. بينما توجد عشائر أخرى في كل أنحاء المنطقة مازالت تتمسك بموروثاتها وعقائدها الأفريقية.[32]

ومن المدهش ان هذه المعتقدات المتباينة ظلت تمارس في منطقة ولاية جنوب كردفان في جو من التداخل والتسامح الديني والتعايش السلمي اللافت للنظر بشكل لا يوجد لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط. حيث نجد أحياناً في الأسرة الواحدة كل هذه الإنتماءات الدينية، كلهم يتشاركون في مائدة واحدة للطعام ويشارك الجميع بعضهم بعضاً في المناسبات الدينية ولا تميزهم إلا عندما يدخل هذا مسجداً وذاك كنيسة ويأوي الآخر جبلاً للعبادة.[33]

لقد زاد استقلال السودان في العام 1956 من انفتاح جبال النوبا على كل عواصف التغيير، وشجّع من اندفاع سكان أرياف جبال النوبا نحو المراكز الحضريّة خاصة إلى ولايات الخرطوم والبحر الأحمر ومنطقتي الجزيرة والقضارف؛ وهاجر الآلاف لاحقاً نحو الدول الخارجيّة خاصة ليبيا ودول الخليج العربي.[34] ولقد اصبحت منطقة جبال النوبا، منذ ذلك الحين، عرضة للاستغلال الإقتصادي والتوظيف السياسي وللوكلاء الداخليين والخارجيين في مجالات السياسة والإقتصاد، ولعمليات التبادل الثقافي.

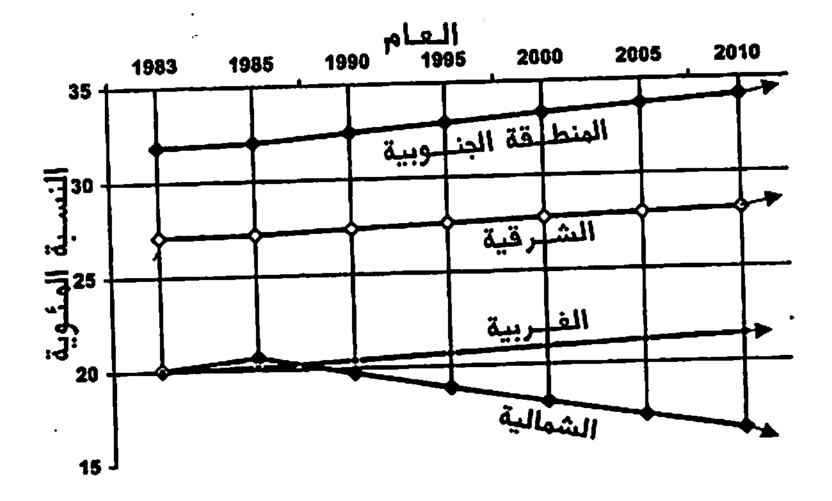
وفي ملامسة النوبا لواقع المراكز الحضرية في سودان وادي النيل الأوسط انكشفت لديهم مقدار التخلف الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للجبال مقارنة بالمناطق الأخرى رغم الموارد والثروات الطبيعية والمعدنية والبشرية الهائلة التي تزخر بها. وانطرحت أمامهم لأول مرة أهمية والحاح قضايا التطوير والتنمية إسوة بالمناطق الأخرى؛ وذلك بعد حقب من المعاناة والمآسي والإستغلال البشع والظلم الفادح التي تعرضت لها منطقة جبال النوبا. ان خروج شعب ما لمعانقة العالم يعني أيضاً عودته إلى دياره لوعي هويته الخاصة، ولقد اكتشف العديد منهم نوباويّتهم في المدن السودانية الأخرى وفي ساحات التعليم حيث أختزل تنوعهم الثقافي المحلي إلى هويّة نوباويّة واحدة.

لقد استمرت آثار حركة زحف قبائل البقارة إلى منطقة الجبال من الغرب ومن الشمال منذ بداية القرن التاسع عشر على إزاحة جيرانهم النوبا تدريجيا إلى الجنوب، مما دفع بأعداد متزايدة منهم، كما يبين جدول 7، إلى التراجع المستمر والتكدس في منطقة محدودة عالية الكثافة بلغت 23 شخصا في الكيلومتر المربع في منطقة كادقلي، مما يجعل المنطقة تشكل اليوم أعلى كثافة سكانية في ريف السودان.[35]

جدول (7): نسبة السكان والمساحة بالنسبة إلى الكلية لولاية جنوب كردفان.[36]

المحافظة (عاصمتها)	% السكان	% المساحة	الكثافة السكانية (كلم²)
الغربية (لقاوة)	18	44	03
الشمالية (الدلنج)	23	12	11
الجنوبية (كادقلي)	32	08	23
الشرقية (رشاد)	27	36	04

شكل (27): تقديرات النمو السكاني في المنطقة.[37]



ومن المتوقع ان تستمر هذه الظاهرة السلبية باستمرار العوامل التي تشجع من نزوح القبائل العربية وعشائر الفلاتة من الشمال والشمال الغربي وتدفع بالنوبا نحو الجنوب باستمرار. واذا استمرت الأحوال على ماهي عليه فإن العقود القادمة ستشهد اندلاع نزاعات أكثر حدة وزيادة وتيرة التنافس على الموارد الطبيعية في منطقة الجبال (انظر شكل 25). فالتقديرات تدل على ان المحافظة الجنوبية ستصاعد فيها الكثافة السكانية وسوف تستمر في احتلال المرتبة الأولي من حيث نسبة السكان (34٪) في العام 2010، بينما سوف تحافظ كل من المنطقة الغربية (22٪) والشرقية (28٪) على نسبتيهما بشكل عام بينما تنخفض نسبة السكان في المنطقة الشمالية بشكل ملحوظ (16٪).[38]

مصادر النزاع

يعتبر مجتمع النوبا الراهن مثالاً جيّداً لما يسميه الباحثان شيفاليه وبكليس بالمجتمع متنوع الثقافة.[39] لم يكن النوبا في يوم من الأيام مجموعة أحادية الثقافة. وهم، على العموم، على وعيٍ بيّن بالمصير المشترك والقيم التي توحّد بينهم. لكنهم، أيضاً، مدركون للعوامل التي تميّزهم عن بعضهم بعضاً. وبعد 200 عام من اقتسام البقارة حياة الجبال مع النوبا ومعايشتهم تشكلت لديهم، أيضاً، ملامح ثقافة متنوّعة شبيهة برصفائهم النوبا. ان هذا التنوّع داخل المجموعة الواحدة نبع من علاقات النوبا والبقارة التي تستند إلى بعضها بعضاً، والى العزلة النسبيّة للمجموعتين في مناطقهما الجبلية القصيّة. ولقد تداخلت، من جهة أخرى، ثقافتا النوبا والبقارة بعضها بعضاً. وتعتبر المنطقة الشرقية من الجبال (عاصمتها مدينة رشاد) في السابق مثالاً للتعايش والتمازج والإختلاط بين القبائل العربية (المسيرية، الحوازمة، كنانة، اولاد حميد، الكواهلة . . .الخ) والنوباوية (الكواليب، كاونارو، لوقان)؛ بالإضافة للنوباوية التي اختلطت بالدم العربي (مجموعة تقلي، كجاكجا). ولقد صارت هنالك مساحات للتفاعل بين الموروثات النوباوية والمؤثرات العربية–الإسلامية. فهنالك قسم من قبيلة الحوازمة (عشيرة الرواوقة) يسمي "أولاد النوبا"، وذلك لإختلاطهم بالسكان المحليين؛ ونجد أن هنالك مجموعة من قبيلة الكواليب النوباوية في منطقة أم برمبيطة بالتزاوج واختلاط الأنساب اندمجت في قبيلة الحوازمة. وأصبح من الممكن ان نقول ان كلّ بقاري في المنطقة صار يشتمل على عناصر ديناميكيّة نوباويّة والعكس صحيح كذلك؛ مما يدحض الزعم بأن نمو الثقافات السودانية وإمتزاج عناصرها العرقية يسير في اتجاه واحد وينحصر في التركيز على غلبة مؤثرات الطابع العربي وسرمديته دون تلاقحه مع المجموعات غير العربية وديناميكيتها الذاتية التوحيدية وعلى الرغم مما قد يبدو بأن مثل هذا القول، في الوقت الراهن، غير مناسب سياسياً.

ان علاقات البقارة والنوبا، سواء كانت سلمية تعاونية أم علاقة تناحر وخصام، ظلت اداة فعالة في

صياغة مجتمعاتهما ذات التنوّع الثقافي، لأن هذه العلاقات في انسياب مستمر. ان الهويّة النوباويّة وهويّة البقّارة هما هويّتان ديناميكيّتان يستحيل تجميدهما في عرقيات أحادية أو قوالب ثقافية جامدة. وتعتبر الحرب الأهلية في مجتمعات كهذه حدثاً محزناً لأنها تفتح جراحاً عميقة بين مجموعتين اختلطتا واندمجتا واثرت احداهما الأخرى. وقد فرضت ظروف التداخل القبلي بمرور الزمن اللجوء إلى تحالفات ثنائية بين عشائرهما (الكواليب والحوازمة، كاتلة وتقلي، أولاد حميد وكاونارو) تحفظ وجودها وتدعم تعايشها في حدود المصالح المشتركة بتقليل فرص الإحتكاكات بين بعضها بعضاً.

في الماضي كانت المشاكل والإحتكاكات التي تنبثق من الخلافات والتنافس على الأراضي والمياه في الماضي، يتم احتواؤها ويجد حلها في مؤتمر يعقد سنويًا بين مكوك النوبا وشيوخ العرب. وكانت هذه المؤتمرات تقام في العادة، على ارض محايدة، ويتم فيها الوصول إلى حلول مرضية وفقًا للإعراف السائدة بين تلك القبائل. وكان الطرفان يمتثلان للإتفاقيات التي تبرم. وهكذا تمتع النوبا بعشرات السنين من السلام المستتب، وقدر لابأس به من الإزدهار النسبي. لكن أخيراً تكاتفت بعض المجموعات، المحلية وعلى مستوى المركز بل وفي تنسيق تام مع المؤسسات الدولية، وأخلت بميزان القوى مما أوقع الطرفين في نزاع دموي. وبذلك يمكن القول أن الأسباب الرئيسية لهذا النزاع المسلح والذي اندلع في منطقة الجبال هي:

- منح أخصب الأراضي لإقطاعيّ الأراضي من الجلابة المتغيّبين عن المنطقة.
- الجفاف الذي دفع باعداد كبيرة من البقّارة ومواشيهم إلى منطقة الجبال، وحرصهم على تحويل وجودهم المؤقت إلى دائم.
- الحصار الذي تعرضت له المسارات التقليدية للماشية شمالاً وشرقاً تحت راية ما سمي بمشروعات "التنمية" وتوسع مشاريع الزراعة الآلية.
- تراكمات سياسات الحكومات المركزية الجائرة وتنفيذ أذرعها الإقليمية الشائه وعسف وكلائها المحليين.
- ضرورة تأمين خط أنابيب النفط العابرة جبال النوبا في طريقها إلى ميناء التصدير.

ملكية الأرض

ان الموضوع ذا الأهميّة القصوى في انفجار النزاع في جبال النوبا هو انتهاك الزراعة الآلية لحرمة الملكيات

الصغيرة من الأراضي في منطقة النوبا. لقد ادى ذلك إلى احداث تأثير ماحق على الحياة الإقتصادية والإجتماعية للنوبا، وقاد في نهاية المطاف إلى تحطيم أواصر التعايش السلمي مع قبائل البقارة.

قامت مؤسسة الزراعة الآلية التي نشأت العام 1968 بتمويل من البنك الدولي – كما ذكرنا سابقاً– بالإشراف على نشر الزراعة الآلية في مناطق عديدة من السودان. ولم تشذ عن ذلك امتداداتها الواسعة النطاق لمشاريعها في منطقة هيبلا (بين مدينة الدلنج ودلامي) في المنطقة الشمالية منذ أواخر العقد السادس من القرن العشرين، وامتداداتها في أم لوبيا، البيضا، كرندل، القردود، توس، كركراية، كرتالا.. .الخ (جدول 8). وقد قارب عددها 650 مشروعاً، يبلغ متوسط مساحة الواحد منها حوالي 422 هكتار (ألف فدان) تم التصديق بها على أثر نزع أراضيها من أصحابها؛ لم تراع في توزيعها أيّ عدالة، كما أنها لم تساهم بأي قدر في تنمية المنطقة بل أن كل عائداتها يتم تحويله إلى خارج المنطقة. بل حتى مؤسسة تنمية جبال النوبا التي تم إنشاؤها في العام 1970 للمساهمة بشكل مباشر في تطوير القدرة الإنتاجية لطرق الزراعة النوباوية التقليدية لم تخصص إلا 37٪ من مساحة أراضيها وخدماتها إلى عشائر النوبا وخصصت مايقارب 45٪ منها للقبائل العربية و19٪ الباقية تقاسمتها عشائر الفلاتة (الهوسا والبرقو) القادمة إلى المنطقة حديثاً من السودان الغربي.[40]

ومن بين 200 مشروع للزراعة الآلية تمت مراجعتها بمنطقة هيبلا، والتي أنشئت بتمويل من البنك الدولي والتي يدعمها البنك الزراعي التابع للدولة، منحت عقود ايجار 4 لمشاريع تعاونية محلية، كما منح عقد ايجار مشروع واحد لمجموعة من التجار من هيبلا، ومنحت 4 مشاريع لتجار محليين. أما البقية والتي تبلغ 191 مشروعاً فمنحت لأفراد من غير أهل الجبال من ممثلي مؤسسة الجلابة المتغيبين عن المنطقة، معظمهم تجار وموظفون حكوميون وجنرالات متقاعدون من القوات النظامية من الشمال.[41] وقد صرح أحد قادة المجتمع المحلي في كرونقو عبدالله (جنوب شرق جبل الميري، جنوب غرب كادقلي) لمنظمة "الحقوق الأفريقية" في العام 1995 قائلا:

> "ان مشكلة الأرض مشكلة كبيرة. وفي أبوشنب كانت الأرض قد أعدت للزراعة بواسطة السكان المحليين لكن الحكومة جلبت جراراتها كي تمهد الأرض للزراعة. وعندما طلبنا منهم الذهاب إلى موقع آخر رفضوا".

ووصف شاهدان من منطقة الدلامي انتشار الزراعة الآلية بالآتي:

> "جاء التجار بجراراتهم وحرثوا الأرض بما عليها من زراعة كان قد زرعها السكان المحليون. ولقد استطاع التجار ان يفعلوا ذلك

لأن كل من يعترضهم سيتعرض للإعتقال."[42]

جدول (8): مشاريع الزراعة الآلية في منطقة الجبال العام 1994 .[43]

المنطقة	عدد المشاريع	المساحة (ألف هكتار)
هيبلا	309	130.4
البيضا	190	080.2
أم لوبيا	130	054.9
كرندل	10	004.2
توس	10	004.2
الجملة	649	273.9

وزودنا أحد كبار موظفي الخدمة المدنية من ابناء النوبا (طلب عدم ذكر اسمه) بالشهادة التالية:

"للزراعة الآلية طريقتان في سلب أراضينا: هناك مشاريع الزراعة الآلية التي تخططها الحكومة وتمنحها من الخرطوم عن طريق وزارة الزراعة. ودون وضع أيّ اعتبار لحقيقة الوضع في المنطقة تمنح الأرض لبعض الأشخاص الذين هم، بصورة عامة، جنرالات متقاعدون أو موظفون في الخدمة المدنية أو تجار اثرياء من شمال السودان. كما تمنح لجلابة محليّين ظلوا يقيمون في المنطقة لفترة طويلة تمكنوا فيها من تجميع ثروات كبيرة. ولهؤلاء علاقات وثيقة بالخرطوم وبدوائر الحكومة المركزيّة بحكم انهم أصلاً من الشمال. ولقد حاز هؤلاء أراضي لأنفسهم ثم أوعزوا إلى ذويهم بأنهم، أيضاً، يستطيعون حيازة اراض من خلال وزارة الزراعة. وهكذا تحالفوا من اجل الحصول على مزيد من الأراضي.

ولأن النوبا لا يملكون شيئاً ولا نفوذ سياسياً لهم في مجالات اتخاذ القرارات، فليس بينهم سوى نفر قليل من ذوي الصلة بمجال توزيع

الأراضي. أما الحكومة فإنها تقوم فقط برسم الحدود بين المشاريع دون اعتبار لواقع المنطقة. ان السلطات الحكومية لاتضع أيّ اعتبار لما إذا كانت هناك قرى على هذه الأراضي أم لا. ولقد احاطت الزراعة الآلية في منطقة هبيلا بالعديد من القرى. ولم تبق هناك ارض للنوبا، لا ارض للزراعة ولا للرعي. لقد اطبق الخناق على النوبا وصار عليهم ان يختاروا أحدى وجهتين: أما ان يتركوا المنطقة ويذهبوا للعمل في الحكومة كجنود أو يصيروا عمالاً زراعيين في مشاريع الزراعة الآلية. ولقد تفاقمت هذه الظاهرة لحد كبير.

وفيما عدا الزراعة الآلية المخططة هناك الحيازة غير المخططة (العشوائية) للأرض. هنا نجد شخصاً متنفذاً وثرياً أتى لتوه وأزال الأعشاب عن قطعة أرض كان يملكها اهل المنطقة بصورة جماعيّة. وبحكم ان الوافد الجديد مسنود فإنه يزيل الأعشاب ويحضر جراراته وعماله ويبدأ في الزراعة. وفيما بعد، إذا ما حدثت أيّ مقاومة فإنه يذهب للسلطات محتجاً ومطالباً بتوفير الحماية له. ولأنه يستطيع رشوة السلطات فيمكنه ان يدفع ثم يفعل مايشاء. واذا لم يحدث ذلك فقد يكون له صديق من السياسيّين أو آخر من ضباط الجيش يملك من السطوة مايجعله يرسل اوامره إلى هنا لكي يحصل صديقه على الأرض. وهناك طرق أخرى للحصول على الأرض مثل ان تحرق قرية ما ويجبر سكانها على الذهاب إلى مكان آخر.

ليس هناك أيّ نيّة للإحتفاظ ببعض الأراضي للنوبا. فالأرض إما ان تمنح للعرب الرحل بغرض الرعي أو يستولي عليها الإقطاعيّون الأثرياء من الشمال. ولايبقى للنوبا سوى الكفاح ضد هذه الأشياء. ان على النوبا ان يبحثوا عن طريقة لحماية انفسهم. لقد بدأوا بالفعل في بناء منظماتهم السياسيّة وإحياء منظماتهم القديمة". [44]

وفي العام 1978 تم سجن الملك حسين الأحيمر، من منطقة ريفي الدلامي، لرفضه مصادرة أراضي المواطنين لصالح مشاريع الزراعة الآلية المملوكة لتجار الجلابة. ولعل من النماذج الإستفزازية الصارخة الجديرة بالتسجيل هنا - أيضاً - هو ما حدث لقرية فايو، في منطقة ريفي الدلامي. ففي العام 1981 تم محاصرتها بمشاريع زراعة آلية من جميع الجهات عائدة لأحد تجار الجلابة الذي لم يكلف نفسه حتى بزيارة المنطقة حتى ولو مرة واحدة. وبنهاية العام 1984 كانت كل أراضي القرية تحت سيطرته وعند احتجاج الأهالي تم استخدام قوة القانون والشرطة لإبعادهم عن نطاق المشاريع الزراعية.[45]

وفي منتصف العام 1999، بعد مرور ما يزيد عن عقدين من الزمان على احتجاجات الملك الأحيمر، عبر - مرة أخرى - عن هذه المخاوف المواطن النوباوي فاروق إسماعيل من منطقة أرض كينان، في منطقة جبل ليمون قائلاً:

> "نحن نحارب من أجل استعادة كرامتنا، والمحافظة على ثقافتنا؛ كمسيحيين نحن نقاوم نظام الجبهة القومية لأسلمتنا، وكأفارقة نحن نقاوم التعريب. نحن ننتمي إلى شعب جبال النوبا ونود ان نحافظ على تراثنا التاريخي. العرب يريدون أرضنا لأنها ذات إمكانيات كامنة غنية ولمعادنها وخصوبتها وثروتنا الحيوانية".[46]

وقد تضافرت عوامل أخرى ساعدت على زيادة حدة التوتر والإستقطاب في المنطقة، لعل أهمها هو تقلص منسوب الأمطار في غرب السودان منذ العام 1967 إلى أقل من ½ معدله السنوي. ونتيجة لذلك نزح إلى المنطقة رعاة من القبائل العربية من غير سكانها بحثاً عن مكان اقامة لفترة طويلة الأمد أو دائمة في منطقة الجبال المطيرة الخصبة. ولقد صار إستمرار الجفاف، الذي صاحبه زيادة كبيرة في اعداد السكان والحيوانات في المنطقة، أحد الأسباب الرئيسية للنزاع.

وتسارعت الأحداث بتأسيس الجلابة اصحاب مشاريع الزراعة الآلية والبقارة الرعاة حلفاً مؤقتاً يستند إلى قوة السلاح متمثلاً في مليشيات المراحيل والفرسان التي اندمجت فيما بعد لتكون كتائب الدفاع الشعبي لتشريد سكان المنطقة والإستيلاء على أرضهم.[47] إن من أخطر افرازات الحرب الأهلية في منطقة الجبال هو هيمنة قيادات المليشيات الميدانية على المجالس الإدارية وسيطرتها على انتخابات المؤسسات السياسية والتشريعية (المحلية والإقليمية والقومية).[48] لقد كانت هذه التغيرات نقطة تحول أخرى في سلسلة اختلال ميزان القوى بين عشائر النوبا والبقارة والتي حدثت تحت تأثير قانون الحكم الشعبي المحلي الصادر العام 1971 وإعادة بناء الهياكل الإدارية في المنطقة وتأسيس وحدات الإتحاد الإشتراكي خلال

حقبة حكم الجنرال نميري (1969–1985) وهي نقطة التحول الأخرى التي تمكنت فيها القبائل العربية في المنطقة لأول مرة من ترجمة وجودها إلى وحدات إدارية معترف بها من قبل السلطات المركزية وتنظيم نفسها سياسياً في المنطقة بشكل رسمي. ان الزمن وحده هو القادر على تقييم ما إذا كان "زواج المصلحة" بين فئة الجلابة وقيادات مليشيات البقارة هذا سيقوى على تحمّل المصالح المتعارضة لطرفيه؛ الذي يتطلع كل منهما إلى الإحتفاظ بكل الكعكة لنفسه.

طفت بوادر هذا الصراع، الذي تجاهد الحكومة على ان لا يسفر عن وجهه كاملاً، إلى السطح عندما أعلنت حكومة ولاية كردفان في الربع الأول من العام 1992 عن كشف تلاعبات وتجاوزات خطيرة في تصديقات أراضي الزراعة الآلية بجنوب كردفان. وقد قامت بنزع 712 مشروعاً زراعياً في مناطق كرتالا وهيبلا الجديدة والقديمة والبيضا ورشاد وأبوجبيهة بحجة أن بعضها كان ممنوحاً لأطفال وان بعضها تم بيعه أو تأجيره من الباطن مخالفة للقوانين.[49] غير ان مصادر الجلابة تؤكد أن ما تم كان بغرض إعادة توزيعها لقيادات المليشيات ومشائخ قبائل البقارة مكافأة لهم لمشاركتهم في عمليات دحر "التمرد" عن المنطقة ومحاولة مكشوفة من الحكومة لخلق قواعد موالية لها في المنطقة. هناك، أيضاً، بعض الدلائل التي تشير بوضوح إلى ان مجموعات الجلابة الأقوياء، ذوي النفوذ السياسي والإقتصادي الكبير في مركز السلطة، سيستخدمون قبائل البقارة لضمان تحقيق اهدافهم ثم يحرمونهم لاحقاً من السيطرة على أجود الأراضي.[50]

جدول (9): أعداد المدارس والمعلمين في ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان خلال العام الدراسي 1995–1996.

الولاية	المرحلة الإبتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الثانوية	
	المدارس	المعلمين	المدارس	المعلمين	المدارس	المعلمين
جنوب كردفان	211	3332	70	728	14	46
الجزيرة	736	16291	548	3665	153	1650

ومن الناحية التاريخية نجد ان المنطقة قد عانت من التخلف المريع والإهمال والظلم الإجتماعي لفترة طويلة. ولم تتم مواجهة حقيقية لمسألة العبودية وتجارة الرقيق إلا في العام 1945 عندما أصدر الحاكم العام البريطاني "مرسوم الحرية" والذي تم بموجبه تحرير كل الذين كانوا رقيقاً عند قبائل البقارة. واذا كان

نصيب كل جنوب البلاد 4 وظائف إدارية خلال فترة "السودنة"، عند فجر الإستقلال (1954)، فقد خرجت منطقة جبال النوبا صفر اليدين. ومازالت تعاني نقصاً واضحاً في مجال التعليم الأساسي؛ حيث لم تشهد المنطقة تعليماً ثانوياً إلا عند مطلع العقد السابع من القرن العشرين عندما أنشئت أول 8 مدارس ثانوية في الجبال، 2 في كل من مدن الدلنج وكادوقلي وأبوجبيهة وواحدة في كل من العباسية والجلد (جدول 9) .[51]

وعزلت المنطقة من تيارات العمل السياسي القومي بشكل واضح. ولم تبذل أيّ جهود جادة من قبل ركائز المجتمع المدني الشمالية (أحزاب، نقابات... الخ) لاستيعاب طموحات منطقة الجبال، وخلت مراكزها القيادية من وجود أيّ ممثل للمنطقة؛ فقد أكتفي حزب الأمة بتأييد قبائل البقارة، بينما أسند الحزب الإتحادي إلى فئة الجلابة الوافدين إلى المنطقة. ولم يجد مواطنو الجبال إلا منظمات سرية أسستها جماعات زنجية خالصة ارتبطت بقضايا التخلف مثل منظمة "الكتلة السوداء" التي تأسست العام 1938 وتمت محاصرتها بواسطة السلطات الإستعمارية، وتشكلت أخرى تحت اسم "منظمة الزنوج الأحرار" التي أنشئت العام 1967 و"الجبهة المتحدة لتحرير السودان الأفريقي" التي أسست العام 1969، والتي خرجت من رحمها منظمة "كومولو" السرية العام 1972. وقد لعبت "كومولو" دوراً مميزاً في التأثير على الحياة السياسية والإجتماعية لأهل المنطقة، وشكلت القاعدة التي إنطلقت منها الطليعة التي التحقت بحركة تحرير شعوب السودان. وقد كان مصير كل هذه التنظيمات المطاردة الصارمة من السلطات. ولم يجد سكان المنطقة ما يقنعهم – مرة أخرى – من تفادي تكرار فشل الحكومات الوطنية في تحقيق الأهداف القومية في التنمية والعدالة والسلم الإجتماعي غير تكوين منظماتهم السياسية العلنية الخاصة؛ فبدأت تشكل طلائعها بعد ثورة أكتوبر الشعبية في العام 1964 تحت اسم "رابطة أبناء جبال النوبا" ثم تطورت عن تجمعات عدة عبر عن تيارها الرئيسي "الإتحاد العام لجبال النوبا" خلال فترة التعددية الثانية (1964–1969) وتبلوره لاحقاً كتيار رئيس في الحزب القومي السوداني خلال فترة التعددية الثالثة (1985–1989).[52]

ويُعدّ الحزب القومي السوداني، بطبعاته المنقحة، محاولة للخروج بأهل جنوب كردفان من دائرة الإهتمام بالقضايا المحلية بطرحها والتبصر لحلها ولأول مرة في إطار التصدي لقضايا السودان. وبذلك انعكست في تنظيمه الروح القومية نفسها التي أملت على مؤسسي "حركة تحرير شعوب السودان" الخروج بقضية الجنوب والمناطق المهمشة الأخرى ومحاولة حلها في الإطار الوطني العام. ولكن على الرغم من هذا التوجه القومي فقد واكب مطالبات أهل المنطقة واقتضاءاتهم ومناداتهم بحقوقهم العادلة والمشروعة – على الدوام – اتهامات متكررة بالعنصرية بواسطة السلطات المركزية والإقليمية.[53]

تـفـاقـم الـعـنـف

ان الأثر المدمر الذي أحدثه الجفاف وموجات الزحف الصحراوي ودفعه بقبائل البقارة للتحرك نحو الجنوب (انظر شكل 14، ص 129) واستمرار غزو الزراعة الآلية نبه شعب النوبا لاحتمال استمرار مخطط ازاحتهم تدريجياً من أكثر أراضيهم خصوبة. وهكذا، فانهم حين اندلعت نيران الحرب الأهلية الثانية في الجنوب العام 1983 كانوا، بصورة عامة، متعاطفين مع الأهداف السياسية التي تبنتها "حركة تحرير شعوب السودان" وذراعها العسكري. ولقد تحرك الآلاف من النوبا إلى المناطق "المحررة" أو هاجروا إلى إثيوبيا والتحقوا بمعسكراتها. ولقد كانت نقطة التحول النوعية في مطلع العام 1984 بانضمام مجموعة من السياسيين والمثقفين من مناطق الجبال المختلفة لمعسكرات "الحركة" للتدريب وتكوينهم قيادة سياسية وعسكرية على رأسها يوسف كوه مكي ودانيال كودي أنجلو وإسماعيل خميس جلاب.[54] وقد كان تأكيدهم الدائم أن إنضمامهم لها لم يكن إلا لمناداتها بوحدة السودان في إطار التوزيع العادل للثروة واحترام الكيانات والثقافات الأخرى وتطويرها.[55]

لقد انطلقت شرارة العنف بعد تعرض المنطقة لعمليات هجوم عشوائية خلال الفترة 1984-1987 قامت بها مجموعات مسلحة من عشيرة بانرو التابعة لقبيلة الدينكا. فقد هرب من معسكرات "جيش تحرير شعوب السودان" عدد كبير من افرادها بعد تدريبها. وقد كانت هذه العشيرة التي تسكن منطقة فاريف المجاورة للمنطقة الجنوبية من ولاية جنوب كردفان قد تعرضت ثروتها الحيوانية لعمليات نهب واسعة بواسطة مليشيات القبائل العربية منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين. لذلك كانت استجابتهم واسعة لحملات التجنيد التي قامت بها "حركة تحرير شعوب السودان" في المنطقة، ولكنهم سرعان ما وظفوا أسلحتهم في عمليات هجوم عشوائية — جماعية وفردية — واسعة لاستعادة أبقارهم المسروقة بل الإستفادة من تدريبهم العسكري في سرقة مواشي النوبا والبقارة معاً.

قام "جيش تحرير شعوب السودان" بأول معاركه المنظمة في جبال النوبا في يوليو (تموز) 1987 بعد دخول كتيبة البركان إلى المنطقة عبر منطقة طابولي وزحفها إلى محور سرف جاموس-أم دورين في منطقة جبال المورو. وبذلك دخلت مناطق شمال السودان نطاق لهيب الحرب الأهلية ببدء عمليات حرب العصابات المنظمة للمرة الأولى في تاريخ السودان في كردفان. ولم يكن مستغرباً أن تكون أول أهدافه العسكرية هي مشاريع الزراعة الآلية والبساتين وأصحابها من "الجلابة" والتي تطلق الأدبيات السياسية في المنطقة عليها صفة "الفئة الهدامة". واستطاعت خلال فترة قصيرة ان توقف العمل في 510 مشاريع في المنطقة، تمثل حوالي 80٪ من جملة المساحة الكلية لمشاريع الزراعة الآلية في ولاية جنوب كردفان.[56] كما واصلت هجومها على محاور القوات الحكومية وأطواف قواتها التي ترافق مسارات ومناطق إستيطان قبائل

البقارة في خطوط التماس وعلي محور وجودها في مناطق الليري والقردود والأزرق والأحيمر والأبيض (شكل 28).

دفعت "الحركة" قبل دخول كتيبة البركان إلى الجبال بالكتيبة "حديد" من منطقة باتيو في القطاع الشمالي لأعالي النيل بقيادة الدكتور رياك مشار لفتح خطوط عمليات وأسداد تمهيدية؛ وتم الإعلان بعدها عن اعتبار المنطقة مسرح العمليات الثانية للحركة وذراعها العسكري. ولكن على الرغم من تصدي قوات الحكومة لها إلا أن الطلائع العسكرية لهذه القوات استطاعت ان تمنح قيادات النوبا فرصة التركيز على التجنيد وحشد الأنصار والخروج بهم من المنطقة إلى معسكرات بلفام، في منطقة جميلا بأثيوبيا لتدريبهم والعودة بهم لاحقاً تحت لواء "كوش الجديدة" في العام 1989، وتكوين شبكة هياكل تنظيمية وتأسيس قيادة لها في جبال المورو.[57]

وكان قد تداولت في ذلك الوقت بعض الشائعات ان القائد النوباوي يوسف كوه مكي هو الذي قاد الهجوم خلال فترة 1984-1985، ولكن حقيقة الأمر أنه لم يدخل إلى منطقة جبال النوبا إلا في 25 يوليو (تموز) 1987. [58] وبالطبع لم تكن هذه الشائعات حقيقية إلا ان فتيات قبائل البقارة غنين يندبن انهيار وشائج الصداقة التقليدية بين البقارة والنوبا قائلات:

يوسف كوه نسي الخوة،
ودخل القردود بالقوة.

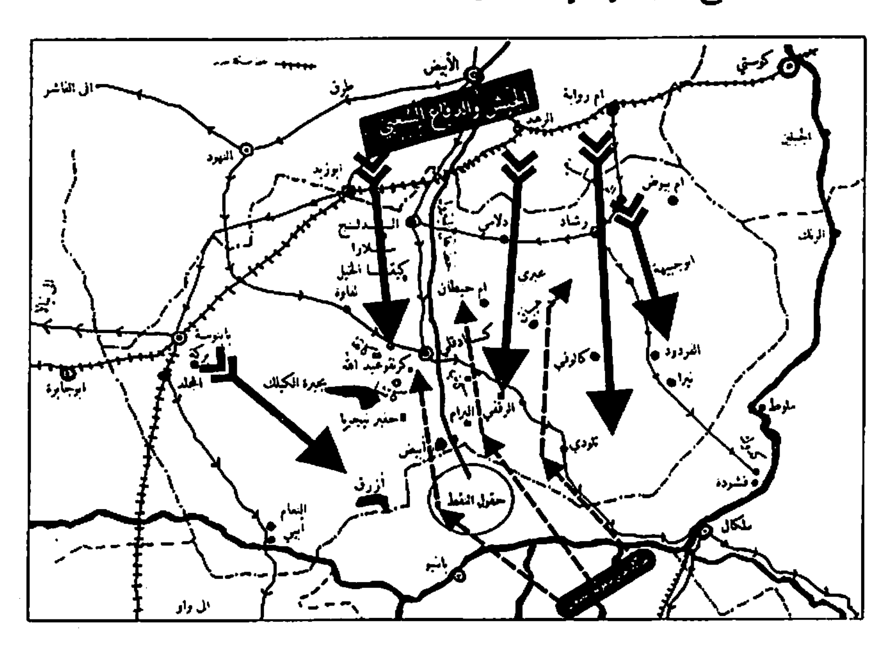
نتيجة لذلك بدأت القيادة الإقليمية للإستخبارات العسكرية في تسليح قبائل البقارة بشكل علني لأول مرة بوصفهم مليشيا صديقة للقوات المسلحة.[59] وفي يونيو (حزيران)- يوليو (تموز) 1987 قررت حكومة الخرطوم بقيادة الصادق المهدي تسليح قبائل البقارة، وبالتحديد المسيرية الزرق والحمر. ولقد عهد بتنفيذ هذه المهمة لوزير الدفاع في ذلك الحين، الجنرال فضل الله برمة ناصر، والذي ينتمي هو نفسه إلى قبيلة المسيرية الزرق. ولقد أشرف على تكوين مليشيا المسيرية المعروفة باسم "المراحيل" والتي نشرت الرعب في جميع ارجاء جبال النوبا.[60] وفي إحصائية رسمية في أغسطس (آب) 1993 تم الإعتراف علنياً وللمرة الأولى بأن قطع السلاح المتوفرة لدى قبيلة المسيرية وحدها تجاوزت 100 ألف قطعة. ولم يكن الدفاع الشعبي المصدر الوحيد للسلاح؛ فسياسة الحكومة الرسمية تقضي بتسليم المشاركين في "تدمير معسكرات المتمردين الأسلحة التي يحصلون عليها كغنائم".[61] هكذا أصبح توفر السلاح لدي طرفي النزاع فاتحة لتواصل نزف حمامات الدم في المنطقة والي ساعة كتابتنا لهذا الفصل. ولقد علقت منظمة "الحقوق الأفريقية" على تلك الأحداث بعد مرور حوالي 10 سنوات عليها في العام 1995 بمايلي:

"ان من أكثر الأشياء تراجيدية ان عرب البقارة الذين نفذوا الكثير

من سياسات الحكومة ضد النوبا هم انفسهم بجموعة فقيرة ومهمشة في السودان".[62]

تواصلت فترات من الإشتباكات شبه الدورية والهجمات المسلحة إلى أن حدث تصعيد أساسي للحرب في مارس (آزار) 1989 عندما أقدمت قوة تابعة لجيش تحرير شعوب السودان (كتيبة كوش الجديدة بقيادة يوسف كوّه) على توسيع نطاق عملياتها في المنطقة وتأسيس قاعدة ثابتة لها في الجزء الشرقي من جبال النوبا، وامتداد مسرح العمليات لتشمل منطقة أم دورين وأم كرنقو ثم توسعت لتشمل منطقة هيبان والكواليب وريفي البرام (انظر خريطة مسرح العمليات). وكانت هذه القوات تسعى إلى تحقيق هدف سياسي وعسكري استراتيجي يتمثل في إحتلالها للعاصمة الإقليمية كادقلي.[63] وكان "جيش تحرير شعوب السودان" قد احتل وقتها بصورة خاطفة المنطقة الواقعة حول مدينة تلودي وشرع في حملة تجنيد واسعة لشباب النوبا، بالتركيز بصفة خاصة على قبائل المورو وأتقولو والأطورو وهيبان والتيرا والكواليب.

شكل (28): مسرح العمليات في ولاية جنوب كردفان.



وعلى الرغم من ان مليشيات المراحيل قد تكوّنت بوصفها قوات موالية للحكومة ضد جيش "تحرير شعوب السودان" فإن مليشيات قبائل البقّارة كانت لها اجندتها الخاصة. لقد شرعت حالاً في القيام بحملات تصفية مروعة وتفزيع على مجتمعات الأهالي وطردهم من أراضيهم مما ضاعف من عدم ثقة النوبا بالبقّارة، وفي الحكومة المركزيّة، بل وفي الشمال "العربي" ككل. وارتفعت وسط تجمعاتهم الأصوات التي أدانت السياسات التي اقترت واهدرت كرامة المواطن النوباوي، وأجدبت أرضه وصادرتها ونفقت ماشيته؛ ووجدت تجاوبا واسعاً الدعاوى التي لم يهون عليها أن تفتقد الأمان وسيادة البطش وأن يكون مصيرهم ان يصيروا قلة مستضعفة في ديارهم بعد أن كانوا أكثرية مكرمة ومعززة. لقد انعكس عدم الثقة هذا في تصاعد التأييد الكبير الذي وجده الحزب القومي السوداني وسطهم، وهو الحزب النوباوي الذي يرأسه القس فيليب عباس غبوش.[64] وحين ادركت الحكومة هذا التحول في وضع النوبا السياسي بدأت في تغيير ادارة مناطقها ومسؤولي الأمن فيها بأفراد من غير النوبا، معظمهم من القبائل العربية.

"البصيرة أم حمد"

في القصص الشعبي السوداني ان البصيرة أم حمد قد استشيرت في أمر اخراج رأس عجل من إناء للماء (زير)، فنصحت بذبح العجل أولاً ثم كسر الزير ثانياً لإخراج رأس العجل! وخسر من استجاروا بها العجل والزير معاً. وعلاقة المثل الشعبي هذا بالوضع في منطقة جبال النوبا منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين بسيطة جداً. فقد كان رد الحكومة لمناشدات مواطني المنطقة بمحاصرة حريق الحرب الأهلية هو زيادة تعميق الأزمة بكل جوانبها وزيادة لهيبها وإثارة المشاعر الدينية والعنصرية للقبائل العربية وتفاديها التام لمواجهة الأسباب الحقيقية لاندلاع سعير الحرب في المنطقة.

جاء رد حكومة حزب الأمة الحاكم – زمنذاك – على القلاقل وزعزعة الأمن في منطقة الجبال رداً ينطوي على قدر كبير من عدم المسؤولية. وقد عبر عن ذلك الموقف حاكم اقليم كردفان عبد الرسول النور، الذي ينتمي إلى قبيلة المسيرية، عندما قام بتصعيد المواجهة بالتركيز على تكتيكات الإستقطاب العرقي بإعلانه ان هدف الجيش الشعبي هو "طرد القبائل العربية" وعمل عبد الرسول على تكثيف الدعم المباشر للميليشيات قبائل البقّارة والإستعانة بقوات الأنانيا–2 الموالية للحكومة.[65]

ومن دون الرجوع للجمعيّة التأسيسيّة أقدمت الحكومة على اعادة تنظيم مليشيات عشائر قبيلة المسيريّة لتشكل منها قوّة شبه نظاميّة باسم "قوات الدفاع الشعبي" ومنحتها قيادة شبه رسمية لتنسق تنسيقاً وثيقاً مع القوات المسلحة. وبحلول العام 1988 بدأ الجيش وأجهزة مخابراته وقوات الدفاع الشعبي في ارتكاب عمليات القتل المنظم للمدنيين في جبال النوبا، رافقتها بعد ذلك خطة إعادة تنظيم قوات الدفاع الشعبي

وتحسين تدريبها وتسليحها في مايو (أيار) 1989. [66] ولقد صارت وتيرة العنف هذه – الإقصاء عن طريق الإنهاك – صارت حقيقة ماثلة خلال الأعوام التالية، والتي شهدت تقدّم طلائع "جيش تحرير شعوب السودان" شمالاً إلى مشارف مدينة الدلنج، المركز الإداري الثاني لجبال النوبا، واحتلالها لكل ريفي كادقلي والزحف بإتجاه الغرب واحتلال جبال التلشي وتهديد مدينة لقاوة.

لم يسمح نظام الحكم الجديد بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 بقيام أيّ هدنة مع النوبا، بل استمر في تقوية الإجراءات التي كان طابعها أمنياً بحتاً والتي إستندت إلى تأجيج عصبية عرقية ومشاعر دينية والتي بدأتها قيادة حزب الأمة خلال فترة التعددية الثالثة (1986– 1989) بإقامة ماسمي وقتها "الحزام العربي" كتحالف لكل القبائل العربية في كل ولايات غرب السودان. [67] وفي أكتوبر (تشرين الأول) 1989 أجاز النظام الجديد "قانون الدفاع الشعبي" الذي كان قد اعلن رسميّاً بواسطة الحكومة السابقة التي أطيحت. ونتيجة لذلك منح النظام الجديد الشرعيّة والحماية والدعم المباشر لمليشيات المراحيل، معمما بذلك النموذج الذي تم اختبار ه وتطويره على نسق نظام مليشيات "حراس الثورة" الإيرانية.

وقد كانت الفترة التي تولى فيها عبد الوهاب عبد الرحمن المسؤولية كمحافظ لجنوب كردفان نقطة فاصلة في إرتفاع وتيرة وحدة النزاع في المنطقة. فقد أعلن في نهاية العام 1990 ان كل فلول المتمردين التي حاولت التسلل إلى مدينة كادقلي قد أبيدت، كما "سلم عدد من المتمردين أنفسهم للقوات المسلحة وكشفوا عن كل عناصر الطابور الخامس الذين تعاملوا معهم". وكثف من حدة وتائر العنف في المنطقة إتخاذ حكومة الخرطوم القرار بنقل نفط ولاية الوحدة إلى ميناء التصدير من خلال أنبوب يمر بمنطقة الجبال. فوحدت الإرادة السياسية والعسكرية تحت إدارة قيادة الفرقة 5 بمدينة الأبيض وهى تابعة مباشرة لغرفة العمليات بالقيادة العامة للجيش في الخرطوم، وتم دعم كامل لمعسكرات اللواء 19 مشاة في مدينة الدلنج واللواء 2 بحامية كادقلي. وكان الهدف المباشر للعمليات الميدانية هو تصفية كل من يقع تحت يدها وتحجيم آثار الإنتفاضة المسلحة التي قامت بها قبائل النوبا منذ العام 1987، وتأمين خط مرور أنابيب نقل النفط وبأي ثمن وفي أســرع وقت. [68] ولعل القسوة غير المسبوقة في كل مسارح العمليات العسكرية وجبهاتها الأخرى و"سياسة الأرض المحروقة" التي نفذتها من دون رحمة أو تردد القوات الحكومية مسنودة بتجريدات الدفاع الشعبي ضد "تمرد" منطقة الجبال، والتي أدهشت كل المراقبين، راجعة في الأساس إلى هذا الموضوع.

واستغلت الحكومة الإنشقاق الذي تعرضت له "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة رياك مشار ولام أكول، وبدأت حملتها العسكرية واسعة النطاق على جبال النوبا في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني)

1991. وبنهاية شهر فبراير (شباط) 1992 أعلن الجنرال محمد عبد الله عويضة عن أن:

> "القوات المسلحة تؤكد حمايتها للأرض والعرض والعقيدة وبناء دولة الشريعة والإيمان في عهد ثورة الإنقاذ المتمسكة بكتاب الله... وأن القوات المسلحة تساندها قوات الدفاع الشعبي المجاهدة تفرض سيطرة تامة على منطقة جبال تُلشي بجنوب كردفان، واستطاعت احتلال مرتفعات شوة وسمنة حيث توجد مخازن ذخائر الخوارج والأسلحة. كما احتلت مرتفعات سعادة ورأس الفيل ولمبوا وكور لانجا مركز قيادة الخوارج. ودمرت معسكرات الخوارج في كجور ووادي نيقور وكيقا الخيل".[69]

ولقد أوردت منظمة "الحقوق الأفريقية" في العام 1992 وثائق عديد تشير إلى تصاعد كبير للعنف ضد المدنيين في جبال النوبا قامت به القوات المسلحة والمخابرات العسكرية، وكانت أهدافه، فيما يبدو، الشباب المتعلمين من أبناء النوبا.[70] ويعتقد بعض ناشطي حقوق الإنسان من منطقة الجبال ان الإستخبارات العسكرية كانت قد أعدت قوائم تتضمن أسماء كل النوبا المتعلمين في المنطقة والذين تقررت تصفيتهم. كما حققت ووثقت عدد من منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والعالمية سلسلة من الإغتيالات وعمليات تحطيم للقرى والإبعاد القسري للنوبا من مناطقهم.[71] وتم في فترة وجيزة تصفية 158 من قيادات الحزب القومي السوداني الذي يقوده السياسي النوباوي المخضرم فيليب عباس غبوش.[72]

وقد قامت السلطات بحملة تعبوية زادت من حدة الإحتقانات الطائفية في المنطقة بالتركيز على الخطاب الديني ضد مؤامرات مسيحية ضد الإسلام من خلال برامج إذاعة "نداء الجهاد" من كادقلي موظفة حملة اعلامية باللهجات المحلية. وأعيد مرة أخرى في يناير (كانون الثاني) 1992 إعلان الجهاد؛ فأصدر مؤتمر العلماء وأئمة المساجد ومشايخ الخلاوي والطرق الصوفية في إجتماعهم بمدينة الأبيض، في 26 أبريل (نيسان) 1992 فتوى فحواها:

> "إن المتمردين في جنوب كردفان أو جنوب السودان قد بدأو تمردهم على الدولة وأعلنوا الحرب على المسلمين... ولذلك يكون المتمرد المسلم منهم في السابق مرتداً عن الإسلام وغير المسلم منهم كافراً يقف في وجه الدعوة الإسلامية وكلاهما أوجب الإسلام حربه وقتاله".[73]

وكان قد سبقها قبل سنوات إعلان الجهاد على النطاق المحلي في اغسطس (آب) 1985 بواسطة

مجموعة من أئمة المساجد في كادقلي ذات الصلة بحزب "الجبهة الإسلامية القومية"، ثم تجدد النداء مرة أخرى بإعلانه تحت ستار توحيد الجبهة الداخلية بواسطة المقدم محمد الطيب الفضل، محافظ منطقة كادقلي، في أواخر نوفمبر (تشرين الثاني) 1991. [74] وكشفت الحملة التضامنية للمجتمع الدولي آثار إعلان حاكم ولاية كردفان الجهاد (الحرب المقدسة) لتطبيق حل نهائي "لمشكلة النوبا"، وإصدار مجموعة من الزعامات الدينيّة بتحريض مباشر من القيادات السياسية والتنفيذية على المستويين الإقليمي والقومي فتوى دينيّة تؤيد الجهاد.[75]

وقد كان لحملة تعبئة المشاعر الدينية آثارها في المركز. فتم حشد ما يقارب 70 كتيبة من قوافل الدفاع الشعبي من مناطق شمال السودان تحت رايات اسلامية (خالد بن الوليد، بدر الكبري، سلمان الفارسي، القادسية. . .الخ) وتوزيعها على مناطق الدلنج ورشاد وكادقلي وجبال التلشي. وقد كانت مهمتها الأولى هي تأمين وحراسة ما عرف بالمزارع المسلحة في عمق مناطق الميرم وهجليجة وبحر العرب وامتدادات مشاريع الزراعة الآلية في هيبلا والدلنج ولقاوة وريفي كادقلي. كما كانت حارساً لمسارات العرب الرحل وشكلت بذلك طوقاً أمنياً وجسراً لتمكين القبائل العربية في المنطقة من اعادة سيطرتها على المنطقة. وأنشأت الحكومة عدداً من القرى الموالية لها التي مثلت أحزمة أمنية حول المدن الكبيرة وذلك بالتوزيع المجاني للجرارات الزراعية ومدخلات الإنتاج وتوفير الخدمات بدعم مباشر من البنك الزراعي. [76]

وبالإضافة لحرق القرى واختفاء المدنيين بدأ تنفيذ خطة طويلة الأمد في أبريل (نيسان) 1992 للتهجير القسري للنوبا واعادة توطينهم في مناطق أخرى، فانتشر عشرات الآلاف من النوبا في معسكرات صغيرة في كل ارجاء ولاية شمال كردفان خاصة حول مدن الأبيض وبارا وأم روابة والنهود.[77] وفي مواجهة النقص الحاد في الأيدي العاملة تم تشغيل القادرين منهم كعمال في مشاريع الزراعة الآلية في شمال كردفان.[78] كما اخذ آلاف آخرون إلى مناطق تبعد عن ديارهم مئات الأميال ليتركوا فيها من دون رعاية؛ ولقد بلغت درجة التقتيل والتشتيت الإجباري مستوى "التطهير العرقي". وقد كانت كل هذه الإجراءات تندرج تحت اطار تغيير التركيبة الإجتماعية والثقافية والدينية لمنطقة الجبال حيث صاحبتها عمليات تبشير اسلامية مكثفة، عدها كثير من المراقبين تهديداً لخصائص ثقافتهم النوباوية المتميزة وطمساً لهويتهم.[79]

وعلى المنهج نفسه سارت تصريحات الجنرال إبراهيم نايل إيدام، أحد أبناء النوبا وعضو مجلس قيادة إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 وقائد جهاز الأمن وقتها. فقد أكد عند مخاطبته لجمع من أهل الولاية في

منتصف العام 1992 قائلاً ان السودان:

"موعود بتنمية كاملة بتدفق النفط في ولاية كردفان... وأن الثورة ستدمر الأعداء بعد استغلال بترولها... وأن الثورة أوفت بما وعدت وأنها ماضية في تطهير السودان من دنس الأعداء والخونة والطابور الخامس".[80]

وفي أكتوبر (تشرين الأول) 1993 صرح الملازم خالد عبدالكريم صالح، رئيس شعبة الأمن والمتابعة بكردفان والحارس الشخصي لحاكم كردفان الجنرال سيد الحسيني عبد الكريم خلال الفترة من مايو (أيار) 1992 إلى فبراير (شباط) 1993 (وهو أيضاً الشقيق الأصغر للحاكم)، في مؤتمر صحافي عقده في مدينة بيرن بسويسرا، انه خلال 7 اشهر، قام الجيش وقوات الدفاع الشعبي بحرق 200 قرية وقتل مابين 60 إلى 70 ألف شخص من النوبا. وأكد ان عمليات "التطهير العرقي" هذه لم تفرّق بين المسلمين والمسيحيين، ولقد تعرضت الكنائس والمساجد ومراكز البعثات التبشيرية وخلاوي القرآن كلها، دون تمييز، إلى القصف العشوائي وأكد ان كل ما حدث كان نتيجة "أوامر عليا".[81]

وخلال فترة لم تتجاوز 5 سنوات من العمليات العسكرية كانت آثار الحرب الأهلية على المنطقة لا يمكن وصفها غير أنها دمار كامل للبنية الإقتصادية للمنطقة، وأعاد للأذهان خراب الديار والذكريات المريرة لغزوات جنرالات الحكم العثماني (التركي) لاصطياد العبيد وتجريدات الدولة المهدوية لإخضاعها. فقد تضرر من الحرب بشكل مباشر ½ مليون شخص هم سكان ريفي جنوب كردفان؛ وبلغ عدد القتلى من مليشيات الحكومة في إحصائية رسمية نُشرت في مايو (أيار) 1992 مايزيد عن 4 آلاف جندي و400 مفقود ونزح إلى مناطق أخرى في الولاية نتيجة للعمليات العسكرية 200 ألف شخص، ونزح إلى خارج الولاية أكثر من 150 ألف، وهنالك عدد كبير من المعاقين لم يتم تحديده بعد، وتعطلت 156 مدرسة ما بين ابتدائية ومتوسطة وتم تشريد 45 ألف تلميذ من مواقعهم الدراسية وضاعت عليهم سنوات من الدراسة، وتعطل 51 مركزاً صحياً كانت تقدم خدماتها العلاجية لأكثر من ½ مليون مواطن في المنطقة. كما توقف العمل تماماً في 1853 مشروعاً زراعياً وحديقة لإنتاج الخضر والفاكهة وفقدان 71 ألف رأس من الأبقار وحوالي 99 ألف رأس من الأغنام.[82] وتدهور الوضع الصحي إلى حد بلغت فيه الإصابة بأمراض الدودة الغينية نسبة تفوق 14٪ من مجموع سكان المنطقة، وتصل إلى 34٪ في القرى التي دمرت آبار مياه الشرب فيها من جراء الحرب.[83]

الـمحـاور الـرسـمية لـتسـوية الـنـزاع

منذ استقلال البلاد في العام 1956 تحكمت مؤسسة الجلابة على الدولة السودانية (انظر الفصل الثاني، ص 117). وهكذا، كانت قوات الحكومة ممثلة في القيادة العامة للجيش على الدوام تخوض حروب مؤسسة الجلابة بالنيابة. ومن جهة أخرى ركزت المحاولات السابقة لإيجاد تسوية للنزاعات في الجنوب والغرب جل اهتمامها، تقريبا، على صفقات اقتسام السلطة السياسية، مدعّمة، في الغالب الأعم، الأوضاع الإقتصادية السائدة، بتحالفات مؤقتة مع أفراد من السياسيين المحليين. وكان هذا النوع من الحلول المؤقتة يجد دائماً ترحيباً كبيراً بين المنتفعين به من نخبة الجلابة تحت شعارات زائفة تتحدث عن الوفاق ودرء مخاطر التدخل الأجنبي وتلعن جحيم الحرب وويلاتها وتبشر بنعيم الوحدة الوطنية. فقد كرر محمد أحمد الفضل، والي كردفان، مناشدته لأبناء جبال النوبا للإستجابة لنداء السلام وقال:

> "ان الحكومة تفتح أبواب الولاية لإبنائها في صفوف الحركة للعودة والإسهام في اعمار ما دمرته الحرب... وإن الولاية قد سئمت الحرب والدمار الذي تسببه خاصة في البنية الإجتماعية والنفسية".[84]

وعلى الرغم من هذه النداءات المكررة ذات السمة الوطنية فقد سيطرت العقلية الأمنية تماماً على معالجات حكومة الخرطوم لانفجارات الوضع في منطقة جبال النوبا، وظلت الجبال منطقة حرب منذ العام 1984 دون أن تتلقى أيّ عون أو إغاثة. بل تم إستثناء المنطقة من كل اتفاقيات سريان وقف النار بين القوات المسلحة الحكومية وقوات "حركة تحرير شعوب السودان" التي تحارب في الجنوب حتى تتمكن الحكومة من إحكام تأمينها لإنشاء وحماية خط نقل النفط عبر جبال النوبا.[85]

ولم تسلم من نيران قوات الحكومة حتى أماكن العبادة الإسلامية (المساجد والخلاوي) باعتبار أن من يقاتلونها يُعدّون غير مسلمين ولذلك يجوز شرعاً قتلهم وتدنيس أماكن عبادتهم.[86] ولم تر حكومة الخرطوم من أسباب النزاع إلا ما عدّته تخطيطاً أجنبياً لمسخ هوية وعقيدة منطقة الجبال الإسلامية وتفتيت قدرة الولاية وزرع الفتنة وتصف الحرب الأهلية بأنها "حرب جهادية".[87] وزادت من سعير الإستقطابات العرقية والصراع القبلي بتجنيد 40 ألف محارب ينتمون إلى تحالف ضم 28 قبيلة ذات أصول عربية خلال فترة قصيرة في كتائب أطلق على مجنديها لقب "المجاهدين"، وتم تدريبها في معسكر أم عردة في شمال كردفان.[88] وتم، أيضاً، إنشاء كتيبة استراتيجية للدفاع الشعبي باسم (حمزة أسد الله) وحددت لها محاور عمليات بكل من كادقلي والدلنج وأبوجبيهة ولقاوة وكيلك والفولة.[89]

وقد كانت الحملة التعبوية لإبعاد قوات "حركة تحرير شعوب السودان" من مسار خط النفط قد شكلت

حاجزاً معنوياً إلى الدرجة التي عقدت فيها الحكومة محاكمة عسكرية فورية لرئيس وأعضاء لجنة الأمن والنظام العام ومديري البرامج الإذاعية والتلفزيونية لبثهم برنامجاً ذكر فيه ان هنالك مفاوضات بين حكومة الولاية "والخوارج في جنوب كردفان" وعدّت ان القصد منه كان "زرع الفتنة وخفض الروح القتالية العالية التي تتمتع بها القوات المسلحة والدفاع الشعبي والمجاهدين". ولازمت، في الوقت نفسه، مساعي حكومة الخرطوم نحو السلام تكتيكات قصيرة النظر هدفها الأساسي هو احتواء آثار الإنتفاضة المسلحة لقبائل النوبا عن طريق حشد وتجنيد أبناء المنطقة في كتائب الدفاع الشعبي. فقد ذكر مساعد والي كردفان لشؤون السلام (!) وقتها ان:

> "ابناء النوبا تقع عليهم مسؤوليات كما تقع على ابناء المنطقة [يقصد القبائل العربية]... وهم يقاتلون الآن حركة الخوارج صفاً مع اخوانهم من القبائل الأخرى، فنجد كتائب القادسية في ريفي الدلامي وهم من ابناء الكواليب وكتيبة الرحمن في منطقة الغلفان من ريفي الدلنج وكتيبة الرجيم من ريفي سلارا وكتيبة المجاهدين... ان الحركة ليس لها مستقبل وليس لها برنامج للسلام او التعمير او التنمية... ولا أجد لحركة التمرد من مستقبل إلا التسليم".[90]

وفي نهاية العام 1992 تسرب إلى العلن محاضر اجتماعات عقدها الدكتور نافع علي نافع، مدير الإستخبارات، مع عدد من ناشطي المنطقة طرح فيها تساؤلات تتعلق بإبتعادهم عن المشاركة في مسيرة "ثورة الإنقاذ" وشدد فيها على ان ربطهم وضع المنطقة بقضية جنوب السودان يضر بقضيتهم وهدد باستخدام القوة لفرض السلام. وأكد، بعد ذلك، رأس الدولة ممثلة في الجنرال عمر البشير الحتوي نفسه، وأن نهج وخيار حكومته الوحيد هو فرض السلام وحمايته بقوة السلاح.[91]

كما شرعت الحكومة في إستيعاب أفراد من نخبة مواطني المنطقة تحت وهم المشاركة في السلطة. وكان الهدف الأساسي منها هو كسر الإرتباط بين قضية جبال النوبا ومسألة جنوب السودان. فعملت الحكومة على فتح عدد من قنوات الإتصال المتعددة المستويات (رسمية وشعبية وخليط منهما) مع القيادات العسكرية الميدانية والسياسية لقوات "حركة تحرير شعوب السودان" في منطقة جنوب كردفان داخل السودان وخارجه منذ العام 1989. رافقتها دائماً حملات إعلامية عن أهمية مشاركة أهل المنطقة في هياكل التمثيل السياسي على المستويين الإتحادي والولائي، وإعلانها العفو العام عن كل المقاتلين وإطلاق سراح المعتقلين. ولتمديد رأس جسر نحو ذلك الهدف دعا الجنرال إبراهيم نايل إيدام إلى ضرورة مشاركة أهل جبال النوبا في الوفود الحكومية للمفاوضات مع "حركة تحرير شعوب السودان"؛ ومهدت

الحكومة، أيضاً، لذلك بإعلانها إنشاء مجلس شعبي أعلى لدعم جهود "السلام" بمناطق جبال النوبا.

ورغم استمرار محاولات الحكومة السودانية للوصول إلى سلام شامل في المنطقة إلا ان ثمارها كانت دائماً جزئية وهامشية ومؤقتة لا تساهم في إقناع القيادة السياسية الرئيسية لإنتفاضة جبال النوبا المسلحة. ولعل أهم هذه النجاحات الجزئية إقناعها لمجموعة محمد هارون كافي أبوراس (رئيس اللجنة المركزية لحركة تحرير شعوب السودان، قطاع جبال النوبا) ويونس دومي كالو (رئيس هيئة القيادة السياسية لقوة السودان الجديد للسلام) للإنضمام لإتفاقية "السلام من الداخل" بتوقيعها في أغسطس (آب) 1996 في نيروبي إتفاقاً مع حكومة الخرطوم.[92]

وقد حاولت "حركة تحرير شعوب السودان" التقليل من شأن هذه الإتفاقيات واتهمت الموقعين عليها بأنهم ينفذون مخطط "الجبهة القومية الإسلامية" لإضعاف "الحركة" وتشوية صورتها.[93] وهللت له، من جهة أخرى، الإجهزة الإعلامية في السودان باعتباره ركيزة أساسية في جهود إنهاء الصراع في جبال النوبا وخطوة نحو السلام والتنمية والرخاء التي تنتظر المنطقة. ولكن الإتفاق إصطدم، أيضا، بمعارضة نافرة ورفض تام من القيادات السياسية على المستويين الإتحادي والولائي بدعوى أنه كان مكافأة كبيرة من الدولة للذين تمردوا عليها وحملوا السلاح ضد الحكومة؛ وواجه الإتفاق ضغوطاً وإعتراضات شديدة أدت إلى تعديل بنوده، بل جمدته وعطلت من تنفيذه.[94]

حاولت حكومة الخرطوم ان تحيط كل نداءاتها من أجل السلام بسياج من العمل الدعائي الذي استهدف بشكل أساسي اختراق وحدة قوي المعارضة في المنطقة وعلاقتها التنظيمية والفكرية مع "حركة تحرير شعوب السودان"؛ وحرصت على اعطاء الإنطباع بتكامل جهدها العسكري الميداني مع مساعيها التفاوضية السلمية. فعملت منذ منتصف العام 1992 على تقديم عدد من أهل الجبال في أجهزة الإعلام ليخاطب كل منهم رأياً عاماً مختلفاً. وعلى سبيل المثال قدمت القسيس النوباوي البارز بطرس كوة للإعلام العالمي ولمندوبة صحيفة الحياة اللندنية في باريس في الإسبوع الثاني من فبراير (شباط) 1993 بإعتباره من القيادات المسيحية المحلية، وكانت كل تصريحاته منصبة نحو تأكيد "الوضع الممتاز للمسيحيين" والأمان الذي يتمتعون به، ونافياً فيها حدوث أيّ حملات عسكرية لإبادة النوبا.[95] وكتب آخر مقالاً طويلاً في صحيفة "الإنقاذ الوطني" الحكومية الصادرة في الخرطوم قرظ فيه بجهودات حكومة الإنقاذ في "أسلمة المنطقة واستئصال داء النشاط التبشيري المسيحي منها". بل وذيل الكاتب محمد وديع حامد موضوعه عن "الممارسات الإستعمارية في جبال النوبا" بأبيات شعرية تخاطب عشائر النوبا:[96]

تقدم بأخي وأسلم   وأهلك كلهم أعلم

وقل إني فتى مسلم دخلت الدين لم أحجم
جبالك كلها تشهد بتوحيد العلي الأوحـد
ولولا فضله تنهـد ولا يبق بهـن أحـــد

وركزت، من جهة أخرى، على وصم نشاطات "حركة تحرير شعوب السودان" العسكرية بالوحشية والممارسات اللا انسانية. وخرج المواطنان هاشم أدريس أبوعنجة العائد إلى كادقلي والحاج عطية توتو من قرية أمشايش، جوار مشاريع الزراعة الآلية في منطقة أم لوبيا، بالقول بأن قوات "التمرد" إستولت على أموالهم واخذوهم بالقوة منذ العام 1988؛ وانقطعت نتيجة لذلك صلتهم تماماً بأهلهم وبما يجري داخل الوطن حيث فرضت عليهم رقابة صارمة وتم إستخدامهم في الزراعة والأعمال الشاقة، وان أحوال الأسرى سيئة ويتعرضون للموت جوعاً.[97]

وأكدت الحكومة منذ يوليو (تموز) 1992 بصورة سافرة إهتمامها بتمتين تحالفها مع قيادات القبائل العربية في جنوب كردفان. فاستقبل الجنرال عمر البشير، رئيس مجلس قيادة الثورة وقتها، حركة عزالدين أمير قبيلة المسيرية الذي أمن على دعمهم لسياسات الحكومة وثمنهم لنجاحها في تحقيق ما عجزت عنه حكومات الأحزاب المتعاقبة خاصة موضوع الهوية وتطبيق الشريعة الإسلامية والفيدرالية.[98] وتكاملت كل هذه الجهود مع تأسيس قاعدة راسخة لتحالف قبائل البقارة العربية النازحة إلى المنطقة وتمتين صلتها بقبائل وعشائر النوبا المسلمة تحت إشراف مباشر من قيادة الدولة ممثلة وقتها في نائب رئيس الجمهورية المرحوم الزبير محمد صالح.[99]

وعلى النهج نفسه، أيضاً، أعادت الحكومة ترتيب الإدارة الأهلية في المنطقة على أساس قبلي ومنحتها صلاحيات واسعة بحيث تعمل في تنسيق تام مع الأجهزة الأمنية والقضائية والخدمية. وسارعت في تفعيل قنوات نفوذها المحلي للتعامل مع الواقع الإستيطاني لقبائل البقارة العربية والمجموعات الأفريقية المسلمة (الفلاتة والداجو) القادمة من السودان الغربي الذي أفرزته عوامل النزاع والنزوح والتهجير في حزام مسرح العمليات في جبال النوبا وشرعت في تنفيذ ترتيبات خطة لصياغة خرطة سكانية جديدة للقبائل في إطار الإستراتيجية القومية الشاملة.[100] كما غضت الطرف عن التدفق المتواصل لعشائر الفلاتة (الهوسا والبرنو) المسلمة إلى المنطقة وشجعت استقرارهم كعمالة رخيصة بديلة وعامل مساعد في توسيع وتأمين دائرة التبشير الإسلامي.[101] وقد كان تعيينها والياً لجنوب كردفان ينتمي إلى عشائر الفلاتة، هو الدكتور حبيب مختوم، وتعيينه بدوره لعبد القادر حسين محافظاً لمنطقة الدلنج، وهو ينتمي الى الفلاتة أيضاً، دفعة قوية لمشروع تكثيف هجرتهم وتوطينهم في منطقة جبال النوبا.[102]

وتواجه منطقة جبال النوبا الآن نشاطاً مكثفاً تقوم به أجهزة الدولة السياسية والأمنية والعسكرية على المستويين الولائي الإقليمي والإتحادي المركزي. وهي تقوم على تكريس مفهوم مؤسسة الجلابة الراسخ بأن الصراع قد زعزع الثقة بين العناصر السكانية للمنطقة وهدد مصالحها. ولكنها لا ترى إلا مخرجاً وحيداً لإعادة الثقة والسلام الإجتماعي يرتكز على عمليات الإسراع بتذويب الفوارق بين المجموعات السكانية في منطقة الجبال وصولاً إلى مرحلة الإنصهار وفق رؤية حضارية تتخذ من الأسلمة والتعريب منهجاً.

ويستند هذا الموقف الإيديولوجي إلى التصور الذي عبر عنه القياديان في الحركة الإسلامية السودانية الخبير الأمني أحمد عبد الرحمن محمد والأستاذ الجامعي الطيب زين العابدين في مقال نشر في مايو (أيار) 1979 في مجلة الثقافة السودانية. فهو تصور يرى ضرورة فتح الباب واسعاً أمام التمازج الحضاري والتلاقح الثقافي عن طريق الأسلمة حتى يمكن الوصول إلى التكوين القومي السوداني الذي مازال ينقصه التجانس والوحدة.[103] وتتصور هذه الرؤيا أن دعم انتشار وتوسيع شبكة الوجود العربي والإسلامي في منطقة الجبال وغيرها من المناطق التي يضعف فيها التأثير العربي، هو درع واق وصمام الأمان الإستراتيجي ضد أيِّ محاولات لوقف زحف المشروع التبشيري لدولة "الجبهة القوميّة الإسلامية" في السودان الذي يمتد غرباً إلى المحيط الأطلسي وجنوباً إلى مدينة الكيب تاون (جنوب أفريقيا). وعلى هدى هذا التصور تم تصميم وإعداد مشاريع التوجيه المعنوي وتأهيل العائدين والنازحين من جبال النوبا إلى معسكرات "السلام" التي أقامتها الحكومة في 85 قرية مختصة باستيعابهم في إطار خطة تبشيرية متكاملة كما صرح عمر سليمان آدم، مساعد والي كردفان لشؤون السلام، بالتركيز على تنمية وتوسيع:

> "الوعي الإسلامي بإعتباره هدفاً في حد ذاته وبإعتباره هدفاً وسيطاً للوحدة الوطنية وتكامل عناصر المجتمع السوداني وتقوية الروابط الإتصالية بين هذه المناطق [جبال النوبا] وبقية انحاء السودان وتعريبها وربطها بما يدور في العالم الإسلامي والعالم أجمع".[104]

وشرعت الحكومة في إقامة منظمات أهلية بديلة في المنطقة تحت رعاية مباشرة من رئاسة الجمهورية مثل "هيئة جبال النوبا الإسلامية"[105] وتم في منتصف العام 1994 تسيير قافلة من الولايات الشمالية في ظل حملة اعلامية كبيرة جسدت "أخوة الإيمان [الإسلامي] ووحدة التراب السوداني" كما صرح علي عثمان محمد طه وزير التخطيط الإجتماعي وقتها؛ وأكد الوالي الدكتور حبيب مختوم عند مقابلتها في مدينة كادقلي ان "حركة الدعوة [الإسلامية] الشاملة" انتظمت كافة أرجاء الولاية.[106] واستمرت الدولة من أجل ذلك في توظيف موارد مشاريع الدعوة الشاملة وهيئة الدعوة الإسلامية ومنظمة البر الدولية وأمانة الدعوة والعقيدة بوزارة التخطيط الإجتماعي وصندوق دعم الشريعة والتكامل الإجتماعي وجمعيات

القرآن الكريم. وحشد طاقات هذه المؤسسات بالإضافة إلى الوكالة الإسلامية الأفريقية وموفق الإسلامية وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية للعمل بكثافة وسط تجمعات النوبا في معسكرات النازحين والعائدين.[107] وقد بلغت مدى مدهشاً من الشمول يستهدف بحماس – لا تحسد عليه – تغيير ظاهر وباطن المواطن النوباوي إلى درجة تنفيذ مهرجانات "الختان الجماعي" للنازحين والعائدين كباراً وصغاراً تحت شعار "خمس من الفطرة منهن الختان" بدعوى إحياء السنة النبوية وربط حديثي العهد بالإسلام ووقايتهم من الأمراض السرطانية.[108]

ولقد تواصلت العمليات العسكرية في جبال النوبا منذ العام 1984 من دون إنقطاع، ومعها البيانات الميدانية من جانبي النزاع، مع مواصلة تنامي الرأي العام العالمي الإهتمام بما يجري في المنطقة. وقد كانت الحملة العسكرية للحكومة في نهاية العام 1994 خطوة أخرى نحو تحقيق أهدافها في طرد قوات "جيش تحرير شعوب السودان" من منطقة الميري وكرنقو عبدالله، ومن خلال محور كادقلي إلى سرف الفرنوق لإبعادها عن مصادر المياه والسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة. وذكرت منظمة "الحقوق الأفريقية" في منتصف العام 1995 في تقرير تحريات ميدانية من 350 صفحة إحتوى على شهادات أكثر من 120 شخصية عن اوضاع حقوق الإنسان في المنطقة بالإضافة إلى 10 صور توثيقية بعنوان "نوبا السودان ومواجهة الإبادة" إن:

> "الحكومة السودانية ترتكب أعمال الإستنزاف وإنها تطحن المجتمع النوباوي واقتصاده إلى درجة يتعذر معها بقاؤه".[109]

ونشرت صحيفة الإتحادي الدولية في أغسطس (آب) 1996 قائمة طويلة بأسماء ذكرت بأنهم ضحايا "إبادة جماعية" في محافظة السلام.[110] واستمرت أخبار الإشتباكات والتصفيات تتسرب من مسارح العمليات في جنوب كردفان حتى بعد توقيع "إتفاقية الخرطوم للسلام" في خواتيم شهر أبريل (نيسان) 1997؛ ولم تتوقف تجريدات الحكومة من إختطاف المدنيين وترحيلهم قسراً إلى معسكرات "السلام" ومازالت تهاجم قاذفات وطائرات هليكوبتر أهدافاً مدنية وتحرق القرى والمؤن الغذائية. ونبهت منظمة "الحقوق الأفريقية" في النصف الثاني من العام 1997 إلى إستمرار عمليات زرع الإلغام في جبال النوبا وان الحكومة مازالت تفرض حظراً مشدداً على توصيل المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وفي الإسبوع الثاني من يناير (كانون الثاني) 1999 وصلت إلى العالم تفاصيل بتجريدات القوات الحكومية تحت أسم "وثبة الأمجاد" و"كرنفال السلام" وشنها لهجومات واسعة النطاق على منطقة الأحيمر وشات الدمام وجلود كركداية، جنوب الدلنج وعلى منطقة تيما، شمال مدينة لقاوة.[111]

وعلى الرغم من تداخل مسارات العمل العسكري والسياسي والإعلامي للحكومة السودانية وارتباطها

صعوداً وهبوطاً بواقع الحال وبتعقيدات الأمور في مسرح الأحداث في جبال النوبا؛ إلا أننا نعتقد بأن كل هذه الجهود مآلها الفشل الزريع ولا تقترب من وضع أسس لسلام دائم وعادل في المنطقة. وهي إلى الآن تراوح في مكانها ولم تستطع ان توسع من دائرة تأثيرها لإقناع غالبية القوى السياسية ذات الأثر في مستقبل المنطقة. وقد علقت منظمة "تضامن جبال النوبا بالخارج" على حصيلة المجهودات الرسمية للوصول إلى سلام دائم وعادل في المنطقة قائلة:

> "ترى المنظمة لزاماً عليها ان ترد على محاولات السلطة الحاكمة في الخرطوم في سعيها المحموم... باستقطاب البعض من أبنائنا الذين ضعفت نفوسهم أمام المادة واغراءات السلطة ليصبحوا بوقاً للسلطة في حجب المآسي المؤلمة التي يتعرض لها أبناء وبنات جبال النوبا من بطش وقتل وتشريد... وما جاء على لسان [هؤلاء] مرفوض جملة وتفصيلا فهو لا يمثل إلا حفنة مأجورة قابضة الثمن تتحدث باسم السلطة الحاكمة ولا تدرك بل تتكر في خسة ونزالة عمق المعاناة التي يعيشها أهالينا في جبال النوبا، بل في ربوع السودان والذين تحولوا إلى رهائن ولاجئين داخل بلادهم... نحن لا نثق في سلطة مستبدة وضعت ضمن مخططاتها وجندت كل الإمكانيات من أجل إفراغ المنطقة من أهلها... على السلطة الحاكمة ألا تنساق وراء الوهم في محاولة للتجزئة على أساس "فرق تسد"... وألا تراهن على الوقت... وألا تراهن على القوة... وعلى خلق الإنشقاقات وهمية أو حقيقية هنا وهناك".[112]

ونحن نتفق بشكل عام مع روح هذه الرسالة، ونرى أن وجهة الحل ومفتاحه تكمن في مدخل بديل يمس بشكل مباشر معطيات النزاع ويتعامل مع عوامل تفجره ودوافع استمراريته. خاصة إذا اخذنا في الإعتبار العلاقات المتشابكة بين اضلاع المثلث: قبائل النوبا ومجموعات الجلابة وقبائل البقارة، تتضح امكانية اقتراح مدخلين مستقلين احدهما عن الآخر لمعالجة النزاع وإيجاد تسوية له. المدخل الأول هو ان الوسيلة الوحيدة لتسوية العلاقات بين النوبا والجلابة هو وقف امتداد الزراعة الآلية واسعة النطاق في منطقة الجبال واعادة الأراضي المسروقة إلى اصحابها الحقيقيين من النوبا. وذلك يتطلب اعادة توزيعها في اطار خطة شاملة للإصلاح الزراعي بما يحقق العدالة والسلام الإجتماعي؛ والتشديد على ضرورة وأهمية مساهمة هذه المشاريع في تنمية المجتمع المحلي ووقف تسرب ريعها إلى مناطق أخرى، ودعم ذلك بإجراءات تمويلية لصالح المنتج الصغير حتى تمكنه من استغلال موارد المنطقة بشكل راشد.[113]

المدخل الثاني يتعلق بإيجاد تسوية عادلة للنزاع ومجابهة مسبباته الجوهرية بين قبائل النوبا وقبائل البقارة. إن كل الظروف التي مهدت لانفجار هذا النزاع الدامي والإهدار المستمر للإمكانات المحلية والقومية وأدت إلى التنافس الجشع حول الموارد تدل على أن هناك حاجة موضوعية إلى نوع من الإقتسام المؤقت والعادل للثروات المتاحة، خاصة الأرض والمياه. ولايعتبر ذلك صعباً طالما كان بين الطرفين اتفاقيات اثبتت فعاليتها في الماضي مما أمّن تحقيق سلام امتد لفترة طويلة. ويمكن الإستناد إلى هذه التجارب التاريخية واستلهام مؤشرات منها تساعد في تلافي آثار وحصاد القنابل الموقوتة التي تم ويتم زرعها الآن بين مجتمعات المنطقة. وبالتأكيد لا يتم ذلك تحت ظروف سياسة الأمر الواقع الإستيطانية الحالية ولا تحت تهديد السلاح أو الإبتزاز والرشاوى. ان قناعتنا راسخة بأن التعاون ضروري وان التعايش السلمي في منطقة الجبال يأتي في صلب المصالح طويلة الأمد للمجموعات السكانية كافة دون تمييز.

إتفاقيات السلام الأهلية

منذ العام 1993 أُبرمت العديد من الإتفاقيات المباشرة بين عشائر النوبا والبقارة منها اتفاقية البرام العام 1993 واتفاقية الرجفي العام 1995 واتفاقية الكاين العام 1996، ولكن مازال هناك سلام مزعزع مضطرب محفوف بالخطر. وخلال المفاوضات بين الأطراف وردت العديد من الأسباب التي تستدعي ضرورة اقامة سلام دائم. ومن بين هذه الأسباب:

- عبر البقارة عن فجيعتهم بفقد العديد من أهلهم وأبقارهم وعن إجبار بعضهم على مغادرة ديارهم.
- اعترف البقارة بأن الحكومة خدعتهم إذ أوعزت لهم بأن الحرب ضد المتمردين لن تستغرق سوى شهر أو شهرين، لكنها الآن تجاوزت عامها العاشر.
- ذكر البقارة انهم يحتاجون للتجارة مع النوبا، فهم يريدون تبادل منتجاتهم بالغلال التي ينتجها مزارعو النوبا .
- ذكر البقارة للنوبا بأن سياسييهم، ومنهم على سبيل المثال الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، قد غادروا السودان ويعملون بتنسيق معلوم مع "حركة تحرير شعوب السودان" ضد نظام الجبهة الإسلاميّة القوميّة.
- أمّن النوبا على حقيقة انهم يحاربون ضد سياسات الحكومة ولا يحاربون ابداً ضد قبائل البقارة.

- وقال النوبا انهم أيضاً يحتاجون للتجارة مع البقّارة؛ وهم يحتاجون بصورة خاصة لتبادل منتوجاتهم من التلال بالحيوانات والملابس والملح والمنتجات الصناعيّة الأخرى التي يجلبها البقّارة من الخرطوم.

ولقد شدد الجانبان على الآتي:

- لقد ظلوا يعيشون في سلام فترات طويلة من الزمان.
- لقد اختلطوا ببعضهم بعضاً عبر الزواج والمشاركة في القيم الثقافية والدينيّة.
- معظم مقاتلي النوبا والبقّارة كانوا ومازالوا من الفقراء.
- يبدو ان القوى الخارجيّة، وأساساً الجلابة الأغنياء، هم الوحيدون الذي استفادوا من الحرب.
- كلا الطرفين فقد العديد من الضحايا والممتلكات والحيوانات من دون سبب وجيه.
- القوى الخارجيّة تأتي وتذهب، لكن السكان المحليين لمنطقة الجبال هم الذين سيبقون دوماً في المنطقة، لذلك يجب ايجاد انجع الطرق التي تجعلهم يعيشون معاً في سلام.

ان قادة قبائل النوبا يعون جيّداً حاجتهم لكسب البقّارة لجانبهم في حربهم ضد الحكومة. ففي مارس (آذار) 1989 زحف القائد العسكري للمنطقة يوسف كوّه إلى الجبال على رأس 6 كتائب مسلحة تسليحاً جيّداً. وفي احد الحوارات معه أشار إلى انه كان يعلم ان البقّارة متجمعون حول بحيرة أبيض لكنه أمر قواته أن تنحرف عن طريقها بوعي كامل لتحاشي مواجهتهم. ولكن البقّارة واصلوا محاولتهم وهاجموا النوبا في حفير نيجريا من دون تقدير حصيف منهم بمدى قوّة النوبا. ولقد لحقت بالبقّارة خسائر هائلة ووقع كثيرون منهم أسرى. وبعد بضعة ايام أُطلق سراح السجناء بعد ان زوّدهم يوسف كوّه برسائل منه إلى شيوخهم يطلب منهم إما ان ينخرطوا في النضال أو ان يتراجعوا عن موقفهم الداعم للحكومة. ولقد تذكر، أيضاً، قضية تاجر من البقّارة يدعى عبدالله كان قد حمل رسائل إلى شيوخ البقّارة تقول بأن "جيش تحرير شعوب السودان" ليس في حرب معهم.

إستجابت بعض عشائر البقّارة لهذه الدعوات بصورة ايجابيّة (على سبيل المثال الشيخ سند شين)، وواصلوا الحوار مع قيادات النوبا عبر الخطابات والمبعوثين. ولقد استطاعت قرارات قيادات النوبا، بعيدة

النظر هذه، بعدم المعاملة بالمثل والإستنكاف عن الهجوم بغرض الثأر، ان تحرز، اخيراً، نتائج باهرة. ومع ذلك فقد تطلب الأمر مرور 6 سنوات (1987 إلى 1993) من القتال والعداء، لتحقيق ابرام اتفاقية السلام الميدانية والمباشرة الأولى بين قبائل البقارة والنوبا من دون تدخل الحكومة أو أجهزتها.

اتفاقية البرام

حدثت مفاوضات السلام الأولى بين البقارة والنوبا في فبراير (شباط) 1993 بمنطقة البرام جنوبي جبال النوبا. ولقد جاءت المبادرة من قيادات قبيلة المسيرية استجابة لرسائل وجهها القائد العسكري النوباوي يوسف كوه. وتضمنت الإتفاقية شروطاً والتزامات سلام تردد صداها في كل الإتفاقيات التي ابرمت بعد ذلك.

- يوقف الطرفان فوراً أيّ اعمال عسكرية بينهما.
- يحق لكلا الطرفين التحرك بحرية في مناطق الآخر.
- في حالة نشوب أيّ نزاع أو انتهاك للسلام تتدخل لجنة مشتركة لتسوية الأمر.
- يجب إرجاع كل الحيوانات المسروقة، كما يجب معاقبة السارقين.
- يجب التحقيق في أيّ عمليات قتل، كما يجب معاقبة القتلة.
- يجب حماية التجارة.
- يتم تبادل المعلومات، خصوصاً تلك التي لها علاقة بالتحركات العسكرية.
- يحصل المسافرون إلى كلتا المنطقتين على ممرات آمنة، وفي حالات الضرورة يحصلون على المساعدة اللازمة للوصول إلى وجهتهم.

لقد فتحت اتفاقية السلام هذه طريقاً تجارياً إلى مدينة البرام والمناطق المجاورة لها. ولقد جلب تجار قبيلة المسيرية البضائع الأساسية مثل الملح والكبريت والملابس والأدوية، وانتعشت التجارة في منطقة البرام حتى نهاية العام 1993 إذ اغارت القوات الحكومية وميليشيات الدفاع الشعبي حينها على مواقع النوبا في المنطقة واوقفت التجارة. وعلى الرغم من ان نشاطات تجارية متفرقة مازالت مستمرة وأن سلاماً متعثراً مازال قائماً في المنطقة فإن الحكومة نجحت في اضعاف الإتفاقية التي شهدت بداية موفقة للغاية. ومما ثبط الهمم ان مجموعة من محاربي النوبا في صفوف "حركة تحرير شعوب السودان" انضمت

إلى جانب الحكومة، فاستخدمتها قوات الأمن الحكوميّة في الهجوم على قبائل البقّارة لإعادة اشعال فتيل الحرب بينهم وبين قوات "حركة تحرير شعوب السودان". ولكن، الجدير بالملاحظة أيضاً ان عدداً من البقّارة حارب في صفوف قوات النوبا ضد الحكومة في منطقة البرام وواصلوا التزامهم باتفاقيّهم مع محاربي النوبا.

اتفاقيّة الرجفي

حازت اتفاقية مدينة البرام على عمر جديد من خلال اتفاقية الرجفي ذات 11 نقطة والتي وقعت في 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 1995، مستعيدة ذكر الإلتزامات السابقة للتعاون السلمي والمساعدات المتبادلة. وكان وفد قبائل البقّارة في المفاوضات حريصاً على النأي بنفسه عن أيّ صلة تربطه بحكومة الخرطوم. ولقد اشار البقّارة، مرّة أخرى، لحجم خسائرهم الكبير في الأرواح وفي التجارة. واتفق الجانبان على ان السلام يعتبر أمراً حاسماً لوجودهم في وضع محفوف بالمخاطر في منطقة الجبال.

من جانبها فعلت الحكومة كل مافي وسعها لتخريب الإتفاقية. واستهدفت زعماء البقّارة الذين وقعوا عليها مثل عبدالله قائد المسيريّة في المفاوضات والذي قتل بإطلاق الرصاص عليه، كما اغتيل بعض وأقتيد بعض آخر للسجن. وهناك قليلون من الذين ارتشوا لتستخدمهم الحكومة من أجل زعزعة روح الثقة والتعاون بين البقّارة والنوبا والتي كانت قد انبثت في أرجاء المنطقة.

اتفاقية الكاين

في يونيو (حزيران) 1996 قام النوبا بمبادرة أخرى لتحقيق التعاون السلمي بينهم وبين أكبر عشائر المسيرية وهي قبيلة الرواوقة. ولقد إلتقى وفد مكون من 5 أفراد من النوبا مندوبي الرواوقة في أرض محايدة ببلدة زنقوره غرب تيما في منطقة لقاوة، ودعوهم إلى القدوم إلى سوقهم بالقرب من المناطق التي يسيطر عليها مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان". واستجاب تجّار البقّارة إلى الدعوة والتقوا بوفد مقاتلي النوبا للمفاوضات بقيادة إسماعيل خميس جلاب. ولقد جاءت الإتفاقية التي توصل اليها الطرفان متطابقة إلى حد كبير مع الإتفاقيات السابقة عليها. لقد تكونت هذه المرّة لجنة خاصة بشؤون التجارة للإشراف على تأمين السلامة والإنصاف في التبادل التجاري بين الطرفين. ومن الجدير بالذكر ملاحظة الآتي:

- كان الرواوقة مفعمين بالثقة بتوطد الإتفاقية لدرجة انهم بدأوا يوفرون ذخائر وملابس عسكريّة لتسويقها للنوبا.
- بدأ تجّار البقّارة في ارتياد الأسواق غير مسلّحين وشيئاً فشيئاً

بدأوا في اصطحاب النساء والأطفال معهم.

- وقع الإختبار الأول للإتفاقية بعد وقت وجيز على توقيعها، وذلك عندما هاجم احد العرب شخصاً آخر من النوبا، أصابه وأخذ سلاحه وهرب ظاناً انه قد قتله. أعاد البقارة السلاح للنوبا ودفعوا مبلغاً مقابل علاج الضحيّة، ووعدوا باحضار المعتدي لسلطات النوبا.

مرّة أخرى عملت الحكومة على تخريب الإتفاقية من خلال القتل والسجن والرشوة، وبدأ جواسيسها بالظهور في الأسواق، كما بدأ زعماء النوبا في التنبّه للتعقيدات التي تتعلق بالأمن العسكري وأصدروا أوامرهم باغلاق الأسواق. وصارت الأسواق لا تفتح إلا بعد ان يتوفر لها الإشراف المناسب. ومازال السلام الحذر مستتبّاً في تلك المنطقة.

الدروس المستفادة والنتائج النهائيّة

تأثرت معاهدات السلام التي وقعت حتّى الآن بالعديد من العوائق، وتعتبر المشاكل الآتية على رأس قائمة التحديات التي تواجه تأمينها واستمراريتها:

- عملت الحكومة على تخريب الإتفاقيات فاستهدفت قادة الطرفين بالقتل والسجن والرشوة، خصوصا زعماء البقّارة الذين يعيشون في ظل أوضاع حرجة. فقد عزلت كل العمد والمشائخ الذين حاولوا التوصل إلى إتفاقيات سلام ميدانية واعتقلت أكثر من 30 منهم. وفي احدى الحالات منح مسؤولون حكوميّون 4 ملايين جنية سوداني (مايعادل 2000 دولار) ورخصة طاحونة لأحد الأشخاص مقابلاً مالياً كي يقتل احد قادة النوبا من الموقعين على الإتفاقية.
- أثرت اجهزة الحكومة في مجال الدعاية والتلقين المعنوي على أطراف من الجانبين كي يقفوا مؤيدين لبرامج "الأسلمة والتعريب" ضد سيادة أجواء المصالحة والسلم والتعايش السلمي في المنطقة.
- لم يعترف كل البقّارة وكل النوبا بمعاهدات السلام. ولقد حارب ومازال يحارب العديد من النوبا في قوات الدفاع الشعبي التابعة للحكومة؛ خاصة من الذين ينتمون إلى قبائل الغلفان وتقلي والأجانج

والليري والميري. بل لم تشارك مناطق عدة في دعم الإنتفاضة المسلحة مثل عشائر رشاد وتلودي وتقلي. وفي الحقيقة وقعت واحدة من أكبر الهجمات على مقاتلي النوبا (هجوم الموسم غير المطير العام 1997) بقيادة ضابط من النوبا هو العميد محمد إسماعيل كاكوم الذي يلقب باسم أسمح (المسّاحة) وذلك لقسوته.[114]

☉ ان صعوبة التواصل بين الفرق التي تنتشر على امتداد جنوب وغرب الجبال أدت إلى صدامات بين المجموعات المسلحة التي لم تكن مدركة لوجود إتفاقيات السلام.

☉ سيطرت المصالح الأمنيّة والمالية، في بعض الأحيان، على سلوك بعض التجار من البقّارة. فمن ناحية تاجروا مع النوبا، بل انهم بلغوا درجة انهم باعوا لهم ذخائر، ومن الناحية الأخرى زوّدوا الحكومة بمعلومات عن قوات النوبا العسكريّة.

☉ مقاتلو النوبا يعيشون في عزلة كبيرة على المستوى الوطني والعالمي، إذ يقيمون في أرض مغلقة ومقطوعة عن قوات "جيش تحرير شعوب السودان" الموجودة في جنوب البلاد. ويواجهون إشكالية الإجابة عن تساؤلات تطرح نفسها عليهم دائماً "أين يكون موقعنا، هل سنصبح شمال دولة الجنوب الجديدة أم جنوب دولة الشمال القديمة؟"[115] هذا الوضع جعل كل من النوبا والبقّارة في وضع حرج أمام ضغوط الحكومة واعتداءاتها.

☉ العداوات القديمة لا تموت سريعاً. لم ينس النوبا دور البقّارة في تجارة الرق وتجريدات الإسترقاق ولا معاملتهم لهم حينذاك بصلف واهانة؛ ولم ينسوا دورهم في التعاون مع السلطات لقمع انتفاضاتهم في السابق؛ وأعادت إلى الأذهان سياسات التفزيع والإرهاب التي أتبعتها عبر فترات مختلفة الحكومة المركزية في الخرطوم وأجهزتها خصوصاً بعد ان سلّحت حكومة الصادق المهدي البقّارة بوضوح منذ العام 1987 وتركت النوبا عرضة لإبتزاز المليشيات العربية المسلحة.

ولاشك ان تطوير هذه الإتفاقيات وتقنينها والسهر على مواصلة المجهودات لتنفيذها وتقييمها دورياً من شأنه ان يدعم — على المستوى البعيد — أواصر الرباط السياسي والإجتماعي والإقتصادي بين عشائر المنطقة وان يخلق حالة من الإستقرار الدائم والأمان المتبادل.

أعلن عدد من الكوادر السياسية للمنطقة في اجتماع حاشد لهم في جنيف (سويسرا) عقد في نهاية العام 1991 رفضهم التام لدعاوى الإنفصال. وأكدوا في بيان لهم للرأي العام إلتزامهم بوحدة السودان، لأن:

> "تجزئة السودان لن تخدم المصلحة العامة، وان المستفيد منها فئة قليلة فقط تسعى إلى خدمة مصلحتها الذاتية".

ولعل في بيان "منظمة تضامن جبال النوبا في الخارج" في الإسبوع الأول من أبريل (نيسان) 1993 التالي ما يعبر، أيضا، عن إيمان عشائر النوبا العميق بإمكانية التعايش السلمي إذا تم التوصل إلى طرق (أو آليات، إن شئت) تقنن كيفية الإستخدام الأمثل والمتبادل للموارد في المنطقة. بل تؤكد الأسس الثابتة التي دعمت الروح الإيجابية التي حكمت مناخ مفاوضي الطرفين في السابق، وستظل تؤكد رسوخ هذه الروح الواقعية التي تنشد العدالة والتسامح المتبادل وتدعم من وشائج التعايش السلمي لعشائر المنطقة — عربا ونوبا — في المستقبل:

> "على السلطة الحاكمة ان تكون جادة في سعيها من أجل الحل الذي يحفظ للجميع حقوقهم وكرامتهم وعندها ستجد منا كل التعاون والمساعدة في تقريب وجهات النظر بل الترتيب في اعادة الأمور إلى سابق عهدها بما يحفظ للجميع حقوقهم التاريخية وكرامتهم...
> على السلطة ان تعيد النظر في سياسة التهجير العرقي وإعادة التوطين والسطو على الأرض على حساب المواطن الضعيف...
> ونؤكد للأخوة أبناء القبائل العربية الأخرى وخاصة اولئك الذين تقاسموا معنا الماء والكلأ والنار، نؤكد لهم انهم شركاء لنا ولا نحمل مشاعر الضغينة تجاه أحد رغم الدماء التي سكبت ونحسب ذلك درسا يمكن أن يستوعبوه حتى يدركوا خطل سياسة المركز وأوهام التسلط على الآخرين".[116]

ورغم المآسي التي تعرضت لها منطقة الجبال إلا ان إيمان أهلها الراسخ بوحدة السودان لم تتزعزع. وقد عبرت عن ذلك ناشطة حقوق الإنسان وابنة المنطقة الأستاذة نور تاور كافي في نهاية العام 1993 قائلة:

> "الشعب السوداني كله يرزح تحت نيران الظلم والإستبداد...

جدول (10): النزاع المسلح في جبال النوبا.

خلفية تاريخية	الأسباب	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	تقدير الأخطار	حل النزاع
* دخل البقارة منطقة الجبال حوالي العام 1800 ميلادية. * شارك البقارة بنشاط في استرقاق النوبا مما دفعهم الى الاحتماء بأعالي الجبال. * خففت الأسلمة والمصاهرة من حدة التوتر لكنها لم تنجح في إزالة العداء العرقي. * وسع الجلابة الزراعة الآلية في منطقة الجبال. * بدأت حدة النزاع تتصاعد بشكل متسارع منذ العام 1987.	بيئية: جفاف حزام السافنا اقتصادية: تركز الزراعة الآلية وتوسعها صوب السهول. اجتماعية: لم يكن النوبا محل ثقة بل تعرضوا الى الاستغلال داخل أرضهم + ازدياد حدة الانقسام العرقي. سياسية: جذبت حركة تحرير شعوب السودان اهتمام شباب النوبا + ازدياد مستوى الوعي في المنطقة + تعاطف المعارضة مع قضية النوبا.	* توفر وقلة تكلفة حيازة الأسلحة الحديثة. * التدريب والدعم المادي من جيش تحرير شعوب السودان داخل وخارج البلاد. يتراوح عدد مقاتلي قطاع جبال النوبا بين 10 و15 ألف فرد. * تفوق قوات الحكومة + الدفاع الشعبي + ميليشيات البقارة من ناحية العدد. تضاريس المنطقة تشكل عائقا أمام القوات النظامية. * قوات الحركة هناك معزولة عن القوة الرئيسية بواسطة أطراف معادية + التعزيزات عن طريق الجو فقط.	* ليس لمنطقة الجبال منفذ مائي وصارت ذات أهمية اقتصادية و سياسية وأمنية كبيرة بمرور خط أنابيب البترول بها. * النوبا ليسوا شماليين ولا هم جنوبيون. كما انهم ليسوا عرباً مسلمين ولا أفارقة مسيحيين. * تاريخياً حارب النوبا ضد البقارة العرب والأتراك والمهدية والانجليز. حاربوا كذلك ضد الجنوبيين في الحروب الإهلية الأولى والثانية، وتقليديا لهم أصدقاء قليلون.	* التطهير العرقي خطر حقيقي + قتل الآلاف و أبعد آلاف آخرون قسرا من مناطق الجبال * دخل النوبا في تحالف صعب وغير مستقر مع حركة وجيش تحرير شعوب السودان + ظل الانقسام احتمالا واردا. * اي فترة جفاف أخرى ستؤدي الى انفجار المنطقة بأسرها. * المرارات العرقية المتزايدة قد تؤدي الى ارتكاب أعمال عنف كرد فعل من قبل النوبا، خصوصا في مدن الشمال.	* قومياً، الحل مرتبط بحل النزاع في الجنوب، بينما إستراتيجية الحكومة فك إرتباط مصير المنطقة بالجنوب. * هناك نجاح جزئي لحل النزاع على المستوى المحلي. تم التوصل الى 3 اتفاقيات للسلام [برام 1993، ورجفي 1995، وكاين 1996. * لا يكاد يوجد اهتمام كافي بمصير النوبا. * المنظمات الحكومية والكنائس من الأطراف المهتمة

تقرير المصير يجب أن يتم في مناخ ديمقراطي. يجب أن يتم بعد ان يعود السودانيون إلى وطنهم حتى يقولوا كلمتهم... أتفق مع الحركة الشعبية في موضوع عدم الثقة بحكومات المركز - مهما توفر حسن النية - لأن تاريخ السودان يؤكد ذلك، ولذلك فأن مسألة تقرير المصير أو مستقبل السياسة في السودان تحتاج إلى ضمانات كافية من حكومات المركز حتى نطمئن على حقنا كمواطنين سودانيين في الحقوق والواجبات".[117]

وزاد على توضيحاتها لاحقاً يوسف كوة مكي، عضو القيادة العليا لحركة تحرير شعوب السودان وقائد قواتها في منطقة جبال النوبا:

" إن خيار الحركة الذي بدأت به ولا تزال هو الوقوف مع وحدة السودان... [وعلي قيادات السودان] أن يعملوا لتحقيق خيار الوحدة دون الإكتفاء برفع شعارها... فنحن دائماً في نظر الأحزاب الشمالية متهمين بالعنصرية والشماليون وحدهم هم الوطنيون... اؤكد ان السودانِ يهمنا جميعاً ولا نريد مثل هذه التصنيفات[118]... أنا شخصياً لم أتطرق مطلقاً إلى الدعوة إلى فصل جبال النوبا عن السودان. لقد دخلت الحركة باسم الوحدة؛ ووجودنا فيها يمثل دعماً للوحدة. ولكن إذا انفصل الجنوب سيكون لنا رأي مختلف، لأن وجودنا داخل الحركة ووقوفنا مع الجنوب والجنوبيين ترتبت عليه حقوق، واذا تحققت مطالب الجنوبيين في ظل الوحدة فذلك ما ننشد، واذا انفصل فلا بد ان نحصل على حقنا في تقرير مصيرنا ليحدد أهلنا ما يريدون ان يكونوه... إن الحركة الشعبية ملتزمة بوحدة البلاد، وان الفصيل الغالب في الحركة يؤيد بقاء السودان موحداً على النقيض مما يذكر في وسائل الإعلام المختلفة... إن انفصال الجنوب سيعني تمزق بقية ارجاء السودان بما فيها الجنوب... لا أعتقد ان جنوب السودان سيكون بمنأى عن الحركة والتيارات التي ستحاول قيام كيانات وممالك خاصة بها إذا انفصل عن بقية ارجاء القطر".[119]

الـهـويـة الـنـوبـاويـة وآثـارهـا

قبل انفجار النزاع في جبال النوبا كان أهل النوبا بتنوعهم الكبير، على وعي كامل بأصولهم العشائرية المباشرة؛ ولكنهم لم ينظرو إلى أنفسهم كشعب نوباوي منفصل عن الإطار الكبير للقومية السودانية. ولم يبحثو، أيضاً، عن وسيلة منفصلة تدعم توحد مشاعرهم كقومية موحدة تلتف حول قيادة سياسية تستلهم هويتها وارثها الحضاري في انعزال عن التيار الوطني العام. وعلى المستوى المحلي كانت علاقة النوبا بجيرانهم من قبائل الحوازمة والمسيرية علاقة يسودها التسامح، وكانوا يتبادلون معهم البضائع والخدمات، كما نشأت بينهم زيجات مشتركة خصوصاً بين المسلمين منهم. وفي بداية الأحداث ضد النوبا كان هناك – وما يزال – من يؤيد سياسات ومشروعات الحكومة متصورا ان النزاع بوصفه خلافاً سياسياً أكثر منه شقاق عرقي أو استغلال إقتصادي.[120]

لقد كانت محرقة الحرب الأهلية، بجانب العوامل الأخرى، عنصراً حاسماً في إبراز وتقوية شعور النوبا بالإنتماء إلى جماعة عرقية أعرض هي شعب النوبا المتحد وشبه المتجانس. وكنتيجة لذلك تزايد الشعور وسط الكثيرين من النوبا بأن للنزاع طبيعة عرقية أو سلالية، وانطرحت على تجمعاتهم بشكل متواصل مسألة الهوية الحضارية. بل بلغ الإعتقاد عند مجموعة صغيرة من النوبا حداً جعلهم يرون في إبعاد كل العرب خارج حدود مناطق جبال النوبا حلاً جذرياً نهائياً للنزاع. ولقد تعدى مفهوم "العرقية والسلالات" عند هذه المجموعة، تماماً، عتبة اعتبارها شكلاً من أشكال الوعي بخلفية النزاع الدموي ليصبح سبباً رئيسياً من أسباب تفجره. وبقدر ما تستمر الحرب بقدر ما يكبر احتمال إنخراط المزيد من النوبا في صفوف أولئك الذين يقاتلون لأسباب عرقية. لكن احدى علامات الأمل يكمن في ان الخلافات الراهنة سوف لا تقف سدا عازلاً وحاجزا نفسيا دائما بين البقارة والنوبا. وهنالك قناعة قوية، بين كل الذين تحدثنا اليهم، من قياديي النوبا؛ مفاده ان السلام والتعايش السلمي والتعاون طويل الأمد بين المجموعتين يحتل موقع الصدارة بالنسبة لهم جميعا.

ان معظم النزاعات تنشأ في الأساس نتيجة للصراع على الموارد المادية، موارد فعلية أو موارد باطنية؛ ولكن بمرور الزمن، يبدو ان الإنتماءات العرقية والثقافية والدينية تتحول من كونها تصنيفات فكرية وسياسية تجريدية إلى حقيقة اجتماعية ماثلة ومؤثرة. وعلى نحو عام، فإن هذه الإنتماءات نفسها تصير أسانيد اجتماعية مادية في حلبة التنافس. فالتمايزات العرقية والثقافية والروحية، التي تأتي كنتاج ملازم لصراعات راهنة يمكن ان تتحول، مع تطور النزاع، لتصبح سببا نافذا من أسبابه. ومع استمرار وتعميق حدة النزاع، تتزايد درجة تعقيد فعل هذه التمايزات بمرور الزمن مما يقلل من فرص واحتمالات معالجته وإيجاد تسوية له، بل انها قد تؤدي إلى تأججه؛ ويعتبر النزاع المسلح الذي يخيم على منطقة جبال النوبا

خلال كل هذه السنوات برهاناً آخر حياً لهذا التفاقم.

حواش وإحالات

1- كانت منطقة جبال النوبا تدار بشكل مستقل إلى ان تم إلحاقها في العام 1913 إدارياً إلى [ولاية، إقليم، محافظة] كردفان، وتحكم من عاصمتها مدينة الأبيض. تم فصل محافظة جنوب كردفان إدارياً وعاصمتها كادقلي في العام 1974، وصدر المرسوم 10 في فبراير (شباط) 1994 الذي أعيد بموجبه تقسيم البلاد إلى 26 ولاية منها ولاية جنوب كردفان وعاصمتها كادقلي؛ وهي تحتوي على 5 محافظات (كادقلي، رشاد، الدلنج، تلودي، أبوجبيهة).

2- لمعلومات إضافية عن النزاعات وعلاقتها بالبيئة انظر كتاب
National Integration and Local Integrity: The Miri of the Nuba Mountains, by G. Baumann, Clarendon Press, Oxford, UK, 1987.

والدراسة القيمة
Conflict and Co-operation in the Light of Human-Ecological Transformation, by G. Beacher, *ENCOP Occasional Paper*, No 4, Swiss Peace Foundation, Bern, Switzerland, 1993.

3- مصطلح "مناطق التماس" يطلق على المناطق التي تقع على الحدود الفاصلة إدارياً بين الشق الشمالي للبلاد والشق الجنوبي؛ حيث تمتد بعرض البلاد من منطقة حفرة النحاس (ولاية جنوب دارفور) في الغرب عند الحدود مع تشاد مارا بوسطها في منطقة جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان) إلى الجزء الشرقي من السودان عند مناطق جبال الأنقسنا (جنوب ولاية النيل الأزرق) على الحدود الإثيوبية-السودانية.

4- كان لمنظمة اليونيسيف دور كبير في إنشاء شبكة من مضخات المياه للآبار صارت ساحة للقتال الشرس بين الجيش وقوات "حركة تحرير شعوب السودان" وبين النوبا والبقارة بإعتبارها مصادر تموين ثابتة.

5- من المتوقع ان يتضاعف عدد سكان المنطقة في أقل من 25 عاماً. فتعداد العام 1955 يذكر ان عدد النوبا 573 ألف نسمة، بينما كتاب
Sudan Today, UPA, Nairobi, Kenya
الصادر في العام 1974 يقدرهم بحوالي 6٪ من السكان. ومن إحصاء العام 1973 يمكن ملاحظة الإختلاف الواضح في الهرم السكاني وفي التكوين النوعي للسكان بتأثير الهجرة. فأكثر من 46٪ تقل أعمارهم عن 15 عاما بينما يشكل الذين في الفئة العمرية 30-44 أكثر من 16٪ من سكان المنطقة. وقد كان في الفئة العمرية 15-29 عاما 7٪ للذكور و13٪ للإناث، وفي الفئة 30-44 عاما 8٪ للذكور و10٪ للإناث، وفي الفئة 45-59 كانت 5٪ للذكور و6٪ للإناث بينما كانت 2٪ للذكور و3٪ للإناث للفئة أكبر من 60 عاماً.

6- انظر المرجع الأساسي ورائد الدراسات الميدانية في منطقة جبال النوبا
The Nuba: An anthropological study of the hill tribes in Kordofan, by S. Nadel, Oxford University Press, Oxford, UK, 1947.
السكرتير الإداري وحاكم كردفان (1928-1932) دوقلاس نيوبولد هو الذي دعى نادل في نوفمبر 1931 لدراسة مجتمع النوبا حتى يمكن رسم إستراتيجية تحدد سياسة الدولة نحو المنطقة.

7- راجع كتاب المبشر وباحث اللغات رولاند إستيفنسون الذي رجعنا اليه كثيراً في هذا الفصل
The Nuba of Southern Kordofan: Ethnographic survey, by R. Stevenson, Khartoum University Press, Khartoum, Sudan, 1984.
عمل رولاند في مجال التبشير المسيحي الإنجيلكاني في جبال النوبا منذ منتصف العقد الخامس للقرن العشرين مديرا لمدرسة كاتشا (كادقلي) التابعة لجمعية الكنيسة التبشيرية الإنكليزية CMS. إنتقل بعدها للدراسة والبحث في مجال لغات المنطقة في معهد الدراسات الأفريقية التابع لجامعة الخرطوم.

8- راجع كتاب نادل (حاشية 6) وكتاب الباحث الالماني جيرد بومان عن الميري (حاشية 2).

9- راجع كتاب نادل (حاشية 6).

10- انظر كتاب مايكل باربر:
The Republic of the Sudan; A regional geography, by M. Barbour, ULP, London, UK, 1961, p82.
وملخصه في صحيفة الإتحادي الدولية [1996/1/2]، أو راجع ترجمته العربية "الوجيز في جغرافية السودان الإقليمية" بواسطة هنري رياض وآخرين (1974). وانظر، أيضا، مقالة بول جاك عن "الحلقة المفقودة من التراث الحضاري العرقي السوداني"، حيث يرجع أصلهم إلى سقوط دولة كوش وهجرة غالبية سكانها إلى الجهات المختلفة من السودان ومن ضمنها منطقة جبال النوبا، [الخرطوم، 8/29/ 1994]. وراجع مقالة الباحث النوباوي لآزم سليمان
"The National History of Sudan: The neglected role of the Nuba"
[النفير، المجلد 4، العدد 4، فبراير (شباط) 1999].

11- انظر:

> "هنالك محاولة تأصيل لفكرة ان منطقة جنوب كردفان كانت تحت سلطان رث الشلك. هناك دكتور من الشلك من منطقة ملكال يدعى والتر كونيجوك كان يدرس في جامعة الخرطوم، هذا الدكتور عمل دراسة في علاقة الشلك بجيرانهم وقد حاول ان يؤكد هذه الفكرة. وعلى هذا الأساس فإن الجنوبيين (حركة التمرد) يزعمون ان لهم مطلق الحرية في الحديث عن منطقة جنوب كردفان وضمها للأقاليم الجنوبية بحكم ان هذه المنطقة كانت تابعة لسلطان الشلك".

انظر مقابلة الدكتور عمر أبو البشر مع أمير قبائل كادقلي [السودان، 95/1/23].

12- انظر كتاب ماكمايكل
The Tribes of Northern and Central Kordofan, by M.

MacMichel, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1912.

13- كتاب نادل (حاشية 6)، ص 4-5.

14- انظر "المنطقة التي تحتضن النفط والحديد والشهداء"، [السودان الحديث، 1992/7/26].

15- إعتمدنا في هذا القسم على تقارير المتابعة والتقييم السنوية لمشروع التنمية الريفية لجبال النوبا للسنوات 1985-1990 وتقرير مؤشرات آثار المشروع 1981-1987؛ وعلى التقرير التقييمي لغرب السافنا (المرحلة الثانية) للعام 1991، بالإضافة لتقارير السنوية للأعوام 1984-1988. النشاط الزراعي الحكومي في المنطقة بشكل ملحوظ. وأحسن مثال لذلك هو ما مرت به مؤسسة جبال النوبا الزراعية التي تم حلها في العام 1990. فقد تم تأسيسها في العام 1924 كمؤسسة قطن جبال النوبا (1924-1926)، وتم تحويلها إلى مؤسسة جبال النوبا الزراعية (1967-1970)، ثم إلى مؤسسة جبال النوبا للإنتاج الزراعي (1970-1990)، انظر مقابلة الميدان مع النقابي زين العابدين الطيب حسن، سكرتير الثقافة والإعلام للهيئة الفرعية لنقابة الزراعيين "المطالبة بإعادة النظر في مؤسسة جبال النوبا الزراعية"، [الميدان، 1987/1/7].
النفير: في اللغة الفصحى تعني القوم الذين ينفرون معك أو يتنافرون في القتال. وفي اللهجة العامية السودانية يقولون عندنا نفير: أي عمل يشترك الجميع في أدائه كبناء أو غيره [قاموس اللهجة العامية في السودان للدكتور عون الشريف قاسم، الخرطوم، 1972، ص 783].

16- انظر الورقة التي قدمها الناشط النوباوي في المملكة المتحدة الأستاذ سليمان رحال لورشة العمل عن الحرب الأهلية السودانية في كلية سانت أنتوني، جامعة أوكسفورد، بريطانيا في مارس 1993

"*The Crisis in the Nuba Mountains*"

17- عن الزراعة في المنطقة انظر حاشية رقم 15.

18- انظر بحث الدكتور فرح حسن آدم، "أساليب الإنتاج الزراعي في السودان"، [مجلة الدراسات السودانية، المجلد 4، العدد 2، يوليو (تموز) 1974]، جدول 19، ص 75؛ والإتحاد الوطني [16/1992/9، 1992/11/30]

19- عن بدايات زحف البقارة نحو جبال النوبا راجع تقرير المخابرات السودانية المطبوع في ديسمبر (كانون الأول) 1912 بعنوان

"*Anglo-Egyptian Sudan Handbook Series: Kordofan and the region to the west of the White Nile*".

غالبية سكان جنوب كردفان يعيشون في الريف (65٪)، ويعيش 12٪ في المدن و23٪ عبارة عن مجموعات رحل. وتتركز حركة القبائل العربية في المنطقة الشرقية. وقد كان إهتمام السلطات منذ ايام الإستعمار دائما هو تلبية إحتياجات القبائل العربية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالمسارات (المراحيل) لمواشيهم ونقاط المياه ومناطق الرعي الموسمية.

20- انظر مقالة جون ساغار، حاكم مديرية كردفان (1917-1921):
"Notes on the History, Religion and Customs of the Nuba", *SNR*, 5, pp 137-156.

وهو يستند إلى تجربة تاريخية حيث استخدم الجلابة قبائل البقارة في غزو واصطياد العبيد في إطار عملية التبادل التجاري في المنطقة. فالرحالة الأسكلندي بتارك ذكر انه إبان زيارته للمنطقة في العام 1861:

> "لاحظ ان حكام المنطقة من قبل السلطة العثمانية (الأتراك) كانوا يصادرون مواشي البقارة في منطقة جنوب كردفان كنوع من جباية الضرائب ويقومون ببيعها محليا إلى الجلابة الذين كانوا يستخدمونها في عمليات التبادل مع قبائل البقارة في الحصول على العبيد وسن الفيل والذهب"

راجع كتاب الرحالة جون بيثرك

Egypt, the Soudan and Central Africa, by J. Petherick, W. Blackwood, Edinburgh, UK, 1861, p 321.

21- انظر ورقة سليمان رحال (حاشية 16).

22- انظر كتاب الرحالة بيثرك (حاشية 19).

23- لمزيد من التفاصيل انظر المراجع التالية:

Egypt in the Reign of Muhammad Ali, by A. Marsot, CUP, Cambridge, UK, 1984, p 127.

Egypt in the Sudan, by R. Hill, London, UK, 1959, pp 7-8.

The History of Egypt, by P. Vatikiotis, Baltimore, USA, 1985, p 58.

Travels in Kordofan, by I. Pallme, London, UK, 1844,p 307.

Report on Egypt Candida, *Parliamentary Papers*, by J. Bowring, 21, London, UK,1840, p 90.

24- راجع كتاب المبشر إستيفنسون (حاشية 7).

25- انظر مقالة الدكتور حسن أحمد إبراهيم "محمد علي واستخدام الأرقاء السود"، [مجلة الدراسات السودانية، العدد 1، المجلد 3، أكتوبر (تشرين أول) 1971].

26- يشكل أبناء الجبال وجوداً ملحوظاً في الجيش السوداني وفي قوات "جيش تحرير شعوب السودان"، وقوات احزاب التجمع الوطني الديمقراطي، كما لهم وجود واضح وسط قوات كل من دولتي البحرين وقطر.

27- لمزيد من التفاصيل عن سمات وسياسة وآثار الترحيل القسري التي اتبعها الخليفة عبد الله التعايشي انظر مقالة الباحث عثمان محمد عثمان "سياسة التهجير في عهد الخليفة عبد الله"، [مجلة الدراسات السودانية، العدد 1، المجلد 5، أغسطس (آب) 1975].

28- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة تقرير منظمة أفريكاووتش عن الوضع في جبال النوبا الصادر في العام 1988؛ والكتيب المركز عن مأساة منطقة جبال النوبا خلال الفترة 1985-1989 والتي رصد أحداثها ناشط حقوق الإنسان الأستاذ عمر شركيان (من أبناء قرية تيمين، جنوب الدلنج)

وأصدره على نفقته الخاصة في سبتمبر (أيلول) 1995 في المملكة المتحدة.

29- راجع كتاب المبشر إستيفنسون (حاشية 7).

30- راجع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها كمال الدين محمد صالح إلى جامعة لندن، المملكة المتحدة في العام 1980

The British Administration in the Nuba Mountains Region of the Sudan: 1900-1956.

ودراسة الدكتور أحمد عثمان محمد إبراهيم، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، رقم 15، والصادرة في العام 1985

The Dilema of British Rule in Nuba Mountains: 1898-1947, **KUP, Khartoum, Sudan.**

31- انظر دراسة الدكتور أحمد عبد الرحيم نصر "الإدارة البريطانية والتبشير الإسلامي والمسيحي في السودان: دراسة أولية"، [مجلة الدراسات السودانية، العدد 2، المجلد 3، يونيو (حزيران) 1972] والتي أعادت طبعها هيئة الشؤون الدينية والأوقاف السودانية في كتاب العام 1979.

32- عن الوضع الديني انظر كتاب الدكتور أحمد نصر (حاشية 31). كما يمكن مراجعة دراسة الباحث السويدي ليف ماقنر من المعهد الإسكندنافي للدراسات الأفريقية، أوبسالا (السويد) عن المتغيرات في الثقافة المحلية والتكامل الثقافي والإجتماعي من خلال عمليات الأسلمة والتعريب بالتركيز على منطقة الليري (محافظة رشاد) خلال الفترة بين 1979-1984

From Mountains to the Plains: The integration of the Lafofa Nuba into Sudanese society, **by L. Magner, SIAS, Uppsala, Sweden, 1994.**

كما يمكن الحصول على معلومات إضافية عن الخريطة الدينية للمنطقة بالتركيز على النشاط التبشيري الإسلامي الذي تقوم به كل من منظمة الدعوة الإسلامية، الجمعية الأفريقية للأمومة والطفولة، لجنة مسلمي أفريقيا الكويتية، مؤسسة موفق الخيرية البريطانية، ومنظمة البر الدولية بمراجعة دراسة عضو هيئة التدريس بجامعة كردفان (مدينة الأبيض) بن عمر عبيد الله "إنتشار الإسلام في جنوب كردفان: إشارة لدور المنظمات الإسلامية 1984-1995"، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، 1997.

33- انظر مداخلة خميس عبد اللطيف في ندوة "قبائل التماس ودورها في ترسيخ الوحدة الوطنية"، [الخرطوم، 1994/8/28]، والتي ذكر فيها أن:

> "الأستاذ خميس عبد اللطيف عضو أمانة حزب الأمة القومي مسلم بينما عمه قسيس مشهور وكذلك السياسي فيربال ميثاق مسيحي بينما والده روك رج سلطان مسلم، وناشط حقوق الإنسان المعروف زكريا دينج مسلم بينما شقيقه الدكتور فرانسيس دينج، الدبلوماسي والباحث المعروف، مسيحي".

34- راجع دراسة الآثار الثقافية والإجتماعية للهجرة من الجبال التي قدمها الأستاذ أحمد علي سبيل "الهجرة من جبال النوبا إلى العاصمة"، إلى شعبة البحوث، المركز الإسلامي الأفريقي، الخرطوم، السودان، 1989.

35- انظر ملخص "نتائج التعداد السكاني الرابع"، [الإنقاذ الوطني، 1993/8/22].

36- انظر تقرير الإقتصادي E. Mackey، تقرير داخلي، مؤسسة تنمية جبال النوبا، يونيو (حزيران) 1986، [ملف "جبال النوبا"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

37- راجع حاشية رقم 36.

38- راجع تقرير داخلي لتقييم مؤسسة جبال النوبا للإنتاج الزراعي (حاشية 35)، قام بتحريره المدير الإقتصادي للمشروع، صفحة 78، [ملف جبال النوبا، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

39- انظر دراستهما عن حل النزاعات وادارتها في مجتمع تعددي
"Conflict Management: A heterocultural perspective", in *Cultivating Peace*, IDRC, Washigton DC, USA, 1999.
راجع أيضاً "النوبا بين الماضي القريب والحاضر القريب" الملف الممتاز الذي أعدته أسرة تحرير حوار [العدد 2، يوليو (تموز) 1993].

40- عن نسب المزارعين انظر التقرير الداخلي لمؤسسة جبال النوبا للإنتاج الزراعي NMAPC/Pro/WO/16/SUD، ص 10؛ [ملف جبال النوبا، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

41- انظر ورقة سليمان رحال (حاشية 16).

42- راجع تقرير منظمة "الحقوق الأفريقية" الصادر في يوليو 1995
Facing the Genocide: The Nuba of the Sudan, African Rights, London, UK, 1995.

43- نشرة مكتب الزراعة الآلية، الدلنج، ولاية جنوب كردفان، أبريل (نيسان) 1995.

44- نحتفظ بنص المقابلة واسم الشخص، وسننشر اسمه اذا سمحت الظروف الأمنية.

45- انظر موضوع سجن الملك حسين الاحيمر، [النفير، المجلد 2، العدد 1، أبريل (نيسان) 1996].

46- راجع تقرير بعثة تقصي الحقائق إلى منطقة الجبال بواسطة منظمة التضامن المسيحي في الفترة 16-22 يونيو (حزيران) 1999 [ملف جبال النوبا، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

47- انظر تقرير التضامن المسيحي (حاشية 46).

48- لسرد تفصيلي لدور الدفاع الشعبي في المنطقة انظر الفصل الثالث (الباب الثالث) من رسالة الماجستير المقدمة من سراج الدين عبد الغفار عمر "تاريخ الصراع في جبال النوبا: 1984-1996"، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا، الخرطوم، السودان، 1996.

49- انظر "تلاعب وتجاوزات خطيرة في المشاريع الزراعية جنوب كردفان". [السودان الحديث، 1992/3/27].

50- وانعكس أمر الصراع حول الموارد سلباً على منطقة المسيرية أيضاً بانفجار الصراع بين عشائر العجايرة والزرود حول منطقة جاما لمشاريع الزراعة الآلية، حيث وجهت الحكومة بتوزيعها على المقاتلين في الدفاع الشعبي؛ ورفضت عشيرة الزرود التوزيع في منطقة تواجدهم الجغرافي. انظر مقالة صلاح جلال "تساؤلات حول الصراع في منطقة المسيرية"، [الخرطوم، 1993/9/9].

51- راجع مقالة ليليان ساندرسن عن خطة التعليم في جبال النوبا
"Educational Development and Administrative Control in the Nuba Mountains Region of the Sudan", *J. of African History*, vol 4(2), 1963.
وجد الباحث السويسري أوزوالد إيتن في نهاية العقد السابع من القرن العشرين ان نسبة النوبا في المدارس الإبتدائية في المنطقة الشرقية من الجبال لا تتجاوز ثلث عدد الطلاب. راجع كتاب
Economic Pressures on Traditional Society: The case study of Southern Nuba economy in the modern Sudan, by O. Iten, EU Papers, Bern, Switzerland, 1979.
راجع ايضاً دراسة الدكتور أرباب إسماعيل فارس "أوضاع التعليم وعلاقتها بالسلام في جنوب كردفان"، [دراسات إستراتيجية، العدد 17، أبريل (نيسان) 1999] عن الأوضاع قبل بداية الحرب في العام 1985 وإلى توقيع إتفاقية السلام بجنوب كردفان مع هارون كافي العام 1997 وما بعد توقيع الإتفاقية. في خلال العام 1998 كانت نسبة الإستيعاب للتلاميذ في مرحلة الأساس 35٪ بينما لم تتجاوز 8.3٪ في مرحلة الثانوي الأكاديمي. وللمقارنة السريعة بين ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان انظر الجدول التالي للعام الدراسي 1995-1996؛ وأساس المقارنة أن مساحة جنوب كردفان تعادل مايقرب 3 مرات مساحة ولاية الجزيرة (27,549 كلم2) بينما عدد سكان جنوب كردفان حوالي 1.003 مليون يبلغ عدد سكان الجزيرة 1.706 مليون شخص.

52- لمزيد من التفاصيل عن دور منظمة "كومولو" السرية راجع مقالة عزالدين كوكو:
"The Organisation of the People of the Nuba Mountains: A brief introduction to the history of Komolo"
[الفجر، المجلد 2، العدد 86، 1999/1/3].
انظر أيضاً المقابلة المطولة مع محمد أبوعنجة أبو راس (نائب دائرة كادقلي عن الحزب القومي، 85-1989) والتي لخص فيها تجربة الحزب القومي خلال فترة التعددية الثالثة [الإتحادي الدولية، 12/10/1997].

52- لمراجع عن الإتهامات بالعنصرية انظر حاشية رقم 41، في مقدمة هذا الكتاب المعنونة "إستهلال"، ص 55.

53- الخلفية الإجتماعية والسياسية لقيادات إنتفاضة النوبا المسلحة تكاد ان تكون متماثلة. يوسف كوه مكي هو مسلم ينتمي إلى قبيلة الميري، التحق بالكلية الحربية (الدفعة 21)، إنتقل قبل إكمالها للعمل في مجال التدريس الإبتدائي، ثم انتقل إلى كلية الإقتصاد بجامعة الخرطوم حيث كان رئيساً لرابطة طلاب المنطقة. عمل بعدها في مجال التدريس الثانوي قبل تفرغه للعمل السياسي نائباً لمنطقة كادقلي في مجلس الشعب الإقليمي بكردفان (1981-1984).
أما دانيال كودي أنجلو فهو من منطقة رفي هيبان، وينتمي إلى المذهب الكاثوليكي. عمل في مجال

التدريس لمادة التربية المسيحية قبل ان يتفرغ للعمل السياسي نائباً في مجلس الشعب القومي الرابع (البرلمان)؛ وهو عمل في مكاتب الحركة في أديس أبابا ونيروبي وكان ممثلها لفترة 5 سنوات في منطقة الشرق الأوسط ومديرا لمكتبها بالقاهرة. كان لفترة مسئولاً عن تعليم اللغة العربية للعقيد جون قرنق. القائد العسكري لمنطقة الجبال منذ العام 1993 هو إسماعيل خميس جلاب. وهو جندي سابق بالجيش السوداني ينتمي إلى قبيلة تيما، منطقة لقاوة. لمعرفة وجهة نظر دانيال كودي في الأحداث انظر مقابلته مع الصحفية سمدية عبد الرحيم "المرحلة الراهنة تتطلب تصعيد النضال بالعمل الثوري المسلح"، (السودان، 1994/9/1) ومقابلته مع الدكتور أحمد الأمين البشير (الفجر، 2/4/ 1998)؛ انظر أيضا "يوسف كوة:تحررنا ثلاثة أرباع إقليم كردفان"، (الفجر، 1999/1/3)؛ ومقالة الصافي علي أحمد "جبال النوبا: أزمة المتعلمين أم فشل السياسيين؟"، (الخرطوم، 1997/8/25).

54- انظر تصريحي يوسف كوة، (الفجر، 1993/12/25)؛ "حررنا ثلاثة أرباع أقليم كردفان"، (الفجر، 1999/1/3).

55- تقديرات مكتب الزراعة الآلية، الدلنج، ولاية جنوب كردفان، أبريل (نيسان) 1995. انظر تصريح العميد إبراهيم نايل إيدام، مستشار جهاز الأمن "عقوبات رادعة لكل مخرب يسعى لزعزعة الإستقرار" بجنوب كردفان، (القوات المسلحة، 1989/12/27)؛ وخطاب المقدم محمد الطيب فضل، محافظ كادقلي، (السودان الحديث، 1992/8/1).

56- مقابلة شخصية معه بواسطة المحقق في كيمبردج، برطانيا، 1999/12/17.

57- لسجل الأحداث من وجهة نظر رسمية عبرت عنها تقارير الإستخبارات العسكرية والقيادة العامة للجيش انظر بحث الجنرال رمضان زايد كوكو "التمرد في جنوب كردفان وأثره على الأمن القومي"، كلية الدفاع الوطني، دورة 7، 1990؛ وبحث العميد مدني عبد الوهاب محمد "الأوضاع الأمنية في جبال النوبا وأثرها على التنمية"، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، دورة 11، 1994؛ راجع أيضا مقابلة مع يوسف كوة، (الفجر، 1993/12/25)؛ ومقابلة شخصية معه بواسطة المحقق في كيمبردج، برطانيا، 1999/12/17.

58- انظر الدراسة التوثيقية التي أعدها العقيد إبراهيم نايل إيدام، نائب مدير جهاز الأمن خلال فترة التعددية الثالثة وعضو مجلس إنقلاب يونيو (حزيران) في فبراير (شباط) 1988 "تسليح القبائل وأثره على الأمن"، وزارة الدفاع، معهد المشاة، قادة ألوية المشاة رقم 1، بحث 5020؛ وبحث العقيد علي عثمان محمد النصري "ظاهرة المليشيات وكيفية التغلب عليها"، معهد المشاة، بحث 5019، يناير (كانون الثاني) 1989. انظر أيضا حاشية رقم 64.

59- بيان أفريكا ووتش (راصد أفريقيا) عن الترحيل القسري، صادر في 1992/9/9.

60- انظر تصريح حامد الجبوري، عضو المجلس الإنتقالي، (الخرطوم، 1993/8/4).

61- راجع تقرير منظمة "الحقوق الأفريقية" الصادر في يوليو 1995 (حاشية 43).

62- انظر "قصة التمرد في جنوب كردفان" كما ذكرها عمر سليمان، مساعد والي كردفان للسلام (السودان الحديث، 1992/5/10)؛ الحلقة الثانية نشرت في 1992/5/12.

63- أصبح السياسي المخضرم القسيس فيليب عباس غبوش أميناً عاماً لإتحاد جبال النوبا في العام

1964، ونجح خلال 5 سنوات في توحيد 4 منظمات تحت قيادته والتي كانت تدعي تمثيل مصالح 4 ملايين من زنوج شمال السودان. فاز في انتخابات 1986 في الدائرة 36، بالخرطوم بأغلبية كبيرة (5948 صوتا ضد 3934 صوتا)؛ وكان عضوا في لجنة صياغة دستور السودان في العام 1968 والعام 1997. اعتقل مرات عدة وفي مختلف الأنظمة المدنية والعسكرية بتهمة قيادته منظمات "عنصرية" زنجية، [الشرق الأوسط، 1985/10/1، 1985/10/7، 1985/12/19، 28/12/1985، 1985/12/29، 1985/12/30؛ الخرطوم 1994/12/14؛ القدس العربي 1998/1/24؛ الأنباء السودانية 1998/3/12]. لمزيد من التفاصيل عن التطورات السياسية في المنطقة انظر كتاب:

The Secret War in the Sudan: 1955-1972, by Edgar O'Balance, F&F, London, UK, 1977.

64- مقابلة مع عبد الرسول النور [الراية السودانية، 1989/5/30] وهو ينتمي إلى قبيلة المسيرية الحمر، منطقة الجلد. وكان قد شارك في حملة التعبئة لتنظيم مليشيات القبائل العربية في المنطقة (المراحيل) عندما كان وزيرا للدولة بوزارة الصناعة حيث قام بطواف شمل 63 مدينة وقرية في جنوب كردفان خلال فترة 13 يوما. وراجع مقالة عمر منصور فضل (منطقة الكركل، ريفي الدلنج) عن تزايد نشاط المليشيات العربية وأثرها على الأمن "الكركل آخر معاقل الأمن والإستقرار تبدأ الإشتعال"، [السياسة، 1989/6/13]. وأنظر، أيضا، "عبد الرسول النور يدافع عن قوات الدفاع الشعبي"، [الميدان، 1989/6/1]؛ حيث ذكر:

> "ان تسليح موالين للدولة وللقوات المسلحة أملته ضرورة إتساع أراضي الإقليم وتشتت المواطنين في مناطق الرعي والزراعة حيث تصعب الحماية الكافية خاصة وان حكومة الإقليم لا تستطيع حماية أكثر من ألف مشروع زراعي".

وراجع "عودة إحدى كتائب أتانيا-2 إلى الأبيض" واستقبالها الحافل بواسطة الجنرال الحسيني (والي كردفان) بعد "تنفيذ العديد من العمليات الناجحة ضد الخوارج"، [الإنقاذ الوطني، 5/27/1992]. انظر أيضا الحاشية رقم 28. راجع أيضا مقالة عبد الرسول النور "أسطورة كاربينو وأبو جوجو ياسين"، [الإتحادي الدولية، 1999/9/21].

65- من المعروف أن الإداري حامد يوسف، ضابط تنفيذي مجلس المنطقة الجنوبية كان قد أشرف في مايو (أيار) 1989 على تنظيم وعقد أول إجتماع من نوعه لتأسيس أول قوات الدفاع الشعبي في منطقة جبال النوبا وفقا لتعليمات علي جماع (محافظ مديرية جنوب كردفان) وفقا لتوجيهات عبد الرسول النور (حاكم كردفان، حزب الأمة). آخر مرة تم فيها تسليح القبائل العربية لإخضاع قبائل أفريقية الأصل كانت على أيام الإستعمار البريطاني حيث تم تسليح قبيلة الكبابيش لهزيمة دولة الفور خلال العقد الثاني من القرن العشرين.

66- عن بدايات الدفاع الشعبي في المنطقة انظر [الراية السودانية، 1989/5/30].

67- راجع تأكيدات محافظ جنوب كردفان، عبد الوهاب عبد الرحمن [الإنقاذ، 1990/11/8]؛ "السودان يتوقع إنهيار قوات قرنق وإعلان عن مكافأة للمستسلمين"، [القدس العربي، 7/25/1991]؛ "الخرطوم: إستسلام 100 متمرد"، [الحياة، 1991/7/25]. انظر، أيضا، "الفريق البشير: عازمون على إنهاء التمرد بجنوب كردفان هذا العام"، [السودان الحديث، 10/17/1991]؛ وتصريح المقدم عبد الوهاب حسن حسين (والي ولاية كردفان بالإنابة) "إعلان جنوب كردفان منطقة خالية من التمرد قريبا"، [السودان الحديث، 1992/9/6]؛ وتأكيد الجنرال سيد

الحسيني (والي كردفان) ان هذا العام سيشهد "تطهير البلاد من دنس التمرد"، [الإنقاذ الوطني، 29/ 1992/9].

68- انظر إعلان الجنرال عريضة، "إنتصارات باهرة للقوات المسلحة والدفاع الشعبي بجنوب كردفان"، [السودان الحديث، 1992/2/27].

69- راجع "الحكومة تحاصر أبناء جبال النوبا" وذكر فيه ان 320 من أبناء المنطقة "المثقفين يواجهون خطر التصفية الجسدية"، [الأهالي، 1993/9/1]. وأنظر ملخص تقرير منظمة "الحقوق الأفريقية" "الخرطوم تنفي تطبيق سياسة التطهير العرقي في جبال النوبا"، [الشرق الأوسط، 9/9/ 1992]. كانت عملية إغتيال العميد آدم أحمد آدم، قائد حامية كادقلي (اللواء الثاني) والملازم محمد تاور، قائد ثاني الدفاع الشعبي في المنطقة وجرح قائد الدفاع الشعبي المقدم محمد أحمد جمع الله أكبر تحدٍ واجهته أجهزة الحكومة السياسية والأمنية وانتصارا معنويا كبيرا لإنتفاضة النوبا المسلحة؛ لكنه وفر الغطاء الدعائي لعمليات التصفية الجسدية لعدد كبير من المدنيين تحت دعوى مكافحة "الطابور الخامس". واستفادت الحكومة وأجهزة أمنها المختلفة (المدنية والعسكرية) من سجلات "العائدين" باعتبارها مصادر أولية للمعلومات منذ وقت مبكر وتوظيفها في عملياتها الوقائية والعسكرية والدعائية المضادة بفعالية وفي إختيار أفراد لإعادة تجنيدهم في الدفاع الشعبي والقوات المسلحة. وقد أسست لذلك الغرض إدارة مختصة للتسجيل والتحقيقات تابعة لمكتب مساعد الوالي للسلام باشراف أحد أبناء الرواوقة (حسين إبراهيم كرشوم، المستشار السياسي الحالي للسفارة السودانية ببريطانيا). انظر "المنشقون على قرنق لم يطيحوا قائد قواته في جنوب كردفان"، [الحياة، 8/ 1991/11]؛ "إنشقاقات واغتيالات في أوساط التمرد بجنوب كردفان"، [السودان الحديث، 4/22/ 1992]؛ "العائدون إلى كادقلي يكشفون وحشية قرنق"، [السودان الحديث، 1994/7/31]؛ "الحركة تنفي إنشقاق صفوفها بجبال النوبا"، [الخرطوم، 1994/10/5].

70- انظر رسالة المواطنة الإيرلندية ماريون روي وزوجها *"Genocide Unreported in the Sudan"*، [Guardian، 1992/11/1]. لمزيد من المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في جبال النوبا انظر، أيضا، نشرة "النفير" الإخبارية الخاصة بجبال النوبا التي تصدر في لندن، والشهادة الشخصية للرحالة البريطاني جوريج رودجر [1993] وعنوانها *The Nuba of Kordofan*؛ ونشرات منظمة Survival for Tribal People؛ ونشرات منظمة العفو الدولية وتقارير منظمة أفريكا ووتش [خاصة 1991/12/10؛ 1992/9/9]؛ وخطاب دوجلاس هوغ (وزير الدولة البريطاني لشؤون الخارجية) أمام اجتماع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بجنيف [1993/2/9]؛ وملخص الإجتماع التضامني بمجلس العموم البريطاني مع جبال النوبا في 1993/3/4، وتقرير تفصيلي صادر عن منظمة التضامن مع جبال النوبا بالخارج *Focus on the Nuba Mountains* المؤرخ 1993/7/6، ونداء البرلمان الأوروبي بوقف حملات التطهير العرقي بحق النوبا [أخبار السودان، 1994/1/25] والتقرير الشامل الصادر عن منظمة "الحقوق الأفريقية" *Facing Genocide: The Nuba of Sudan* والذي يغطي الفترة 1985-1993 الصادر في يوليو (تموز) 1995.

71- تم في فترة شهور معدودة تصفية 158 من الكوادر القيادية للحزب القومي السوداني الذي يقوده فيليب عباس غبوش [الخرطوم، 1994/2/13]، وقد ذكرت الشائعات وقتها أسماء عدد من المسئولين عن هذه التصفيات منهم المقدم محمد أحمد دقنة (مدير استخبارات الفرقة 5، الأبيض) والعقيد محمد عبد الكريم السيد والرائد أحمد خميس والمقدم عوض أحمد عبد الله (قائد الدفاع الشعبي، الدلنج) والعقيد حامد إبراهيم (قائد حامية كادقلي) والرائد محمد إبراهيم كباشي (حامية

الدلنج) والملازم كمال يوسف (قائد الدفاع الشعبي، قاوة) والعميد العباس عبد الرحمن الخليفة (قائد قوات الدفاع الشعبي). كما كانت بعض المصادر تحمل مؤسسي الدفاع الشعبي في المنطقة الملازم أحمد عبد الله محمود (الشهير بالكلس، وينتمي إلى قبيلة المسيرية، تمت تصفيته بواسطة "جيش تحرير شعوب السودان") ومحمد آدم الشفيع (ينتمي إلى الحوازمة) مسئولية مذابح عدة جرت تحت سمع وبصر السلطات منذ 1987. ولعل البلاد تحتاج لجنة للتحقيق في اتهامات "وقائع التجاوزات" التي تمت في أقرب فرصة تسمح بها التطورات السياسية في السودان. انظر أيضا حوار مع المخرج السينمائي الفرنسي هوغو دايارودي "ما يتعرض له النوبا أكثر من عملية تطهير عرقي". [آفاق جديدة، العدد 5، يوليو (تموز)1993].

72- كان من أبرز العاملين في إذاعة الجهاد بكادقلي والتابعة لإعلام الدفاع الشعبي في المنطقة محمد بشير القراي والطيب عبد الله محمد حمد وهما كانوا من كوادر حزب الترابي منذ زمن دراستهم في جامعة أمدرمان الإسلامية. راجع النص الكامل للفتوى "فتوى بقتال الخوارج"، والتي أصدرها مجموعة من رجال الدين الذين ينتمون جميعا إلى القبائل العربية وهم موسى عبد المجيد، مشاور جمعة سهل، محمد صالح عبد الباقي، قرشي محمد الكرور، الناير أحمد الطيب واسماعيل عبد السيد عبد الله، [حوار، العدد 3، أكتوبر (تشرين الأول) 1993].

73- انظر تصريح المقدم محمد الطيب فضل لصحيفة الإنقاذ الوطني وإشارته إلى ان "استجابة المواطنين لدعوة الجهاد كانت ذات أهمية كبيرة في تشريد المتعاطفين مع جيش التمرد وتأييد القوات المسلحة في عملياتها ضد المتمردين"، [المعاد نشره في صحيفة الشرق الأوسط، 11/23/ 1991].

74- كانت مسيرة "أمان السودان" التي نظمتها الجبهة القومية الإسلامية في العام 1985 نقطة تحول فاصلة في تقديم النزاع الدموي إلى الرأي العام باعتباره يستهدف الوجود العربي والدين الإسلامي. انظر مناشدة "اتحاد أبناء جبال النوبا" للمجتمع الدولي التدخل ووقف سياسة تستهدف إبادة النوبا؛ ومخاطبته لرئيس واعضاء مجلس الثورة من خلال 15 مذكرة "تحذر من تسليح القبائل العربية وإداناتها لحزب الأمة لإنتهاجه هذه السياسة"، [الحياة، 1991/9/23؛ Sudan Monitor, vol 3(3), Sep 1992]. من جهة أخرى تمكن يوسف كوة مكي من الحصول لأول مرة على دعم معنوي كبير وسافر من الفاتيكان حيث عقد في 24 فبراير (شباط) 1999 اجتماع رتبه القس ريناتو سيباتا مع قيادات نافذة فيه، وقدمه إلى اركان الحكومة الإيطالية ممثلة في وكيل الخارجية ومعتمد حقوق الإنسان وأعضاء البرلمان والإعلام [النفير، العدد 4، المجلد 4، فبراير (شباط) 1999].

ركزت الحكومة السودانية حملتها الدعائية الموجهة إلى تجمعات أهالي الجبال في الخارج، حيث تمثل المقابلة التي نشرتها صحيفة "السودان" الصادرة بواسطة السفارة السودانية في لندن عينة ممثلة لمراميها؛ فقد صاغها أحد أبناء المنطقة الذين يعيشون في المملكة المتحدة مع الملك حازم يعقوب رحال "أمير أمراء منطقة جنوب كردفان" الذي قال:

> "ان هذا التمرد طرح انه يسعى لتحرير السودان ولكنه للأسف الشديد استهدف المواطن السوداني ودمر البنيات الأساسية وأضرّ بمصلحة المواطن السوداني ومواطن جنوب كردفان بصفة خاصة، وأقولها على وجه الخصوص المواطن النوباوي إذ انه تضرر تضررا كبيرا متمثلا في فقد الأرواح وفقد المستقبل، وتضررت كل نواحي الحياة. نعم ان كل القبائل التي تقطن بهذه المنطقة قد تضررت من دخول التمرد للمنطقة، إلا ان المواطنين من النوبا كان تضررهم أكثر لأنهم الأكثر انتشارا في

المنطقة وأكثر استقراراً، فجاء التمرد فسلبهم حقوقهم وشردّهم ونهب أموالهم وسامهم بأسوأ أنواع العذاب، وعاملهم أفظع أنواع المعاملة التي لا تمت للإنسانية بصلة".

الدكتور (مهندس) عمر أبو البشر، أحد كوادر "الجبهة القومية الإسلامية" الناشطة في المملكة المتحدة منذ العام 1985. زار منطقة جبال النوبا في أواخر أبريل (نيسان) 1995 وكتب تقريراً تفصيليا عن رحلته في صحيفة "السودان"، إحدى مطبوعات [واجهات] الملحقية الإعلامية بالسفارة السودانية في لندن والتي كانت تصدرها "جمعية الثقافة والبحث العلمي" ويحررها محمد عوض بارودي (مدير تحرير، الراية، لسان حال جبهة الترابي 1985-1989]. ومن نماذج حملاتها الإعلامية ما نشرته صحيفة عكاظ السعودية [1997/10/17] تحت عنوان "منطقة جبال النوبا: بين التمرد والحوار"، وآخر "إنسلاخ أعداد كبيرة من أبناء النوبا من حركة التمرد" [1998/3/22] من مراسلها مجاهد خليل المعروف بصلته القوية بأجهزة الحكومة السودانية.

75- في هذا الإتجاه تم في منتصف العام 1992 إفتتاح فروع جديدة للبنك الزراعي بمحافظتي الدلنج وكادقلي وفرع آخر بمحافظة تدلتي لتمويل الزراعة في جنوب كردفان خاصة المزارعين خارج التخطيط، انظر تصريح محمد زين عبد الرحيم، رئيس قطاع العمليات [السودان الحديث، 8/1/ 1992]؛ وراجع "تأمين المشاريع الزراعية بجنوب كردفان وتوفير الآليات الزراعية"، [الإنقاذ الوطني 1992/8/1]. كما تم إفتتاح فروع جديدة للبنوك الإسلامية في أبوجبيهة منها فرع بنك التضامن الإسلامي [الإنقاذ الوطني، 1992/4/17]، وآخر لبنك التنمية التعاوني الإسلامي بالإضافة إلى فرعه في مدينة الدلنج [السودان الحديث، 1992/12/19].

76- راجع تصريح أحمد الرضى جابر (رئيس لجنة السلام، المجلس الوطني الإنتقالي) "مسؤول سوداني يعترف بترحيل أبناء النوبا إلى شمال كردفان"، [الشرق الأوسط، 1992/9/22]. ركزت الحملة الإعلامية للحكومة منذ العام 1990 على "حالة الزعر والهلع التي يعيشها المتمردون والجماعة الخفيّة نتيجة إبعادهم عن مناطق الزراعة التي تؤمنها القوات المسلحة والدفاع الشعبي"، [الإنقاذ الوطني، 1992/9/27]؛ "25 ألف متمرد يسلمون أنفسهم" في أماكن مختلفة بجنوب كردفان، وعزا المقدم محمد الطيب فضل (محافظ كادقلي) ان ازدياد أعداد العائدين من التمرد إلى "الظروف القاسية التي يعيشونها في كنف التمرد وفقدانهم الثقة في قياداتهم بسبب الإنشقاقات والخلافات التي تسود بينهم، إضافة للمبادرات السلمية والنداءات المتكررة التي توجهها لهم الحكومة"، [الإنقاذ الوطني، 5/31/ 1992؛ السودان الحديث، 1992/6/2، 1992/11/28]، "حماية المشاريع بواسطة القوات المسلحة والدفاع الشعبي"، [الإنقاذ الوطني، 1992/11/28]. بالإضافة إلى قرار الوالي بالدعم المالي لمحافظات شمال كردفان لمواجهة أعباء توطين النوبا، [السودان الحديث، 1992/5/31]. وعندما وصفت الصحفية البريطانية جولي فلنت أحوال ومصير النازحين الصعب ومعاناة العائدين في قرى السلام الحكومية [الناردبان، 1993/4/24] فقد علقت صحيفة القيادة العامة للجيش السوداني استمرار تدفق "العائدين" باعتباره "نتيجة طبيعية للأمن والإستقرار الذي عم أرجاء البلاد ونتيجة إقتناع من كانوا في كنف التمرد بعدم جدوى التمرد وضبابية الرؤية وغياب الهدف"، [النصر، 1994/11/9].

77- انظر "زراعة مساحات واسعة ومشكلة في العمالة"، [الإنقاذ الوطني، 1992/9/20] وعن مشاركة "العائدون من حركة التمرد" في الزراعة والحصاد "آلاف العائدين يشاركون في الزراعة بكردفان"، [الإنقاذ الوطني، 1992/11/28].

78- انظر "منظمة لحقوق الإنسان تتهم الحكومة السودانية بشن حملة ضد النوبا"، [الخرطوم، 7/23

/1995]. وعن "التطهير العرقي" في جبال النوبا انظر نشرة Voice [مجلد 1، عدد 5، نوفمبر (تشرين الثاني) 1992] حيث نشرت قائمة بأسماء 43 شخصاً تم تصفيتهم جسدياً بواسطة قوات الدفاع الشعبي في منطقة لقاوة ورجل الفولة. وعن مجازر المنطقة انظر شهادة منير شيخ الدين منير، عضو المكتب السياسي للحزب القومي [أخبار السودان، 1992/11/23]. وراجع "منظمة تدعو لمنطقة آمنة لشعب النوبا في السودان"، [الشرق الأوسط، 1992/11/25] حيث دعت لأول مرة منظمة التضامن مع جبال النوبا بالخارج الأمم المتحدة إلى إقامة مناطق على غرار تلك التي أنشئت لحماية الأكراد في العراق. وأنظر ملخص مخاطبة الأستاذ فاروق أبوعيسى (أمين عام إتحاد المحامين العرب) للدورة 49 لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف والتي إتهم فيها النظام السوداني "بإرتكاب أكبر مذبحة ضد قبائل النوبا" بشنها هجوماً على قبيلة الكواليب (ريفي هيبان) بقيادة النقيب إبراهيم عبد الله محجوب والملازم يونس الرحيمة [Voice، المجلد 2، العدد 2، فبراير (شباط) 1993]، "المعارضة تتهم الخرطوم بإبادة 6 آلاف من النوبا"، [الحياة، 1993/2/6]. انظر، أيضاً، قرار الكونجرس الأمريكي رقم 94، الخاص بالسودان، الجلسة 103 في *Congressional Record*، المجلد 139، العدد 46، الصادر في 1993/4/3.

79- شهد العام 1992 عمليات تمشيط ضخمة جداً في الهضاب الشرقية لجبال النوبا تزامنت مع تدفق أعداد كبيرة من "العائدين"، راجع "عمليات عسكرية ضخمة لمطاردة قوات قرنق في جبال النوبا"، [الحياة، 1992/5/24]. وأنظر "أبدام: السودان موعود بتنمية شاملة"، [الإتحاد الوطني، 1992/7/16]. وعن تطورات الوضع راجع المقالة المترجمة للصحفية البريطانية جولي فلينت "سلطة الجبهة... ومجابهة التحدي الكبير في جبال النوبا"، المنشور بالناردبان [الفجر، 3/21/ 1999].

وسعت حكومة الخرطوم بنشاط ملحوظ خلال شبكتها الإستخبارية المتخصصة في الإتصال بمجموعات تطلق عليهم صفة "المؤلفة قلوبهم" من سياسي النوبا بالداخل والخارج (خاصة مصر وليبيا ومنطقة الخليج) وحشدهم في اطار الإنخراط في مشروعها للسلام. واستندت في ذلك إلى ما توفر لها من معلومات بعد تواصل تدفق "العائدين من حركة التمرد" والتي تجاوز عددهم ½مليون من العائدين إلى المناطق الآمنة بجنوب كردفان، والتي تعكس في الوقت نفسه اتساع القاعدة المؤيدة "للتمرد". وتضافرت بجهوداتها تلك مع عمليات الأجهزة الأمنية الإستقطابية التي استهدفت اختراق مجتمعات النوبا في مدن شمال السودان والمهجر وتجنيد أفراد للخروج بهم من دائرة الرصد الأمني والرقابة والعمل الوقائي والإنذار المبكر للمشاركة في تحجيم نفوذ قيادة محاربي المنطقة وتشويه سمعتهم في الداخل والخارج. وروجت، في غير مرة، إلى وقوع انشقاقات واغتيالات في صفوف القيادات السياسية والعسكرية لمنطقة جبال النوبا. تمت محاولات ناجحة من قبل الحكومة لإختراق صفوف تجمعات أهالي منطقة جبال النوبا في المهجر خاصة في دول الخليج وليبيا. كان من أبرز نتائجها "حرب البيانات" التي بدأت تنطلق منذ منتصف 1994 بين بعض الكوادر السياسية للحزب القومي السوداني في الخارج وداخل السودان. انظر على سبيل المثال "الحزب القومي -- القيادة الجماعية - ينفي تكوين مجموعات عسكرية أو عقد اتفاق مع الحركة الشعبية"، والذي تضمن هجوماً شديداً على أمين فلين (نائب برلماني خلال الفترة التعددية الثالثة ووزير السياحة) باعتباره يمثل مجموعة "متعاونة مع الجبهة الإسلامية" وأدانت أي محاولات للتعاون مع "حركة تحرير شعوب السودان" باعتبار التعاون معها "لم يورث النوبا غير الدمار والتشريد والمرارة"، [الخرطوم، 1996/8/5].

80- انظر مقابلته "فاتحت أخي في ماساة أهل النوبا فقال لي إنها أوامر عليا"، [المجلة، 3/13/ 1994]. وراجع "مجزرة في جبال النوبا يروح ضحيتها 6 آلاف مواطن"، [الراصد، العدد 3، يناير- فبراير (كانون الثاني-شباط) 1993]؛ وأنظر شهادة منير شيخ الدين (الحزب القومي) عن أحداث قرية دلو، في منطقة هيبان في 25 ديسمبر (كانون الأول) 1992، وإن 6 ألف مواطن لقوا حتفهم على

يد القوات الحكومية [الوسط، 1993/3/8]؛ ولمراجعة قائمة بأسماء مسؤولي أجهزة الأمن الذين شاركوا في تصفية ناشطي المنطقة راجع نشرة Voice [فبراير (شباط) 1993]. ولمزيد من التفاصيل عن إستهداف الدفاع الشعبي لمنطقة جنوب كردفان انظر نشرة Voice [الجلد 2، العدد 7، يوليو (تموز)]؛ والعدد 10، أكتوبر (تشرين الأول) 1993] لمراجعة أسماء 32 ناشط نوباوي تم تصفيتهم جسديا في سجن الأبيض بإشراف النقيب حسن محمد نور الناقب خلال الفترة 17–30 مايو (أيار) 1993؛ وشاهد الفيلم التوثيقي الذي تمكن المصور السينمائي والأنثروبولجي الفرنسي هوجو داويري في تصويره سرا في جبال النوبا. وتصور مشاهده جانبا من القرى التي دمرتها معارك الحرب الأهلية؛ وتحدث المواطنون فيه عن أعمال عنف تعرضوا لها على أيدي القوات الحكومية، "The Right to be a Nuba"، Voice]، الجلد 2، العدد 5، مايو (أيار) 1993؛ الحياة، 1993/5/19].

ولم تتردد قيادات نافذة في حكومة الخرطوم عن التبرير للمذابح التي حدثت في الجبال، والتي عبر عنها الدكتورغازي صلاح الدين (وزير الإعلام حاليا، كان وقتها وزيرا بالقصر الجمهوري) قائلا:

> "في زمن الحرب إضطررنا لإجراءات استثنائية ضد بعض، وهو أمر توجبه طبيعة الأمور في مثل هذه الحالات. فلا يمكن في هذا الخصوص السماح للخونة بأن (يسرحوا ويمرحوا) في البلاد وان يتركوا من دون مساءلة أو عقاب".

[الراية القطرية، 1994/9/9] واعيد نشره مرة أخرى في نشرة الراصد [فبراير (شباط) 1995]. انظر "مسؤول سوداني ينفي وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان"، [وكالة الأنباء القطرية وصحيفة الشرق الأوسط، 1993/5/15].

81– ملخص إحصائيات أصدرتها إدارة السلام بولاية كردفان، [السودان الحديث، 9/30/ 1992]. رفع عمر سليمان آدم (وزير الصحة ومساعد الوالي للسلام) عدد المدارس إلى 686 مدرسة [الإنقاذ الوطني، 1992/12/3]. انظر تصريح الجنرال محمد عبد الملك الطاش (وزير الزراعة بولاية كردفان) بأن العائدين يعملون في الزراعة بمحافظتي أم روابة والنهود [السودان الحديث، 1992/9/29]؛ وتوظيفهم كعمال في مشاريع الزراعة الآلية [الإنقاذ الوطني، 1992/9/20].

82– انظر "وفاة 820 سودانياً بمرض الكلازار في غرب ولاية كردفان"، [الشرق الأوسط، 10/7/ 1991]، "منظمة تضامن جبال النوبا تدعو كارتر لتقديم مساعدات لمنطقة الجبال"، [الخرطوم، 9/ 1995/4]. وعن تصنيفات المجموعات المتأثرة بالحرب الأهلية في جنوب كردفان انظر تصريح خالد مختار عبد الصمد، المدير الإقليمي للهلال الأحمر السوداني [السودان الحديث، 1994/4/13].

83– انظر "كردفان تدعو أبناءها للعودة"، [الإنقاذ الوطني، 1992/9/16]. وقد كانت كل مجهودات إدارة السلام، التابعة لرئاسة الجمهورية، بقيادة العقيد محمد الأمين خليفة قد إعتمدت على توظيف عدد محدود مختار بعناية من أبناء المنطقة (بقارة ونوبا). واعتمدت في تحركاتها السرية والعلنية على بوصلة إستراتيجية، هي فك الإرتباط بين قضية أهل الجبال والمناطق الأخرى من السودان بشكل عام وتكريس فصل قضية جنوب كردفان عن قضية جنوب السودان على وجه التحديد؛ وبالتالي حرمانها استراتيجيا من أيّ فرصة للحل لمظالم المنطقة على المستوى القومي مستقبلا. وكان الجنرال سيد الحسيني، حاكم ولاية كردفان قد عبر وقتها عن ذلك بأن ذكر أنه يجب عزل قضية التمرد في الولاية عن قضية جنوب السودان، موضحا ان هناك تمازجا عرقيا وقبليا في الولاية [جنوب كردفان]، كما ان التمرد في كردفان يقوده أفراد "مسلمون"، وان القضية ليست قضية دين وإنما "طموحات شخصية". انظر تصريح الجنرال سيد الحسيني عبد الكريم (والي كردفان) عن تدفقات العائدين [الإنقاذ الوطني، 1992/5/25]. وواجع رواية الملازم فاروق جبريل "الذي فر

بجلده من جحيم التمرد" عن "التفاصيل الكاملة لخطة قرنق لإحتلال السودان"، [السودان الحديث، 1992/9/23] والتي ذكر فيها:

"جون قرنق لا يريد السلام... وإنه يتحدث عنه لكسب العطف السياسي وتقوية رصيده في الغرب... وإنه يناور بالسلام لكسب الوقت".

وعبر عن هذا النهج، وبطريقة مختلفة، أحد أبناء القبائل العربية التي تقطن جبال النوبا بطريقة متعالية ينقض فيها حق أهل المنطقة في ان يكونوا أقدر الناس على اختيار مصيرهم وتحديد أفق مستقبلهم، ومستنكرا تحالف محاربي النوبا مع الجنوب ممثلا في "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة الدكتور قرنق قائلا:

"فجبال النوبا ليست الجنوب، لأن الجنوب له وصف مغاير، وله مشكلته المعروفة، ولا تستوي معه الجبال في الشأن الواحد... ان أولئك الذين حملوا سلاحهم ليقاتلوا عن جبال النوبا، وانضموا إلى حركة قرنق قد خلطوا بين أمرين مختلفين تماما... بين الثورة ضد الدولة وهو موقف الجنوب الذي يبحث عن هوية سياسية، قد تقوده إلى الإنفصال عن الوطن، واقامة دولة خاصة به؛ والثورة ضد النظام وهي في حقيقتها مطلبية، جهوية تخص ظلامة اجتماعية وهي دعوة مغايرة ولها وضع مختلف لا تجتمع فيها مع طبيعة توصيف مشكلة الجنوب... أما كون العرق الواحد يجمع الناس فهذا وهم لأننا في السودان جميعا هجين، وهانحن الآن نعايش أحداث رواندا وبوروندي والبوسنيا، فلم يكن العرق دساسا ولا رحيما".

انظر مقالة الأستاذ أحمد درو، "جبال النوبا: بين الموقف ضد الدولة والموقف ضد النظام"، [الخرطوم، 1994/7/4].

84- لم تشهد المناطق التي تسيطر عليها قوات "حركة تحرير شعوب السودان – قطاع جبال النوبا" أيّ حملة للإغاثة الإنسانية منذ إندلاع الحرب إلا في منتصف يونيو (حزيران) 1999 عندما بدأت أولى الخطوات بإرسال الأمم المتحدة لبعثة استكشافية لتقدير إحتياجات السكان، "الأمم المتحدة تبدأ حملة للإغاثة الإنسانية في جبال النوبا بالسودان"، [الأهرام، 1999/6/24]. وراجع "المؤتمر التنسيقي لولايات غرب السودان يرفض توسيع برنامج شريان الحياة ليشمل مناطق جبال النوبا" الذي انعقد في مدينة نيالا (عاصمة ولاية جنوب دارفور) وشدد على عدم امتداد البرنامج الذي تشرف عليه الأمم المتحدة لجبال النوبا قطعا لطريق التدخلات الأجنبية بحجة إغاثة المتضررين من الحرب الأهلية [الأهرام، 1999/7/9]. وأنظر تصريح يوسف كوة "الأمم المتحدة نسيت شعب جبال النوبا"، [الخرطوم، 1994/7/13؛ 1995/4/9]؛ وأنظر لقاء مع والي كردفان الجنرال سيد عبد الكريم، [الإتحاد الوطني، 1992/5/9]. انظر أيضا مقابلة الجنرال البشير مع وفد منطقة تلودي ومندي "واستعراضه الوضع الأمني وكيفية تطهير المنطقة من معسكرات المتمردين وفتح وتأمين مناطق الزراعة الآلية والرعي ومناطق التماس القبلي"، [القوات المسلحة، 1989/12/22]. الجدير بالذكر هنا إن منطقة الجبال لم تشهد وقف إطلاق النار منذ إندلاع الحرب، ولم تشمل منطقة جبال النوبا أيّ إتفاقيات وقف إطلاق النار بين "حركة تحرير شعوب السودان" والحكومة الســـودانية. فقد كانت هنالك 3 اتفاقيات وقف إطلاق نار خلال الأعوام 1989، 1993، 1995 لم تشمل أيي منها الجبال [الخرطوم، 1995/4/9].

85- لمزيد من التفاصيل عن تدمير قوات الحكومة والدفاع الشعبي لأماكن العبادة راجع نشرة سودان رايتس (*Sudan Rights*)، [العدد 2، أكتوبر (تشرين الأول) 1998].

86- لعل من المفيد هنا ان تسمح الظروف بتحليل المضامين التي حملتها برامج إذاعة "نداء الجهاد" من كادقلي وآثارها على تصاعد العنف وانحسار التسامح. فقد لعبت الإذاعات دورا سلبيا في الحشد والتوجيه المعنوي الذي سبق مذابح رواندا. راجع ايضا تحقيق "أمراء وعمد ومكوك جنوب كردفان يفضحون التمرد"، [القوات المسلحة، 1992/8/7] حيث يروي الملك الزاكي منصور علي (منطقة الشوابة، كادقلي) كيف دخل

> "المتمردون لمنطقة الشوابة العام 1987 وهي منطقة معظم سكانها من المسلمين... منعوا أهلها من القيام بأداء الصلاة وكسروا الأباريق التي يتوضئون بها تأكيدا لمعاداتهم للإسلام وطالبوهم بالتحول إلى المسيحية".

87- انظر حوار مع والي كردفان الجديد "الحسيني: 3 قضايا جئت من أجلها لكردفان"، [الإتحاد الوطني، 1992/5/9].

88- منذ بداية العام 1991 أخذت أحداث الحرب الأهلية في جبال النوبا تجد اهتماماً مكثفاً من الرأي العام العالمي. ولعب الناشط البريطاني بيتر موسزينسكي Peter Moszynski دورا كبيرا في الحملة التضامنية بنشره سلسلة من المقالات عن المنطقة كان من أهمها مقالة بصحيفة الغارديان البريطانية عنوانها *Nuba People Face Extermination*، [1/18/ 1992]، وأخرى في تربيون الأمريكية عنوانه *Saving Sudan* [1993/3/5]. وأنظر "الخارجية الأمريكية تهم الخرطوم بارتكاب مجازر في جبال النوبا"، [الشرق الأوسط، 5/14/ 1993]، "نائبان بريطانيان يدعوان إلى إرسال مراقبين إلى جبال النوبا"، [الحياة، 1993/5/19]. راجع "كتيبة إستراتيجية للدفاع الشعبي بكردفان"، [الإتحاد الوطني، 1992/8/27].

89- مقابلة مع عمر سليمان آدم (مساعد الوالي للسلام)، ولاية كردفان، [السودان الحديث، 12/ 1992/5].

90- راجع "مدير الإستخبارات السودانية يلوح لقبائل النوبا بالقوة"، [الحياة، 1992/12/3]؛ وأنظر تصريح البشير [الحياة، 1997/11/30]. فقد صرح الجنرال البشير في أكتوبر (تشرين الأول) 1991 بأن بنهاية العام سيتم إنهاء التمرد في جنوب كردفان [السودان الحديث، 1991/10/17]؛ وكانت هذه التصريحات تتكرر من وقت لآخر بأن آخر معاقل حركة "التمرد" سيتم القضاء عليها قريبا وإعلان جنوب كردفان "منطقة خالية من التمرد". وصرح الجنرال الحسيني (والي كردفان) في أكثر من مرة "أن هذا العام سيشهد تطهير البلاد من دنس التمرد" وإشادته بالروح الجهادية التي انتظمت الولاية تحت "راية لا اله إلا الله"، [السودان الحديث، 1992/9/6؛ الإتحاد الوطني، 9/29/ 1992، 1992/11/25].

91- عن إنشاء مجلس "للسلام" خاص بجبال النوبا انظر "مجلس شعبي من النوبا لدعم السلام"، [الإتحاد الوطني، 1996/7/19]؛ ولتفاصيل برامج المصالحة مع مجموعة "كافي ودومي كالو" انظر "تنظيم أبناء جبال النوبا يعلن عن برنامج عمل لحل قضيتهم في إطار وحدة السودان"، [الخرطوم، 31/ 1996/7]؛ "كافي ودومي يؤكدان تعاونهما مع الحكومة"، [الخرطوم، 1996/8/14]. وأنظر "كافي يدعو بقية أبناء النوبا للتخلي عن فرقتهم والإنضمام إلى ركب السلام"، [السودان الحديث، 10/7/ 1996؛ 1997/5/16]، وكان قد قدما شرحا لأسباب إنشقاقهما من الحركة باتهام الحركة بأنها "تخلت عن أهدافها الأصلية المتمثلة في التمسك بوحدة السودان، ورفض التوجهات القبلية والعرقية والرجعية... وإن الحركة وقعت إتفاقا مع حزب الأمة العام 1994 يضمن للجنوب حق تقرير المصير وتجاهلت جبال النوبا رغم ان النوبا هم العمود الفقري للجيش الشعبي منذ إعلانه العام 1983".

وذكرت بعض المصادر:

"إنه أشتكى من تسلط فرتق والدينكا على قيادة الحركة، وقال انه من ضمن أكثر من 50 منصبا قياديا في حركة فرنق لا يوجد سوى 3 من أبناء النوبا".

[المستقلة، 1996/7/8]. الجدير بالذكر هنا هو إشهار يونس دومي كالو (مسيحي كاثوليكي، ويحمل دبلوم في علم اللاهوت) إسلامه في أغسطس (آب) 1998 في مسجد القوات المسلحة في الخرطوم. وكان الدكتور الترابي قد أربك مراسيم دفن أروك طون أروك بعد وفاته في حادث الطائرة مع الجنرال الزبير (نائب رئيس الجمهورية)؛ وتصريحاته المتكررة باسلام عدد من قيادات قوة دفاع السودان التابعة لرياك مشار [القدس العربي، 1998/8/3].

92- لمراجعة رد فعل "حركة تحرير شعوب السودان"، انظر تصريح ياسر عرمان (ممثل الحركة في إرتريا) "أبناء انشقاق النوبا عن الحركة غير دقيقة"، [الخرطوم ، : 1996/7/31]؛ "الحركة تنفي انشقاق النوبا وتتهم كافي بتنفيذ مخطط الجبهة"، [الخرطوم، 1996/7/1]؛ وتقليل يوسف كوة (قائد الحركة في جبال النوبا) من أهمية الإنشقاق ومحدودية أثره على الأحداث "لأنهما لا وجود لهما في الميدان العسكري"، [الخرطوم، 1996/8/14].

93- انظر أخبار اليوم [1996/7/3؛ 1996/7/4] عن التغطية الإعلامية الرسمية للإتفاق. ورد الفعل العنيف المعارض له داخل السودان، "اتفاقية جديدة بشأن جبال النوبا تعرض على المجلس الوطني لإجازتها"، [الخرطوم ، 1997/7/31]. كما ان التعاون بين حزب الأمة وحركة تحرير شعوب السودان قد واجهته معارضة شديدة من أبناء القبائل العربية في جنوب كردفان ودارفور. انظر الرسالة الحادة التي وجهها رجل الأعمال كباشي الصافي (بريطانيا) إلى مبارك المهدي عن "وحشية وجبن المتمرد فرنق" وتحمله مسئولية قتل 46 شخصا من أهله في قرية فرض (ريفي أبوجبيهة) المؤرخة 1990/12/28 [ملف جبال النوبا، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

94- راجع "الحديث عن حملات لإبادة النوبا سببه سحبهم تأييدهم لفرنق"، [الحياة، 2/11/ 1993] وكانت جولته في إطار مبادرة الكنيسة الأسقفية (شمال السودان) مع القسيس يوناثان حماد كوكو عضو المجلس الأعلى للسلام (حكومي)؛ وتصريح الأب خميس مبارك كوركيل (مطران الكنيسة الأسقفية في غرب السودان) عن "كنيسة غرب السودان تنفي حدوث تطهير عرقي في جبال النوبا"، [الشـــرق الأوسط، 1992/11/6]. انظر، أيضا، المقابلة الصحفية "كيف يرى أهالي الجبال مشاكل منطقتهم؟" مع العميد حمد عبد الكريم، عضو المجلس الإنتقالي وحسن كوة، عضو أمانة المؤتمر الوطني، [السودان الحديث، 1993/4/3]. انظر، أيضا، عن حملة إغلاق الكنائس في كردفان وربطها بزيادة النفوذ الإيراني في السودان، [الوفد المصرية، 1993/5/3].

95- راجع مقالة محمد وديع حامد، [الإنقاذ الوطني، 1993/10/1].

96- قامت الحكومة بمجهودات عدة في هذا المنحى حيث شكلت حملة "الأطفال المحتجزين لدى التمرد" الأساس الدعائي لتحركاتها في المنطقة؛ انظر "فريق من الهلال الأحمر توجه إلى جنوب كردفان"، [السودان الحديث، 1992/7/29؛ 1994/7/31].

97- انظر "أمير المسيرية يشيد بالثورة"، [الإنقاذ الوطني، 1992/7/31]؛ حريكة عزالدين حميدة كان نائبا برلمانيا عن حزب الأمة (1986-1989) عن دائرة لقاوة.

98- انظر "اللواء الزبير يدعو لبلورة التباين لتقوية الوحدة الوطنية"، [السودان الحديث، 1/22/ 1995]، عند مخاطبته للجلسة الإفتتاحية لمؤتمر النظام الأهلي. وكان الباحث أحمد عمر عبد الله قدم ورقة عن "دور القبائل العربية في إنتشار الأسلام في حزام السافنا" وطالب بأهمية دعم الدولة المباشر لها حتى تتمكن من إستمرارها في أداء رسالتها. راجع، أيضاً، ملخص محاضرة عن أصول وعلاقات التحالف بين القبائل العربية ودورها في المجتمع السوداني والتي قدمها الدكتور التجاني عبد القادر [السودان الحديث، 1995/1/15]، وخطاب رئيس الجمهورية الجنرال عمر البشير عند تلقيه البيعة من قبيلة البطاحين العربية ودعمها للقوات المسلحة بعدد 5 آلاف محارب والذي ذكر فيه:

"عندما رفع الأمام المهدي راية الإسلام توحدت كل القبائل للذود عنه،
ونريد نحن أن نوحد كل قبائل السودان".
[الإتحاد الوطني، 1995/1/22].

99- انظر تصريح فؤاد عيد، رئيس الجهاز المركزي للشؤون القبلية، وزارة تنسيق شؤون الولايات عن ترتيبات وضع خطة لصياغة خريطة سكانية جديدة للقبائل في إطار الإستراتيجية القومية الشاملة، [الإتحاد الوطني، 1992/9/15].

100- ذكرت نشرة "النفير" (المجلد 1، العدد 4، يناير (كانون الثاني) 1996 ان الحكومة رصدت مبلغ 200 مليون جنيه لمشروع توطين الفلاتة في منطقة جبال النوبا. والجدير بالذكر هنا ان الحكومة السودانية قد صادقت في يونيو (حزيران) 1994 على قانون الجنسية والجوازات الجديد، والذي تجري بموجبه عمليات تجنيس واسعة النطاق لما يقدر بما يزيد عن 3 ملايين من الفلاتة ومهاجري غرب أفريقيا الذين يدينون بالإسلام ويعيشون في السودان دون أوراق ثبوتية. وقد أزال القانون الجديد الكثير من القيود التي شرع لها القانون السابق، فألغى اشتراط الإلمام باللغة العربية وقلصت فترة الإقامة السابقة لمنح الجنسية من 10 إلى 5 سنوات. وقد حدد حسن البيلي، رئيس اللجنة القانونية بالمجلس الوطني (البرلمان) وقتها:

"ان الجنسية والجواز المعتمدين في دولة الشريعة هي لا إله إلا الله، وان
السودان دولة مفتوحة لكل المسلمين خاصة الذين يخدمون توجهات
دولة الإسلام".
[الخرطوم، 1994/6/2].

101- حاكم ولاية جنوب كردفان (الدكتور حبيب مختوم أحمد) ومحافظ الدلنج (عبد القادر حسين) وكلاهما ينتميان إلى عشيرة الفلاتة عملا بنشاط لتنفيذ هذه الخطة. وكانت هذه المحاولات قد شغلت الرأي العام بشكل ملحوظ، مما إستلزم تصريح سارة المهدي (حرم رئيس الوزراء السابق) أن الحكم الحالي في السودان "إستعمار إستيطاني".

102- وأنظر، أيضاً، مقاله الدكتور عبد اللطيف البوني "في مستقبل الصراع السياسي في السودان: الطرح الإسلامي يمكنه استيعاب كل الخيارات"، [السودان الحديث، 1992/7/19].

103- راجع "إدارة السلام تعلن عن أضخم مشروع لتأهيل وإيواء العائدين"، [السودان الحديث، 1992/9/30].

104- هيئة جبال النوبا الإسلامية، [الإتحاد الوطني، 1994/4/29].

105- انظر "علي عثمان: القافلة جسدت أخوة الإيمان ووحدة التراب الوطني"، [السودان الحديث، 1994/6/15]؛ "قافلة كبرى لدعم العائدين من التمرد بكادقلي"، [السودان الحديث، 6/3/

1994].

106- لمعرفة محاور نشاطات هذه المنظمات ومحاولتها الإحاطة الكاملة بالإحتياجات الأساسية للمواطنين في منطقة الجبال وربطها بمشروع الحكومة "الحضاري" راجع [السودان الحديث، 5/31/ 1992؛ 1995/1/14]، [الإتحاد الوطني، 1992/6/1؛ 1992/9/13؛ 1992/9/27؛ 1992/9/29؛ 1992/12/3]، وأنظر الإعلان المدفوع الأجر (مادة تسجيلية) عن نشاطات منظمة البر الدولية منذ تأسيسها في سبتمبر (أيلول) 1991 في الخرطوم والذي قدم فيه مديرها العام أحمد عبد الله أحمد رصداً لمحاور عملها في السودان وأفغانستان وبوسنيا وبورما [الإتحاد الوطني، 1993/9/30]. وهنالك معلومات بأن خدماتها مرتبطة مباشرة ببرامج التبشير الإسلامي وتقصر خدماتها على المسلمين فقط. انظر تصريح ماجد محمد، مدير الرعاية الإجتماعية بمنظمة الشهيد بالدلنج: واقتصرت أعمال الرعاية الإجتماعية وتقديم الدعم المادي والعيني وخدماتها العلاجية على الأسر المسلمة فقط. فقد قامت منظمة الشهيد بمحافظة الدلنج بإجراء مسح إجتماعي لأسر "الشهداء" في أرياف المنطقة شملت فقط القرى التي يسكنها المسلمون وهي قرى التكمة والحمري والحمري والبقلتي والحمادي والإضية [السودان الحديث، 1994/4/8].

107- انظر مقابلة مع عمر سليمان آدم (مساعد والي كردفان لشؤون السلام)، "العائدون من جحيم التمرد"، [السودان الحديث، 1992/9/29؛ 1992/9/30]، حيث شملت عمليات الختان رجال متزوجين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 عاماً. وقد كانت أوامر جنرالات الدولة المهدوية يقومون بشلخ (علامات على الخدين وفي الوجه) الرجال ≠ والنساء ///، كما يتم ختان الرجال قبل ترحيلهم قسراً إلى مدينة أمدرمان. وأهمية هذه المسألة أعمق من ظاهرها. فهي تتعلق بالتأثير العميق الذي تركه على طقوس الحياة والموت والتنظيم الإجتماعي لأعمار الذكور في مجتمعات النوبا حتى اليوم. وهي في اعتقادهم ترتبط بعملية بعث الروح وفرزها وإلتحاقها بعشيرتها وأهلها بعد الموت من جهة، وارتباط عملية الختان في الجبال بعملية إعتناق الديانة الإسلامية بشكل خاص. لذلك يضطر النوبا لإجراء عملية، لا مثيل لها في العالم، لختان الموتى من الأحفاد حتى يتم تواصل أرواحهم مع أجدادهم الذين تم ختانهم أيام المهدوية بعد الموت.

108- انظر *"Genocide Threat Hangs Over Nuba"*، ملخصه في نشرة Voice [المجلد 4، العدد 7؛ يوليو (تموز) 1995] وصحيفة الخرطوم [1995/7/23]. وكانت الحكومة قد وافقت في أغسطس (آب) 1994 على طلب تقدمت به منظمة العفو الدولية لزيارة وفد منها للسودان في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه، [الخرطوم، 1994/8/11]. كما وعدت – دون أن تفي – بتمكين ممثلي المنظمات الإنسانية الطوعية التابعة لكل من السويد والنرويج لزيارة المنطقة للوقوف على حقيقة الأوضاع [الخرطوم، 1994/11/17]. لمتابعة تفاصيل الإنتهاكات في جبال النوبا انظر نداء منظمة العفو الدولية في نهاية العام 1994 عن اختفاء مدرس التعليم الإبتدائي كرشوم ماكور عطية، ونشرة Voice [المجلد 4، العدد 1، يناير (كانون الثاني) 1995].

109- راجع "مقتل 20 شخصاً في معارك في الغرب" في هجوم على منطقة الرحمانية (قرب أبو جبيهة) بواسطة قوات قرنق [الحياة، 1998/10/28]. وأنظر "النظام يرتكب جريمة بشعة بمحافظة السلام، بمجزرة جماعية يروح ضحيتها عدد كبير من الأسر"، [الإتحادي الدولية، 1996/8/6]. وأنظر، أيضاً، "أفريكان رايتس: حروب الإبادة في جبال النوبا مستمرة حتى بعد توقيع إتفاقية الخرطوم للسلام"، [الخرطوم، 1997/8/6].

110- انظر "إشتعال القتال في الجبهة الغربية"، [الفجر، 1998/12/13]؛ "أنباء عن معارك

ضارية بين الحكومة والحركة في جبال النوبا"، [الخرطوم، 1999/1/26].

111- راجع بيان منظمة "تضامن جبال النوبا بالخارج"، [لندن، 1993/4/4]؛ وانظر، أيضاً، ملخص مداولات "المؤتمر العالمي للسلام لمواطني جبال النوبا" المنعقد في 1996/4/20، [النفير، المجلد 2، العدد 1، أبريل (نيسان) 1996].

112- الجدير بالذكر هنا هو الإشارة إلى المساهمة المتميزة التي قدمها الباحث السوداني الدكتور إبراهيم كرسني محمد في أهمية إعادة النظر في الإطارات النظرية لمسألة المنتج الزراعي الصغير في القطاع "التقليدي" للزراعة السودانية، ومنهجيته البحثية ودراسته التطبيقية عن المزارعين الصغار في منطقة جبال النوبا. انظر رسالته للدكتوراة:

The Effects of Capitalism Upon the Past and Future Development of Pre-Capitalist Agriculture in the Sudan: with special reference to the Nuba Mountains region, **School of Economic Studies, Leeds University, November, 1981.**

113- تم التنويه لأول مرة عن الدور الفاعل لأهالي منطقة جبال النوبا في مواجهة الإنتفاضة المسلحة للمنطقة في العام 1992 بتصريح الجنرال سيد الحسيني (والي كردفان) أشاد فيه "بالدور الفاعل لأبناء منطقة جبال النوبا في دحر التمرد مشيرا إلى ان معظم المجاهدين بالولاية منهم"، [السودان الحديث، 1992/11/22].

114- انظر مقالة الصافي علي أحمد "جبال النوبا: أزمة المثقفين أم فشل السياسيين؟"، [الخرطوم، 1997/8/25].

115- انظر "قبائل النوبا السودانية ترفض تقسيم البلاد"، [الحياة، 1991/10/24]، وبيان منظمة "تضامن جبال النوبا بالخارج"، لندن، بريطانيا، [1993/4/4]، وحديث دانيال كودي أنجلو (مدير مكتب الحركة بالشرق الأوسط) عن "إنفصال الجنوب أمر غير واقعي ولا تسنده المقومات"، [الخرطوم، 1994/6/14]؛ ومقابلة مع محمد شيخ الدين شارف (قيادي في الحركة — قطاع النوبا) عن ان "لا مصلحة للنوبا إلا في سودان واحد"، [الخرطوم، 1994/12/14]. تكونت في مصر وبريطانيا وهولندا عدد من الروابط العلنية من ناشطي المنطقة ومناصريهم، وكانت قد جرت بعض الإتصالات الفاشلة لتوحيدها وإدماجها في منظمة واحدة [الخرطوم 1994/9/8؛ 10/2/1994].

116- انظر تحقيق معها، "تطالب بتقرير المصير في مناخ ديمقراطي بعد العودة للسودان"، [الإتحادي الدولية، 1993/11/16]. وعبر عن أحاسيس أهل المنطقة، أيضا، الناشط النوباوي عمر مصطفى شركيان (وهو يعيش في مدينة مانشيستر في بريطانيا) قائلا:

> "لقد ظل النوبا على مر الدهور والحقب يستصرخون صناع القرار في الخرطوم، ويلتمسون منهم العدالة الإجتماعية... وبدلاً من أن ينال النوبا قسطا مما طلبوه، وجدوا شطط النميري (1969-1985) وصلف الصادق المهدي (1986-1989) وأخيرا الحقد القاتل من جبهة الترابي (1989-) ... الظلم في الجبال موغل في القدم واللهث وراء العدالة أقدم".

راجع مقاله "جبال النوبا بين الحاضر المشؤوم والمستقبل المجهول"، [حوار، العدد 4، يناير (كانون

الثاني) 1994]؛ وأنظر مقاله "جبال النوبا وسلاطين الخرطوم"، [حوار، العدد 5، أكتوبر (تشرين الأول) 1994]؛ وتأكيده للمحتوى نفسه مرة أخرى في مقاله "الأقليات: زوابع عصفت بنظام نميري"، [حوار، العدد 7، ديسمبر (كانون الأول) 1995].

117- انظر تصريحه "الحركة تلقي بالكرة في ملعب التجمع وتؤكد هذه هي الفرصة الأخيرة لتحقيق وحدة السودان"، [الخرطوم، 1994/7/11].

118- انظر تصريحه "التكهن بمصير مفاوضات نيروبي سابق لأوانه"، [الخرطوم، 1994/7/16].

119- انظر "كسوة: تراجع مقاتلي الحركة في جبال النوبا لنقص المؤن وقوات الجيش تسيطر على أغلبية أراضي الجبال"، [الخرطوم، 1995/3/9]. وكانت منظمة "تضامن أبناء النوبا بالخارج" (تمسا) قد أكدت تمسكها بحق أهل الجبال في تقرير المصير؛ وذكرت بأنه:

> "ليس بدعة، وإنما عرف دولي وحق مشروع كلفته مواثيق الأمم المتحدة"... وإنها لن تحيد عن المقاومة والتضحية حتى "تأمن حقوقنا المدنية بما في ذلك حق تقرير المصير على النحو المخطط في إعلان واشنجطن في إكتوبر (تشرين الأول) 1993".

وانتقد البيان موقف حزب الأمة في إتفاق شقدوم مع "حركة تحرير شعوب السودان" الذي استثنى جبال النوبا والأنقسنا وأبيي من حق تقرير المصير، [الخرطوم، 1995/3/1]. وأنظر الحوار مع إبراهيم مادبو، عضو المكتب التنفيذي لحزب الأمة "تعد لمؤتمر قبلي لمعالجة قضايا التماس: إذا تم الانفصال فأمام مناطق التماس تقرير المصير أو الانضمام للجنوب"، [الخرطوم، 1999/9/25].

120- حديث الدكتور كبشور كوكو قمبيل - الوزير في الحكومة السودانية، وأحد أبناء منطقة جبال النوبا - ما يدعونا للتأمل في المدى الذي بلغه في تفسير موقفه السياسي وتعبيره عن رؤيته لما يحدث لعشيرته وموطنه، بل هو يقدم تصورا مغايرا لتداعيات الأمور كما وثقتها عشرات منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية:

> "أنا شخصيا أدعو إلى إيجاد معايير ثابتة يتفق عليها دولياً في مجال انتهاك حقوق الإنسان تطبق بشكل حازم على جميع الدول دون استثناء... أما عن ممارسات الجيش في المنطقة فالجيش يتدخل لحماية السواد الأعظم من المواطنين من اعتداءات قلة من الخارجين على القانون وشرعية الدولة، والإنتهاكات في ظروف الحرب والعمليات العسكرية ليست وقفا على جيش السودان وتفرضها اعتبارات ميدانية وليست سياسة الدولة، ولقد وقعت انتهاكات أفظع في العهد الحزبي (1986-1989) حيث كان الحزب الحاكم يسلح جزءا من القبائل في المنطقة، بل لقد بدأ تسليح القبائل منذ حكومة الإنتفاضة (1985-1986) ولم نسمع بهذه المنظمات التي تتباكي على النوبا تصدر تقريرا أو احتجاجا... أما عن منظمات أبناء النوبا في الخارج فلقد طال عهد هؤلاء الأخوة في الغربة وليس لهم إلمام كافي بما يدور في المنطقة حاليا، فهم قد أحترفوا السياسة وهم يتحدثون عن هموم جبال النوبا التي يجهلون حتى مواقعها ودروبها".

راجع "أعتبر نفسي ضيفا على السياسة"، [الخرطوم، 1995/12/16]. والدكتور كبشور من مواليد قرية الدلامي، منطقة الكوالبب (جنوب شرق الدلنج)، تخرج من جامعة الخرطوم وحصل على الدكتوراه من جامعة ليون في فرنسا العام 1983. عمل محاضرا في كلية التربية، ثم رئيسا لشعبة علم

النفس، بجامعة الخرطوم. تم تعيينه بعد انقلاب 1989 عضواً في المجلس الإنتقالي (البرلمان)، ووزيراً للسياحة، ثم وزيرا للتربية والتعليم العام. انظر، أيضا، حديثه عن تقرير منظمة العفو الدولية الصادر مطلع العام 1993، والذي أكد فيه ان التقرير لم يحالفه التوفيق وهو مبني على "وهم يتمنى البعض تحقيقه"؛ وأضاف:

> "إن فكرة التطهير العرقي تقوم على أساس وجود قوى مسلحة منشأة وقائمة على مرتكزات عنصرية بتصفية فئة أخرى أو فئات أخرى مستضعفة... وان الجيش السوداني جيش قوي في تكوينه"،
>
> [السودان الحديث، 1993/2/20].

ومن جهة أخرى تأسست منظمة "تضامن أبناء النوبا بالخارج" في أكتوبر (تشرين الأول) 1991، وينسق مناشطها الأستاذ سليمان موسى رحال. انظر تحليل نشرة "النفير" عن أسباب الحرب بجميع زواياها العرقية والسياسية والثقافية والإجتماعية خلال أعدادها المختلفة منذ أول عدد صدر منها في أبريل (نيسان) العام 1995؛ وراجع بصورة خاصة التحليل الشامل لأسباب الحرب المنشور فيها [المجلد 4، العدد 4، فبراير (شباط) 1999]. وهي تعود بجذور النزاع بشكل أساسي لعدم المشاركة في السلطة بصورة عادلة ومتساوية لكل أهل السودان. ففي وقت سابق كتب سليمان رحال رسالة لصحيفة الغارديان [1993/5/1] ان مشكلة السودان ليست دينية ولكنها في الأساس عنصرية حيث

> "غير العرب، ومسلمون 100٪ لا فرصة لهم في أن يكونوا رئيس جمهورية أو رئيس وزراء أو حتى يمكنهم ان يحتلوا منصبا كبيرا".

لم تذكر أي رسالة أو مطبوع خاص بالمنظمة أو نشرتها أي صلة بين قرار الحكومة بإنشاء خط نقل أنابيب النفط وتجريداتها لتصفية الإنتفاضة المسلحة في منطقة جبال النوبا وتصاعد حدة العنف بشكل غير مسبوق.

الفصل الخامس

شرق السودان

شــرق الســـودان

ضيـــق الحـــدود والآفـــاق

دخل شرق السودان إلى معادلة الحرب الأهلية في نهاية العقد الثامن من القرن الماضي. فقد تمكنت "حركة تحرير شعوب السودان" من مد تحالفاتها تستقطب قبائل منطقة شمال شرق أعالي النيل وجنوب الفونج؛ وكان احتلالها بقيادة سيلفا كير لمدينة الكرمك الحدودية (ولاية النيل الأزرق) في 11 أكتوبر (تشرين الأول) 1987 نقطة تحول أخرى في مسار الحرب الأهلية الثانية.[1] بذلك استطاعت "الحركة" وللمرة الأولى ان تهدد محطات توليد الكهرباء الرئيسية في البلاد وخزانات المياه والمشاريع الزراعية ومناجم التعدين على امتداد المنطقة إلى أواسط السودان.

كان تفاعل المجتمعات المحلية في جنوب شرق السودان مع قوات "حركة تحرير شعوب السودان" مشهوداً خاصة في مساعدتها على إيقاف مشاريع الزراعة الآلية والتنقيب عن المعادن وإبعاد وكلاء مؤسسة الجلابة إلى خارج المنطقة. وبذلك صارت البؤرتين الأساسيتين في خريطة المواجهة العسكرية هما شرقه وجنوبه. وأصبحت محاور الصراع المسلح تدور في 6 جبهات: 3 منها في الجنوب وهي جبهة بحر الغزال وتضم مسارح عملياتها جزءاً من غرب منطقة أعالي النيل العسكرية ومركزها مدينة رمبيك؛ والجبهة الغربية وهي تشمل أواسط وغرب الإستوائية ومركزها بين مدينتي كايا وباي؛ والجبهة الشرقية وهي تغطي مناطق شرق الإستوائية وجزء من جنوب ولاية جونقلي وقيادتها في مدينة نمولي الحدودية. بينما تشمل مسارح العمليات في شمال السودان جبهة جنوب كردفان ومركزها كادقلي؛ وجبهة النيل الأزرق ومركزها مدينة الكرمك؛ والجبهة الشرقية – منذ مطلع العام 1996 – وهي المنطقة التي تشمل كل الحدود الإرترية–السودانية (310 كيلومتر) وجزءاً من الحدود مع إثيوبيا وبها محور همشكوريب وهو الجزء الأكبر لمسارح العمليات وتمتد شمالاً إلى منطقة قرورة على شاطئ البحر الأحمر.

لقد كان للمتغيرات السياسية في الخرطوم والتي بدأت تتفاعل منذ منتصف العام 1986 باستلام الصادق المهدي مقاليد الحكم وعدم وضوح استراتيجيات حكومته في التعامل مع الحرب الأهلية، إلى جانب إصرار "حركة تحرير شعوب السودان" على تعزيز وجودها شمال خط العرض 12 دور في تصعيدها للحرب وفتح الباب أمام مزيد من التدخل الخارجي فيها وتزايد حدة العنف والعنف المضاد. لم تتغير موازين الأحداث إلا بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 واعتماده للحل العسكري إستراتيجية للوصول إلى السلام واتخاذه عدداً من القرارات السياسية التي أطرت خطواته نحو المفاوضات مع "حركة التمرد"

من دون شروط مسبقة. واستطاعت حكومة الخرطوم توظيف التغيير الذي حدث بانهيار نظام منقستو في إثيوبيا بترتيب حملة كبيرة في مارس (آذار) 1992 إستعادت بها الحكومة مدينة فشلا الإستراتيجية، وذلك بالتفافها من داخل الأراضي الإثيوبية على قوات "الحركة" وتمكنها بعد ذلك من التأثير على مسارح العمليات في ولاية النيل الأزرق بمنطقة جنوب شرق السودان.

مـديـسيـسـة

لم تلق المنطقة الشرقية إهتماماً خاصاً إلا عندما فتحت جبهة أخرى في شمال ولايات السودان الشرقية، وهو جزء مصنف تاريخياً بأنه من شمال السودان، بانطلاق أولى العمليات العسكرية التي قامت بها "قوات التحالف السودانية" بقيادة العقيد عبد العزيز خالد عثمان (وهو ضابط من الشمال) في 20 أبريل (نيسان) 1996 على معسكر "مديسيسة" التابع للجيش على بعد 15 كيلومتراً جنوب شرق مدينة كسلا. تبعها دخول قوات الأحزاب المنضوية تحت لواء "التجمع الوطني الديمقراطي" بتنفيذ "عملية طوقان"، أول معركة عسكرية مشتركة (التحالف + البجا + الحركة) في 8 أكتوبر (تشرين الأول) بهجومها على مقر الكتيبة 130 (اللواء 6) حيث رئاسة القطاع الشمالي لحامية كسلا على بعد 60 كيلومتراً شمال شرق مدينة أروما. أعقبتها مبادرة قوات التحالف بتنفيذها 9 عمليات عسكرية في المناطق المحيطة بمدينة كسلا ودلتا القاش، وتبعتها عملية همشكوريب الفاصلة (البجا + الحركة) بقيادة العميد عبد العزيز الحلو في ديسمبر (كانون الأول). وفي يناير (كانون الثاني) 1997 توسع الهجوم المشترك بين "قوات حركة تحرير شعوب السودان" وقوات "التحالف السودانية" نحو مناطق شمال وجنوب النيل الأزرق ونجاحهما في السيطرة على مدينتي الكرمك وقيسان. وتواصلت انتصارات المعارضة باحتلال حامية قرورة وحامية عتيربا القريبتين من مدينة طوكر في آخر مارس (آذار). وفي الإسبوع الأول من أبريل (نيسان) كانت قوات مشتركة من حركة "تحرير شعوب السودان" وقوات "التحالف" وقوات "مؤتمر البجا" قد أكملت سيطرتها على مرسى عقيق على ساحل البحر الأحمر.

بانتصارات قوات المعارضة في الجبهة الشرقية تغيّرت جذرياً طبيعة الحروب الأهلية في السودان. إذ برزت لأول مرة أسماء مدن وقرى جديدة في سجل البيانات العسكرية مثل كسلا والقضارف والدمازين والقلابات وقرورة ونهر عطبرة وهمشكوريب، بالإضافة إلى تلك التي شاعت في السابق مثل توريت وجوبا والناصر. وصارت المنطقة من جنوب شاطئ البحر الأحمر شمالاً وإلى مشارف السهول الفيضية لمنطقة أعالي النيل مسرحاً جديداً للعمليات العسكرية على طول الجبهة الشرقية. ولم تعد الحرب الأهلية

هى حرب الجنوب وحده، وما عاد يُطلق عليها حرب بين الجنوب والشمال أو بين المسيحيين والعرب المسلمين أو حرب الكفار ضد المؤمنين.

المـكان والـزمان

شرق السودان جغرافياً هو تلك الرقعة التي تقع بين خطي عرض 10-22 شمالاً وخطي طول 23-35 شرقاً. وتنقسم إلى 3 مناطق، أولها تلال البحر الأحمر وثانيها السهول الوعرة القاحلة التي تمتد إلى نهر عطبرة؛ وثالثها منطقة السهول الطينية الخصبة. التي تقع جنوب نهر عطبرة وتمتد إلى مشارف تلال الأنقسنا في منطقة الفونج والتي يتميز الجزء المتاخم منها للحدود الإثيوبية بوجود تربة صخرية بينما الجزء الغربي يتميز بوجود السهول الطينية الصالحة للزراعة (شكل 29). وهى مناطق تقع داخل حزام منطقة السافنا الغنية ويتراوح متوسط معدل سقوط الأمطار فيها بين 500-700 مليمتر مكعب خلال السنة بين شهري أبريل (نيسان) وأكتوبر (تشرين الأول)، وكذلك تجري بالمنطقة العديد من النهيرات الموسمية مثل خور يابوس.

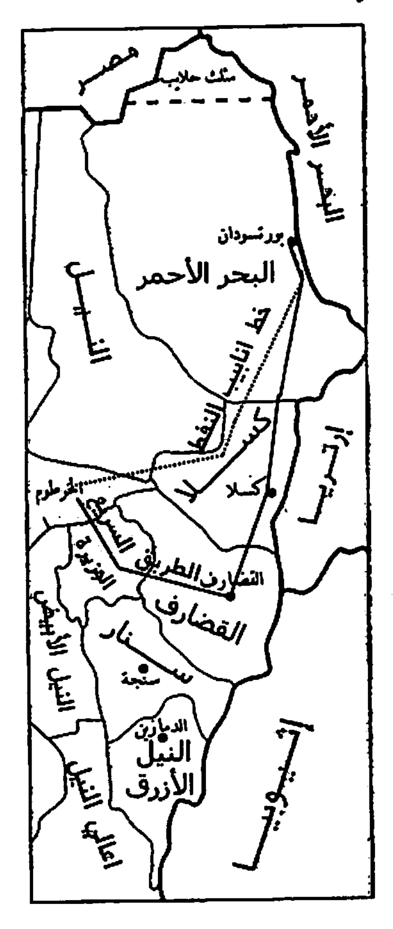
جدول (11): ولايات شرق السودان.[2]

الولاية	عدد السكان	المساحة كم2	تعادل مساحة
البحر الأحمر	1,710,677	21,241	إسرائيل
كسلا	1,336,000	42,282	الدنمارك
القضارف	1,400,000	71,621	بنما
سنار	1,094,400	40,680	هولندا
النيل الأزرق	512,845	83,500	النمسا
الجملة	6,053,922	259,324	بريطانيا

توجد في شرق السودان 5 ولايات (جدول 11)؛ هي ولاية البحر الأحمر والتي تحدها شمالاً مصر وولاية نهر النيل غرباً وشاطئ البحر الأحمر شرقاً وتجاورها إرتريا وولاية كسلا جنوباً وعاصمتها هي مدينة بورتسودان. وتليها ولاية كسلا، والتي تحدها ولايتي الخرطوم ونهر النيل غرباً وإرتريا شرقاً وعاصمتها مدينة كسلا. ثم ولاية القضارف، التي تحدها ولايتا الخرطوم والجزيرة غرباً وعاصمتها القضارف والتي

تجاورها جنوباً ولاية سنار وعاصمتها سنجة، وفي أقصى جنوبها تقع ولاية النيل الأزرق وعاصمتها مدينة الدمازين والتي تحدها من الجنوب والغرب ولاية أعالي النيل.

شكل (29) الموقع الجغرافي لولايات شرق السودان.



من الناحية السكانية تضم المنطقة الشمالية لهذه الولايات جماعات مختلفة الأعراق والثقافات؛ معظمهم من قبائل البجا الحامية الأصل وتعتبر من أكبر الوحدات السكانية في المنطقة وتنتشر عشائرها إلى المنطقة الوسطى من شرق البلاد. وتمتد صلة البجا بالمنطقة إلى آلاف الأعوام. والبجا لفظة لا تعني حالياً

عنصراً عرقياً بعينه بل هو مجموع كل العناصر الموجودة في المنطقة المتحدثة اللغات البجاوية وغيرهم ممن يعتبرون أنفسهم منهم.

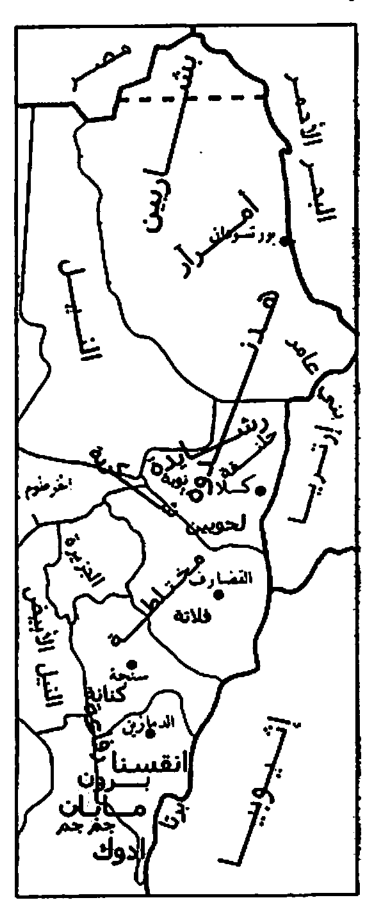
ينقسم البجا إلى 4 مجموعات رئيسية هى البشاريون والأمارأر والهدندوة والبنو عامر. البشاريون ينقسمون إلى عشيرتين هما أم علي وأم باتي، ويسكنون في شمال الأقليم ومازالوا رحلاً تجتاز حركتهم حاجز الحدود السياسية للبلاد ويمتد وجودهم إلى منطقة قوص في صعيد مصر (شكل 30). بينما نجد ان عدداً كبيراً من الأمارأر قد إستفاد من فرص الإستقرار التي وفرتها المشاريع الزراعية في مناطق القاش وطوكر، وتعتبر مدينة مسمار عاصمتهم الإدارية. أما قبيلة البني عامر فهم أقل المجموعات تأثراً بالثقافة العربية ويتحدثون لغة التيغراي السامية ومنهم مجموعة ثنائية اللغة تستخدم التيغراي والتبداوية، وتسكن جنوب طوكر وخور بركة وضواحي مدينة كسلا، وتمتد عشائرهم عبر الحدود إلى إرتريا. وأكبر المجموعات البجاوية هى قبيلة الهدندوة والتي تمتد مراحيلها إلى داخل أراضي كل من إثيوبيا وارتريا. وهنالك مجموعات أخرى صغيرة نسبياً مثل قبائل العبابدة في أقصى الشمال والأرتيقا والحلنقة بمنطقة كسلا والحباب في شمال شرقها.

مازال هنالك عدم اتفاق حول أصل هذه المجموعات السكانية وتقسيماتها. ويرجع بعض الإشكال إلى وجه الشبه بين البجا وبعض قبائل جنوب الجزيرة العربية، ولكن ليس من المعروف إن كان أصلهم أفريقياً أو آسيوياً.[3] وتتضارب الروايات حول ذلك بين من يعتبرها سامية أو حامية الأصل. الشيء المؤكد هو وجود البجا في هذه المنطقة قبل 5 آلاف سنة على الأقل، بل وامتد نفوذهم السياسي في بعض الحقب حتى نهر النيل، لكن عاداتهم الرعوية منعتهم من إستيطان الأراضي النهرية، أو المطرية في الجنوب والغرب، كما كان لها تأثير لاحق على فرص حصولهم على التعليم ودورهم في الحياة السياسية.

صحيح كان هناك تزاوج بين البجا والعرب لقرون عدة، لكن الرابط الأساسي بين مجموعات الأمارأر والهدندوة والبشاريين هو استمرار إنتماء لغاتهم إلى المجموعة التبداوية الحامية الأصل. ويعتقد الأمارأر بأنهم من نسل كوش ابن جام وأنهم استوطنوا هذه المنطقة منذ طوفان نوح. وعلى الرغم من الإختلافات بين القبائل البجاوية فإن الخصائص اللغوية والثقافية والمظهرية تسمح بجمعهم تحت اسم واحد. فهم قبائل رعوية ينتشر وجودهم على كل مساحة الشرق، وكلهم مسلمون ولا يتحدثون العربية إلا بالقدر الذي تفرضه ظروف التواصل والتعامل مع بقية مجموعات الأقليم. كما توجد على جنوبها الغربي قبائل الشكرية وهي ذات أصول عربية، ويوجدون في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة وكلهم من المسلمين. كما توجد قبيلة الرشايدة، وهي أحدث القبائل العربية الرعوية القادمة من شبه الجزيرة العربية في بدايات القرن التاسع

عشر، ولها 3 فروع رئيسية هي البراعصة والبراطيخ والزنيمات. وهم يعيشون في منطقة جنوب كسلا وستيت ونهر عطبرة وجبل أبوقمل حتى القضارف وقلع النحل والحواتة وشمالاً حتى قوز رجب وشرقاً حتى قرورة على ساحل البحر الأحمر؛ ومازالوا يعيشون في عزلة عن القبائل الأخرى. ويعملون بالإضافة إلى رعي الإبل، في التجارة بين أسواق السودان والسعودية ومصر، بينما استقرت أقلية منهم بمشروع خشم القربة في أراضي البطانة.[4]

شكل (30): توزيعات القبائل في شرق السودان.



وفي الجزء الشرقي من ولاية النيل الأزرق توجد قبائل الكنانة ورفاعة الهوي ورفاعة الشرق ذات الأصول العربية. وهي أيضاً قبائل رعوية أساساً، حيث تعتمد على رعاية الإبل وبعض الأبقار وهي في حركة دائمة بحثاً عن المراعي حسب فصول العام (شكل 31). حيث تتحرك جنوباً وشرقاً صيفاً وإلى الشمال خريفاً عابرين نهري الدندر والرهد إلى داخل أراضي منطقة البطانة.

في منطقة الفونج، جنوب ولاية النيل الأزرق، يعيش خليط من القبائل ذات الأصول العربية والأفريقية على أنقاض حدود وأعراف وتقاليد بذرتها السلطنة الزرقاء. في هضاب سلسلة جبال الأنقسنا وعلى نطاق دائرة محيطها يقارب 40 كيلومترا تعيش فيها وحولها مجموعات متفرقة من هذه العشائر. حيث توجد مجموعات الأنقسنا والبورون والوطاويط والمابان وتعتبر مدن الروصيرص والكرمك والدمازين وباو مراكز النشاط التجاري والسلطات الإدارية لهذه العشائر منذ مطلع القرن الماضي.[5] وعلى الرغم من ان المنطقة وتاريخها الشفاهي يدل على ان طبيعتها كمنطقة حدود بين ثقافتين وعلى مشارف الهضبة الإثيوبية فقد عدّت تاريخياً معبرا لعدد من المجموعات السكانية والثقافية ولفترات طويلة. وتم دراسة أصول مجموعاتها السكانية لأول مرة في العام 1926 بواسطة الباحث البريطاني إدوارد أيفانز-برتشارد حيث ذكر:

> "ان التأثيرات النيلية على الأقليم ظاهرة في اللغات والشكل المظهري وثقافة المنطقة لكن لا يمكن اعتبارهم ينتمون إلى القبائل النيلية [شلك، نوير، دينكا] ولكن يظهرون تشابهاً وتماثلاً نحو سكان دار النوبا".[6]

يطلق سكان المنطقة على أنفسهم اسم "جوق قام"، أي سكان الجبل. ومصطلح "الأنقسنا" الذي يطلق على سكان كل منطقة جنوب الفونج اسم وصفي عام يعادل مصطلح "النوبا" الذي يشمل كل القبائل الأفريقية التي تسكن منطقة جنوب كردفان (انظر ص 207). فأصل الكلمة غير معروف، وقد تم اختياره وفقا لما يراه الباحث إيفانز-برتشارد من أن:

> "سكان جبل تابي لا توجد كلمة في لغتهم تشمل وصف كل سكان المنطقة أو تعطيهم اسماً. ولكن كل مجموعة تطلق على نفسها اسماً مختلفاً... ولعدم وجود اسم شامل يبقى من الممكن ان ترجع إليهم اسماً جماعياً هو الأنقسنا أطلقه عليهم العرب".[7]

وهضبة الجبال تقع على ارتفاع 300 متر من سطح البحر، تتميز المنطقة بخصوبتها ومعدل مرتفع من الأمطار متوسطه حوالي 900 مليمتر في الفترة مابين نهاية أبريل (نيسان) ونهاية أكتوبر (تشرين الأول). تتميز، أيضاً، بتوفر مواردها الطبيعية بشكل جعلها في الماضي، وإلى حد كبير في الحاضر أن تكون مركزاً

للتنافس حول الموارد وبؤرة ملتهبة للنزاعات. فقد كانت منذ قديم الزمان مصدراً للذهب والصمغ العربي والسمسم والثروة الحيوانية والعبيد.[8]

تم اعلان المنطقة ضمن حزام أوامر "المناطق المقفولة" في العام 1922، كمثيلاتها على طول مناطق التماس الأخرى في أواسط السودان. وحرصت السلطات الإستعمارية على خلق حاجز قانوني لوقف حركة التعريب وانتشار الإسلام في المنطقة خاصة في أوساط قبائل البورون والأنقسنا والمابان. ولكن بعد إلغائها في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين كانت قد أفرزت حاجزاً معنوياً فرض عزلة على المنطقة عن أي من نظامي التعليم في شمال أو جنوب السودان، وعطلت من تكاملها الإقتصادي والإجتماعي مع سائر مناطق البلاد. وكثفت الإجراءات الإستعمارية من آثار تهميش المنطقة واستمرار عوامل استغلالها بواسطة التجار "الجلابة" ومن فتحها أمام نشاط عشائر الفلاتة في التجارة التبادلية مع المنتجات الزراعية للمنطقة (سمسم، الصمغ العربي) والمصنوعات المحلية من أشجار الدوم في مقابل إحتياجاتهم.

والواقع ان السلطات الإستعمارية لم تستكمل سيادتها على المنطقة إلا في نهاية العشرينيات وشكل وقوع المنطقة على الحدود مع إثيوبيا عاملين إضافيين في زيادة عزلتها. وقد وفرت الظروف الأمنية وقتها لمجموعات عشائر الأنقسنا والبورون والمابان الإهتمام بالتوسع في الزراعة. ولكن تلك التطورات فتحت أيضاً فرص نشوء النزاعات بين قبيلة رفاعة الهوي الرعوية ذات الأصول العربية والعشائر الأفريقية في المنطقة بصورة لا تختلف في عمومياتها عن تجربة قبائل النوبا والبقارة في جنوب كردفان (الفصل الرابع). فمنذ العقد الخامس من القرن العشرين إزدادت حدة النزاعات بزيادة التنافس حول الموارد المائية والمرعى خاصة مع ازدياد الطلب على الأرض للمشاريع الآلية ولمحاجر التعدين.

وعلى الجنوب من منطقة الفونج تعيش قبيلة صغيرة هي الأدوك. وتعيش القبيلة في مجموعات متفرقة من المساكن لكل عشيرة بالقرب من خيران (نهيرات موسمية) أحمر وتمباك ويابوس. ويعتمد معظم مواطني المنطقة على الزراعة المطرية المتنقلة مستعملين الطرق التقليدية في إعداد الأرض وزراعتها. ويزرعون الذرة والذرة الشامية واللوبيا وقليل من السمسم، كما يحتفظون بعدد محدود من المواشي والحمير.

تعرضت عشائر الأدوك، والأنقسنا إلى حد ما، إلى نشاط تبشيري مسيحي مكثف منذ العقد الثالث للقرن الماضي. وهي اجتماعياً تشارك مجموعات البورون وجُم جُم والمابان جيرانهم من الشمال والغرب حالة التهميش السياسي والإقتصادي وإبعادهم من المشاركة في الحياة السياسية على المستوى المحلي أو الولائي أو القومي. وقد تعرضت هذه العشائر في منتصف التسعينيات إلى خطر الإنقراض من جراء

الزعزعة والتصفيات التي تعرضت لها من قوات الجيش ومن إعتداءات مليشيات مسلحة من الجنوب. فقد اضطروا للنزوح منذ العام 1987 جنوباً بعد تعرضهم لعمليات الجيش السوداني. ولكنهم واجهوا معاملة قاسية من مليشيات النوير المسلحة فرضت عليهم النزوح من منطقة الناصر بأعالي النيل واللجوء إلى إثيوبيا.[9]

كذلك توجد في كل أنحاء الشرق مجموعات عرقية من كل أنحاء السودان، ومنها الجعليون والركابية والعركيون والنوبا والشلك والنوير والفور نزحت إلى المنطقة منذ أمد بعيد واستقرت بها. وهي جماعات حملت معها لغاتها وعاداتها ودياناتها وعملت في مختلف المهن، وان كانت في الغالب لا تشمل الرعي. من أهم هذه المجموعات أيضاً عشائر الفلاتة (البرنو، أمبررو، الهوسا) الذين قدموا إلى الأقليم من غرب أفريقيا، واستقروا بها واستمرت أعدادهم في الزيادة مع بدايات المشاريع الزراعية خلال فترة الإستعمار البريطاني، وقد إمتهن بعضهم الرعي. نضيف إلى هذه المجموعات النوبيين، وهم القبيلة التي أعيد توطينها قسراً في منطقة حلفا الجديدة منذ نحو 40 عاماً من أجل تسهيل بناء السد العالي في مصر. والفلاتة والنوبة مسلمون لا يتحدثون العربية إلا في المعاملات مع المجموعات الأخرى.

وعلى وجه العموم يمكن القول إن الغالبية العظمى من سكان شرق السودان مسلمون، لكن ليسوا من أصول عربية، وغالبيتهم مازالوا رعاة. وتغلب البداوة واعتزاز قبائلها بالرعي، خاصة البجا، للدرجة التي شكلت حاجزا بينهم وبين المجتمعات المستقرة المجاورة لاحتقارهم كل المهن الأخرى. ولعل الصفة الغالبة أيضاً على المنطقة هو تهميشها وتخلفها وضعف نصيبها من مشروعات "التنمية". إذ لم يحصل السكان في شرق السودان بأي من نعم المناطق الوسطى من البلاد من صحة وغذاء وتعليم إلا في حدودها الدنيا، ومازال يغلب عليها الجهل والفقر وانتشار الأمراض.

يمكن ردم الهوة

عاشت المنطقة في تخلف ملحوظ وتجاهل من السلطات المركزية منذ الإستقلال. ولم يدخل التعليم إليها إلا في منتصف القرن العشرين بافتتاح أول مدرسة إبتدائية في مدينة باو وبنهاية الثمانينيات لم يتجاوز عدد المدارس الإبتدائية في المنطقة 6 مدارس للذكور وواحدة للبنات ومدرسة ثانوية واحدة. ولا تعرف المنطقة الكهرباء وتعيش في ظلام دامس على الرغم من انها لا تبعد أكثر من 40 كيلومتراً من خزان الروصيرص، مصدر الطاقة الكهرومائية الرئيسي في السودان، فقد قدر خبراء حكومة الخرطوم أولوية تسخير التيار الكهربائي لخدمة المناطق الحضرية شمالاً.

لقد عانى سكان المنطقة من تجاهل السلطات لهم وعدم الإهتمام بتنميتهم. ومازال يعتقد ممثلي الحكومة السودانية والقيادات التنفيذية للدولة ان قبائل الأنقسنا، مثل غيرهم من سكان المنطقة، "متخلفين وجهلة" وان مشاكلهم تكمن في معتقداتهم الخاصة وهم قبائل:

> "تعشق العزلة، لا تكاد تتجمع إلا في حدود ضيقة جداً؛ لهذا لم يكن متاحاً تقديم خدمات لهم... فرب الأسرة عندما يسكن في موقع ما يكون حريصاً ألا تصل دواجنه مسكن جاره فتأكل من طعام دجاج جاره ولو حدث ذلك فلا شك أنه موعود بشر مستطير".[10]

لقد تشكلت الثقافة الخاصة والتصورات الذاتية لهذه المجتمعات الأفريقية التي تعيش في منطقة جنوب الفونج في نمط تاريخي يشابه إلى حد بعيد تجربة قبائل النوبا، التي سبق تفصيل واقعها في الفصل الرابع من هذا الكتاب. ومصدر التشابه هنا راجع إلى العلاقات المتشابكة الديناميكية بين الثقافة الأفريقية والثقافة العربية والإسلامية وممثليها في المنطقة ذوي الأصول العربية، وفي علاقة الدولة مع هذه المجتمعات ذات الإرث الأفريقي.

شهد شرق السودان حقباً من الإزدهار وكان عرضة للتداخل الحضاري منذ أيام الفراعنة وحضارات أكسوم الإثيوبية وكوش النيلية القديمة وتمازجت قبائله مع مدن الحجاز واليمن والهند التجارية. وكانت سواحله هدفاً لأطماع الأمبراطوريات البرتغالية والعثمانية (التركية) والمصرية مما أضفى على المنطقة بعداً تاريخياً مهماً. وعلى الرغم من موجات الإختلاط التي مرت بها المنطقة إلا ان هوية سكانها مازالت تحتفظ بتميزها وتفردها مما يدل على خصوصية تراثهم الحضاري والثقافي.

كان أول سلاطين الفونج، عمارة دنقس، الذي باشر حكمه في العام 1485 ميلادية في عاصمته سنار على النيل الأزرق مؤسساً السلطنة الزرقاء (السوداء) تجسيداً لهذه العلاقة الجدلية بين الموروثات العربية والإسلامية والأفريقية والعقائد المحلية. ومع بداية القرن السادس عشر امتدت سلطاتها إلى مناطق كردفان غرباً ودنقلا شمالاً حتى سقوطها على يد القوات الخديوية المصرية الغازية في العام 1821. إن العوامل الخارجية والتداخلات التي إرتبطت بالظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية خلال فترات حكم سلطنة الفونج وما تلاها من حقبة الحكم التركي (العثماني) والفتح بعد العام 1899 وحتى منتصف القرن الماضي هي العوامل التي فرضت على هذه المجتمعات المحلية، بما فيها مناطق جبال الأنقسنا، الإهتمام والإعتماد على خصائص مجتمعهم الذاتية ومؤسساته الإجتماعية في بحثهم عن السلام وتأمين عناصر بقائهم في المنطقة.[11]

لقد تعرضت هذه المناطق إلى حملات متواصلة من تجريدات الإسترقاق إستمرت آثارها وبقايا ممارساتها إلى منتصف القرن العشرين، بل وإلى ما بعد استقلال السودان. وواجهت هذه المجتمعات ذات الأصول الأفريقية في مناطق ولاية جنوب النيل الأزرق عسفاً متواصلاً لكنها لم تستسلم له بل وواصلت مقاومتها لكل أشكال الإستبداد الفظة ضد السكان المدنيين منذ بواكير الحقبة الإستعمارية. وعلى حد وصف تقرير للمخابرات العسكرية وقتها:

> "في فصل الجفاف العام 1926، وهي سنة تميزت بمعاناة شديدة على مواطني جبال الأنقسنا بسبب فشل المحاصيل والإجراءات التي رافقت جمع الضرائب. . . هجم [السكان] على شرطي وقتلوه. وبعد 4 أيام هاجمت وقتلت 4 تجار [كانوا يتعاونون مع الشرطة بشراء البهائم التي جمعتها كضرائب]. . . وهوجمت نقطة الشرطة في سودا حيث كانت تجمع عوائد الضرائب على الحيوانات. . . قامت القوات [الحكومية] في نوفمبر (تشرين الثاني) بإرسال تجريدة من مدينة الروصيرص حرقت القرى [المتمردة] وصادرت حيوانات الأهالي [المتمردين] وقتلت كل من أظهر المقاومة، حيث تم إعدام 31 متمرداً وجرح 26 آخرين؛ ونفذ الإعدام لقيادات [الإنتفاضة] علنياً في سودا في 28 فبراير (شباط)".[12]

قامت المنطقة، أيضاً، بالإنتفاض ضد كل ما هو أجنبي وذلك طوال تاريخها، ولعل من أبرزها مشاركة المقاتل عثمان دقنة وحشده لقبائل البجا خلف الثورة المهدوية. كما أن جنوب الإقليم شهد – كما ذكرنا – قيام السلطنة السوداء (الزرقاء). وعلى الرغم من الإختلاف الكبير في أصول مؤسسي الدولة من منطقة الفونج، إلا ان هنالك إجماعاً على الأثر السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي الكبير الذي تركته على الإقليم.[13] ولعل من أهمها بجانب نشر الإسلام وتأسيس ركائز التحالفات بين قبائل المنطقة هو تأطير العلاقات السياسية بين العناصر العربية والأفريقية وإتاحة فرص الترابط والتعايش السلمي بين مجتمعاتها. في مقابل ذلك أحدثت تجارة الرقيق وحملات الإسترقاق شرخاً دامياً ما يزال يطفو إلى السطح كلما طرحت مسألة الحقوق والعدالة الإجتماعية. وكان لها أثرها أيضاً في الحركة الدائمة والخوف المستبطن من الإستقرار تفادياً لتجريدات الحكومة، واللجوء إلى العيش في مجموعات صغيرة في المناطق الوعرة ومما أثر على شكل ملكية الأراضي واستخدامها. إذ لا توجد قرى يزيد عدد سكانها عن 500 نسمة إلا نادرا.

إقتصاديات المنطقة

تعتبر المنطقة إمتداداً حيوياً لقدرات البلاد الإستراتيجية واحتياطياً لا يمكن الإستهانة به لإقتصادها. لذلك صارت مفصلاً رئيسياً في عمليات الكر والفر، والربح والخسارة التي تستند إليها معارك الحروب الأهلية في السودان. فيمثل ميناء بورتسودان همزة الوصل مع العالم وبوابة التجارة الخارجية للبلاد ومصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية، وعلى شاطئ البحر الأحمر يوجد ميناء بشاير لتصدير النفط، وعلى جانبه المنطقة الإقتصادية الحرة، أحد أكبر المشاريع في أفريقيا.

كما تعتبر حدود البلاد الشرقية أطول وأنشط منفذ لتجارة الحدود وتصدير البضائع السودانية في كل منطقة شمال شرق أفريقيا. وعبر ولاياتها يمتد الطريق البري السريع والحيوي الذي يربط الميناء بوسط البلاد، ويبلغ طوله بين الخرطوم وبورتسودان 670 كيلومترا. ويوجد في شرق السودان خزان (سد) الدمازين إلى جانب خزان الروصيرص مصدر توليد نحو 80٪ من الطاقة الكهربائية في البلاد. وتزخر شواطئ البحر الأحمر بإمكانيات كبيرة في مجالي الثروة السمكية والسياحة. كما توجد بالإقليم أكبر مشاريع إنتاج الحبوب الغذائية الرئيسية للسكان (85٪) وإنتاج السمسم، الذي يشكل 28٪ من عائدات صادرات البلاد الزراعية، وثالث مشروع لإنتاج السكر، والمصنع الوحيد لإنتاج وتوزيع إطارات الناقلات في كل منطقة القرن الأفريقي.

يوجد في الإقليم الشرقي 90٪ من مشاريع التعدين في البلاد، بجانب تمتعها بمخزون ثروات معدنية كبير. حيث تهدف الدولة في إستراتيجيتها المعتمدة على حد تصريح الدكتور عمر محمد خير، المدير العام للهيئة السيادية المناط بها مسألة التعدين في السودان:

> "على استغلال المعادن ذات العائد السريع والتي لا تحتاج لبنيات تحتية ضخمة وبالتالي تم التركيز على الذهب [والإبتعاد عن الحديد]... ومعروف منذ عهد الفراعنة ان هنالك مناجم في شرق السودان. وهناك حزام ضخم يمتد من الحدود الشمالية إلي شرق النيل وحتى جنوب البلاد يمكن ان يوجد بها ذهب... رؤي ان تركز الإستراتيجية على الذهب وقد تم اختيار مناطق بعينها لمعرفتنا السابقة بها، مناطق الشرق وجنوب النيل الأزرق وسوف يمتد إلى الجنوب أيضاً... فهناك مناطق واعدة مثل كبوبيا وبعض الخامات على ساحل البحر الأحمر قريبة من التصدير وسهلة الإستغلال... أيضاً هناك بعض المعادن في منطقة دلتا بركة وخام الكروم في منطقة الأنقسنا".[14]

وحددت مؤسسة التعدين السودانية أولوياتها وخطتها للإسراع باستغلال معادن شرق السودان على لسان مديرها العام محمد عباس المهدي:

"إن 50 موقعاً بمنطقة البحر الأحمر تزخر بعروق الذهب، كما ان أكثر من 60 موقعاً توجد في منطقة جبيت بشرق السودان، و20 موقعاً آخر بمنطقة الروصيرص والكرمك وقيسان وهى مناطق حدودية مع إثيوبيا . . . وإن [حسب الخطة سيرتفع] الإنتاج من خام الكروم إلى 700 ألف طن عالي الجودة بالمواصفات العالمية. . . ان الدراسات أثبتت ان المخزون السوداني من الحديد يصل إلى مليار طن يمكن استغلالها يوجد منها 22 مليون طن في منطقة البحر الأحمر. . . كما ان وجود الرمال السوداء في منطقة ترنكات على شاطئ البحر الأحمر والدراسات أثبتت ان كل 12 مليون طن من هذه الرمال تحتوي على 600 ألف طن من معدن الألمنيت و110 ألف طن من الزركون و45 ألف طن من معدن الروتيلي وهى معادن تستخدم في صناعة أجسام الطائرات والبوهيات عالية الجودة".[15]

كما قامت الحكومة السودانية بتوقيع عقد بالمشاركة مع شركة فرنسية وأسست بموجبه شركة "أرياب" التي باشرت التنقيب عن الذهب منذ العام 1991 في منطقة جبيت في شرق السودان. شرعت الشركة الفرنسية "أرياب" مباشرة في عمليات إستخراج وتصدير إنتاجها إلى الخارج. وبنهاية العام 1992 بلغت كميات الذهب المصدرة حوالي 1½ طن، مع اعتماد خطة لتصدير 3 أطنان سنوياً و25 ألف طن من الكروم.[16] وفي نهاية العام 1994 تمكنت شركة "أرياب" من تصدير 65 كيلوجراماً من الذهب أسبوعياً من مناجمها بمنطقة جبيت، مع استمرار عمليات التنقيب في مناطق الكرمك وقيسان وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية في المنطقة.[17] وفي الأسبوع الثاني من أغسطس (آب) 1995 إرتفع عدد الشركات المنقبة عن الذهب في ولاية النيل الأزرق إلى 3 شركات، بعد انضمام شركتين: الأولى "المجموعة التكاملية للإستشارات الأفريقية المحدودة" وهي رغم اسمها شركة سورية للتنقيب عن الذهب في منطقة الكرمك، والثانية "شركة أعمال التعدين" للتنقيب عنه في منطقة جنوب شرق الروصيرص.[18] بنهاية العام 1996 أكد وزير المال الدكتور عبد الوهاب عثمان في المجلس الوطني (البرلمان) ان النفط والذهب سيدرجان للمرة الأولى في باب عائدات موازنة الدولة للعام 1997. وحدد إن جملة العائدات 704 مليون دولار ستكون 208 مليون منها من عائدات المنتجات المحلية، 20٪ منها عائدات من استخراج الذهب.[19]

بلغت الطاقة الإنتاجية لشركة "أرياب" في نهاية العام 1998 ما يعادل 5600 كيلوجرام من الذهب بنسبة نقاوة عالية تفوق 90٪.[20] وفي الوقت نفسه توسعت نطاق عملياتها التنقيبية لتغطي مساحة 60 ألف كيلومتر مربع (تعادل مساحة دولة سيراليون) تمتد من حلفا شمالاً إلى أبوحمد غرباً وحتى الجبال الشرقية بالبحر الأحمر. وبذلك يكون قطاع الذهب قد شهد نشاطاً مكثفاً منذ منتصف عقد التسعينيات بسبب التوقعات بوجود كميات كبيرة منه أدى إلى توقيع عدد من الإتفاقيات مع عدد من المستثمرين الأجانب. وفي بدايات العام 2000 ذكر تقرير لوزارة التجارة ان صادرات السودان من معادن شرق السودان يتوقع ان تصل إلى 700 مليون دولار خلال العام، نصيب الذهب منها نحو 100 مليون دولار.[21]

مصادر النزاع

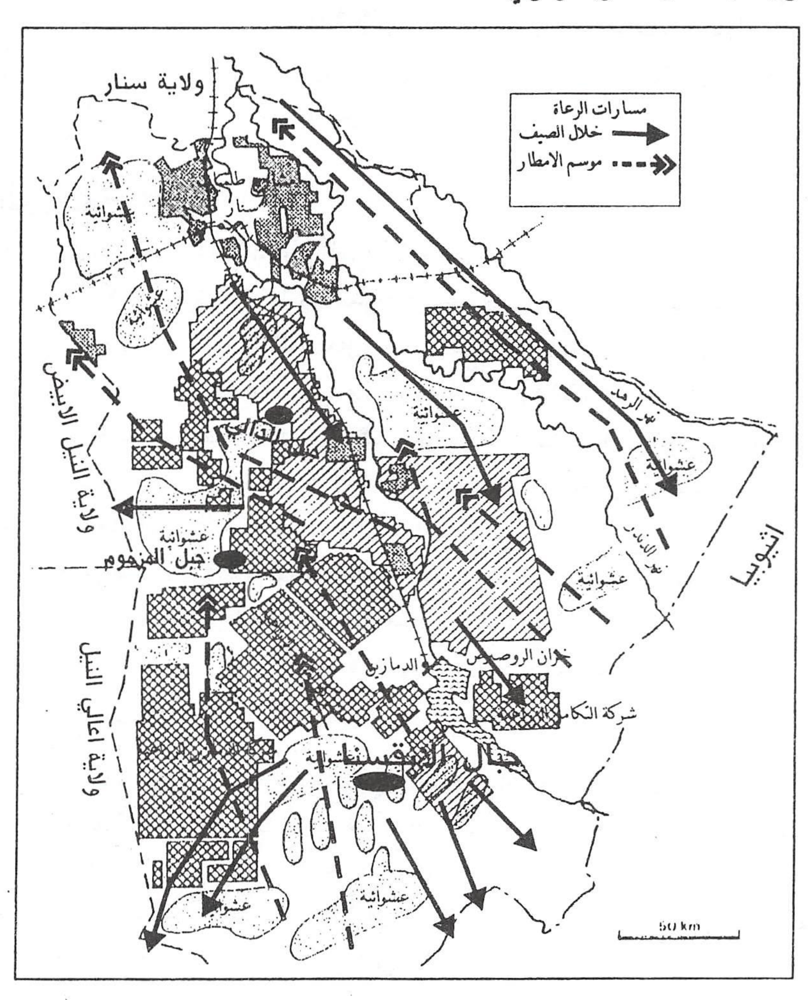
في منتصف العام 1998 ذكر العُمدة موسى، رئيس تجمع قرى منطقة مينزا، وإحد القادة السياسيين في ولاية النيل الأزرق:

> "كانت منطقة مينزا معزولة عن العالم الخارجي ومُقفلة كل السنوات التي سبقت الإستقلال، أيام الإستعمار الإنكليزي... رغم حصولنا على الإستقلال فإننا في مينزا كنا لا نعرف كيف ندبر شؤوننا... إذ لا توجد لدينا مدرسة أو معلمين، فجميع أبنائنا أميون... أرضنا خصبة لكن لا نعرف كيف نستغلها، وليس لدينا مسجد ولا شيخ ولا مأذون... إلى أن قالوا لنا أتى الإنقاذ [انقلاب الجنرال البشير في 1989] لكننا غرقنا. فصادر أصحاب الإنقاذ أراضينا وأعطوها لتجار أجانب وأغلقت المدرسة وعاد المدرسون إلى الدمازين. وعندما اعترضت على ذلك اعتقلتني... كانت التهمة إنتمائي إلى المعارضة المسلحة وتحريضي السكان على حمل السلاح... أطلقوني، وزارني شخص يدعى الدكتور مصطفى عبد الكريم وعرض أمامي برنامج قوات التحالف السودانية. أعجبت بالبرنامج وحررنا المنطقة [من القوات الحكومية، قيادة الفرقة 4]. يوجد اليوم في مينزا 12 ألف شخص يتوزعون على 21 قرية، ولدينا 4 مدارس وعيادة واحدة، ولدينا إدارة مدنية أنشأناها بالتعاون مع التحالف".[22]

أما في منطقة القضارف والفونج فنجد ان المنافسة على الأراضي في هذه المنطقة قد إزدادت بسرعة شديدة منذ منتصف العقد السادس من القرن العشرين. فعدد السكان والحيوانات في ازدياد مضطرد

خاصة بنزوح بمجموعات كبيرة من اللاجئين من إثيوبيا وإرتريا في السبعينيات وتسارع عملية نزوح عشائر أمبرورو (الفلاتة) من غرب إفريقيا والتي تختلف في مراحيلها وتربيتها للحيوان عن قبائل المنطقة؛ يضاف إلى هذا التوسع الهائل في رقعة مشاريع الزراعية الآلية ووفود عدد كبير من العمال الزراعيين من كل أنحاء السودان خاصة من ولايات دارفور.

شكل (31): مسارات العرب الرحل في المنطقة.



إن النظام الإجتماعي للقبائل الرعوية في الجزء الجنوبي من شرق السودان، مثل كل المناطق الأخرى، يستند إلى إرث ثقافي وسياسي واقتصادي واجتماعي يرتبط بالبيئة إرتباطا وثيقا ويتأثر بها ويؤثر عليها. لقد تعرضت المنطقة إلى خلل كبير في التوازن بين النشاط الرعوي للسكان والقطاع الزراعي الآلي (الممكن) المتزايد باطراد والذي إلتهم المراعي والمراحيل. لقد كانت بداية هذه المشاريع المدعومة من الدولة والمؤسسات الدولية عام 1954 على أرض كان يستغلها الرحل من قبيلة رفاعة الهوي وكانة نقطة تحول سلبية تركت أثرها على جوانب كل الحياة في المنطقة. فمراحيل (مسارات) هذه القبائل حيوية لهم كرعاة وتشكل ضفاف النيل الأبيض قاعدة لها ومنها إلى النيل الأزرق في زمن الجفاف. ومساراتها الموسمية تكون دائما طويلة، حيث تنزح عشائر رفاعة الهوي جنوبا حتى خور يابوس وفي بعض مواسم الجفاف إلى نهر السوباط أو داخل الحدود الإثيوبية (شكل 31).

الزراعة الآلية

بدأ إدخال الأساليب الآلية في المناطق المطرية لإنتاج الذرة أثناء الحرب العالمية الثانية بمنطقة القدمبلية باستثمار حكومي للتعرف على طبيعة العمليات الزراعية (انظر ص 123). أعقبها خلق نظام منح المشاريع ذات 420 هكتارا (1000 فدان) بهدف التوسع في الزراعة. وقد كانت الدولة تهدف إلى منح حق الإنتفاع بالأرض لفئات إجتماعية مقتدرة محددة، من دون اعتبار لما قد يترتب على ذلك من حرمان لغالبية سكان المنطقة الأصليين.[23] فطبيعة القرارات كانت تستند إلى دوافع سياسية واقتصادية تعارض نمط الحياة الرعوي، وتفصل بين تربية الحيوان والزراعة، ولم تفلح في استقطاب الرعاة وتنادي بحصر واستيطان الرحل في مكان محدد. وكان كل المستفيدين من هذه المشاريع من خارج المنطقة أتوا بهدف تحقيق أقصى ربح في هذه الأراضي البكر. فتأثرت مسارات الرحل السنوية كثيرا (شكل 31). ومع تقلص مراعيهم اضطروا للزحف جنوبا إلى مناطق لا تتلاءم مع قطعانهم مما عرضها للنفوق، وفرض عليهم التحول إلى عمال زراعيين موسميين، كل همهم أن يدخروا مالاً يمكنهم من تعويض قطعانهم لمعاودة حياة الترحال مرة أخرى.[24]

بإستعراض سريع لنماذج من المشاريع الزراعية في المنطقة يمكن ان نعطي فكرة مبسطة عن مقدار الحيف الذي لحق بحقوق وموارد المجتمعات الرعوية لهذه المنطقة (انظر جدول 4، ص 132). فمشروع "الشركة السودانية-المصرية للتكامل الزراعي" بالدمازين ومساحته 84.4 ألف هكتار (200 ألف فدان أي ما يفوق مساحة دولة البحرين) كانت أجهزة الأعلام السودانية تطلق عليه "أبو المشاريع الزراعية في منطقة جنوب النيل الأزرق" باعتباره تولد عن شراكة بين دولتين هما مصر والسودان.

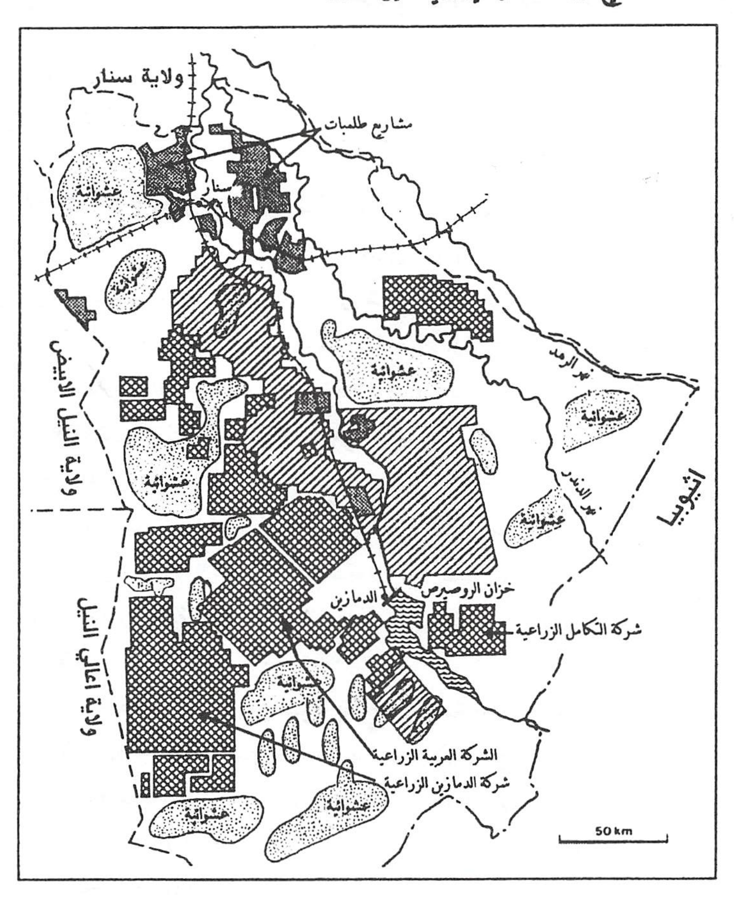
تم تأسيس هذه الشركة في يوليو (تموز) 1975 وباشرت نشاطها منذ مطلع العام 1976 وتم تسويقها بواسطة أجهزة الإعلام المصرية باعتبارها "تجسيد لفكرة التكامل الزراعي بين شطري وادي النيل". ويقع المشروع في الجزء الغربي من الهضبة الإثيوبية إلى الجنوب الشرقي من مدينة الروصيرص، على بعد 60 كيلومترًا من الخزان. تخصص المشروع في زراعة محاصيل نقدية هي القطن والسمسم وعباد الشمس والذرة الرفيعة. وتواجه الشركة اتهامات عديدة منذ تأسيسها من أهالي المنطقة بأنها، مثل أخريات في الولاية، لم تستغل جميع الأراضي التي منحت لها وتقوم بإيجارها لبعض الشركات الخاصة (شركة زيوت الشيخ مصطفى الأمين ومرحب وولياب).

ومن أكبر شركات القطاع الخاص العاملة في المنطقة "شركة الشيخ مصطفى الأمين الزراعية"؛ وهي تشغل مساحة مقدارها 134 ألف هكتار (317 ألف فدان) تفوق مساحة مشروع الرهد الزراعي الذي يعيش في ربوعة 10 ألف أسرة. وهي تعتبر أحدى شركات الإمبراطورية التجارية لرجل الأعمال الشيخ مصطفي الأمين وأولاده، وتعمل إدارتها بصورة متناسقة مع أعمال الأسرة التجارية بواسطة مدير منتدب من هيئة الزراعة الآلية. منذ تأسيسها في العام 1984 إستطاعت ان تدير مجموعة متكاملة من خدمات النقل ووحدة للأبحاث وطائرات لرش المبيدات وجرورات حرث عميق وعربات للنقل. الهدف الأساسي من المشروع هو إمداد مصنع الأسرة الخاص بإنتاج الزيوت في بورتسودان الذي يحتاج تشغيله إلى 150 ألف طن من عباد الشمس. وقد تداخلت مصالح هذه الشركة مع ظروف النزاعات المسلحة التي واجهتها منطقة جنوب الفونج إلى الحد الذي سخرت فيه إمكانياتها بالكامل لدعم عمليات القوات المسلحة ضد هجمات "حركة تحرير شعوب السودان". فقد ذكر مديرها العام، حامد محمد محمود، في مطلع العام 1989:

> "ربما يدهشك ان تعلم ان لشركة الشيخ الزراعية دوراً في تحرير الكرمك وقيسان، بعد الدور الذي لعبه السيد محمد عثمان الميرغني والدور الذي لعبه الجيش. فقد استخدم الجيش عرباتنا وجروراتنا في عملياته التي أدت إلى تحرير هذه المناطق وقد قدمنا كل ما نستطيع وكل ما نملك لقواتنا المسلحة من منطلق وطني بحت. ومن ناحية أخرى تقع أراضينا في شكل حزام واق يساهم في حماية المشروعات الأخرى من الجانب الشرقي والجانب الجنوبي. قد يقول البعض ان ناس الشيخ يحمون أراضيهم وهذا قول مردود . . . هنالك قول آخر مفاده ان الجيش يعمل لصالح شركة الشيخ وهذا كلها أوهام لا نصيب لها من الصحة. فالقوات المسلحة تقوم بواجبها الوطني

في ظروف صعبة وشركة الشيخ تسهم بما عندها من عربات وجرارات وجازولين. . .الخ. كل ذلك في شكل تعاون كامل لصالح الوطن". [25]

شكل (32): مشاريع الزراعة الآلية في ولاية النيل الأزرق.



أما الشركة الثالثة فهي "شركة الدمازين للزراعة والإنتاج الحيواني"، وقد بدأت ترتيبات إنشاء الشركة في أوائل العقد السابع من القرن الماضي في مساحة 42 ألف هكتار (100 ألف فدان). بدأ العمل فيها موسم العام 1979 في منطقة تقع على بعد 96 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة الدمازين في ولاية

النيل الأزرق. وهي إحد المشاريع التابعة لدار المال الإسلامي لصاحبها الأمير السعودي محمد الفيصل. تقوم بتمويل عملياتها الزراعية مجموعة بنك فيصل الإسلامي بالسودان ومصر، وتم تأسيسها بتسهيلات وإعفاءات جركية وضرائبية باعتبارها شركة رائدة في مجال العمل العربي المشترك.

لم يكن هذا المشروع أول مثال للإستثمار العربي في السودان، بل كان أول عمل تضامني يقوم به القطاع الخاص العربي في مجال الزراعة الآلية. لذلك اعتبرت الشركة نفسها في خط الدفاع عن موارد البلاد أمتداداً للرسالة التي قامت بها شركة الشيخ مصطفى الأمين في مواجهة "التمرد الذي حدث في المنطقة". على المنوال نفسه أكد الدكتور محمد حسن الجاك، مدير الشركة، على أثر مشروع الدمازين ودوره في استتباب الأمن في المنطقة وتغيير نمط حياة سكانها:

> "أود ان أقدم الشكر للأخوة في القوات المسلحة وقوات الشرطة الذين يرابطون معنا في مواقع الإنتاج الصعبة. لقد أثبتت التجارب إنه بغير الأمن العسكري لا سبيل إلى الأمن الغذائي. ولابد ان تحرص الدولة على خلق وحدات عسكرية لحماية الإنتاج مثلما [كونت] فرق لمكافحة المخدرات وفرق للأسعار وضبط الأسواق وفرق للتموين. . .الخ فوجود الأمن العسكري لحماية الإنتاج يعد حافزاً للزارع والمستثمر على السواء. أشير أيضاً إلى ان فلول المتمردين تحاول التواجد في المنطقة أيام الزراعة وأيام الحصاد للترص بالمنشآت الإقتصادية للبلاد. لكن تواجد بعض قوات اللواء 14 معنا حد من هذه الظاهرة كما حد كثيراً من ظاهرة النهب المسلح التي تفشت من قبل".[26]

وقد نتج من توسع مشاريع الزراعة الآلية السريع في المنطقة بروز المعارضة المنظمة من المزارعين التقليديين والعرب الرحل. عبرت عن ذلك تنظيماتهم العشائرية والجهوية من خلال احتجاجاتهم المتكررة ومعارضتهم لسياسة توزيع الأراضي (مشاريع + مناجم) وما ترتب عليها من إضرار بثروتهم الحيوانية ومصالحهم المباشرة. فقدمت مذكرات إحتجاجية للسلطات المعنية على المستويين المحلي والوطني لم تفقد قيمتها بالتقادم وتقدم مقترحاتها مشروع أجندة وتوصيات لأي جهة تهتم بمراجعة شاملة للأوضاع في منطقة جنوب الفونج.

> "منذ العام 1974 تم تخصيص أكثر من 5 ملايين فدان [2.1 مليون هكتار، ما يعادل مساحة دولة إسرائيل] للشركات والأفراد، لو كانت هذه الشركات والأفراد رائدها المصلحة العامة ومصلحة البلاد لأصبح السودان

سلة خبز العالم كما كان ينادي نميري. ولكن كانت مشاريع ورقية ولا وجود لها بل استفاد أصحابها من الإعفاءات الجمركية والضرائبية مما تسبب في تخريب الإقتصاد الوطني والخزينة العامة... نعترض على قيام أي مشروع طالما كان ذلك يتعارض مع حقوقنا كمزارعين ورعاة... [نطالب بأهمية] تحديد مسار للعرب الرحل مع توفير مكان للمرعى... وتحديد حرم للقرى القائمة... نطالب بإعادة النظر في التصديقات التي تمت من الأمانة العامة للإستثمار... نحن لسنا ضد الإستثمار ولكن لا نبارك أي استثمار يسلب حقوقنا المكتسبة".[27]

توطين النوبة

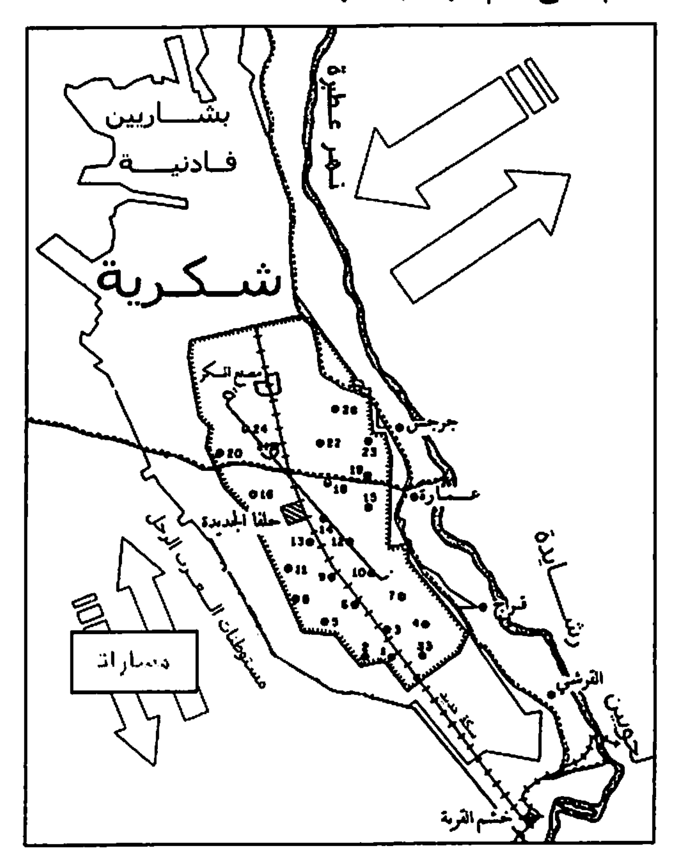
واجه شرق السودان، بجانب إفرازات الزراعة الآلية في جنوب النيل الأزرق، التحديات التي صاحبت التغيرات في منطقة البطانة والمتعلقة بالتوسع في مشاريع الزراعة الآلية والمروية. فمنطقة البطانة هي السهول المحصورة بين نهري عطبرة والنيل الأزرق على مساحة تقدر بحوالي 120 ألف كيلومتر مربع، أي ما يزيد عن مساحة دولة إرتريا. وهي سهول طينية تتحرك فيها القبائل الرعوية ذات الأصول العربية، خاصة الشكرية وكنانة والرشايدة. إلا أنها شهدت منذ العام 1960 متغيرات كبيرة تمثلت في امتدادات المشاريع الزراعية وتوسعها المستمر خاصة مشروعي خشم القربة والرهد الزراعيين.

لقد كانت عملية التهجير القسري التي تعرض لها مواطنو منطقة وادي حلفا النوبيين، من أقصى شمال السودان، ذوو الأصول الأفريقية والإرث الحضاري والإجتماعي والبيئي المختلف وتوطينهم في أراضي مشروع خشم القربة عاملا إضافيا زاد من حدة التوتر والصراع حول الموارد في المنطقة.[28] فأهل النوبة مازالوا يعتقدون، وبعد 4 عقود من الزمان، بأن زعزعتهم وترحيلهم الإجباري إلى منطقة غريبة عنهم مناخيا واجتماعيا فرضت عليهم تغيير نمط حياتهم التي اعتادوا عليها، ولم يكن إلا لصالح مشاريع الجارة الشمالية مصر ولم يكن بأية حال ذا مردود يربطهم بالأرض وهم مازالوا يتطلعون إلى العودة إلى حلفا والمساهمة في إعادة تعميرها.[29]

وعلى الرغم من ان إدارة المشروع عملت على تخفيف حدة النزاع بمحاولة إقناع وتشجيع القبائل الرعوية على الإستقرار في حرم المشروع والإستفادة من خدماته الزراعية والصحية والتعليمية والإقتصادية، إلا ان القبائل الرعوية مازالت، أيضا، تتعامل مع النوبة كدخلاء على أراضيهم (شكل 33). بل هي تؤكد احتجاجاتها باعتبار أن ما يقدم لمجتمعاتهم الرعوية أو التي استقرت في مشروع خشم القربة من خدمات

أساسية لا يبرر بالمقابل توطين حوالي 8 آلاف أسرة نوبية وإسكانهم في 25 قرية نموذجية وفي مدينة حلفا الجديدة وبمستوى من الخدمات يفوق بشكل كبير ما قدم لهم وعلى حساب مواردهم وحساب مراحيل ومراعي مواشيهم.[30]

شكل (33): حزام مشروع خشم القربة وتوطين النوبة.



مستوى الصراع في هذه المنطقة من شرق السودان لم يتعد بعد المناوشات والإشتباكات الموسمية في دخول الرعاة إلى المزارع والصدامات القبلية المتفرقة إلا ان القبائل الرعوية تواصل في تحديها لكل العوائق التي تواجه مساراتها شمالاً وجنوباً. وقد تصاعدت حدة النزاعات إلى الدرجة التي صار من الضروري

ومنذ العام 1973 وجود مجموعة من القوات المسلحة تابعة لقيادة الفرقة 2 برئاسة مشروع الرهد، واللواء 20 بمدينة مدني واللواء 4 بالقضارف بشكل دائم في زمام سهول البطانة لحماية المشاريع الزراعية طوال العام.

الولاءات المتنازعة

تاريخياً صنفت الأجزاء الشمالية من مناطق البجا لصالح الحزب الإتحادي الديمقراطي لولائها للطريقة الختمية، بينما غالبية الهدندوة ارتبطوا بإرث طائفة الأنصار.[31] ولكن على المستوى العام كان نهوض التنظيمات الجهوية في شرق السودان والتي عبرت عنها تجمعات مثل اتحاد جنوب الفونج ومؤتمر البجا وحركة شباب النيل الأزرق (تانا) معالم بارزة في حدة الإستقطاب وتجدد الولاءات السياسية والقاعدة التي استندت إليها مشروعية حمل السلاح مؤخراً. فعلى سبيل المثال، فإن تنظيم "مؤتمر البجا" قد تم تأسيسه منذ العام 1958 كتنظيم إقليمي مطلبي بواسطة عدد من أبرز نشطاء المنطقة منهم محمد الأمين ترك والدكتور محمد جرتلي وعلي المليك ومحمد باكاش وعبد القادر أوكير وهاشم بامكار بقيادة الدكتور طه بلية. إستهدف "المؤتمر" منذ ذلك الوقت مواجهة مشكلة التخلف والمظالم الواقعة على المنطقة وكيفية الخروج بأهل الشرق من هذه الوهدة عن طريق لامركزية الحكم.[32]

ارتكزت القيادة الجديدة لمؤتمر البجا على إرث هذا التنظيم التاريخي في النضال ضد الإستعمار الخديوي (المصري التركي) ودورهم في ثورة 1924 وتضحياتهم ضد المشاريع الإستعمارية البريطانية. وقد بلغ قمة نفوذه بمشاركته خلال الإنتخابات العامة العام 1965 بعدد 10 نواب في الجمعية التأسيسية (البرلمان) وفي إطار تحالف قوى سياسية مثلت مع جبال النوبا وجنوب السودان وضعاً جديداً في أعقاب ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964، وتراجع تمثيله في إنتخابات العام 1968 إلى 3 نواب، إلا ان شعاراته صارت هي الحد الأدنى لأجندة العمل السياسي في المنطقة. وقد حدد محمد طاهر أبو بكر، رئيس القيادة المؤقتة لمؤتمر البجا الهموم الأساسية له بأنها مازالت هي:

> "إمتداد للقضية القديمة، مزيد من الحقوق السياسية والعدالة الإجتماعية. فالظلامات في حق المنطقة وأبنائها لم تتوقف. وهذا النظام [الإنقاذ] أسوأ من كل الأنظمة السابقة، وتتجسد فيه قمة المظالم والإنتهاكات. وحدثت أكبر عملية نهب لثروات المنطقة، أراضي القاش يحتكرها أحد أقطاب الجبهة [الإسلامية]، كذلك أراضي دلتا طوكر يجري العمل لإحتكارها . . . قضيتنا

هي محو هذه الظلامات وتثبيت حقوقنا الشرعية في التنمية واقتسام عادل للسلطة والثروة".[33]

ولكن على واقع تجربة فترات الحكم الإقليمي خلال الحقبة النميرية (1969-1983) وتراكمات الأحداث خلال 20 عاما الماضية يمكن الإشارة إلى ان فرص النمو المستقبلية لمؤتمر البجا قد حددتها الخلافات المتزايدة بين قبائل البجا خاصة البني عامر والحدندوة؛ وازدياد حدة المنافسة على المناصب الرسمية لجهاز الدولة في ولايتي كسلا والبحر الأحمر. كما يعمق من حدة الخلافات محاولات بعض مثقفي المنطقة استغلال التناقضات العشائرية لصالحهم بتأجيجهم لحالة الإستقطاب السياسي وازدياد حدة المواجهة العسكرية في شرق السودان. ودليلنا هنا يشير إلى الحد الذي يمكن ان يصل إليه بعض الذين يساهمون في تشكيل الرأي العام في توظيف العصبية القبلية وتسخيرها لخدمة أهداف سياسية يقدمه الكاتب محمد خير (بني عامر):

"في هذه المرحلة الدقيقة تتزايد المؤامرات على منطقة شرق السودان بفعل التخطيط المرسوم للقيام بغزو خارجي يستهدف وجود هذه القبائل... التي تشكل أساساً راسخاً لقوة قبائل التيغراي [الإسلامية] التي تمثل العمق الإجتماعي والتواصل الديني والثقافي لقبائل البني عامر للوقوف في وجه التحالف الراسخ أمام قومية التيغراي المسيحية في إرتريا وإثيوبيا. لذلك فإن تركيزنا على قبائل البني عامر ينطلق من وعينا بطبيعة المواجهة المباشرة في الوقت الراهن، والتي تستهدف في النهاية إبادة قبائل البني عامر وتمزيق وجودهم القوي والعميق في شرق السودان. إن هذا الإتجاه في الحقيقة تساهم فيه قبيلة الحدندوة التي تنطلق من فهم خاطئ وهو ان شرق السودان هى الأصل فيه وهم أصحاب الأراضي. وضمن عقلية الدينكا في الجنوب يسعون إلى زعزعة استقرار الشرق، وانتزاع الزعامة لهم في ظل أية ظروف على الرغم من أنهم حظوا في مجمل تاريخ الحكومات السودانية بالإهتمام، وأتيحت لهم فرصة واسعة لحكم الإقليم الشرقي. لأن الحكومات السودانية كانت تحذر من قبائل البني عامر بحكم امتداداتها القوية في إرتريا وتتجاهل حتى مشاركتها في شرق السودان... أثبتت الأحداث التاريخية في السودان بأن البني عامر كانوا خير عون للشماليين في السلطة، وخير من يحافظ على أمن وسلامة منطقة الشرق. بخلاف الحدندوة الذين تتعارض جذورهم وانتماءاتهم مع التوجه العربي. ويتعاملون مع الشماليين على أساس

أنهم العنصر الغريب في الشرق بل وانهم يتهمونهم بمصادرة حقوق القوميات الأخرى، والتقليل من دورهم وشأنهم، وحرمانهم من التنمية الإقتصادية. وكانوا يبدون الحماس القوي [لتمرد] الدينكا في الجنوب ومحاربتهم للحكومة المركزية، وكانوا يشاركون دائماً في تقويض النظام في السودان".[34]

"من يلاقيك متحزم لاقيهو عريان"

كانت الظروف الإقليمية والعالمية تبدو منذ منتصف عقد التسعينيات في القرن الماضي ملائمة تماماً لانطلاق معارضة مسلحة من شرق السودان. كانت الحكومة السودانية تواجه حالة أقرب إلى الحصار الفعلي غير المعلن، لكنها كانت تتحرك باستخفاف واضح لخطورة المعارضة. وتسخر من الصادق المهدي ودعوته "الجهاد المدني"، وتزيد الطين بلة باستفزاز معارضيها أنها أكثر استعداداً للمنازلة والصراع ولا تخشى أحداً، وتردد المثل السوداني "من يلاقيك مُتحزم لاقيهو عريان".

قامت المعارضة السياسية السودانية المنضوية تحت لواء "التجمع الوطني الديمقراطي" في مؤتمرها بالعاصمة الإرترية، أسمرا، في يونيو (حزيران) 1995 بإعلان عزمها على إسقاط النظام السوداني بكل الطرق الممكنة بما فيها الوسائل العسكرية. ولكن عراب الحكومة الدكتور حسن الترابي ذكر:

"ان لقاء أسمرا انتهازي ضم أطرافاً انتهازية... انها ليست سوى أطراف انتهازية لا جامع بينها ولا تشكل أي خطر على النظام القائم".[35]

لكن خفف من تحديات الحكومة الخلافات التي كانت تعصف بالمعارضة إلى الدرجة التي تبدو فيها وكأنها تعارض بعضها الآخر أكثر ممّا تعارض الحكم في الخرطوم، بالقول أو بالفعل.

من جهة أخرى، كانت حكومة الخرطوم تعلم يقيناً ان الخطر الحقيقي على مشروعها "الحضاري" ومشروعيتها ينبع من قوة عسكرية شمالية (انظر شكل 23، وشكل 34). فعملت على تصفية القوة العسكرية المحترفة لأسلحة المدرعات والإشارة والمهندسين والذخيرة والســلاح الطبي، واعتمدت الفرقة 7 المدرعة بقيادة العقيد إبراهيم شمس الدين (مساعد وزير الدفاع) النواة الجديدة تسليحاً وتدريباً لجيش تستند إليه توجهات "حركة الإنقاذ" أخذاً بنموذج الحرس الجمهوري العراقي، وتم إسنادها بقوة موازية من قوات "الدفاع الشعبي" تم إعدادها على نسق "الحرس الثوري الإيراني".

واقع الحرب الأهلية في جنوب السودان وخبرتها التاريخية يدل على ان الدور المباشر للمعارك العسكرية هناك هو في "زعزعة" استقرار النظام القائم في الخرطوم وليس في "تغييره". لذلك كرست الأجهزة الأمنية

جل جهودها في تطهير الجيش والتصفية النهائية لأي وجود معارض وسط ضباطه دون رخمة كما تمثل في سحق محاولة انقلاب "رمضان" في أبريل (نيسان) العام **1990**.[36]

شكل (34): ملامح الجيش السوداني.

- تم تأسيسه العام 1925 على أساس جهوي وعشائري (الفرقة الإستوائية، فرقة العرب الشرقية، فرقة العرب الغربية، الهجانة) باسم "قوة دفاع السودان". وتولى قيادته بعد الإستقلال الجنرال احمد محمد وكان نائبه هو الجنرال إبراهيم عبود، قائد أول انقلاب في السودان (1958/11/17).
- يعتبر من أقوى وأكبر الجيوش في القرن الأفريقي، ويتراوح حجم قواته بين 100 -150 ألف جندي. مدعوم بقوات من الدفاع الشعبي تقدر بحوالي 150 ألف مجند، وتسعى الحكومة إلى رفع عددهم منذ العام 1995 إلى مليون مجند. إلا ان سلاح الطيران الإثيوبي يتفوق على نظيره السوداني.
- أسلحة المشاة والمدرعات والمظلات هي عماد قوته. 90٪ من جنوده من مناطق جنوب وغرب البلاد، 40٪ لا يدينون بالإسلام.
- يعتمد في إمداداته وتدريبه على الصين + العراق + ليبيا + الأمارات + مصر + السعودية + قطر + كازاخستان وجنوب أفريقيا.
- خرج من بين صفوفه 3 انقلابات أساسية. الأولى حكمت البلاد لمدة 6 أعوام (الجنرال عبود) والثانية لمدة 16 عاما (الجنرال نميري) والثالثة مازالت تحكم البلاد منذ العام 1989 (الجنرال البشير)؛ و23 محاولة إنقلابية فاشلة. من بين صفوفه خرجت أيضا حركة الأنانيا الأولى والثانية بعد تمرد الفرقة الإستوائية في العام 1955؛ وأول محاولة انقلابية قامت بدعم من حركة الأخوان المسلمين في نوفمبر (تشرين الثاني) العام 1959 هي محاولة علي حامد وعبد الرحمن كبيدة والرشيد الطاهر بكر (المرشد العام للأخوان)؛ ومن بين قواته نشأت "حركة تحرير شعوب السودان" بتمرد الكتيبة 105 بور العام 1983؛ ومن ضباطه وجنوده تم تكوين "القيادة الشرعية"، و"قوات التحالف السودانية" وتأسست هياكل الأجنحة العسكرية للأحزاب السياسية.
- تعرض منذ انقلاب يونيو (حزيران) 1989 لأكبر حملة تصفية وإعادة تنظيم وتأهيل على أساس عقائدي. تم الإستغناء عن ما يقدر بحوالي 30 ألفا منهم حوالي 8 آلاف ضابط وصف ضابط من أسلحة المدرعات والإشارة والمهندسين والذخيرة والسلاح الطبي.

[ملف "القوات المسلحة"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]

في الأسبوع الثالث من سبتمبر (أيلول) **1990** أعلنت مجموعة من كبار قيادات الجيش أنها قررت معارضة حكومة انقلاب يونيو (حزيران) **1989** داعية ضباط وجنود القوات المسلحة إلى الإنتفاضة

والمشاركة في عملية تغيير للنظام عرفت إعلامياً باسم حملة "أنا السودان". حددت "القيادة الشرعية" أهدافها الأساسية في:

"الإنحياز الكامل إلى جانب الشعب والعمل مع القوى الوطنية لإعادة الحياة الديمقراطية إلى السودان وفق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك العمل على وقف الحرب في الجنوب وعقد المؤتمر الدستوري في جو ملائم لإنجاحه وصيانة إستقلال القوات المسلحة وإعادة تأهيلها للتفرغ لمهامها الأساسية في الدفاع عن الوطن وحماية استقلاله ونظامه الديمقراطي... إن القيادة الشرعية.... ترفض بقوة ان يكون السودان خنجرا يوجه إلى صدر الشقيقة مصر أو أداة لتهديد أمن الشقيقة المملكة العربية السعودية، ولا تقبل ان نكون قاعدة لتهديد أي دولة عربية أو أفريقية مجاورة، أو نكون قاعدة للإرهاب الدولي أيا كانت الدوافع".

وعلى الرغم من ذلك واجهت المعارضة العسكرية الشمالية ممثلة في تنظيم "هيئة القيادة الشرعية للقوات المسلحة" مصاعب كبيرة لتحصل على الإعتراف من الرأي العام والقيادات السياسية المعارضة ودعم الوجود المسلح لحركة تحرير شعوب السودان شمال خط عرض 12. خاصة وقد كانت هي امتداداً لآخر قيادة عسكرية قبل انقلاب يونيو (حزيران) 1989 والتي مثلها الثلاثي الجنرال فتحي أحمد علي والجنرال عبد الرحمن سعيد والجنرال الهادي بشرى.[37]

كان أكبر تحد واجه "القيادة الشرعية" في منفاها الإختياري في القاهرة (مصر) هو محدودية التأييد وسط صفوف الجيش، باعتبار ان حوالي 8 آلاف ضابط وصف ضابط أبعدوا من صفوف القوات المسلحة في ظل الحكم الحالي لم يلتحق منهم بتنظيم "القيادة الشرعية" إلا عدد بسيط جداً. وقد أرجع أحد أبرز ضباطها ذلك إلى ان:

"هيئة القيادة الشرعية لم تفعل شيئاً، ولم تقم بأي عملية عسكرية مسلحة، وإنما انصرف ضباطها إلى متابعة الخلافات السياسية بين الحزبين الكبيرين، وحدث نوع من الإستقطاب لهذا الحزب أو ذاك.... القيادة الشرعية أكبر وهم مخادع في تاريخ المعارضة السكرية، وحتى الآن لا يملكون أي جندي محارب غير الاسم فقط".[38]

وقد عبر عن ذلك أيضاً الجنرال عبد الرحمن سعيد عندما لخص الموضوع من زاوية أخرى:

"نحن عسكريون محترفون، لا سياسة إلا في الحدود التي تخدم الهدف الأساسي. والمشكلة هي ان الجميع خذلونا. فقد خذلنا السياسيون الذين قدموا انتماءاتهم الحزبية على الإنحياز الجبهوي، وترتب على ذلك حالة من الشلل أصابت التجمع الوطني للمعارضة. ونحن – كمعارضة عسكرية – لا نجد الدعم الذي يمكننا من تحويل الخطة إلى برنامج عمل يومي. لقد غرقنا في بحر الخلافات السياسية وزاد الأمر سوءاً بروز الخلافات العسكرية".[39]

ولم تستطع "هيئة القيادة الشرعية" المحافظة على وحدتها وخرج منها العقيد عبد العزيز خالد عثمان بعد ذلك،[40] الذي استطاعت حركته استثمار الحساسيات التاريخية بين "هيئة القيادة الشرعية" والأجهزة الإرترية، وفي توظيفه صلته الشخصية بقياداتها السياسية والأمنية فحظيت برعاية خاصة وحماية مميزة ودعم مباشر منها. ومن ذلك المنطلق إستطاعت "قوات التحالف السودانية" ان تبني استراتيجيتها على أساس ان:

"التحالف مقتنع بأن التجمع [الوطني الديمقراطي] بشكله الحالي لن يسقط نظام الجبهة [القومية الإسلامية بقيادة الترابي]... قوات التحالف تهدف إلى خلق سودان جديد يتحقق عبر أساليب وآليات وفلسفة جديدة... إذ أن الأساليب والآليات القديمة تقود إلى سودان قديم لسنا طرفاً فيه. رؤانا هذه تنطبق على القيادة الشرعية كفصيل صفوي داخل التجمع. ونعتقد ان الوجود العسكري في التجمع بشكله الراهن كبل الحركة العسكرية. ولذلك فإن قوات التحالف السودانية لم يكن هدفها إنقسام بل تطوير العمل العسكري المعارض. فالإنقسام يكون من القيادة إلى القاعدة وهذا ما لم يحدث. لقد كان الخلاف على المستوى القيادة. ولا نحتاج إلى تأكيد حقيقة وهي أن أي مجموعة جنرالات من دون جيش هي مجموعة سياسية، وأي جيش من دون قيادة هو شفتة وقطاع طرق. والجنرالات حين يصبحون مجموعة سياسية بالضرورة يفتقرون إلى القواعد الجماهيرية التي توطرها الكيانات الحزبية".[41]

ولذلك استبانت مع مرور الوقت طبيعة استراتيجية قوات "التحالف" التي تحارب الحكومة السودانية في شرق السودان من طبيعة خلفياتها السياسية ومنطلقاتها العقائدية والآليات التي توظفها وفي تحديدها للأهداف النهائية لانتفاضتها المسلحة والشعارات التي ترفع رايتها أو تعمل على تحقيقها.[42]

"كـابيـلا السـوداني"

بعد انهيار نظام موبوتو في الكنغو واكتساح قوات كابيلا للبلاد واعتلاء سدة الحكم في كنشاسا ارتفعت أسهم "الحل العسكري" لتغيير الأنظمة الأفريقية وهبت في أشرعة "الخيار العسكري" لاحتواء والخلاص من الحكومة السودانية رياح إقليمية ودولية. فنشطت حملة لتسويق حركة "قوات التحالف" في الدول الغربية، وفي أمريكا على وجه الخصوص باعتبار ان المحددات الإستراتيجية والجغرافية والعرقية تفرض واقعا معنويا على العقيد جون قرنق وقواته "جيش تحرير شعوب السودان" توقف شمالا عند خط عرض 12 مع خط التماس المار بمدينة كوستي، في أواسط السودان، على أكثر تقدير.[43] وقدمت هذه الحملة الترويجية "قوات التحالف" إلى الأجهزة الغربية (السياسية والأمنية) باعتبار ان طبيعة تركيبتها العرقية وتكوينها الثقافي هي الأكثر فاعلية وأثرا في الشمال وتملك إمكانيات توسيع النفوذ الأدبي والسياسي أكثر من أي حركة بديلة لنظام "الجبهة الإسلامية" القائم في الخرطوم. كان من نتائجها دعم "قوات التحالف" ومتابعة أكثر من جهة إقليمية ودولية زيارة العميد عبد العزيز خالد المشهودة في منتصف العام 1997 إلى عدد من العواصم باهتمام بالغ، تمكن خلالها من مقابلة عدد من متخذي القرار وواضعي السياسات في كل من واشنجطن ولندن.[44]

قوات التحالف السودانية تدعو إلى تغيير جذري في نظام الحياة السياسية والإجتماعية التي نفذتها الحكومة الحالية باعتبار أن عملياتها العسكرية هي ضمن عمل سياسي متكامل؛ وهي عموما سائرة في نهج الهياكل السياسية والعسكرية التي أسستها "حركة تحرير شعوب السودان". وتعتبر أن عدوها الأساسي هو:

> "نظام الجبهة الإسلامية القومية الحاكم في السودان وكل مؤسساته ودعاته وحماته وأبواقه... وكل من يمولها أشخاصا ومؤسسات مالية وتجارية...
> وكل فرد يحتل منصبا من مناصب السلطة التشريعية والتنفيذية إبتداءً من سارقي قوت الشعب إلى رأس النظام".[45]

تؤكد كل بيانات "قوات التحالف" ومطبوعاتها إن الهدف النهائي هو "تأسيس دولة مدنية ديمقراطية موحدة" في السودان. وقد كان مؤتمرها التمهيدي الأول الذي انعقد في الأول من أغسطس (آب) العام 1995 بأسمرا (إرتريا) أول فرصة تقدم فيها قيادة علنية، حيث تم انتخاب مكتب سياسي (5 مدنيين+ عسكريان) تولى العميد عبد العزيز خالد عثمان - بالطبع - رئاسته ورئاسة المكتب العسكري ومنصب القائد العام لقوات التحالف الميدانية.[46]

وتضعضعت بشكل نهائي فرص وحدة العمل والقيادة العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي، التي كان من المفترض ان تمثلها قيادة الجيش في شخص "القيادة الشرعية". وتجاوزت الأحزاب السياسية الأثر الإيجابي، على الرغم من محدوديته، لدورها وعبرت بطرق مختلفة (علنية وسرية) عن عدم إعترافها بها كممثلة للجيش في إطار "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض. واندفع كل حزب لتأسيس وجوده العسكري المستقل بعيدا عن "القيادة الشرعية". فانضمت بعد ذلك إلى ركب المعارضة المسلحة 7 تنظيمات صغيرة ورمزية تمثل كل من أحزاب الأمة (جيش الأمة للتحرير) والإتحادي الديمقراطي (قوات الفتح) والشيوعي (قوات الجبهة الديمقراطية) والقومي السوداني (نمور الجبال) ومؤتمر البجا والتحالف الفيدرالي الديمقراطي وقوات القيادة الشرعية. لم يكن تأثير هذه التنظيمات فاعلاً على موازين الأحداث أو حاسما في ساحة العمليات العسكرية. وقد كان بروزها إلى ساحة العمل العسكري متدرجاً ومتوافقاً مع تحالفات سياسية، يعتقد عدد من المراقبين ان هدفها كان قطع الطريق على "قوات التحالف" ومنافستها والمزايدة عليها والحد من نفوذها الأدبي.

منذ البداية حددت قيادة الجبهة الشرقية لقوات المعارضة الأهداف الإستراتيجية الأولية للعبور العسكري نحو مركز السلطة في الخرطوم (تبعد عن كسلا بنحو 400 كيلومتر) وتغيير نظام الحكم فيها على 3 محاور: المحور الأول هو تعطيل خزان الروصيرص الذي تعتمد عليه البلاد في إمداداتها الكهربائية، والثاني يتمثل في قطع الطريق البري الوحيد (الخرطوم–بورتسودان) الذي يربط البلاد بالميناء والسيطرة عليه تعني التحكم في طرق تموين البلاد ووقف صادراتها، وثالثاً في تعطيل فاعلية خط أنابيب النفط. ولكن مسار العمليات منذ العام 1996 يؤكد ان الطابع العام لها صار استنزافياً.[47]

محاور العمل العسكري

بوادر تنظيم أول حركة مسلحة شمالية رصدها "جهاز أمن السودان" كانت بعد أسابيع قليلة من انقلاب يونيو (حزيران) 1989 قام بها السيد مبارك المهدي، آخر وزير للداخلية والقيادي البارز في حزب الأمة، وكانت محاولته قد استهدفت تجميع نواة تنظيم عسكري في ليبيا يضم إليه قوات "الإنتشار السريع" التابعة للجان الثورية السودانية.[48] وبذلك تكون هذه المبادرة قد سبقت الإعلان السياسي والعسكري "للقيادة الشرعية" بقيادة الجنرال فتحي أحمد علي بما يقارب العام.

سهل من ترتيبات العمل المسلح في الجبهة الشرقية ان "حركة تحرير شعوب السودان" قد تمكنت خلال فترة 10 سنوات سابقة من تأسيس قاعدة وجود وحركة لها في منطقة جنوب الفونج على طول الحدود السودانية–الإثيوبية مساحتها حوالي 70 ألف كيلومتر مربع (تعادل مساحة إيرلندا)، ويسكنها حوالي

200 ألف مواطن.[49] وذلك على الرغم من ان الحكومة قد تمكنت من محاصرتها والحد من امتداد تهديداتها إلى ولايات سنار أو القضارف. لكن كان أول تطور عسكري على الساحة السياسية الشمالية يتجاوز ذلك الطوق قد حدث عندما أصدرت في مطلع العام 1991 جماعة بيجاوية بياناً أعلنت فيه قيام تنظيم مسلح يرتكز على موجهات وشعارات "مؤتمر البجا" لتحقيق معاني الوحدة الوطنية في عدالة توزيع الثروات والدخل القومي والمشاركة في السلطات الإقليمية والقومية. وقد أكد بيانها الأول الآتي:

> "محاربة النظام الديكتاتوري بأدوات النضال المسلح والشعبي لعودة النظام الديمقراطي وعقد المؤتمر الدستوري بمشاركة الفعاليات السياسية كافة لحل قضايا الوطن وإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات واحترام حقوق الإنسان حسبما جاء في المواثيق الدولية والقومية والإقليمية".[50]

أعقبه أعلان منظمة مجهولة تطلق على نفسها اسم "حركة المقاومة السودانية" مسؤوليتها عن محاولة تفجير جسور على طريق بورتسودان–الخرطوم السريع في منتصف يوليو (تموز) 1992. لكن الإنطلاقة الحقيقية للنشاط العسكري المنظم ضد الحكومة السودانية من شرق السودان كان في أبريل (نيسان) 1996 بعملية "قوات التحالف" ضد حامية مديسيسة. ودخل العمل العسكري فترة جديدة بتوغل قوات المعارضة داخل همشكوريب (كسلا) في يناير (كانون الثاني) 1997، واحتلالها لمحور الكرمك–قيسان (النيل الأزرق)؛ وفي مارس (آذار) من العام نفسه بسيطرة قوات المعارضة على مناطق قرورة وعقيق على شاطئ البحر الأحمر.

زاد من حدة التوتر في شرق السودان محاولة "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض استغلال الخلافات في العلاقات المصرية–السودانية لصالحة خاصة بعد تصاعد النزاع حول مثلث حلايب. وكثف من حملته الإعلامية على بروز دور جديد في الإقليم من خلال تواجد قوات إيرانية ونشر قطع بحرية إيرانية في البحر الأحمر ومشاركتها في مناورات بحرية مع القوات السودانية. وعزز من حملته بمواصلة إتهام الحكم في الخرطوم برعاية الإرهاب وتحويل السودان إلى مركز لتصديره.[51]

من جهة أخرى، عبرت الحكومة المصرية عن مساندتها للعمليات العسكرية في شرق السودان بأشكال عديدة، سرية وعلنية. فقد صرح الدكتور يوسف والي، نائب رئيس الوزراء، ان فصائل المعارضة شكلت قوة عسكرية تتولى القيام بدورها ضد "النظام الحاكم في الخرطوم" وأكد أن لبلاده وقفة معه "إزاء تماديه في معاداة مصر".[52] وغض الرئيس حسني مبارك الطرف عن عمليات الجبهة الشرقية ورفض الإستجابة إلى نداءات الخرطوم المتكررة بالمساعدة المالية والإقتصادية والعسكرية في مواجهة التطورات في شرقه باعتبار ان "ماحدث شأن داخلي ولا يوجد تهديد بغزو خارجي" للسودان.[53]

في مطلع يوليو (تموز) 1995، وقبل عام كامل من بداية اشتعال نيران الجبهة الشرقية، صرح السيد مبارك المهدي، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، ان التجمع بعد حسمه لقضايا البرنامج والتنظيم، أصبح هدفه منحصرا في 3 أوجه هي العمل الدبلوماسي والسياسي والعسكري حيث يوظف إفرازات دعم حكومة البشير-الترابي "للإرهاب" واستثمارها في فرض المزيد من الحصار على النظام السوداني.

"الوجه الثالث هو الإنتفاضة وتوفير الوسائل لدفعها إعلامياً وتمتين إتفاق أسمرا وعكسه على الداخل... ان نعبئ الجماهير نفسها للكفاح المسلح".[54]

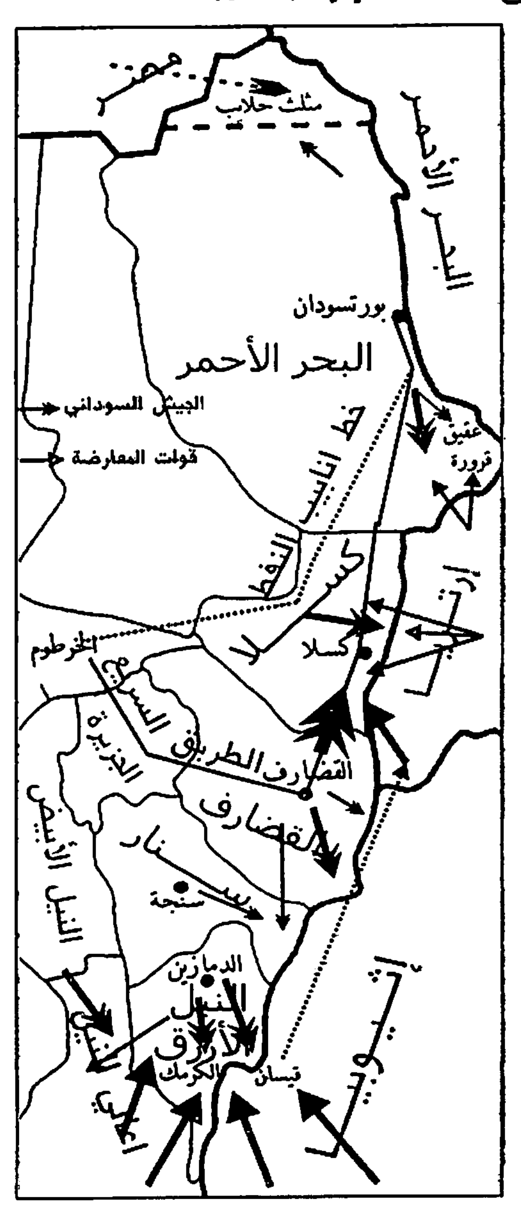
وتواصلت إجتهادات قيادات المعارضة المسلحة في تحديد إستراتيجية وأهداف ومهام العمل العسكري الميداني من دون طائل. فذكر القائد ياسر سعيد عرمان، ممثل "حركة تحرير شعوب السودان" في إرتريا، في أوائل العام 1997 ان تأسيس إطار العمل العسكري في شرق السودان يشمل خطوات محددة.

"المطلوب تم تحديده بوضوح خلال اجتماع القيادة العسكرية المشتركة في 5/ 1996/12. ترأس الإجتماع [العقيد] جون قرنق وبحضور الجنرال فتحي أحمد علي والدكتور عمر نور الدائم والتجاني الطيب والعميد عبد العزيز خالد والدكتور جعفر محمد عبد الله نيابة عن محمد عثمان الميرغني... العمل الذي اتفقنا عليه مختلف جذرياً عن الغزو الليبي العام 1976، ويهدف إلى كسر أجهزة النظام الأمنية وتمكين الناس من الإنتفاضة لإسقاط النظام... لن يستند هذا العمل إلى عملية عسكرية قادمة من الخارج أو في صورة غزو على غرار عملية 1976".[55]

وأعقبه بعد أسابيع قليلة الجنرال عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة القيادة الشرعية للقوات المسلحة، مؤكدا ان إستراتيجية "التجمع" تتلخص في ان تشن قواته عملياتها

"وفق خطة عسكرية متدرجة... لنا قوات تسيطر على شمال الجبهة الشرقية في منطقة همشكوريب-ربسم ومنطقة كسلا... ثم في منطقة النيل الأزرق... محور كرمك-قيسان، ومنطقة المابان... خطتنا العسكرية تقوم على تحريض المواطنين والعسكريين للقيام بانتفاضة شعبية تطيح نظام الحكم الحالي... مدينة الدمازين هدف استراتيجي [نحو 450 كيلومترا جنوب شرقي الخرطوم]... نحن نراهن على العمل الشعبي... ونحن من طرفنا نرى ان إنهاء الأزمة السودانية يبداء من رضوخ الحكومة لمبداء تسليم السلطة (سلم تسلم)، واذا فعلت ذلك الحكومة فستكون هناك مرحلة إنتقالية يتم خلالها إجراء إنتخابات ديمقراطية".[56]

شكل (35): مسارح العمليات العسكرية في الجبهة الشرقية.



في منتصف العام 1997 أكد العميد عبد العزيز خالد، قائد "قوات التحالف"، ان قواته لديها استراتيجية واضحة المعالم في الجبهة الشرقية باعتبار إنه يعرف المنطقة شبراً شبراً بحكم عمله السابق كقائد عليها خلال حقبة التعددية الثالثة (1986–1989)، ويفهم أهميتها الإستراتيجية وتأثيرها المباشر على حكومة الخرطوم إقتصادياً وسياسياً. وبنهاية العام حدد العقيد جون قرنق، زعيم "حركة تحرير شعوب السودان"، أولويات العمل العسكري وأهدافه مرة أخرى عند لقائه الحاشد مع الجالية السودانية في قاعة المؤتمرات بمدينة نصر (شرق القاهرة).

> "أن المعارضة السودانية بإمكانها قطع طريق بورتسودان–الخرطوم، كما أن بإمكانها ضرب محطة التوليد الكهربائي بالدمازين، ولكننا لن نفعل ذلك لنزيد من معاناة شعبنا... ان عمليات المعارضة ستكون في صورة ضربات سريعة وفاعلة في عدة جبهات لإسقاط النظام... واجهنا كثير من الإنتقادات من الشماليين والجنوبيين، لأن بعض الجنوبيين كانوا ينتقدون الشعارات الوحدوية للحركة، ويقولون لماذا نقاتل ونموت من أجل الوحدة، بينما الشماليون لا يقاتلون معنا، وهم سبب المشكلة... كنا نجيبهم بأنه غير مطلوب منهم أن يقاتلوا في الشمال نيابة عن الشماليين، وعندما تصل المعركة للشمال، فإن الشماليين سيقاتلون بأنفسهم دفاعاً عن حريتهم وعن وحدة السودان، وهذا ما تحقق الآن. فالذين يقاتلون في جبال النوبا وجنوب وشمال النيل الأزرق وهمشكوريب وقرورة هم من الشماليين... عندما كانت التساؤلات تأتي من الشماليين عما يقصده الجنوبيون برفع شعار التحرير، فإننا ظللنا نجيب بأن التحرير ليس ممّن؟ ولكنه مماذا؟".[57]

وبمنتصف أبريل (نيسان) 1999 تصاعدت حدة المواجهة العسكرية على الجبهة الشرقية بتنفيذ قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" عمليات في العمق على مشارف مدينتي كسلا وخشم القربة واستطاعت قفل طريق بورتسودان–الخرطوم مرات عدة. ولكن في قطاعها الجنوبي في منطقة الفونج لم تستطع ان تتقدم قوات "حركة تحرير شعوب السودان" من نطاق محور عملياتها خلال 10 سنوات السابقة ولم تتجاوز تأمين منطقة أولو الإستراتيجية مركز قيادة قواتها في جنوب النيل الأزرق والمشرفة على حقول النفط في منطقة خور عدار بأعالي النيل.[58] وخلال السنوات الماضية لم تنجح، أيضاً، قوات "مؤتمر البجا" في تحقيق تهديد مباشر ومؤثر لطريق بورتسودان السريع أو لأي مدينة رئيسية في الإقليم الشرقي وحصرت عملياتها المؤثرة في محور همشكوريب (القطاع الأوسط) وحاميتي عيتربا–عقيتاي (القطاع الشمالي) في جنوب البحر الأحمر.[59]

الكلاشنكوف في خدمة الساسـة

واجهت العمليات العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي أول هزائمها في عدم إتفاق فصائله بوضوح على آليات (طرق) إسقاط النظام في الخرطوم. وساد عمله السياسي والإعلامي ضبابية وغموض (مقصود أم صدفة، لا يهم) فيما يتعلق باستراتيجية وتكتيكات إطاحة الحكومة السودانية. وبرزت على لسان قادته – كلوى سياسية متباينة – مفاهيم متضاربة وغير محددة عن آليات التغيير مثل الكفاح المسلح، والإنتفاضة المحمية، والإنقلاب العسكري المسنود بالمقاومة الشعبية، والإنتفاضة الشعبية المسلحة، والزحف العسكري المتدرج... الخ. ولم تنجح المعارضة في الداخل والخارج في ان توحد تقديراتها للعلاقة بين العمل العسكري والعمل السياسي. باختصار، فشلت في ان تحول إلى واقع ملموس مواثيق عملها أو تنفيذ قراراتها حتى على مجرد الإتفاق على مصادر تمويل النشاط العسكري.[60]

كل العمليات العسكرية التي قامت بها المعارضة المسلحة عبر الحدود الشرقية لم تقترب من تحقيق الحد الأدنى الذي حددته بياناتها الأولى. وانحصرت في عموميتها في تشتيت الطاقة الدفاعية–الهجومية لقوات الجيش وحصرت تكتيكاتها في الحرب النفسية. من جانب آخر، نجحت الحكومة منذ دخول شرق السودان في حلبة الحروب الأهلية السودانية، في تقديم معاركها للرأي العام السوداني بأنها مجرد غزو إرتري وعدوان إثيوبي، رغم عجزها في تقديم أي دلائل مادية ملموسة تؤكد صحة تقديراتها.[61] واعتبرت أن قدرة المعارضة في الشرق على زعزعة نظام الحكم محدودة، وفرص تأثيرها على المدى الطويل ضعيفة.

> "ان قوة المعارضة المتمركزة في إرتريا أصغر من ان تشكل خطراً على الجيش السوداني... إن قوة المعارضة بما في ذلك "الجيش الشعبي" بقيادة قرنق يصل إلى 2744 رجلاً... 2 ألف رجل من الجيش الشعبي و96 من الحزب الإتحادي و40 رجلاً من حزب الأمة و600 رجل من أفراد قوة العميد عبد العزيز خالد و8 رجال من قوة الجنرال فتحي أحمد علي، القائد السابق للجيش السوداني".[62]

وحاولت التقليل من شأنها باعتبارها لا قيمة إستراتيجية لها في إطار معركة الحرب والسلام في السودان، فهي لا تتعدى دائرة صرف الأنظار عن ساحات الصراع الحاسمة.

> "الهجوم الذي تشنه قوات "الحركة" بزعامة العقيد قرنق في مناطق النيل الأزرق جنوب شرقي البلاد مناورة هدفها صرف نظر الحكومة عن منطقتي جوبا وبحر الغزال الهدف الأول للتمرد".[63]

وعلى صعيد سيناريوهات الحرب النفسية استطاعت الحكومة السودانية النجاح في اختراق العمل المعارض وتوظيف عودة عدد من أعضاء التنظيمات العسكرية إلى السودان إعلاميا لصالحها . كان من أعمقها تأثيرا عودة الجنرال الهادي بشرى، مدير استخبارات النظام التعددي المغدور (1986–1989) وأحد أضلاع "القيادة الشرعية"، إلى الخرطوم في أغسطس (آب) 1995. وتسويغ إنضمامه لحكومة الجنرال البشير (وزيرا للنقل ثم واليا علي النيل الأزرق) باعتبار ان قادة المعارضة يتآمرون مع أنظمة أجنبية بهدف تقسيم السودان وقلب نظام حكمه وتهديد "مشروعه الحضاري". وتأكيده ان أيدٍ أجنبية أوصلت المعارضة لقبول تقسيم السودان لدويلات وان "لواء السودان" صنيعة أجنبية ترعاها المخابرات المصرية، وان التجمع الوطني استجاب لكل مخططات "المتمرد قرنق" بقبول مبدأ الغزو والذي ينذر بحرب أهلية في الشمال ويمهد لحل الجيش واستبداله بقوات "التمرد". وأضاف الجنرال بشرى:

> "لقد خرجت في سبيل الله والوطن وأعود اليوم في سبيل الله والوطن. . .
> لقد بدأت الشكوك تنتابني في جدية المعارضة وتمسكها بالثوابت منذ مؤتمر أسمرا الأول العام 1994. هذه الثوابت هي وحدة السودان والحفاظ على الإسلام. . . لقد أقر مؤتمر أسمرا وثيقة تخالف هذه الثوابت. . . لقد بات واضحا ان المعارضة السودانية في الخارج صارت مخلب قط في أيدي قوى أجنبية كل له أهدافه من أجل إضعاف السودان وتمزيق وحدته".[64]

وأكد إعلام الحكومة السودانية تصريحات الجنرال البشرى بتكرارها ونشرها على أوسع نطاق. كما حاولت ان توحي بأن عودته والتحاقه بركب السلطة مكنها من ان تدرك كل ما انطوت عليه نيات المعارضة. وعلى النهج نفسه نشرت تصريحات العميد (العائد) علي يوسف جميل بعدم جدوى الممارسات التي

> "تتبعها المعارضة ضد الوطن وان الإنقسامات في صفوفها تمثل أبرز دليل على فشل مؤتمر أسمرا الرامي إلى تفتيت السودان".[65]

ومنحت وسائل الإعلام مساحة كبيرة لعودة الملازم عبد الحليم أحمد علي (شقيق الجنرال فتحي، قائد جيش المعارضة) الذي أكد:

> "ان أغلب المجندين في صفوف المعارضة إلتحقوا بغرض تحقيق مصالح ومطامع مادية. . . وان خلافات مسؤولي وقادة المعارضة مع بعضهم أعمق وأكبر من خلافاتهم مع الحكومة. . . الشباب الذي انضموا للمعارضة محبطون، لذلك لا تجد الشباب ينخرطون في المعارضة بدوافع سياسية لأن

العمل السياسي عمل طويل ومستمر، لكنهم يبحثون عن تأمين مستقبلهم بشتى الطرق". [66]

ولم يقتصر الصراع بين الحكومة والمعارضة عند حدود المعارك المسلحة أو التفاوض العلني أو السري معها ولكن اتخذ شكل الإختراق الميداني العسكري والتنظيمي السياسي. كان أكثرها إزعاجاً هي ترتيب عودة العميد محمد الفحل، قائد قوات الفتح التابعة للحزب الإتحادي الديمقراطي، حاملاً معه خرائط انتشار قوات المعارضة وكامل خطط عملها العسكري في الجبهة الشرقية. وبذلك نجحت أجهزة إستخبارات الحكومة في تسميم الوحدة القتالية للمجموعات المحاربة بتمكنها من إختراقها لهياكلها العسكرية والسياسية. بشكل أحدث ربكة كبيرة وصعد من خلافاتها والإتهامات المتبادلة مما كرس فقدان الثقة بقدراتها التنظيمية. [67]

إستهداف إقليمي

على الرغم من قناعة الحكومة السودانية بمحدودية أثر عمليات شرق السودان ونجاحها في امتصاص ضرباتها واحتواء آثارها لم تتردد في استغلال إفرازات العمليات العسكرية في الجبهة الشرقية. ونشطت تحركاتها نحو محيطها العربي، وحاولت تصوير المعارضة العسكرية مجرد غطاء لمؤامرة إرترية وإثيوبية على كامل الإقليم. وفي حملتها الإعلامية ركزت على ان ما يحدث في شرق السودان يتجاوز في خطورته وتأثيراته السلبية الحدود السودانية إلى الحدود الإقليمية لمنطقة وسط وشرق أفريقيا، بل يستهدف في آثاره ومن خلال ملامسته الأمن الإستراتيجي العربي وخاصة في صلته بموضوع شريان الحياة "المياه" واليد الإسرائيلية الخفية فيها. [68] وصورت خلال جولات حشد التضامن معها في العواصم العربية إن أخطر نتائج عمليات شرق السودان العسكرية ستنعكس على الأمن الإقليمي العربي في إضعاف العمق الإستراتيجي لمصر وفي مقطعه الأساسي وادي النيل. بل لم يتردد المستشار الصحفي لرئيس الجمهورية ان يربط عمليات الجبهة الشرقية بمؤامرة أمريكية-صهيونية وترتيب دولي يجري في القارة الأفريقية ويعمل على محورين:

"أولهما إقامة امبراطورية مسيحية في القرن الأفريقي، لإقامة كونفيدرالية تضم إثيوبيا وارتريا وشرق السودان وتسيطر عليها أقلية التيغراي المسيحية المتعصبة لتكون ترياقاً ضد المسلمين والإسلام. ومن أهداف هذا المخطط الذي تدعمه إسرائيل محاصرة الدول العربية وإجبارها على التطبيع، إضافة إلى السيطرة على البحر الأحمر وجعله بحيرة إسرائيلية، وتجزئة الكيانات الكبيرة المسلمة مثل السودان والصومال وأيضاً جيبوتي... هذا المخطط

تتداخل فيه العوامل الإقتصادية والسياسية والإستثمارية والبيئية على نحو ما يقوم به معهد كارتر من نشاط ويهدف المخطط لإبعاد النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا".[69]

من الثابت، أيضاً، ان اعتماد قوات المعارضة الأساسي على الدعم الإرتري بشكل عام قيد حركتها وسهل من عملية اختراقها بواسطة أجهزة الحكومة السودانية والحد من آثار عملياتها على المستويين الإستخباراتي والعملياتي.[70] وبقيت المواجهات، بشكل عام أيضاً، بين السودان ودولتي الجوار في الجبهة الشرقية "حربا بالوكالة" بمعنى ان كل بلد دعم معارضي الطرف الآخر مفضلاً الوسائل السرية، وهو الأمر المستمر منذ عقود بينهما، وان لم يصل بعد إلى حدة المواجهة المباشرة.

نـمـوذج حـداد أم كابـيـلا

تراجعت آمال بعض بأن تعيد "قوات عبد العزيز خالد" مجد "قوات كابيلا" بدخولها عنوة وقتداراً لمدينة الخرطوم؛ وأدركت قطاعات من الرأي العام بأن الأجهزة الإرترية لم تكن تتصور دوراً لها أكثر من ذلك الذي كانت تقوم به كحد فاصل يحمي حدود إرتريا من إختراقات الأعداء. لعل في ذلك تكمن أيضاً، معضلة التمويل الكبيرة وتكلفة العمليات المسلحة التي تتطلبها جبهة باتساع شرق السودان (1500 كيلومتر) ومن يتحمل تبعتها على المستوى المتوسط والطويل.

ومن المعلوم إن عملية إسقاط نظام موبوتو الكاسحة كلفت قوات كابيلا ومناصريها خلال 7 أشهر ما يعادل مليارين دولار تكفلت بالجزء الأكبر منها الإحتكارات التي تطمع في استغلال موارد الكنغو. ولكن على الرغم من ان تصاعد نيران الحرب الأهلية في شرق السودان كان متدرجاً فإن بداياتها لم تكن بعيدة عن حرب الموارد السودانية بأبعادها الدولية. فقد أرجعت بعض مصادر الحكومة الأمريكية أن قراراً أمريكياً بإرسال معونات عسكرية تجاوزت 20 مليون دولار إلى دول الجوار السوداني في دعم غير مباشر للعمليات العسكرية ضد السودان يكمن على الأرجح وراء إجبار حكومة الجنرال البشير لشركة "أوكسيدنتال كورب" الأمريكية الخروج من مناقصة على صفقة تطوير مناطق إمتياز حقول النفط وامتداد خط أنابيب التصدير كانت تخص شركة "شيفرون" الأمريكية.[71]

ومن العوامل الرئيسية التي حدت من تطوير آفاق العمل العسكري في شرق السودان تأرجح توازنات العلاقات السودانية مع إثيوبيا وارتريا. بالإضافة إلى ان طبيعة وبيئة المنطقة وفصولها المناخية تحد من تحول أي حركة معارضة مسلحة في شرق السودان إلى تشكيل عسكري فاعل يتحول إلى جسر لتنقل قوات تدخل زحفاً إلى العاصمة الخرطوم.[72] وأصبح عجز المعارضة المسلحة في توفير بدائل من الخدمات

والإمكانيات في المناطق "المحررة" سبباً كافياً لتفضيلها الإنسحاب من بعضها واستعادة قوات الحكومة عليها مرة أخرى دون مقاومة.[73] فقد واجهت قوات المعارضة تحديات عصبية منذ نهاية العام 1997 حيث:

"مستوى الخدمات متدن في كل المناطق المحررة وهي في حاجة ماسة لعمل جاد لتحقيق الإرتقاء به فقط إلى درجة تقديم الخدمات الضرورية... في المناطق التي تديرها قوات التحالف وحدها تسير الأوضاع بشكل جيد... أما في المناطق الأخرى فهنالك إشكالات عديدة أولها أنه لم يتم إنتخاب للإدارة المدنية حتى الآن. فقد تم تعيينها، وهي محاولة لسد الفراغ الإداري لكنها تظل غير ديمقراطية... ولأن المسألة مربوطة بواقع قبلي وثقافي يرى أخوتنا في مؤتمر البجا إنهم أولى بإدارة المناطق المحررة في الإقليم الشرقي".[74]

ولم تستشعر جماهير المناطق "المحررة" أي تغيير إيجابي في حياتها. ولم يجد مؤيدو قوات التحالف من سجل إنجازاتها في تلك المناطق غير نجاحها في

"إستقطاب الشباب للإنخراط في صفوف الإنتفاضة المسلحة طوعاً واختياراً حتى صار حمل السلاح هو مصدر فخر واعتزاز للشباب... لقد أطلق أهل مينزا على جبالهم الرواسي اسم جبال التحالف، وأطلقوا على مواليدهم الذكور عبد العزيز تيمنا بأسم قائد قوات التحالف السودانية المقاتل عبد العزيز خالد، وعلى مواليدهم الإناث أسم التابة، أول عملية عسكرية نفذتها ضد نظام الجبهة في أبريل (نيسان) 1996... ان التجمع الديمقراطي لم يسع رغم مرور عامين على تحرير مينزا إلى تقديم أي دعم إنساني للمنطقة".[75]

وواجهت المناطق "المحررة" مأزق الفراغ الإداري وانهيار الخدمات وحصار قوات الجيش السوداني وحقول الألغام والقصف الجوي وازدياد الحوجة لخدمات إغاثية عاجلة لسكان تلك المناطق ومجموعات النازحين واللاجئين عبر الحدود الإرترية والإثيوبية. وعلى الرغم من إنشاء منظمة "أمل" للرعاية الإجتماعية منذ نوفمبر (تشرين الثاني) 1996 وتمكنها من الحصول على دعم مالي وعيني تجاوز المليوني دولار خلال فترة بسيطة إلا أنها لم تكن كافية أو في مستوى الإحتياجات العاجلة والمطالب المتزايدة لتلك المناطق "المحررة".[76]

أضعف، أيضاً، إمكانية تطوير العمل العسكري انفجار الخلافات بين الفصائل المسلحة للتجمع من وقت إلى آخر. وقت كانت الخلافات في محور ميزا-قيسان بؤرة نزاع مزمنة عطلت كثيراً من مسيرة التنسيق والتوحيد بين فصائل العمل المسلح. وعبر عدد من القادة الشماليين عن إستيائهم تجاه سلوك مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان". ففي منتصف العام 1998 تعرضت منطقة مينزا والتي تغطي مساحة تقارب ألفي كيلومتر مربع (تعادل ضعف مساحة هونج كونج) إلى خلاف حاد أثر على حياة 40 ألف مواطن في المنطقة. صرح وقتها مسؤولو قوات التحالف السودانية:

"إنهم يسيئون معاملة السكان وينهبونهم ويسرقونهم... أن قرنق يقود العمليات على الورق فقط... ان المتمردين الجنوبيين قصفوا مواقعنا".[77]

خلفية هذه المنازعات الصامتة والصارخة، بجانب عوامل أخرى، صعدت من الحساسية وضاعفت من الشكوك وعدم الثقة التي تعاملت بها بعض أطراف "التجمع الوطني الديمقراطي" مع مسألة "الخيار العسكري" وعدم حماسها له والسعي خلف الكواليس لإحتوائه. فهي تتخوف من تصاعد بؤرة العمل العسكري من الجبهة الشرقية وتنامي تنسيقه مع شقيقه في الجبهة الجنوبية.[78] وهي تدري من ملامستها لواقع الأحداث انها ستواجه معضلة كبيرة في حالة الإنتصار على النظام الحالي تتمثل في وجود 9 جيوش رسمية وعدد كبير من المليشيات القبلية والجهوية وعجزها عن استشراف أي حل لصالحها في إطار إعادة هيكلة منظومة السلطة ومؤسساتها في الخرطوم. ولعل أخطرها هو إعادة بناء قوات مسلحة قومية بعيدة عن الإستقطاب السياسي وضمن برنامج الفترة الإنتقالية وما بعدها وتحديد موقع هذه القوات في السلطة وواجباتها الأساسية في الدفاع والأمن وصلتها العضوية بالسلطات السيادية والتشريعية والتنفيذية وتركيبة قواتها جهوياً (مناطقياً). ومن المعلوم ان خريطة التكوين الجهوي والعرقي والديني في القوات المسلحة السودانية ومنذ نشأتها كانت تحمل في طياتها ملامح الخلل الأساسي الذي يعيشه السودان في مجالات التنمية وتوزيع السلطة والثروة.[79] كان هذا الخلل على الدوام يعكس بشكل غير مباشر مأزق الخلل الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي الذي عبر عن نفسه في هيمنة الطائفية السياسية وسيطرة مثلث خرسنكو (الخرطوم، سنار، كوستي) على أقاليمه الأخرى وتواتر إنقلاباته العسكرية وانفلاتاته الأمنية.[80]

مهددات مستقبلية

التحدي الحقيقي لقضية الحرب والسلام في السودان والذي خلقته تداعيات مسارح العمليات في شرق وجنوب السودان واستهدافها المباشر لكرسي الحكم في الخرطوم هو الوصول إلى مخرج يؤمن بناء قوات

مسلحة قومية متماسكة. هل يتم ذلك بقبول سياسة الأمر الواقع وبقاء السيطرة الميدانية لكل قوة مسلحة في إطار مواقعها ؟ فما الخطوات العملية التي سيتم الإتفاق عليها سياسياً لدمجها ؟

تبرز إلى السطح من خلال هذا التساؤل العوامل المؤثرة على حجم ونوع وشكل القوات المسلحة القومية وتشكيلاتها في ضوء المهددات الداخلية والتحديات الخارجية ومصالح السودان الإقليمية والدولية. وهي من دون شك تتطلب أن تضع في الإعتبار المتغيرات السكانية (ديموغرافية) والطبيعية التي حدثت خلال العقدين الماضيين على وجه الخصوص (انظر الفصل السابع). ناهيك عن الأسئلة الحائرة المشروعة والتي تتعلق بترتيبات وقف العمليات الحربية على جبهات القتال ومراقبة وضمان استمرارها والحكم بشكل محايد ومهني متجرد بين هذه الجيوش في حالة حدوث تجاوزات لأسباب فردية أو حزبية أو جهوية. من سيفصل فيها وكيفية علاجها سياسياً وقضائياً؟ وما هي ترتيبات إدارة هذه الجيوش من حيث الإعاشة والأجور والتدريب والتسليح. . .الخ؟ هل ستقوم الدولة السودانية بتحمل تبعات مالية لعناصر عسكرية لقوات حزبية وجهوية (أمة، إتحادي، شيوعي، بجا، نوبا. . .الخ)؟ من سيتحمل العبء المادي والمعنوي لأسر الشهداء والمعاقين. . .الخ وماهي الخطوات الموحدة فيما يتعلق بالتوجيه المعنوي والتوعية بدورها القومي الجديد، في وقت تم تجنيدها وحشدها معنوياً على أساس سياسي مباشر؟ ما هو الموقف من حركة التصفية التي تعرضت لها القوات المسلحة والنظامية منذ يونيو (حزيران) 1989، ماهو مصير المبعدين من الخدمة وأسر الذين تمت تصفيتهم جسدياً أو تم انضمامهم وترقيتهم في كل الرتب؟ ما أسس شغل المناصب القيادية العليا وكيفية التخلص الفوري والتدريجي من غير الصالحين للخدمة أو المرحلة الإنتقالية وما بعدها ؟ وما الآثار المباشرة للدعم والعون الإقليمي والدولي وإنعكاس ذلك علي مسألة الحرب والسلام في السودان؟ هذه الأسئلة، في تقديرنا، كان لها الأثر المباشر في تحديد وتحجيم آفاق الخيار العسكري المنطلق من الجبهة الشرقية؛ وهي تتجاوز واقع المواجهة الميدانية وتضع في بؤرة الضوء وبشكل حاد الآثار السياسية العميقة للمعارك العسكرية ومصيرها في الجبهة الشرقية على كامل أجندة الحرب والسلام في السودان (جدول 12). بل هي حددت ملامح إستراتيجية الحكومة السودانية في الوصول إلى سلام دائم وعدالة إجتماعية في المناطق التي مازال أهلها يحملون السلاح.

مساعي الســلام والآفاق المستقبلية

في حسابات العمليات العسكرية في شرق السودان وانعكاساتها الأمنية والسياسية اعتمد الكثير من المراقبين على اعتبار ان مصدر قوتها يكمن في إستحالة زحف قوات "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة قرنق نحو الخرطوم. ويعزز من قوة تأثيرها العميق إعتمادها على الفعالية الإعلامية والسياسية

جدول (12): الأبعاد القومية والإقليمية للنزاع العسكري في شرق السودان.

خلفية تاريخية	الأسباب	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	تقدير الأخطار	حل النزاع
* أجهض انقلاب الجبهة الإسلامية إتفاقا محتملا للسلام + وقع قادة المعارضة ميثاق في المقتل. * مفاوضات في نيروبي والقاهرة ولندن وأديس أبابا تصيغ برنامج لقيام نظام ديمقراطي علماني. سيكون للجنوب حق تقرير المصير. * بدأ التجمع الوطني الديمقراطي نضاله المسلح في شرق السودان مطلع عام 1997.	بيئية: جفاف الساحل + لم يتعد متوسط هطول الأمطار سوى النصف فقط. إجتماعية: تسمم الجبهة الإسلامية، التي تعتبر عضوا نشطا في الحركة الإسلامية العالمية، على أسلمة وتعريب كل السودان. إقتصادية: تطمع قيادة الجبهة الإسلامية، التي تنشط في قطاع المال والأعمال، في إلتهام "الكعكة" كلها. سياسية: لا تستطيع الجبهة الإسلامية العمل في إطار حكم ديمقراطي.	* ضغطت "الحركة" + الجماهير على التجمع الوطني للانخراط في العمل المسلح ضد نظام الجبهة. * كانت أسمرا متلهفة للمساعدة. * قدمت "حركة تحرير شعوب السودان" 3 آلف مقاتل للجبهة الشرقية. قدم رهبة أعضاء التجمع عددا يتراوح بين بضع عشرات إلى بضعة آلاف. * أدى النزاع الإثيوبي الإرتري إلى عرقلة التقدم في هذه الجبهة.	* تدعم إرتريا ويوغندا التجمع الوطني وجيش تحرير شعوب السودان + تساعد الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة. * تم تحييد إثيوبيا، التي تسعى إلى تحسين علاقتها مع السودان. * رفضت مصر إلتزام جانب التجمع الوطني + سياستها نحو السودان بالنسبة لها سياسة مياه. * غالبية السودانيين في المنفى تؤيد التجمع الوطني، الكثير منهم على مضض.	* مشاركة التجمع الوطني في النضال المسلح مهمة على الصعيد السياسي لكنها ذات أهمية قليلة عسكريا. * النصر أمر بعيد المنال بالنسبة للطرفين + المواطن العادي هو الذي يعاني من إستمرار النزاع. * نزاعات السودان إنتقلت إلى دول الجوار. * نشوء تحالفات إقليمية جديدة + تلوح في الأفق مؤشرات إندلاع نزاعات بين دول المنطقة.	* الرأي العام ضد مساومة الجبهة الإسلامية والتوصل معها إلى تسوية. * هناك حاجة إلى ضغوط دولية لوقف النزاع الإرتري-الإثيوبي المزمن + من المحتمل أن تتفجر منطقة وسط أفريقيا والقرن الأفريقي. * إذا تمكن اليأس من نظام الجبهة، فانه لا يتورع من تدويل حروباته و نقلها إلى بقية أجزاء الإقليم. * سكان المناطق المحررة في حاجة إلى مساعدات عاجلة.

ومدى توظيفها لنطاق العمليات العسكرية المحدود في خدمة أهدافها الآتية. وعلى الرغم من ان النشاط العسكري للمعارضة تعرض إلى موجات من المد والجذر من دون نجاحات حقيقية قياساً على أهدافه المعلنة، فحكومة الخرطوم كانت تستشعر على الدوام الخطر القادم من الحدود الشرقية أكثر مما تشعر به من ناحية ولايات البلاد الجنوبية. وعلى الرغم مما تحتويه بيانات أطراف ساحة الصراع على جبهات القتال في شرق السودان (الحكومة والمعارضة) وما تحمل من تضارب وادعاءات متناقضة ومتبادلة إلا أنها تتفق على أن الجبهة تشهد قتالاً شرساً من وقت لآخر، وان حكومة الخرطوم تخشى تطورها وتتابع مدها وجذرها بأرق شديد.

على المستوى العام نجد ان عدد التنظيمات العسكرية المسلحة العاملة في قطاعات الجبهة الشرقية ترتبط مباشرة بعدد من الأحزاب والمنظمات السياسية، من حركة "تحرير شعوب السودان" جنوباً مروراً بلواء السودان ومؤتمر البجا وقوات أحزاب الأمة والإتحادي والشيوعي وقوات التحالف السودانية شمالاً. فرص البحث عن أرضية مشتركة للسير نحو السلام يمكن تلخيصها في الحد الأدنى من الأهداف السياسية لهذه المنظمات التي يمكن تلخيصها في الآتي:

- الحفاظ على وحدة السودان وتأكيد الوحدة الوطنية لجمماته وحقها في تقرير مصيرها.
- إقامة نظام مدني ديمقراطي لا مركزي يعبر عن تنوع البلاد الثقافي والعرقي والسياسي والإجتماعي ويضمن تكافؤ فرص التنمية المستدامة المتوازنة.
- إقامة نظام حكم ديمقراطي عادل يضمن مشاركة الجميع ويصون حقوقهم.
- إتباع سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام القوانين والمواثيق الدولية.

هذه الأرضية المشتركة قد تفتح الطريق نحو السلام وربطه بالعدالة الإجتماعية على المستوى القومي. لكن العمليات العسكرية في شرق السودان لم تصل بعد إلى مستوى التنسيق والتوحيد للأنشطة الميدانية؛ وبذلك تحجمت فرص "التجمع الوطني الديمقراطي" في الوصول لإتفاق كامل لفصائله عن كيفية تغيير النظام في الخرطوم ناهيك عن كيفية الوصول للسلام الدائم. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى ان قرار قيادة "التجمع" في توحيد الإرادة السياسية والمصير المشترك مازالت تواجهه تحديات كبيرة. ويضعف من فرصها ويحد من آفاقها على البعدين السياسي والعسكري الصراع الدموي المزمن بين إثيوبيا وارتريا ودوره في إضعاف القدرة القتالية لقوات فصائل "التجمع" واتاحة الفرصة لقوات الجيش في إختراقها واستعادة المناطق

"المحررة" من دون معارك تذكر. ويزيد من مصاعبها، أيضاً، نجاح الحكومة في جذب عدد من القيادات المعارضة إلى دائرة تأثيرها وعدم وجود حماس من دول الجوار للمساعدة في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في السودان.

"إستحالة تجسير البحر"

لقد كانت إستراتيجية الحكومة في شرق السودان أوضح في أولوياتها وأهدافها من إستراتيجية المعارضة. فقد حصرت قوتها في تأمين حقول النفط في جنوب النيل الأزرق ومشاريع الزراعة الآلية، فضلاً عن طريق بورتسودان-الخرطوم ومناجم التعدين وحماية منطقة الدمازين الكهرومائية. وربطت تحركاتها السياسية بكسب المحادثات التي ترعاها منظمة "الإيقاد" والتركيز على ان قضية "الشمال" قد حسم أمرها بالإنفتاح السياسي وان مسألة "الجنوب" تم تقديم تصور واقعي في منح "حق تقرير المصير" لسكانه. ودعمت الحكومة من موقفها بسعيها الدؤوب لتحسين العلاقات مع دول الجوار وكسبها بكل الوسائل الممكنة.

زاد من التعقيدات الميدانية التي تواجهها القيادات العسكرية للمعارضة المرونة القائمة لتكتيكات رئاسة الجمهورية وتلويحها من وقت لآخر، بهدف تصديع وحدة "التجمع" السياسية، بأنها على استعداد لإفساح المجال أمام حكومة قومية، تشرف على عقد مؤتمر "جامع" ووقف الحرب وإجراء إنتخابات عامة جديدة في ظل التعددية السياسية وحريات عامة. ولعل في تصريح الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء السابق منذ العام 1997 ما حدد المؤشرات والآفاق التي تحكم سعي جزء نافذ من "التجمع" نحو المصالحة والوفاق الوطني. بل حاولت هذه القوى التي تتخوف من حدوث تغيير جذري في واقع حال السودان مراراً الوصول إلى ثوابت تتوافق مع مساعي أطراف في الحكومة والمعارضة لإيجاد أرضية مشتركة يمكن الإتفاق عليها للوصول إلى سلام في السودان. هذه الأرضية تهدف إلى تعزيز إنجازات حكومة الخرطوم في تأسيس نظام رئاسي وجهاز للدولة يؤمن بقناعاتها السياسية وينفذها بحماس وفرض توجهات إقتصادية طالما تمنتها وعجزت هي نفسها عن الخروج بها للواقع.

> "نحن أمضينا 7½ أعوام في محاولة الحديث مع النظام عن إستحالة ان يقبل السودانيون والعالم نظاماً يعتمد فكرة حزبية ضيقة باسم الإسلام... ان المعارضة ستستمر في التصعيد والمواجهات حتى يحصل تحول ديمقراطي سلمي أو انتفاضة شعبية... نحن كمسلمين نريد وقف ربط الإسلام بالإكراه في السودان وتحقيق السلام الذي يعطي كل ذي حق حقه وإقامة نظام

على رضا الشعب يكون الحكام فيه مساءلين أمام المواطنين... كما نحرص على هذا... لكن النظام أبى واستكبر وكابر وظل يقول لمن يحمل السلاح من الجنوبيين انني مستعد للتفاوض معكم ويقول لغير الجنوبيين ان على من أراد استرداد السلطة ان يلجأ للسلاح... هذا ما خلق حالة الحرب... سينتهي الوضع إلى واحد من أمرين: أما انتفاضة في المدن ينحاز إليها الجيش. أو ان يحصل اتفاق على تحقيق هدف الشعب من دون مواجهات... ان الأصوات الأفريقية والعربية والأمريكية يمكن ان تتضافر ليحدث في السودان ما حدث في بلاد أخرى مثل نيكاراغوا وأنجولا وموزمبيق".[81]

وتكاملت تلك الرؤيا التي تتجنب الحديث عن البدائل الجذرية للحكم الحالي مع جوهر إستراتيجية الحكومة المجربة والتي تم تطويرها من خلال مساعيها للبحث عن السلام بالصورة التي ترددها في منطقة "جبال النوبا" وفي شق وحدة الصف السياسي والعسكري الجنوبي. تتراوح تكتيكاتها من محاولة كسب المواطن العادي في مناطق العمليات العسكرية من خلال توفير الخدمات الأساسية في قرى نموذجية إلى العمل على فصل ملف "الجنوب" من ملفات "مناطق الشمال" وتأكيد ان كل شئ ممكن في إطار ثوابت "الإنقاذ".[82]

لعل من المفيد هنا الإشارة، أيضاً، إلى الإتفاق الذي وقعه نيابة عن حكومة الخرطوم الدكتور نافع علي نافع، مستشار رئيس الجمهورية لشؤون السلام والعمدة عبيد محمد أبو شوتال (نائب حاكم النيل الأزرق بحركة "تحرير شعوب السودان") عن أبناء النيل الأزرق في الإسبوع الثالث من ديسمبر (كانون الأول) 1999. فقد نصت الإتفاقية على ضرورة إعلان العفو العام عن العائدين ممن كانوا يحملون السلاح، وأن يتم إستيعابهم داخل مؤسسات الدولة والمجتمع. وأكدت ديمقراطية الحكم على مستوى البلاد، والسعي للحفاظ على وحدة أبناء السودان، كما دعت الإتفاقية إلى أعطاء أبناء المنطقة إعتبارا خاصاً في التمثيل في المواقع المركزية، وتقسيم الثروات القومية بالعدل، بجانب تنمية المناطق الأقل نمواً، وأمنت على لا مركزية الحكم والسعي الجاد لحل النزاعات لتحقيق الإستقرار والتعايش . كذلك أكدت الإتفاقية أهمية منح منطقة النيل الأزرق أهتماما خاصاً في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والغابية والسمكية، كما حثت المنظمات الخيرية الوطنية والدولية للمشاركة في تنمية المنطقة وإعادة تعميرها.[83]

تدل المؤشرات جميعها ان توليفة معدلة تحتوي على جوهر بنود الإتفاق مع العمدة شوتال ومزجها بالإطار الذي حددته تصريحات الصادق المهدي وعلى خلفية إتفاقية الخرطوم للسلام مع التمسك بإطار نظام

الحكم الذي فرضه "الإنقاذ" ستصبح هي الأرضية التي تفتح الطريق لإتفاق يشارك فيه حزبا الأمة والإتحادي الديمقراطي كخطوة أولى. وسيصبح المجال بعد ذلك مفتوحا للوصول إلى مشروع اتفاقية بوساطة إقليمية (أو ضغوط، لا فرق) تفرض خيارا وحيداً للقوى التي تتمسك بشعار "إقتلاع النظام من الجذور".

من دون شك كان العقيد عبد العزيز خالد، قائد قوات التحالف، يؤكد بأن حكومة الخرطوم ستسقط خلال العام 1997. لكنه بعد مرور الأعوام سيجد أن تقديره لم يكن صائباً.[84] بل ستجد كل القوى التي تحدثت عن "السودان الجديد" ان معركة التغيير التي تربط بين السلام والديمقراطية والعدالة الإجتماعية ان ليلها مازال طويلا، وان مشوارها أطول من ساحة الحدود الشرقية. فأن محصلة الأحداث ومؤشراتها تدل على ان الطريق إلى إصلاح شأن المعادلة السودانية الراهن سيطول سفرها لقطعه. بل قد تقتنع ان الطريق نحو ذلك الأمل ربما يمكن عبوره من خلال إهتمام أكثر بتنظيم حركة معارضة الجماهير داخل السودان من خلال أساليب مجربة (مختبرة) وراسخة في وجدان حركته السياسية. تقاليد السودان تؤكد دائماً على فعالية الطابع الجماهيري للتغيير سلمياً من دون حاجة لاعتماد الكلاشنكوف وسيلة وحيدة للتغيير عبر الحدود الشرقية.

حواش وإحالات

1- رافق معركة "الكرمك" حملة إعلامية هدفت إلى حشد الدعم العربي (خاصة دولة الأمارات والعراق)، وتصوير المعركة باعتبارها إعتداء إثيوبي. انظر مقابلة الجنرال فوزي الفاضل، القائد العام للجيش خلال الفترة من 1986/9/4 إلى 1988/6/6 "إنسحابنا من الكرمك تكتيكي ومدروس وسنستعيدها بأسرع وقت"، [الإتحاد الظبيانية، 1987/11/19]. ذكر فيها:

> "ما تمخض أخيرا من تصاعد عسكري بسبب إستيلاء قوات جون قرنق على مدينة الكرمك بدعم إثيوبي فرض على الجيش إنسحابا تكتيكيا وأخلت السكان منها وهو أمر معد ومدروس وله أهدافه... القوى التي تمارس مجهوداتها في الجنوب هي قوى عالمية قطعا وانها تستخدم إثيوبيا أيضا كمخلب قط في المنطقة، وهي تسعى سعيا حثيثا لفصل جنوب السودان عن شماله مهما أتى قرنق من دلائل غير ذلك... السودان القوي قطعا سندا قويا للأمة العربية".

ذكرت السلطات وقتها ان نحو 7 آلاف مواطن إضطروا لهجر منازلهم في المنطقة. انظر "7 آلاف من سكان الكرمك تحولوا إلى لآجئين"، [الإتحاد، 1987/11/19].

2- كان دمج منطقة النيل الأزرق والفونج والنيل الأبيض في أواخر العام 1939 لتأسيس محافظة الجزيرة، التي تم تعديل اسمها في العام 1941 إلى محافظة النيل الأزرق. أوصت لجنة إعادة تقسيم

الولايات ان تقسم الولاية الشرقية إلى ولايتين (البحر الأحمر، كسلا) لكن القرار السياسي قسمها إلى 3 ولايات (البحر الأحمر، كسلا، القضارف)، بالإضافة إلى ولاية النيل الأزرق التي إنقسمت من الولاية الوسطى.

3- انظر مقالة محمد عثمان خير"قبائل البني عامر: تاريخها ضارب في القدم وجغرافيتها ممتدة في القرن الأفريقي" [المستقلة، 1997/1/13]. لمعلومات إضافية عن قبائل البجا انظر كتاب أندرو بول
A History of the Beja Tribes of the Sudan, by A. Paul, CUP, Cambridge, UK, 1954.

4- ذكر الباحث الفحل الفكي الطاهر في كتابه "تاريخ وأصول العرب بالسودان" إنها قبيلة هاجرت إلى السودان في اوائل العام 1200 هجرية في أيام الشرف عبد الله بن الشرف زيد، والي مكة والحجاز بعد حرب ونزحوا عبر ميناء جدة إلى بلاد الدندوة وجهات سواكن (ص 106، دار الطابع العربي، 1976). لمعلومات إضافية عن الرشايدة راجع كتاب الأستاذ عبد الله أحمد حسن "التراث الشعبي لقبيلة الرشايدة"، سلسلة دراسات التراث السوداني، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، شعبة أبحاث السودان، أغسطس (آب) 1974، وكتاب الباحث وليم ويق
The Rashayda Beduin: Arab pastoralists of eastern Sudan, by W. Young, HBCP, London, *UK*, 1996.
الجدير بالذكر ان للرشايدة تنظيم عسكري صغير معارض يسمى "قوات الأسود الحرة"، تشرف على دعمه الأجهزة الارترية بقيادة مبروك مبارك سليم.

5- حكمت مملكة الفونج حوالي 300 عام وينسب لها الرواق السناري بالأزهر الشرف. وكانت المنطقة تشتهر في قديم الزمان بالسحر إلى الدرجة التي يعتقد فيها بعض ان فرعون مصر جلب منها السحرة لتحدي النبي موسى، وان كلمة الدمازين هي في الأصل جمع دمزون وهي تعني في عامية أهل السودان الجن المسخر لصنع كرامات الأولياء. انظر
"Some Tribes of the Ethiopian Boarderland between the Blue Nile and Sobat Rivers", by H. Davies, *SNR*, vol 41, 1960.

6- انظر بحث إيفانز-برتشارد
"A Preliminary Account of the Ingessana", by E. Evans-Pritchard, *SNR*, vol 10, 1927.
راجع أيضاً بحثه
"Ethnological Observations in Darfung", *SNR*, vol 15, 1932.

7- انظر حاشية 6.

8- لمزيد من المعلومات انظر
"A Study of Tribal Re-adjustment in the Nile Valley: The experience of the Ingessana", by H. Davies, *Geographical Journal*, vol 130, 1964.
وراجع أيضاً
"Further Notes on the Ingessana Tribe", by J. Robertson, *SNR*, vol 17, 1934.

ولمعلومات حديثة عن منطقة الأنقسنا راجع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث الياباني أكيرا أوكازاكي إلى معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن
Open Shadow: Dreams, histories, and selves in a boarderland village in Sudan, by A. Okazaki, PhD thesis, SOAS, London, UK, 1997.

9- انظر تقرير نشرته صحيفة الناردبان "قبيلة سودانية تتعرض لخطر الإنقراض"، المنشور في 8/3/1992 [نص مترجم للغة العربية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع الأهلي السوداني]. ذكر التقرير ان رحلة القبيلة التي بدأت في معسكر "أصوصا" رحلة عذاب مدمر حيث كان عدد قبيلة الأدوك 26 ألف شخص، نزحوا من جراء القصف المتواصل للمعسكر إلى معسكر "إيتاق" وعندما وصلوا إلى الناصر تناقص عددهم إلى 18 ألف شخص. لمعلومات إضافية عن الأدوك والمنطقة راجع كتابي الدكتورة ويندي جيمس (أوكسفورد)
Kwanim Pa: The making of the Uduk people, by W. James, Clarendon Press, Oxford, UK, 1979.
The Listening Ebony: Moral knowledge, religion, and power among the Uduk of Sudan, by W. James, Clarendon Press, Oxford, UK, 1988.

10- انظر "الأنقسنا تشق العزلة"، [الإتحاد الوطني، 1993/5/15].

11- لمناقشة تفصيلية لهذا الموضوع انظر كتيب الباحث شارلس جيدريج
The Southern Funj of the Sudan Under Anglo-Egyptian Rule: 1900-1933, C. Jedrej, CAS, Edinburgh University, Edinburgh, UK, 1996.

12- لمزيد من التفاصيل عن مجهودات مكافحة الرق والإسترقاق وتأسيس حكم مستقر خلال الفترة الإستعمارية ومقاومة أهالي الإقليم انظر حاشية 11. بالإضافة إلى كتاب جيدريج
Ingessana: The religious institutions of a people of the Sudan-Ethiopia boarderland, by C. Jedrej, EJB, Leiden, The Netherlands, 1995.

13- عن دولة الفونج راجع حاشية 11، وحاشية 12.

14- انظر "مدير الجيلوجيا: الإستراتيجية تركز على إستخراج الذهب"، [الإتحاد الوطني، 22/4/1993].

15- انظر "خطة للجيلوجيا لإستغلال الذهب جنوب الروصيرص"، [السودان الحديث، 2/9/1992]

16- انظر "السودان: عدد الشركات للتنقيب عن الذهب يرتفع إلى ثلاث"، [الوسط، 21/8/1995]. راجع أيضا "مجموعة أبو شعر الدولية تنفذ مشاريع تعدينية وصناعية في السودان ومصر"، [الحياة، 1998/5/29].

17- انظر "3 أطنان من الذهب يصدرها السودان خلال 3 سنوات"، [الرياض السعودية، 5/2/

1993].

18- انظر "تصدير الشحنة الخامسة من الذهب السوداني الخالص"، [السودان الحديث، 5/23/ 1992]؛ "تصدير 48 كيلوجراما من الذهب"، [الإتحاد الوطني، 1992/8/5]؛ "تصدير 129 كيلوجرام ذهبا"،[الإتحاد الوطني، 1992/12/16]؛ "التركيز على إستخراج الذهب"، [السودان الحديث، 1994/10/29].

19- انظر "السودان: النفط والذهب على جدول عائدات موازنة 1997"، [الحياة، 12/12/ 1996].

20- انظر "السودان يوافق على تعديل ملكية أرياب"، [عكاظ، 1999/1/31].

21- من الشركات المستثمرة "شركة النهر الأصفر" الصينية التي يقدر إنتاجها بحوالي 5 أطنان من الذهب الرسوبي في العام، وهي تنقب أيضا عن النفط في الولاية. انظر "توقعات بازدياد عائدات الذهب بالسودان"، [الصحافة، 2000/6/18].

22- انظر الرحلة التسجيلية للصحفي اللبناني يوسف خازم "ملامح السودان الجديد تظهر في الشرق"،[الحياة 1998/5/14].

23- انظر الفصل الثاني: السودان، الزراعة الآلية، صفحة 121.

24- لمعلومات إضافية عن قبيلة رفاعة الهوي راجع كتابات الدكتور عبد الغفار محمد أحمد خاصة
"Nomadic Competition in the Funj Area", *SNR*, vol 54, 1974.
"The Rufa'a al Hoi Economy", in *Essays in Sudan Ethnography*, edited by I. Cunnison and W. James, Hurst, London, UK, 1972.

25- إعتمدنا بشكل رئيسي هنا على مجموعة الملفات التسجيلية التي نشرتها صحيفة الأضواء نهاية العام 1988 ومطلع العام 1989. انظر "شركة الشيخ مصطفى الأمين الزراعية: أول قطاع خاص يقتحم مخاطر الزراعة الآلية"، [الأضواء، 1989/1/31]؛ "الشركة السودانية-المصرية التكامل الزراعي بالدمازين: أحد الوجوه الواقعية لتكامل شطري وادي النيل؛ بكورة شركات التكامل ورأس الرمح للعلاقات الزراعية والإقتصادية بين مصر والسودان"، [الأضواء، 1989/2/18].

26- انظر المقابلة مع الدكتور محمد الجاك "هدفنا الأول المشاركة في التنمية الزراعية والإجتماعية في السودان"، [الأضواء، 1988/11/15].

27- نص مذكرة مرفوعة إلى وزير الزراعة بواسطة "المزارعون التقليديون والعرب الرحل بمنطقة الدمازين عنهم يوسف الملك حسن عدلان"، مؤرخة 1986/2/2 [الميدان، 1986/2/2؛ وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
الجدير بالذكر هنا ان بنهاية العام 1988 بلغت جملة المساحة المصدقة بها والخاصة بالشركات الزراعية "المملاقة" 4,540,434 هكتار (9,540,434 فدان) أي ان مساحة التصديقات تعادل مساحة دولة هولندا. انظر "أكثر من 8 ملايين جوال ذرة الإنتاجية المتوقعة للشركات الزراعية بالدمازين"، [السياسة، 1988/11/16]. ومن حيث الجوهر لا تختلف آثار الشركة العربية

السودانية للزراعة بالنيل الأزرق، والتي تم التصديق لها العام 1983 بمســـــاحة 93 ألف هكتار (219 ألف فدان) بتمويل من صندوق النقد الكويتي، ولا يختلف مصيرها عن النماذج الثلاثة المذكورة في هذا الفصل. انظر "أسباب فشل الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق"، [السياسة، 11/15/ 1988].

28- راجع "ماشافك حلفاوي وترلي حديد"، [الإتحاد الوطني، 1992/11/25]. يمكن الحصول على معلومات إضافية عن العلاقات بين النوبة والقبائل الرعوية في المنطقة من الدراسة القيمة التي كتبها الدكتور حسين فهيم من جامعة أوتا الأمريكية
"Nubian Resettlement and Nomadic Sedentarisation in Khashm el-Girba Scheme, Eastern Sudan",
المنشورة في كتاب
When Nomads Settle, chapter 10, edited by P. Scilzman, Prager, Brooklyn, N. York, USA, 1980.
بالإضافة إلى عدد من الدراسات التي قام بها الدكتور محمد أبوسن ومن أهمها رسالته للدكتوراه
A Survey and Analysis of Population, Internal Mobility in North and Central Sudan, PhD thesis, U of London, London, UK, 1975.
وعدد من المقالات التي جمعها الدكتور عبد الغفار محمد أحمد في كتاب "تنمية وإستقرار الرحل"، المجلس القومي للبحوث، من دون تاريخ، الخرطوم، السودان.

29- انظر ورقة الدكتور محمد أبو سن
"Planners and Participants Perception of Development in the Semi-Arid Lands of Sudan: A case study of the Khashim el-Girba scheme", by M. Abu Sin, in *Natural Resources and Rural Development in Arid Lands: Case studies from Sudan*, edited by H. Davies, UNU, Tokyo, Japan, 1985.

30- انظر حاشية 29. راجع أيضاً دراسات الباحث النرويجي قونار سوربو ومن أهمها
How to Survive Development: The story of New Halfa, by G. Sorbo, DSRC, U of Khartoum, Khartoum, Sudan, 1977.

31- في انتخابات العام 1986 كان عدد الدوائر الجغرافية في الإقليم الشرقي 28 دائرة، فاز مرشحو حزب الأمة في 7 دوائر والإتحادي الديمقراطي في 17 دائرة والجبهة القومية الإسلامية في 2 دائرة ومؤتمر البجا في دائرة واحدة. في دوائر الحزبين حصلت الجبهة القومية الإسلامية على 47٪ من الأصوات والأمة والإتحاديون على 14٪ لكل منهما والحزب الشيوعي على 16٪ والمســـتقلين على 5٪.

32- تدرجت الأشكال التنظيمية لحركة البجا، من تكوين (نادي البرش) في العقد الرابع من القرن العشرين بمدينة بورتسودان إلى تكوين (نادي البجا) العام 1951، ومنه خرج (مؤتمر البجا) في أكتوبر (تشرين الأول) 1958. راجع مقابلة مع الأستاذ محمد حامد فكي، عضو القيادة المركزية لمؤتمر البجا، "كلمة البجا في قاموسنا السياسي صفة إجتماعية وإقتصادية لواقع نعمل على تغييره"، [الفجر 1997/8/6]؛ ومقالة الأستاذ الأمين شنقراي، السكرتير العام لمؤتمر البجا "رؤى حول منهج

المعارضة السياسية السودانية"، [الفجر، 1998/4/24]. انظر دراسة الدكتور محمد عمر بشير "Ethnicity, Regionalism and National Cohesion in the Sudan", by M. Bashir in *The Sudan: Ethnicity and national cohesion*, Bayreuth, Germany, ASC, 1984.
كان الثقل الإنتخابي لمؤتمر البجا متفاوتاً، في إنتخابات 1965 حاز على 10 مقاعد إنخفضت إلى 3 مقاعد في انتخابات 1968 وفي انتخابات 1986 أحرز مقعداً واحداً (طه أحمد طه، دائرة هيا ودرديب) إنضم لاحقاً إلى الحزب الإتحادي الديمقراطي.

33- انظر مقابلة الأستاذ فيصل محمد صالح مع الأستاذ محمد طاهر أبوبكر، رئيس القيادة المؤقتة لمؤتمر البجا "مؤتمر البجا: اسم وقضية لها جذور عميقة في تربة شرق السودان"، [الخرطوم، 9 /1995/7]. ولمعلومات إضافية انظر كتاب الباحث الايطالي أنطونيو باليبيسانو
Ethnicity: The Beja as representation, by A. Palinisano, AP, Berlin, Germany, 1991.

34- انظر مقالة الصحفي محمد عثمان محمد خير "قبائل البني عامر: تاريخها ضارب في القدم وجغرافيتها ممتدة في القرن الأفريقي"، [المستقلة، 1997/1/13].

35- انظر "الترابي يتهم المعارضة بالإنتهازية"، [الشرق الأوسط، 1996/3/8].

36- عرفت بحركة رمضان، وحدثت في 24 أبريل (نيسان) 1990 بقيادة الجنرال خالد الزين نمر. ذكر الجنرال البشير، رئيس مجلس الثورة وقتها، إنهم كانوا يهدفون إلى حل مجلس قيادة الثورة وتكوين مجلس للخلاص الوطني وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية والعودة إلى قوانين العام 1974 وإشراك "حركة التمرد" واستيعاب قواته ضمن الجيش وإلى تكوين مجلس وزراء علماني برئاسة محمد إبراهيم خليل (رئيس البرلمان السابق) وانهم كانوا يمثلون تحالفاً يسارياً. انظر "البشير: محاولة الإنقلاب إستهدفت تصفية القيادات وإشراك قرنق بالحكم"، [الوطن الكويتية، 1990/4/30]. تم تنفيذ حكم الإعدام في 28 ضابطاً وسجن 5 كما تمت تصفية 5 من ضباط الصف من دون محاكمة بعد تعذيب شديد. كان تشكيل المحكمة الأولى برئاسة العقيد سيد فضل سيد كه والمحكمة الثانية برئاسة العقيد محمد الخنجر، تمت المحاكمة بسؤال واحد لكل منهم هو "هل أنت مذنب أم غير مذنب؟". ذكرت الأخبار وقتها ان تنفيذ الحكم تم في مجموعات (4-5 ضباط). ثم ربط المجموعة من الأذرع معاً، وعصبت أعينها وأطلق عليها النار من الخلف لتسقط داخل حفرة. انظر ورقة "القاضي العسكري"، القيادة الشرعية [ملف "القيادة الشرعية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

37- كان على رأس المجموعة الجنرال فتحي أحمد علي (القائد العام للقوات المسلحة من 6/6/ 1988 حتى الإنقلاب) والجنرال عبد الرحمن سعيد (نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات) والجنرال الهادي بشرى (المدير العام لجهاز أمن السودان) وكلاهما كان في موقعه حتى حدوث الإنقلاب في يونيو (حزيران). توفي الجنرال فتحي إلى رحمة الله في مدينة الإسكندرية (مصر) في 28 أبريل (نيسان) 1997؛ ويعيش الجنرال عبد الرحمن سعيد في مدينة أسمرا (إرتريا) بعد إبعاد السلطات المصرية له في الإسبوع الأول من أكتوبر (تشرين الأول) 1999 بعد ان طالب السودان رسمياً بتسليمه إليه بعد التفجير الذي استهدف خط أنابيب النفط. وكان الجنرال الهادي بشري قد عاد إلى الخرطوم في أغسطس (آب) 1995 ملتحقاً بحكومة الإنقاذ وزيراً للنقل وهو الآن والياً لولاية النيل الأزرق مكلفاً بالقضاء على "حركة التمرد" بالمنطقة [ملف "القيادة الشرعية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

38- مقابلة مع العميد عبد العزيز خالد "عبد العزيز خالد: معارضة من الداخل"،[الأسبوع العربي، 1995/2/20]. في بداية العام 1997 شن العميد عبد العزيز خالد هجوما عنيفا على القوى السياسية قائلا:

> "لم يشارك أي حزب بمدنا بمقاتل أو عتاد حربي. وحسب علمنا ليس هنالك معارضة مسلحة أو فصيل لحزب. أما تنظيم أنا السودان – القيادة الشرعية – فهو أكبر وهم مخادع في تاريخ المعارضة العسكرية وحتى الآن لا يملكون أي جندي محارب غير الاسم فقط".

[المجلة، 1997/1/5].

39- انظر مقابلة مع الجنرال عبد الرحمن سعيد "محوران تتحدد فيهما الإتصالات"، [الإسبوع العربي، 1995/2/20].

40- "قوات التحالف السودانية": تظيم سياسي-عسكري شمالي يعتمد العمل المسلح وسيلة للتغير، تقدر قواته بحوالي 1500 شخص وعدد كوادره المدنية داخل السودان وخارجه [إرتريا، مصر، الخليج، غرب أوروبا، شمال أمريكا) بحوالي 430 شخصا.

العميد عبد العزيز خالد عثمان خريج الكلية الحربية، ماجستير في العلوم العسكرية من الهند. عمل بأسلحة المدفعية والمشاة وشغل منصب القائد للواء الدفاع الجوي، وعمل رئيسا لشعبة العمليات العسكرية بالقيادة العامة، وقائدا لمنطقة بحر الغزال العسكرية بجنوب غرب السودان وقائدا بالجبهة الشرقية. كان عضوا في الوفد العسكري المفاوض للنقابات والأحزاب بعد انتفاضة أبرل (نيسان) 1985 وتم إعتقاله بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 في شهر أكتوبر (تشرين الأول) وقضى 18 شهرا متنقلا بين بيوت الأشباح وسجن كوبر وكسلا إلى ان تمكن من الهروب من السودان إلى مصر في مايو (أيار) 1991. له علاقات متميزة مع القيادات الإرترية منذ منتصف السبعينيات. صدر ضده حكم غيابي بالسجن لمدة 10 سنوات في العام 1994 [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

41- انظر المقابلة التي أجراها الأستاذ فتحي الضو في نيروبي معه "أنا صاحب قضية... لست طامعاً إلى السلطة"، [الخرطوم، 1995/2/5].

42- أصدرت قوات التحالف عدداً من المطبوعات من أهمها "ميثاق قوات التحالف السودانية"، "دعوة إلى الثورة"، "رؤى حول توجهات التحالف الثقافية والإقتصادية والإجتماعية"، "رؤى حول توجهات التحالف السياسية"، "الدخول عبر بوابة مدسيسة"، [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

43- منذ أوائل العام 1997 نشط الأمريكي كنت شريف بدور في الترويج لقوات التحالف في أمريكا، وقام بجولة في دول الجوار محاولا جمع أكبر قدر من المعلومات الميدانية عن الجبهة الشرقية وعلاقة قوات التحالف بالأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى، وأبدى إهتماما خاصا بمعرفة حدود وعلاقة الحزب الشيوعي بها. انظر ورقته عن "قوات التحالف السودانية"

The Road to Tehran, by Kent Shreeve, April 1997.

الهدف من الورقة هو محاولة كسب تأييد الأجهزة الأمريكية لدعم "قوات التحالف" باعتبارها رأس الحربة لتصفية نفوذ الحركات الأصولية في الشرق الأوسط [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

44- في يونيو (حزيران) 1997 قام العميد عبد العزيز خالد بزيارة رسمية إلى أمريكا استغرقت اسبوعا واجتمع مع موظفين في مجلس الأمن القومي الأمريكي وأعضاء في لجنة العلاقات الدولية في

الكونجرس ومسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية في واشنجطن في إطار الجهود الأمريكية لتفهم ديناميكية الأوضاع السياسية والعسكرية في السودان. انظر "قائد قوات التحالف المعارض يجري محادثات في واشنجطن"، [الشرق الأوسط، 1997/6/27]؛ "قائد قوات التحالف: شدر الدعم الأمريكي"، [الحياة، 1997/6/28].

45- انظر "من هو العدو"، نشرة "دعوة إلى الثورة"، [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

46- انظر الحواشي 40، 41، 42. فتحت المخابرات الإرترية معسكرات لتدريب "قوات التحالف" في 1995/1/12، وكانت أول عملياتها العسكرية في 1996/4/20. عقد المؤتمر التمهيدي الأول للتحالف في أغسطس (آب) 1995، وفي ديسمبر (كانون الأول) 1997 أول اجتماع تداولي موسع قرر فيه "إتباع أسلوب الكفاح المسلح كخيار أوحد وأساسي لإسقاط النظام في السودان ولا مصالحة بل العمل على اجتثاثه واقتلاعه من الجذور".
يتكون الهيكل التنظيمي من مجلس تداولي تتبعه 4 لجان متخصصة (شؤون قانونية، مالية واستثمار، الفترة الإنتقالية، اللجنة العسكرية)، كما يتبع له تنظيم التحالف الشبابي والتحالف الطلابي والتحالف النسائي. مازالت قيادته المركزية محدودة، إذ ينوب عن العقيد عبد العزيز خالد في القيادة السيد عصام ميرغني (الدائرة العسكرية)، الآنسة ندى مصطفى (المرأة)، الدكتور تيسير محمد أحمد علي (العلاقات الخارجية)، المحامي أنور آدم أدهم (المالية والإستثمار)، الدكتور محمد أحمد الأمام (أمين التنظيم)، المقاتل فتحي عبد العزيز (الناطق الرسمي) والنقابي عبد العزيز دفع الله (الشؤون السياسية). بدأت في بث تجريبي لإذاعة "صوت الحرية والتجديد" في فبراير (شباط) 1998 ولكن محيط بثها مازال محدودا ومتقطعا. يمكن الحصول على معلومات إضافية من الإنترنت www.safsudan.com [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

47- كان استعداد القيادة العامة للجيش مبكراً لقطع الطريق على أي عمليات عسكرية في الجبهة الشرقية. فرضت قيادة الجيش درجة الإستعداد العسكري في منطقة البحر الأحمر بنسبة 100٪ منذ العام 1991، واعتبرت الإقليم الشرقي كله منطقة حرب وجلبت معدات لتعزيز المنطقة عسكريا [الشرق الأوسط، 1992/8/1]. انظر "عملية عسكرية جديدة في الجبهة الشرقية"، [الفجر، 14/ 1998/1]؛ "300 قتيل من القوات الحكومية في هجوم قوات التحالف"، [الفجر 8/9/ 1998]؛ "المعارضة السودانية تعلن اسر 7 من قوات الحكومة في الشرق"، [الشرق الأوسط، 14/ 1999/1].

48- تقرير سري للغاية، إدارة الأمن الخارجي لجهاز أمن السودان في 1990/1/28، رقم جأس/أأخ/نم/300/17، إحتوى على معلومات افادت أن

> "الهارب مبارك الفاضل أبان تواجده بليبيا استطاع اقناع قادة حركة اللجان الثورية السودانية المتواجدين بليبيا بالإنضمام في جبهة واحدة لمعارضة النظام القائم بالسودان، وان تكون معارضة مسلحة... من أهم الشخصيات التي قابلها قادة مايسمى بقوة الإنتشار السريع أو القوة الإنتحارية وهم محمد أحمد باهي، عثمان بشرى، الحاج آدم، علي عبد الرحيم... انشقوا عن عبد الله زكريا ورفضوا تسليم مالديهم من أسلحة وقوات، ويقال بأنها موجودة على الحدود الليبية الجنوبية الغربية... تلقوا تدريبات عالية على مستوى عال على أعمال التخريب تحت رعاية العقيد القذافي".

[نسخة من التقرير، ملف "أجهزة الاستخبارات السودانية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]. الجدير بالذكر هنا ان حزب الأمة وحتى مطلع العام 2000 لم يستطيع ان يجند أكثر من 250 عنصرا لقواته المنطلقة من الجبهة الشرقية.

49- قدر المساحة القائد بول مالك أجار، قائد منطقة الفونج، حركة تحرير شعوب السودان، خلال مقابلته لوفد منظمة التضامن المسيحي" للمنطقة في 1999/6/22 [نسخة من تقرير سري عن الرحلة، ملف منظمة التضامن المسيحي، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

50- انظر "تنظيم ثوري مسلح لمؤتمر البجا"، [السودان، 1991/1/14]. وأنظر "منظمة مجهولة تعلن مسؤوليتها عن إنفجار في طريق بورتسودان"، [الشرق الأوسط، 1992/7/23].

51- راجع "قطع بحرية عسكرية في مناورات إيرانية إرترية سودانية في البحر الأحمر"، [السودان، 1992/2/27]؛ "المعارضة السودانية تدعو لتشكيل لجنة دولية لتفتيش منشآت تصنع أسلحة الدمار الشامل"، [الشرق الأوسط، 1998/10/5].

52- انظر "والي: المعارضة السودانية شكلت قوة عسكرية للتعامل مع نظام الخرطوم"، [الأهرام، 12 /1995/9].

53- تباينت ردود فعل الدول على إدعاءات السودان المتكررة باعتداء إثيوبيا وارتريا عليها. اليمن وقطر والأردن والعراق وليبيا وإيران وسوريا كانت دائما تعبر عن رفضها للعدوان وتشدد على حرصها على وحدة وأمن وسلامة أراضي السودان؛ السعودية كانت دائما متحفظة وتبدي تفهما لتطورات الأوضاع؛ بينما الولايات المتحدة تعبر عن قلقها عن التوتر وترفض أي اتهام لتورط الجيران في المعارك وعن أسفها للمواجهة وتعتبر ان حل المشكلة ممكن عبر منظمة الوحدة الأفريقية والإيقاد. أما مصر خوفا على موزانات معضلة مياه النيل فقد كانت حريصة على إبعاد نفسها عن الإنحياز لأي طرف واعتبار ما يجري شأنا داخليا. انظر "الجامعة العربية تطالب جيران السودان بعدم التدخل في شؤونه"، [الحياة، 1997/1/29]. راجع "السودان يطلب من مصر مساعدات عسكرية عاجلة"، [الإتحاد الظبيانية، 1997/1/16]؛ "مبارك: لا غزو خارجيا وما حدث شأن داخلي"، [الحياة، 1997/1/19]؛ "مصر ترفض مساعدة السودان وتؤكد ان لا دخل لإثيوبيا وارتريا بالمعارك"، [الأيام البحرينية، 1997/1/19]. الجدير بالذكر هنا ان الصادق المهدي، رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الأمة حدد موقفه مبكرا من إدعاءات إعلام النظام في الخرطوم عن التدخل الخارجي قائلا بأنه:

> "فقد مصداقيته كانعكاس حقيقي لعدم مصداقية النظام... الجبهة كثيرا ما تحرشت بأمن الدول المجاورة، وهي تحاول فرض الإسلام عليها مما وتر العلاقات بين هذه الدول وبين السودان... ان ما يتردد عن ان هناك تدخلا أجنبيا وبرغم الإدانة لأي تدخلات أجنبية فأن مسببات أي تدخل أجنبي في ظل هذا الواقع الذي يفرضه النظام تكون طبيعية وحتمية لسياسات النظام الخاطئة التي أودت بعلاقات السودان بجميع الدول المجاورة".

انظر "المهدي: الحكم السوداني يتحرش بجميع الجيران"، [الشرق الأوسط، 1995/12/10].

54- انظر مقابلة "مبارك المهدي: ثلاثة أهداف للتجمع لإسقاط النظام وتسلم السلطة"، [الخرطوم، 1995/7/2].

55- انظر "الكوماندوز ياسر عرمان قال للمجلة"، [المجلة، 1997/1/5]. أهمية الإختلاف تبرز في أن قوات الجبهة الوطنية بقيادة العميد محمد نور سعد في يوليو (تموز) العام 1976 كان انطلاقها من معسكرات في ليبيا، وان ظروف المعارك الحالية تشهد نوعا من التنسيق والتحالف مع قوى جنوبية بينما كانت القوات الجنوبية العام 1976 بكاملها مساندة لنظام الجنرال نميري. بالإضافة إلى ان التجارب المتكررة أثبتت ان من الصعب تحدي الجيش السوداني إنطلاقا من عاصمة أجنبية.

56- انظر "الجنرال عبد الرحمن سعيد: الطريق إلى الخرطوم يتم بتحرير الدمازين"، [الأسبوع العربي، 1997/3/3].

57- ذكر الأستاذ فاروق أبو عيسى، الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي، ان التجمع لا يخطط لدخول الخرطوم بالسلاح رغم انه اذا أراد سيفعل. وأكد الجنرال عبد الرحمن سعيد، نائب رئيس القيادة الشرعية، رفض إسلوب غزو السودان عسكريا والدخول للخرطوم بالقوة. انظر "المعارضة تؤكد أنها لن تدخل الخرطوم بالسلاح"، [الشرق الأوسط، 1997/1/23]. انظر "العميد خالد: قطع طريق بورتسودان بإنتظار القرار السياسي"، [الفجر، 1997/6/11]؛ "قرنق: المعارضة قادرة على قطع طريق بورتسودان-الخرطوم لكنها لن تفعل"، [الشرق الأوسط، 12/4/ 1997].

58- انظر "قائد عملية بورتسودان: إخترقنا 5 دفاعات للعدو دون مقاومة"، [الفجر، 4/18/ 1999]؛ "قوات التجمع تغلق طريق بورتسودان-الخرطوم لمدة ساعتين"، [الفجر، 1999/4/4].

59- انظر "قوات البجا تلحق هزيمة بقوات الجبهة وتسترد عدداً من المواقع"، [الفجر، 3/7/ 1999]. الفصائل العسكرية المشاركة يتكون هيكلها من اللجنة العسكرية السياسية العليا (محمد عثمان الميرغني + مبارك المهدي + الجنرال فتحي وبعد وفاته الجنرال عبد الرحمن سعيد). بالإضافة للقيادة العسكرية المشتركة: جون قرنق (القائد العام) + النقيب نبيل يحي منصور (القيادة الشرعية) + العميد أحمد خالد (حزب الأمة) + العميد حمدي جعفر (الإتحادي) + العميد عبد العزيز النور (التحالف وبعد وفاته في 1998 العميد عصام ميرغني) + باقان أموم (الحركة) + الرائد عبد العظيم سرور (الشيوعي) + الزراعي أبكر أبو البشر (الفيدرالي) + وممثل لكل من البجا والحزب القومي.

60- انظر الجزء الثاني من تقرير الدكتور الشفيع خضر سعيد، أمين التنظيم، في مايو (آيار) 1998 حول مراجعة وتقويم أداء التجمع الوطني الديمقراطي في الخارج "فشلنا في ان يكون وجودنا في المعسكرات تجنيبا وأنحصرنا في وجود الفصائل"، [الخرطوم، 1999/1/25].

61- انظر حاشية 53. في مطلع العام 1996 طلب السودان من مجلس الأمن الدولي عقد اجتماع طارئ شأن ما وصفه بتكرار العدوان المسلح من إثيوبيا. انظر "السودان يدعو مجلس الأمن لبحث إعتداءات إثيوبيا"، [عكاظ، 1996/1/14]. وكان الدكتور الترابي علق على حالة التوتر الذي يخيم على علاقات السودان بمعظم جيرانه قائلا:

> "التوتر مع السودان خطر على السودان بقدر ما هو خطر أيضاً على كل من إثيوبيا وارتريا ويوغندا".

انظر "الترابي يتهم المعارضة بالإنتهازية ويهاجم الدول المجاورة للسودان"، [الشرق الأوسط، 3/8/ 1996].

62- أكد الجنرال حسان عبد الرحمن، وزير الدفاع، في بيان أمام المجلس الوطني (البرلمان) ان ما تم من إجراءات وتدابير بالجبهة الشرقية للبلاد

> "مطمئن لهذه المرحلة وهناك متابعة دقيقة للتطورات التي تقتضي المزيد من الإحتياط والإستعداد . . ان تطورات الأحداث أثبتت ان النظام

الحالي في إرتريا أصبح مخلب قط لخدمة مصالح واستراتيجيات الدول الكبرى بالمنطقة، ويهدد الأمن القومي لكل الدول المحيطة، واستهدافها لليمن وجيبوتي مؤخرا . . . ان الأحوال هادئة تماما على طول حدودنا مع إثيوبيا لإلتزام البلدين الكامل بإتفاق الرئيس البشير وملس زيناوي. . . ان ما يسمى بقوات التحالف تحت قيادة مجموعة من الشيوعيين تعدادهم 300 فرد يتركز نشاطهم داخل ارتريا في إستقطاب الضباط العاملين تحت ما يسمى بالقيادة الشرعية وبشرف الأمن الارتري على معسكراتهم. . . ان ما يسمى بالقيادة المؤقتة لأبناء البجا ظل ضعيفا لأن ولاء غالبية أبناء البجا للسودان وحكومة الإنقاذ. . . حجم قوات المتمرد جون قرنق فيما عرف بلواء السودان الجديد قد تقلص لنقل جزء كبير منها للعمليات بشرق الإستوائية. . . الأحزاب والتنظيمات الأخرى أضعف من سابقتها ولا تتعدى قوة معسكراتها 200".

انظر "وزير الدفاع يؤكد المتابعة الدقيقة للتطورات بالجبهة الشرقية"، [أخبار اليوم، 1996/10/8]؛ وانظر "قوة المعارضة أصغر من ان تشكل خطرا على الجيش السوداني"، [الحياة، 1996/12/9].

63- انظر "الخرطوم: الهدف الأول لقرنق جوبا وبحر الغزال لا النيل الأزرق"، [الحياة، 7/6/ 1998].

64- انظرحاشية 37. وصل الجنرال الهادي بشرى، عضو القيادة العليا لتنظيم "القيادة الشرعية" للجيش السوداني إلى الخرطوم من عمان (الأردن) بطائرة خاصة بصحبة السيد مهدي إبراهيم محمد، وزير الدولة للشئون السياسية برئاسة الجمهورية السودانية في 10 أغسطس (آب) 1995. وقال مهدي إبراهيم:

"أن السودان يستقبل الآن ابناً من ابنائه المخلصين متاسياً في ذلك بروح الإسلام وإن السودان سيظل حريصا على أبنائه واتحاد قبلته حتى تدرك الأمة غاياتها، وان الهادي بشرى واحدا من الذين اختاروا وطنهم وعقيدتهم في وجه المؤامرات".

راجع ملخص المؤتمر الصحفي الذي عقده في الخرطوم "قيادي معارض يعود للوطن ويكشف زيف المعارضة والمؤامرات الحاكة ضد السودان"، [السودان الحديث، 1995/8/11]. انظر ايضا "اللواء الهادي بشرى: عدت إلى السودان حبا في الله وفي الوطن"، [السودان، 1995/9/4].

كان لعودة الجنرال بشرى إلى السودان ردود فعل حادة أمنية وسياسية ومعنوية، باعتباره قد ينقل إلى الخرطوم كل ما يتعلق بأسرار المعارضة وجبهات القتال خاصة. علق وقتها أحد أبرز قادة المعارضة السيد مبارك المهدي، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي وأمين العمل الخارجي لحزب الأمة، قائلا:

"الهادي بشرى فرد لا تأثير له على الأحداث ولا وزن له عسكريا أو شعبيا ولا مكانة له وسط المعارضة، والقوى الرئيسية في المعارضة لا تثق به حيث حاول قبل عام التآمر مع عناصر يسارية ضد حزبي الأمة والإتحادي الديمقراطي. . . الهادي بشرى لا يعرف أي أسرار لأن عمل التجمع المعارض كان مجمدا . . . كان الهادي بشرى بعيدا عن العمل حيث كان يعالج ابنه في الأردن حيث تمت مساومته وعودته للسودان، بسبب ظروف خلافه مع زملائه في تنظيم القيادة الشرعية ومشاكله الخاصة وظروف الحياة القاسية التي يعيشها المعارضون".

انظر "مبارك المهدي: لا توجد خلافات والهادي بشرى لا وزن له"، [الوطن العربي، 9/15/ 1995]. لكن العميد عبد العزيز خالد، قائد قوات التحالف، كان قد ذكر في يناير (كانون الثاني)

1996 ان عضوية الهادي بشرى في "القيادة الشرعية" أحد أسباب الخلاف والإنقسام على القيادة الشرعية لأنهم اعتبروه

"كادرا مزروعاً من الجبهة القومية الإسلامية وكان هذا سبب خروجنا... الهادي بشرى عندما كان مديرا لجهاز أمن السودان وضع هو أورنيك شروط الإلتحاق، ولعب علي عثمان وإبراهيم السنوسي معه دورا أساسيا.. .لقد لعب جهاز أمن السودان دورا أساسيا في نجاح انقلاب يونيو (حزيران) وشارك أفراده بسلاحه وعرباته فيه وكان أقرب لجهاز أمن الجبهة من جهاز أمن السودان... يوم الخميس 1989/6/29 كان نائب مدير لجهاز الأمن اللواء محمد علي حامد في مهمة خارج البلاد فإذا باللواء الهادي بشري نفسه يخرج في يوم الإنقلاب نفسه في مهمة خارج البلاد... لا يمكن لمدير ونائب لجهاز أمن دولة ان يكونا خارج البلاد في الوقت نفسه، مما يؤكد دوره في ذلك المخطط الإنقلابي".

انظر "الهادي بشرى كان كادرا مزروعاً من الجبهة القومية الإسلامية"، [الإتحادي، 1996/1/2].

65- انظر ملخص المؤتمر الصحفي الذي عقده العميد علي يوسف جميل الذي عاد إلى الخرطوم من قوات التحالف "معارض عسكري يعود للخرطوم وقوات التحالف تنفي عضويته فيها"، [الخرطوم، 4/ 1995/9].

66- انظر المقابلة مع الملازم عبد الحليم أحمد علي "الخلافات بين قادة وفصائل المعارضة أكبر وأعمق من الخلافات الموجودة بين الحكومة والمعارضة"، [المستقلة، 1996/12/9]. نشير هنا إلى تكذيب اللواء علي صديق خوجلي، قائد اللواء 24 مشاة، خشم القربة للمعارضة المسلحة ردا على أخبار نشرتها المعارضة في الإعلام العربي. وفي منتصف يوليو (تموز) 1998 نشرت أنباء عن ان عددا من كبار قيادات المعارضة طلب من سلطات الأمن المصرية كشف تواجد عدد من المتعاونين مع الحكومة السودانية داخل صفوف المعارضة. وذكرت ان الأستاذ فاروق أبوعيسى، المتحدث الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي، أكتشف تسرب وثائق هامة داخل مكتبه ومقر إقامته الذي يعلو إتحاد المحامين العرب في منطقة جاردن سيتي بوسط القاهرة، [العرب، 1998/7/15].

67- انظر "شبكة تجسس سودانية في القاهرة"، [الأهرام، 1998/8/15]. كشفت السلطات المصرية شبكة سودانية ضمت 28 شخصا منهم 18 عضوا على مستويات قيادية بأحزاب المعارضة في القاهرة وأسمرا. من بينهم محمد حسن برير، المسؤول المالي لقوات التحالف الذي يحمل الاسم الحركي "علام"، بالإضافة إلى تورط 2 من ضباط التحالف في التجسس لصالح الحكومة السودانية. وأشار التقرير إلى ان أكبر الإختراقات وقعت في أحزاب القومي السوداني والإتحادي والأمة. وكانت الحكومة قد إستطاعت إختراق قيادة قوات التحالف في يوليو (تموز) 1997 عن طريق النقيب نصر الدين بابكر أبو الخيرات.

68- راجع حاشية 53 وحاشية 61. وانظر مقابلة الجنرال عبد الرحمن سوار الدهب، نائب رئيس المجلس الإسلامي العالمي مع الرئيس المصري مبارك "إسرائيل لها قاعدة عسكرية في إرتريا"، [الحياة، 1997/2/20]. راجع أيضا "الخرطوم: الجيش على أهبة الإستعداد لمواجهة الإعتداء الإرتري"، [عكاظ، 1998/3/4]. وتصريحات الجنرال عبد الرحمن سر الختم، الناطق الرسمي باسم الجيش السوداني "الخرطوم تؤكد حسم المعركة مع قوات إرترية-سودانية معارضة"، [الحياة، 1998/7/30].

69- انظر ملخص بيان الأستاذ أمين حسن عمر، المستشار الصحفي لرئيس الجمهورية "المطلوب-إنجاز مشروع وطني إسلامي لمناهضة المخطط الأمريكي"، [المستقلة، 1997/1/27]. وقد تبنى الكاتب اللبناني كريم بقرادوني وجهة النظر نفسها؛ راجع "السودان: وإستراتيجية التفكيك المزدوج"، [الشرق الأوسط، 1997/4/4].

70- انظر حاشية 67. واجهت العلاقات الإرترية-السودانية عقبات عدة تمثلت في إتهام إرتريا لحكومة الخرطوم دعم الجهاد الأرتري ومحاولة إغتيال أفورقي بواسطة التفجير أو المتفجرات. منذ منتصف العام 1994 تصاعدت حدة التوتر في العلاقات وتقلص تدريجي للبعثة السودانية انتهت بتسليم مقر السفارة إلى المعارضة في 1996/2/6 . وجرى تسليم مفاتيح السفارة إلى السيد محمد عثمان الميرغني نيابة عن قادة التجمع في حفل حضره عدد من المسؤولين الإرتريين تقدمهم عبد الله جابر، مسؤول التنظيم في الحزب الحاكم (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة). ولم تستعيد الحكومة السودانية المبنى إلا في 2000/1/3 بعد ان ظلت تشغله المعارضة لمدة 4 سنوات. كما شكل رفض الجانب الإرتري تقييد عمل المعارضة السودانية ووقف نشاطها العسكري إنطلاقا من أراضيها وإغلاق إذاعة التجمع أسبابا إضافية. انظر نص "رد الحكومة السودانية إلى رئيس مجلس الأمن حول إتهام إرتريا للسودان"، [الرأي الآخر، مجلد 4، عدد 2، ديسمبر (كانون الأول) 1997]؛ "إرتريا ترفض وقف الدعم العسكري للمعارضة السودانية"، [الزمان، 2000/4/26].

71- انظر "حرب على الحدود الشرقية بعد خسارة واشنطن صفقة قطبية"، [الحياة، 1/29/ 1997]. عن الدعم الأمريكي للتجمع الوطني الديمقراطي وتقوية مؤسساته انظر تفاصيل إجتماع مسؤولين من المخابرات الأمريكية مع ممثلي التجمع بالعاصمة الإرترية أسمرا، "مسؤولون في الأمن القومي الأمريكي يجرون محادثات هامة مع فصائل التجمع"، [الفجر، 1998/12/13].

72- انظر حاشية 48. لم تستطيع قوات المعارضة ان تجاوز نطاق عملياتها عن 100 كيلومتر من الحدود الإرترية.

73- انظر "قوات التحالف: رفع الكفاءة النضالية للقوات في الميدان والإستعداد للمرحلة القادمة"، [الفجر، 1998/2/4].

74- انظر حوار مع عبد العزيز خالد "لنبتعد عن القضايا الإنصرافية ولن نتراجع عن خطتنا الإستراتيجي"، [الفجر، 98/1/14].

75- راجع تقرير فائز الشيخ السليك "في ذكرى تحرير ميزا"، [الفجر، 1999/1/10].

76- منظمة السودان للرعاية الإجتماعية "أمل" مدير عملياتها هو الهادي عبد الله أحمد، وتعتبر الزراع الإغاثية لتنظيم "قوات التحالف السودانية". تم تسجيلها في نوفمبر (تشرين الثاني) 1996 في جزيرة جيرسي بالمملكة المتحدة وتزاول نشاطها من أسمرا (إرتريا) وإثيوبيا. وفي يناير (كانون الثاني) 1998 أسس التجمع الوطني الديمقراطي منظمة "الإغاثة السودانية" لإغاثة وتنمية المناطق المحررة في شرق السودان ومنطقة النيل الأزرق برئاسة الدكتور منصور خالد. وتأكيدا لأن مسألة الإغاثة صارت سلاحا للمعارضة كما هو للحكومة نجد ان وفدا من الحزب الإتحادي الديمقراطي برئاسة الدكتور جعفر أحمد عبد الله زار بالتعاون مع هيئة الحتمية المنطقة الوسطى (همشكوريب وقرقر وطوقان) متفقدا أحوال النازحين من مناطق القاش وأروما وقدم إغاثة غذائية ومواد طبية للمواطنين بلغت 60 مليون جنيه سوداني (24 ألف دولار) بالإضافة لإحتياجات طبية وأدوات معامل معملية وأسرة للمستشفى ودفعت مرتبات الموظفين والعاملين بالمرافق العامة الذين انقطعت رواتبهم بعد تحرير

المنطقة. الجدير بالذكر ان الحزب حصر كل جهوداته في مناطق نفوذه الطائفي ولم يقدم أي مساعدات لمناطق محررة أخرى مثل ميزا أو الكرمك أو أولو أو بحر الغزال أو الاستوائية... الخ!

77- بناء على مقررات أسمرا العام 1995 كان من المأمول ان تتدرج خطة توحيد قوات المعارضة خلال 5 مراحل. الأولى مرحلة التنسيق والتدريب المشترك، ثم تكوين قيادة عسكرية لإدارة العمليات ثم العمليات المشتركة تعقبها تكوين قيادة موحدة للقوات ثم تتوج بمرحلة صهر ودمج القوات في الميدان واختيار عناصر الجيش الوطني للسودان "الجديد". لكن عمليا لم تكتمل عناصر التوحيد بعد رغم وجود تجربة "اللواء الموحد" بقيادة العقيد سليمان ميلاد. انظر "تنظيم موال للحكومة يؤكد إستيلاءه على مدينة في الشرق"، [الحياة، 1998/5/20]. لمعرفة وجهة نظر معارضة لقوات التحالف انظر رد الدكتور شرف عبد الله حرير (نائب رئيس التحالف الفيدرالي الديمقراطي) على السيد عبد العزيز خالد (رئيس قوات التحالف)، "السيد عبد العزيز خالد والتنظيمات الإقليمية"، [الفجر، 2/4/1998]. راجع "مبارك المهدي: إجتماعات أسمرا ستركز على توحيد العمل العسكري للمعارضة السودانية"، [الحياة، 1998/9/28].

78- انظر حاشية 72. تعثرت ولفترة طويلة توحيد العمل العسكري تحت راية "التجمع الوطني الديمقراطي وتمثيله من خلال قيادة واحدة في إتجاه "جيش واحد تحت راية واحدة، ولم يخرج القرار عن دراسة الأمر من جوانبه العسكرية والأمنية والمدنية والقضائية" [الشرق الأوسط، 1/8/1998]. أما مسألة خلق تحالفات ثنائية بين "حركة تحرير شعوب السودان" و"قوات التحالف" مع الحزب الشيوعي ومؤتمر البجا و"التحالف الفيدرالي" والقوات الأخرى على يسار السياسة السودانية كانت هاجسا مؤرقا لعدد من الدوائر المحلية والإقليمية. وقد برزت هذه المخاوف بشكل مباشر خلال مناقشة مشروع "لواء السودان الجديد" أو في ردود الأفعال من جانب الحكومة أو بعض أطراف المعارضة على أي بوادر تنسيق بل كانت تنزعج لمجرد الدعوة له، فقد كان "شرط فيديو فاطمة أحمد إبراهيم وعاطفتها للحركة" الشغل الشاغل للرأي العام ولفترة طويلة. انظر مقابلة مع فاقان أموم "شعارات لواء السودان تجد قبولاً من الشعب وأهدافه إقامة سودان جديد وموحد"، [الفجر، 10/4/1998]. انظر أيضا مجلة "مسارات جديدة" التي أصدرها إعلام لواء السودان الجديد، أغسطس (آب) 1998. في بداية شهر مايو (أيار) 1995 وقع تنظيم "قوات التحالف" وتنظيم "مؤتمر البجا" إتفاق سياسي من 11 بندا يهدف إلى توحيد جهودهما السياسية والإقتصادية والبشرية والعسكرية [الخرطوم، 1995/5/6]. وفي نهاية الشهر أكملت الترتيبات بغرض التنسيق "إستراتيجيا وعملياتيا واستخباراتيا وكذلك سياسيا" بين حركة تحرير شعوب السودان وقوات التحالف السودانية [الخرطوم، 1995/5/25].

79- في دراسة قام بها السيد أحمد النميري عبد الرحمن عن الكفاءة القتالية لوحداته وجد كثرة الجرائم العسكرية (إنخفاض الضبط والربط) + سوء المظهر الخارجي للضباط والجنود + كثرة حالات الهروب من الخدمة أو تركها + عدم الإقبال على التجنيد + إهمال التدريب + النقص الحاد في المهمات والملبوسات والمعدات والمركبات والزخائر، بالإضافة إلى سوء الحالة الفنية ومستويات الصيانة والتجديد للمعدات + إنشغال الضباط بأعمال أخرى غير واجباتهم العسكرية. وعن الكفاءة القتالية (الإستعداد القتالي/التدريب/الكفاءة الفنية والإدارية/الروح المعنوية) 8٪ من ضباط الجيش يعتقد إنها عالية، 53٪ متوسطة و39٪ منخفضة. وعن قادتهم المباشرين ذكر 37٪ إنهم محترفون، 25٪ غير محترفين و38٪ مشغول بمهام خارج النطاق العسكري (سياسية-تجارية). انظر بحث "رفع مستوى الإدارة: حالة دراسة للقوات المسلحة السودانية"، الدورة 5، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، 1988. عن تاريخ القوات المسلحة انظر كتاب الأستاذ محمد خير البدوي "مواقف وبطولات سودانية"، مطبعة جامعة الخرطوم، السودان، من دون تاريخ.

80- راجع كتاب الأستاذ محمد أبو القاسم حاج حمد "السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل"، دار الكلمة، بيروت (لبنان)، دون تاريخ؛ وسلسلة مقالات الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن التوثيقية "صناعة الحكومات في السودان"، [الشرق الأوسط، 20-1991/6 - 1991/7/11].

81- راجع "المهدي أكد استمرار التصعيد ودعوات إلى تفاوض ومصالحة"، [الحياة، 1/23/ 1997].

82- إتبعت الحكومة في الحرب والبحث عن السلام إستراتيجية مماثلة وتكاد ان تكون متطابقة في بعض الحالات لما نفذته في منطقة جبال النوبا . فقد نشر الإعلام الحكومي عـــــددا من البيانات التي تتحدث عن تسليم كتيبة من أبناء المابان بكامل أسلحتهم إلى القوات المسلحة بجنوب النيل الأزرق. وحرص الجنرال عويضة، الناطق الرسمي لقيادة الجيش من التأكيد ان

> "حركة التسليم الجماعي جاءت متزامنة مع نداءات الثورة الداعية للسلام وتوجيهات الجنرال البشير بالعفو العام عن كل من حمل السلاح بالإضافة إلى قناعة العائدين بعدم جدوى الإقتتال وتكشف نوايا المتمرد قرنق الرافضة لأي حل سلمي".

انظر "الناطق الرسمي: العودة الجماعية تؤكد الإستجابة لنداءات الثورة"، [الإنقاذ الوطني، 4/20/ 1992]؛ "اللواء التجاني آدم الطاهر يتفقد منطقة البونج وباوس"، [السودان الحديث، 6/1/ 1992]. وتكررت النداءات بالعفو العام عن العائدين من صفوف حركة "التمرد". فقد أصدر الجنرال البشير في منتصف العام 1992 عفوا عن المقدم أبو العلا جمعة آدم في إطار قرار العفو العام الذي أعلنه عن كل من حمل السلاح "ضد الوطن وعاد لبلاده ليسهم في البناء والتنمية"، [السودان الحديث، 1992/6/3]، وتم بعد ذلك تعيينه محافظا لمحافظة باو. وحشدت الحكومة عددا من مواطني المنطقة لتقديم إدانتهم ضد

> "تصريحات المتمرد قرنق وادعاءاته بأنه يمثل منطقة الأنقسنا، وأكدوا رفضهم لهذا الإدعاء وشجبوا كل مواقفه ضد توجهات الوطن وإرادة الشعب".

انظر "الأنقسنا ترفض إدعاءات قرنق"، [الإنقاذ الوطني، 1992/11/24]؛ ومقابلة أحمد حميد، ناظر عموم الرشايدة لمحمد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطني "الرشايدة يجددون دعمهم للثورة"، [الإنقاذ الوطني، 1992/12/11]؛ انظر أيضا "المنظمات الوطنية مطالبة بالمزيد من الجهد في تطوير الأنقسنا"،[الإنقاذ الوطني، 1993/5/15]؛ راجع ايضا تقرير عن زيارة وفد رسمي وشعبي لولاية الخرطوم بقيادة الجنرال أبو القاسم إبراهيم محمد، والي كسلا، "حماة الشرق يجددون البيعة، البجا يدعمون التوجه الحضاري"، [السودان الحديث، 1994/10/12]. وكان الدكتور نافع علي نافع، مستشار الرئيس لشؤون السلام، عند مخاطبته لمؤتمر القطاع السياسي للمؤتمر الوطني (التنظيم السياسي للحكومة) قد حدد معالم استراتيجية الحكومة في رفض تدويل مشكلة جنوب السودان واعتبار المبادرة الليبية بأنها "إيقاد أخرى"، وانه لا بد من الفصل بين التفاوض مع حركة قرنق والمعارضة الشمالية وتحديد خطوط حمراء تقف عندها الحكومة [الأهرام، 1999/8/10].

83- انظر "الأسبوع تنشر نص إتفاقية السلام بالنيل الأزرق"، وتصريح المهندس أبو العلا جمعة محافظ باو بولاية النيل الأزرق "محافظة باو تستعد لتنفيذ أكبر مشروع للسلام"، [الأسبوع، 12/23/ 1999]؛ "التوقيع علي اتفاق السلام بالنيل الأزرق"، [الصحافة، 1999/12/23]؛ "الخرطوم توقع إتفاقية سلام مع أحد أجنحة قرنق"، [الزمان، 1999/12/24].

84- انظر "قائد قوات التحالف للحياة: النظام السوداني سيسقط خلال العام الجاري"، [الحياة، 13 /1997/2]؛ "وفد الإيقاد يسعى لإقناع المعارضة السودانية بالإستفادة من التوالي السياسي"،

[الشرق الأوسط، 1999/1/29]. الجدير بالذكر ان الدكتور الترابي كان قد قال انه لم ييأس بعد من مساعيه لإقناع السيدين المهدي والميرغني بالإنضمام إلى النظام الراهن في البلاد وان مجهوداته لتوحيد العمل السياسي بينهم مستمرة منذ العام 1964، [الخرطوم، 1994/9/10]. ولأخذ فكرة عن تباين رؤية المعارضة للموقف من النظام في الخرطوم انظر "نص مذكرة المعارضة السودانية التي رفض البشير تسلمها أمس"، [الحياة، 1998/12/30]؛ "المعارضة السودانية تطالب الحكومة بإتخاذ تدابير محددة كشرط للحوار السياسي"، [الشرق الأوسط، 1999/6/16]؛ "قادة التجمع دعوا إلى تصعيد العمل المسلح والإنتفاضة واستهداف مناطق النفط"، [الحياة، 1999/6/16]؛ "الصادق المهدي: السودان جاهز للتغيير"، "البشير: الحكومة تفتح ذراعيها للحوار مع المعارضة"، [الشرق الأوسط، 1999/6/30]؛ "المعارضة السودانية تراجع استراتيجيتها السياسية والعسكرية في إجتماعها المقبل"، [الشرق الأوسط، 1999/10/4].

الفصل السادس

دارفـــور

الحرب في دارفور

الواحة في مواجهة الصحراء

في محاولة تقصّي مدى تأثير التغير الإيكولوجي في شمال دارفور على أوضاع الحرب والسلام، خلال التاريخ المعاصر للمنطقة، يبدو جليا ان أكثر مايسترعي الملاحظة هو ظاهرة ان المزارعين والرعاة مرتبطون مع بعضهم بعضا بوشائج متقاطعة ومتواصلة من تضامن وتناحر، وتعاون وتصادم. فهم يتضامنون في حالات الشدّة العابرة أما في الأوقات العصيبة، حين تصبح أرواحهم وممتلكاتهم نفسها في خطر، فانهم يتناحرون في اقتتال مميت.

ان النزاع الدموي الذي ظل متأججاً، منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، في منطقة جبل مرّة بدارفور يعتبر نزاعاً إيكولوجيا تقليدياً يجري على امتداد حدود إيكولوجية بعينها. في هذه الحالة على امتداد السهول شبه الجافة التي يتجوّل فيها الرعاة من الرحل ذوي الأصول العربية والتي تحده من الجنوب واحة واسعة خصبة دائمة الخضرة في منطقة جبل مرّة التي يسكنها المزارعون المستقرّون من قبيلة الفور .

آثار التردي الإيكولوجي

ان الأوضاع المتناغمة نسبياً في ولاية شمال دارفور قد اصيبت باختلال هائل، خلال العقد الثامن من القرن الماضي، بسبب الجفاف الطويل – الذي ظل مستمرا، ماعدا فترات متفرّقة، منذ العام 1967 . ومانتج عن ذلك من تحركات واسعة لم يُسبق لها مثيل للجماعات السكانية بالمنطقة، ومن افتقار وعوز اصابا سكان المحاور القاحلة وشبه القاحلة المتأثرة بالجفاف. ولقد أجريت العديد من الدراسات عن الآثار الإجتماعيّة والإقتصاديّة للجفاف على سكان هذه المناطق لكن لم يعط سوى القليل من الإهتمام لتأثيره على النزاعات الدمويّة الواسعة منها والمحدودة.[1] ولقد نتجت عن ذلك تصورات خاطئة كبيرة، فمن ناحية أرجع التردي البيئي إلى أسباب اقتصاديّة واجتماعيّة، ومن الناحية الأخرى فسّرت النزاعات الناتجة عن هذا التردي البيئي من منطلقات عرقية وسياسيّة.

لم يعد من المقبول، فقط، وانما من الواجب، فعلاً، – كما أكدنا مراراً– إستقصاء ومعرفة تأثير التغيّرات البيئيّة المباشرة وغير المباشرة على الأحداث السياسيّة و الإقتصادية والإجتماعيّة، في المناطق المتأثرة بالمحن. وفي هذا المقام تقدّم هنا ولاية شمال دارفور كموضوع للإستقصاء بوصفها واحدة من أكثر

---

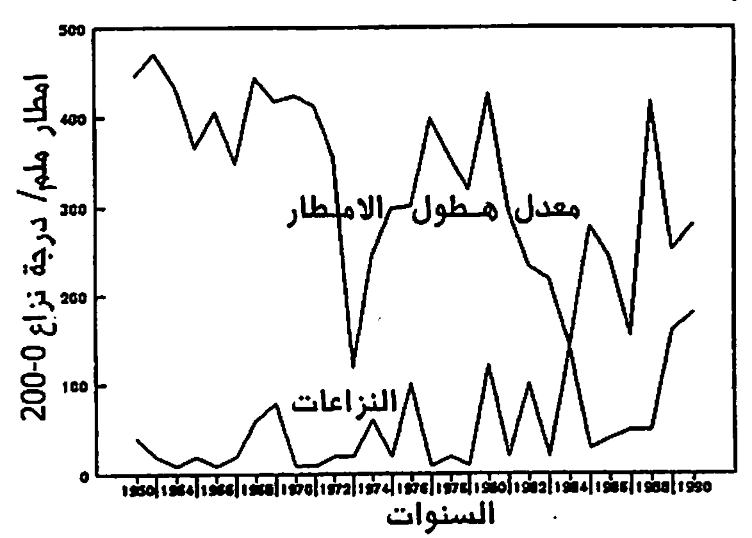
* ساهم مع المؤلف الأستاذ أحمد عثمان عمر في كتابة هذا الفصل.

المناطق توتراً في البلاد؛ ومن أكثر الولايات التي شهدت زعزعة أمنية واسعة النطاق، بالإضافة إلى انها من أكثر البقاع تأثرا بمشاكل متداخلة انبثقت من التردي البيئي والنزاعات الدموية طويلة الأمد .[2]

الجفاف والتصحر

يعتبر الجفاف احد المظاهر الموروثة لأراضي المناطق الجافة بغرب السودان في ولايات شمالي دارفور وكردفان. ولقد مرّت 5 فترات جفاف على المنطقة خلال القرن الماضي، اثنان منهما وقعتا خلال 20 عاماً الأخيرة. وفي هذه المناطق التي يتراوح متوسط معدل سقوط الأمطار فيها بين 100–600 مليمتر فإن انخفاض 100 مليمتر فقط من متوسط معدل الأمطار السنوي – كما ذكرنا سابقاً – يمكن ان يحدث آثاراً سلبيّة كبيرة بالبشر والحيوانات.

شكل (36): العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار ونشوب النزاعات في شمال دارفور (1950–1990).[3]

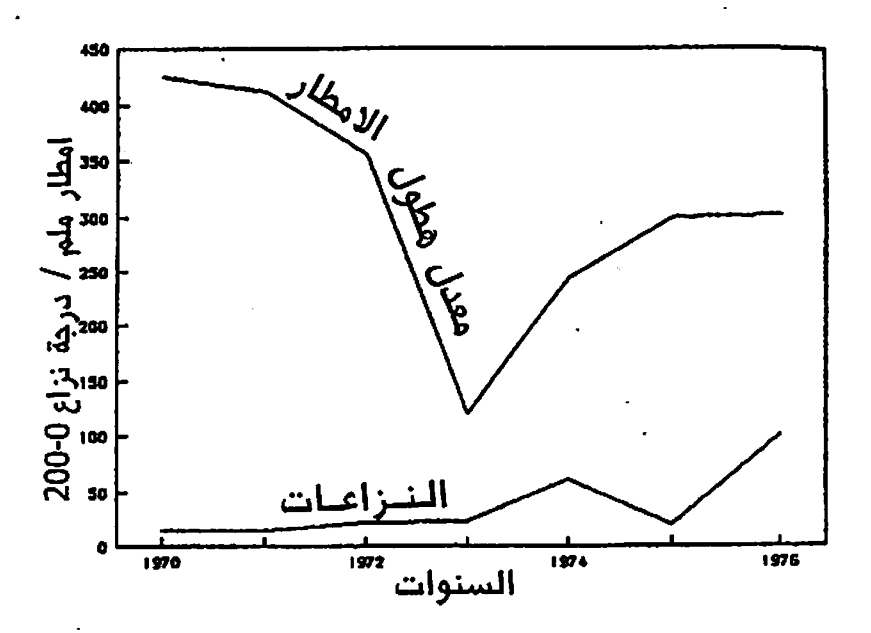


ان الشكل رقم (36) الذي يوضّح منسوب الأمطار خلال سنوات 1950–1990 يكشف عن وجود 3 فترات جفاف طويلة، إحداها وقعت في منتصف السّينيات وتميّزت بجفاف خفيف نسبيّاً، والفترتان الأخريان وقعتا خلال 1972–1974، 1982–1984 وتميّزتا بجفاف شديد. ولقد صاحب فترات الجفاف هذه اندلاع مناوشات متفرقة واشتباكات مسلحة وقعت اسوأها في منتصف الثمانينيات واتخذت

شكل صراع مسلّح عالي الوتيرة.

يبين الشكل 36 العلاقة المتبادلة بين معدل هطول الأمطار واندلاع الصدامات وتأجج النزاعات خلال حقبة تمتد إلى 30 عاماً (1957–1987). ويوضح الشكل البياني وتيرتين مهمّين هما: معدل الزيادة في حوادث النزاع وعلاقتها بتناقص هطول الأمطار؛ ونلاحظ هنا أن الحد الأدنى لسقوط الأمطار يتأخر عن الحد الأقصى لتأجج النزاعات مدّة عام كامل تقريباً هي فترة تفاعل كامن إلى ان يبلغ تأثير الجفاف مداه. ويظهر الشكل، أيضاً، الإختلاف بين تأثير جفاف منتصف سبعينيات القرن العشرين وجفاف منتصف الثمانينيات، اللذين يعتبران متساويين، تقريباً، في وطأتهما؛ لكن فترة الجفاف الأخير تسببت في اضطرابات اجتماعيّة وصدامات مسلحة أكبر حجماً بما لايقارن مع الجفاف الأول (الشكل 36 والشكل 37 أدناه).

شكل (37): العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والنزاعات الدمويّة (1970–1976).[4]



من المعروف أن جفاف عقد الثمانينيات من القرن الماضي أدى إلى مجاعة كبيرة، إلى قتال عالي الوتيرة وإلى نزوح الآلاف بدرجة تتجاوز كثيراً آثار جفاف العقد السابع من القرن العشرين. ولعل التفسيرات

المحتملة لهذا الإختلاف هي:

- كان إنتاج الغذاء في السودان خلال السبعينيات موجّهاً نحو تلبية احتياجات الأسواق المحلية، أما في الثمانينيات فانه اتجه نحو التصدير.
- خلال السبعينيات استطاع الغذاء المحلي والمخزون الإحتياطي في دارفور ان يخفف من تأثير الجفاف لكن الثمانينيات وجدت الإحتياطي قد تلاشى.
- كانت الإدارات الأهلية المحلية (التقليديّة) خلال السبعينيات ما زالت تعمل بكفاءة وقدرة على دعم المجتمعات المحلية، لكنها قد أُلغيت قبل عقد الثمانينيات على يد الجنرال نميري.
- في العقد السابع من القرن العشرين كانت هناك فترة سلام نسبي في السودان وفي البلدان المجاورة؛ لكن الثمانينيات شهدت انفجار الحرب الأهلية في السودان واندلاع الحرب التشاديّة-الليبيّة، واتساع نطاقها ليؤثر على حالة الحرب والسلام بالذات في ولاية شمال دارفور.[4]

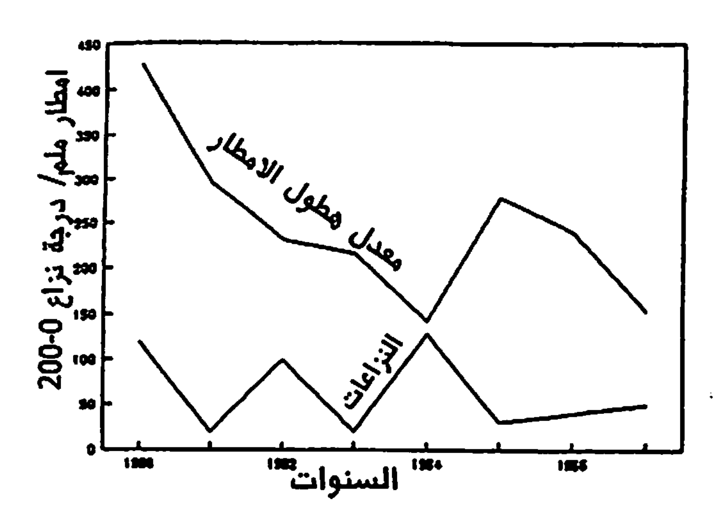
من جهة أخرى أدت ازالة الغطاء النباتي عن مساحات كبيرة، مع ما صاحبها من تدهور عام في معدل هطول الأمطار، إلى ابادة معظم الحياة النباتية المتبقية ماعدا القليل من الشجيرات المتأقلمة على ظروف الجفاف في مناطق الكثبان الرملية كبعض أنواع شجر السنط.

ومنذ حلول الجفاف بدأ الإقتصاد الريفي في الإنهيار. ماتت أعداد كبيرة من الحيوانات وأجبر الرعاة على التخلص من حيواناتهم المتبقية بأسعار زهيدة. وأدار تجار المدن — مرة أخرى — ظهورهم للإقتصاد الريفي المتداعي تاركينه يواجه مصيره منفرداً. وبعد ان هجرته الطبيعة وهجره التجار ألمّ به الفقر والمجاعة وصارت الحياة معاناة حقيقية. وتداعت الأحداث وانهار الأمن وصار المجتمع الريفي مهيأً للتفكك والإضطرابات والصدامات المسلحة واخيراً للحرب.

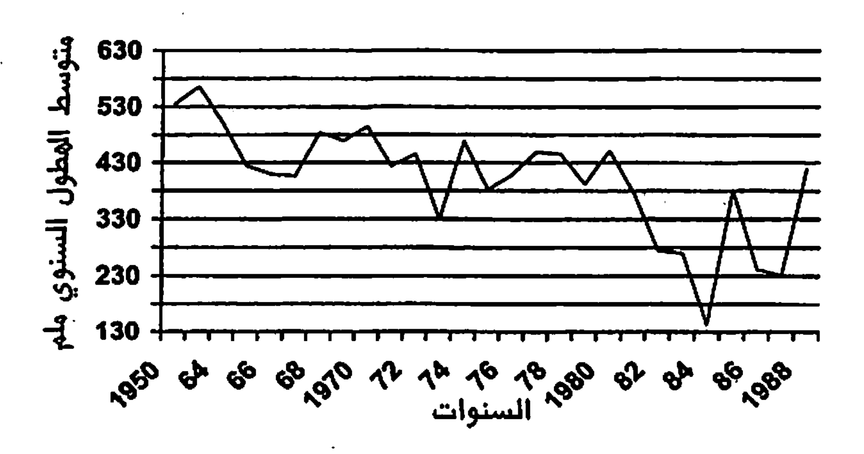
لقد كان من المتوقع ان تتوفر في حالة دارفور استراتيجيّة سلام تسير فيها عملية اعادة التأهيل البيئي جنباً إلى جنب مع معالجة النزاع وإيجاد الحلول له. وكان هذا سيشكل مثالاً غير مسبوق يمكن ان يتبع عند معالجة نزاعات لها الطابع نفسه في مناطق أخرى مشابهة لدارفور ومايجري فيها. ولكن ذلك لم يحدث، وتم تجاهلة على المستويين الإقليمي والمركزي (الولائي والإتحادي لاحقاً). وفي تقديرنا إن اعتماد استراتيجيّة للسلام متوافقة مع إعادة تأهيل بيئي ضروريّة للغاية؛ لأن العلاقة الموضوعيّة بين التردي البيئي والإرتفاع المفاجئ في الإضطرابات الإجتماعية تجد لها سنداً قويّاً في تزامن بلوغ الجفاف أقصاه مع

تصاعد النزاع الدموي في مناطق دارفور الشمالية.[6]

شكل (38): العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والنزاعات الدموية (1980–1987) .[7]



شكل (39): بيانات هطول الأمطار في دارفور (1950– 1988) .[8]



التاريخ السياسـي

كانت دارفور دولة مستقلة ذات سيادة خلال الفترة من 1650 إلى 1917 وكانت حينها تسمى "سلطنة دارفور"؛ وقد استطاعت تلك الدولة ان تحبط محاولات عديدة استهدفت اخضاعها للسيطرة الخارجية حتى العام 1917 عندما ضمها الإستعمار البريطاني للدولة السودانية.[9] ومنذ العام 1917 وحتى مابعد إستقلال السودان عن بريطانيا لم تشهد دارفور سوى محاولات ضئيلة لتنميتها اقتصادياً.[10] ولقد ساهم هذا التجاهل من قبل السلطة المركزية في عزل دارفور عن باقي الأجزاء الأخرى من البلاد، ليس فقط على المستوى الإقتصادي وانما، أيضاً، على المستويات السياسية والثقافية. وكان نظام الحكومات الإقليمية الذي طبق منذ العام 1982 قد أدى عملياً لتكريس تخلف التنمية الإقتصادية في المنطقة وتمتين العزلة السياسية والثقافية النسبية في هذا القطر مترامي الأطراف.

منذ فبراير (شباط) 1991 تم تقسيم دارفور إلى شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها الجنينة.[11] ان التركيبة الإدارية للحكومة الإقليمية (الولاية) تتكون من ولايات عدة، كل ولاية تنقسم إلى محافظات عدة وكل محافظة إلى مجالس حضرية ومجالس ريفية.[12] ورغم هذا الهيكل الإداري المتدرج المعقد فإن دارفور استمرت كواحدة من أقل أجزاء السودان اندماجاً في إطار الوطن وأكثرها إستعصاء على الحكم. وذلك يعود إلى بعدها عن المركز وضعف الروابط التي تصلها به من مواصلات جيدة وشبكة اتصالات فاعلة. ان الطرق الوعرة التي تربط دارفور ببقية اجزاء القطر والخط الحديدي الذي يمتد إلى ولاية جنوب دارفور يبرزان بُعد دارفور وعزلتها أكثر مما يبرزان تواصلها.[13] ولكن بُعد المنطقة يعود أيضاً لعدد آخر من العوامل الجغرافية والثقافية والتاريخية.

الحيز المكاني والمناخي والسكاني

تقع ولايات دارفور بين خطوط الطول 22 و27 شرقاً وخطوط العرض 10 و16 شمالاً، وتبلغ مساحتهم الكلية 549 ألف كيلومتر مربع (بحجم مساحة فرنسا) في أقاصي غرب السودان، وتشارك كل الحدود السياسية لكل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، ويقدر عدد سكانها بنحو 4 ملايين نسمة (جدول 13).

جدول (13): ولايات دارفور.[14]

الولاية	المساحة ألف كم	تعادل مساحة	عدد السكان
شمال دارفور	260	بوركينا فاسو	1,149,337
جنوب دارفور	139	انكلترا	1,500,045
غرب دارفور	150	تونس	1,237,275

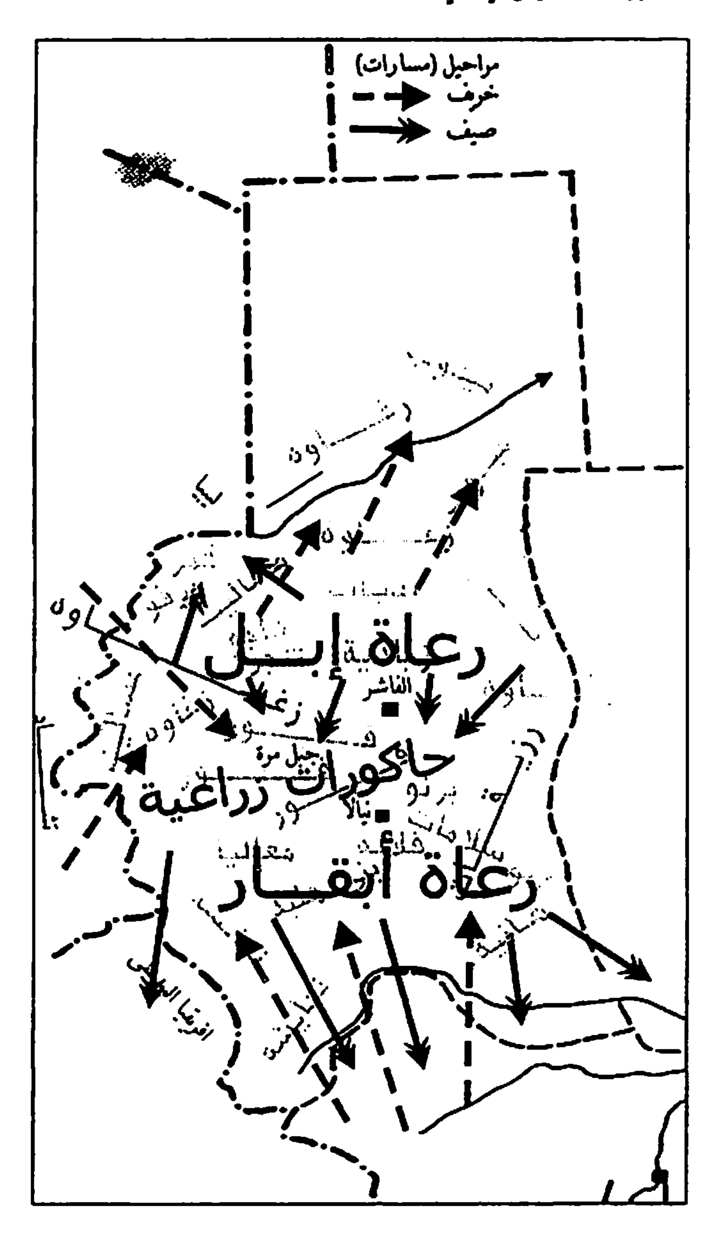
الإيكولوجيا

ان الظروف المناخيّة والنباتية في ولاية شمال دارفور تماثل ظروف المحور الإيكولوجي لحزام السافنا وكامتداد لمنطقة الساحل الأفريقي، الذي تمثل فيه تضاريس المنطقة عنصراً أساسيّاً للتمايز. ونجد ان منطقة جبل مرّة البركانية وامتداداتها الشرقية التي يبلغ ارتفاع قمتها 3071 متراً فوق سطح الأرض وتغطي مساحة 100 ألف كيلومتر مربع (2½ مساحة سويسرا) تفصل المناطق المرتفعة في الغرب عن المناطق المنخفضة في الشرق.[15] وبينما تتميّز المناطق الغربية بتربة هشة معرضة على الدوام للتعرية (سيكيلتيك ضحلة) وإلى الإنجراف أمام مياه الوديان، فان المناطق الشرقية تغطيها تربة رملية خشنة من الكثبان الدائمة. وعلى عكس ذلك فإن تربة جبل مرّة

> "تظهر تدرّجاً متناسقاً مع الإرتفاع. ووفقاً لتقارير منظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو) فإن تربة سفوح جبل مرّة مغطاة بطبقة رسوبيّة سميكة من الرماد البركاني الذي يصلح كثيراً للزراعة لكن له في الوقت نفسه قابلية كبيرة للتعرية وتكوين أخاديد عميقة، وفي الواقع فإن قبائل الفور ظلت تمارس زراعة المرتفعات منذ زمن طويل".[16]

ويسود القسم الشمالي من المنطقة مناخ صحراوي حار جاف وعلى القسم الجنوبي مناخ حار جاف بالغ القسوة (قاحل) لايسمح حتى بنمو الأشجار. ويتراوح موسم الجفاف في الشمال بين 10 و12 شهراً بينما يتراوح في الجنوب والغرب بما في ذلك مرتفعات جبل مرّة بين 7 و9 أشهر، ويستقر متوسط درجة الحرارة، في الغالب، عند درجة حرارة 26 مئويّة، وتؤثر درجة الحرارة العالية هذه بصورة ملحوظة على درجة توفر المياه في المنطقة. وبذلك يشكّل النقص الكبير في المياه في ولاية شمال دارفور مشكلة إيكولوجية متعاظمة.

شكل (40): سبل كسب العيش في ولايات دارفور.



تُظهر خرائط نقص المياه في السودان منطقة جبل مرّة كجزيرة مخضّلة بالماء بمعدل هطول أمطار سنوي يتراوح بين 600–1000 ملمتر مقارنة بالسهول المجاورة لها والتي يتراوح معدل متوسط الأمطار السنوي فيها بين 200–500 ملميتر. ويبدأ فصل هطول الأمطار مبكرًا في هذه المنطقة الرطبة في أبريل (نيسان)، لكن موسم الأمطار ينتهي في وقت انتهائه نفسه في المنطقة الجافة أي في أكتوبر (تشرين الأول)، غير أن كلتا المنطقتين، الرطبة والجافة، تتمتع بقدر كبير من التباين في معدل هطول الأمطار، ببعديه المكاني والزماني؛ إذ يهطل نحو ½ متوسط معدل الأمطار السنوي في أغسطس (آب)، كما يسقط نحو ½ مقدار أمطار هذا الشهر خلال 5 ايام فقط، على وجه التقريب.

جدول (14): مناطق النباتات وهطول الأمطار في شمال دارفور.[17]

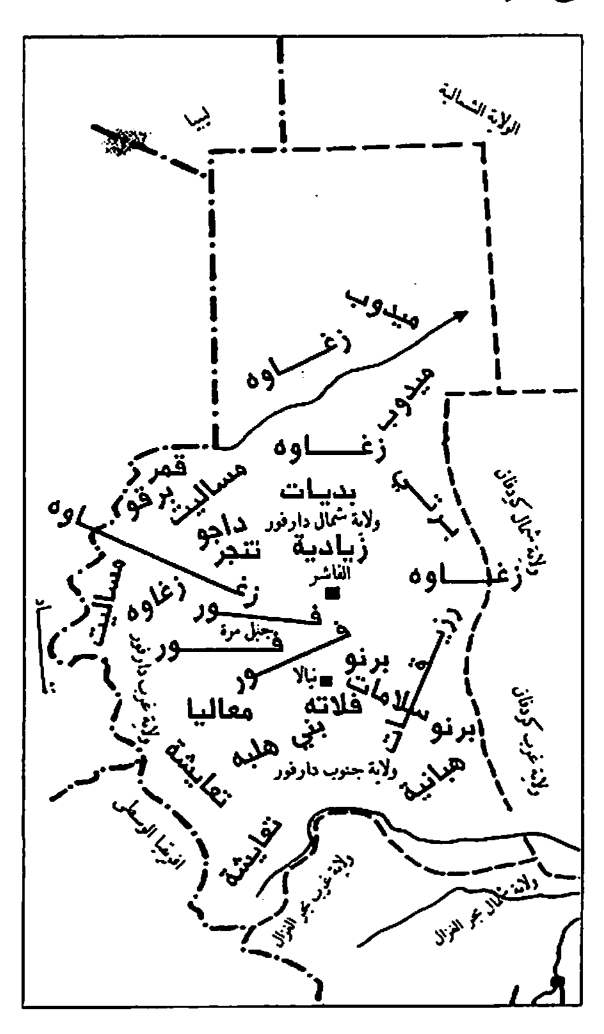
المحور النباتي	المعدل السنوي	المنطقة
الصحراء	أقل من 80	شمال وادي هور
شبه الصحراء	80 – 200	دار ميدوب وشمال دار زغاوه
أمطار قليلة: غابات سافنا		
أ – سنط (سنغالي)	200– 450	تلال رملية في الشمال ديار البرتي والزيادية
ب – سنط (ميليفيرا)	200 – 500	أراضي دار زغاوة الجبلية
ج – سهول سافنا	450 – 650	أراضي كتبان (تيزان) ورملية شرق دارفور
د– أحراش سافنا	500 – 700	سهول غرب دارفور
غابات سافنا	500 – 700	هضبة جبل مرّة

كانت طرق استخدام الأرض في الماضي متكيّفة مع هذه التقلبات الهائلة في مستوى سقوط الأمطار. لكن الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد السكان، وعلى حجم الثروة الحيوانية، خلال العقود الأخيرة من السنوات، بالإضافة إلى توسع الزراعة الآلية الجائر لمنطقة الزراعة المطرية في مايتجاوز حدود تأقلمها إيكولوجيا عند خط المطر (500 ملميتر) في التربة الرملية لولاية شمال دارفور، جعل كل المنطقة عرضة لتردّي إيكولوجي واسع النطاق. وبالفعل بدأت البيئة الهشة لهذه المنطقة تعاني من اشتباكات مسلحة وصراعات دموية، تحت وطأة التغيير المناخي والإستنزاف البيئي الجائر.

الـديــار

ينقسم سكان المنطقة بشكل عام إلى مجموعتين عرقيتين: احداهما ذات أصول سامية عربيّة والأخرى ذات أصول حامية أفريقية، ويعبّر هذا الإنقسام الذي زاد بروزاً وحدّة فيمابعد، عن التركيبة الجغرافية الإقتصادية للمنطقة والحدود الجغرافية لتوزعاتها السلالية والعشائرية؛ وكذلك عن حدودها السكانية.

شكل (41): التوزيع القبلي لسكان ولايات دارفور.



ان أساليب كسب العيش في دارفور تتوافق تماماً مع توزيع مجموعاتها السلالية (الاثنيّة)؛ فالمجموعات ذات الأصول العربية هم من الرحّل الذين يعملون إما في رعي الأبقار أو الإبل بينما السكان من الأصول غير العربية، عدا الزغاوة، فيعيشون حياة استقرار تعتمد بشكل محدود على الزراعة التقليديّة.

ومع ان المنطقة تسمى دارفور، مما يعني انها أرض قبيلة الفور، أكبر مجموعة عرقية في المنطقة، إلاّ ان المنطقة تنقسم فعلياً إلى تقسيمات فرعيّة يطلق على كل منها اسم "دار" وتعني "وطن"، وكل دار تشكل الهوية الإجتماعية والسياسيّة والثقافية للمجموعة المحددة إذ ترى فيها تجسيداً لمكانتها الإجتماعية وحياتها الجماعيّة وحيزها الثقافي. ولذلك، وعلى الرغم من التقسيم الرسمي للمنطقة إلى محافظات ومجالس . . . الخ. فإن التقسيمات التقليديّة إلى "دار" تظل هي الأكثر اهميّة في إطار الجماعات السلالية (الاثنيّة). وتنقسم المنطقة تقليديّا إلى 3 ديار رئيسيّة؛ ففي الشمال دار زغاوة وفي الوسط دار الفور وفي الجنوب دار رزيقات. كما ان للمجموعات الصغيرة الأخرى ديارها أيضاً. وكما ورد سابقاً، يمكن تقسيم ولايات دارفور إلى 3 مناطق سلالية (اثنية) رئيسية هي دار زغاوة التي يقطنها رعاة الإبل في الشمال (الإبالة)، ودار الفور التي تعيش فيها مجتمعات الفور الزراعيّة في الوسط (حاكورات)، ودار رزيقات رعاة الأبقار في الأجزاء الجنوبيّة والشرقية (البقارة).

ترك التردّي البيئي أثراً ملحوظاً، على مستويات عديدة، في هذه المناطق، ليس فقط لان كل منطقة تسكنها مجموعة سلالية محددة لها طريقتها الخاصة في كسب عيشها ولكن أيضاً لأن كل منطقة لها خصائص إيكولوجية تميّزها عن غيرها. وبسبب هذا الحيز الجغرافي/الإيكولوجي المحدّد، سيئ الحظ، للمجموعات السلالية الثلاث في مناطق تمايز عن بعضها بعضاً إيكولوجيا فان احتمالات النزاع "العرقي" بين سكان هذه المناطق، ذات التمايز الإيكولوجي أفقياً، تبدو محتملة على الدوام وواسعة النطاق. ان هذا الإنقسام السلالي- بيئي شديد الحساسيّة ويمكن في أزمنة الندرة والحاجة ان يشعل، من دون جهد، فتيل النزاع.

المنطقة الشماليّة القاحلة

أولى هذه المناطق الثلاث هي حزام الشمال الأعلى، الذي هو صحراء تعتبر امتداداً للصحراء الليبيّة، وتسكنها مجموعات ذات أصول عربية من رعاة الإبل الرحّل (الإبالة). ويتكوّن النسيج القبلي-السلالي لهذه المنطقة من قبائل البديّات والزغاوة غير العربيّة وقبائل المهريّا (رزيقات) والعريقات والمحاميد وبني حسين العربيّة، وتعتبر هذه المنطقة هي الأكثر عرضة للكوارث والهشاشة الإيكولوجية بين الديار الثلاثة. وهذه حقيقة تفسّر جزئيّاً لماذا ظلت المجموعات السلالية، ذات الظروف الماحقة والقاحلة، مشاركة

بنشاط في النزاعات الدمويّة في المنطقة، أما ضد المزارعين المستقرين أو في مابينها .

المنطقة الوسطى الغنيّة

تعتبر المنطقة الإيكو-سلالية الوسطى، منطقة جبل مرّة، أغنى هذه المناطق من حيث خصوبة تربتها وتوفر أمطارها ومياهها السطحيّة والجوفية وغيرها من الموارد الطبيعيّة. يقيم في هذه المنطقة مزارعون تقليديّون، هم، على وجه العموم، من سكان المنطقة تاريخياً ومن أصول غير عربية. وتشكل قبيلة الفور المجموعة العرقية الأساسيّة التي تسكن هذه المنطقة التي أخذت اسمها منهم.

يتكوّن المقيمون في قلب هذه المنطقة وعلى أطرافها ، وجميعهم من غير العرب، من الفور والمساليت والبرتي والبرقو والبرقيد والتاما والتُنجُر. وعلى عكس الرعاة من العرب الرحل في المناطق العليا والسفلى فإن وتيرة الحياة في مجتمعات الفور الزراعيّة في قلب المنطقة الوسطى تتميّز بالتعايش السلمي والتناغم بين مجموعاتها السلالية (الاثنيّة) إذ لم يسبق ان وقعت بين اطراف هذه المجموعة السلالية صدامات مسلحة خطيرة.

ان النزاعات المعروفة التي نشبت في أقاصي الأطراف العليا والسفلى من المنطقة الوسطى شديدة الحساسيّة وقعت بصورة رئيسيّة نتيجة لهجمات رعاة الأبقار الرحل القادمين من الجنوب ورعاة الإبل القادمين من الشمال على الأراضي الزراعيّة الخاصة بالفور. وعلى خلاف غيرها فإن هذه المنطقة تعتبر منطقة مستقرّة على المستوى الإيكولوجي إذ تتمتع بحد معقول من الوقاية في مواسم الجفاف الشديد وغيرها من التقلبات البيئية.

المناطق الشرقية والجنوبيّة شبه الجافة

يقيم في مناطق دارفور الجنوبيّة، التي تضم أرجاء حدودها الشرقية مع كردفان المجاورة، بصورة رئيسيّة، رعاة أبقار من القبائل العربية الرحل (البقّارة) . وتعتبر هذه المناطق أقل استقراراً من المناطق الوسطى لكنها لم تعان من الجفاف إلا القدر اليسير. وتعتبر قبائل الرزيقات والحبانية وبني هلبة والتعايشة والمسيريّة أهم القبائل ذات الأصول العربيّة لرعاة الأبقار.

ومع ان هذه المناطق أكثر استقراراً من المناطق الشماليّة إلاّ انها تتأثر كثيراً بالتقلبات في معدلات هطول الأمطار. وقد عانت هذه المناطق الأمرّين من الجفاف خلال 20 عاماً الماضية لدرجة ان بعض سكّانها من الرعاة اضطروا للهجرة إلى المراكز الحضريّة أو تحركوا نحو المناطق الوسطى المرويّة التي تسكنها قبيلة

الفور.

السـكـان

ان التمايزات السلالية (الإثنية) في ولايات دارفور، كما في السودان عموماً، ليست شديدة الوضوح كما انها ليست حادة. وبالنظر إلى أهم تمايزين فرعيين فانه يمكن تقسيم سكان ولايات دارفور – كما ذكرنا سابقاً – إلى المنحدرين من أصول عربية والى مجموعات حامية من أصول أفريقية. ومع ان بعض المجموعات العربيّة تدّعي نقاءها العرقي العربي فانه يجب ملاحظة ان عروبتها ترتكز على الإرث الثقافي وحده لا على الإنتماء العرقي (الدم). وبالتالي فإن اسم "العرب" يعني فقط أولئك المتكلمين باللغة العربيّة الذين امتزجوا عبر عمليات تاريخيّة طويلة بالمجموعات الإفريقية (غير العربية).

ان قبيلة الفور، أكبر مجموعة عرقية في منطقة دارفور، ذات الأصول الأفريقية تتكون من مزارعين مستقرين يستخدمون الوسائل التقليدية؛ كما انهم هم مؤسسو "سلطنة الفور" (1650-1916) وهم الحكام التاريخيون للمنطقة. أما المجموعات غير العربيّة الأخرى في المنطقة فهي: الزغاوة والميدوب والمساليت والبرقو والبرتي والتاما والبرقيد والقمر والداجو والتُنجُر، بالإضافة إلى مجموعات من عشائر الفلاتة (برنو، الهوسا) المهاجرة من غرب أفريقيا. ولقد اسست هذه المجموعات غير العربية "جبهة نهضة دارفور" في منتصف الستينيات من القرن العشرين في مواجهة حملات الإقصاء الذي تعرضت له المجموعات العرقية من غير العرب.[18] وكان الهدف الأساسي للجبهة هو حماية مصالح سكان دارفور وسط عمليات الصراعات والتنافس السياسي التي عانى منها مركز الحكم في الخرطوم.

تتكوّن القبائل العربيّة في ولايات دارفور، ومعظمها من الرحل، من قبائل الحبانية وبني حسين والزيادية وبني هلبة والجوامعة والرزيقات والمهيريا، بالإضافة للتجار العرب، من أهل المدن، والمسؤولين الحكوميين الذين هم من أبناء الجلابة. ولقد شكلت هذه المجتمعات مايسمى "بالتحالف العربي" خلال منتصف العقد الثامن من القرن الماضي؛ وهو تحالف قام من أجل الحصول على الدعم الرسمي والمالي من الحكومة المركزية ومن الأحزاب السياسيّة السودانية لقضيّة العرب في المنطقة.

وكما أشار الباحثان عبد الغفار محمد أحمد وشريف حرير في العام 1982 فإن سكان ولايات دارفور يمكن تقسيمهم أيضاً باستخدام تصنيف آخر إلى 4 اقسام هي: البقارة (رعاة الأبقار) والإبالة (رعاة الإبل) والزرقة (الاسم المحلي الذي يطلق على المزارعين من غير العرب وتعني بالدارجة السودانية السود) وسكان المراكز الحضرية.[19]

هناك تقسيم آخر يستند، أكثر من غيره، إلى البعد الثقافي اعتمده الباحث فؤاد إبراهيم يميّز 4 مجموعات على أساس علاقتها بالدم والثقافة العربية هي: العرب والمستعرَبون تماماً والمستعرَبون جزئيّاً وغير العرب.[20] ويقصد فؤاد إبراهيم بالعرب السكان المتحدثين باللغة العربيّة كالرزيقات والزيادنة وبني حسين والجوامعة من الرعاة، والذين نتيجة لزيجاتهم المتبادلة مع السكان المحليين تبدو ألوان بشرتهم أكثر سواداً من بقية السودانيين ذوي الأصول العربية، أما المستعربون تماماً فهم مجموعة السكان الذين تخلوا عن لغاتهم المحليّة وتبنوا اللغة العربيّة، وينتمي لهذه الفئة كل من البرتي والسّنجُر. أما الفئة الثالثة وهي المستعربون جزئيّاً فيتكوّنون من هؤلاء الذين حافظوا على لغاتهم المحلية لكنهم، بالإضافة اليها، يتحدثون العربيّة بلهجات خاصة. وقد وضع ضمن هؤلاء كل من الفور والزغاوة والميدوب والبرقيد والميما والتاما والكنانة.

من جهة أخرى تبنّى الباحث سيان أُوفاهي تقسيماً مختلفاً فقد أشار إلى ان دارفور، من ناحية سلالية، تعتبر من أقل المناطق انتظاماً في توزيعها العرقي في السودان مما يجعل التصنيف إلى عرب وغير عرب تصنيفاً عشوائياً؛ ويجعل من اللجوء للإنساب والأصول العرقية مرجعاً غير صالح للتصنيف عملياً.[21] ويقترح أوفاهي تصنيفاً يستند إلى الهجرة والى العوامل اللغويّة وسبل كسب العيش (المهنيّة) كعناصر لمعرفة التركيب السلالي لسكان دارفور. لكن دراستنا هذه ستتبنى منهجاً أكثر رحابة يجمع بين عناصر اللغة وسبل كسب العيش والعنصر الثقافي الجهوي لتحديد البعد العرقي لسكان ولايات دارفور. ووفقاً لهذا الإتجاه المجيني يمكن تمييز 3 مجموعات سكانية تشترك كل منها في شجرة النسب ونوع النشاط المعيشي (الإنتاجي) بالإضافة إلى العيش في الحيز الجغرافي نفسه للمنطقة المتشابهة في عناصرها الثقافية.

ووفقاً لهذا الإتجاه البديل ستكون المجموعة الأولى هي رعاة الإبل ورعاة الأبقار الذين يعتبرون أنفسهم عرباً. وبالرجوع إلى تصوّرهم المشترك عن أنفسهم فانهم يحملون صفة "عرب" هذه باحساس ذاتي بدوي (رُحّل) مدعّم بشعور بالتعالي ونزوع نحو العنف. وتنظر هذه المجموعة إلى المزارعين المستقرّين وغيرهم من المجموعات الريفية الأخرى كمجموعات وضيعة المكانة وأقل درجة منها، ليس فقط على الصعيد العرقي وانما على الصعيد الثقافي استناداً إلى مايعتبرونه تدنياً في أنواع مهنهم إذ يعتبرونهم سكان "الـتُّكل" وتعني "المطبخ" في اشارة لنمط حياتهم المستقر. وتمجد هذه المجموعة مفهوم "الدار" – الوطن – بوصفه تجسيداً لمكانة اهلها وتميّزهم عن غيرهم. ولحماية الدار من الدخلاء فإن لكل فرع "خشم بيت" في المجموعة السلالية منظمته العسكريّة المحددة التي يتزعمها "عقيد" أيْ قائد محارب، ويتشابه هذا التشكيل بالتنظيم العسكري النمطي كما يعرف – على سبيل المثال – بين القبائل الألمانية البدائية التي قضت على

الإمبراطوريّة الرومانية. وعلى غرار نظائرها الأوربيّة فإن هذه الجموعات العسكريّة – الرعويّة لاتتردّد ولاتتورّع من غزو ونهب المزارعين "المحتقرين" – حسب نظرتها لهم – خصوصاً في أزمنة الندرة وشح الموارد. وتشكل الغارات المسلحة ضد الجموعات الأخرى، خصوصاً تلك التي تقيم في المناطق الزراعيّة، استراتيجيّة مهمة لتحاشي العوز والفاقة في الأزمنة التي تطبق فيها المحن الكبرى على الناس. وكما أشار الباحث البريطاني الإسكندر دي وال محقّاً فان الجوع والمجاعة ليسا هما الأكثر تأثيراً على هذه المجموعات وانما التبعات الإجتماعيّة والنفسيّة للنزوح بعيدا عن "الدار" هي التي تقلق أفراد هذه المجموعة. ويوضح الباحث دي وال قوله بأن سكان الريف بغرب السودان المهيّئين في العادة لتحمّل أكبر قدر من الجوع يجدون ان أكثر مايفزعهم عند مجابهة خطر المجاعة هو العوز وانهيار النسيج الإجتماعي للدار.[22]

تكوّن المجموعة الثانية من مزارعين يزاولون زراعة موسميّة متنقّلة، بالإضافة إلى عدد محدود من المزارعين المستقرين. وهؤلاء مواطنون ريفيّون يتحدرون بصورة رئيسيّة من أصول غير عربيّة أغلبهم من قبيلة الفور، وهم تقليديّاً غير محتاجين لتكوين تشكيلات عسكريّة على عكس المجموعات الرعويّة التي أشرنا اليها سابقًا. وبالنسبة لهذه المجموعة فانها تعتبر دارفور وطنها بينما تعتبر كل من عداها دخلاء على المنطقة.

وعلى الرغم من ان مزارعي الفور يتميّزون تقليديّاً بنزوع إلى حياة السلم إلاّ انهم في بعض الأحيان يجدون انفسهم في اشتباكات متفرقة مع رعاة الأبقار والإبل بسبب تسلل قطعان هؤلاء إلى مزارعهم. ونتيجة لهذه النزاعات وتراكماتها فإن المجموعتين تضمران قدرا من العداء وعدم الثقة تجاه بعضهما بعضا.

تكوّن المجموعة الثالثة التي تحمل ذات الملامح الثقافية الجهويّة والمهنيّة المشتركة من التجار والمسؤولين الحكوميين واصحاب الأراضي المتغيّبين والمهنيين المقيمين في المناطق الحضريّة. وعلى عكس المجموعتين الواردتين سابقاً، اللتين تملكان نفوذاً سياسيّاً محدوداً، فإن هذه المجموعة الثالثة تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسيّة والإقتصادية للمنطقة. وبالنظر إلى شبكة العلاقات التبادلية المكانية والبيئيّة والعرقيّة نستطيع أن ندرك صورة جديدة تختلف في ملامحها العامة عن الإدراك السائد عن الوضع في دارفور. فالجدول التالي (جدول 15) يقدّم موجزاً مختصراً للعلاقة المتبادلة بين المحاور الإيكولوجية السابق ذكرها والمجموعات العرقية–المهنيّة في دارفور.

جدول (15): التوزيعات العرقية والمحاور الإيكولوجية في دارفور.[23]

المحور	المجموعة السلالية	الإيكولوجيا والنزاع
العليا (الصحراء الشمالية)	الزغاوة وغيرهم من رعاة الإبل	جافة أو شبه جافة؛ الأمطار (100–300 مليمتر) النزاعات متكررة وخطيرة
الوسطي (جبل مرة)	الفور، المساليت، البرقي وغيرهم من المزارعين المستقرين	غابات سافنا جبلية؛ الأمطار (600–1000 مليمتر) تعايش سلمي، نزاعات نادرة
الجنوبي الشرقي (السافنا السفلى)	الرزيقات، بني هلبة، المبانية وغيرهم من رعاة الأبقار	غابات سافنا قليلة الأمطار (200–700 مليمتر) النزاعات متكررة وخطيرة

الإقتـــصـــاد

تعتبر ولايات دارفور من مناطق الشدّة والتخلف المتأثرة بالوتائر غير العادلة وغير المتوازنة للتنمية في السودان. ولقد نشأ هذا الوضع نتيجة اهتمام النخبة الحاكمة المتحيّز لمنطقة سودان وادي النيل الأوسط (مثلث مدن سنار، كوستي، الخرطوم) الغنيّة نسبيّاً، والتي ظلّت لسنوات عديدة تنعم بنصيب الأسد من مصادر الإستثمار العام والخاص على حساب بقية أرجاء البلاد.[24] لذلك فإن الإقتصاد المحلي لدارفور يعكس كل ملامح اقتصاد المناطق التي تعاني الإستغلال أكثر من غيرها، وهي المناطق التي تعاني، أيضاً، من المأزق المزدوج بأنها الأقل تنمية في أكثر البلدان تخلفاً.

ان مثل هذا التفاوت الجهوي يعتبر من أكثر الملامح تجلياً في الإقتصاد السوداني، وهو يعكس كما يقول الباحث غور فجوة تتسع باضطراد وعلى الدوام بين الأغنياء والفقراء، وبين المراكز الحضريّة الغنيّة والمناطق الريفيّة المحرومة. وأكد غور انه بينما تتسع الفجوة بين البلدان الغنيّة والفقيرة في العالم فإنه من الواضح أيضاً ان الفجوة بين المناطق الفقيرة والغنيّة داخل البلدان النامية تتسع أيضاً وبمعدلات أكبر.[25]

ان قاعدة الإنتاج الإقتصادي في دارفور تتركز بصورة أساسيّة على الزراعة المطريّة التقليدية والثروة الحيوانية؛ وحيث تتمتع الثروة الحيوانية بنصيب أكبر في السوق. وتتداخل هذه النشاطات الإقتصاديّة مع

بعض الصناعات المنزلية والحرفية المحدودة. أما القطاعات الإقتصادية الأخرى فهي ذات حجم متواضع. ولايملك قطاع الخدمات في المنطقة، هو الآخر، سوى تأثير اقتصادي ضعيف إذ يضم، فقط، الخدمات المحدودة للغاية التابعة للإدارات الحكوميّة. ان تصدّع قطاع المواصلات والبنى التحتيّة الأخرى يعتبر مسؤولاً، بصورة خاصة، عن الوضع الراهن لإقتصاد منطقة دارفور الواهن.

ويمكن تقسيم قطاع الزراعة إلى نشاطات زراعيّة صغيرة الحجم بغرض إعالة الأسرة مما يعتبر سمة أساسيّة من سمات المجتمعات الريفية. وينتج هذا النشاط ماتحتاجه الأسرة لاستهلاكها فقط. كما توجد مشاريع الزراعة الآلية، المتوسطة والكبيرة، والتي تنتج المحاصيل النقدية بغرض التصدير؛ ويشمل إنتاجها الحبوب الغذائيّة والتبغ والفواكه والخضروات والفول السوداني. وعلى امتداد قطاعي الزراعة المحدودة للاعاشة والزراعة الآلية يساهم الصمغ العربي في منطقة محدودة شرق المنطقة في جلب دخل إضافي خصوصاً لقطاع مزارعي الإعاشة.[26]

ان مساهمة منطقة دارفور الرئيسيّة في الإقتصاد الوطني تكمن في ثروتها الحيوانية. وفي هذا القطاع يعمل الجلابة كوسطاء في قطاعي التجارة المحلية والدولية في مجال تجارة المواشي. ولقد مثلت الثروة الحيوانية خلال الفترة 1978–1984 نحو 50٪ من ميزان المدفوعات السوداني (جدول رقم 16) و20٪ من مجمل الناتج الوطني (GDP). وحيث كان نصيب منطقة دارفور من الثروة الحيوانية 30٪ بينما تضم المنطقة 25٪ من إجمالي حجم الثروة الحيوانية في السودان.

جدول (16): قيمة صادرات القطن ونصيب الثروة الحيوانية من دخل الصادرات (ملايين الدولارات).[27]

السنة	عائدات الثروة الحيوانية	عائدات القطن	اجمالي التصدير	٪ الثروة الحيوانية
82–1981	99.7	99.4	432.0	23
83–82	128.8	174.6	581.1	22
84–83	133.2	333.3	722.2	19
85–84	197.3	245.0	595.0	33
86–85	237.5	136.0	497.4	50

من المدهش أن ندرك ان عزوف القطاع العام عن الإستثمار في مجال تربية الحيوان في المنطقة بشكل سجّلا محزنا.[28] وتشمل قائمة المشروعات الزراعيّة القليلة التي جرت مساع لإقامتها في المنطقة: مشروع جبل مرّة التكاملي ومشروع التنمية الريفية والمشروع الزراعي لغرب السافنا ومشروع البحوث الزراعيّة لغرب السودان ومشروع ساق النعام الزراعي. وفي ماعدا مشروع جبل مرّة فإن المشاريع الثلاث الأخرى فشلت فشلا ذريعا، وهي تعتبر أمثلة نموذجيّة لسوء تخطيط مشروعات التنمية الريفية.[29]

النـزاعـات الـمـسـلـحة

مرّت النزاعات المسلّحة بين المجموعات السلالية في دارفور بمرحلتين رئيسيّتين في تطوّرها: نزاعات بسيطة محدودة كالتحرشات االقبلية والاشتباكات بين الحين والآخر والتي تميّزت بها الخلافات منذ الخمسينيات وحتّى السبعينيات من القرن العشرين، ونزاعات متأججة، واسعة النطاق وطويلة المدى، تفجّرت منذ منتصف الثمانينيات. وبينما تم في الماضي إحتواء النزاعات السابقة بسهولة ووجدت لها الحلول المناسبة فإن النزعات اللآحقة أثبتت انها أكثر تعقيدا واستعصاءً على الحل بالطرق التقليديّة التي كان لها دورها في الماضي.

ظلّت الإشتباكات المتفرّقة منذ منتصف الثمانينيات حول المياه والمراعي تتوسّع وتتزايد وتاثرها ودرجة حدّتها حتّى تحوّلت إلى شبه حرب أهلية حقيقيّة. لقد قتل الآلاف في عمليات استخدمت فيها أحدث الأسلحة وبصورة لم يسبق لها مثيل؛ بينما أزيلت قرى بأكملها واشعلت فيها الحرائق وتعرضت ممتلكات أهلها للنهب.[29] لقد مارست الحكومات المتعاقبة على المستويين الإقليمي والمركزي (الولائي والإتحادي لاحقاً) استراتيجيّات متنوّعة لمعالجة النزاعات المختلفة؛ لكن جهوداتها أثبتت عدم فعاليتها. وفي مناسبات عديدة اتهمت الحكومة المركزيّة بانها منحازة تحابي احد اطراف النزاع ضد الطرف الآخر.[30]

الـمـواجـهـات الـسـابـقـة

كانت النزاعات قبل منتصف الثمانينيات عبارة عن اشتباكات تتميّز بطبيعة خافتة الحدّة كما انها موغلة في طابعها المحلّي وغير متلاحقة الوتائر (جدول 17). ونادراً ماكانت النزاعات تتجاوز مجموعتين سلاليّتين، وتقف أمثلة على ذلك النزاعات التي جرت بين الزغاوة والمهيريّا العام 1968، وبين المعاليا والرزيقات العام 1968 وبين الرزيقات والمسيريّة 1972–1974، وبين بني هلبة والمهيريّا 1975–1977، وبين التعايشة والسلامات 1978–1981.

المواجهات اللاحقة

ان الصراع الدموي واسع النطاق الذي تدور رحاه في دارفور قد بدأت شرارته تتسع منذ العام 1985 في أوج فترة الجفاف التي عمّت المنطقة. وتخللت هذه الصراعات دورتين: الأولى خاضها الزغاوة والمهريّا من رعاة الإبل الذين يسكنون الأجزاء الشمالية العليا من حزام الصحراء ضد المزارعين المستقرين من الفور. أما الدورة الثانية للحرب فخاضتها المجموعات الزراعيّة غير العربيّة من سكان منطقة جبل مرّة

جدول (17): النزاعات "القبلية" في دارفور.[31]

تاريخ مؤتمر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسيّة للنزاع
1957	الميدوب ضد الكبابيش	سرقة الإبل
1968	الرزيقات ضد المعاليا	المراعي، سرقة الأبقار
1969	الزغاوة ضد رزيقات	المرعى والماء،سرقة حيوانات
1974	الزغاوة ضد البرقيد	الرعي والماء، سرقة حيوانات
1976	بني هلبة ضد رزيقات الشمال	الرعي والماء، سرقة حيوانات
1980	رزيقات الشمال، أم جلول والمهريّا والعريقات والعطيفات ضد بني هلبة والبرقيد والداجو والفور	الرعي والماء، سرقة حيوانات
1980	التعايشة ضد السلامات	الرعي والماء،سرقة حيوانات
1982	الكبابيش والكواهلة ضد الميدوب والبرتي والزيادية	المرعى والماء، بسرقة حيوانات احتلال أراضي
1984	المسيريّة ضد الرزيقات	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1987	القِمِر والمراريت ضد الفلاتة	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1989	فور (كبكابيّة) ضد الزغاوة	دخول مناطق، سرقة حيوانات
1989	الفور ضد 27 قبيلة عربيّة	احتلال أراضي، تحامل عنصري اخضاع سياسي
1990	القِمِر ضد الزغاوة.	دخول أراض، سرقة حيوانات

ضد تحالف عرض يتكوّن من كل رعاة القبائل ذوي الأصول العربية تقريباً. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها عدد من حكومات مختلفة (عسكرية ومدنية)، ظلّت النزاعات

مشتعلة، وأسبابها تتفاعل تحت السطح كقنابل موقوتة قابلة للإنفجار توسعت نطاقاتها بشكل كبير من وقت للآخر.

وعلى خلاف الإشتباكات المحلية في السابق، حول المياه والمراعي، فان النزاعات التي تفجرت بعد العام 1985 أظهرت نزوعاً منتظماً للرعاة باحتلال أراض في المنطقة الوسطى بجبل مرّة مستخدمين أحدث الأسلحة. وبينما كانت النزاعات السابقة تلقائية وغير متعمّدة ولا تتصف بالعنف الشديد والإستمراريّة فان هذا النوع الجديد، على خلاف ماسبقه، يتسم بالضراوة والإستمراريّة. ان تدفق الرعاة من الديار الفقيرة القاحلة إلى قلب أراضي المناطق الوسطى الزراعيّة الغنيّة هو سبب النزاع المستمر، وهو محاولة الذين أصابهم الجفاف والتصحر للإستحواذ على الواحات الخضراء. ومهما تفاوتت طرق إدراك النزاع فانه ليس سوى نزاع قادت اليه عمليات التنافس على الموارد المتناقصة وسط منطقة تعاني من الندرة وشظف العيش. انه يقدم، مرة أخرى، نموذجاً للنزاع الإيكولوجي التقليدي الذي أشرنا اليه سابقاً.

المرحلة الأولى من الحرب الأهلية
1987-1983

في هذه المرحلة ارتبط النزاع ارتباطاً وثيقاً بالجفاف الشديد الذي حلّ بالمنطقة، خصوصاً في أوائل العقد الثامن من القرن العشرين. خلال هذه الفترة تحركت أعداد كبيرة من الرعاة الرحل من الزغاوة والعرب تاركين مناطق الجفاف نازحين إلى مناطق قبيلة الفور. لكن الفور، شعوراً منهم ان الرعاة هذه المرّة ينوون الإقامة الطويلة، لم يقابلوهم بالترحاب. كان الزغاوة يبحثون عن الماء والكلأ لحيواناتهم، لكن قطاعاً من هؤلاء الزغاوة النازحين كان قد فقد الكثير من ثروته الحيوانية لدرجة انهم أصبحوا رعاة سابقين، يبحثون عن أراض زراعيّة يستقرون عليها نهائيّا. وبالطبع فإن أفضل الأمكنة الصالحة لذلك هي واحات قبيلة الفور.

سلك خروج قبيلة الزغاوة من مناطقهم طرقاً محدّدة، فقد هبطوا من الشمال إلى الجنوب حيث أرض الفور؛ كما توجّهوا إلى الشرق نحو المراكز الحضريّة حيث عملوا بقدر من النجاح لا بأس به، في مجال التجارة الصغيرة. كان الزغاوة الذين اتجهوا للهجرة إلى المناطق الريفيّة أقل حظاً من غيرهم فقد عانوا الأمرّين على يد القوات الحكوميّة التي اتهمتهم بسرقة الإبل والنهب المسلح. وفي مرّات عديدة قامت القوات الحكوميّة (من الشرطة والجيش) بحرق قرى الزغاوة، كما قامت بتصفية جسدية لعدد من القادة المحليين.[32] وهكذا وجد الزغاوة أنفسهم أمام خيار وحيد هو ان يكونوا مليشياتهم الخاصة وان يتسلحوا ضد عمليات القمع التي مارستها القوات الحكوميّة.

وهكذا لم تعد السيطرة على الأحداث ممكنة مما قاد إلى استخدام واسع النطاق للاسلحة الحديثة من قبل كل الأطراف المشاركة في النزاع (الزغاوة والميدوبا والفور وجيش الحكومة) . ولقد استخدمت في القتال بشكل يومي أسلحة نارية كالكلاشنكوف و الـAK-47 والـG-3 بالإضافة إلى مدافع القرنوف والآر بي جي والمتفجرات والمدفعيّة الثقيلة وقاذفات القنابل. وكان الـ إيه كي بلوازمه يباع بما يعادل مبلغ 40 دولارا، وهو سعر أقل بكثير عن سعره العالمي. ولقد قدّرت منظمة "راصد أفريقيا" في العام 1990 ان نحو 50 ألف قطعة سلاح حديثة أصبحت متوفرة في دارفور خلال تلك الفترة بواقع قطعة سلاح واحدة لكل شخص فوق سن 16 . ومصادر هذا السلاح الحديث الذي استخدم في هذا النزاع حصل عليه كل طرف من أطراف النزاع عن طريق جهة خارجيّة مؤيدة له سواء كان ذلك الطرف هو الحكومة السودانية أو الليبيّة أو التشادية. ان استخدام مثل هذه الأسلحة الحديثة زاد من عدد الضحايا ومن تأجيج حدّة النزاع وتوسيع نطاق انتشارها الجغرافي.[33]

وهناك عامل إضافي زاد من تعقيد الوضع وهو ان الفور كانوا في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين قد طالبوا حاكم دارفور أحمد أبراهيم دريج (من الفور) بصدّ الرعاة الرحّل.[34] وكرد فعل قام الرعاة الرحل الذين كانوا من الزغاوة، بصورة رئيسيّة، بطلب الدعم من ليبيا، ومن الحكومة المركزيّة في السودان، ومن بني عمومتهم الذين يستوطنون تشاد . وبمجرّد إشتراك هذه القوى الخارجيّة أخذ النزاع صفة النزاع العرقي ذي الطابع الإقليمي العربي–الأفريقي. وتعسرت محاولات إدراك الأسباب الأساسيّة للصراع بنقل التركيز من طبيعته كنزاع إقتصادي–إيكولوجي إلى ساحة الصراع السياسي العرقي–الإقليمي.[35]

المرحلة الثانية من الحرب الأهلية
1993-1987

تصاعدت المرحلة الثانية من الحرب الأهلية فاتخذت شكل استقطاب عرقي عبّر عن نفسه في قيام تحالف عريض يضم القبائل ذات الأصول العربية؛ وقد أصبح الصراع هذه المرة أكثر ضراوة ووحشيّة ودمارا من المرحلة السابقة. ونتيجة لذلك لم يعد المقاتلون في الميدان والقيادات الأمنية والسياسية والمراقبون المستقلون يرون بجلاء الأسباب الجذريّة للنزاع.[36]

ان التوثيق البارع للنزاع الذي أورده الباحث شرف حرير، والذي يعتبر مصدراً أساسيّاً للمعلومات عن النزاع لهذا الفصل، أكد بحق دلالة مايسمى بـ "لعنة الموقع الإستراتيجي" لأرض قبيلة الفور التي تتكوّن من مرتفعات جبل مرّة وامتداداتها والتي تعتبر، كما اشرنا سابقا، أغنى مناطق الرقعة المتأثرة بالجفاف بالموارد الطبيعية.[37] فالباحث شرف حرير يؤكد ان منطقة الفور، بسبب تمتعها بثروات كبيرة نسبيّاً، صبت

عليها لعنة نزوح موجات متتالية من الرعاة الرحل.[38] كما أكد، أيضاً، أن المرحلة الثانية من النزاع والتي بدأت العام 1987 وشاركت فيها نحو 27 قبيلة عربيّة في تحالف يدعى"التجمّع العربي" لم تشعل الحرب ضد مزارعي قبيلة الفور المستقرين وانما ضد كل الزرقة (السود) والمجموعات غير العربية في المنطقة. فقد أضحت مليشيات فرسان القبائل المسلحة (الجانجاويد) هي الأداة العدوانية للقبائل العربيّة ضد الفور، ثم امتدت لتصبح ضد كل القبائل ذات الأصول الأفريقية في ولايات دارفور. وبالمقابل فإن الفور نظموا وحداتهم القتالية، في البداية، دفاعاً عن أنفسهم، بينما سعى بعضهم لخلق صلات سياسية وعسكرية مع "جيش تحرير شعوب السودان".[39]

وفي تقديرنا ان للمرحلة الثانية من الحرب الأهلية في دارفور قيمة كبيرة في كشف الجذور الإيكولوجية للنزاع. لم يكن الهدف الأساسي للرعاة، كما ورد في وثائق عديدة، هو مزارعي الفور وانما أراضيهم. وكما أشار تقرير لمنظمة "راصد أفريقيا" لحقوق الإنسان في العام 1990 فان الرعاة العرب كانوا يعطون مهلة يوم واحد لسكان قرى الفور كي يخلوا قراهم ويتركوها للعرب.[40] ونبّه الباحث شرف حرير في الوقت نفسه إلى حقيقة مفادها ان العرب أطلقوا على الأراضي التي أزاحوا عنها الفور اسم "الأراضي المحرّرة".

أوقع النزاع أضراراً هائلة بالسكان والثروات. وقد أشارت التقديرات إلى انه حتى انعقاد مؤتمر السلام العام 1989 لقي أكثر من 5 آلاف شخص من قبيلة الفور و400 من القبائل العربية حتفهم خلال المرحلة الثانية من المواجهات. وبلغ عدد النازحين من جراء النزاع عشرات الآلاف بينما حرق 40 ألف منزل بالإضافة إلى 700 قطية (خيمة مصنوعة من القش)، كما صار المئات في عداد المعاقين. وبالإضافة إلى ذلك نفقت العديد من الحيوانات ودمرت الكثير من الممتلكات التي تقدّر قيمتها بمليارات الجنيهات.[41]

ومع ذلك، وعلى الرغم من الثمن البشري الباهظ والفقد المادي الكبير للنزاع فإنه استمر من دون ان يؤبه به على المستوى الوطني، ومن دون ان يلحظه أحد على المستوى العالمي. لقد ساهم عاملان في نشوء هذا الوضع: أولهما الإعتقاد واسع النطاق بأن مايحدث مازال نزاعاً قبلياً تقليدياً يجري في مناطق نائية وبعيدة عن المركز. وثانيهما ان الحرب الأهلية في الجنوب، بطبيعتها المعقدة عرقياً ودينياً، كانت الأعلى صوتاً، وألقت بظلالها على النزاع وقللت من أهميته.

ان سوء الفهم واسع الإنتشار عن طبيعة النزاع، مصحوباً بعدم وضع أدنى اعتبار لأثر التردّي الإيكولوجي في المنطقة، قاد الحكومة لانتهاج سياسة أمنية خاطئة قوامها انها بمجرد مشكلة "نهب مسلح" وتردٍ أمني؛

وان نشر قوات عسكرية أكثر في المنطقة سيؤدي بالضرورة إلى إنهاء الصراع.[42] لقد سمعنا في السابق بمحاولات "ضرب البحر لإخضاع الأمواج"؛ لذلك ليس من المستغرب ان تستنفر وتحشد حكومة قيادتها عسكرية وتسيطر على هواجسها العقلية الأمنية، على المستويين المحلي والوطني، القوات المسلحة للقضاء على الأزمات الإجتماعيّة لصيقة الصلة بالجفاف والتصحر والمتغيرات المناخية.[43]

المداخل السائدة لفهم النزاع

المدخل الإنساني

يتعامل هذا المدخل ،بصورة اساسيّة، مع المشاكل التي تواجهها المنطقة بحصرها في تلبية الإحتياجات الإغاثية الإنسانية التي تسبّب فيها التردي الإيكولوجي في دارفور. وبالطبع، فإن هذا المدخل يهتم بالمضاعفات الإقتصاديّة والإجتماعيّة للمجاعة على السكان في المنطقة. ويعطي مزيداً من الإهتمام لوسائل استعادة العافية لمناطق الكوارث والمشاكل التي تتطلب توجيه الإعانات العاجلة والغوث. ويجد هذا المدخل اقصى تجلياته عند الباحثين الإسكندر دي وال وسايمون ماكسويل.[44]

وتجد اعتبارات الأمن الغذائي موقعاً متقدماً في أولويات قائمة حلول هذا المدخل. ونتيجة لهذا الإهتمام فإن النزاع المسلح يعالج أساساً بوصفه تهديداً مباشراً لجهود الإغاثة. وبالتالي فإنه حيثما لايتعارض النزاع مع توزيع الإغاثة أو مع سلامة الممرات التي تمر عبرها الإعانات فإن النزاع عادة لايحظى إلا باهتمام طفيف.

المدخل السلالي-السياسي

ترى هذه المدرسة الفكريّة ان هذا النزاع، هو الآخر، نزاع سلاليّ-قبليّ، كما ترى انه رغم ارتفاع حدّته وطول فترة استمراره، مقارنة بالإشتباكات التقليديّة حول المياه والمراعي، إلا انه لايحتوي على أيّ اختلاف نوعي عنها بل هنالك فقط اختلاف في الكم مع دخول عنصر سياسي جديد. ولقد تبنى الباحث شريف حرير وخبير الإقتصاد الزراعي أبكر أبو البشر وبعض الشخصيّات القياديّة التابعة لبعض أطراف النزاع الرئيسيّة ذات الصلة بالحرب هذا المدخل.[45]

ومع ان هذا الفهم لطبيعة الصراع يظهر تماماً الوعي واسع الإنتشار بأسباب النزاع الواضحة للعيان، ويشرح من دون لبس الإشكال والتاكتيكات التي استخدمت فيه إلا أنه فشل في ان يقترح الأساليب المناسبة والوسائل الناجعة التي تستطيع ان تحتوي الصراع وان تعالجه. تستخدم هذه المدرسة الفكريّة عبارات مثل " الحقوق التاريخيّة" و"العدالة الإجتماعيّة" الشئ الذي ليس له علاقة وطيدة بديناميكيّة العمليات

الإيكولوجية والإقتصاديّة ذات الأثر في التحولات التي تجتاح المنطقة. وفوق ذلك فإنها لاتهتم بالأصوات العاقلة التي تنادي بأن المطلوب في أزمنة الكوارث الإيكولوجية هو اقتسام وإعادة تأهيل الموارد المتوفرة بدلاً من سيادة عقلية – المنتصر يأخذ كل شيء – والتي أتت بالكثير من النكبات على المنطقة.

المدخل البيئي التكاملي

يحاول هذا المدخل ان يدمج العنصر البيئي مع شبكة من العناصر الإقتصاديّة والسياسيّة والعرقية-قبلية والتاريخيّة المسؤولة عن الحروب في المنطقة. وهو يضع تمييزا واضحاً بين 3 تصنيفات أساسيّة متلازمة مع الحرب هي: وعي مباشر بأشكال النزاع وتجلياته وأسبابه. وعلى الرغم من ان هذه التصنيفات الثلاث تتصل ببعضها بعضا إلا انها ليست بالضرورة على انسجام في مابينها. ان الوعي بأشكال النزاع لايفسّر بالضرورة أسبابه. والمدخل البيئي التكاملي لايفرق فقط بين الوعي بأشكاله والتجليات والأسباب وانما، أيضا، يفهم التاريخ بوصفه عملية ديناميكيّة؛ وبالتالي يتيح للأسباب والنتائج ان تتبادل المواقع كي تتحول نتائج مايحدث اليوم واشكال وعي النزاع الحالي إلى أسباب لنزاعات المستقبل. ان هذا التحوّل التبادلي من النتائج إلى الأسباب يفسّر العديد من الصراعات التي ظل الناس فيها يقاتلون بعضهم بعضاً حتى بعد مرور زمن طويل على اختفاء الأسباب الإبتدائيّة للنزاع؛ وذلك لأن الكراهيّة المتراكمة والمرارات وفقدان الثقة بين المجموعات صارت هي نفسها سبباً كافيا لتفجير نزاع جديد أو، ببساطة، أعادة تدوير نتائج النزاع (الكراهيّة) واعتبارها سبباً موضوعيا للنزاع. نحاول نحن هنا ومن خلال هذا المدخل ان نتجاوز محدوديّة المفاهيم السابقة بتضمين عناصر إيكولوجية مؤثرة لمعادلة الحرب والسلام في المنطقة.

"الحيف يدعو إلى السيف"

وهي المقولة الشائعة التي تربط بين الظلم والعنف؛ لكننا نبدأ هنا بالتساؤل المحوري: لماذا يعتبر هذا النزاع نزاعا إيكولوجيا نموذجيّا؟ نحن ندرك تماماً ان للاطراف التي تحارب بعضها بعضاً في هذه الصدامات الدامية تاريخا طويلا من التعاون الوفاقي، وحالة نسبيّة من التعايش السلمي المشترك. ففي الماضي نشبت بين القبائل العربية والفور عدّة اشتباكات حول الأراضي وتسلل الحيوانات لكنهم لم يشتبكوا في حرب واسعة النطاق. ان موقفهم العرقي الحالي هو نتيجة من نتائج الحرب أكثر من كونه سببا لها. ان جميع المشاركين في النزاع لا يجمعهم فقط كونهم مسلمين سنيين – رغم انهم لم يكونوا في ايّ يوم من الأيام متعصبين في معتقداتهم – ويستخدمون اللغة العربيّة كلغة جامعة؛ بل هم، بالإضافة إلى كل ذلك، لم يتركوا العنان لمشاعر انتمائهم لمجموعة عرقية تصبح سبباً للصدام المسلح. لقد كان الإنتماء العرقي عندهم وسيلة للتعاون وليس للمواجهات العنيفة. ان المجموعات الدارفوريّة المختلفة لم تكن ابدا تتميّز بنزوع

سلالي-قبائلي قوي في تصنيفاتها المتبادلة، وبالتالي في تعاملها مع بعضها بعضاً. ان الحواجز السلالية الضعيفة التي برزت بينهم في الماضي كانت تشوبها مشاعر الصداقة والود المتبادل وكانوا يتخطونها بسهولة عن طريق الزيجات المتبادلة أو غيرها من عمليات الإتصهار في مزيج من الإنتماء العرقي المتبادل.

وكما لاحظ الباحث السوداني مكي عبدالجليل فإن تحديد الهويّة على أساس 4 مواصفات: المنطقة واللغة والمهنة والصلة الوراثية، هي أقرب لأن تكون ظاهرة لصيغة بوضع ما؛ إذن فان العمليات الفعلية "تشمل التقييم الذي يجريه المشاركون الحقيقيّون في صنع الأوضاع التي وجدوا أنفسهم فيها". وفي السوق، والوسائط التجارية الأخرى، حيث لايقدّم المظهر أو الملبس الوسائل الكافية لتشخيص الهويّة فإن الخريطة اللغوية قد تكون ذات أهمّية خاصة. واذا لم تقتنع الأطراف بكفاية التعرف اللغوي، فربما تتجه لواحدة أو لكل مواصفات التمييز الإضافية الثلاث الأخرى.

ولدهشة الباحث عبدالجليل فقد وجد أنه حتى الحدود الفاصلة بين المجموعات القبلية الرئيسيّة – الفور والعرب والزغاوة – يمكن، في الحقيقة، التسرّب عبرها، وانها مرنة وقابلة للتغيير. وأورد مثالاً لذلك قبيلة الجوامعة في منطقة تورا الذين يعتقدون انهم من أصول عربيّة خالصة لكنهم أقاموا في منطقة تورا وصاروا يعتبرون أنفسهم من الفور. كما أورد مثال عشيرة تكيرا من منطقة تكيرابي من عرب الرزيقات والذين صاروا يعتبرون أنفسهم من قبيلة الزغاوة. ومن المثير للإهتمام، أيضاً، حالات أفراد من فقراء قبيلة الفور الذين هبطوا من أعالي جبل مرّة وتبنّوا مهنة ولغة قبيلة الزغاوة وصاروا يصنفون كزغاوة، كذلك كانت هناك حالات أخرى لعدد من أبناء الزغاوة الذين صعدوا إلى مناطق الجبل ليصيروا مزارعين وينتهوا إلى ان يعتبروا انفسهم فوراً.[46]

ومن كل ذلك يمكننا ان نستخلص ان لا شئ سوى انهيار النسيج الإجتماعي-الإقتصادي بوسعه ان يخنق ويدمر وشائج ونماذج العلاقات التبادلية السلمية بين هذه المجموعات العرقية المنفتحة على بعضها. ان التدخل الهائل الذي قاد لإستقطاب حاد بين سكان المنطقة وبلغ أوجه في منتصف ثمانينيات القرن العشرين جاء به الجفاف المتواصل والزحف الصحراوي الذي حلّ بمنطقة حزام السافنا الأفريقي.

رعاة المغانم أم المغارم؟

هناك تساؤل بسيط ولكنه يحمل دلالات كبيرة؛ وهو لماذا، إذن، دعمت الحكومة الرعاة في غرب السودان وحاربتهم في الشرق؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من وضع في الإعتبار ان التركيب القطاعي لاقتصاد ولايات دارفور يعكس الموقع المهم الذي يحتله اقتصاد الثروة الحيوانية – كما ذكرنا سابقاً – بالمقارنة مع

الزراعة والقطاعات الأخرى للإنتاج ولمجال الخدمات. لقد سجّلت عائدات الصادر من قُطاع الثروة الحيوانية تقدّماً مضطرداً ومثيراً للإهتمام. لقد تقدّمت عائدات القطاع الحيواني من 13٪ خلال منتصف السبعينيات إلى 23٪ في 1981/1980، ثم في مابعد ارتفعت لمستوى قياسي إذ بلغت 50٪ العام 1986/1985؛ وهي السنة التي تجاوزت فيها عائدات هذا القطاع عائد صادرات القطن الذي يعتبر المصدر التقليدي لميزان المدفوعات السوداني.

ان الدور الرئيسي الذي لعبته الثروة الحيوانية في إقتصاد دارفور (كمصدر يستخلص منه التجار الجلابّة أرباحهم)، من ناحية عائدات التجارة الداخلية ومن ناحية إيرادات الصادرات، له تبعاته على الحرب الأهلية الدائرة رحاها في المنطقة. ان عامل إستخلاص الأرباح من فائض الثروة الحيوانية بولايات دارفور ترك اثراً كبيراً على قرار الحكومة المركزية بالإنحياز للرعاة ضد المزارعين في دارفور لكن كان له أثر عكسي في شرق البلاد . فلماذا حدث ذلك؟

بمقارنة الأرباح التي تجني من النشاطات الزراعيّة والتي هي في الأساس نشاطات إكتفاء ذاتي وإعاشة في طبيعتها، فان مساهمة دارفور الإقتصاديّة الأساسيّة للمركز، وبالتالي لدورة إستخلاص الفائض الوطني العرض، تتم عبر التجارة في الثروة الحيوانية على مستوى الأسواق المحلية، وبالإضافة إلى ذلك، من أجل التصدير. وهذا عكس الأوضاع في شرق السودان؛ حيث المصدر الأساسي للارباح هو قطاع الزراعة الآليّة العريض. وهذا مايفسّر لماذا أبدت أجهزة الحكومة المركزية ومؤسسة الجلابة أصحاب مشاريع الزراعة الآلية المتغيّبين ضد الرعاة في شرق السودان رغم انتمائهم العرقي للعرب، وتركهم من دون خيار سوى "ان يقوموا عمليّاً بشق طريقهم بالقوة عبر المزارع التي تسدّ طرقاتهم الموسميّة إلى مناطق الرعي التقليديّة" .[47] بينما يجوب الرعاة المنتصرون دارفور"محرّرين" الأرض وطاردين المزارعين عن بيوتهم بالتواطؤ الضمني (المباشر وغير المباشر) للحكومة معهم، ان أمثالهم من رعاة المنطقة الشرقية قد وقع عليهم تسلط الدولة للدرجة التي جعلت أعداد متزايدة منهم تتخلى عن مسارات قطعانها التقليديّة أو تنخرط في معارك شرسة وخاسرة من أجل استعادتها . ان موقف الحكومة إزاء النزاعين حدّدته بشكل واضح مصالح القوى الإجتماعية التي تسعى إلى أستغلال الفائض الإقتصادي الكامن، أنهم "فئات الجلابّة" الذين نجدهم كملاك للأراضي في المناطق الزراعية في الشرق وتجّار المواشي في الغرب.

الجدير بالذكر هنا هو ان الحكومة اختارت تأييد المجموعات الرعويّة في دارفور رغم انها، من زاوية الثقل السكاني النسبي، تشكل 15٪ فقط من مجموع سكان دارفور أيْ انها اقلية صغيرة إذا ماقورنت بسكان الريف المستقرين الذين يشكلون 74٪ من سكان المنطقة. ان هذه القوة الإنتخابيّة من المزارعين المستقرين

جدول (18): سبل كسب العيش في دارفور بالمقارنة مع شرق السودان.[48]

المنطقة	عدد السكان	ريفي	حضري	بدو رحل	% مستقر	% رحل
دارفور	3111406	2307111	334738	469555	74	15
شرق السودان	2207901	1011835	637588	558478	46	25

ليس لها سوى القليل من الأثر على الأنظمة غير الديمقراطية التي اختارت ان تنحاز إلى جانب الرعاة من مالكي الموارد الحيوانية، ليس فقط بسبب المصالح الإقتصادية وانما، أيضاً، لإستغلال هؤلاء المقاتلين الأشداء في المجال العسكري ولتأمين مصالحهم الإقتصادية والسياسية في المنطقة وغيرها.[49]

في مقالة نشرتها مجلة دير أيبر بلك Der Überblick الألمانية في سبتمبر (أيلول) 1993 كتب لوثر بواراوكسه ان بعض القبائل المتحاربة في جنوب إثيوبيا استطاعت ان تصل إلى حل لنزاعها الطويل حول الموارد المتناقصة في المنطقة وذلك بالإتفاق على خطة إقتسام عادلة تعترف بحق قبيلة البوران على أراضيهم وثرواتها وبـ "حق" جيرانهم الذين يمرون، هم وحيواناتهم، بمحنة، مثل الكونسكو والتيسماي والآربوري، في البقاء عليها. ولقد وافقت جميع الأطراف ذات الصلة بالأمر على خطة للسلام تسمح للحيوانات بالدخول إلى أراضي البوران مباشرة بعد حصاد الذرة. ولقد تدعم الحال باتفاقيات أخرى تتعلق باعادة تأهيل الموارد والتنمية بالإضافة للتعليم المختلط لابنائهم. ولقد وافق المراقبون لحادثات السلام، والطقوس المرافقة لها، من منظمات الإغاثة على تأييد مبادرة السلام بمنح الدعم المالي لتسهيل تطبيقها.

وقد يكون من المفيد هنا أن نتوقف قليلاً عند هذه التجربة، فقد تساعد على توضيح وفهم أبعاد ما نحن بصدده بصورة أفضل. وحتي يمكن أن نستوعب ونستخلص ما نعتقد انه مفيد في حالة السودان نقدم استعراضاً ـ غير مخل ـ لمظاهر التشابه والتوافق بين صراع منطقة الفور ومنطقة البوران.

في الحالتين، إضطربت حالة الوئام النسبي والتعايش السلمي التي كانت سائدة في كل من منطقة جبل مرة بشمال دارفور الواقعة غرب السودان ومنطقة البوران بجنوب إثيوبيا خلال حقبة الجفاف الطويل الذي تفاقم أثره على المنطقتين خلال ثمانينيات القرن العشرين، مع ملاحظة ان حالة الجفاف هذه ظلت جاثمة عليهما من دون انقطاع، عدا فترات قليلة، منذ العام 1967.

وكما ذكرنا مراراً، في الماضي كان السكان، حين تتردى الظروف الطبيعيّة من حولهم، يتحركون نحو الأراضي البكر المجاورة لهم (فالتنقل يعتبر جزءا من الحياة في أفريقيا) . حينها، كانت هناك سهول عديدة غير مطروقة لكن ذلك لم يعد متوفرا الآن. ان الفوارق المناخيّة والزراعة الآليّة المتوسعة بغرض التصدير واستهلاك المدن، بالإضافة للزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية والحيوانية، تضافرت جميعاً في تقليص ماكان متاحاً من أراض بكر جديدة. واخيرا فقدت هذه المناطق الإيكولوجية العازلة، تدريجيّا، تميّزها كمناطق لجوء اضطراريٍّ وكحدود مشتركة للتعاون بين الجيران.

ومع استمرار الجفاف بدأ ينفرط عقد المجتمعات الرعويّة في مناطق شمال دافور السودانية كما حدث في مناطق البوران الإثيوبية. لقد نفقت أعداد كبيرة من حيواناتهم وبدأوا يتخلصون من البقيّة بأبخس الأثمان. وحالاً، بعد نهاية " عام اللحم" حلّ "عام المجاعة" وأدار تجّار المدن – بالطبع – ظهورهم لإقتصاد الرعاة المتداعي تاركينهم يواجهون مصيرهم. وبعد ان تخلّت الطبيعة والتجار عن الرعاة صارت حياتهم تحدياً مريراً من أجل البقاء؛ وهكذا اصبحت هذه المجتمعات الريفية مهيّأة للزعزعة والاضطراب وأخيرا للحرب الأهلية الشاملة. وفي قمّة تصاعد فترة الجفاف، خلال منتصف ثمانينيات القرن العشرين، إنفجرت النزاعات العنيفة في مناطق البوران الإثيوبية والفور السودانية. ان القاء نظرة متفحصة على النزاعين تكشف تشابها كبيرا في مظاهرهما الإيكولوجية والسياسيّة والإجتماعيّة.

في حيز النزاعين عانى الرعاة من استمرار حقبة الجفاف (الزغاوة وغيرهم في دارفور والآبوري وغيرهم في منطقة البوران) وصاروا يبحثون عن ملجأ في أراضي الفور وأراضي البوران التي تتمتع بوفرة في المراعي والمياه أكثر مما يتوفر في أراضيهم، وبالتالي فإن النزاع تفجّر على الحدود الإيكولوجية الفاصلة بين المناطق غنيّة المراعي والمناطق فقيرة المراعي أو مانسميه بنزاع "الواحة في مواجهة الصحراء".

ان حاجة الرعاة وحيواناتهم الماسة للبقاء لفترات طويلة غير محدودة الأجل في أراضي الفور والبوران قادت إلى إنهيار كل الإتفاقيات المشتركة السابقة التي تتيح للرعاة مجالاً محدودا للمرعى والمياه في أزمنة الندرة والكفاف. فمثلا سمح للرعاة من القبائل العربية في السابق بدخول مناطق جبل مرّة من شهر يناير (كانون الثاني) وحتى بداية موسم هطول الأمطار في مايو (آيار).

في كلا الحالين لم تكن هناك إختلافات عرقية أو دينيّة متأصّلة بين المتنازعين؛ فالعرب والفور مسلمون مثلما البوران والمجموعات المتنازعة معهم، والمكوّنة من 14 مجموعة سلالية، يشتركون في الإعتقاد نفسه بالديانات الأفريقية التقليديّة. ومن السهل تجاوز الحواجز العرقية بين الأطراف المتنازعة؛ فمثلاً نجد ان

الرعاة العرب الذين استقروا بين عشائر الفور سرعان ماصاروا من حيث الحقوق والواجبات مثل غيرهم من قبيلة الفور والعكس صحيح. ان التعارضات العرقية تمثل إحدى النتائج التي تمخض عنها النزاع أكثر من كونها سبباً من أسبابه. وبما ان النزاعين يقعان في أماكن بعيدة عن العواصم كما ان مناطقهما لم تعد تجذب التجار إلا على نحو قليل فإن الإهتمام الحكومي بكلا النزاعين تراجع كثيراً. إذاً، نحن أساساً نتعامل هنا مع نزاعين مسلحين لسكان محليين في مواجهات مع بعضهم بعضاً.

يتشابه النزاعان أيضاً في استخدامهما للاسلحة الحديثة في ساحة للنزاعات التقليدية، خصوصاً في ولايات دارفور، حيث وفر قرب الحروب التشادية–الليبية من دارفور أعداداً كبيرة من الأسلحة الحديثة بأسعار منخفضة، كما وفر أيضاً إمكانية التدريب العسكري للمحاربين من كلا الطرفين المتنازعين. ومنذ انفجار النزاعين جرت محاولات عدة لإحتواء الصراعين من خلال مؤتمرات سلام بادرت بعقدها الحكومات المركزية والإدارات المحلية لكنها لم تنجح في إعادة السلام للمنطقتين.

ان صراعات منطقة الفور السودانية والبوران الإثيوبية يعتبران نزاعين يحملان مواصفات وخواص نزاعات منطقة حزام السافنا ومنطقة القرن الأفريقي؛ والتي تتلخص في ان الرعاة، وقد عصف بهم وبحيواناتهم الجفاف الطويل، تحركوا نحو مناطق ذات مراعٍ أوفر ومياه أكثر بهدف الإقامة هناك لفترة قد تمتد طويلا حسب ماتقتضيه الظروف. ولم يعودوا ملتزمين بالإتفاقيات السابقة التي تسمح بتقاسم محدود للمياه والمراعي. لكن سكان المناطق الأحسن حالاً، نسبيًا، رفضوا وقاوموا دخول الرعاة اليائسين إلى أراضيهم؛ وحيث لم يكن هناك طرف ثالث قوي قادر على التوسط والمساعدة في نزع فتيل الصراع أو التخفيف من حدته، فان مسار الأحداث يقود في نهاية المطاف – من دون شك – إلى مواجهات دموية.

سلام البوران و إقتتال الفور

احتفل البوران في مارس (آذار) 1993، خلال أحد مهرجاناتهم الدينية التقليدية المهمة، بابرام اتفاقية سلام مع الآبوري و14 مجموعة سلالية أخرى (كونسو، تيسماي، الهامر، داسينيش، . . . الخ) من الذين كانوا على اقتتال معهم في منطقة وادي أومو جنوب إثيوبيا بالقرب من الحدود الكينية، وبعد عام من ذلك توصل البوران إلى إتفاق مشابه مع فرقائهم الصوماليين من مجموعة "غاري".

بعد سنوات من النزاع العنيف حول مصادر المياه والمراعي، وبعد ان فشلت كل دعوات الحكومة ان تلقى استجابة ايجابية، قرر كبار السن من الآبوري والهامر انه قد أزف الوقت لمقابلة كبار السن من البوران كي يتمكنوا من الوصول إلى حل للنزاع بطريقة منصفة وعادلة. كان الإجتماع الأول جيداً مما أدى في

الأسبوع الثاني من يناير (كانون الثاني) 1993 إلى ان يقوم 10 من شباب البوران بزيارة الآبوري للتفاوض حول تفاصيل اتفاقية السلام. وفي هذا الأثناء، وكاستهلال لعملية السلام سمح بدخول كل الحيوانات للمنطقة العازلة بين البوران وغيرهم من المجموعات العرقية.

بعد ذلك اتفق الطرفان على ان السلام بين البوران والآبوري لن يكتمل من دون ضم بقية الأطراف المتأثرة بالنزاع إلى الإتفاق. لذلك دعيت كل المجموعات السلالية الأخرى لحضور الإجتماع العام الأخير والحاسم في أرض الآبوري. وانعقد الإجتماع في الأسبوع الأول من مارس (آذار) 1993 في قرية كونديرايا وهي مركز ديني تقليدي لشعب الآبوري. ولقد أكد المؤتمر الإلتزام بمبدأين أساسيين لإرساء قواعد السلام في المنطقة:

المبدأ الأول

اتفق الآبوري وكل المجموعات السلالية الأخرى ان للبوران كل الحقوق التقليديّة على أرضهم. على أن تُفهم الحقوق التقليديّة هذه بأنها تعني الحق في استعمال الأرض وليس تملكها تملكاً مطلقاً.

المبدأ الثاني

وافق البوران ان لكل المجموعات العرقية المتنازعة معهم وكذلك لحيواناتها حقاً، غير قابل للإنتقاص، في البقاء والعيش في سلام.

ومن أجل التقيّد الحازم بكلا المبدأين تقرّر ان يسمح لأفراد المجموعات الأخرى مع عدد محدود من حيواناتهم بدخول أراضي البوران بعد موسم الحصاد والبقاء هناك لفترة محدودة حسب مستوى الأمطار.

كما تقرّر إتخاذ الإجراءات التالية:

- يشرف على تنفيذ الإتفاقية مجلس يتكوّن من 40 عضواً يمثلون كل المجموعات السلالية.
- تشيّد مدرسة مزوّدة بسكن داخلي تضم تلاميذ من كل المجموعات العرقية حتى يتثنى لهم التعرّف على بعضهم بعضاً، ولتدعيم أواصر الصداقة في مابينهم.
- إنشاء مركز زراعي لتطوير العناية بالقطعان.
- تدعيم مشاريع توفير المياه في المنطقة.
- اعتبار تطوير أوضاع حياة الناس وحيواناتهم موضوعاً حاسماً

في إقامة سلام دائم إذ يتطلب السلام الدائم امناً إجتماعيّاً راسخاً.

ان هذه التسوية السلميّة تدل على انه في أماكن وأزمنة الندرة فإن السلام يتطّلب اقتساماً مؤقتاً يحافظ على الثروات الطبيعيّة المتاحة من الإهدار، واحترام الحقّ الإنساني في "البقاء" و"المحافظة على حياة" المتأثرين بالجفاف وحق بعض حيواناتهم في البقاء في المناطق التي نزحوا اليها. ان عقلية المنتصر (المالك) الذي يحصل على كل شئ، والإصرار على مايسمي الحقوق التاريخيّة التي تقصي الآخرين عن الموارد الطبيعيّة المتاحة وهم في أمس الحاجة اليها، ماهي إلا وصفة جاهزة لتفجير النزاعات. والآن وبعد مرور عدد من السنوات على إبرام الإتفاق مازالت أرض البوران تنعم بالسلام.

لماذا، إذن، فشلت محاولات معالجة نزاع الفور في التوصل إلى السلام؟ ان أكثر الأسباب وضوحاً في الفشل المتكرر لعمليات الوصول للسلام في نزاع قبيلة الفور هو إقصاء القيادات المحلية من مفاوضات السلام. لقد هيمن المهنيّون من معلمين ومحامين وأطباء وغيرهم من (أبناء المدن) من طرفي النزاع على اجتماعات ومؤتمرات السلام.[50] ان أبناء المدن (الحضر) لم يستطيعوا ان يفهموا المعنى المتميّز لمبدأين حاسمين يتصلان بالصراع هما:

- على الرغم من مايبدو من عدم الأهميّة الإقتصاديّة المؤقتة للرعاة وحيواناتهم إلا انهم يمثلون جزءاً عضويّاً مهماً لإقتصاد وثقافة المنطقة، تماماً كما تعتبر الصحراء والواحة أجزاء أصيلة من النظام الإيكولوجي نفسه. ومن الواجب ألاّ ينظر إلى المشكلة بمنظور (نحن ضد أولئك) ولكن بمنظور (ان نعيش وندع غيرنا يعيشون). ان التضامن ضروري للطرفين وهو ليس بمجرد كرم محض مفعم بمشاعر إنسانية خيرة من جانب واحد تجاه الآخر.
- فهم الحقّ في الأرض كملكيّة مطلقة (كأنها مجرّد فضاء إقتصادي)، وتمسك "أولاد المدن" في حججهم، باستمرار، بمفاهيم وشروط نابعة من القوانين الحضرية والغربية. هنا نشير تحديدا إلى ان الملكيّة – في مفهومهم – تسمح بالهيمنة المطلقة على الأراضي؛ لكن معظم أهل أفريقيا الريفيين يفهمون ان الحق العرفي في الأرض هو الحق في استخدامها واستغلالها وليس الملكيّة المطلقة، غير المحدود لها. فالأرض بالنسبة لسكان الريف تشكل حيزاً محدّداً فهي التربة والعشب والأشجار والتلال والنهر ومقابر الأسلاف ومكان إقامة

الطقوس والشعائر، كما انها تعتبر نطاقاً اقتصادياً واجتماعياً وروحياً، أو، ببساطة، "الأرض هي الحياة".[51]

وبسبب هذين المبدأين يصبح من السهل بالنسبة للقيادات المحلية المرتبطة بشكل كامل بواقع حياتها وموروثاتها في المنطقة، ان تفهم ضرورة الإقتسام المؤقت، وغير المتماثل، للثروات الطبيعيّة في أزمنة المحن، وان تقبل حق المواطنين الآخرين وحيواناتهم في اللجوء مؤقتاً إلى المناطق الأفضل. لكن بدلاً من التعامل مع أكثر الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالإقتسام الراشد للموارد الطبيعيّة المتنافس عليها فان (أولاد المدن) قضوا وقتاً طويلاً في المناورات والإختصام حول أسس إقتسام السلطة السياسيّة في الحكومات المحلية والمركزيّة؛ فهم أكثر اهتماماً بمصالحهم المباشرة من الإهتمام بالمصالح المشروعة لأهلهم في الريف، بل إنهم لا يترددون في توظيفها لصالحهم في كل فرصة سانحة.[52]

دروس التجربة الإثيوبية

الدرس الأول الذي يمكن الخروج به من هذه المقارنة للنزاعين الدمويين المتشابهين ولنتائجهما المتضادة تماماً، هي انه في حالات النزاعات المحلية يجب ان يكون القادة المحليون هم الجهة الأساسيّة الفاعلة في عمليات المفاوضة وترتيبات الوصول لحل عادل للنزاعات والحفاظ عليها . ان معظم المجتمعات، لو تركت من دون تدخل خارجي، يفضّل في معظم الأوقات اختيار التعاون والتعايش السلمي. وحين تتوفر المساعدة الإيجابية والدعم المناسب فإن جميع الناس يفضلون التعاون في كل الأوقات.

الدرس الثاني هو ان الإقتسام المؤقت والراشد وغير المتماثل للثروات الطبيعيّة في أزمنة الأزمات لهو ضرورة مصيرية لحل النزاعات ولاستراتيجيّة طويلة المدى للبقاء، ليس فقط للطرف الذي يعاني وإنما لكلا الطرفين المتنازعين.

الدرس الثالث ويتطلّب ان تتوفر لكل الأطراف الخارجية التي تتطوع للتوسط ان تفهم وتحترم طبيعة الموروثات التي تحكم الملكيّة الجماعية للارض عند هذه المجتمعات التقليدية؛ وبالتحديد فهم الملكيّة بأنها حق استخدام وتوظيف الأرض وليس الحقّ المطلق في احتكارها و"الإستحواز" عليها .

ان الإصرار على مايسمى "الحقوق التاريخية" في ملكيّة الأرض وغيرها من الثروات الطبيعيّة، واضفاء المفاهيم الحضرية للملكيّة على مجتمعات محاصرة بأزمات بيئية ومهددة بانفجارات دورية من الصراع والنزاعات لا يساعد في تدعيم الخطوات الضروريّة لتخطي الصراع والوصول إلى سلام عادل. في نهاية الأمر نحن نأمل ان تسود حكمة البوران والآبوري في كل النزاعات المشابهة لنزاعيهما .

اقتسام الموارد في أزمنة الندرة

كما أشرنا سابقاً فان الحروب في دارفور تعبّر أساسا عن محاولة رعاة الماشية الذين أصابهم الجفاف دخول واحة الجبل وازاحة قبيلة الفور خارج أراضي منطقتهم المخصبة "الرطبة"، وذلك بالسيطرة على كامل المنطقة وإجلاء سكانها الذين يقاتلون من أجل الحفاظ على ديارهم.

هذا هو السبب الحقيقي للصراع الدموي الذي إندلع وينفجر من وقت لآخر في تلك الأجزاء من البلاد (انظر جدول 19). ومن المدهش ان كل محاولات إيجاد حل للنزاع لم تعط لهذا العامل الحاسم إعتباراً يذكر. وبدلاً من إبداء النصح باقتسام الضروريات والمشاركة في الثروة الطبيعيّة للمنطقة فإن محاولات الصلح قد تركزت على مناورات اقتسام السلطة السياسيّة في الولاية وفي المركز.

ان الدعوات المثابرة، في حالة دارفور، لإقتسام السلطة السياسيّة تبدو آتية من النخب الحضرية التي تنتمي لطرفي الصراع أكثر مما تأتي من المواطنين المتأثرين بالنزاع أنفسهم. لذلك فإننا نقترح خطة بديلة من 4 نقاط قد تفتح الطريق نحو الوصول إلى مرتكزات واضحة تساعد على الوصول إلى سلام دائم في المنطقة:

- وقف كل الأعمال العدوانية والإتفاق على التفاوض من أجل إقامة سلام يستند إلى "حق" الفور في أراضيهم و"حق" العرب الرحل وحيواناتهم في البقاء فيها من أجل الحفاظ على حياتهم في زمن المحن مما يستتبع المشاركة المؤقتة في بعض أراضي الرعي والمياه.
- تجهيز خطط، بمساعدة الحكومة، من أجل توظيف مستمر للأرض يهدف إلى صيانتها وازالة آثار الجفاف ووقف الزحف الصحراوي، وإعادة تأهيل طويلة الأمد للمنطقة المتأثرة به. ومن الأشياء المهمة في هذا الإطار الإحلال التدريجي للمساحات الواسعة لمناطق الزراعة المطرية إلى مزارع لتربية الحيوان من خلال استخدام منضبط للمراعي. ومن الأشياء المهمة، أيضاً، الإتجاه نحو مؤسسات التنمية الوطنيّة والعالميّة وبرامج الإغاثة من أجل تهيئة الظروف للوصول إلى سلام دائم ومن أجل التأهيل البيئي والإستخدام الأمثل للأرض والإقتسام العادل للثروات المتاحة.
- تنويع قاعدة الإنتاج في المنطقة بتنمية الصناعات التي تحتاج للعمالة المكثفة والصناعات اليدويّة بهدف امتصاص العمالة وفائض إنتاج المزارعين والرعاة.

جدول (19): النزاع المسلح في ولايات دارفور.

خلفية تاريخية	الأسباب	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	تقدير الأخطار	حل النزاع
* نزاع قديم بسبب المياه + المرعى، حل النزاع من خلال مؤتمرات السلام. * الاتفاقيات حول الشراكة المؤقتة هو المعيار السائد. * خلال موجة الجفاف التي ضربت المنطقة أراد الرعاة البقاء لفترات أطول في منطقة جبل مرة إلا أن الفور ردموا الآبار و حرقوا الأعشاب. * بدأ النزاع المسلح عام 1985 و ازداد حدة واتساعا منذ العام 1987 + انتشرت ظاهرة النهب المسلح	**أولا: بيئية** جفاف السافنا + الزحف الصحراوي **ثانيا: اقتصادية** انتعش نشاط تصدير المواشي + انهيار التعاون الاقتصادي بين الفور و العرب. **ثالثا: اجتماعية** اتساع + نمو الحواجز العرقية. **رابعا: سياسية** استقطبت الحرب التشادية الليبية وبين الأطراف التشادية أبناء دارفور+ وقفت الخرطوم إلى جانب الرعاة.	* توفر وقلة تكلفة حيازة الأسلحة الحديثة. * تدريب + دعم مادي إقليمي (ليبيا + تشاد + الخرطوم) ودولي (فرنسا + أمريكا). * المنطقة بعيدة عن المركز + انتشار ظاهرة النهب المسلح. * أصبح "جيش تحرير شعوب السودان" أكثر اهتماما بالمنطقة.	* تحمل ليبيا وتشاد مسؤولية ازدياد حدة النزاع. * سعى حزب الأمة والجبهة الاسلامية إلى كسب مساندة مجموعات الرعاة، المعروفة بقوتها و ثباتها، كقوة عسكرية. * معظم دول العالم لا تبدي أي اهتمام بهذه المنطقة النائية.	* ستصبح ولايات دارفور والإقليم بأسره ساحة حرب عالية الوتيرة في حالة حدوث أي نزاعات خارجية عن القانون. * تحولت المناوشات والصدامات المتفرقة إلى نزاعات دموية مستمرة. * أي فترة جفاف أخرى ستؤدي إلى انفجار المنطقة. * أي نزاع ليبي-تشادي أو تشادي-تشادي سيحول ولايتي شمال دارفور وغرب دارفور إلى منطقة حرب. * ازدادت معدلات الهجرة والنزوح إلى أواسط البلاد والخارج	**محليا:** فشلت محاولات الكثير من مثقفي الطرفين الذين وضعوا مصالحهم في المقام الأول. والحكومة صارت طرف صاحب مصلحة. الفور لا يثقون فيها. **إقليميا:** يمكن ان تلعب تشاد وليبيا دوراً أكبر حجما. **عالميا:** فرنسا تراقب عن كثب+ والمنظمات التطوعية + الكنائس لم تبد اهتماما بهذا النزاع فالمنطقة ليست ذات أهمية سياسية أو اقتصادية أو دينية بالنسبة لها.

● تطوير المواصلات وشبكات الإتصال اللاسلكية بهدف ربط مواطني دارفور واقتصادهم ببقية أنحاء القطر والعالم.

ان نجاح خطة كهذه، على المدين المتوسط والطويل، يعتمد بصورة أوسع على أرادة الأطراف المتحاربة في إحلال السلام، وعلى ان تكون الحكومة المركزية طرفاً فعالاً في عملية ترتيبه والحفاظ عليه؛ كما يعتمد بشكل كبير على توقف القوى الإقليمية (ليبيا وتشاد ومصر) والدولية (العراق، فرنسا، أمريكا، بريطانيا . . .الخ) عن التدخل في الشؤون الداخلية لولايات دارفور، وعلى الإهتمام الملموس ببرامج التنمية والعون لتخفيف حدّة الإستقطاب الإجتماعي.

خلاصة القول انه أينما أضحى الوضع الإيكولوجي ضعيفاً ومعرضاً للخطر يكون السلام الإجتماعي، هو الآخر، هشاً ومعرضاً للزعزعة؛ ولايمكن تحاشي النزاع المسلح، على المدين المتوسط والطويل، إلا عبر آليات تتيح الإقتسام العادل للثروات الطبيعية المتاحة والحفاظ عليها من التدهور بشكل جماعي متكامل.

حواشي وإحالات

1- انظر رصد الدكتور إبراهيم النور للأبحاث عن ظاهرة اللجوء والنزوح في السودان
Displaced and Refugee Studies in the Sudan: An annotated bibliography, by I. El-Nour, U. of Juba, Juba, Sudan, 1992.

2- راجع الدراسات التالية:
"The Effect of Drought among the Zaghawa of Northern Darfur", by N. Tobin, *Disaster*, issue 9, 1985.
"Food Crises, Crises Response and Emergency Preparedness: The Sudan case", by E. Eldrege, *Disaster*, issue 12, 1988.
Regional Policy, Food Insecurity: The case of Darfur, by M. Buchnan-Smith and M. Mohamed, Western Sudan Ministry of Finance, Khartoum, Sudan, 1991.
To Cure All Hunger, by S. Maxwell, IT, Excceter, UK, 1991.

3- انظر إلي شكل (1) في دراسة الدكتور محمد سليمان عن الحرب في دارفور
"War in Darfur", in *Environmental Degradation as a Cause*

of War, edited by G. Bächler and K. Spillmann, ENCOP, vol 2, VR, Zurich, Switzerland, 1996.

4- انظر شكل (2)، حاشية 2.

5- إنظر صلاح آل بندر، "تشاد، نزاع قبلي أم مصالح دولية؟ وجود ديبي في قيادة نجامينا يشكل خطرا على حكومة الخرطوم"،[الحياة، 1990/12/4].

6- ذكر تقرير عن زيارة الجنرال سوار الذهب، رئيس المجلس العسكري الإنتقالي، في منتصف يونيو (حزيران) 1985 إلى إقليم دارفور ان:

> "الوضع خطير الذي يعايشه أهلنا في دارفور اليوم. لقد ضرب الجفاف 86٪ من مساحة الإقليم وأثر ذلك على الزراعة التقليدية وأدى إلى نفوق الثروة الحيوانية بكميات كبيرة. . . ان 80٪ من سكان شمال دارفور لم يحصلوا على قوتهم من الزراعة ونضب مخزونهم، وفقد 90٪ من أصحاب المواشي مراعيهم الطبيعية، 70٪ فقدوا مواشيهم بالنفوق وان حوالي 1½ مليون شخص ليس لديهم مقدرات شرائية".

انظر "دارفور والمواجهة العاجلة للمجاعة والجفاف"، [الأيام، 1985/6/3]. وعلى الرغم من مرور السنوات فإن الحقيقة الباقية هي ان ولايات غرب السودان (كردفان ودارفور) تواجه تهديدا دائما باحتمال نقص كبير في الغذاء نسبة لشح الأمطار التي تعتمد عليها هذه الولايات في الزراعة. فمنذ العام 1995 تصاعد النداءات المتكررة بأن هذه المناطق مازالت مهددة بالمجاعة. انظر "الجفاف ونقص الغذاء يهددان ولايات غرب السودان"، [الشرق الأوسط، 1996/10/15]. كما أرتبطت تلك النداءات بتصاعد ظاهرة النزاعات الدموية والنهب المسلح. ورغم التطمينات التي تصدرها السلطات من وقت لآخر بأنها تمكنت من تصفية النهب والنزاعات القبلية فأن الظاهرة ستستمر على سطح الأحداث إلى ان يتم معالجتها بشكل جذري. فقد تعرض وفد برئاسة الدكتور يونس الشريف، والي شمال دارفور، لهجوم مسلح وهو في طريقه من الفاشر إلى كبكابية مما كشف مرة أخرى ان العمليات مازالت مستمرة وتستخدم فيها سيارات لاندكروزر حديثة التجهيز وأسلحة تفوق ما لدي القوات المسلحة. انظر "تصاعد ظاهرة النهب المسلح بشمال دارفور"، [الشـرق الأوسط، 3/19/ 1996].

وهنالك عنصر آخر يعتبر قنابل موقوتة تم زرعها مؤخراً ستكون عاملاً إضافياً لتصاعد حدة حرب الموارد السودانية في المستقبل المنظور. وفي تقديرنا سيشهد حزام السافنا نزاعات حادة قد تدفع تحالفات القبائل العربية الحالية إلى الإنهيار وسينفجر صراع عربي-عربي. عندها سيدرك عدد من الناس أن جوهر صراع القبائل العربية والأفريقية في دارفور كان هو السيطرة على الموارد في المقام الأول. فقد واجهت ولايات دارفور منذ العام 1991 نشاطا مكثفا لتوزيع مئات الآلاف من الهكتارات (الأفدنة) كمشاريع للزراعة الآلية . على سبيل المثال تم توزيع حوالي 150 ألف هكتار (3½ مليون فدان) في أبريل (نيسان) 1993 كمشاريع استثمارية في جنوب دارفور. من اللافت للنظر ان هنالك شخصيات عامة ومن القوات المسلحة وكبار التجار في القائمة. علي سبيل المثال الجنرال صلاح التالي (والي غرب كردفان) وشقيقه حاتم حصلا على 19 ألف هكتار (45 ألف فدان)، الشريف السر الشيخ (150 ألف فدان)، إبراهيم البدوي (100 ألف فدان)، عثمان الجزولي عبد الله (100 ألف)، خليل حسن بحر (300 ألف)، محمد الطاهر محمد حسين (200 ألف)، خليل محمد أحمد (500 ألف) بينما جلال الدين عيسى مصطفى حصل على (600 ألف فدان، ضعف مساحة مشروع الزهد الزراعي)، والقائمة تحتوي على 434 اسما [الإتحاد الوطني، 1993/4/20]. وهي مشاريع تقع على طول حزام مشروع غرب السافنا، أحد أكبر مشاريع

التنمية الريفية في أفريقيا حيث يغطي مساحة 135 ألف كيلومتر مربع في ولاية جنوب دارفور ويغطي منطقة يقدر عدد سكانها بأكثر من 2 مليون نسمة. انظر "مجلس الوزراء: إشادة بمشروع السافنا"، [الإتحاد الوطني، 1994/7/25]. ومن المهم هنا تسجيل أن المؤتمر التداولي لإقليم دارفور والذي انعقد في 24-26 نوفمبر (تشرين الثاني) 1986 تحت شعار "نحو تنمية إقليمية متوازنة" بقاعة الصداقة بالخرطوم نبه لخطورة توسع مشاريع الزراعة الآلية بالإقليم واصدر توصية "بوضع ضوابط لممارسة الزراعة الآلية ومنع الإبادة الكاملة للغطاء النباتي كما هو الحال في شرق السودان".

ويمكن بذلك التأكيد ان مسألة الأرض أصبحت مشكلة لا يمكن تجاهلها وان قضية السيطرة عليها (مراعي، مسارات ماشية، مزارع، سكن) صارت هي جوهر صراع الموارد الدموي في السودان. فما زال الإعتقاد السائد هو ان القبيلة التي لا أرض لها، هي قبيلة لا وجود لها. وعلى الرغم من ان هنالك تعبيرات تحاول تفادي التأكيد بدبلوماسية على تجاوزها لهذه المسألة لكنها تتجلى بشكل متزايد كلما برز صراع أو نزاع دموي في دارفور. وقد عبر عن ذلك أحد قياديي المشائر لقبيلة صغيرة هو محمد يعقوب (ناظر عموم قبيلة ترجم) قائلا:

> هناك مفهوم قديم هو مفهوم ملكية القبيلة لأرض معينة... ولكن في إعتقادي ان الدولة ينبغي ان تحمي الأرض، باعتبار أنها تؤول إليها حسب المنطق والقانون الإلهي يقرر أن الأرض لله وبالتالي فهي لمن يفلحها ويستفيد منها، هناك توزيع إداري ولكنه ليس تمليكا... يجب حسم مسألة ملكية الأرض نهائيا لأنها من الأساسيات... نحن نرجو المسئولين العناية بقضية تمكين ان الأرض لله ولمن يفلحها ويصلحها... واذا كان الملوك في القديم قد وزعوا الأرض، فإن الملوك الآن هم الدولة التي ينبغي عليها ان تحل جذريا قضية احتكار قبيلة ما لأرض ما".

لكن التجاني عبد القادر، ناظر قبيلة لها ثقلها في المنطقة هي المسيرية تجنب الموضوع بذكاء وقال:

> "نحن مسيرية لنا دار محددة، يدخلها رعاة من كافة القبائل، لا نمنعهم من الدخول ولا يحق لنا، فقط نقوم بتنظيم الرعي والزراعة حسما للمشاكل".

انظر "زعماء القبائل: الأرض لله وللدولة الراشدة"، [الإتحاد الوطني، 1995/1/19].

7- انظر شكل (3)، حاشية 2.

8- مراجع سنوات مختلفة صادرة عن مصلحة الإرصاد الجوية، الخرطوم، السودان.

9- كانت دارفور أكبر مساحة منطقة في السودان تحت إدارة سلطة واحدة، تم إخضاعها لأول مرة بواسطة الزبير باشا في أكتوبر (تشرين الأول) 1875 لصالح الخديوية المصرية. بقيت المنطقة مستقلة ذات حكم سلطاني لمدة 18 عاما بعد انهيار الدولة المهدوية في 1898 حتى تم ضمها إلى السودان في العام 1916 وبذلك تكون سلطنة دارفور قد استمرت نحو 4 قرون (1650-1916). عن التطورات السياسية راجع كتاب "تاريخ دارفور السياسي: 1882-1898"، لموسى المبارك الحسن، دار نشر جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 1980.

10- لدراسة شاملة عن تخلف المنطقة وفشل تنميتها انظر رسالة الدكتوراه التي قدمها عبد الرحمن أبكر إبراهيم لمعهد الدراسات التنموية بجامعة ساسكس، برايتون، المملكة المتحدة:

Regional Inequality and Under-development in Western Sudan, DPhil, Sussex University, Brighton, UK, 1987.

لم تعرف دارفور التعليم الأوسط (الإعدادي) إلا في العام 1945 عندما أنشئت مدرسة الفاشر

الوسطى بجهد شعبي، ولم تقوم الحكومة بفتح مدرسة إلا في العام 1954 عندما أنشئت مدرسة الفاشر الأميرية الوسطى.

11- كانت دارفور تدار كمديرية ثم كمحافظة ثم كإقليم. واستلهاماً لأدبيات الجبهة القومية السودانية (ميثاق السودان، 1987) التي نادت بتقسيم السودان إداريا بموجب نظام إتحادي يتطابق تقريبا مع النظام المعمول به حاليا، وتوافقا مع مقررات مؤتمر الحوار الوطني المنعقد في أكتوبر (تشرين الأول) 1989 بتبني النظام الفيدرالي أصدر رئيس الجمهورية قراره بتكوين لجنة إعادة النظر في تقسيم الولايات في أغسطس (آب) 1993 وتقدمت بتوصياتها في ديسمبر (كانون الأول) بإعادة تقسيم 9 ولايات القديمة إلى 18 ولاية غير ان القرار السياسي قضى بزيادتها إلى 26 ولاية. كانت اللجنة قد أوصت بتقسيم دارفور إلى ولايتين (شمال، جنوب) ولكن القرار السياسي رفعها إلى 3 ولايات.

12- كانت ولايات دارفور تحتوي في العام 1993 على عدد أقل من المحافظات والمحليات، فولاية شمال دارفور تم تقسيمها إلى 4 محافظات، مقسمة إلى 24 محلية؛ وولاية جنوب دارفور على 5 محافظات و38 محلية؛ بينما ولاية غرب دارفور على 6 محافظات مقسمة إلى 28 محلية. وفي العام 1997 تم إعادة التوزيع وفقا لمعيار السكان (30 ألف لكل محلية) فصارت شمال دارفور بها 4 محافظات مقسمة إلى 30 محلية وولاية جنوب دارفور 5 محافظات مقسمة إلى 50 محلية وغرب دارفور قسمت إلى 30 محلية. هنالك ضغوط سياسية متواصلة تقف خلفها قيادات عشائرية تدعو إلى زيادة عدد المحافظات وبالتالي المحليات.

13- تبعد ولايات دارفور عن ميناء بورتسودان بأكثر من ألفي كيلومتر، وعن الخرطوم بحوالي 1600 كيلومتر وحركة الطيران مازالت محدودة. وعلى الرغم من ان خطوط السكة حديد قد امتدت داخل السودان منذ العام 1898 إلا أنها لم تصل إلى دارفور بامتدادها إلى مدينة نيالا (جنوب دارفور) إلا في العام 1960. لا توجد أي شبكة طرق معبدة تربط الولايات بمناطق السودان الأخرى وشبكة الطرق المقترحة مازالت تعاني من نقص التمويل. وحتى طريق الإنقاذ الغربي (الخرطوم، الأبيض، النهود، أم كدادة، الفاشر، نيالا، الجنينة) والذي يعتبر مشروعا قوميا إستراتيجيا ينتظر ان يربط السودان بدول غرب أفريقيا ويربط مناطق الإنتاج بمراكز الإستهلاك والتصدير بتكلفة كلية 245 مليون دولار تعرض لعملية فساد عطلته.

14- يمتد شريط الحدود الغربية مع دول الجوار بطول مقداره 2450 كيلومترا، تشارك فيه ليبيا بنسبة 12 ٪، تشاد 53٪ وأفريقيا الوسطى 35٪. وبينما تشكل دول الجوار عامل تصدير زعزعة نسبة للنوايا التوسعية والهجرة والتداخل القبلي والصراعات السياسية فيها فإن مجاورتها من الناحية الشرقية والشمالية والجنوبية لولايات السودان الأخرى تشكل عوامل حماية وعمق داخلي داعم لعوامل استقرارها. لمعلومات تفصيلية انظر دراسة الجنرال أحمد محمد أحمد "دول الجوار وأثرها على الأمن القومي السوداني"، الدورة 7، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1990. وقد قامت لجنة خبراء الحدود السودانية-التشادية بعقد اجتماع في مدينة الجنينة في 20/1992/12 واتفقت على وضع علامات الحدودية بين البلدين، كما تم ترسيم الحدود المشتركة مع أفريقيا الوسطى في مارس (آذار) 1995 بمدينة نيالا [الخرطوم، 1994/11/10؛ 12/6/1994؛ 1995/2/26].

من جهة أخرى نجد ان الإحصائيات في السودان غير دقيقة لأسباب منها عدم اهتمام السلطات وقلة الكوادر المؤهلة والإمكانيات. تختلف مساحة دارفور الكلية حتى في نشرات ديوان الحكم الإتحادي. فالباحث موسى المبارك (حاشية 9) يذكر أنها 448 ألف كيلومتر مربع، ويعتقد بعض بأن عدد سكانها يعادل 21٪ من سكان البلاد. تذكر إحصائيات 1983 بأن سكان دارفور

3,093,699 نسمة بينما تذكر إحصائيات 1993 ان عدد سكان ولايات دارفور هو 3,700,000 نسمة. نشرات ديوان الحكم الإتحادي تذكر ان عدد سكان الولايات الثلاث 3,886,657 شخص [ديوان الحكم الإتحادي، التقرير الإستراتيجي السوداني 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، السودان، 1998؛ تعرف السودان: دليل السياحي، منشورات ديسكفر سودان، الخرطوم، السودان، 1999].

15- يقع جبل مرة، وهو عبارة عن مخلفات بركانية هامدة، في مركز الدائرة بالنسبة للقارة الأفريقية؛ ويتفرع منها سلسلة من الجبال والتلال الصخرية. تبلغ مساحته ضعف مساحة دولة الكويت وتعتبر مدينة زالنجي المركز الإداري والتجاري للمنطقة. الحد الشرقي للمنطقة هو جبل مرة نحو مدينة الفاشر (المركز الإداري العربي للإقليم) وإلى الجنوب تقع مدينة نيالا (المركز الإقتصادي للإقليم)، وتقدر كمية خام الحديد الموجودة في المنطقة بحوالي بليوني طن ذي الجودة العالية في مناطقه الشمالية. وتقدر كمية الأمطار التي تسقط خلال الفترة من أبريل (نيسان) إلى سبتمبر (أيلول) بحوالي 21 مليار متر مكعب. وتشتهر المنطقة بزراعة المدرجات ودقة استعمال خطوط الكنتور في الري. توجد في المنخفضات السفلى للجبل سهول خصبة تمر فيها مياه جارية على مدار العام ومتجة إلى غربها وديان أكبرها وأشهرها وادي أزوم. ويعتبر المثلث الواقع بين سوني ودريات والملم مركز ثقل استراتيجي عسكري وسكاني واقتصادي لقبيلة الفور حيث ينتج أكثر من 80٪ من احتياجاتها الغذائية. منذ قديم الزمان كانت حركة الرعاة من شمال دارفور إلي جنوبها تكون عبر 11 مرحال (مسار) تبدأ من وادي هور شمالاً حتى بحر العرب في أقصى جنوب دارفور ومن الإتجاه الشمالي الغربي لدارفور الكبرى حتى أم دافوق في الجنوب الغربي. وتتفرع هذه المراحيل إلى مرحال شرق جبل مرة ويضم 6 مراحيل ومرحال غرب جبل مرة ويضم 5 مراحيل.

16- راجع دراسة الدكتور فؤاد إبراهيم

Ecological Imbalance in the Republic of the Sudan: With special reference to desertification in Darfur, by F. Ibrahim, Bayreuth, Germany, 1984.

17- انظر مرجع الحاشية 3.

18- تم تأسيس تنظيم "جبهة نهضة دارفور" في العام 1963، وكان السيد أحمد إبراهيم دريج (زعيم المعارضة خلال فترة التعددية الثانية، حاكم دارفور السابق، قبيلة الفور) رئيسا لها والدكتور علي الحاج محمد (القيادي البارز في الجبهة الإسلامية القومية، وزير الشؤون الإتحادية، قبيلة البرنو) نائبا للرئيس والدكتور علي حسن تاج الدين (عضو مجلس رأس الدولة خلال الفترة التعددية الثالثة، حزب الأمة، قبيلة مساليت) سكرتيرا لها.

أحمد دريج سياسي ورجل أعمال (الخليج، السودان، يتشوانا)، بدء حياته موظفاً في مصلحة الإحصاء وتدرج في العمل العام من وزير إلى أن صار حاكما لإقليم دارفور في العام 1981. عمل في مطلع عقد سبعينيات القرن العشرين مستشارا ماليا وإداريا لحاكم إمارة أم القوين ومستشارا للجنة الدستورية لتأسيس اتحاد الأمارات العربية. أسس "التحالف الديمقراطي السوداني" في يناير (كانون الثاني) 1994، وهو عضو في الهيئة القيادية للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض. عن تجربة دريج في العمل العام انظر "مشاكل دارفور هي التي قادتني للعمل السياسي"، (الخرطوم، 2-11/10/1994].

19- انظر دراسة "المجتمع الريفي السوداني: حركته واتجاهاته"، عبد الغفار محمد أحمد وشرف عبد الله حرير، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، الخرطوم، السودان، 1982.

20- انظر حاشية 16.

21- راجع دراسة أوفاهي
State and Society in Darfur, by R. O'Fahey, CH & Co, London, UK, 1980.

22- راجع كتاب الدكتور الإسكندر دي وال عن مجاعة دارفور
Famine That Kills: Darfur, Sudan, 1984-1985, by Alex De Waal, Clarendon Press, Oxford, UK, 1989.

23- راجع دراسة الدكتور محمد سليمان
"Civil War in the Sudan: From ethnic to ecological conflict", *The Ecologist*, vol 23(3), 1993.

24- انظر حاشية رقم 10.

25- انظر
"Poverty versus Affluence: The fiasco of rain-fed mechanisation in Renk District, Southern Sudan", by P. Gore in *Agrarian Change in the Central Rainlands, Sudan*, edited by M. Salih, SIAS, Uppsala, Sweden, 1987.

26- يحتكر السودان 85٪ من الإنتاج العالمي للصمغ العربي، ويشكل ثالث أكبر مصدر لعائد الصادرات حيث يحقق في المتوسط 70 مليون دولار سنويا. يشهد تهريبه من السودان إلى إرتريا وأفريقيا الوسطى وتشاد نشاطا كبيرا في السنوات الأخيرة وهنالك دلائل في ضلوع شركات إسرائيلية في ذلك الأمر. كانت تجارته محتكرة لشركة الصمغ العربي ولكن تحت شعار سياسة التحرير الإقتصادي لحكومة الإنقاذ ولصالح بعض التجار المحسوبين على الجبهة القومية الإسلامية تم إنشاء شركة الخرطوم لتصنيع الصمغ العربي GAPC في العام 1994.

27- راجع تقرير البنك الدولي عن أحوال الإقتصاد السوداني
Country Report: Sudan 1992, World Bank, Washington DC, USA, 1992.

28- خلال الفترة من 1990-1997 كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي تتراوح بين 29٪ إلى 48٪ من إجمالي الناتج المحلي. أهمية قطاع الثروة الحيوانية تنبع من انه ساهم في الفترة نفسها بشكل تصاعدي في ناتج القطاع الزراعي بنسبة تراوحت بين 12٪ في العام 1990 وارتفعت تدريجيا لتصل إلى 20٪ بينما كان إسهام القطاع المروي لايتراوح بين 11٪-14٪ وإسهام القطاع التقليدي لا يزيد عن 7٪ والغابات لاتتجاوز 3٪ والزراعة الآلية لا يتجاوز 4٪. ناهيك عن عمليات التهريب الواسعة النطاق عبر الحدود إلى ليبيا وأفريقيا الوسطي ومصر، ففي العام 1994 قدرت السلطات ان السودان يخسر سنويا 60 مليار جنيه (42 مليون دولار) أي ما يعادل العائد من جميع الضرائب المباشرة التي حددتها الميزانية العامة للدولة في ذلك العام [الخرطوم، 1994/7/24].

شهد قطاع الثروة الحيوانية ومنذ نهاية العقد السابع من القرن العشرين عمليات تعليمية متتالية تهدف

إلى إستغلال امكانياته الكامنة والتي تقدر بحوالي 400 مليار دولار. فقد تم تأسيس المؤسسة العامة لتسويق الماشية بتكلفة كلية بلغت 57 مليون دولار بدعم 25 مليون قرض من البنك الدولي في مايو (آيار) 1977، لتعمل في مجال تنظيم تجارة الماشية ومنتجاتها داخل وخارج السودان. وتم إنشاء مشروع طرق الماشية بتمويل من البنك الدولي والإيفاد، ويشمل طريقين أحدهما يبدأ من برام بجنوب دارفور ويمر ببابنوسة والنهود وكادقلي وحتى كوستي والثاني يبدأ من نيالا وينتهي في امدرمان مرورا بالضعين والنهود والأبيض ويهدف إلى زيادة أعداد الماشية الواردة للتصدير من مناطق غرب السودان وشمال بحر الغزال. وعلى هدى محاولات الجبهة الإسلامية تدعيم سيطرتها على القطاع من خلال نشاطات شركة الرواسي مارس بنك الثروة الحيوانية نشاطه في مايو (آيار) 1993، وألحقت به المؤسسة العامة لتسويق الماشية وشركة طرق الماشية. ثم تدرج الأمر خطوة أخرى للأمام حيث تم تأسيس بنك منتجي الماشية الوطني في يونيو (حزيران) 1994؛ وتم إنشاء الشركة القومية لصادرات المواشي في سبتمبر (أيلول) 1994 بهدف تحقيق أكبر عائد من صادرات الأبقار ولحومها. وصرحت الحكومة في نهاية العام ان صادرات الماشية يمكن ان تهيئ للبلاد عائدا سنويا بأكثر من مليار دولار وذلك عبر تصدير 3 ملايين رأس حيث الإنتاج السنوي من الماشية يتراوح بين 24-27 مليون رأس [الخرطوم، 1994/8/3]. ومنذ العام 1995 منحت وزارة التجارة الخارجية أولوية خاصة لصادرات الماشية بإلغاء ضريبة الصادر لتدعم من موقفها التنافسي في أسواق الشرق الأوسط. الجدير بالذكر هنا ان وزارة التجارة كانت قد أصدرت قرارا في وقت سابق بأن تكون صادرات السلع الرئيسية (الماشية + الحبوب الزيتية + الصمغ العربي) حكرا على الحكومة أو شركات مساهمة عامة.

29- ذكرت ورقة "أبعاد النهب المسلح وأسبابه"، المقدمة من حكومة إقليم دارفور إلى مؤتمر أمن الإقليم بأن عمليات النهب المسلح بدأت بوادرها العام 1974 وظهرت بحجمها الكبير العام 1979 وان أول نهب مسلح كانت على مشارف مدينة كبكابية العام 1981 وارتفعت نسبته مع بداية حركة لجوء تشادية [الأيام، 1988/1/17]. وقد سجل مؤتمر أمن دارفور بمدينة الفاشر في 5-1/7/ 1988 ان جملة البلاغات خلال الفترة 1983-1987 كانت 1053، كان القتلى فيها 204 والمصابين 586 وفقد 7350 رأس من الماشية وكانت أموال نقدية مستردة حوالي 53 مليون جنيه (11 مليون دولار)، وكان ضحايا القوات النظامية 32 شخصا؛ انظر "النهب المسلح نتيجة مباشرة للحروب الأهلية في تشاد"، [السوداني، 1988/1/14]. وسجل تقرير بعثة مفوضية الإغاثة عن آثار النزاعات في جنوب دارفور في تقريرها المؤرخ 1989/1/30 بأن:

> "تأثرت منطقة وادي صالح بالأحداث بصورة كبيرة وبشعة. فقد أحرقت 57 قرية بالكامل كما شرد 44 ألف مواطن وفقد حوالي 29 ألف رأس من الماشية وأحرقت 12 ألف طن من المواد الغذائية وقدرت الخسائر بوادي صالح بحوالي 54 مليون من الجنيهات (4 ملايين دولار)".

وحصرت البعثة آثار النزاع على 300 قرية يعيش بها أكثر من 17 ألف أسرة. ورغم ذلك لا يمكن تقديم حصر مؤكد لخسائر النزاعات في ولايات دارفور. فقد ذكر السيد الطيب عبد الرحمن مختار، مدير شرطة إقليم دارفور في نهاية العام 1989 ان:

> "النهب المسلح تسبب في دمار الإقليم إقتصادياً. وتقدر كمية المال المنهوب خلال 3 سنوات الماضية (86-1989) بأكثر من 25 مليون جنيه (5 ملايين دولار)؛ وبلغ عدد الذين إستشهدوا من رجال الشرطة خلال نفس الفترة 97 شهيدا يقابلهم 6 في كل أنحاء السودان... المشكلة في دارفور أكثر تعقيدا من مشكلة الجنوب".

انظر "الوضع المضطرب في تشاد هو السبب الرئيسي"، [الشرق الأوسط، 1989/10/10]. وكان

السفارة السودانية قد أصدرت بياناً "توضيحياً" في العام 1991 حول الوضع في دارفور ذكرت فيه ان:

> "الخسائر الناجمة عن جرائم النهب المسلح بلغت 17 مليار جنيه (8 مليون دولار) بالإضافة إلى فقدان 1½ مليون رأس من الماشية ووفاة 1500 مواطن وقتل 100 ضابط وجندي من القوات النظامية"

[الشرق الأوسط، 1991/10/15]. وفي فبراير (شباط) 1992 أعلن السيد الطيب محمد خير، والي دارفور، ان خسائر الولاية بسبب الحروب الأهلية والنهب المسلح خلال 10 سنوات تجاوزت 23 مليارا من الجنيهات (10 مليون دولار) مما أحدث إنهيارا تاما في خدمات التعليم والصحة [الإنقاذ الوطني، 1992/2/14]. وقدر الجنرال الطيب عبد الرحمن مختار في منتصف العام 1993 ان الخسائر بسبب النزاع المسلح بين الفور والقبائل العربية منذ بداية الحرب في مارس (آذار) 1983 تقدر بحوالي 1500 قتيل والخسائر المالية بأكثر من 50 مليون جنيه (15 مليون دولار) بخلاف المال المنهوب من القرى المدمرة، انظر مقابلته "النهب المسلح وانتشار المخدرات والسلاح غير المرخص دمرت بنية المجتمع الدارفوري"، [السودان الحديث، 1993/6/7]. وفي العام 1997 صرحت مصادر رسمية بأن النزاعات تسببت في خسائر مالية بلغت أكثر من 30 مليار جنيه (15 مليون دولار) و20 ألف مواطن بين قتيل وجريح، [الشرق الأوسط، 1997/1/11].

30- اتهمت الحكومة السودانية على لسان الدكتور رياك مشار حركة تحرير شعوب السودان بالضلوع في المواجهات العنيفة بين قبيلتي الدينكا والرزيقات في جنوب دارفور والتي راح ضحيتها أكثر من 350 شخصا بين جريح وقتيل. وذكر بأن الهجوم المتكرر من قبائل الدينكا المدعومة من "الحركة" هو "هجوم منظم لزعزعة الأمن والإستقرار بالمنطقة والنيل من وجود الرزيقات في الولاية"، [عكاظ، 14/ 1998/4].

أصدر السيد الصادق المهدي، وبعد صمت تجاوز 10 سنوات عن أحداث دارفور والنزاعات الدموية منذ آخر مرة خاطب فيها الجمعية التأسيسية (البرلمان) عن الموضوع في مارس (آذار) 1987 بيانا اتهم فيه الحكومة السودانية باشعال فتنة قبلية وعرقية ودينية واستقطاب المواطنين في مناطق التماس في قوات الدفاع الشعبي تحت ستار مجاهدة الكفار. وذكر في بيانه ان حزب الأمة وكيان الأنصار

> "إستطاعا بالتعاون مع 'حركة تحرير شعوب السودان' والقيادات القبلية المحلية التوصل إلى إتفاق فبراير (شباط) 1990 الذي ساعد على بسط السلام على طول خطوط التماس وفتح المجال للتعاون بين قبائل المنطقة".

[الشرق الأوسط، 1998/5/11]. وعقد الدكتور جون قرنق، رئيس حركة تحرير شعوب السودان، إجتماعا في القاهرة في الإسبوع الثاني من أغسطس (آب) 1998 مع مجموعة من ممثلي قبائل التماس في غرب السودان (البقارة في كردفان ودارفور ودينكا بحر الغزال والنوير والنوبا) ناقش خلاله أوضاع تلك المناطق وسبل معالجة النزاعات القبلية للمنطقة ومناقشة ترتيبات عقد مؤتمر لأهل مناطق التماس يهدف إلى تحقيق السلام والإستقرار على المستويين المحلي والسياسي. وأشار القائد العسكري يوسف كوه مكي، إنه عقد اتفاقا مع المسيرية في العام 1993 والحوازمة العام 1995، مازالت سارية المفعول، ووصف هذه الإتفاقيات بأنها نموذج عملي لما يمكن تحقيقه عبر الحوار والتفاهم. شارك في اللقاء عبد الرسول النور والمهندس مادبو [الخرطوم، 1998/8/17].

31- نشر حرير هذا الجدول في الكتاب الذي حرره مع تيرجي تفيدت باللغة الإنجليزية العام 1993 ***Short-Cut to Decay: The case of Sudan***, NAI, Uppsala,

Sweden.

والذي ترجمه مبارك علي عثمان ومجدي النعيم، تحت عنوان "السودان: الإنهيار أو النهضة"، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة، مصر، 1997. وقد أضاف الدكتور التجاني السيسي (حاكم دارفور) في دراسه له عن النزاعات في دارفور 12 مؤتمرا للصلح تغطي الفترة من 1990-1997 كان آخرها مؤتمر الجنينة للصلح بين المساليت والعرب. راجع

Darfur Conflicts: Causes and solutions, Spotlight, SCF, Cambridge, UK, 1999.

32- يعتبر الزغاوي آدم يعقوب دوسة من أغنى أغنياء السودان، والمهندس بشير جماع (وزير الري، حزب الأمة) من أهم قياداتهم السياسية القومية. وهنالك شكوك متداولة بأنهم يطمحون في تكوين دولة الزغاوة الكبرى لتوحيد عشائرهم التي تعيش حاليا بين تشاد والسودان. لمعلومات إضافية عن قبيلة الزغاوة راجع كتاب الدكتور محمد أبكر سليمان "الزغاوة: ماضي وحاضر"، الكويت، 1988. وراجع كذلك الدراسة القيمة التي قامت بها الباحثة الألمانية إيكا قروفيرت، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة بريمن خلال الفترة من فبراير (شباط) إلى سبتمبر (أيلول) 1988 عن منطقة كتم وتم نشرها مؤخرا في كتاب

Making a Living in Rural Sudan: Production of women, labour migration of men, and policies for peasants' needs, by E. Grawert, MacMillan Press, London, UK, 1998.

تضمن خطاب السيد الصادق المهدي (رئيس الوزراء) أمام الجمعية التأسيسية (البرلمان) في 3/21/ 1987 إتهاما مبطنا لقبيلة الزغاوة بإنها وراء عمليات النهب المسلح. وعن تجاوزات القوات المسلحة في حق الزغاوة، ورصد حملات "التخطيط لإبادة قبيلة الزغاوة ولإشعال الفتنة بينها وبين القبائل الأخرى"، انظر خطاب للرئيس عمر البشير من "أبناء الزغاوة بالعاصمة والأقاليم مايو (آيار) 1991؛ وخطاب إلى الجنرال عمر البشير من "أسرة شهداء جبل دبليكورة عن أحداث تصفية مواطني خزان جديد والشعيرية بواسطة الجيش (دون تاريخ)؛ وتقرير وافي من 7 صفحات عن "الصراعات القبلية في إقليم دارفور"، كتبه الخبير الزراعي بمؤسسة تنمية غرب السافنا الأستاذ عبد الباقي العوض، مؤرخ 1991/11/19؛ وشهادة شخصية لأزهري محمد علي أبوسم، طالب بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر مؤرخة 1998/8/16 [كلها موجودة في ملف "دارفور"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]. انظر أيضا "جحافل النصر للقضاء على النهب المسلح"، [الشرق الأوسط، 1991/10/22] وتقرير عن عمليات طوف تحرك من نيالا بقيادة العقيد بكري سيد أحمد وآخر بقيادة العقيد حسين حامد تحرك من مدينة الفاشر أتهموا فيه بحرق وتصفية سكان 27 قرية في منطقة خزان جديد في 1990/9/24 [آفاق جديدة، يناير 1993]. وكان قد نشرت في آخر العام 1993 أنباء عن تجريدة حكومية سميت "خاتمة المطاف" تستهدف قبيلة الزغاوة [الإتحادي، 1993/11/30].

واندلعت نزاعات عدة بين قبائل الفور والزغاوة من جهة والقبائل العربية طوال العام 1994، وشهدت المنطقة قتالا حادا بين الجانبين. وكانت الأسباب هي ان القبائل العربية إنتهكت شروط الصلح وتوغلت إلى شمال دارفور مدعومة بقوات الدفاع الشعبي إلى مناطق المهاجرية مرورا إلى منطقة الشعيرية ومنها إلى منطقة ميرشنك بشرق جبل مرة معتدية على المزارع وقضت على المحصول قبل الحصاد [الإتحادي، 1994/11/1]. وامتدت ساحة الصدامات إلى ان تم توقيع وثيقة عهد بين الرزيقات والزغاوة في مدينة الضعين (جنوب دارفور) لإنهاء النزاع الذي كان، مرة أخرى، بسبب المياه والأراضي ومسارات الرعاة [الإتحاد الوطني، أخبار اليوم، السودان الحديث، 1996/10/4].

33- هنالك مراجع عديدة رصدت مسألة انتشار السلاح في دارفور وأثره على الأمن منها دراسة "راصد أفريقيا" التي نشرتها في أبريل (نيسان) 1990:

The Forgotten War in Darfur Flares Again, Report 6, Africa Watch, London, UK, 1990.

انظر أيضاً "حكومة ولاية دارفور،الخطة الأمنية: أبريل نيسان) – سبتمبر (أيلول) 1991" والتي حددت معايير نجاحها في:

> "ان تحصل الحكومة على 40٪ من السلاح الموجود في يد المواطنين وان تكون 70٪ هي نسبة إختفاء السلاح عن المسرح وان نسبة الإستقرار الأمني ستكون 90٪ بإذن الله".

(مخطوط بيد أحمد إبراهيم الطاهر (عضو هيئة الشورى العامة للجبهة القومية الإسلامية، والوالي بالإنابة وقتها والمستشار الحالي لرئيس الجمهورية للشؤون الإتحادية)، دوزنر تاريخ، ملف "دارفور"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني). وأصدرت الحكومة تعديلا لقانون الأسلحة والذخائر لعام 1991 بتشديد العقوبة إلى حد الأعدام للحيازة والإتجار [الشرق الأوسط، 1991/9/20]. وصرح الجنرال عثمان إبراهيم، مدير شرطة دارفور ان التقديرات تشير إلى ان كمية الأسلحة غير المرخصة تبلغ 100 ألف قطعة [الإنقاذ الوطني، 1991/11/24]. وفي منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) 1991 أعلن ان حملة الوالي الدكتور الطيب محمد خير والذي عين في سبتمبر (أيلول) تمكنت من مصادرة 34 نوعا من السلاح وجمعت 30 ألف قطعة. انظر "والي دارفور: لا وجود لأي قوات أجنبية في الإقليم وخطتنا الأمنية حققت نجاحا كبيرا"، [الشرق الأوسط، 1992/1/24]. وفي فبراير (شباط) أكد الجنرال عثمان إبراهيم عثمان، مدير شرطة ولاية دارفور الكبرى "إستقرار الأحوال الأمنية بالولاية" وأنها أصبحت في حالة أمنية طبيعية إلا من حوادث فردية طفيفة [السودان الحديث، 1992/2/15]. وشرعت الحكومة في نهاية الأسبوع الأول من أبريل (نيسان) 1992 في تدريب ألف من مشائخ الأدارة الأهلية في معسكري القطينة وأبوعشر [الإنقاذ الوطني، 2/15/ 1992]. ورفع والي دارفور حالة الطوارئ في مايو (آيار) 1992 وذلك في "أعقاب الإستقرار الذي شهدته الولاية مؤخرا مشيرا إلى إعلانها خالية من السلاح"، [الإنقاذ الوطني، 1992/5/29]. وبلغ الحماس بالحكومة إلى درجة ان صرح الدكتور غازي صلاح الدين، وزير الدولة برئاسة الجمهورية وقتها، لوكالة الأنباء السودانية سونا:

> "ان تكون دارفور في القريب العاجل من أميز ولايات السودان مما يجعل خيراتها تفيض عليها وعلى الدول المجاورة".

[الإنقاذ الوطني، 1992/11/30]. وقد أكد فؤاد عكاشة، رئيس الجهاز المركزي للشؤون القبلية على

> "إنتهاء ظاهرة الصراعات القبلية التي كانت سائدة خلال العهود السابقة... ان عهد ثورة الإنقاذ أقام مؤتمرات الصلح ونشر الوعي بين المواطنين ووحد هموم القبائل وأهدافها وسيادة حكم القانون بينها".

[السودان الحديث، 1993/4/24]. وبحلول يوليو (تموز) 1994 أعلن التجاني حسن الأمين، والي شمال دارفور ان الولاية تمكنت من إنهاء عمليات النهب المسلح وعصاباته [الخرطوم، 7/18/ 1994]. كما ذكرت السلطات لاحقا من انها تمكنت من جمع أكثر من 131 ألف قطعة سلاح من المواطنين خلال العام 1992 وحده [الشرق الأوسط، 1997/1/11]. وأعلنت الحكومة على لسان وزير الداخلية انها قد اتخذت كافة الإحتياطات اللازمة على المدين القصير والطويل لمنع تكرار مثل تلك الأحداث [السودان الحديث، 1996/10/10]. لكن رغم كل ذلك استمرار انفجار النزاعات الدموية بين القبائل والعشائر. ولم يمض وقت طويل قبل أن تدفع انفجارات النزاعات إلى أعلان رئيس الجمهورية الجنرال البشير فرض حالة الطوارئ في كل ولايات دارفور لمواجهة تصاعد حدة الصدامات الدموية [الحياة، 1997/12/23]. تاندلعت الصدامات المسلحة بين قبيلة المساليت

والقبائل العربية بسبب الأراضي والمسارات وأسفرت عن 20 قتيلاً بالإضافة إلى أعداد مضاعفة من الجرحى، وأضرار تعادل 375 ألف دولار [القدس، 1998/3/19]. وشهدت المعارك ذروتها في الأسبوع الأخير من يناير (كانون الثاني) 1999 بتصفية عدد من العمد والمشايخ كانت تقوم بدور الأجاويد (وسطاء) وتثبيت آلية للتفاوض بين قادة الرعاة العرب [الخرطوم، 1999/1/25]. وأصدر حزب الأمة بياناً عن الأحداث اتهم فيه الحكومة باعتماد سياسة فرق تسد وزرع الفتنة بين القبائل وتحريضها على محاربة بعضها فتسببت في صراعات بين المساليت والعرب، وبين الرزيقات والزغاوة. وأضاف البيان ان:

> "النظام يتحمل المسؤولية لأنه تسبب في هذه الأحداث بسياساته التي طبقها في إقليمي كردفان ودارفور بغرض محاربة النفوذ التقليدي لحزب الأمة، وقام بتشتيت القبائل الكبيرة وتقسيمها وتعيين أمراء موالين على رأسها".

[الخرطوم، 1999/1/27]. وأمام استمرار حالة التدهور الأمني وتصاعد حدة النزاع أصدر الجنرال عمر البشير، رئيس الجمهورية قرارا بتعليق سلطات ولاية غرب دارفور في حفظ الأمن والنظام العام، وأصدر أمرا بتشكيل لجنة عمل برئاسة الجنرال محمد أحمد الدابي [الحياة، 1999/2/2]. فتح ذلك القرار باب الصراع بين الوالي يحي عبد الرحمن (ينتمي إلى قبيلة صغيرة هي الأرنقا) والسلطات المركزية واتهامه لأيدي خفية تؤجج الصراع في الولاية وان السلطات المركزية متحازة لصالح القبائل العربية [الشرق الأوسط، 1999/2/5، 1999/2/11، 1999/2/22]. بينما اتهم الجنرال محمد عثمان يس، الناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش، قوى أجنبية وحزبية (لم يسمها) بإثارة الفتنة بين قبائل دارفور [الحياة، 1999/2/7]. وتركزت النزاعات حول المراعي وأدت إلى خسائر في الأرواح (300) وجرحى (14) وإحراق 45 قرية وتشريد 1056 أسرة . ثم في الأسبوع الأول من يونيو (حزيران) 1999 توقيع اتفاق صلح بين قبيلة المساليت (زراع) والقبائل العربية (رعاة) بضع حدا (مؤقتا) للنزاع وتم الإتفاق بأن تدفع الدولة مبلغ 146 مليون جنية (60 ألف دولار) إلى المساليت ومبلغ 6 ملايين جنية (2400 دولار) إلى القبائل العربية كديات (فدية) عن القتلى [الشرق الأوسط، 1999/6/7]. وتم رسميا إنهاء مهمة الجنرال الدابي (مدير جهاز الأمن الداخلي سابقا) رسميا في أغسطس (آب) 1999 .

34- انظر صلاح آل بندر "مأزق الإتفاق الليبي-التشادي في الجزائر وبداياته"، [الحياة، 9/19/ 1989]. انظر، أيضا، حاشية رقم 6.
صارت دارفور ساحة للنزاع بين المليشيات التشادية المختلفة للأطماع الليبية وسعيها لتأمين نفوذها ومصالحها في المنطقة بدعم قوات شيخ بن عمر (المجلس الثوري الديمقراطي) وعبور 1½ ألف مسلح من الفيلق الإسلامي المكون من جنسيات مختلفة (عربية وأفريقية) إلى واحات شمال دارفور (قيادتها بئر سندية ومعسكراتها بواحة النخيل ووادي المور). هاجمت وقتها 3 آلاف من مليشيات القبائل العربية في دارفور منطقة جبل مرة مدعومة بعناصر من كردفان فأحرقت 40 قرية وأجبرت 40 ألفا من الفور على النزوح إلى خارج المنطقة. وقد كان العنصر الجديد في معارك 1989 المنبئة والتي أسفرت عن خسائر جسيمة في فترة اسبوع واحد خلال شهر مايو (آيار) كان مساندة قبيلتي بني هلبة والسلامات التشاديتين العربيتين قبائلهم السودانية ضد قبيلة الفور الأفريقية ودعم جهات تشادية رسمية لهذا القتال. انظر "متى تتوقف نافورة الدم في دارفور"، [السياسة، 1989/6/13].

35- تمتد جذور النزاعات بين الفور والقبائل العربية إلى سياسة الدولة الإستعمارية في زعزعة حكم السلطان الفوراوي علي دينار. فقد قامت بقيادة ونجت باشا بتقديم دعم سري عسكري ومادي لمليشيات القبائل العربية (الرزيقات + الحبانية + بني هلبة) وبإشراف هارولد ماكمايكل (مدير الإستخبارات) حتى تم قتل السلطان علي دينار في جبل مرة في 1916/11/6. انظر، أيضا،

الدراسة التي أعدها العميد علي عبد العزيز مسند "المشاكل الأمنية بولاية دارفور وأثرها على الأمن القومي السوداني"، الدورة 8، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1991. انظر أيضا المقابلة مع الجنرال أبي القاسم إبراهيم محمد (حاكم دارفور السابق) والتي ذكر فيها إنه بصدد إعداد كتاب عن أيامه في دارفور "في ضيافة كرسي أخبار اليوم الإسبوعي"، [أخبار الأسبوع، قصاصة من دون تاريخ، ملف دارفور، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

36- انظر صلاح آل بندر "قلق من دخول القوات التشادية شمال دارفور"، [الحياة، 9/18/ 1990]. تعددت الرؤى في أسباب النزاعات في دارفور بين اتهامات بأن الأمر هو مجرد تآمر على الهوية والعنصرية والى تلك التي ترجع جذورها إلى ضعف الوازع الديني. وكانت مذكرة قيادة القوات المسلحة التي قدمتها للقيادة السياسية خلال الفترة التعددية الثالثة في فبراير (شباط) 1989 قد حددت "أن مهددات الأمن القومي السوداني لعديدة ولكن نشير إلى أكثرها خطورة وهي:-

* التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي.
* الإنهيار الإقتصادي والتضخم والغلاء.
* نمو المليشيات المسلحة والإختلال الأمني.
* إفرازات الحرب بالجنوب.
* تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.
* إفرازات الصراع المسلح الدائر في دارفور".

وخلال فترة التعددية الثالثة تبادلت أطراف النزاع الإتهامات بالتطهير العرقي حيث شجب وفد الرزيقات (شمال دارفور) للخرطوم موقف قبيلة الفور باعتباره مخططا شاملا لتصفية العنصر العربي في دارفور وخلق صراع بينه وبين القوات المسلحة. أكد الوفد وجوب الحرص من مؤامرات بعض أبناء الفور وحلفائهم من المعادين للقبائل العربية [الأسبوع، 1988/5/10]. بينما ذكرت بعض المصادر ان موقف الحكومة بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 كان أيضا في الإتجاه نفسه حيث تبنت خطة لتمزيق إقليم دارفور بعد أن توصل الدكتور الترابي لإستنتاج مفاده ان:

"الإسلاميين من القبائل الزنجية صاروا يعادون الحركة الإسلامية. وتهدف خطة الجبهة الإسلامية إلى تأييد القبائل العربية بإتباع الخطوات التالية: التهجير القسري للفور من جبل مرة وحصرهم في وادي صالح ونزع سلاحهم كليا؛ وإعادة توطين المهريا والعطيفات والعريقات (قبائل عربية)، وعدم إعادة السلاح للزغاوة وتهجيرهم من كتم إلى أم روابة (ولاية شمال كردفان)، وتسليح القبائل العربية وتمويلها بحيث تكون نواة التجمع العربي الإسلامي".

[السودان، 1992/2/20]. ومن اللافت للنظر ان مجموعة من مثقفي ولايات دارفور بولاية الخرطوم عقدوا عددا من الإجتماعات المكثفة وبعد مداولات استقر الرأي على ان أهم أسباب النزاعات التي إشتعلت بدارفور هي:

"ضعف الوازع الديني وعدم الالمام التام بأحكام الشرع الحنيف وسط أبناء الولاية وتفشي الأمية بصورة مستشرية وبعد المثقفين من أبناء الولاية عن أهليهم... بالإضافة إلى التمسك بعادات بالية وتقاليد عفا عنها الزمن".

وتم تكوين وفد برئاسة المهندس صالح عبد الله وعدد من رجال الدين للطواف للوعظ بالولايات في "تغير الخير" في الفترة من 27 مايو (أيار) إلى 2 يونيو (حزيران) 1991. انظر "آن الأوان لنزع السلاح ونشر السلام"، [السودان الحديث، 1991/8/24]. هنالك، ايضا، تيار في الحركة السياسية السودانية يعتقد بأن النزاعات الموجودة بين العرب والفور، أو بين القبائل العربية والأفريقية بشكل عام، اختلافات سطحية لا جذور لها رغم تصاعدها الخطير وخسائرها الجسيمة لأن

"قبيلتي الفور والعرب تعطنان معاً على مر السنين بسلام منطقة جبل مرة أي لا دواعي تبرز نشوبها وتصاعدها كالنار على الهشيم وتستعصي حتى على رجالات دارفور من ذوي الرأي والحكمة التغلب عليها في حينها وتتفاقم وتؤدي إلى ما أدت إليه من خسائر والأضرار اللهم إلا المرجعية بأن هذه مشيئة الله في صيرورة الحياة وكان أمر الله قدرا مقدورا فلا يجوز اليأس من تكرار المحاولة ثم المحاولة المخلصة لاحتواء المشكلة".

انظر مقالة الأستاذ يوسف أحمد البارى "قبائل دارفور تبحث عن السلم والمصالحة"، [السياسة، 1989/5/27]. في الوقت نفسه حدد فيه الشيخ حماد عبد الله جبريل، عمدة قبيلة العرقات والشيخ إبراهيم عبد الله جادالله، عمدة المطيفات ومن واقع معايشتهم للمأزق ان "النهب المسلح وقلة المراعي ومصادر المياه تواجه الرحل"، [السودان الحديث، 1994/9/26].

للتعرف على وجهة نظر مراقب أجنبي عاصر الأحداث راجع تقرير تفصيلي من 22 صفحة يغطي الفترة من 1982 إلى 1990 كتبه خبير اقتصادي بريطاني عمل لمدة 7½ عاما في المنطقة مستشارا لمشروعي جبل مرة وغرب السافنا عنوانه

"Tribal Administration or No Administration: The choice in Western Sudan"

وقد كتبه ووزعه بصفة شخصية لعدد من المؤسسات الرسمية البريطانية ومنظمات حقوق الإنسان المهتمة بالشأن السوداني. خلاصة التقرير تركز على أن ليس هنالك مؤامرة ضد الفور بقدر ماهو ناتج من تعارض مصالح أخذ منحا عنيفا لغياب دور الحكومة المركزية وضعفها وتصدع قدرة الإدارة المحلية على إدارة النزاعات والسيطرة عليها [دون تاريخ، ملف "دارفور"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

37- كتب الباحث شرف حرير (ينتمي إلى قبيلة الزغاوة) المتخصص في الأنثروبولوجيا الإجتماعية رسالته عن النظام السياسي لقبيلة الزغاوة في جامعة بيرجن بالنرويج العام 1987. ومنذ تلك الفترة نشر عددا من الأبحاث والمقالات عن "الحرب الأهلية" في دارفور من أهمها كتابه الذي حرره بالمشاركة مع الباحث تيرجي تفيدت (حاشية 31). ودراسته التي نشرها مركز دراسات التنمية، بيرجن، النرويج،

Racism in Islamic Disguise, 1992.

ودراسته عن النزوح والنزاعات في دارفور

"Militerisation of Conflict, Displacement and the Legitimacy of the State: A case study from Darfur, Western Sudan", in *Conflict in the Horn of Africa: Human and ecological consequences*, edited by T. Tvedt, EPOS, Uppsala, Sweden, 1993.

38- انظر حاشية 15، والحاشية 37.

39- كان إعلان "حركة تحرير شعوب السودان" في نوفمبر (تشرين الثاني) 1991 ان قواته تمكنت من العبور إلى إقليم دارفور مؤشرا خطيرا بدخول الحرب الأهلية السودانية مرحلة جديدة، واعتبرها مراقبون غربيون انها قد تكون "البداية لعملية إنهيار النظام العسكري القائم" في الخرطوم [الحياة، 11/ 1991/11]. حيث ذكرت البيانات العسكرية ان قوات "الحركة" بقودها عبد العزيز آدم الحلو (ضابط سابق في الجيش) باتت على بعد 8 كيلومترات من مدينة زالنجي [الشرق الأوسط، 12/7/

1991]. وقد شددت "الحركة" وقتها على ان

"مايحدث في دارفور ليس عصابات نهب مسلح وإنما هو كفاح مسلح منظم لتحرير شعب غرب السودان من قمع الخرطوم".

لكن أحمد دريج (حاكم الإقليم السابق) لم يظهر حماساً للعملية العسكرية واعتبرها مجرد حركة محدودة قام بها

"بعض المتطرفين من أبناء المنطقة بعد تزايد شعورها باليأس والإحباط... ان الشعور بعدم إنصاف مناطق الشرق والغرب والجنوب ظل موجودا على الدوام طوال العهود السابقة".

[الحياة، 1991/11/12]. واعتبرها الدكتور لام أكول بأنها مجرد كذبة "القصد من ترويجها إظهار فرنق بأنه سيطر على زمام الأمور". [الحياة، 1991/11/19]. إتضح بعدها ان قوة مسلحة قوامها 5 آلاف مسلح يقودها مع العقيد الحلو (جبال النوبا) الناشط السياسي داؤد يحي بولاد (فوراوي، رئيس سابق لإتحاد طلاب جامعة الخرطوم، واحد القياديين البارزين في الحركة الإسلامية) وكانت القوة تحت الإعداد منذ نهاية العام 1990، حيث أخضعت لتدريبات مكثفة في منطقة جبال النوبا [صوت الكويت، 1991/11/16]. وقد تم دحر العملية بسهولة وفي فترة بسيطة وإلقاء القبض على بولاد في قرية ملج بمحافظة وادي صالح وإعدامه وهرب العقيد الحلو إلى أفريقيا الوسطى [الشرق الأوسط، 1992/1/10]. انظر السيرة الذاتية لداؤد في مقالة الأستاذ محمد الحسن أحمد "أبعاد قضية بولاد"، [الشرق الأوسط، 1992/2/5] والمقالة التفصيلية عن خلفيته التي كتبها الدكتور شريف حرير في ديسمبر (كانون الأول) 1992:

Racism in Islamic Disguise: Retreating nationalism and upsurging ethnicity in Darfur, 1992.

وكانت حكومة الجنرال البشير قد اعتبرت ان مؤتمر الصلح بين العرب والفور في يوليو (تموز) 1989 من أول انتصاراتها لكنها لم تتردد في مواصلة سياسة الإنحياز للقبائل العربية. فاعتقلت 90 من قياديي قبيلة الفور في يونيو (حزيران) 1990 في سجن شالا (قرب مدينة الفاشر) بحجة ان قبيلة الفور كثفت من عمليات التسليح لمليشياتها واستغلت لأجلها ضريبة من كل أبناء القبيلة [الحياة، 1990/6/11]. وقد أدان وقتها السيد أحمد دريج (الحاكم السابق للإقليم، انظر حاشية 18) الإجراء ودعا إلى إزالة الغبن الذي سيزيد من جراح الوطن ومعاناته. وذكر ان

"هذا الإجراء يوضح عدم العدالة... قبل تجريد قبائل الفور من السلاح يجب على الحكومة ان تؤمن لهم الطمأنينة... وليس من العدالة نزع السلاح من المعتدى عليهم واعتقال قيادات الفور بزعم انهم متمردون... إن ضيق نظر الحكومات السابقة أدى إلى التفرقة بين العرب وغير العرب في السودان، وهذه ظاهرة خطيرة تؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية في البلاد... المشكلة المختلقة في دارفور سياسية في المقام الأول وليست مشكلة قبلية... [الحياة، 1990/6/12]... يجب على الحكومة ألا تقايض دارفور بجنوب السودان، بمعنى تسهيل وجود القوات الموالية لليبيا والمعارضة لتشاد في دارفور مقابل الحصول على الدعم الليبي سلاحا ووقودا لاستخدامه في جنوب السودان".

[الحياة، 1990/6/13].

40- انظر حاشية 33.

41- انظر حاشية 29.

42- انظر حواشي 29، 33، 36.

43- كانت العمليات العسكرية الواسعة (3 آلاف جندي مشاة ومدرعات) واستعمال سلاح الطيران في غارات جوية واعتماد سياسة التأديب والتمشيط والردع بقيادة الجنرال سمير مصطفى خليل، قائد الفرقة 6 التي ترابط في مدينة الفاشر والعميد حسن التوم خضر، قائد اللواء9 في مدينة نيالا خلال العام 1991 مصدرا لإزعاج العديد من دول الجوار والمنظمات الدولية والجاليات السودانية في المهجر. وأحسنت المعارضة استغلال تجاوزاتها لتصعيد هجومها الإعلامي في الخارج [الشرق الأوسط، 1991/8/19، 1991/9/27؛ الحياة، 1991/9/27، 1991/10/11؛ الوفد، 1991/9/29]. انظر أيضا "حكومة الجبهة الإسلامية تشعل حرب إبادة بدارفور"، [الأهالي، 16/1991/10، 1992/10/2].

44- انظر حاشية 2.

45- تفاصيل رأي شرف حرير انظر حاشية 37. ومقالة أبكر محمد أبو البشر (فوراوي، موظف بمجلس الأبحاث الإقتصادية، وخبير الإقتصاد الزراعي باليمن ومشروع غرب السافنا سابقا ومستشار بأحد شركات أحمد درج حاليا) "الحروب القبلية في دارفور: تناحر على موارد الرزق تحول إلى صراع عرقي وسياسي"، [الحياة، 1992/10/9].

46- انظر
"The Dynamics of Ethnic Identification in Northern Darfur", by M. A. Abdul-Jalil in *The Sudan Ethnicity and National Cohesion*, Bayreuth, Germany, 1984.

47- راجع مقالة الدكتور عبد الغفار محمد أحمد
"Rural Production Systems in the Sudan: A general perspective", in *Beyond Conflict in the Horn*, edited by C. Doornbos, ISS, The Hague, Netherlands, 1992.

48- انظر
Country Report: Sudan, World Bank, Washington DC, USA, 1992.

49- لحزب الأمة نفوذ سياسي كبير في ولايات دارفور، حيث حيث كان له 34 نائباً برلمانياً في دارفور أكثر من أي أقليم آخر. فقد كانت ثلث مقاعد الحزب في القطر كله من ولايات دارفور، ورغم ذلك فقد فشل عمليا في وقف نزف الدم أو تقديم خدمات محسوسة للمنطقة. فخلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989) كانت السمة العامة لموقف قيادة حزب الأمة من أحداث دارفور هو الصمت الكامل أو التعتيم حول مايجري فيها. وكانت الإستراتيجية العامة للحكومة هو حصر دور مؤتمرات الصلح (الأجاويد) في حدود تصنيف خسائر الأطراف المتنازعة وتعويضاتها (الديات) وإعلان النوايا الحسنة بإيقاف القتال وتفاديها بالكامل لمناقشة جذور النزاعات التي كانت تتركز حول الأراضي والمراعي ومصادر المياه. وقد كانت تكتيكات تأجيج النزاع تقف خلفها بالإضافة لقوى أجنبية عناصر قيادية في حزبي الأمة والجبهة الإسلامية القومية حيث كانت تحاول كل جهة بناء مليشياتها الحزبية تحت مظلة ذلك الواقع الدموي. وقد كان دور الشفيع محمد أحمد (نائب حاكم دارفور، برنو) وعلي بقادي (وزير إقليمي، مسيرية) من أبرز عناصر الجبهة الإسلامية إثارة للجدل

خلال جلسات مؤتمر الصلح بين القبائل والذي باشر أعماله في مدينة الفاشر في 29 مايو (آيار) 1989 وتحول إلى ساحة استقطاب سياسي حاد. وقد كانت الإتهامات المتبادلة تتركز في تجاهل قرارات مؤتمر أمن دارفور الصادرة في يناير (كانون الثاني) 1988 وفي عرقلة الحكومة سفر لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الجمعية التأسيسية (البرلمان) في أبريل (نيسان) 1989 وتجاهل التقرير القضائي عن الأحوال الأمنية في دارفور (لجنة برئاسة مولانا محمد عبدالرحيم علي، قاضي المحكمة العليا سلمت تقريرها في أكتوبر (تشرين الأول) 1988). كما تأكد في تجاهل نداءات المسؤولين في الإقليم بخطورة الموقف الأمني وتصريح رئيس الوزراء وقتها، الصادق المهدي، بأن "الأوضاع في دارفور مستقرة وآمنة وان مايحدث هناك مجرد صدامات قبلية". فيما اعتبر تجاهلا متعمدا للدور الليبي في النزاعات وانحياز الحكومة الواضح لأحد أطراف النزاع. وقد دافع الأستاذ عثمان ميرغني، مساعد رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط، عن سجل حزب الأمة قائلا:

"عملت حكومة السيد الصادق المهدي على معالجة هذه الظاهرة من خلال تعزيز قوات الأمن والجيش وعقد مؤتمر الصلح بين القبائل... وتعاملت الحكومة مع الوضع بالسبل التي يتيحها حكم القانون والمساحة التي يوفرها النظام الديمقراطي... وعندما أطيح بحكومة السيد الصادق المهدي سكتت بالضرورة الأصوات التي كانت تنقل هموم دارفور إلى الخرطوم... ان بسط الأمن في دولة القانون لا يتم بأي ثمن، ولا يطبق على حساب حياة الإنسان. ولو كان الأمر كذلك لكنا رأينا الولايات المتحدة تقوم بقصف نيويورك التي تعتبر نسبة جرائم النهب المسلح والسرقات فيها أعلى النسب في العالم، ولرأينا كذلك الشرطة البريطانية تدخل بالدبابات والأسلحة الثقيلة للتصدي لحوادث الشغب في بعض مدنها، ولسمعنا كل يوم بعشرات أحكام الشنق والصلب في باريس وروما".

انظر "مشكلة دارفور وأزمة السودان"، [الشرق الأوسط، 1991/10/18]. لرصد ونقد لبرنامج الجبهة القومية الإسلامية وإستراتيجيتها انظر بحث الأستاذ آدم محمد عبد المولى "دراسة في برنامج الأخوان المسلمين لدارفور: العبث والكذب واللامعقول"، [الميدان، 3-1985/10/8]. وكان قد استقال نائبان برلمانيان منها هما عبد الجبار آدم عبد الكريم (نائب دائرة قارسيلا) والدكتور فاروق أحمد آدم (دوائر الخريجين) إحتجاجا على موقفها من أحداث دارفور. ذكر النائب البرلماني الدكتور فاروق آدم انه قد استقال من الجبهة الإسلامية بعد 25 عاما من الإنتماء لها لموقفها المعادي "لأهل دارفور" على حد زعمه في المؤتمر الصحفي الذي نظمته أمانة دارفور بالحزب الإتحادي الديمقراطي في 1989/1/17 بأن

"مايجري حاليا ليس صراعا قبليا بين العرب والفور وليس نهبا مسلحا وإنما نهب سياسي ومسلح ومنظم. وان ما يدور حاليا هو:-

*- إعادة صياغة دارفور إجتماعيا وثقافيا بالقوة.

*- تعريب السلطة في دارفور وتشاد لدعم نظام مجاور وحزب حاكم في السودان.

*- إستخدام ذلك لإسقاط السلطة الحالية في تشاد ودفع الثورة العربية وفتح معسكرات لها بالسودان".

واعتماد الحكومة على مسلحي القبائل العربية تم التعبير عنه بوضوح في أكثر من مناسبة. عند استقبال الجنرال البشير، رئيس الجمهورية، لموسى إبراهيم مادبو (ناظر عموم الرزيقات) الذي جاء مهنئا بانتصارات الجيش والدفاع الشعبي، حيث أكد البشير دور الإدارة الأهلية في حشد وانخراط الشباب في الدفاع الشعبي باعتباره "تربية وطنية ودينية أصيلة"، [الإتحاد الوطني، 1992/8/23]. الأستاذ

علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية، كان قد خاطب في مارس (آذار) 1998 الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر التأسيسي الأول لهيئة دعم القوات المسلحة الذي انعقد في مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور. والهدف من الهيئة هو "تمكين القوات المسلحة وتوفير إحتياجاتها من المال والرجال إلى جانب استقطاب الدعم لمقابلة المجهود الحربي". وكان المهندس إبراهيم موسى أحمد منسق الدفاع الشعبي بولاية جنوب دارفور ذكر بأن الولاية

> "شاركت في أكثر من 24 لواء. وقد كانت ملحمة الفرسان أثناء تمرد بولاد (انظر حاشية 39) تجربة فريدة أبرزت قوة سلاح جديد أربكت حسابات التمرد وسجل اعترافا بها بأنها أكبر هزيمة يتجرعها التمرد. وقد بدأت القوات النظامية في تطوير سلاح الفرسان... حيث يوجد بالولاية أكثر من مئات الآلاف من الفرسان بخيولهم جاهزين لأي مجاهدات".

[(صدارة جنوب دارفور، 1998/3/7]. الجدير بالذكر هنا أن رئيس الجمهورية عين الجنرال صلاح علي الغالي، أميرا على قبيلة الهبانية وواليا لولاية غرب كردفان (انظر حاشية 8).

50- تعتبر مسألة دور الفئة المثقفة في معالجة قضايا دارفور مثار نقاش حاد منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين. وهنالك اتهام بانغماس بعضهم في إثارة النعرات العرقية والإستغلال السياسي لها، راجع مقالة "متى تتوقف نافورة الدم في دارفور؟" حيث ذكر علي أبوزيد علي في سلسلة مقالات في صحيفة السياسة، المعروفة بتأييدها لسياسات حزب الأمة، ان كل الأدلة أشارت بصورة واضحة بإلقاء اللوم على بعض المتعلمين من أبناء الإقليم

> "ودورهم في إذكاء الإقتتال... الأدلة التي تجعل البعض متورطاً بصورة دامغة... ولأول مرة تظهر في الصراعات القبلية أفكار سياسية وفلسفية مثل لغة العروبة والزنجية والدعاوى العرقية... وتسعى باسم الحفاظ على مصلحة القبيلة ان يتبوأ بعض المثقفين مركز الصدارة والقيادة... لقد إبتدع بعض المثقفين منحى آخر بأخذ مظاهر اضطراب الأمن بين القبائل والإتجار بها في الساحة القومية، أولئك الذين استهوتهم النجومية السياسية ولم يجدوا مدخلا إلى الوعي القومي إلا عبر التنظيم الإقليمي".

[السياسة، 1989/6/13]. وقد أكد الدكتور عبد الحي عبد الحق ذلك قائلا:

> "لا أتفق على تلخيص مشاكل دارفور وتصنيفها خارج الدلالات السياسية... فاحتراب العرب والمساليت وغيرهما من أجل الأرض أو الإدارات أو السيادة تصنف في خانة القبليات. أما اذا وجهت نحو الحكومة صراحة فهي تمرد ومعارضة... ان جميع الأحداث التي وقعت في دارفور خلال 10 سنوات الماضية هي أحداث سياسية وسيلة وغاية، فلماذا لا يقرؤها المسؤولون قراءة واعية محايدة؟... ان مشكلة دارفور الكبرى تكمن في أبناء بيوتات زعماء العشائر والقبائل وبعض الصفوة من الجبهة، وهم الذين حصروا الحكمة والقيادة بينهم، وجعلوا الجبهة والإنقاذ لا ترى في دارفور سواهم. فاذا كانت هناك استرضاءات أو استمالات أو قسمة للكيكات المهرّبة فلتكن خاصة بهم، ومن هنا ظهر بعضهم وزراء ورؤساء مجالس ادارات لبنوك وشركات بل وجامعات كذلك. ان تمثل رئيس الجمهورية جدير به ومن حقه ان يقدم تقريره من واقع ما رآه وسمعه وعاشه وخبره في أرض الواقع هناك، وليس من رؤى مختارة لتجمعات أبناء دارفور في

الخرطوم التي تفرض نفسها لاحقاً على الأحداث باسم مؤتمرات الصلح،
وهم حقيقة في يوم من الأيام كانوا جزءا من الفتن".

انظر "إلى أين تنتهي مشاكل دارفور واحتراب غربها؟ مشكلة دارفور تكمن في أبناء البيوتات وبعض الصفوة"، [الرأي العام، 2000/1/27]. وعن دور المثقفين في تشكيل أجندة وخطاب مداولات مؤتمرات الصلح انظر دراسة الدكتور حرير "الحزام العربي مقابل الحزام الأفريقي: الصراع الإثني-السياسي في دارفور والعوامل الثقافية الإقليمية"، في كتاب "السودان: الإنهيار أو النهضة" (حاشية 31).

51- انظر حاشية 6.

52- صدر في بداية القرن الجديد في الخرطوم "الكتاب الأسود: إختلال ميزان السلطة والثروة في السودان"، الجزء الأول، من دون مؤلف أو اسم ناشر وتم توزيعه على نطاق واسع في السودان. وهو دلالة حية على كيفية تطلع نخبة إقليمية ناهضة للمشاركة في كعكة السلطة من دون الإهتمام بنوعية البرامج التي تكابد تحت عذابها جماهير البلاد في مناطقهم ناهيك عن كل الوطن. حين فرغت من قراءة الكتيب إنتابني أحساس غريب بأنني أكاد أرى بصمات من كتبوه. في تقديري ان الأساس الفكري للكتاب كان هو محور رسالة عبد الرحمن أبكر إبراهيم للدكتوراه [كلية العلوم الإدارية، جامعة الخرطوم حاليا، انظر حاشية 10]، والذي كانت لنا معه مناقشة حادة في قهوة مركز دراسات التنمية في جامعة ساسكس في العام 1986 في حضور الدكتور ودع السنوسي والدكتور إبراهيم النور. وقتها أدهشني رصده الدقيق وتصنيفه العرقي لكل الشخصيات السيادية وقيادات الخدمة المدنية وقيادات القوات المسلحة، وكانت نقطة خلافنا الحادة هي أن حركة 19 يوليو (تموز) 1971 الإنقلابية لم تكن إلا مجرد معركة قبيلة الشايقية لإنتزاع الحكم من قبيلة الدناقلة. وكنت أيضا قد سمعت الدكتور محمد محجوب هارون (أحد نشطاء الجبهة الإسلامية والمتحدث باسم مشروع الترابي الحضاري إعلاميا في بريطانيا) يكرر الحجة نفسها عن سيطرة "أولاد البحر" على مصير السودان وانهم ساهموا في زعزعة حكم الخليفة عبد الله التعايشي بل تحالفوا مع العدو لأنهم استكثروا على "غرباوي" حكم البلاد [مقابلة شخصية، مركز جامعة كيمبردج، مدينة كيمبردج، المملكة المتحدة في منتصف يوليو (تموز) العام 1992]. قد كان ردي ان الهمّ الأساسي لبعض "أولاد المدن" في ولايات السودان هو استبدال فئات مؤسسة الجلابة بسادة جدد من أبناء الإقليم. وان تجربة السودان أثبتت خلال فترة الحكم الإقليمي (الإتحادي لاحقا وإلى الآن على الأقل) ان تغيير القادة التنفيذيين والسياسيين والإداريين بأبناء تلك المناطق من دون تغيير ديمقراطي لجهاز الدولة ومهامه وتوجهاته فإن السادة الجدد سيورثون العلاقات القديمة في التحالف بين عصب جهاز الدولة ومؤسسة الجلابة وقيادات الإدارة العشائرية (الأهلية) وشيوخ ونظار وسلاطين القبائل ويحصد أهلهم اليباب. السؤال الذي يواجه جماهير تلك الولايات (بل وفي عموم السودان) هو لأي جهاز للدولة ومن يخدم ذلك الجهاز ولمصلحة من يوظف؟ من يسيطر على مصير الفوائض الإقتصادية لتلك الولايات ولمصلحة من؟ هذا هو محور قضية التغيير الإجتماعي والإقتصادي والسياسي في سودان الأمس واليوم وغداً [المحقق].

الفصل السابع

النــازحــون

النـــازحـــون

"بعيد عن العين بعيد عن القلب"

في أنحاء عديدة من أفريقيا كانت الهجرة، تقليدياً، تعتبر أحد أهم الملامح الإجتماعية المشتركة بين شعوبها. ولقد عزا بعض الباحثين الأوربيين ترحال سكان أفريقيا لعدم الرضا بالأوضاع السياسيّة الراهنة[1] أو أوحوا بأن الأفريقيين، وهم يواجهون تردّي أوضاعهم، لم يكن أمامهم سوى الرحيل أو البقاء وجعل احتجاجهم مسموعاً[2] وهكذا فإن خيار الترحال التقليدي قد فهم بوصفه رد فعل للإكراه السياسي أو للظروف الإقتصادية الصعبة. وبينما يمكن اعتبار هذا التفسير صحيحاً لعدد من الحالات فإن أكثر الأسباب إرغاماً على الرحيل ربما يكون إيكولوجيّاً أكثر منه سياسيّاً أو اقتصاديّاً.

تعتبر الهجرة في أفريقيا، كما تُظهر ذلك بوضوح طريقة الحياة الرعويّة، احدى أهم آليات التأقلم على التحولات الإيكولوجيّة في قارة أبتليت بفقر التربة والأوبئة والتغيرات المناخيّة العاصفة والمحن الطبيعيّة الأخرى. ان الناس حين يواجهون بمشاكل طبيعيّة واجتماعيّة ينتقلون إلى مناطق أكثر رحابة على المستويين الإيكولوجي والإجتماعي. وشجع وساعد على ممارسة الترحال عبر القارة عوامل عديدة؛ أهمها إنخفاض الكثافة السكانية حتّى في المناطق الغنيّة إيكولوجيّاً، ونتيجة لذلك يلاحظ في الماضي:

- قلة التنافس على الثروات الطبيعيّة، وذلك نتيجة لوجود مساحات شاسعة من الأراضي البكر والغابات والأراضي الصالحة للمرعى.
- سهولة الوصول إلى أي جهة (ماعدا مصاعب الصحراء) بسبب انبساط الأرض وعدم وجود حواجز طبيعيّة يتعذر عبورها (مناطق جبلية، إمتدادات هائلة للمياه أو مناطق ذات ظروف مناخيّة وجويّة متطرّفة).
- عدم وجود حدود سياسيّة شديدة الوضوح وذات حماية كافية الشيء الذي يجد تعبيره في الشعور العام بالإنتماء إلى مجموعة عرقية أكثر من الإنتماء إلى شعب أو دولة.

لكن، مع مجيء الإستعمار بدأ هذا الوضع والذي يتميّز بحرية التنقّل من دون مواجهة عوائق تذكر في التغير السريع. كذلك تعرّض خيار الترحال لتحجيم كبير خلال الفترة التي أعقبت الإستقلال. وبالطبع، فإن قدراً كبيراً أيضاً من الهجرة لم يعد يسمح به عبر الحدود السياسية المصطنعة. وصار من المعتاد ان

يوضع هؤلاء الذين أجبروا على الترحال خارج حدود بلادهم في معسكرات للاجئين قريبة من الحدود. ان الحدود السياسية للدول الأفريقية هي تقريباً الشيء الوحيد الذي خرج من كل الأهوال والمحن التي مرّت بالقارة الأفريقية من دون ان يتأثر أو يتغيّر. ولقد دعم من ذلك اعتبار منظمة الوحدة الأفريقية، منذ نشأتها، سلامة وحدة أراضي الدول الأفريقية حقاً لا يجب المساس به.

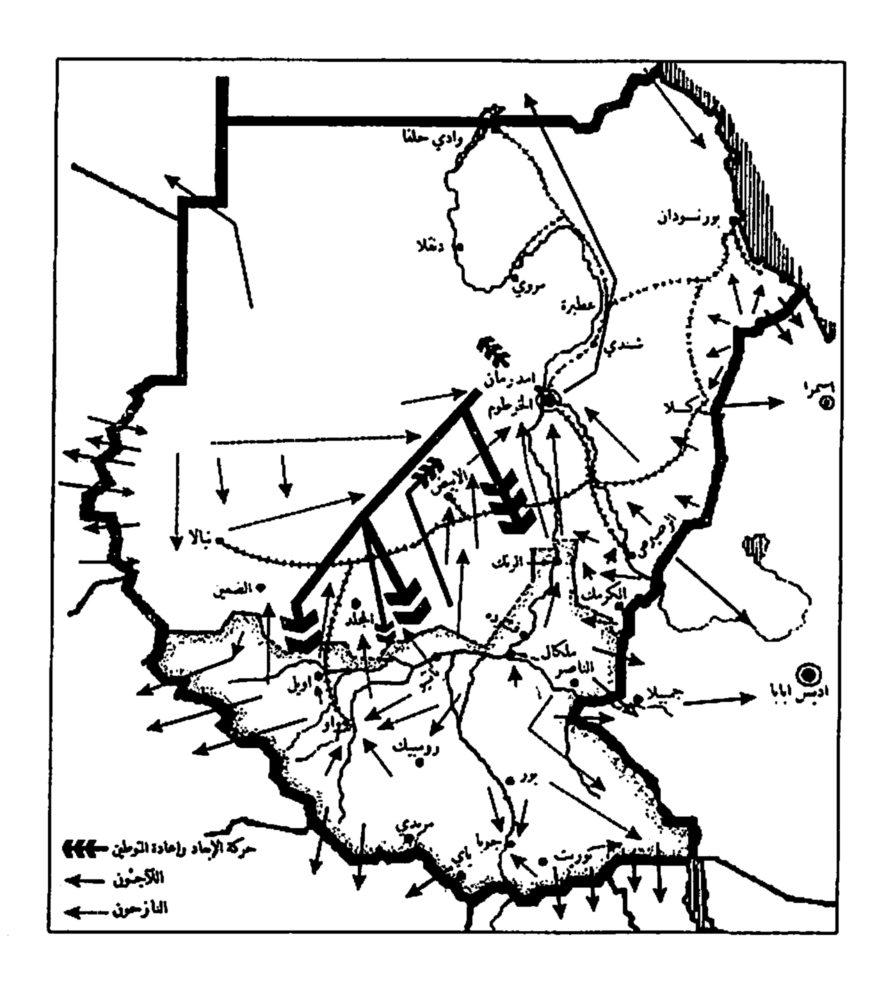
وفي الوقت ذاته حركت عملية الإنعتاق من ربقة الإستعمار ساكن الحياة وزادت بصورة فعالة من عدد الناس الذين فرّوا في وجه النكبات الطبيعيّة والإجتماعيّة. ولقد وقعت أول عملية نزوح واسعة النطاق العام 1957 في الجزائر خلال معارك التحرير هناك. وبحلول العام 1964 كان هناك نحو ½ مليون لاجئ أفريقي. وبلغ العدد مليون لاجئ العام 1970 وهو العام الذي إتسعت فيه حروب التحرير ضد الإستعمار في المستعمرات البرتغالية. وبحلول منتصف العقد السابع من القرن الماضي صار ثلث عدد اللاجئين المعترف بهم دولياً من رعايا دول القارة الأفريقيّة. وفي نهاية السبعينيات إرتفع العدد إلى 4 ملايين لاجئ، وقدّر عدد اللاجئين الأفريقيين العام 1983 مابين 4 إلى 6 ملايين وهم يشكلون اليوم ما يزيد عن 11 مليون شخص.[3]

وعلى الرغم من المحاولات البارعة (وغير البارعة) للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية لتقليل حدّة، أو لوقف حركة تدفق الناس عبر الحدود الوطنيّة فإن عدد المتنقلين كان في ارتفاع مضطرد، والأسباب السياسيّة والاجتماعيّة لذلك التدفق واضحة جلية، وقد جرى بحثها وتقصيها باستفاضة في عدد من المطبوعات المتيسرة لمن يرغب في المزيد من المعلومات.[4]

وتتمحور تلك الأسباب بصورة رئيسيّة حول النزاعات الناتجة عن المحاولات الإنفصالية والعداوات بين المجموعات العرقية المختلفة والقمع السياسي والإضطهاد الديني. لكن هذا التحليل التقليدي ينزع للتقليل أو للتجاهل الكامل لأهميّة نوع جديد ونام من اللاجئين من النازحين بداخل بلدانهم لأسباب بيئية. ويعيش مثل هؤلاء الناس في وضع أسوأ حالاً بالمقارنة مع اللاجئين الذين يعبرون حدود بلادهم إلى بلدان اخرى؛ لذلك يجب ان تنال مشاكلهم إهتماما مضاعفا. وهؤلاء النازحون – الذين يعيشون هجرة داخلية – لايمنحون، كما تشير اللوائح، أي إغاثة أو حماية من قبل المفوّضيّة العليا لشؤون للاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ لكن عددهم في أفريقيا ربما يكون قد صار 4 أضعاف عدد اللاجئين عبر الحدود.[5] فمثلاً، في مارس (آذار) 1990 كان عدد اللاجئين المعترف بهم في السودان نحو مليون شخص (942,276) ثلثهم يتلقى مساعدات من المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين، وربما تقلص العدد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة رغم تعثر مشروعات إعادة اللاجئين إلى اثيوبيا وارتريا. بينما يشكل النازحون السودانيون

الداخليون، في الوقت نفسه، نحو 4 ملايين (3,527,500) أي بمعدّل 1 إلى 6 من السكان. ومما جعل السودان بعد، ربما، البلد الذي يزخر بأكبر نسبة نزوح داخلي في العالم.

شكل (42): حركة السكان نحو الشمال والوسط وإلى خارج الحدود.



نتيجة للعدد الهائل للنازحين وحجم معاناتهم فإن مأزقهم يحتاج إلى تفهم أكبر ومساعدات أكثر. ولإلقاء الضوء على مأزق اللاجئين في أفريقيا فإن هذا الفصل سيتناول بتركيز خاص حالة السودان وهو البلد الذي يشهد بشكل غريب كل أشكال الهجرات الجماعيّة التي عرفتها البشرية.

"المهاجرون واللاجئون والنازحون"

تستخدم هذه المصطلحات كثيرا من دون تمييز، الشيء الذي لا يسمح بإعطاء إحصائيات دقيقة ويزيد من صعوبات المقارنة والتحليل. ان التقيد بتعريفات صارمة للمصطلحات يعتبر أمراً مهماً لتقييم وفهم كل ظاهرة محدّدة ولتناسق المعطيات المستقاة من المصادر المختلفة. لذلك فإن هذا الفصل سيتقيد بالتعريفات التالية:

"الهجرة اشارة لكل أنواع التحركات، بمعنى ان الناس يتنقلون للعديد من الأسباب. واذا كانت الهجرة طوعيّة فإن ذلك يعتبر نوعاً من الفعل الاختياري والذين يختارون هذا الفعل يسمون مهاجرين. أما إذا كان التنقّل رد فعل لا اختياري ناتج عن ظروف خارجيّة فإن الذين أجبروا عليه يعتبرون إما لاجئين أو نازحين إعتمادا على ما إذا كانوا قد عبروا الحدود الدولية أثناء ترحالهم أم انهم بقوا في إطار حدود أوطانهم".

ويمكن تحرّي مزيد من الدقة إستناداً إلى الآتي:

- أسباب الهجرة: عناصر صعود وهبوط معدلاتها التي ربما تكون سياسيّة أو إقتصادية أو ايكولوجيّة أو دينيّة أو ثقافية.
- مدّة استمرار الهجرة: ربما تكون الهجرة مؤقتة أو دوريّة أو لفترات متقطعة من (بدو رحّل، شبه رحّل، عمال موسميين) أو رحلة دائمة أحاديّة الاتجاه.
- الموقع الجغرافي: يمكن ان تكون الهجرة عالمية أو إقليميّة أو داخلية.
- أنواع الهجرة: يمكن ان تكون سلوكاً تقليدياً راسخاً أو ظاهرة حديثة (أو حديثة نسبيا).
- الإتجاه: الحركة يمكن ان تكون من الريف إلى الريف أو من الريف إلى المدينة أو من المدينة إلى المدينة أو من المدينة إلى الريف.

- الدوافع: يمكن ان يتخذ قرار الهجرة طوعاً أو كرهاً لأسباب عديدة.
- أساس اتخاذ القرارات: يمكن ان تتخذ القرارات على أساس فردي أو أسري أو بشكل جماعي.

"كالمستجير من الرمضاء بالنار"

عند التعامل مع الموضوعات التي تتعلق بالهجرة البشرية والتردي البيئي يجب تمييز الوضــع في أفريقيا عن ظاهرة اللاجئين في أوروبا، ويجب ان يعطى للمظاهر التالية الخاصة بأفريقيا إعتبار خاص:

- إرتفاع نسبة الحراك السكاني الداخليّ للنازحين في أفريقيا بالنسبة لهجرة اللاجئين عبر الحدود (نسبة 1 إلى 4).
- النزوح الداخلي تهيمن عليه الهجرة من الريف إلى المدينة، بينما تظل الهجرة الخارجيّة (اللجوء) عادة في المناطق الريفيّة بمعنى انها هجرة من الريف إلى الريف.
- ان اللاجئين الذين يبقون عادة في المناطق الريفية يجدون أنفسهم في أجواء يألفونها من ناحية إيكولوجيّة وثقافية. لقد استقر اللاجئون الإرتريون في شرق السودان بأراضٍ لاتختلف عن أراضيهم وبين مجموعات بشرية لايختلفون عنهم، ثقافياً وروحيّاً. لكن العديد من النازحين من جنوب السودان وغربه كان عليهم قطع مسافات طويلة بحثاً عن الأمان في المدن أو المناطق الغنيّة إيكولوجيّاً لينتهوا إلى مناطق لاتشبه مناطقهم. ان مئات الآلاف من الجنوبيين السودانيين من قبائل الدينكا والشلك والنوير وغيرهم أجبروا على مغادرة مناطقهم بالسافنا الغنيّة واجتازوا مئات الكيلومترات للإقامة في الشمال الجاف حيث يتفاعلون مع مجموعات سكانية مختلفة عنهم، وثقافة غريبة عنهم أيضاً.
- يلتحق معظم اللاجئين بالعمالة الريفيّة فوراً، بينما يلتحق النازحون بالملايين من المتنافسين على فرص العمل محاولين الحصول على مصدر رزق في مايسمى القطاع الخاص (الأهلي) للإنتاج. وبينما يتمتع اللاجئون بحماية ومساعدة المفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين فإن النازحين لا يتمتعون بأيّ أولوية للحصول على غوث وطني أو عالمي.

◉ يبدو ان هناك علاقة تبادلية قوية تشبها التجربة العملية بين عدد الأشخاص المتنقلين، لاجئين كانوا أم نازحين، وبين مشاكل الأمن الغذائي. غير ان النازحين يعانون أكثر من غيرهم في هذا المضمار.

◉ ان نظام المواصلات في الأرياف يكون في العادة من أوائل الخدمات التي تتأثر بالتدهور العام للبنى الأساسيّة. ونتيجة لذلك فإن المناطق التي تعاني من التردي الإيكولوجي وتكون غير قادرة على تأمين احتياجات الغذاء وغير قادرة على الإنتاج للسوق فإن السوق يستبعدها حالاً أو يتجاهلها لأنه يهتم فقط بالمجموعات ذات القوة الشرائية.

◉ تشكل النساء والاطفال أغلبية النازحين، وتبلغ نسبة الرجال للنساء والأطفال نسبة 1: 2: 3 أو رجل واحد مقابل 5 من النساء والاطفال.[6] ويبلغ على سبيل المثال عدد النساء واطفالهن 83٪ من عدد النازحين في موزمبيق. ومن بين الأطفال الذين شملهم استطلاع في محافظة زامبيزا تبين ان ثلثهم قد فقدوا أحد الوالدين أو كليهما.

◉ تجد هذه الإحصائيات تفسيرها في ملاحظة ان العدد الأكبر من النازحين يتجه للمشاركة في النزاع المسلح. وعلى الرغم من ان قلة عدد الرجال في معسكرات النازحين يعود جزئيّاً إلى انهم متغيّبون بحثاً عن العمل فإن كثيراً منهم أصبحوا جنوداً. وقد انضم بعضهم إلى الحركات المسلحة المناوئة للحكومة المركزيّة مثل "جيش تحرير شعوب السودان" وبعض آخر إلتحق بقوات مرتزقة ضد حكومات الدول المجاورة مثل تورط قبيلة الزغاوة السودانيين في الحرب الأهلية التشاديّة والهوتو والتوتسي في كل من يوغندا والكنغو الديمقراطية. أما الخيار الثالث فيتمثل، إستناداً إلى ضعف الحكومات المركزية في أفريقيا حالياً، في الإنضمام إلى قوات إحدى قيادات مليشيات الحرب المحليين. وفي ظاهرة "شبه الدول" المتجلية الآن في الصومال وسيراليون، والتي تتكرر تنويعاتها في العديد من الدول الأفريقيّة؛ إذ تعتمد مثل هذه المليشيات على السلب والتهريب مشكّلة إقتصادات غير شرعيّة موازية للإقتصاد الرسمي. وهناك تطوّر آخر تدعمه بعض الحكومات أحياناً، وهو محاولة إحدى المجموعات التي تشعر بضغوط معيشيّة إزاحة مجموعة اخرى تعيش في منطقة أفضل من منطقتها من حيث الموارد بالقوة. أحد الأمثلة الكلاسيكيّة لمثل

هذا الوضع الذي يصارع فيه الضعفاء بعضهم بعضاً هو الحرب السلالية (العرقية) بين المجموعات ذات الأصول العربيّة التي تدعمها الحكومة بالسلاح، وهي مجموعات تعاني من الجفاف وفقدان الثروة، ضد مجموعات ذات أصول زنجية من قبائل الفور والنوبا في غرب السودان (انظر الفصل الرابع والفصل السادس) .

◉ تظل جميع معسكرات اللاجئين، على الدوام، غريبة، ويظل أبناؤهم الذين ولدوا في المنافي لاجئين هم أيضاً، وينطبق ذلك حتى على الجيل الثالث من اللاجئين. ولم تعط أي دولة أفريقية للاجئين خيار المواطنة عدا تنزانيا وبتسوانا .

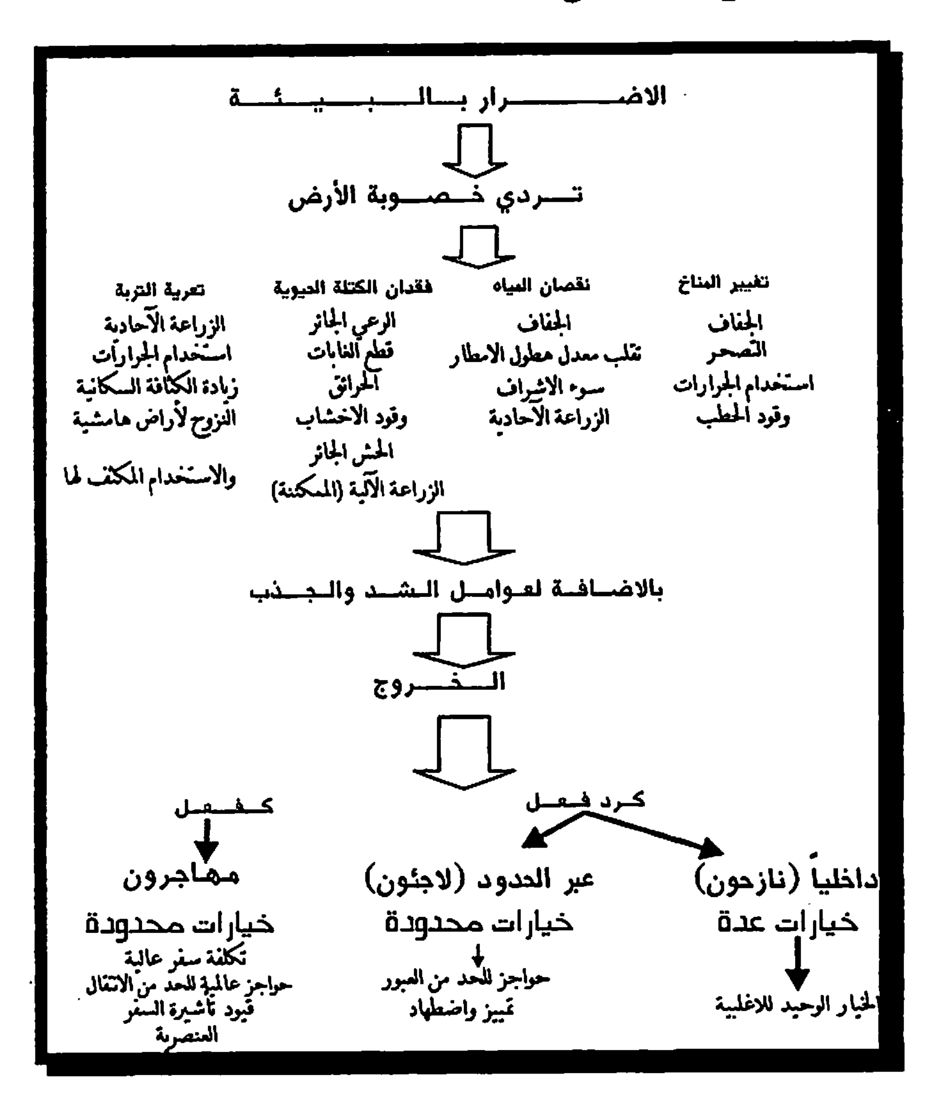
◉ لقد حجبت بعض الدول الأفريقية، خصوصاً تلك التي تتولى الحكم فيها سلطات قمعيّة، المعلومات حول معاناة النازحين الداخليين. وتستخدم هذه الدول ذريعة "السيادة الوطنية" لعدم السماح للمساعدات الدولية بالوصول إلى النازحين المحتاجين.[7] ويترافق هذا السلوك عادة مع قمع مثل هذه الحكومات لحركات إحتجاج أو إنتفاضات ضدها في أماكن نائية من البلاد. ولهذا السبب فإن النازحين يختارون أماكن نزوحهم لتكون في المراكز الآهلة بالسكان (لأنها غير خفيّة عن أعين المجتمع الدولي) من أجل ضمان أمنهم وسلامتهم. وهكذا فإن السودانيين الجنوبيين يسافرون مئات الأميال، سيراً على الأقدام أحياناً، للوصول إلى الخرطوم.

◉ يوجد في أفريقيا أكبر حجم للنزوح الداخلي في العالم. إذ يقدّر حجمه 16 مليون نسمة، ويضم ذلك أكثر من 4 ملايين في السودان ومليونين في الصومال وزهاء مليون في أنجولا و½ مليون في بوغنده و½ مليون على الأقل في ليبريا .[8]

محدودية الخيارات

تتمركز الحياة في أفريقيا حول الأرض (انظر ص 91)، وحين تتدهور خصوبة الأراضي يتدهور تبعاً لذلك مستوى حياة الناس. وحيثما ترافق تدهور خصوبة الأرض عناصر مساعدة أخرى كالضغوط السياسيّة والنزاع المسلح والتوتر العرقي والفقر المتنامي وتدهور الخدمات وانهيار البنى الأساسيّة، فإن الناس يشرعون في الرحيل والإبتعاد عن المنطقة. ويوضح الشكل 43 أدناه العوامل التي تقود لإتخاذ قرار النزوح من منطقة إلى أخرى؛ ومع زيادة القيود على الحركة عبر الحدود فإن الإحتمال الأكبر هو ان يكون النزوح الداخلي هو الخيار الوحيد.

شكل (43): من وقوع الأضرار إلى النزوح.



تردي أحوال الأراضي

من بين كل قارات الأرض تحظى القارة الأفريقية بأكبر نصيب من اللاجئين والنازحين نتيجة لتدهور البيئة. ويعود ذلك بصورة أساسيّة لتعرية التربة الفقيرة والتغيرات المناخيّة، بالإضافة إلى التراجع في وتائر هطول الأمطار وسوء الإشراف على مصادر المياه. ان القرارات التي تتخذ على المستوى الوطني (المركزي) قادت إلى إساءة إستخدام المياه الجوفية في مشاريع زراعية لا علاقة لها بالإحتياجات الغذائية المباشرة للسكان؛ وتجميع المياه في خزانات من أجل زراعة آحاديّة والإكثار من الحفر بحثاً عن آبار. ويمثّل التوسع الهائل في الزراعة الآليّة في الأراضي المطرية بأواسط السودان أنصع الأمثلة للإستخدام الجائر للأرض مما أدّى إلى إنهاك التربة وحرمان السكان من مصادر كسب عيشهم.

إلى جانب تردي أحوال الأراضي والتهام الزراعة الآلية لمساحات كبيرة منها فإن النزاع الدموي المسلّح يشكّل أحد عناصر الدمار الرئيسيّة التي قادت لإقتصاديّات الإعاشة التقليديّة في معظم أنحاء القارة الأفريقية. وكان أحد النتائج المباشرة له تمدّد أحياء الصفيح والكرتون العشوائية على امتداد كل المدن الأفريقية.

إنهيار أسس الحياة الريفية

كان الناس في الماضي حين تتردى شروط حياتهم يتحركون إلى المناطق القريبة والأفضل من الناحية الإيكولوجيّة. أما الآن فإن حركتهم تعوقها عوامل إرتفاع الكثافة السكانية وأحزمة مشاريع الزراعة الآلية واسعة النطاق والتوتر السياسي والعرقي والتدهور العام للوضع البيئي. وقد أصيب الريف بكوارث إقتصادية وبيئية خلقت بدورها توترا سياسيّاً وعرقياً متصاعدا. ومع زيادة ضعف قدرة الحكومة المركزيّة على بسط سلطة القانون والنظام في أطراف البلاد زادت أهميّة إعتبارات السلامة الشخصيّة في حالات إتخاذ الناس قرار ترك ديارهم والتحرك نحو المراكز الحضريّة، حيث يتوفر الغذاء والسلامة الشخصيّة بشكل أفضل نسبيّا من غيرها من الأماكن. ان هذا النزوح حسب تقدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

> "يفاقم مشاكل المدن التي هي في الأصل مؤلمة، وفي الوقت نفسه يرجئ جهود إعادة تأهيل وتطوير المناطق الريفية لأسباب عدم توفر القوة البشريّة والإهمال المتزايد للأرض."[9]

جفاف حزام السافنا الأفريقي

منذ العام 1967 ظل نصيب منطقة حزام السافنا الأفريقي الممتد من تلال البحر الأحمر شرقاً والى المحيط الأطلسي غرباً، من الأمطار في تراجع مستمر عن المعدل السنوي لمستوى هطول الأمطار المعهود فيها (انظر شكل 8، ص 75). كما مرّت على المنطقة فترتان طويلتان من الجفاف الأولى خلال أعوام 1972–1974 والثانية خلال أعوام 1982–1984. والى جانب الأسباب الإقليميّة التقليديّة للجفاف التي تداولتها أدبيات هذا المجال كالتصحر والرعي الجائر والنمو السكاني ... الخ؛ إلا ان التغيرات المناخيّة على نطاق العالم كله أصبحت تعتبر الآن، ربما، أكثر العوامل أهميّة في وقوع الجفاف بمنطقة حزام السافنا. ولقد أظهرت البحوث التي أجريت منذ مطلع العقد الثامن من القرن الماضي ان التغيّرات التي طرأت على درجة حرارة مياه المحيط الأطلسي تحت تأثير إرتفاع درجة الحرارة على سطح الأرض ربما تكون المتسبب الرئيسي في الجفاف.[10]

ان تدفّق اللاجئين من جرّاء تردي البيئة، وحركة النازحين، الذي أعقب فترة الجفاف الأخيرة، هو أكبر تدفق للاجئين والنازحين تشهده أفريقيا. وبحلول العام 1984 كان أكثر من 150 مليون نسمة في 24 قطرا أفريقيا قد تأثر بالجفاف؛ وترك أكثر من 10 ملايين منهم ديارهم بحثاً عن الطعام والماء.[11] وهاجر إلى المراكز الحضريّة نحو 20٪ من السكان في موريتانيا، ونحو 17٪ من السكان في بوركينافاسو. وقدّر عدد المواطنين الذين صاروا يعتمدون في غذائهم على الإغاثة الأجنبية بمنطقة حزام الساحل مابين 5٪ و10٪ من مجموع سكان المنطقة (انظر الفصل الأول، ص 79)؛ وبلغ عدد الذين اضطروا للنزوح بعد فترة الجفاف الثانية في 5 دول أفريقية من دول الساحل (بوركينافاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر) بأكثر من مليون شخص.

وفي مثل هذه الظروف فإن الخاسرين الأساسيين هم الرعاة ونمط حياتهم المتوازن إيكولوجياً. وتنحو معظم الحكومات الأفريقية لدعم ملاك مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة الذين يتمتعون بنفوذ سياسي يفوق مايتمتع به الرعاة الرحّل. ولقد زاد الأمر سوءا، بصورة خاصة، خلال 20 عاماً الماضية بسبب الأثر المتنامي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دعم تحويل الزراعة التقليدية وإلى مشاريع لزراعة محاصيل نقديّة. ولقد كانت لهذه السياسة آثار مدمرة على المناطق الإيكولوجيّة الجافة وشبه الجافة. ومع تلازم إنخفاض الأمطار واختلال مواعيدها وزيادة الكثافة البشرية والحيوانية التي تجاوزت حدود ماتوفره الأرض فقد تقلصت بصورة كبيرة إمكانية الإقامة في هذه المناطق الضعيفة من الناحية

الإيكولوجيّة. وفي عدة مناطق من حزام السافنا يبدو ان هذه العملية لم يعد من الممكن إعادة تأهيلها لسابق حالها.

جدول (20) : النازحون في بعض البلاد الأفريقية.[12]

القطر	العدد	% من إجمالي السكان
بوركينا فاسو	1,000,000	16
تشاد	500,000	11
مالي	200,000	3
موريتانيا	250,000	20
النيجر	1,000,000	16

ان السؤال المركزي الذي يواجه سكان حزام السافنا الآن هو: هل انخفاض مستوى هطول الأمطار خلال ½ القرن الأخير هو جفاف مؤقت أم انه بداية لإنخفاض متواصل لمعدل هطول الأمطار مصحوباً، على المستوى الأرضي، بارتفاع في درجة الحرارة ومعززاً محلياً بفوضى هائلة في نظام المياه الجوفية والدورة الهيدرولوجيّة الناجمة عن الإستخدام الجائر للأرض وتدهور حالة التربة؟ لقد حذر الباحثان ليستر براون وإدوارد وولف متخذي السياسات الأفريقيين ألا ينتظروا حتى تظهر الإجابة العلميّة النهائية لهذا السؤال ودعيا بشدّة إلى تبني استراتيجيّات طويلة الأمد لمعالجة المحن المزمنة قائلين:

"ان صانعي السياسات الذين يصارعون إحتمال تدهور المناخ يواجهون، في الوقت نفسه، واقع ان إنتاج الحبوب مقارنة بنصيب كل فرد منه يتراجع بإنتظام في أفريقيا، وان الإقتصاديات الوطنيّة تتعرض للتفتت كما تتقلص المساعدات العالمية لأفريقيا، إذا قيست بالمقاييس الحقيقية، بينما ترتفع الكثافة السكانية في القارة بمعدل 3٪ كل عام".[13]

مـأزق النازحين في السودان

ان حجم السودان وتنوّع جغرافيته وسكانه – كما ذكرنا سابقاً – يجعله نموذجاً لكل القارة الأفريقية. وتقدّم دراسة أوضاع اللاجئين والنازحين تحت ضغط العوامل البيئية والحروب الأهلية في السودان فرصة فهم وإدراك عميقين للمشاكل المعقدة التي تواجه بقية بلدان القارة. ففي السودان كما في بقية أجزاء أفريقيا تعتمد حياة البشر والحيوانات على توازن دقيق من التربة والمناخ والمياه والنبات يسهل إرباكه. وخلال 30 عاماً الأخيرة حلت بالبلاد تغيّرات كارثية عديدة، واضطرب ذلك التوازن الدقيق للبيئة في المناطق الشاسعة ذات المناخ الجاف (القاحلة) وشبه الجاف في النصف الشمالي للبلاد. فالجفاف هو أحد الملامح المتأصّلة في المناطق القاحلة شمالي ولايات دارفور وكردفان بغرب السودان. وكما ذكرنا سابقاً، فقد مرّت 5 فترات جفاف خلال القرن الماضي، 2 منهما وقعتا خلال 30 عاماً الأخيرة.

الجدول (21): توزيع المصادر الجهوية للنازحين في العام 1989.[14]

المنطقة	أسباب النزوح (٪)	
	أمنية	الجفاف والتصحر
الولايات الشمالية	2.0	3.0
العاصمة القومية	44.0	0.0
الولايات الوسطى	8.0	7.5
الولايات الشرقية	0.0	22.4
ولايات دارفور	2.0	30.0
ولايات كردفان	2.0	37.0
ولايات بحر الغزال	10.0	–
ولايات أعالي النيل	20.0	–
ولايات الإستوائية	14.0	–

لا تتوفر بعد إحصائيات دقيقة عن النازحين في السودان. فالسلطات تقدر ان العدد الكلي للنازحين في السودان 4 ملايين نازح، بينما قدّر فريق "سياسة اللاجئين" بواشنطن (الولايات المتحدة) العدد 4½

مليون بينما ذكر الباحث السوداني صديق أم بدّه ان العدد يبلغ 2 مليون من نازحي الحرب ومايقارب مليونين من ضحايا الجفاف غالبيتهم من الفئة العمرية 20-40 عاماً. ولاتختلف هذه الارقام كثيراً عن تلك التي أوردتها الباحثة تيسير إبراهيم النحل التي قدّرت العدد الكلي للنازحين بما يقارب 3,527,500 يتوزعون كما هو مبين في جدول (21). وتصل نسبة النساء والأطفال بين النازحين إلى أكثر من 80٪؛ أما في ولاية الخرطوم فتزيد نسبة النساء والأطفال عن المجموع الكلي بأكثر من ذلك إذ تصل إلى 1 إلى 9.

ان نازحي الحرب هم أساساً من مواطني الولايات الجنوبية بينما نازحو الجفاف هم عموماً من سكان الولايات الغربية (كردفان ودارفور)، وكلتا المجموعتين تم إجبارها على الإنتقال من المناطق الحضريّة لتعيش في معسكرات النازحين أو أحياء الصفيح والكرتون العشوائية تحت ظروف تنعدم فيها الخدمات الأساسية (الماء، الغذاء، الصحة، التعليم.. .الخ). ان محن المجموعتين العرقيّتين تتشابه تشابهاً شديداً، فليس منهما من أُحسن التعامل معه أو تم إستيعابه في نسيج التجمعات التي حلّ ضيفاً عليها. وربما يعود السبب في ذلك إلى حالة الفقر العامة أو لضآلة فرص العمل المتاحة، أو التمايزات العرقية الواضحة والعداوات التاريخية؛ والعنصرية أو، ببساطة، لأن سكان المدن يعتبرون النازحين عبأً على الموارد الضحلة والخدمات الضعيفة أصلاً عندهم.[15]

لقد وجد النازحون أنفسهم في محيط جغرافي واجتماعي غريب عليهم، ولم يعد هناك طلب لمهاراتهم التقليديّة كمزارعين أو رعاة، كما ان عاداتهم الإجتماعية ولغاتهم ولهجاتهم تميّزهم جهوياً.[16] وتعتبر الحياة في معسكرات النازحين أو العيش كمتشردين على هامش المدن، حياة موحشة وقليلة المعنى؛ لكن ما يزيد معاناتهم إنه لا تبدو هناك توقعات إيجابية في إمكانية عودة مبكرة لبيئاتهم التي تعوّدوا على الحياة فيها أو حتّى لمدافن أسلافهم. ويقودهم العوز في بعض الأحيان إلى التسوّل والعمل كخدم منازل تحت شروط تبلغ درجة السخرة، وتدفع بأعداد متزايدة منهم إلى دوائر ممارسة الدعارة واحتراف الجريمة. كما تتعرض مناطقهم إلى حملات تمشيط واسعة ومستمرة من قبل المؤسسات الأمنية بهدف المراقبة والتأمين في إطار خطط الدولة لبسط "الأمن الشامل".[17]

لقد بلغ مستوى العسف حداً جعل المقرر الخاص بأوضاع حقوق الإنسان، المكلف من قبل الأمم المتحدة، الدكتور كاسبر بايرو ان يخصص لهم في تقريره الذي قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان بجنيف (سويسرا) في مارس (آذار) 1995 فقرة كاملة:

"إن عدد النساء المدانات في الخرطوم لقيامهن بصنع نوع من الخمور المحلية (المرسة والعرقي) أو حيازتها ما زال كبيرا للغاية. ووفقاً لمصادر مستقلة بلغت نسبة السجينات من جنوب السودان وغربه 96٪ من مجموع السجينات في الفترة من ديسمبر (كانون الأول) 1993 إلى نوفمبر (تشرين الثاني) 1994؛ حكم على أكثر من 88٪ منهن بموجب المادة 79 من القانون الجنائي (الخمر) وعلى 3٪ منهن بتهمة إرتكاب جرائم تتصل بالمادتين 77 و88 (الرشوة)، وعلى 2٪ بتهمة ممارسة الدعارة (المادتين 154 و155)؛ وبلغت نسبة المتزوجات منهن نحو 67٪ والأرامل 18٪. ويقدر عدد اللواتي يتم سجنهن في العام نحو 6 آلاف أمراة. وتؤكد جميع المعلومات المتاحة للمقرر الخاص بأن السلطات تتجاهل المبادئ الأساسية لحكم القانون في هذه الإجراءات الجنائية. فيقوم نفس الأشخاص بعمليات تفتيش السكن والإعتقال وإصدار الحكم والإشراف على تنفيذه والبت في الإستئنافات لا يسمع عادة إلا بعد إنقضاء فترة السجن".[18]

تبعات الحرب الأهلية

منذ العام 1986 عانى سكان جنوب السودان من المجاعة كنتيجة مباشرة للحرب بين قوات الحكومة وقوات "جيش تحرير شعوب السودان" والتي بدأت تمردها العام 1983. ولقد تزامنت الكوارث الطبيعيّة، بما في ذلك الجفاف الذي أصاب مناطق شاسعة، مع عدم الإستقرار الإقتصادي والأمني. ففي العام 1988 وحده بلغت تقديرات الأمم المتحدة لعدد النازحين الذين ماتوا بسبب المجاعة في جنوب السودان ¼ مليون شخص. أما العدد الحقيقي لضحايا المجاعة فهو غير معروف إلا ان تقديرات مؤكدة تشير إلى أن أكثر من 1½ مليون قد ماتوا منذ العام 1986.[19]

وقدّر الباحث صديق أم بدّه – كما ذكرنا – عدد النازحين من جنوب السودان بحوالي مليوني شخص بينما جاءت تقديرات آخرين لتضاعف هذا العدد.[20] ويعتبر أغلب النازحين القادمين من جنوب السودان إما مسيحيين أو من التابعين للديانات الأفريقية؛ وهي معتقدات تختلف تماما عن الطبيعة الإسلاميّة الغالبة على سكان الخرطوم. وفوق مايواجه به النازحون من بيئة طبيعيّة مختلفة كثيرا فإنهم يُواجهون أيضاً

بالعداء ويعاملون وكأنهم جواسيس أو أعداء محتملين (طابور خامس)، ويتعرضون لشتى أنواع الإهانات والإضطهاد بصورة مستمرة.[21]

في العام 1992 شرعت السلطات الحكوميّة في نقل بعض هؤلاء النازحين إلى معسكرات صحراويّة، تتكدّس فيها الأوساخ، تقع خارج عاصمة البلاد. ولقد ضُربت القيود على حركة تنقّل منظمات الإغاثة الأجنبيّة إلى هذه المعسكرات. شكل هذا الإجراء المرحلة الأولى لعملية إعادة توطين إجبارية (قسرية)، حاولت أن تجنّب فيها السلطات عمليات الرقابة غير المرغوب فيها والتي قد تحاولها البعثات الدبلوماسية أو وسائل الإعلام الغربيّة.

لقد كانت أحداث مطاردة النازحين وهدم خيماتهم تبدو في أول الأمر كحوادث متفرقة، حيث تم ترحيلهم دورياً إلى مناطق نائية، وتم توزيع الأراضي التي يقيمون بها للمقتدرين على شرائها بالعملات الأجنبية (الدولار). وقد شهدت مناطق دار السلام والعشش بوسط مدينة الخرطوم ومنطقة "جبرونا" بأمدرمان إزالة إجبارية لمخيمات النازحين وترحيلهم إلى معسكرات في منطقة جبل أولياء في جنوب الخرطوم (انظر شكل 45). هذه العمليات كانت تجابه بمقاومة متواصلة، كما حدث في مخيم "الخُدير" الواقع في شمال مدينة أمدرمان. فقد أحضرت السلطات في 15 أكتوبر (تشرين الأول) 1994 الجرارات مصحوبة بقوات مسلحة طالبة من النازحين إخلاء المنطقة ومغادرتها فورا، وعندما لم يمتثل النازحون للأمر قتل 8 أشخاص وجرح 20 آخرون، واعتقلت السلطات 90 من النازحين.[22]

وقد أصدرت منظمة "الحقوق الأفريقية" تقريراً تفصيلياً عن النازحين بعنوان *"مواطنو السودان المستترون"* لفت الإنتباه إليهم كمواطنين تم تجريدهم من كل حقوق المواطنة وكأفراد غائبين عن إهتمام الرأي العام. وقد تناول التقرير دور الحروب الأهلية وآثارها كما أحتوى على شهادات حيّة عن معسكراتهم. وسلطت فصوله الخمسة الضوء على مشروعات الدولة في "التثقيف والتوجيه المعنوي" الإجباري والتفرقة العنصرية والتمييز في القوانين التي تتعلق بالإيجارات ورصدت الإنتهاكات التي تعرضوا لها، وقيمت دور المؤسسات الطوعية الدولية في تخفيف معاناتهم. يذكر مطلعه:

> "تفرض حكومة السودان على عدّة ملايين من مواطنيها الذين نزحوا من ديارهم معاناة قاسية، وذلك عبر سياسات وحشيّة انتهجتها على نحو متصل ضدهم تتمثل في التغيير الإجباري لهويتهم الثقافية والتمييز ضدهم إستنادا الى التشريعات، وإزالة مأويهم وإعادة إسكانهم بالقوة في مناطق أخرى. ويسكن هؤلاء النازحون – ومعظمهم من غير

العرب من جنوب وغرب البلاد – حول مدن الشمال الكبرى، ويقيم حوالي مليونين منهم على بعد كيلومترات قليلة من الخرطوم... ويحرمون على نحو متواصل من الخدمات الصحية الضرورية ومن التعليم أو الإرشاد الديني المسيحي وتستخدم ضدهم قوانين منع الخمر والدعارة بطريقة تعسفية ومتحيزة ... ويتعرض النساء بشكل خاص للعسف والمعاملة المهينة بما في ذلك تعرضهن للإغتصاب".[23]

ودعت المنظمة إلى تعيين مراقبين دوليين للتأكد من عدم حدوث تجاوزات ضد النازحين وإنتهاك حقوقهم ووقف حملة الترحيل الإجبارية. وهى حملة نقل خلالها ما يقارب 1½ مليون شخص إلى مناطق بعيدة، في واحدة من أكبر عمليات إعادة التوطين في العصر الحديث.[24]

تــفــكـــك الأســـــر

يواجه نازحو الحروب الأهلية السودانية والجفاف صعوبات اقتصادية وسياسية وثقافية جمة انعكست بشكل واضح على النسيج الإجتماعي للأسر (جدول 22). فقد بيّن أحد البحوث الميدانية في مجال تقصي الأوضاع الأسرية للنازحين وجود درجة عالية من التفكك الأسري في أوساطهم. فقد اتضحت زيادة ملحوظة في أعداد النساء اللاتي هجرهن أزواجهنّ وأعداد من الأرامل، ولقد اشتكت معظم النساء اللاتي شملهن البحث من عدم ورود أي أنباء لهن عن أماكن وجود وأحوال أزواجهن منذ ان

جدول (22): الوضع الإجتماعي بين النازحات.[25]

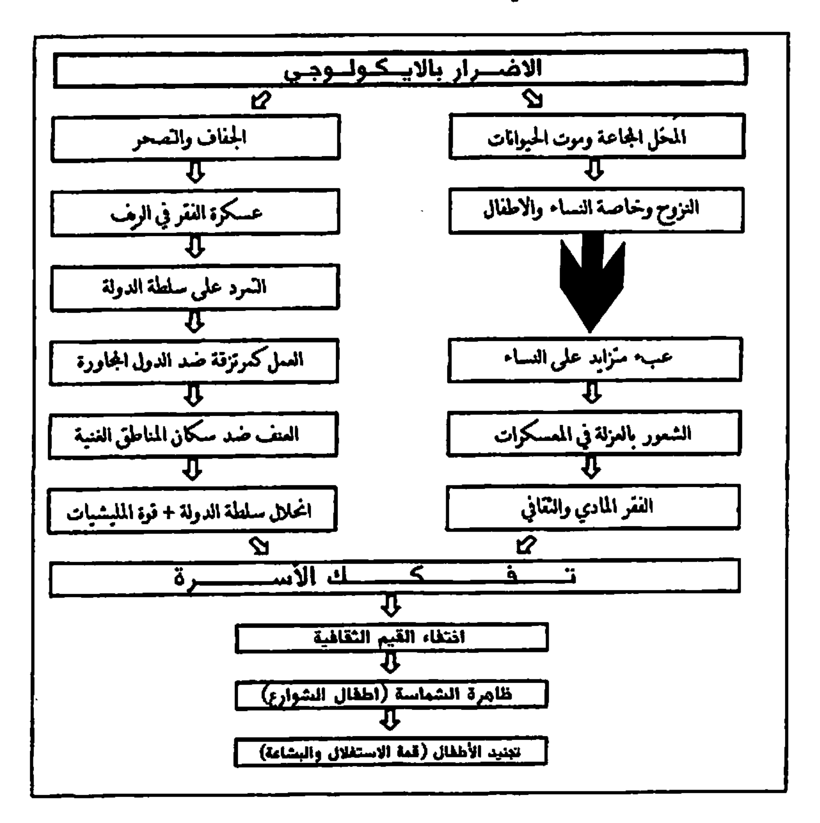
الوضع الإجتماعي	٪
المتزوجات	14
المهجورات	15
المطلقات	12
العازبات	38
الأرامل	22

غادرن مناطقهنّ الأصلية. ولقد تراجعت حالات الزواج بين النازحين وارتفعت سن الزواج كثيراً عما كانت عليه من قبل. نتج ذلك من إنتقال بعض أفراد الأسر من الجنوب إلى شمال البلاد، بينما ذهب بعض آخر إلى معسكرات اللاجئين في كل من كينيا ويوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى واثيوبيا، وبعض يجهل تماماً مصير بقية أفراد أسرته.[26]

المشردون وتجنيد الأطفال

مع انهيار التماسك الإجتماعي بدأت الاسرة تتفكك وتهرب الاباء من مسؤولياتهم الأسرية، وزاد العبء على النساء بدرجة عالية وحرم الأطفال من تعلم ثقافاتهم الأصلية. ومع ضعف إمكانية الإندماج في

شكل (44): حركة التفكك الإجتماعي.



المجتمع الحضري الجديد بدأ الأطفال يتركون أسرهم التي لا تستطيع إطعامهم. وصاروا، في بعض الأحيان، ينتهون إلى المعيشة في الشوارع؛ وصارت مجاري الخرطوم تعجّ بالاطفال الذين يعيشون على الفضلات. أما الأطفال الذين لم يستطيعوا الوصول إلى شوارع المدن فإنهم تائهون في الطرق الريفية حيث أصبحوا هدفاً سهلاً لقيادات المليشيات الذين تتزايد أعدادهم بشكل ملحوظ. ويشارك عدد كبير من الأحداث في المعارك التي تصاحب كل النزاعات الدائرة في القارة الأفريقية تقريباً .[27]

النازحون وجهنم

الجفاف في منطقة حزام السافنا الأفريقي شديد الوطأة على المناطق الجافة وشبه الجافة في السودان، خصوصاً في ولايات شمال دارفور وكردفان حيث هبط إنتاج المحاصيل النقديّة ومحاصيل الإعاشة في العام 1985/1984 إلى أقل من 1٪ مقارنة بمستوى العام 1983/1982 . وفي ولاية شمال كردفان تأثر أكثر من مليون شخص من مجموع 3 ملايين شخص لشح الغذاء بعد فشل موسم حصاد العام 1984 . ونتيجة لذلك تحرّك كثيرون إلى المراكز الحضريّة في كردفان والخرطوم؛[28] وبالإضافة إلى انخفاض مستوى هطول الأمطار فإن ازالة الغطاء النباتي تسبّب في تحرّك كثبان الرمال والتي، بدورها، قضت تقريباً على كل الحياة النباتيّة، ما عدا القدر الضئيل من تلك النباتات والأشجار المتأقلمة على الكثبان الرمليّة مثل بعض أنواع السنط. ان تزايد تدفّق أمواج الرمال التي تحملها الرياح خلال موسم الخريف أدى إلى طمر الكثير من مصادر المياه خصوصاً حول تجمعات سكانية عديدة مثل قرى حمرة الوز وسودري وأم بادر في شمال كردفان.

جدول (23): هطول الأمطار في بعض المحطات ولاية شمال كردفان (المتوسط بالمليمتر) .[29]

المحطة	1951	1961	1981
سودري	224	176	160
أم بادر	284	262	168
أم روابة	424	368	327

مع بداية الجفاف بدأ الإقتصاد الرعوي في التداعي وبدأت الحيوانات تموت بأعداد كبيرة، كما شرع ملاك المواشي في التخلص منها بأبخس الأثمان. وصارت أسعار اللحوم زهيدة بينما أصبحت الحكمة السائدة

هي ان "عام اللحم" سيعقبه "عام المجاعة". ولقد أدى ذلك، بالإضافة إلى نقص المراعي والمياه، إلى فقدان المواطنين لأكثر من 90٪ من ثروتهم الحيوانية.[30] ولقد تخلّى التجار والدولة – كما ذكرنا سابقاً – عن ذلك الإقتصاد المنهار فتركوه ليواجه مصيره البائس منفرداً. وعندما وجد الرعاة وملاك المواشي ان الطبيعة والسوق تخليا عنهم بدأوا في النزوح نحو مناطق الأمان في المراكز الحضرية. وفي العام 1994 أعلن المدير الإداري لمشروع إعادة التعمير بولاية شمال كردفان ان 36٪ من مواطني المنطقة نزحوا إلى العاصمة القومية والمدن الكبرى الأخرى بسبب موجة الجفاف والتصحر التي عمت المنطقة.[31] واستطاع 3٪ من الذين تحركوا من دار حامد و8٪ من الكبابيش عبور الحدود إلى ليبيا أو الهجرة إلى دول الجزيرة العربية؛ لكن – من دون شك – نزحت الاغلبية نحو المراكز الحضرية داخل السودان. وأصبحت ولاية شمال كردفان تعاني من عجزاً مزمناً في الغذاء بلغ 210 آلاف طن من الحبوب الغذائية.[32]

جدول (24): إنتاج الحبوب في ولاية شمال كردفان خلال موسم 1985 ونسبتها المئوية لمحصول موسم 1982.[33]

المنطقة	الدخن	الذرة	السمسم	البطيخ
دار حامد	100	16	50	200
الكبابيش	0	600	0	00
أم عشيرة	6	32	44	–

الخلفيات والدوافع

خلال البحث الذي أُجري في المنطقة التي تقع في الضواحي الغربية من مدينة أمدرمان، حيث يقيم النازحون في معسكرات، إتضح ان 14٪ منهم كانوا رعاة و16٪ كانوا مزارعين و67٪ كانوا يجمعون بين الرعي والزراعة و3٪ فقط يمتهنون مهناً غير الزراعة والرعي.[34] ولقد اتضح أيضاً ان من بين النازحين الذين شملهم البحث في 4 معسكرات العام 1984 هناك 1٪ منهم، فقط، نزحوا قبل موسم الأمطار الذي يبدأ في يونيو (حزيران)– يوليو (تموز). وهذا يوضح ان هؤلاء النازحين كانوا حتى ذلك الوقت يأملون في هطول أمطار وفيرة، ولم يقرروا الرحيل الا بعد ان اتضح في شهري سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول) ان الأمطار لن تهطل (انظر جدول 25). وتؤكد هذه الحقيقة الفرضية القائلة بأن الناس يتباطؤون في الرحيل إلى آخر وقت ممكن.

جدول (25): زمن التحرك نحو معسكرات النازحين.[35]

زمن الوصول	الوتيرة	٪
مارس (آذار)	2	1
يوليو (تموز)	7	3
أغسطس (آب)	13	6
سبتمبر (أيلول)	78	34
أكتوبر (تشرين الأول)	94	41
نوفمبر (تشرين الثاني)	24	11
ديسمبر (كانون الأول)	12	5

وفي دراسة أنجزتها الباحثة سهير خليل ذكرت ان حوالي 3٪ فقط من الذين شملهم البحث انهم رحلوا انصياعاً لقرار الجماعة. أما البقية التي تشكل 97٪ فإنهم قالوا ان عدم هطول الأمطار (المحَل) هو الذي دفعهم للنزوح، إذ أرجع مايزيد قليلا عن 10٪ السبب إلى هلاك حيواناتهم و9٪ إلى المخاوف التي أتت بها الجماعة و78٪ ارجعوا الأسباب إلى العاملين معاً.[36]

مؤسسة "الكشة"

منذ فجر الإستقلال ظلت الهجرة إلى العاصمة القومية تجذب أعداداً كبيرة من المواطنين الذين يبحثون عن فرص وأوضاع جديدة لحياتهم. لكن منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين دفعت حقب الجفاف المتكررة في غرب السودان والحروب في جنوبه مئات الآلاف من السودانيين إلى النزوح من هذه المناطق إلى نطاق "العاصمة المثلثة" (الخرطوم، أمدرمان، بحري) التي تشكل العاصمة القومية التي لم تستطع تحمل ضغط ذلك العدد الكبير من القادمين الجدد. وفي أعوام من 1978 إلى 1982 قامت الحكومة، متذرعة بأسباب أمنية، بحملات إبعاد إجبارية عرفت باسم"الكشة" لإبعاد النازحين إلى معسكرات ومناطق خارج ولاية الخرطوم (العاصمة القومية). ولقد أعيد، في الوقت نفسه، آلاف من هؤلاء النازحين

بالشاحنات التجارية والعسكرية إلى قراهم؛ ولكن معظمهم عاد مرّة أخرى إلى العاصمة متحملين مشاق رحلة العودة لأنهم لم يعثروا في مناطقهم على مصدر رزق يبقيهم فيها.[37]

لم تمض عمليات الإبعاد القسريّة من دون مقاومة. ففي العام 1981 باشرت "نقابة الصحفيين السودانيين" تحدياً قانونياً ضد سياسة الإبعاد الإجباري للنازحين، وأكدت حقهم الدستوري في الإقامة في أي مكان في البلاد. وادّعت الحكومة وقتها انها اتّخذت إجراءاتها "لأسباب تتعلق بالأمن والوضع الصحي". ومنذ ذلك الوقت ظلت هذه الحجة تستخدم لتبرير عمليات الإبعاد ومن أجل إعادة التوطين القسري للنازحين.

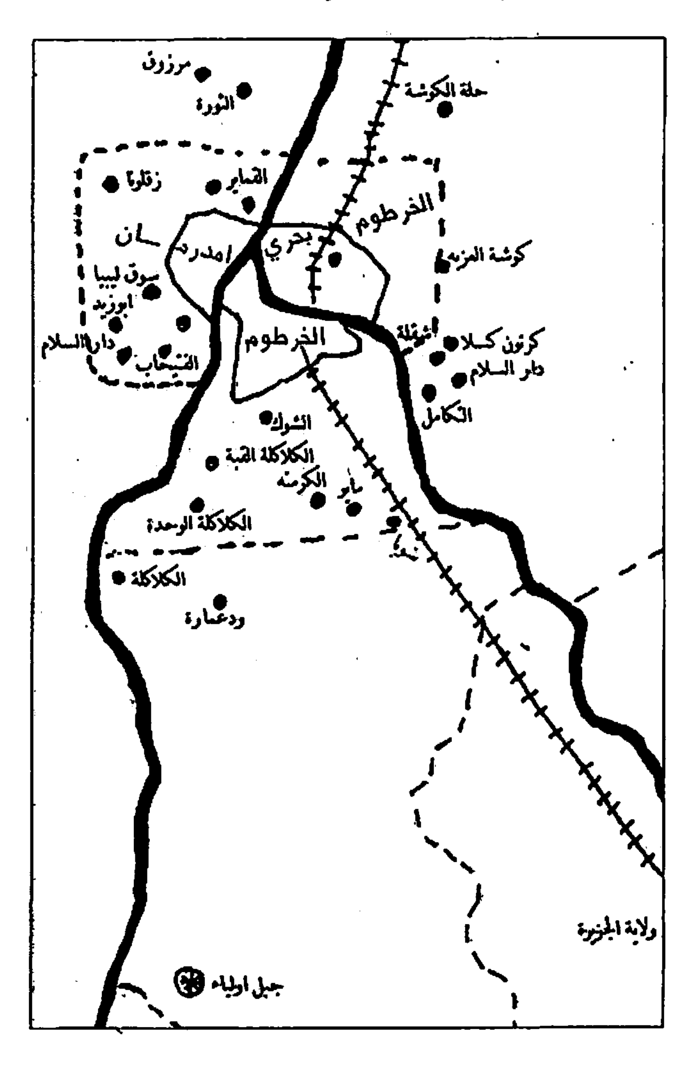
ان الحكومة السودانية الحالية لاتساوم في سياساتها التي تتعلّق بالإبعاد القسري.[38] ففي مايو (أيّار) 1990 أجاز مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء – وقتها – القرار رقم 941 الذي يطالب جميع السلطات المختصّة بالازالة الفوريّة لمناطق السكن العشوائي "المقامة على أراض مخططة أو زراعيّة". وبما ان الأراضي كلّها صنفت كأراض سكنيّة أو زراعيّة فلم يعد هناك عملياً مكان يسمح فيه للنازحين بالاقامة. ولقد اندلعت من جرّاء ذلك اشتباكات عنيفة من بينها أحداث مناطق الكرمة والكلاكلة التي أدّت إلى مقتل 21 نازحاً، كما لقي عدد من الجنود حتفهم. وفي يونيو (حزيران) 1992 حققت الحكومة أهدافها باعادة إسكان نحو ½ مليون نسمة بعيداً عن العاصمة. ولقد وضع معظم هؤلاء النازحين، في ظل ظروف مروّعة وشاقة، في معسكرات كبيرة في الصحراء غرب مدينة أمدرمان، وتولى حراسة المعسكرات فرق من قوات الدفاع الشعبي.

وتحولت أوضاع النازحين إلى ساحة حرب إعلامية بين حكومة الخرطوم وخصومها وعدد من المنظمات الدولية، خاصة فيما يتعلق بأوضاعهم في العاصمة القومية ومناطق التماس بين الجنوب والشمال في أواسط السودان. وركزت الحكومة دفاعها على ان:

> "النزوح لمنطقتي أبيي والميرم (جنوب غرب كردفان وشمال بحر الغزال) أسبابه إنسانية بحتة أهمها طلب الغذاء... وان هناك مبالغة من قبل بعض المنظمات الأجنبية في تصوير أوضاع النازحين... إن أوضاعهم الحياتية فوق المتوسط، وتقوم المنظمات الطوعية الوطنية [أقرأ التابعة للجبهة القومية الإسلامية!] بأعمال متعاطفة في استقبال ورعاية النازحين بمساعدة الحكومة... وتتجه الحكومة إلى تحويل سكان المنطقتين والنازحين إليها إلى قوى منتجة لإنهاء حالة تلقي الإغاثات

حيث ان السكان الأصليين تحولوا الآن إلى ما يشبه النازحين، وهذا وضع بهزم شعارات نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع".[39]

شكل (45): معسكرات النازحين حول العاصمة القومية.



هل هنـاك أمـل للنـازحيـن ؟

ان تحليل أوضاع النازحين في السودان من جرّاء كوارث البيئة يوضّح التفاعل المدمر للممارسات والسياسات الضارة الإيكولوجيّة والسياسيّة والاجتماعيّة. فالحاجة العاجلة إلى موجهات استراتيجية للسياسات الخاصة بالحد من ظاهرة النزوح وآثارها أمر مفروغ منه، ولكنها صعبة التنفيذ. ان التردي البيئي وحده يحتاج لعشرات السنين من إعادة التأهيل؛ وتشمل الإجراءات الأساسيّة في هذا المجال إعادة تأهيل الغابات، وإجراء إصلاح جذريّ في نظام توزيع الأراضي لصالح الفقراء، وأنظمة لإدارة المياه أكثر انسجاماً مع المتطلبات الإيكولوجيّة، ولجم تقدّم وممارسات الزراعة الآليّة الجائرة.[40]

وعلى القدر نفسه من الأهميّة تأتي الخطوات الأساسيّة لإحلال السلام الدائم في ربوع البلاد المختلفة. ان واجب الحكومة ان تعترف، على صعيدي التشريع والممارسة، بحقوق جميع المواطنين في البلاد، من دون تمييز نوعي أو جهوي أو عرقي أو ثقافي أو ديني. بالإضافة إلى تقديم سياسات إقتصادية تلبي الإحتياجات الأساسيّة للسكان خاصة في الأقاليم، بدلاً عن التوجّه نحو الأسواق الخارجيّة. وفوق ذلك كله يجب ان يسمح لسكان الأرياف بحقهم الإنساني والديمقراطي في إتخاذ ماهو مناسب لهم في حياتهم. كما يصبح من الضروري الإهتمام بإعتماد سياسة قومية سكانية واضحة، مصحوبة بتشريعات مناسبة تتعلق بحرية حركة السكان واعتماد المواطنة كشرط وحيد لإتاحة الفرص المتساوية في الخطط الإسكانية؛ على ان تكون هذه السياسة جزءاً متناسقاً مع استراتيجية قومية شاملة في إطار إجتماعي واقتصادي وسياسي لا يعمل فقط على إطفاء بؤر الحروب الأهلية السودانية، ولكن يؤسس للوقاية منها في المقام الأول.

ان الإعتراف بقيمة الحياة الريفية يعتبر أمراً ضرورياً لدعم قدرة البلاد على الصمود في وجه المحن؛ ولاتعتبر التبعات السلبيّة للاهمال الراهن تبعات سياسيّة واقتصاديّة وبيئية فقط ولكنها، أيضاً، وبشكل متزايد، تبعات إجتماعية ونفسيّة. ان الإعتداء على فقراء الريف لايعتبر فقط تقويضاً لمستوى الحياة الماديّة لكل السودانيين وإنما إنحدار لإنسانية هؤلاء المغلوبين على أمرهم وإفقار لعقولهم. ولعله، من باب التكرار الممل، يمكن ان نعيد القول لآخر مرة ان المجتمع المزدهر لايمكن ان يبنى إلا على أساس إحترام قيمه الثقافية والروحيّة واحترام تنوّعها.

أمـل نـحـو الخروج من الكـارثة

ان التحسن الجذري في مستوى معيشة النازحين لايمكن ان يتحقق إلا إذا تحققت بعض التغيرات

الفوريّة. فالتجربة السودانية تكاد ان تكون فريدة في القارة الأفريقية، على الأقل، وبالتأكيد يمكن الإستفادة منها في إستخلاص بعض المؤشرات الأساسية. فعلى المستويين العالمي والإقليمي:

- يجب تأمين حقوق النازحين في الحصول على الإغاثة الإنسانية من المصادر الإقليمية والدولية. ويجب توضيح شروط وحالات المسؤولية الدولية لتقديم الإغاثة للنازحين كما يجب تحسين عمليات تنسيق الإغاثة – خاصة من ناحية تقدير الإحتياجات وجمع الموارد المالية اللازمة وتطبيق البرامج على أرض الواقع – وأخيرا يجب الوصول إلى وعي أفضل للعلاقة بين تقديم الإغاثة وإيجاد الحلول لإسباب النزوح.[41]
- لقد حان الوقت لإعادة التفكير بشكل جذري في كل برامج التنمية والهيكلة التي فرضت على أفريقيا، خصوصا مايسمى ببرامج "الإصلاحات الهيكلية" أو برامج إستعادة "العافية" التي تفضّل توجّه الإنتاج نحو السوق الخارجيّة أو التصدير على تبعات إنتاج الطعام للسوق المحلي؛ هذا يضع اعتبارات الأمن الغذائي على رأس أجندة التنمية.
- لقد حان الوقت أيضاً للاعتراف بأن الإلغاء الفوري لكل الديون الخارجيّة لدول أفريقيا ليس فقط، مهماً وجوهريّاً، لتجديد إقتصادها ولكنه أيضاً يدلّ على حكمة عميقة وإنسانية من الدائنين نحو الشعوب التي تعيش معاناة هائلة.
- ان من دواعي التعقّل، أيضاً، تدعيم التعاون الدولي في حل المشكلات البيئية على المستويين الإقليمي والعالمي. وهذا يمكن بلوغه بالتبني والمصادقة على الإتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالقضايا البيئية الرئيسية وتطبيقها.

أما على المستوى الوطني فإن التغييرات الضروريّة تشمل:

- إظهار الإحترام الحقيقي لحقوق الانسان وحقوق الأقليات والمجموعات الثقافية والمساواة أمام القانون لكل المواطنين من دون تمييز على أساس النوع أو الإنتماء العرقي والسياسي والديني أو الجهوي.

- إتاحة المعلومات والشفافية التامة في نشر ما كل يتعلق بالعمليات الإدارية والأمنية التي تؤثر على النازحين.
- يجب ان تتوقف فورا ممارسات إعادة التوطين والإبعاد الإجبارية (القسرية).
- توفير المساعدة والحماية للنازحين، وان تصل الإغاثة العالمية للأشخاص المتأثرين بالنزوح وتقدّم من دون تمييز.
- تشجيع الجهود المخلصة لتحسين قدرة الناس على مساعدة أنفسهم وتدريبهم خصوصاً حين يعودون – طوعاً – إلى مناطقهم الأصلية.

ان التقدّم الحقيقي يمكن ان يتحقّق عن طريق تقديم الدعم المادي المباشر، وغيره من الأشكال الأخرى، لتحقيق الآتي:

- إحداث تغيير عميق في أنظمة حيازة الأرض وطرق استخدامها لصالح المنتجين – مجتمعات المزارعين والرعاة التقليديين – وبعيداً عن مصالح مؤجري الأراضي وأصحاب المشاريع الزراعية المتغيبين والدولة التي تمتلك وتسيطر معهم على النصيب الأكبر من الأراضي.
- تشجيع إنتاج الطعام للسوق المحلي (مدخل الحاجات الاستراتيجيّة الأساسيّة).
- المحافظة على البيئة وعلى برامج التأهيل خصوصاً على المستوى المحلي، والتركيز على مجالات التحكم في إدارة شؤون الري والحفاظ على التربة ودعم أعادة تأهيل الغابات والمراعي.
- تنويع الإنتاج الزراعي على مستوى القرية، ودعم المنتج الصغير وتشجيع التنوع المحصولي والتوازن بين الإنتاج المحصولي والبستاني ورعاية الثروة الحيوانية.

حـواشي وإحـالات

1- انظر مقالة
"Migration, the Politics of Protest and State

Consolidation in Africa", by J. Herbst, *African Affairs*, vol 89(355), 1990.

2- راجع كتاب
Exit, Voice and Loyalty, by A. Hirschman, Cambridge MA, USA, 1970.
راجع أيضاً الكتاب الذي أصدره معهد بروكينجز بواشنجطن (الولايات المتحدة) عن موضوع النازحين
The Forsaken People: Case studies of the internally displaced, edited by R. Cohen and F. Deng, Brookings Institution Press, Washington DC, USA, 1998.

3- لمعلومات تفصيلية عن اللاجئين والنازحين في أفريقيا انظر
Africa South of the Sahara:1999, Europa Publications, London, UK, 2000.
وعن كل ما يتعلق بنشاطات منظمة الأمم المتحدة في الموضوع انظر
The State of the World's Refugees: A humanitarian agenda, UNHCR, OUP, Oxford, UK, 1997.

4- انظر حاشية 2. تم وضع مسألة النزوح في أفريقيا على رأس قائمة إهتمامات الرأي العام العالمي من خلال برنامج معهد بروكينجز عن النازحين. ومن خلال تكليف الدكتور فرانسيس دينق (سوداني) كممثل له. ويُعدُّ المؤتمر المختص الذي عقد في الإسبوع الثالث من أكتوبر (تشرين الأول) 1998 في أديس أبابا (إثيوبيا) نقطة متقدمة في اهتمام المؤسسات الإقليمية والدولية على المستويين الرسمي والشعبي بكل ما يتعلق بقضايا النازحين. كما انه عُدَّ دفعة قوية للإعلان الخاص "بالمبادئ المرشدة عن النازحين" الذي قدم إلى لجنة حقوق الإنسان في أبريل (نيسان) 1998. لمعلومات تفصيلية عن موضوع النازحين راجع العدد المختص الصادر من مركز توثيق مفوضية اللاجئين
Refugee Survey Quarterley, vol 18(1), 1999.
في السودان، ومناطق أخرى من العالم، لم يعد نزوح السكان المدنيين – تحت ستار عمليات "التطهير العرقي" كما حدث في ولاية جنوب كردفان وولاياتٍ أعالي النيل – ناتجاً عرضياً للعمليات العسكرية والنزاعات، بل إنه بات هدفها الأساسي ذاته. طبقاً لمصادر عديدة يوجد على الأقل 26 مليون نازح داخل حدود بلادهم في كل العالم، وتأتي أفريقيا على رأس القائمة. غير ان مفوضية اللاجئين لا تقدم مساعداتها إلا لحوالي 5 ملايين من بينهم. انظر "74 مليون شخص لاجئ ونازح"، [عكاظ، 12/12/1997].

من المعلوم ان مهمة "المفوضية العليا للاجئين" الأساسية هي توفير الحماية للذين يعبرون حدوداً دولية. حسب إتفاقية 1951 هم "الأشخاص الذين يوجدون خارج بلد جنسيتهم أو خارج بلد إقامتهم المعتادة. كما تسعى المفوضية للوصول إلى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين. لذلك فإن النازحين لا تشملهم رعايتها بموجب النظام الأساسي للمفوضية أو بموجب البنود القانونية الدولية او الإقليمية وبالتالي فهم لا يتمتعون بنفس حقوق اللاجئين. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حددت شرطين إلزاميين لمشاركة المفوضية في برامج مساعدة النازحين، إذ يجب ان يكون هنالك طلب محدد من الأمين العام أو احد أجهزة الأمم المتحدة المختصة وموافقة الدولة المعنية. في الواقع ودفاعاً عن "السيادة الوطنية" تكون الدول في أحيان كثيرة غير مستعدة للسماح للمجتمع الدولي بالتدخل في عمليات توثر

على مواطنيها وداخل حدودها.

5- عدد النازحين في السودان 3,527,000 منهم 1,880,000 من الأطفال، 1,200,000 من النساء والباقي 447,000 من الذكور. عاني النازحون من غياب خطة قومية لحل مشاكلهم. ولم يشرع عمليا في وضع مأساتهم على خارطة الإهتمام الوطني العام إلا بانعقاد "المؤتمر القومي الأول للنازحين" خلال الفترة 26-1989/12/31 بقاعة الشعب بأمدرمان. تضمن جدول اعماله 13 جلسة عمل وقد نظمته معتمدية النازحين تحت إشراف اللجنة السياسية لمجلس "قيادة ثورة" يونيو (حزيران) 1989. شارك في اعماله 300 عضو من الجامعات والمؤسسات والمنظمات التطوعية بالإضافة إلى مراقبين من المنظمات العالمية العاملة في السودان. وقد درس المؤتمر السياسات العامة للدولة حول النزوح والهياكل والتشريعات والخطط وبرامج إعادة التوطين من خلال 3 لجان: لجنة جذور المشكلة وأسبابها وآثارها، لجنة السياسات والهياكل والتشريعات، ولجنة الخطط والبرامج والعمليات المستقبلية.

6- انظر
Internally Displaced Persons in Africa: Assistance, challenges, opportunities, RPG, Washington DC, USA, 1992.

7- أعلن السودان في يونيو (حزيران) 1994 رفضه التنسيق مع المفوضية السامية للاجئين فيما يخص حركة "النازحين" باعتباره ذريعة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد. وكان محمد أحمد حسين، معتمد اللاجئين، قد دعا لمعالجة مشكلة النازحين في الاطار الداخلي وفق اللوائح الخاصة بالسودان بعيدا عن سياسة التدويل حفاظا على السيادة الوطنية. انظر "السودان يرفض التنسيق مع المفوضية السامية بشأن النازحين"، [الإتحاد الوطني، 1994/6/16].

8- راجع كتاب عصام الحناوي
Environmental Refugees, UNEP, Washington DC, USA,1985.

9- انظر
"A Sea Change in the Sahel", by F. Pearce, *New Scientist,* [2/2/1991].

10- انظر حاشية 4.

11- انظر
UN Office of Emergency Operations in Africa, Status Report, 1995.

12- راجع
Environmental Refugees, by J. Jacobson, World Watch Paper, No 86, 1985.

13- انظر

Reversing Africa's Decline, by L. Brown and E. Wolf, World Watch Paper, No 65, 1985.

14- انظر ورقة تيسير إبراهيم الفحل
Displaced Women and Children in the Sudan, by T. El-Fahal, Vienna, Austria, July 1990.
حددت معلومات رسمية ان عددهم 3,527,000 نازح (انظر حاشية 5) أكثرهم أطفال ونساء وشيوخ؛ معظمهم من جنوب السودان وأغلبهم يعيشون حول العاصمة، "النازحون:حجم المشكلة وآثارها"، [الإنقاذ الوطني، 1989/12/21]. لمزيد من المعلومات وتقييم لدور المجتمع الدولي في دعم نازحي السودان انظر الفصل الضافي للباحث هيرام رويز
"The Sudan: Cradle of displacement", by H. Ruiz, in *The Forsaken People* by cohen and Deng (حاشية 2).

15- إجتهدت الحكومة السودانية في استثمار زيارة الدكتور فرانسيس دينق، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين في العام 1992 للخرطوم وركزت على ان:

> "في هذا السياق تأتي إشادة د. فرانسيس دينق بالأوضاع في معسكرات النازحين التي زارها دحضا لكل الإفتراءات والإتهامات التي تثار ضد السودان في هذا المجال مؤكدا ان احوال النازحين في السودان أفضل من جهات كثيرة في العالم وان الصورة التي ترسمها وكالات الأنباء العالمية عن النازحين في السودان مغايرة للواقع تماما".

راجع "عودة النازحين لمناطقهم"، [الإنقاذ الوطني، 1992/11/2]. وكانت الحكومة السودانية قد قرظت على لسان الدكتور عبد العظيم التوم الزيارة التي قام بها الدكتور فرانسيس دينج، باعتبار أنها

> "صححت الفهم الخاطئ الذي علق بأذهان الكثيرين نتيجة الحملة الجائرة التي شنها الإعلام الغربي حول وضع النازحين في السودان".

انظر "الآن الصورة ناصعة: دكتور فرانسيس يشيد بوضع النازحين في السودان". [السودان الحديث، 1992/12/1]. انظر أيضا "إتفاق سوداني-دولي لإغاثة النازحين في الجنوب وكردفان"، [الخرطوم، 1995/3/5]. وراجع
"Sudan: Bashir Evicts Southerners from Khartoum", *New Africa*, May 1992.
تُعدُّ عملية "شريان الحياة" التي دعمتها الأمم المتحدة بتكلفة إجمالية تجاوزت بليوني دولار نقطة فاصلة في العمل الدولي الانساني وقدرته على تقديم مساعدات مباشرة لضحايا النزاع في جنوب السودان بإدارة وكالتين من الأمم المتحدة وبمشاركة أكثر من 39 منظمة دولية وسودانية غير حكومية. بل يعدها بعض من أنجح وأكبر عمليات إغاثة عرفها التاريخ وسجلت في مضابط الأمم المتحدة تحت إسم "نموذج السودان"، وتم الإستفادة منها في عمليات أخرى في إثيوبيا وأنجولا وموزمبيق وغيرها من الدول. انظر شهادة الدكتور الطيب حاج الطاهر، منفذ البرنامج ومفوض عام الإغاثة قبل انقلاب يونيو (حزيران) 1989 "شريان الحياة: أنقذ مليوني سوداني من الموت جوعا"، [الخرطوم، 7/12/1994]. وقد تعرضت عملياتها إلى مشاكل جمة. لعل من ابرزها إصرار الحكومة السودانية ان عمليات الإغاثة يستغل كستار للمساعدة في تسليح المتمردين في منطقة الحرب. انظر "الخرطوم تتهم وكالات الإغاثة بتسليح المتمردين". وراجع إتهام الدكتور كبشور كوكو، وزير التربية والتعليم، لبعض المنظمات بحمل السلاح قبل الطعام والذخيرة قبل الدواء "وزير سوداني يتهم الإغاثة بتسليح التمرد"، [الشرق الأوسط، 1998/5/22]. زاد من تعقيدات عمليات شريان الحياة إتهام الدكتور جون قرنق، زعيم حركة تحرير شعوب السودان، منظمات الإغاثة العاملة في جنوب السودان بالعجز والفساد

وإهدار أموال المساعدات الإنسانية والتدخل في السياسة وتلقي بعض مسؤوليها عمولات. انظر "فرنق يحمل بعنف على منظمات الإغاثة"، [الحياة، 1998/7/29]. وكانت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية قد نشرت مقالاً في 1998/10/11 ذكرت فيه ان الهدف الأساسي من مجهودات الإغاثة لجنوب السودان هو إطالة أمد الحرب هناك. وتأييد الحكومة السودانية تقريرا اصدرته منظمة "أطباء بلا حدود" ذكرت فيه ان بعض المنظمات غير الحكومية تسيء استخدام الإغاثة بتحويلها إلى قوات المعارضة بدلاً من المواطنين المحتاجين. انظر "السودان يؤكد سوء استخدام مواد الإغاثة في الجنوب"، [الشرق الأوسط، 99/3/11]. انظر رصدا لعملياتها في المرحلة الأولى، مرجع الباحث هيرام رويز (حاشـــية 13). الجدير بالذكر ان 90٪ من برنامج شريان الحياة للإغاثة يذهب لمناطق تسيطر عليها "حركة تحرير شعوب السودان"، 90٪ من المساعدات ترحل عن طريق الجو وان 80٪ تاتي من مطار معسكر لوكوشيكو في شمال كينيا و20٪ عن طريق شمال السودان.

16- يمكن حصر مسار الجهود الرسمية فيما يتعلق بموضوع النازحين خلال رصد أسماء الهيئات الرسمية المختصة. أول مؤسسة تم إنشاؤها بموجب القرار الوزاري رقم 52 في أول أغسطس (آب) 1984 هي "الهيئة العسكرية لإدارة الإغاثة"، تم تحويلها في نوفمبر (تشرين الثاني) 1984 إلى "الهيئة العليا للإغاثة" ثم صدر قرار جمهوري في 1984/12/24 بتكوين "الهيئة العليا لمكافحة الكوارث والجفاف والتصحر"، ثم أعيد تكوينها تحت إسم "هيئة الإغاثة والتأهيل" في العام 1986، ثم "هيئة النازحين" التي تطورت لتأسس على أنقاضها "المجلس القومي للنازحين" ليصبح بعد ذلك "مفوضية الإغاثة والتعمير". لمزيد من التفاصيل عن تطور مشكلة النازحين انظر

Khartoum's Displaced Persons: A decade of despair, US Committee for Refugees, Washington DC, USA, 1990.

وللتغطية الواسعة التي قامت بها الصحافة العربية انظر "حكومة البشير تشرد أبناء الشعب السوداني إلى معسكرات في الصحراء"، [الرياض، 1992/6/3]. وقد حاولت أجهزة الإعلام السودانية تقديم صورة زاهية عن أحوالهم. انظر "النازحون: صورة من قرب، الطعام والسكن والعلاج والتعليم واللبس مجانا بمعسكرات النازحين"، [الإتحاد الوطني، 1993/2/7].

17- كان انغماس بعض النازحات من شمال كردفان (قبائل عربية) في أعمال الخدمة المنزلية وبيع الخمور البلدية وإحتراف الدعارة في ولاية الخرطوم موضوع هز وجدان تلك العشائر خاص ممثليها من "أولاد المدن" الذين لم يروا من المأساة غير الزاوية التي تتعلق "بالشرف وكرامة القبيلة". وقد كتبت عددا من المقالات التي لم يستطع كاتبوها إستيعاب آثار الظروف الإجتماعية والإقتصادية ناهيك عن السياسية والبيئة التي قذفت بالملايين من فقراء الريف إلى "شفاء حفرة من نار". وقد عبر عن ذلك الإعلامي المسلمي البشير الكباشي حين ذكر:

> "تذكرت جزءا عزيزا ... غمرته موجات التصحر وأغرقته بحار الرمال الزاحفة... كان مسقط الرأس وذكريات الطفولة وأيام الصبا... أذكر أنماط الضبط الإجتماعي في دار الكبابيش. ان تجوال الفتاة البدوية لدي الكبابيش في الأسواق محرما. بل ان الحياء أحد المقتنيات التي لا تقدر بثمن لدى فتاة الكبابيش فيعاب عليها بمجرد الشرب وتناول الطعام في المناطق العامة مهما كانت الظروف. فهي لا تتناول شرابها في محضر الرجال وتفضل ان تظل اليوم كله تقاوم العطش وتعاني لسعات الظما والجوع دون ان تجترع شربة من ماء. والآن احتشدن على أطراف المدن في بيوت الخيش والصفيح وتعلمن مهنا ما كانت تخطر بالبال ولا يحتملها الخاطر... الآن في مقاهي الموبلح

(الشيخ أبوزيد) نزعت الكثيرات الكثير مما نشأن عليه... نزعن
بعضاً من خصال البدويات وقيم التكوين".

"من وسط الخرطوم إلى أعماق الكبابيش"، [الإتحاد الوطني، 1994/5/29]. ما لم يحدثنا عنه المسلمي الكباشي ان بيوت الصفيح التي تشغلها النازحات تحولت الآن إلى "سوق الناقة"، أحد معالم غرب أمدرمان والتي تفخر إدارة محليات (مجلس) مدينة أم بدة بأنها صارت أحد "معالم المدينة السياحية"!!. انظر أيضا تصريح الجنرال عمر ميرغني عشرية، [الإتحاد الوطني، 1994/9/21]؛ ودراسة عن "أمن التجمعات العشوائية"، للجنرال توفيق جلال، المركز الديمغرافي، القاهرة، مصر، ديسمبر (كانون الأول) 1995.

18- انظر الفقرة 44 من تقرير كاسبر بيرو، المبعوث الخاص لحقوق الإنسان، للدورة 51، لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 8 مارس (آذار) 1995.

19- عن ضحايا الحرب الأهلية في السودان انظر فصل استهلال، حاشية 26. وكان السياسي أندرو وير قد ذكر ان:

"ضحايا الحرب حتى العام 1989 بلغ 7188 قتيلاً من القوات
المسلحة و27 ألف قتيل من حركة تحرير شعوب السودان وأكثر من
½ مليون مواطن. إضافة إلى نزوح أكثر من 5 ملايين مواطن من
قراهم في الجنوب، إضافة إلى أكثر من مليون رأس من الماشية".

انظر "إحصائيات ور"، [الإتحادي، 1993/11/16].

20- انظر دراسة الدكتور صديق أم بدة

***The Naziheen: Drought and civil war victims in the Sudan*, By S. Umbadda, 2nd Group on Population Displacement and Resettlement in the Middle East, Yarmouk University, Irbid, Jordan, March 1991.**

21- بدأت منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين في إعلام الجبهة القومية الإسلامية (الراية، ألوان، أخبار الإسبوع.. .الخ) والإعلام العربي حملة جائرة عن الإختراقات الأفريقية للأمن السوداني. وتمثل الأخبار والمقالات والتحقيقات التي نشرتها صحيفة "الإتحاد" الظبيانية عينة من أساليب تلك الحملة التحريضية. انظر "مصادر أمنية سودانية: 100 ألف من أتباع قرنق تسللوا إلى الخرطوم"، [الإتحاد، 1986/11/26]، أعقبها بتقرير طويل عن "حزام الرعب يطوق العاصمة السودانية" [الإتحاد، 1986/11/27]. وتواصلت حملة التفزيع من آثار حزام النازحين حول العاصمة. وذكرت بعض التحقيقات المهددات التي تسبب فيها 96 "مستوطنة"، (نعم مستوطنة!) عشوائية والذين أصبح سكانها يشكلون أكثر من 50٪ من سكان العاصمة. انظر "سكان الخرطوم 5 ملايين، نصفهم من اللاجئين"، [الوسط، 1992/4/13]. القلق الذي يشعر به بعض من مواطني أواسط السودان من القبائل العربية من تأثير النازحين واللاجئين على هويتهم وجد تعبيرا عنه في مقالة الأستاذ مضوي الترابي "إنذار مبكر حول مخاطر التحولات السكانية: عوامل تحلل وتآكل واضحة في الدولة السودانية"، [الحياة، 1998/9/24]، وحذر فيها:

"إذا انهارت تركيبته الهالية، أو عبث بها عابثه فلن يبقى ما حوله
نجم واحد في قطبه".

22- حث الإتحاد الأوروبي الحكومة السودانية على وقف إزالة معسكرات النازحين بالقرب من

الخرطوم ومحاكمة الذين يتهمون بقتل سكانها . كما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً أدانت فيه معالجة الحكومة لمسألة النازحين. انظر "عودة إلى هدم المنازل في الخرطوم والإجراءات تشمل 70 ألف أسرة"، [الشرق الأوسط، 1992/4/28]؛ "الفارون من الحرب والجفاف في السودان يعانون في معسكرات حول الخرطوم"، [الشرق الأوسط، 1992/5/9].وردت الخرطوم على الحملات الإعلامية ذاكرة ان "إبعاد النازحين تم لإزالة السكن العشوائي"، [الخرطوم، 1994/10/22؛ 3/ 1994/11؛ 1994/11/6].

23- لمزيد من التفاصيل راجع

Sudan Invisible Citizens: The policy of abuse against displaced people in the North, Africa Rights, London, UK, 1995.

وكان التجمع الوطني الديمقراطي المعارض قد وضع موضوع النازحين على قمة أجندته الإعلامية. انظر "اتصالات دولية عاجلة لبحث مشاكل النازحين السودانيين"، [الشـرق الأوسط، 9/2/ 1995].

24- راجع "منظمة دولية تدعو لوقف عمليات الترحيل القسري للنازحين"، [الشرق الأوسط، 28/ 1995/2]؛ "تقرير منظمة الحقوق الأفريقية عن النازحين في السودان"، [الخرطوم، 1995/6/3]؛ وتصريح الأستاذ أنطوني أشور مايكل، عضو مجلس الأمناء، مؤسسة السلام والتنمية "توطين أكثر من 3½ مليون نازح في الجنوب" في قرى السلام [السودان الحديث، 1992/5/23]. وكان قد أعلن الدكتور أحمد العاص، نائب معتمد اللاجئين وقتها ونائب وزير الداخلية حاليا، في نوفمبر (تشرين الثاني) 1993 ان حرب الجنوب أدت إلى لجوء ¼ مليون مواطن إلى خارج السودان ونزوح 3½ مليون مواطن إلى مدن وقرى شمال السودان، [الخرطوم، 1993/11/18].

25- راجع دراسة سهير السيد خليل

The Socio-Economic and Political Implications of the Environmental Refugees in the Vicinity of Omdurman, by S. Khalil, Environmental Monograph Series, No 6, IES, U. of Khartoum, Sudan, 1987.

26- عالجت الحكومة مشكلة أطفال النازحين في إطار انها مشكلة "تشرد" واختلال دور الوالدين وضعف تماسك الأسرة. انظر تحقيق الصحفي عبود سلطان "معالجة التشرد خطوة أولى على مدارج الرقي الإجتماعي"، [القوات المسلحة، 1992/8/10]. انظر أيضا الفصل الثالث، الجنوب، حاشية 40؛ عن دراسة الباحثة البريطانية شارون هتشنسون *Nuer Dilemma* عن تجربة النازحين من قبيلة النوير في الخرطوم.

27- انظر التقرير الذي أصدرته منظمة "راصد أفريقيا" في سبتمبر (أيلول) 1995

Children of Sudan: Slaves, Street Children, and Child Soldiers, HRW, N. York, USA, 1995.

وكان القسيس قبريال روريك جور، وزير الدولة بوزارة العلاقات الخارجية السودانية، قد ذكر ان:

"السودان حارب الرق منذ زمن بعيد وان ما يحدث في منطقة بحر الغزال بسبب الحرب لا يمكن وصفه بتجارة الرقيق وان الأمر لا يتعدى ان بعض الأطفال الذين تشردهم الحرب يتم تبنيهم من بعض الأفراد".

انظر "رووبج: لا يوجد رق... ولكن تبني لأطفال شردتهم الحرب". [الخرطوم، 1996/7/22].
توجد لدينا قائمة بأسماء الأطفال الذين أرسلتهم "حركة تحرير شعوب السودان" – والذين تقدرهم بعض المصادر بحوالي 3 آلاف طفل - إلى كوبا للتجنيد العقائدي والتدريب أعدتها إدارة الأمن الخارجي السوداني بالتعاون مع بعض العائدين. الجدير بالذكر هنا أن بعضهم تم ترحيله منذ 1995 إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج "إعادة التوطين" لشمال أمريكا [ملف "الأطفال والحرب الأهلية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
تجنيد الأطفال من القضايا التي استخدمتها الحكومة السودانية في حربها الإعلامية ضد "حركة تحرير شعوب السودان". فقد ذكر الدكتور أحمد العاص في نوفمبر (تشرين الثاني) 1993 ان:

> "هنالك 14 ألفا من 50 ألف طفل كانت تحتجزهم وتستخدمهم حركة قرنق موجودون حاليا في معسكر كاكوما بكينيا. أما البقية فمنهم من هرب إلى أهله ومنهم من لقي حتفه ومنهم من اشترك في المعارك".

[الخرطوم، 1993/11/18]. ولكن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان كانت قد اتهمت الحكومة السودانية ايضا "بالقاء القبض على الصبية والشباب من أعمار 14-34 عاما" بدعوى التجنيد الإجباري في الخرطوم [الراصد، أبريل 1995].

28- انظر دراسة الدكتور جلال الدين الطيب
"Some Development and Demographic Features", by G. El-Tayeb in *The Sudan and the Developing World*, DSRC Series, vol 1, KUP, Khartoum, Sudan, 1986.

29- انظر تقارير مصلحة الإرصاد الجوية، الخرطوم، السودان، 1982.

30- انظر "بسبب الجفاف والتصحر: 36٪ من مواطني شمال كردفان نزحوا إلى العاصمة والمدن الكبرى". [الخرطوم، 1994/6/25]. ولمزيد من المعلومات عن الهجرة الداخلية في السودان وآثارها راجع كتاب الدكتور محمد العوض جلال الدين "بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث"، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، من دون تاريخ.

31- انظر حاشية 28.

32- انظر تصريح محمد الحسن الأمين، والي شمال كردفان "سد قدر كبير من الفجوة الغذائية والباقي 43 ألف طن"، [الخرطوم، 1994/4/9].

33- انظر تقارير وزارة المالية والإقتصاد، الأبيض، إقليم كردفان.

34- انظر حاشية 26.

35- راجع حاشية 26.

36- راجع حاشية 26.

37- لمعرفة المزيد عن سياسة الحكومة السودانية وتنفيذها لبرنامجها انظر "السودان: لاجئون في بلادهم" التقرير الذي أصدرته منظمة "راصد أفريقيا" في 20 يوليو (تموز) العام 1992 [صوت الكويت، 1992/7/15]. ونسخته باللغة الإنكليزية
Sudan: Refugees in their own country, Africa Watch, London, UK, 1992.

38- انظر "تجدد الحديث عن سبي الجنوبيين في دارفور، إتهام خطير ضد مليشيات من البقارة"، [الأيام، 1988/5/13].
الموقف الحازم والعنيف الذي تبنته الإدارات الحكومية الخدمية والأمنية بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 في التعامل مع النازحين واعتبارهم مسألة سيادية داخلية كان سبباً لانزعاج عديد من منظمات حقوق الإنسان والإغاثة الدولية. وتمثل ذلك في الهجوم الجوي على معسكرات النازحين والإبعاد القسري لهم إلى معسكرات "السلام" وعزل الأطفال والإهتمام ببرامج التبشير الإسلامي والتدريب العسكري لهم وعدم تصديها بشكل كافٍ لعمليات الإختطاف والاسترقاق. لمعلومات تفصيلية ووقائع انظر الشهادات التي قدمها عدد من المهتمين بالشأن السوداني أمام اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية التابعة للكونغرس الأمريكي في مارس (آذار) 1995، ونشرات منظمات حقوق الإنسان ونشرة SDG وتقارير المبعوث الخاص لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ونشرات "راصد أفريقيا" خلال الفترة 1990-2000 [توجد أيضاً ملفات مختصة عن الموضوع (الإسترقاق، حقوق الإنسان، العمليات العسكرية في الجنوب، منظمات الإغاثة، عملية شريان الحياة)، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

39- انظر تصريح الدكتور غازي صلاح الدين، وزير برئاسة الجمهورية وقتها ووزير الإعلام حالياً "توفير الإحتياجات الغذائية والصحية لمعسكرات النازحين"، [السودان الحديث، 1993/5/16].
كانت الحكومة حريصة على إعطاء إنطباع إيجابي عن نجاح سياستها في الزراعة وتوفير الغذاء وقدرتها على إغاثة الدول الأفريقية المتأثرة بالجفاف. فتبرعت من خلال مجلس الصداقة الشعبية (الحكومي) في نوفمبر (تشرين الثاني) 1992 بحوالي 5 آلاف طن من الحبوب لإغاثة دول جنوب شرق أفريقيا المتأثرة بالجفاف (زامبيا، زمبابوي، ملاوي، موزمبيق، وأنجولا) مما ترك أثراً كبيراً في هذه الدول [الإتحاد الوطني، 1992/11/30].

40- انظر الفصل الثاني "السودان: قارة من النزاعات المسلحة".

41- انظر حاشية 7.

الفصل الثامن

السودان إلى أين؟

إستنتاجات وتوقعات عن السلام

السـودان إلـى أيـن؟

السودان قطر شاسع مترامي الاطراف وهو الأمر الذي مكّن معظم القبائل السودانية ان تعيش، خلال حقبة زمنيّة طويلة، في عزلة نسبية عن بعضها بعضاً . وقد شجّعت هذه العزلة تطوير هويّات عرقية قويّة، كثيرة الشكوك في كل غريب. ولقد حدث انحراف بحزن عن هذه التقاليد خلال فترة تجارة الرق وتجريدات الإسترقاق البغيضة، حينما أخذ الجلابة الشماليُّون يقومون بغارات على الجنوب، وجبال النوبا والأنقسنا لإستعباد الآلاف من أهلها . لكن تطبيق مايسمى بـ" السياسة الجنوبيّة" خلال الفترة الإستعمارية أعاد الشمال والجنوب لحالتهما السابقة من العزلة. ومع قدوم الإستقلال خلف الشماليُّون الاداريّين الإستعماريّين في وظائفهم، مما أعاد التوتر العرقي بكل ثقله مصحوباً بعدم الثقة، مرّة اخرى، إذ لم يطوهما النسيان أو الغفران. انفجر النزاع العرقي بعنف شديد العام 1955 واستمر، من دون انقطاع، حتى التوقيع على اتفاقية أديس ابابا العام 1972 . ولم تكن بحض صدفة أن تبع توقيعها، في العام نفسه، توقف كل محاولات الإستقلال عن رأس المال العالمي ومؤسساته. أمّا انقلاب يوليو (تموز) العام 1971 اليساري، الذي نجح في الإستيلاء على السلطة لبضعة أيام، والذي قاده تنظيم مايسمى بـ"الضباط الاحرار"، ودعمه الحزب الشيوعي، فانه أحدث صدمة وارتباكاً لدى القيادة التقليديّة بيد انه تم إحباطه وتصفية آثاره بدعم عالمي وتشبثت القوى المنهزمة نفسها وقتها بسلطة الدولة، مرة أخرى، من ذلك الوقت والي يومنا هذا .

ثمن القضاء على انقلاب العام 1971 كان التنصّل عن أيّ إدعاء بالإستقلالية عن السوق العالمية، وإسقاط كل الحواجز أمام رأس المال العالمي وتوسيع رقعة "التعاون المتبادل" معه. وخلال ما يزيد عن ¾ قرن من الزمان من الاستسلام لهذا الطريق الوعر وقعت عدد من الكوارث المخيفة في حق الوطن والمواطن السوداني؛ جلها من صنع هذه السياسات وحصاد اليباب الذي أشرفت عليه بإخلاص تام الفئات الحاكمة.

- فقد نحو 3 ملايين أرواحهم من جراء النزاعات المسلحة، وموجات الجفاف والتصحر.
- صار نحو 6 ملايين نسمة يعيشون تحت خط الفقر، حسب تعريفه العالمي، معدمين لامأوى لهم.

- كما صار مابين 4 و5 ملايين نازحين داخل بلادهم؛ وحوالي 3 ملايين غادروا البلاد كمهاجرين أو لاجئين.
- أزيلت الغابات، عملياً، في كل مناطق الغابات بشمال السودان الذي تبلغ مساحته حجم مساحة أوروبا الغربيّة، وفقدت 17 مليون هكتار من الأراضي، التي كانت صالحة للزراعة المطريّة، غطاءها النباتي، وتحولت إلى غبار تذروه الرياح. وانخفضت محاصيل الحبوب إلى 30٪ من مستوى إنتاجها السابق في مناطق الزراعة المطريّة.
- انخفض منسوب الأمطار إلى أقل من ½ متوسطه السنوي، وصار من الصعب التكّهن بهطول الامطار. لم يزد متوسط الإنتاج الصناعي، والذي يتكوّن بصورة رئيسيّة من الصناعات التحويلية، على 15٪، فقط، من طاقته. وارتفع حجم الديون الخارجيّة من 298 مليون دولار العام 1972 إلى 16 مليار دولار العام 2000، وبلغ حجم الاموال المهرّبة حجماً مذهلاً إذ وصل، هو الآخر، إلى 14 مليار دولار. وفقد الجنيه السوداني 99.99٪ من قيمته بعد ان كان يساوي 3 دولارات أمريكيّة صار الدولار يعادل 2100 جنيه.
- زادت نسبة ارتفاع عدد السكان من 3 إلى 3.5٪ مما تسبّب في زيادة سكانية تبلغ 60٪.
- وتقلصت الخدمات الاجتماعيّة إلى مستوى غير مقبول ونحن نعيش في فجر القرن الحادي والعشرين، كما تزايدت نسبة الاميّة بعد ان كانت في تراجع.

ان الإستغلال الجائر الذي لم يسبق له مثيل للمنطقة الطبيعيّة الوسطى (السافنا الغنية، انظر شكل 13، ص 125) في السودان، واستمرار الجفاف، أنهك مساحات كبيرة من التربة فإتّجه أصحاب الأراضي للتوسع نحو الأرض البكر في الجنوب وجبال النوبا ومنطقة الأنقسنا وجنوب دارفور. وفي نهاية السبعينيات القرن العشرين بدأوا مرحلة جديدة من العمل في عدد من المشاريع لاستغلال ثالوث الموارد الطبيعية النفط والارض والمياه في الجنوب.

كان ردّ ولايات الجنوب وأهله هو تشكيل "حركة تحرير شعوب السودان" وجناحها العسكري وما خرج بعد ذلك، من تحت عباتها من قوات ومليشيات. ومن الأشياء ذات الدلالات المهمة، التي نعيد تثبيتها

هنا مرة أخرى، ان أول هجمات نفذها "جيش تحرير شعوب السودان" استهدفت منشآت مشروع قناة جونقلي وحقول شركات التنقيب عن النفط. ولقد أدى هذا التوجّه الجديد، المهتم بالموارد الطبيعيّة – في تقديرنا – إلى تغيير شامل في طبيعة الحرب ودوافعها. لم يعد القتل العشوائي للشماليين والتطهير العرقي يمارس، كما كان الحال خلال الحرب الأهلية الاولى. على العكس من ذلك إنضم عدد من الشماليين، وأعداد أكبر من جبال النوبا والأنقسنا، إلى صفوف "جيش تحرير شعوب السودان" الذي طرح نفسه مدافعاً عن كل الريف السوداني ضد تسلط مؤسسة الجلابة. ورغم هذا فإن الكثير من المقاتلين على جبهتي القتال مازالوا ينظرون إلى النزاع على أساس انه نزاع ذو طبيعة عرقية–دينيّة. وحقيقة الأمر ان هذه العناصر العرقية–الدينيّة ماعادت العناصر الرئيسية التي تتحكم في الصراع، كما كان في الماضي، إذ ان التنافس على الموارد الطبيعيّة، والذي فجّره التردي البيئي في الشمال، قد أصبح الآن أكثر العناصر أهميّة في الحرب الأهلية الثانية في السودان. وهكذا نشاهد، وبوضوح تام، كيف يتحوّل نزاع ذو غطاء عرقي–ثقافي، تدريجيّاً، لكن بحزم وخطوات واثقة، من خلال التردي الإيكولوجي المتواصل إلى نزاع حول مصادر الموارد الطبيعيّة.

ان الزراعة الآلية واسعة النطاق التي اندفعت اليها مؤسسة الجلابة ودعمتها مؤسسات مالية أقليمية ودولية، والتي نعتبرها المتهم الرئيسي في وقوع جريمة التردي الإيكولوجي، يمكن وصفها بالزراعة الجائرة، المتنقلة واسعة النطاق؛ فهي تستغل التربة إلى ان تستنفدها ثم تنتقل إلى أرض بكر أخرى لتكرّر العملية نفسها. انها تحطّم أسس بقاء واستقرار البشر والنبات والحيوان. ان التجربة السودانية المريرة تؤكد ان لمسة معدات الزراعة الآلية تحول التربة إلى غبار.

وبذلك يقدّم السودان، من وجهة نظرنا، مثالاً محزناً لكيف ان النخب الوطنية الحاكمة بعد ان أنهكت موارد بلادها الطبيعيّة وبدّدت عائداتها، أصبحت الآن تميل إلى التوجّه التوسعي الشرس المدعوم بقوة الحديد والنار– برا وجوا – والعسف الغاشم في عمليات نهبها، وبصورة فاقت في كثير من جوانبها ظلام الحقبة الإستعمارية؛ مما يدفعها إلى مصادرة الديمقراطية والحريات وتصفية ركائز المجتمع المدني؛ بل وفي كثير من الأحيان إلى تجاوز قمع شعوبها بالعدوان على جيرانها، والمساهمة – من دون مبالغة – في زعزعة أسس السلام الإقليمي.

احتمالات السلام

ان وضع كل ماسبق ذكره في الحسبان يعني ان احتمال سلام عادل ودائم (شكل 46) يعتمد على مدى ومقدار تفهم طبيعة العوامل المتغيّرة التي تفجر الصدامات الدامية والنزاعات المهلكة؛ وتحافظ على

جذورها ممتدة. نحن نرى ان تجنّب ايّ نزاعات مستقبلية يستدعي أولاً إحداث تغيير فعلي في الطريقة الراهنة لإستخدام الأرض وتوظيفها، وذلك بوقف مايحدث حالياً من حرث جائر لأراض لاتتحمّل ذلك، ووقف سيطرة الدولة على عملية تمليك الأراضي من دون رقابة من المجتمعات المحلية صاحبةً الحق الأساسي فيها، وإعادة توجيه الإنتاج الزراعي نحو السوق الداخلية وتلبية إحتياجات المواطنين الأساسية من الغذاء. ان السلام الدائم يعتمد على الآتي:

- إصلاح زراعي شامل متكامل على نطاق الوطن؛ يعيد الأرض إلى مالكيها الحقيقيين، ويوقف التوسّع العشوائي والجائر للزراعة الآلية، ويبطل حق امتياز حيازة مساحات كبيرة من الأراضي لملاك متغيّبين عنها.
- مساعدة المزارعين والرعاة في إعادة تأهيل بيئاتهم الطبيعيّة.
- أن يوظف الإنتاج الزراعي المباشر لكي يلبي احتياجات الإكتفاء الذاتي من الغذاء، من خلال عملية فك ارتباط تدريجي وإنتقائي من السوق العالمية.
- إستكشاف عناصر الربط المباشرة وغير المباشرة بين تطبيق سياسات تنمية عادلة ومستدامة وكل مايؤدي إلى تحقيق سلام دائم.
- تحقيق إنجازات ديمقراطية واسعة في كل عناصر المجتمع المدني؛ بالإضافة إلى احترام ممارسات وحقوق كل المجموعات — نوعياً وجهوياً وعرقياً وثقافياً ودينياً — على صعيد القانون والتطبيق.
- دعم وتقوية قدرات الجماهير السودانية في المشاركة في عمليات إعادة تأهيل الأرض والموارد الطبيعيّة المنتهكة.

كما قد أشرنا، في البداية، إلى ان السودان يمثل نموذجاً مصغّراً للقارة الافريقيّة كلها؛ وللأسف الشديد فان وجه الشبه يمتد هنا من التعميم إلى التخصيص المحدد في مجال الإنتاج الذي فرضته السوق العالمية كمنتج للمواد الأولية، وبالتالي يستنزف السودان ثرواته الطبيعيّة بصورة لامثيل لها. ان سكان الأرياف في جميع ولايات السودان والفئات الإجتماعية المهمشة (الشماسة) والطبقات الوسطى التي افتقرت، ظلت ومازالت تناضل ضد هذه السياسة قصيرة النظر. وسيكون من الحزن للسودان وشعبه ان تكون حصيلة عقود من الحرب الأهلية وشلالات الدم وموت ملايين الأرواح، هي إعادة تدوير عوامل الإستغلال التي ابتدعتها

مؤسسة الجلابة في السودان، ومواصلة استنزاف الموارد الطبيعيّة للبلاد؛ الأمر الذي نعتبره حرباً على الناس بوسائل أخرى.

شكل (46): مساعي إحلال السلام في السودان 1947-2000.

الاستعمار 1899-1956	تعددية 1	عبود 58-64	انتقالية 1	تعددية 2	نميري 69-85	انتقالية 2	تعددية 3	البشير 1989-
1947			1965		1969 / 1972	1985		1990 / 1995 / 2000

حكومية: مؤتمر جوبا 1947؛ مؤتمر المائدة المستديرة 1965؛ اعلان الحكم الذاتي 1969؛ مبادرة الجزولي 1985؛ اجتماع لندن-1 1987؛ لقاء أديس أبابا 1989؛ لقاء نيروبي-1 1989؛ اجتماع لندن-2 1989؛ لقاء فرنكفورت 1992؛ لقاء نيروبي-2 1993؛ لقاء عنتبي 1993؛ الميثاق السياسي للسلام 1996؛ لقاء نيروبي-3 1996؛ اتفاقية الخرطوم للسلام 1997؛ اتفاقية فشودة 1997

حزبية: مبادرة الصادق المهدي 1986؛ مبادرة الأحزاب الأفريقية 1987؛ مؤتمر أسمرا-التجمع الوطني 1995

فكرية: اعلان كوكادام 1986؛ ندوة ودو ولسون 1987؛ الاتفاقية الميرغني-قرنق 1988؛ ندوة هراري 1988؛ مؤتمر الحوار الوطني 1989؛ سمنار جامعة هارفرد؛ ورشة أمبو 1989؛ ندوة بيرجن 1989؛ اتفاق أمير 1991؛ ندوة معهد السلام الامريكي 1994؛ ملتقى جبا السلام 1994

إقليمية: اتفاقية أديس أبابا 1972؛ أبوجا-1 1991؛ أبوجا-2 1993؛ ايقاد-1 1993؛ ايقاد-2 1994؛ ايقاد-3 1994؛ الايقاد 4- 5- 6- 7- 8- 9- 1994 1997 1998 1999 2000؛ المبادرة المصرية -الليبية 1999

دولية: مبادرة كارتر-1 1989؛ مبادرة كارتر-2 1995

فهرس

أ

ب

ت

ث

ج

ح







ك

ل

م

ن



و

ي

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

الدكتور محمد سليمان محمد: خبير في شؤون الايكولوجيا السياسية. يعمل منذ العام 1990 مديرا لمركز البديل الافريقي بمدينة لندن، المملكة المتحدة.



الدكتور صلاح آل بندر: مستشار في شؤون التنمية والأمن القومي. يعمل منذ العام 1996 مديرا لمؤسسة المجتمع المدني السوداني بمدينة كيمبردج، المملكة المتحدة.

